

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد العدل القديم . وصلى الله على صفوته محمد وآله المنتخبين ^(١) .
وعليه وعليهم السلام أجمعين .

هذا — أطل الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور [المؤيد] ^(٢) ، بهاء الدولة وضيء
الملّة ، وغيث الأئمة ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانه ومجده ، وتأيده وسموه ، وكبت
شأنه وعدوه — كتاب لم أزل على فإرط الحال ، وتقادم الوقت ، ملاحظا له ، عاكف
الفكر عليه ، منجذب الرأى والرؤية إليه ، وأدّا أن أجد مهملًا أصله به ، أو خلا
أرقيقه بعمله ، والوقت يزداد ينوادي به ضيقا ، ولا ينهج لى إلى الابتداء طريقا . هذا
مع إعظامى له ، وإعصامى بالأسباب المتناطبة به ، واعتقادي فيه أنه من أشرف
ما صُف في علم العرب ، وأذهيه في طريق القياس والنظر ، وأعوده عليه بالحِيطَة
والصنون ، وآخذه له من حصّة التوفير والأون ، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه
اللغة الشريفة : من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق الإتيقان والصنعة ،

-
- (١) في ب : « المنتخبين » ، والمُنتَجَب والمُنتَجَب بمعنى واحد .
(٢) زيادة في ج : (٣) في ج : « موصلا » . (٤) في ج : « أربقه بعلمه » ،
أى أقيده . (٥) نوادى الكلام : ما يخرج منه وقتا بعد وقت ، ونوادى الإبل : شواردها ،
فالمنى أن الوقت لا يتسع لشوارد هذا الكتاب ولا يسمح بجمعها وإيلافها .
(٦) في المطبوعة ، د : « اعتصامى » . وما أثبتته موافق للأصول الأخرى ، وهو بجائز « إعظامى » .
(٧) التوفير مصدر وقرالداية : سكنها ، ويراد به الإراحة ؛ فالمراد حصّة الراحة والتنفّص من حركة
العدل . والأون : الدعة والسكون ؛ والتوفير هو كذا في ش ، ج ، هـ . وفى أ ، ب « التوفير » . ويعبر
في هذا المصر عن هذا المعنى بأوقات الفراغ .
(٨) في ج بدل « وأجمعه للأدلة على » : « وأدله على » .

فكانت مسافر وجوهه ، ومحاسر أذرعه وسوقه ، تصف لى ما اشتملت عليه مشاعره ، وتجي إلى^(١) بما خيطت عليه أقرا به وشواكله ، وترينى أن تعريد كل من الفريقين : البصريين والكوفيين عنه ، وتحاميههم طريق الإمام به ، والخصوص فى أدنى أوشاله وخلجه ، فضلا عن اقتحام غماره ولججه ، إنما كان لا متنازع جانبه ، وانتشار شعاعه ، وبادى تهاجر قوانينه وأوضاعه . وذلك أنا لم نر أحدا من علماء البلد^(٢)ين تعرض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقهاء . فأما كتاب أصول أبى بكر فلم يلهم فيه بما نحن عليه ، إلا حرفا أو حرفين فى أوله ، وقد تعلق عليه به . وسنقول فى معناه .

على أن أبا الحسن قد كان صنف^(٣) فى شىء من المقاييس كتيباً ، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذلك أنا نبنا عنه فيه ، وكفيناك كلفة التعب به ، وكافأناه على لطيف ما أولناه من علومه المسوقة إلينا ، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا ، حتى

(١) مضارع وحى ، وهو كآوى . يقال : وحى إليه بكذا : أشار إليه به وأومأ . وهو كذلك « نحي » فى أ ، ب ، ج . وحى ش ، س ، هـ : « نحي » .
(٢) الأترب جمع قرب كفعل وهى من الفرس خاضرة ، والشواكل واحد شاكلة وهى من الفرس الجلود بين عرض الخاضرة والثغرة ، وهى الركبة . (٣) التعريد : الهرب والفرار .
(٤) البلدان : البصرة والكوفة .

(٥) هو ابن السراج محمد بن المرسى . كانت وفاته سنة ٣١٦ هـ . وهو المعنى بأبى بكر حيث أطلق . وكتاب الأصول له يقول فيه صاحب كشف الظنون : « كتاب مرجوع إليه عند اضطراب النقل » . وينقل عنه صاحب الخزنة كثيرا .

(٦) هو الأخفش سعيد بن مسعدة مات سنة ٢١٠ هـ . وهو الأخفش الأوسط ، وحيث أطلق أبو الحسن فى هذا الكتاب فهو الأخفش هذا . ويزعم ابن الطيب فى شرح الاقتراح أن هذه الكنية خاصة بالأصغر على بن سليمان ، وهو وهم . (٧) سقط فى أ لفظ « فيه » .

(٨) تبعت فى هذا نسخة ج ، وفى المطبوعة رأ ، ب : « البر » .

(٩) فى ج : « البشارة » . والظاهر أن يقرأ بفتح الباء وهى الخمال .

دعا ذلك أقواما نُزرت من معرفة حقائق هذا العلم حفظوهم ، وتأثرت عن إدراكه أقدامهم ، إلى الطعن عليه ، والقدح في احتجاجاته وعِلّله . وسترى ذلك مشروجا في الفصول بإذن الله تعالى .

[ثم إن بعض من يعتادني ، ويُلمّ لقراءة هذا العلم بي ، من آنس بصحبته لي ، وأرتضى حال أخذه عني ، سأل فأطال المسألة ، وأكثر الخفاوة والملاينة ، أن أمضى الرأي في إنشاء هذا الكتاب ، وأُولى طرفا من العناية والانصباب .^(٢) فجمعت بين ما أعتقد : من وجوب ذلك عليّ ، إلى ما أوثره من إجابة هذا السائل لي . فبدأت به ، ووضعت يدي فيه ، واستعنت الله على عمله ، واستمددته سبحانه من إرشاده وتوفيقه [وهو — عز اسمه — مؤتي ذاك بقدرته ، وطوله ومشيئته .

-
- ١٠ (١) اتبعنا في إثبات هذا النص المكثوف بالقوسين ما في ج . وليس منه في باقي النسخ إلا النص الآتي ، وأما بادي به ، ومستعين الله على عمله ، ومستنده سبحانه إرشاده وتوفيقه .
- (٢) أي الاجتهاد فيه ، من قولهم : انصب البازي على الصيد .
- (٣) الواجب في العربية أن يقال : وما إلح . ولكنه راعى في الجمع معنى الضم .
- (٤) كذا ولو كان «إلى» لكان أوفق بالسجع ، ولكن هذا يحتاج إلى تضمين السائل معنى الطالب .

هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول

[ولتقدم أمام القول على فرق بينهما ، طرفا من ذكر أحوال تصاريهما ،
واشتقاقهما ، مع تقلب حروفهما ؛ فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق ، ويعلوه
إلى ما فوقه . وستراه فتجده طريقا غريبا ، ومسلكا من هذه اللغة الثمينة عجيبا] .

- فأقول : إن معنى « رول » أين وجدت ، وكيف وقعت ، من تقدم بعض
حروفها على بعض ، وتأخره عنه ، إنما هو للخفوف والحركة . وجهات تراكيبها
الست مستعملة كلها ، لم يحمل شيء منها . وهى : « رول » ، « رول » ،
« رول » ، « رول » ، « رول » ، « رول » .

- الأصل الأول « رول » وهو القول . وذلك أن الفم واللسان يخفان له ،
ويقلقان ويمدلان به . وهو بضد السكوت ، الذى هو داعية إلى السكون ؛ ألا
ترى أن الابتداء لما كان أخذا فى القول ، لم يكن الحرف المبدوء به إلا متحركا ،
ولما كان الانتهاء أخذا فى السكوت ، لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكنا .
الأصل الثانى « رول » منه القلوع : حمار الوحش ؛ وذلك لخفته وإسراعه ؛
قال المعجاج :

* تواضخ التقريب قلوبا مغلجا *^(٦)

- (١) فى ش : « الفرق » وهنا تقرأ بإضافة فرق إلى « بينهما » واللين هنا الرسل والاجتماع ، وهواهم
ممكن ورقى لقد « تقطع بينكم » بالرفع . (٢) سقط ما بين القوسين فى ج .
(٣) فى ج : « تصرف » . (٤) كذا فى النسخ . والأنسب بالسباق : « تخفوف » .
وهو من قولهم : خف القوم إذا ارتحلوا مسرعين .
(٥) من قولهم : مذل المريض من باب فرح إذا لم يتفاخر من الضجر ، ويقال أيضا : مذل : قاتق .
(٦) بعده : * جابا ترى تليه مسحجا * وهذا فى وصف أمان الوحش . ونوله تواضخ
التقريب أى تجتهد مع خلفها فى الجرى ، وأصل المواضحة المبالغة فى الاستقاء بالدلاء ، والمعلج : الشديد
المدح أو الذى يطرد آتته ، يعنى الفصل . والخاب : الغليظ . والتليل : العنق ، ومسحج أى معضوض من
طراذه الحمر ، والسحج : القشر . وانظر الأربوزة بتمامها فى ديوان المعاج ص ٩

ومنه قولهم « قلوب البُسر والسَّويق ، فهما مقلوان » وذلك لأن الشَّيء إذا قلى جَفَّ وخَفَّ ، وكان أسرع إلى الحركة والطف ، ومنه قولهم « اقلوليت يارجل » قال :

قد عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعَيَّلِيَا لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا
أَيْ خَفِيفًا لِلْكِبَرِ [و] طَائِشًا [و] قَالَ :

وَسِرِّي كَعَيْنِ الرَّمْلِ عُوجٌ إِلَى الصَّبَا رَوَاعِفَ بِالْجَادِي حُورِ الْمَدَامِعِ^(٤)
سَمِعْنَ غِنَاءَ بَعْدَ مَا نِمْنَ نَوْمَةً مِنْ اللَّيْلِ فَاقْلُولَيْنَ فَوْقَ الْمُضَاجِعِ^(٥)

أى خففن لذكره وقلقن فزال عنهن نومهن واستثقاهن على الأرض . وبهذا يعلم أن لام اقلوليت واو ، لا ياء . فأما لام اذلوليت فشكوك فيها .

ومن هذا الأصل أيضا قوله :

* أَقْبُ كَمِقْلَاءِ الْوَلِيدِ نَحِيصِ^(٧) *

فهو مفعال من قلوب بالقلة ، ومذكرها القال ؛ قال الراجز :

* وَأَنَا فِي الضَّرَابِ قِيلَانَ الْقَلَّةِ *

(١) في ١ : « للكبرة » . وانظر في هذا الرجز الأعل في ذيل سبويه ص ٩٥ ج ٢ ، وهو للفرزدق .
(٢) زيادة في ب ، ص . (٣) زيادة في ح . (٤) يصف نساء حسنا ، وقوله :
كعين الرمل يريد كيعر الوحش ، وعوج : ميل ، والجادى — بالجم وكتب خطأ في المطبوعة بالحاء —
الزعفران ، يريد أن الزعفران يظهر في أنوفهن فكأنما هو أثر الرعاف ، وهو خروج الدم من الأنف .
(٥) في الأساس في قلو : « عنائى » في مكان « غناء » . (٦) اذلولى : ذل وانقاد .
(٧) قائله امرؤ القيس ، وصدره : * فأصدرها تعلو النجاد عشية *
وأقب أى صامر البطن ، وكذلك نحيص . وهذا البيت في أبيات في وصف الحمار الوحشى يطارد أتنه ،
منها قوله :

أَذْلَكَ أَمْ حَابٍ يَطَارِدُ أَتْنًا حَلَنَ وَأَدْنَى حَلْمَنَ دُرُوصَ

فالضمير «ها» في « فأصدرها » لأتن ، وأقب نحيص من وصف الحمار . انظر اللسان في درص .
(٨) المقسلا : القال . وهى لعبة للصبيان : يأخذون عودين ، أحدهما نحو دراع والآخر
قصير فيضربون الأصغر بالأكبر ، فالمقلاء والقال : العود الكبير الذى يضرب به ، والقلة : الصغير .
وهذه اللعبة تعرف عند العوام بالقلة . وانظر شفاء الغليل في حرف القاف .

فَكَانَ الْقَالَ مَقْلُوبٌ قُلُوتٌ ، وَيَاءُ الْقِيلَانِ مَقْلُوبَةٌ عَنْ وَاوٍ ، وَهِيَ لَامٌ قُلُوتٌ ،
(١)
وَمِثَالُ الْكَلِمَةِ قِلْعَانٌ . وَنَحْوُهَا عِنْدِي فِي الْقَلْبِ قَوْلُهُمْ « بَازٌ » وَمِثَالُهُ قَلْعٌ ، وَاللَّامُ
مِنْهُ وَاوٍ ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي تَكْسِيرِهِ : ثَلَاثَةُ أَبْوَايَ ، وَمِثَالُهَا أَفْلَاعٌ . وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا
إِلَيْهِ : مِنْ قَلْبِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ قَوْلُهُمْ فِيهَا « الْبَايِ » وَقَالُوا فِي تَكْسِيرِهَا « بُزَا »
و « بَوَايِ » ؛ أَنَشَدْنَا أَبُو عَلِيٍّ لَذِي الرِّمَّةِ :

كَأَنَّ عَلَى أُنْيَابِهَا كُلِّ سُدْفَةٍ صِيَّاحَ الْبَوَايِ مِنْ صَرِيفِ اللَّوَائِكِ (٢)
وَقَالَ جَرِيرٌ :

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى نَحْلٍ عَنْهُمْ وَعَنْ بَازٍ يَصْكَ حُبَارِيَّاتِ (٤)

فَهَذَا فَاعِلٌ ؛ لِأَطْرَادِ الْإِمَالَةِ فِي أَلْفِهِ ، وَهِيَ فِي فَاعِلٍ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي نَحْوِ مَا لَمْ يَبَابُ .
وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ (٥) ، قَالَ : قَالَ أَبُو سَعِيدٍ ، الْحَسَنُ بْنُ
١٠ الْحُسَيْنِ « بَازٌ » وَثَلَاثَةُ « أَبْوَايَ » فَإِنْ كَثُرَتْ فَهِيَ « الْبِيْزَانِ » فَهَذَا قَلْعٌ ، وَثَلَاثَةُ
أَفْلَاعٌ ، وَهِيَ الْفُلْعَانُ .

(١) يَرِيدُ مِيزَانَهَا الصَّرْفِيَّ .

(٢) هُوَ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْفَارِسِيِّ الْإِمَامَ فِي الْعَرَبِيَّةِ ؛ أَخَذَ عَنِ الزُّجَاجِ وَابْنِ السَّرَاجِ ؛
وَهُوَ أَسَازُ ابْنِ جَنِّيٍّ وَمُحَرِّجُهُ ، وَلَهُ الْأَنَارُ الْجَلِيلَةُ . تَوَفَّى بِبَغْدَادِ سَنَةِ ٣٧٧ هـ . انْظُرِ الْبَغْيَةَ ٢١٦

(٣) السَّدْفَةُ : الظُّلْمَةُ ، وَاللَّوَائِكُ يَرِيدُ الْمَوَاضِعَ مِنَ الْأَسْنَانِ ، وَهُوَ فِي وَصْفِ إِبِلٍ . وَالْبَيْتُ
فِي أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ ص ٧٢ وَفِيهِ : سَمَحَةٌ مَكَانُ سُدْفَةٍ . وَهُوَ أَيْضًا فِي الْكَامِلِ ٧/١٩ طَبْعَةُ الْمَرْصُفِيِّ .
وَيَقُولُ الْمَرْصُفِيُّ : إِنَّ الصَّوَابَ : « أُنْيَابُهُ » إِذْ هُوَ فِي وَصْفِ بَعِيرٍ . وَكَذَلِكَ هُوَ فِي الدِّيْوَانِ طَبْعَةُ أُورُوشَ ٤١٨

(٤) حُبَارِيَّاتٍ وَاحِدَهُ حُبَارَى ، وَهُوَ طَائِرٌ يَصِيدُهُ الْبَايِ ، كَتَبَ بِالْبَايِ عَنْ نَفْسِهِ وَبِالْحُبَارِيَّاتِ
عَنْ بَنِي نَمِيرٍ الْمَذْكُورِينَ فِي قَوْلِهِ قَبْلَ :

أَنَا الْبَايِ الْمَطْلُ عَلَى نَمِيرٍ عَلَى دَغَمِ الْأَنْوَفِ الرَّاعِمَاتِ

وَهَذَا مِنْ إِحْدَى نَقَائِصِ جَرِيرٍ مَعَ الْفَرَزْدَقِ . وَانْظُرِ النَّقَائِصَ ٧٧٥ طَبْعَةُ أُورُوشَ .

(٥) أَيْ بَعْدَ الثَّلَاثِمِائَةِ . وَكَانَتْ وَفَاةُ أَبِي عَلِيٍّ سَنَةَ ٣٧٧ هـ .

(٦) هُوَ السَّكْرِيُّ الْإِمَامُ فِي النُّحُوِّ وَاللُّغَةِ ، الرَّابِعَةُ الْمَكْتُورَةُ الثَّلَاثَةُ . كَانَتْ وَفَاةُ سَنَةِ ٢٧٥ هـ ، وَانْظُرِ
الْبَغْيَةَ ٢١٩ . وَهَذَا أَوْرَدَ الْمُؤَلِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمُحْتَسَبِ فِي الْكَلَامِ عَلَى سُورَةِ الْفَاتِحَةِ .

ويدل على أن تركيب هذه الكلمة من « ب ز ر » أن الفعل منها عليه تصرف ؛ وهو قولهم « بزأ ، يزو » إذا غلب وعلا ، ومنه البازي — وهو في الأصل اسم الفاعل ، ثم استعمل استعمال الأسماء ، كصاحب ووالد — وبزاة وبوازي يؤكد ذلك ، وعليه بقية الباب من أبزي وبزواء ، وقوله :

* فتبازت فتبازحت لها ^(١) *

والبزا ، لأن ذلك كله شدة ومقاولة فاعرفه .

فقلء من قلوب ، وذلك أن القال — وهو المقلء — هو العصا التي يضرب بها القلة ، وهي الصغيرة ، وذلك لاستعمالها في الضرب بها .

الثالث « ر و ل » منه الوقل للوعل ^(٢) ، وذلك لحركته ، وقالوا : توقل في الجبل :

إذا صعد فيه ، وذلك لا يكون إلا مع الحركة والاعتمال . قال ابن مقبل :
عَوداً أَحْمَ القِراءِ ، لِمَزْمُولَةٍ وَقَلَا يَأْتِي تَرَاثُ أَبِيهِ يَتَّبِعُ الْقُدْفَا ^(٣)
الرابع « و ل و » قالوا : ولَّى يلق : إذا أسرع .

(١) هذا صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان ونسأله : * جلسة الجازر يستنجد الوتر *

وقبله :

سألا مئة هل نهتها آخر الليل بعد ذى حجر

والعرد : الذكر المنشتر . وقوله : تبازت أى رفعت مؤنثها ، وتباخ : مشى مشية العجوز أقامت حلها فتأخر كاهلها ، وقوله يستنجد الوتر أى يقطعها ، ويروى : جلسة الأعسر . وانظر اللسان في نجا وبزا .
(٢) البزا : أن يستقدم الظهر ويتأخر العجز . والوصف أبزي وبزواء ؛ وكان الأنسب قرنه بهما .
(٣) كذا في الأصول . ويدل على أن هذا تحريف مصاولة .

(٤) الوقل كضرب وسبب وكشف .

(٥) العود : المسن وفيه بقية ، و « أحم القراء » : أسود الظهر ، و « لزمولة » : خفيفا ، وقوله : « يأتى تراث أبيه » أى يفعل فعل أبيه في التصعيد في الجبال ، و « القذف » واحده قذفة كقرفة وغرف وهى ما أشرف من الجبال . وانظر كتابه الأعم على شواهد سيبويه ص ٣١٦ ج ٢

قال : * جاءت به عَنَسٌ من الشام تَلِقُ ^(١) *

- أى تَخَفٌ وتسرع . وقرئ ^(٢) « إذ تَلِقُونَهُ بالسَّيِّئِ » أى تَخَفُونَ وتسرعون . وعلى هذا فقد يمكن أن يكون الأول ^(٣) فوعلا من هذا اللفظ ، وأن يكون أيضا أفعَل منه . فإذا كان أفعَل فأمره ظاهر ، وإن سميت به لم تصرفه معرفة ، وإن كان فوعلا فأصله وَوَلَقَ ، فلما التقت الواوَانِ فى أوَّل الكلمة أبدلت الأولى همزة ، لاستثقالها أولا ، كقولك فى تحقير واصل : أو يصل . ولو سميت بأولق على هذا لصرفته . والذي حملته الجماعة عليه أنه فوعَل من تَأَلَّقَ البرق ، إذا خَفَقَ ، وذلك لأن الخفوق مما يصحبه الانزعاج والاضطراب . على أن أبا إسحاق ^(٤) قد كان يميز فيه أن يكون أفعَل ، من وَلَقَ يَلِقُ . والوجه فيه ما عليه الكافة : من كونه فوعلا من « أ ل ر » وهو قولهم « أَلِقَ الرجل فهو مألوق » ألا ترى إلى إنشاد أبى زيد فيه :

تراقب عيناها القطيع كأنما يخالطها من مسه مس أولق ^(٥)

- (١) قائلة القلاخ بن حزن المقرئ يهجو جليدا الكلابى ، وقبلة :
إن الجليد زلق وزملق كذنب العقرب شوال غلق
هذا ما فى اللسان فى زلق ، وفى المختصر ٧/٩ : « عيس » فى مكان « عنس » . وفى اللسان فى ألق :
ألس الزبير زلق وزملق
جاءت به عمن من الشام تلىق
لا آمن جليسه ولا ألق
(٢) نسب هذه القراءة أبو حيان فى البحر ، ٦/٤٣٨ إلى عائشة وابن عباس وعيسى بن عمر وزيد بن على .
(٣) وكان الأصل : تخفون فيه فحذف الجار وأوصل الضمير بالفعل . وفى هـ « تخفونه » .
(٤) هو الجنون .
(٥) يريد الزجاج . وكانت وفاته سنة ٣١٠ هـ . وانظر فى أول الكتاب ٢/٣٤٤
(٦) روى « يخامرها » بدل « يخالطها » والقطيع : السوط .

وقد قالوا^(١) منه : ناقة مسعورة أى مجنونة ، وقيل فى قول الله سبحانه « إن
المجرمين فى ضلال وسُّعٍ » : إن السُّعْر هو الجنون ، وشاهد هذا القول قول
القطامي^(٢) :

يتبعن سامية العينين تحسبها مسعورة أو ترى ما لا ترى الإبل^(٣)

(الخامس) « لروى » جاء فى الحديث « لا آكل من الطعام إلا ما لوق لى »^(٤)
أى ما خدِم وأعملت اليد فى تحريكه ، وتلييقه^(٥) ، حتى يطمئن وتتضام جهاته . ومنه
الألوة للزبدة ، وذلك لخفتها وإسراع حركتها ، وأنها ليست لها مُسكة الجبن ،
وثقل المَصِيل ونحوهما . وتوهم قوم أن الألوة — لما كانت هى اللوة فى المعنى ،
وتقاربت حروفهما — من لفظها^(٦) ، وذلك باطل ؛ لأنه لو كانت من هذا اللفظ
لوجب تصحيح عينها ؛ إذ كانت الزيادة فى أولها من زيادة الفعل ، والمثال مثاله ،
فكان يجب على هذا أن تكون ألوة كما قالوا فى أثوب^(٧) وأسوق وأعين وأنيب
بالصحة ، ليفرق بذلك بين الاسم والفعل ، وهذا واضح . وإنما الألوة فعولة من
تألق البرق إذا لمع وبرق وأضطرب ، وذلك لبريق الزبدة واضطرابها .

(١) أى من معنى هذا البيت ، وهو وصف الناقة بالألوق الذى هو الجنون .

(٢) قائله كما فى اللسان فى « سمر » الفارسي . ويرى غيره أن « سمر » : جمع سمر للنار .

(٣) هو عمير بن شليم — بالتصغير فيما — الشاعر التغلبي الأموى ، والقطامي — بضم القاف
وقفحها — فى الأصل : الصقر .

(٤) « مسعورة » روى مجنونة ، وسامية العينين : رافعتها ، أو ترى ما لا ترى الإبل فهى تفزع
منه لنشاطها . يصف ناقة يتبعها الإبل فى السير ، وهو فى لاميته :

* إنا محبوك فاسلم أيها الطلل *

(٥) يريد حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه . وقد خرج هذا الحديث أبو عبيد . وانظر

البلوى ٢/٧٧ (٦) يقال : لبق الزبد إذا خلطه بالسمن ولينه .

(٧) هذا خبر « أن الألوة » . والصمير فى « لفظها » يعود إلى « اللوة » .

(٨) يريد : فى باب أثوب وما بعده . ولو حذف « فى » لكان أعذب فى الأسلوب .

(السادس) «لومو» منه اللقوة للعقاب، قيل لها ذلك لحقتها وسرعة طيرانها، قال^(١):

كأنى بفتخاء الجناحين لقوة دَفُوفٍ مِنَ الْعِقَابِ طَاطَاتٍ شِمْلَالٍ^(٢)
ومنه اللقوة في الوجه . وألتقاؤهما أن الوجه اضطرب شكله ، فكأنه خفة فيه ،

وطيش منه ، وليست له مُسَكَّةُ الصحيح ، ووفو المستقيم . ومنه قوله :
* وكانت لقوة لاقت قَيْسًا^(٤) *

واللقوة : الناقة السريعة اللقاح ، وذلك أنها أسرع إلى ماء الفحل فقبلته ، ولم تنب عنه نَبُو العاقر .

فهذه الطرائق التي نحن فيها حَزَنَةُ المذاهب ، والتورّد لها وعسر المسلك ،
ولا يجب مع هذا أن تستنكر ، ولا تستبعد ؛ فقد كان أبو علي رحمه الله يراها ويأخذ
بها ؛ ألا تراه غلب كون لام أُثْفِيَّة^(٥) — فيمن جعلها أفعولة — واوا ، على كونها باء ،
— وإن كانوا قد قالوا « جاء يشقوه ويشفيه^(٦) » — بقولهم « جاء يشفه » قال : فينشه
لا يكون إلا من الواو ، ولم يحفل بالحرف الشاذ من هذا ، وهو قولهم « يئس^(٧) »
مثل يعس ؛ لقتله . فلما وجد فاء وثف واوا قوى عنده في أُثْفِيَّة كون لامها
واوا ، فتأنس للام بموضع الفاء ، على بعد بينهما^(٨) .

١٥

(١) هو أمرؤ القيس يصف فرسا . انظر اللسان في دف . (٢) يروى صبود ، وفتح الجناحين لينهما ،
ودفوف أى تدب من الأرض في طيرانها ، وشملال : خفيفة . وهذا في وصف فرس من قصيدته التي مطلعها :

ألا عم صباحا أيها الطلل البالى يدهل بعين من كان في العصر الخالى

(٣) هي مرض يعرض للوجه فيميله إلى أحد جانبيه . (٤) هذا مثل يضرب للرجلين يكونان
متفقين على رأى ومذهب فلا يلبثان أن يصطلحا ويتصافيا . واللقوة — كما فسر الكتاب — السريعة
اللقاح ، والقيس الفعل السريع الإلقاح أى لا إبطاء عندهما في الإنتاج . وانظر اللسان في « لقو » .
(٥) هي الحجر تنصب ويجعل عليها القدر ، وهن ثلاث أمانى .

٢٠

(٦) أى يتبعه ويلقى على أثره . (٧) لما كانت الهدزة في بعض وجوه الرسم لاصورة
لها ظاهرة جروا على أن يقابلوها بالعين كما هنا . ويئس هنا مضارع يئس يحذف فاء الكلمة وهي باء ،
وهذا شاذ ، وإنما يقاس ذلك في الواوى . وانظر الكتاب ٢/٢٣٣ (٨) في جـ : « بعد ما بينهما » .

٢٥

وشاهدته غير مرة، إذا أشكل عليه الحرف : الفاء ، أو العين ، أو اللام ،
استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذى ذلك الحرف فيه . فهذا
أغرب مأخذا مما تقتضيه صناعة الاشتقاق ؛ لأن ذلك إنما يلتزم فيه شرح واحد^(١)
من تالى الحروف ، من غير تقليب لها ولا تحريف . وقد كان الناس : أبو بكر
رحمه الله وغيره من تلك الطبقة ، استسرفوا أبا إسحاق رحمه الله ، فيما تجشمه من^(٢)
قوة حشده ، وضمه شعاع ما أنتشر من المثل المتباينة إلى أصله . فأما أن يُتكلف
تقليب الأصل ، ووضع كل واحد من أحنائه موضع صاحبه ، فشيء لم يعرض له^(٣)
ولا تضمن عهده . وقد قال أبو بكر : « من عرف أنس ، ومن جهل استوحش »
وإذا قام الشاهد والدليل ، وضع المنهج والسبيل .

وبعد فقد ترى ماقدما فى هذا أنفا ، وفيه كافٍ من غيره ؛ على أن هذا وإن لم^(٤)
يُطرد وينقد فى كل أصل ، فالعذر على كل حال فيه أبين منه فى الأصل الواحد ،
من غير تقليب لشيء من حروفه ، فإذا جاز أن يخرج بمض الأصل الواحد من أن
تنظمه قضية الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله : فائوه وعينه ، ولامه ، أسهل ،
والمعذرة فيه أوضح .

١٥ (١) الشرح : الضرب ، يقال : هما شرح واحد وعلى شرح واحد أى ضرب واحد .
وفى المطبوعة والأصول : « شرح » ولا معنى له هنا . (٢) أى عدوه مسرفا ، وهو كذلك بالسين
فى ١ . وفى المطبوعة : « استسرفوا » ولا معنى له . وانظر فى استسراف النحر بين اللزجاج فى طرده الاشتقاق
ترجمته فى معجم الأدباء ١/١٤٤ طبعة الحلبي . (٣) أحناء الأمور : أطرافها ونواحيها ، واحداها
حنوكلم ، وأحناء الأصل اللغوى : تصاريفه ، فإن كل تصريف طرف له وناحية منه .
٢٠ (٤) أنفا كمتق أى لم يسبق به ، من قولهم : روضة أنف : لم ترع ، وقد ضبط فى المطبوعة وبعض
الأصول : « أنفا » ، وهذا غير مناسب .

وعلى أنك إن أنعمت النظر ولاطفته، وتركت الضجر وتحاميته، لم تكدم
قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذلك وجدته بإذن الله .

وأما «ك ل م» فهذه أيضا حالها، وذلك أنها حيث تقلبت فعناها الـ لالة على
القوة والشدة . والمستعمل منها أصول خمسة، وهى : «ك ل م» «ك م ل»
«ل ك م» «م ك ل» «م ل ك» وأهملت منه «ل م ك»، فلم تأت
في ثبوت .

فمن ذلك الأصل الأول «ك ل م» منه الكلام للجرح . وذلك للشدة التى فيه،
وقالوا فى قول الله سبحانه : «دابة من الأرض تكلمهم» قولين : أحدهما من
الكلام، والآخر من الكلام أى تجرحهم وتأكلهم، وقالوا : الكلام : ماغلظ من
الأرض، وذلك لشدة وقوته ؛ وقالوا : رجل كلم أى مجروح وجريح ؛ قال :
عليها الشيخ كالأسد الكلم *

ويجوز الكلم بالجر والرفع، فالرفع على قولك : عليها الشيخ الكلم كالأسد،
والجر على قولك : عليها الشيخ كالأسد [الكلم]، إذا جرح لحمى أنفا، وغضب
فلا يقوم له شيء ، كما قال :

(١) كأنه لم يصح عنده ما رواه المفضل : أن التلحك تحرك اللين بالكلام أو الطعام، وقالوا :
ماذقت لما كا أى شئنا . وانظر اللسان . (٢) مقتضى السياق أن يقول : «منا» وهو يعود
على «ك ل م» باعتبارها مادة وقد راعى فى التذكير أنها أصل . (٣) هذا مجزئ للكلمة
البريوى يصف فرسه العرادة . وصدره : * هى العرس التى كرت عليهم *

وقبله مطلع القصيدة وهو :

تسألنى بشو جشم بن بكر أغراء العرادة أم بهيم
ويتبين من هذا أن القصيدة مرفوعة الروى، فتجوز الجر فى الكلم من أبى الفتح لأنه لم يطلع على
عمود القصيدة . وانظرها فى المفضليات .
(٤) زيادة من ش ، ومن اللسان ، خلت منها سائر الأصول .

كَأَنَّ مُحَرَّبًا مِنْ أَسَدٍ تَرَجَّحَ يَنَازِلُهُمْ ، لِئَابِيهِ قَيْبٍ ^(١)

ومنه الكلام ، وذلك أنه سبب لكل شر [وشدة ^(٢)] في أكثر الأمر ؛ ألا ترى ^(٣)
إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كُنِيَ مَثُونَةً لَقَلْفِهِ وَقَبْقَبِهِ وَذَبْذَبِهِ دَخَلَ ^(٤)
الجنة » فاللقاق : اللسان ، والققب : البطن ، والذبذب : الفرج . ومنه قول
أبي بكر — رضى الله عنه — في لسانه : « هذا أوردني الموارد » .
وقال :

* وجرح اللسان بجرح اليد ^(٥) *

وقال طرفة :

فإن القوافي يتلجن موالحا ^(٦) تضايقُ عنها أن توبلحها الإبر

١٠ (١) فائله أبو ذؤيب الهذلي . والمحرب : المضرب ، وترج : جبل بالحجاز كثير الأسد ، وقيل
قرية بين مكة واليمن مأسدة ، وقيب : تصويت وقمعة . وهذا من قصيدة يرثي بها حبيبا الهذلي . وانظر
ديوان الهذليين ١/٩٨ طبعة الدار .

(٢) زيادة من ح . (٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس بلفظ « من رقى
شر لقلقه » وانظر الجامع الصغير في حرف الميم .

١٥ (٤) رواه مالك وابن أبي الدنيا والبيهقي . انظر الترغيب والترهيب في « باب الترغيب في الصمت
إلا عن خير ، والترهيب من كثرة الكلام » (٥) قبله — وفيه مطلع القصيدة — :

تطاول ليلك بالأتمد بام الخلى ولم ترقد

وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد

وذلك من نبا جاء وخبرته عن أبي الأسود

ولو عن ثنا غيره جاءني — وجرح اللسان بجرح اليد —

لقلت من القول : ما لا يزا ل يؤثر عني يد المسند

٢٠

وهذه القصيدة يختلف الرواة فيها فيذهب بعضها بعضهم إلى امرئ القيس بن جرهم في ديوانه ، وينسبها
آخرون إلى امرئ القيس بن عابس . وانظر معاهد التنصيص .

(٦) رواية ديوانه طبعة قازان ص ٤ : « رأيت القوافي » .

وأمثله الأخطل وأبرّ عليه ، فقال :

حتى أتقوني وهم منّي على حذرٍ والقول ينفذ ما لا تنفذ الإبر^(١)

وجاء به الطائي^(٢) الصغير ، فقال :

عتاب بإطراف القوافي ، كأنه طعان بأطراف القنا المتكبير

وهو باب واسع .

فلما كان الكلام أكثره إلى الشر ، اشتق له من هذا الموضع . فهذا أصل .

الثاني « ل ك م ل » من ذلك كَمَل الشئ وَكَمَلَ وكل فهو كامل وَكَيْل . وعليه بقية تصرفه . والتقاؤهما أن الشئ إذا تمّ وكل كان حينئذ أقوى وأشدّ منه إذا كان ناقصا غير كامل .

الثالث « ل ك م » منه اللكم إذا وجأت الرجل ونحوه ، ولا شك في شدة ما هذه سبيله ؛ أنشد الأصمعي :

(١) من قصيدته الطويلة التي يمدح فيها بني أمية ، ومطلعها :

خفّ القطلين فراحوا منك وابشكروا وأذبحتم نسوى في صرفها غير

وقبل البيت في المتن على بني أمية بهجو من لم يكن من حبيبهم من الأنصار :

بني أمية قد ناضلت دونكم أبناء قوم هم آووا وهم نصروا

ألمحت عنكم بن النجار قد علمت عليا معذ ، وكانوا طالما هذروا

ودرواية الديوان بدل « اتقوني » : « استكانوا » وانظر الديوان ١٠٥ طبعة بيروت .

(٢) هو أبو عبادة البحرى . والطائي الكبير هو أبو تمام . والبيت من قصيدة في إبراهيم بن الحسن

ابن سهل ، وكان قد اشترى غلام البحرى نسيأ ثم رده إليه ، وانظر الديوان ١٨١

كأن صوت جرعها تساجل هاتيك هانا حتى تكايل^(١)
* لدم العجى تلکها الجنادل *

وقال :

* وخفان لكأمان للقلع الكبـد^(٢) *

الرابع « م ن ل » منه بئر مكول ، إذا قل ماؤها ، قال القطامي :

* كأنها قلب عادية مكـل^(٣) *

والتقاؤهما أن البئر موضوعة الأمر على جمتها بالماء ، فإذا قل ماؤها كره موردها ،
وجفا جانبها . وتلك شدة ظاهرة .

(١) في لسان العرب : ضرعها تساجل . « حتى » أى مستوية فعلى من الحتن وهو المثل والظفر ، ولدم
العجى : ضريبها ، والعجى : أعصاب قوائم الإبل والخيول . وعلى رواية اللسان يصف صوت ضرع
الإبل وقت الحلب ، وقوله : تساجل أى تتبارى ، وكذلك تكايل ، وأصل المكائلة المباراة في السير .
يقول : كأن صوت ضرعها حين تبارى هذه تلك وهن مقاربات أو تماثلات صوت ضرب قوائم الإبل
حين تلکها الجنادل . وقد ورد وصف الضرع وقت الحلب في قوله :

كان صوت شخبها المحتان تحت الصقيع جرش أنفوان
فأما على ما هنا فهو وصف لجرعها حين تشرب .

(٢) صدره : * ستأتيك منها إن عمرت عصابة *
وقائل هذا الص يهزأ بمسروقه . والقلع : الحجارة الضخمة ، والكبد جمع أكبد وكبداء من الكبد وهو عظم
الوسط . وانظر اللسان في « لكم » .

(٣) هذا عجز بيت من قصيدة له مطلعها :
إنا محبوك ، فاسلم أيها الطلل وإن بلت ، وإن طالت بك الطلل
وصدره : * لو اغب الطرف منقوبا محاجرها *

وقبله في وصف الإبل :

خصوصا تدير عيونها ماؤها مرب على الحدود إذا ما اغرورق المقل

فقوله : كأنها قلب يريد محاجر العين يصفها يفتور العين رسة موضعها ، والمحاجر جمع محجر ، وهو
ما دار بالعين ، والقلب جمع قلب وهو البئر ، والعادية : القديمة منسوبة إلى عاد ، والمكل جمع مكول .
وانظر جمهرة العرب للقرشي ، ودیوان القطامي المطبوع في ليدن .
(٤) جمه البئر : ما اجتمع من مائها وارتفع .

الخامس « م ل ن » من ذلك ملكت العجيين ، إذا أنعمت عجنه فاشتدَّ وقوى . ومنه ملك الإنسان ، ألا تراهم يقولون : قد اشتملت عليه يدي ، وذلك قوة وقدرة من المالك على ملكه ، ومنه المُلْك ، لما يعطى صاحبه من القوة والغلبة ، وأُملك الحارية ؛ لأن يد بعلمها تقتدر عليها . فكذلك بقية الباب كله .

فهذه أحكام هذين الأصلين على تصرفهما وتقلب حروفهما .

فهذا أمر قدمناه أمام القول على الفرق بين الكلام والقول ؛ ليرى منه غور هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ، ويُعجب من وسيع مذاهبها ، وبديع ما أمد به واضعها ومبتدئها . وهذا أو أن القول على الفصل .

أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه . وهو الذي يسميه النحويون الجُمْل ، نحو زيد أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد ، وفي الدار أبوك ، وصه ، ومه ، ورويد ، وحاء وعاء في الأصوات ، وحس ، ولَب ، وأف ، وأوه . فكل لفظ مستقل بنفسه ، وجنبت منه ثمرة معناه فهو كلام .

وأما القول فأصله أنه كل لفظ مِثْل به اللسان ، تاما كان أو ناقصا . فالتام هو المفيد ، أعنى الجملة وما كان في معناها ، من نحو صه ، وإيه . والناقص ما كان بضد ذلك ، نحو زيد ، ومحمد ، وإن ، وكان أخوك ، إذا كانت الزمانية لا الحدية . نكل كلام قول ، وليس كل قول كلاما . هذا أصله . ثم يتسع فيه ؛ فيوضع

(١) كذا في ب ، ش . وفي أ : « يعطيه » وفي ح : « أعطى » .

(٢) نسخة بمحذف « وهو » .

(٣) لب : في معنى ليك في لغة بعض العرب ، وهو في هذه الحالة يجري مجرى أمس وفاق .

انظر اللسان .

(٤) يريد بالزمانية الناقصة ، وبالحدية التامة .

القول على الاعتقادات والآراء؛ وذلك نحو قولك : فلان يقول بقول أبي حنيفة ،
ويذهب إلى قول مالك ، ونحو ذلك ، أى يعتقد ما كانا يريانه ، ويقولان به ،
لا أنه يحكى لفظهما عينه ، من غير تغيير لشيء من حروفه ؛ ألا ترى أنك لو سألت
رجلا عن علّة رفع زيد ، من نحو قولنا : زيد قام أخوه ، فقال لك : ارتفع
بالباء لقلت : هذا قول البصريين . ولو قال : ارتفع بما يعود عليه من ذكره^(١)
لقلت : هذا قول الكوفيين ، أى هذا رأى هؤلاء ، وهذا اعتقاد هؤلاء . ولا تقول :
كلام البصريين ، ولا كلام الكوفيين ، إلا أن تضع الكلام موضع القول ، متجاوزا
بذلك . وكذلك لو قلت : ارتفع لأن عليه عائدا من بعده ، أو ارتفع لأن عائدا
عاد إليه ، أو لعود ما عاد من ذكره ، أو لأن ذكره أعيد عليه ، أو لأن ذكره عاد
من بعده ، أو نحو ذلك ، لقلت فى جميعه : هذا قول الكوفيين ، ولم تحفل باختلاف
الفاظه ؛ لأنك إنما تريد اعتقادهم لا نفس حروفهم . وكذلك يقول القائل :
لأبي الحسن فى هذه المسئلة قول حسن ، أو قول قبيح ، وهو كذا ، غير أنى لا أضبط
كلامه بعينه .

٥

١٠

ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا :
القرآن كلام الله ، ولا يقال : القرآن قول الله ؛ وذلك أن هذا موضع ضيق متحجّر ،
لا يمكن تحريفه ، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه . فعبّر لذلك عنه بالكلام الذى لا يكون
إلا أصواتا تامة مفيدة ، وعدل به عن القول الذى قد يكون أصواتا غير مفيدة ، وآراء
معتقدة . قال سيبويه^(٢) : « واعلم أن « قلت » فى كلام العرب إنما وقعت على أن

١٥

(١) يراد بالذكر الضمير العائد على المبتدأ ، كأنه سبب فى تذكره واستحضاره . وما ذكر من مذهب
الكوفيين رأى لهم ، ومنهم من يرى أن المبتدأ والخبر يترافقان فى نحو زيد منطلق . وانظر الإنصاف ٢١
وشرح الرضى على الكافية ١/٨٨
(٢) انظر الكتاب ص ٦٢ ج ١ .

٢٠

- يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولاً . ففرق بين الكلام والقول كما ترى . نعم وأُخرج الكلام هنا مُخرج ما قد استقزر في النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك . ثم قال في التمثيل : « نحو قلت زيد منطلق ؛ ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق » فتمثله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ، مستقلاً بمعناه ، وأن القول عنده بخلاف ذلك ؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قُدِّم الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها ، الغانية عن غيرها ، وأن القول لا يستحق هذه الصفة ، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولاً ، وإن لم تكن كلاماً ، ومن حيث كان الاعتقاد والرأي قولاً ، وإن لم يكن كلاماً . فعلى هذا يكون قولنا قام زيد كلاماً ، فإن قلت شارطاً : إن قام زيد ، فزدت عليه « إن » رجع بالزيادة إلى النقصان ، فصار قولاً لا كلاماً ؛ ألا تراه أقصا ، ومنتظراً للتمام بجواب الشرط . وكذلك لو قلت في حكاية القسم : حلفت بالله ، أى كان قسمى هذا لكان كلاماً ، لكونه مستقلاً ، ولو أردت به صريح القسم لكان قولاً ، من حيث كان ناقصاً ؛ لاحتياجه إلى جوابه . فهذا ونحوه من البيان ما تراه .
- ١٥ فأنما تجوزهم في تسميتهم الاعتقادات والآراء قولاً فلا أن الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول ، أو بما يقوم مقام القول : من شاهد الحال ؛ فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سُميت قولاً ؛ إذ كانت سبباً له ، وكان القول دليلاً عليها ؛ كما يسمى الشيء باسم غيره ، إذا كان ملائماً له . ومثله في الملابس قول الله سبحانه « وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ » ومعناه - والله أعلم - أسباب الموت ؛

إذ لو جاءه الموت نفسه لمات به لا محالة . ومنه تسمية المزايدة الراوية ^(١) ، والتنجو ^(٢) نفسه الفائط ، وهو كثير .

فإن قيل : فكيف عبروا عن الاعتقادات والآراء بالقول ، ولم يعبروا عنها بالكلام ، ولو سؤوا بينهما ، أو قلبوا الاستعمال ، كان ماذا ؟ ^(٣)

فالجواب أنهم إنما فعلوا ذلك من حيث كان القول بالاعتقاد أشبه منه بالكلام ؛ وذلك أن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره ، وهو العبارة عنه ، كما أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام وأخليت من ضمير فإنه لا يتم معناه الذى وضع فى الكلام عليه وله ؛ لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترنا بما يسند إليه من الفاعل ، وقام هذه نفسها قول ، وهى ناقصة محتاجة إلى الفاعل ، كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه . فلما اشتبهت من هنا عبر عن أحدهما بصاحبه . وليس كذلك الكلام ؛ لأنه وضع على الاستقلال ، والاستغناء عما سواه . والقول قد يكون من الفقر ^(٤) إلى غيره ، على ما قدّمناه ، فكان إلى الاعتقاد المحتاج إلى البيان أقرب ، وبأن يعبر به عنه أليق . فاعرف ذلك .

(١) المزايدة : وعاء الماء كالقربة . والراوية فى الأصل : البعير يستق عليه ويحمل المزايدة ، وتقال الراوية للمزايدة نفسها لأن الراوية — وهو البعير — يحملها ، فكانت بسبب منه . ١٥

(٢) يريد أن النجوم من النجوة ، وهى ما ارتفع من الأرض . فقبل للفائض نحو لأن من يريد قضاء الحاجة يطلب النجوة — المرتفع من الأرض — يجلس تحتها تسترا .

(٣) ترى أنه أخرج « ماذا » عن الصدر ؛ إذ أعمل فيها « كان » وهذا لا شئ فيه . وكلام العرب على ذلك . وقد ذكر ابن مالك هذا فى توضيحه الموضوع على مشكلات الجامع الصحيح ، وقد طبع فى الهند ، واستشهد على هذا الحكم بقول عائشة رضى الله عنها فى حديث الإفك : أقول ماذا ؟ أفضل ماذا ؟ . وانظر حاشية الشيخ يس على التصريح فى مبحث الموصول . ٢٠

(٤) فى عبارة اللسان : « المفقر » .

فإن قيل : ولم وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه البتة ، والقول على ما قد يستقل بنفسه ، وقد يحتاج إلى غيره ؟ ألا اشتقاق قضى بذلك ؟ أم لغيره من سماع متلقٍ بالقبول والاتباع ؟ قيل : لا ؛ بل لاشتقاق قضى بذلك دون مجزئ السماع .^(١)
وذلك أنا قد قدمنا في أول القول من هذا الفصل أن الكلام إنما هو من الكلام ، والكلام والكلام وهي الجراح ؛ لما يدعو إليه ، ولما يجنيه في أكثر الأمر على المتكلمة ، وأنشدنا في ذلك قوله :

* وجرح اللسان بجرح اليد *

ومنه قوله :^(٢)

قوارص تاتيني ويحتقرونها وقد يمالأ القطر الإناء فيفعم

ونحو ذلك من الأبيات ، التي جئنا بها هناك وغيرها ، مما يطول به الكتاب ، وإنما ينقم من القول ويحقر ، ما ينشئ ويؤثر ، وذلك ما كان منه تاماً غير ناقص ، ومفهوماً غير مستبهم ، وهذه صورة الجمل ، وهو ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ، غير محتاج إلى متمم له ، فلهذا سموا ما كان من الألفاظ تاماً مفيداً كلاماً ؛ لأنه

(١) كذا في ج . وفي غيرها من الأصول : « الاشتقاق » .

(٢) كذا في ب ، ش ، و ، هـ ، وفي أ : « به » .

(٣) يريد الطائفة المتكلمة ، وفي ش ، د : « المتكلم » وقد يكون « المتكلمة » تحريفاً عن « المتكلمة » : أي المتكلم الكلام .

(٤) هو الفردق . والقوارص جمع القارصة وهي الكلمة المؤذية ؛ وقبل هذا البيت :

تصرم منى ود بكر بن وائل وما كان منى ود هم يتصرم

وانظر الكامل طبعة المرفعي ١/٢٧ . وانظر ديوانه طبعة أربعة ٦٠ ، وفيه « غنى » بدل « منى » في الموضعين « فيحتقرونها » بدل « ويحتقرونها » .

(٥) في الأصول والمطبوعة : « يحقد » ، وما أثبتته هو الموافقة لقوله في الشعر : « ويحتقرونها » ، ولأن حقد لا يعرف معدياً .

(٦) يقال : نشأ الحديث : أذاعه وحدث به .

في غالب الأمر وأكثر الحال مضرّ بصاحبه ، وكالجراح له . فهو إذاً من الكلوم التي هي الجروح . وأما القول فليس في أصل اشتقاقه ما هذه سبيله ؛ ألا ترى أننا قد عقدنا تصرف « و بول » وما كان أيضاً من تقاليها الستة ، فأرينا أن جميعها إنما هو للإسراع والحقّة ، فلذلك سمّوا كل ما مذل به اللسان من الأصوات قولاً ، ناقصاً كان ذلك أو تاماً . وهذا واضح مع أدنى تأمل .

واعلم أنه قد يوقع^(١) كل واحد من الكلام والقول موقع صاحبه ، وإن كان أصلهما قبل ما ذكرته ؛ ألا ترى إلى رؤية كيف قال :

لو أنني أوتيت علم الحُكْلِ^(٢) علم سليمان كلام النمل

يريد قول الله عز وجل « قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم » وعلى هذا

اتسع فيهما جميعاً اتساعاً واحداً ، فقال أبو النجم :

قالت له الطير تقدم راشداً إنك لا ترجع إلا حامداً

وقال الآخر :

وقالت له العينان : سمعاً وطاعة وأبدت كمثل الدرّ لما يثقب^(٤)

(١) في ش : « يوضع ... موضع » ، وفي ج : « واعلم أنه قد يتسع فيهما فيوضع كل واحد منهما موضع الآخر » .

(٢) الحُكْل ما لا يسمع صوته . وبين الشطرين شطر ثالث هو :

* علمت منه مستمر الدخل * وانظر ديوانه .

(٣) كأنه يريد أن حديث النمل أشبه بالاعتقاد فكان الأجدد به القول الذي يستعمل في الرأي والاعتقاد خلفائه ، فاستعمل الكلام فيه من إيقاع الكلام موقع القول .

(٤) في اللسان في « قول » بدل « وأبدت كمثل الدر » : « وحاترتا كالدر » وهذا يناسب التثنية في العينين . وقد جاء الإفراد في « أبدت » في رواية الكتاب لأن العينين لتلازمهما في حكم المفرد كما قال الراجز :

لمن زحلوفة زل بها العينات تنهل

أو لأن الضمير في أبدت لمحبوبته .

وقال الراجز :

* امتلاً الحوض وقال : قطنى ^(١) *

وقال الآخر :

بينما نحن مُرْتِعُونَ ^(٢) بَفَاجٍ قالت الدُّحَّ الرِّواء : لَينيه

لَينيه : صوت رَزْمَةِ السحاب ، وحينئذ الرعد ؛ وأنشدوا :

* قد قالت الأنساع للبطن الحق *

فهذا كله اتساع فى القول .

ومما جاء منه فى الكلام قول الآخر :

فصبحت والطير لم تكلم جابية طمت بسيلٍ مفعم ^(٣)

- وكان الأصل فى هذا الاتساع إنما هو محمول على القول ؛ ألا ترى إلى قلة الكلام هنا وكثرة القول ؛ وسبب ذلك وعلته عندى ما قدّمناه من سعة مذاهب القول ، وضيق مذاهب الكلام . وإذا جاز أن نسمّى الرأى والاعتقاد قولاً ، وإن لم يكن صوتاً ، كانت تسمية ما هو أصوات قولاً أجدر بالجواز . ألا ترى أن الطير لها هدير ، والحوض له غطيط ، والأنساع لها أطيظ ، والسحاب له دوى . فأما قوله : وقالت له العينان سمعا وطاعة فإنه وإن لم يكن منهما صوت ، فإن الحال

(١) بعده : * مهلا رويدا قد ملأت بطنى *

- وانظار العينى ١-٣٦ والسكامل ٤٦-٤٢ وحمل العينى القول هنا على دلالة الحال . (٢) مرتعون وصف من ارتع القوم إذا رعدوا أى نازلون بهذا المكان ، وقلج : واد بين البصرة وحمى ضربة ، والدخ وصف للسحب واحده دلحسة أى منقلة بالماء ، وإنيه بكسر الهمزة كما نص عليه صاحب التاج فى « أنه » . (٣) الجابية : الحوض العظيم ، وطمت : غمرت ، يقال : جاء السيل فطم كل شئ أى علاه وعمره . وفى أ : « حفت » . وكتب فى هامشها « وطمت معاً » وهو إشارة إلى الرواية الأخرى . ومفعم ورد هكذا بصيغة المفعول ، وهو على الإسناد المجازى ، ولو جاء على وجهه لقليل : مفعم بكسر العين .

أذنت بأن لو كان لها جارحةً نطق لقاتنا : سمعا وطاعة . وقد حرّر هذا الموضع وأوضحه عنتره بقوله :

لو كان يدري ما المحاورة اشتكى ولكن — لو علم الكلام — مكلمى
وامثله شاعرنا آخر^(١) فقال :

فلو قدر السنان على لسان لقال لك السنان كما أقول
وقال أيضا :

لو تعقل الشجر التي قابلتها مدت محبةً إليك الأغصنا

ولا تستنكر ذكر هذا الرجل — وإن كان مولداً — في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ، ولطف متسرّبه ؛ فإن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون . وقد كان أبو العباس — وهو الكثير التعقب لحلة الناس — احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق ، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه ، فأنشد فيه له^(٢) :

لو رأينا التوكيد خطّة عجز ما شفّعنا الأذان بالتثويب^(٣)

(١) يريد بقوله شاعرنا المتنبي . وكان ابن جني يحضر عند المتنبي الكثير . يناظره في شيء من النحو . وكان المتنبي يعجب به وبذلكائه وحذقه . ويقول : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس ، ويقول ابن جني في المحتسب وقد استشهد بيت المتنبي : « ولا تقل ما يقوله من ضعف تحيزته ، وركت طريقته : هذا شاعر محدث ، وبالألمس كان معنا ، فكيف يجوز أن يحتج به في كتاب الله — جل وعز — ! فإن المعاني لا يرفعها تقدّم ، ولا يزدى بها تأخر . ولا بن جني شرحان على ديوان المتنبي . انظر البقية ومعجم الأدباء .

(٢) يريد المبرد محمد بن يزيد الإمام في النحو واللغة والأخبار . كانت وفاته سنة ٢٨٥ هـ

(٣) هو أبو تمام . وتوفي بالموصل سنة ٢٣١ (٤) كذا في أ وفي ب ، شه : « قوله » .

(٥) في أ : « إليك في التثويب » بعد شفّعنا .

وإياك والحنبلية بحثا ، فإنها خلق ذميم ، ومطعم على علاته وخيم .^(١)

وقال سيبويه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » فاختار الكلم على الكلام ،^(٢)
وذلك أن الكلام اسم من كلم ، بمنزلة السلام من سلم ، وهما بمعنى التكليم
والتسليم ، وهما المصدران الجاريان على كلم وسلم ؛ قال الله سبحانه « وكلم الله
موسى تكليما » وقال — عز اسمه — : « صلّوا عليه وسلّموا تسليما » فلما كان الكلام
مصدرا ، يصلح لما يصلح له الجففس ، ولا يختص بالعدد دون غيره ، عدل عنه^(٣)
إلى الكلم ، الذى هو جمع كلمة ، بمنزلة سلمة وسلم ، ونيقة ونيق ، وثينة وثين .^(٤)
وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة ، وهى الاسم ، والفعل ، والحرف ،
بفاء بما يخص الجمع ، وهو الكلم ، وترك ما لا يخص الجمع ، وهو الكلام ، فكان
ذلك أليق بمعناه ، وأوفق لمراده . فأما قول مزاحم العقيل :
لظل رهينا خاشع الطرف حظه

تخلّب جدوى والكلام الطوائف^(٥)

(١) أى على كل حال . (٢) فى أول الكتاب . (٣) كذا فى الأصول . والأسوخ « بعدد » .

(٤) فى ح : « مثل » . (٥) هى الحجر . (٦) الثينة من البعير والناقة : الركبة .

(٧) « الطوائف » كذا فى أ . وفى شـ ، ب . « الطوائف » البيت من قصيدته التى يقول فيها :

فقالا تعرّفها المنازل من منى وما كل من رافى منى أفا حارف

وقد أورد منها العيني فى شواهد الكبرى بضمة أبيات ، والقدادى فى شرح شواهد المغنى بعضا ،
وصاحب فرحة الأديب بعضا ، ولم أقف فيها على البيت الشاهد ولا سابقه . وأورد صاحب اللسان
فى « زغرف » منها بيتين أرجح أن الثانى منهما هو سابق هذا البيت وهو :

ولو بذلت أنسا لأعصم عاقـل برأس الشرى ، قد طردته المخاوف

وقوله : بذلت هكذا أصلحته . وفى اللسان والتاج : أبدلت . والأعصم العاقل يريد الوعل ، والعاقل
من عقل إذا صعد . ورهينا : ثابتا فى مكانه لا يريمه من الطرب لما سمع ، « وجدوى » : المرأة التى
يتغزل بها ، وقد ذكرها فى بيت آخر من القصيدة إذ يقول :

تذكرنى جدوى على التأبى والعسدى طوال الليالى والجمام المسواتف

وتخلّبها : دلها وحسن حديثها وسلها عقل من يقع فى حباله هواها .

فوصفه بالجمع ، فإنما ذلك وصف على المعنى ، كما حكى أبو الحسن عنهم ،
من قولهم : « ذهب به الدينار ^(١) الخمر والدرهم البيض » وكما قال :
* تراها الضبيع أعظمهن رأسا ^(٢) *

فأعاد الضمير على معنى الجنسية ، لا على لفظ الواحد ، لما كانت الضبيع هنا جنسا .
وبنو تميم يقولون : كلمة وكلم ، ككثرة وكسر .

فإن قلت : قدمت في أول كلامك أن الكلام واقع على الجمل دون الآحاد ،
وأعطيت ههنا أنه اسم الجنس ؛ لأن المصدر كذلك حاله ؛ والمصدر يتناول الجنس
وآحاده تناولا واحدا . فقد أراك انصرفت عما عقدته على نفسك : من كون
الكلام مختصا بالجمل المركبة ، وأنه لا يقع على الآحاد المجردة ، وأن ذلك إنما هو
القول ؛ لأنه فيما زعمت يصلح للآحاد ، والمفردات ، وللجمل المركبات .

قيل : ما قدمناه صحيح ، وهذا الاعتراض ساقط عنه ، وذلك أنا نقول : لا محالة
أن الكلام مختص بالجمل ، ونقول مع هذا : إنه جنس أى جنس للجمل ، كما أن الإنسان
من قول الله سبحانه « إن الإنسان لفي خسر » جنس للناس ، فكذلك الكلام ،
جنس للجمل ، فإذا قال : قام محمد فهو كلام ، وإذا قال : قام محمد ، وأخوك
جعفر فهو أيضا كلام ؛ كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاما ؛ وإذا قال :

(١) كذا في وسقط « به » في شه ، ب ، س ، ه .

(٢) كذا في اللسان في كلم وجرهم ، والمخصص ٧١/٨ وفي أصول الخصائص « تراه » .
وعجز هذا البيت : * جراحة لها حرة وثيل *

وهو في وصف ضبع تحفر قبور الموتى ، والجراحة : العظيمة الرأس الحافية ، والحرة : الحر ، والثيل
قضيبي البعير وذكره وقد استعاره للضبع ، وتزعم العرب أن الضبع خشي لها ما للرجال والنساء . يقول :
إن هذه الضبيع تراها الضباع أعظمهن رأسا أى أنها أعظم الضباع . والبيت لحبيب الأعمى الهذلي (٨٧/٢)
من ديوان الهذليين طبع الدار . - وورد في المخصص ٧١/٨ من غير عزو . وقد عزاه صاحب اللسان
في « جرهم » لساعدة بن جؤرية ، وهو اشتباه سببه أن لساعدة قصيدة على هذا الروى ، وفيها أيضا وصف الضبع .

قام محمد وأخوك جعفر ، وفي الدار سعيد ، فهو أيضا كلام ؛ كما كان لما وقع على
الجلتين كلاما . وهذا طريق المصدر لما كان جنسا لفعله ؛ ألا ترى أنه إذا قام
قومة واحدة فقد كان منه قيام ، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام ، وإذا قام
مائة قومة فقد كان منه قيام . فالكلام إذا إنما هو جنس للجمل التوأم : مفردِها ،
ومثنّاها ، ومجموعها ؛ كما أن القيام جنس للقومات : مفردِها ومثنّاها ومجموعِها .
فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام . وهذا جليّ .

ومما يؤنسك بأن الكلام إنما هو للجمل التوأم دون الآحاد أن العرب لما
أرادت الواحد من ذلك خصّته باسم له لا يقع إلا على الواحد ، وهو قولهم :
« كلمة » ، وهي حجازية ، و« كلمة » وهي تميمية . ويزيدك في بيان ذلك قول كثير :
لو يسمعون كما سمعت كلامها^(١) نَحَرُوا لِعَزَّة رُكْعًا وسجودا^(٢)
ومعلوم أن الكلمة الواحدة لا تشجو ، ولا تحزن ، ولا تملك قلب السامع ، إنما ذلك
فيا طال من الكلام ، وأمتع سامعيه ، بعدوبة مستمعه ، ورقة حواشيه ؛ وقد قال^(٣)
سيبويه : « هذا باب أقل ما يكون عليه الكلم » فذكر هنالك حرف العطف ، وفاءه ،
وهزة الاستفهام ، ولام الابتداء ، وغير ذلك مما هو على حرف واحد ، وسمي كل^(٤)
واحد من ذلك كلمة . فليت شعري : كيف يستعذب قول القائل ، وإنما نطق

(١) من مقطوعة له مطلعها :

ولقد لقيت على الدريجة ليلة كانت عليك أياما وسعودا

وقبل البيت :

رهبان مدين والذين عهدتهم يكون من حذر العذاب قعودا

وانظر شرح الديوان ١ — ٦٥ والعين في الشواهد ٤/٦٠

(٢) في عبارة ابن سيده في اللسان في « كلم » : « تشبيه » . وأجناه وشجاء معناها واحد .

(٣) انظر الكتاب ص ٣٠٤ ج ٢ ، وترجمة الباب فيه : « هذا باب عدة ما يكون عليه الكلام » .

(٤) في عبارة ابن سيده في اللسان في « كلم » : « واحدة » .

بحرف واحد ! لا بل كيف يمكنه أن يجزئ للنطق حرفا واحدا ؛ ألا تراه أن لو كان ساكنا لزمه أن يدخل عليه من أوله همزة الوصل ، ليجد سبيلا إلى النطق به ، نحو « اب ، اصى ، ايه » وكذلك إن كان متحركا فأراد الابتداء به والوقوف عليه قال فى النطق بالباء من بكر : به ، وفى الصاد من صلة : صه ، وفى القاف من قدرة : قه ؛ فقد علمت بذلك أن لا سبيل إلى النطق بالحرف الواحد مجزئا من غيره ، ساكنا كان ، أو متحركا . فالكلام إذا من بيت كثير إنما يعنى به المفيد لمن هذه الألفاظ ، القائم برأسه المتجاوز لما لا يفيد ولا يقوم برأسه من جنسه ؛ ألا ترى إلى قول الآخر^(١) :

ولما قضينا من مئى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت^(٢) بأعناق المطى الأباطح

فقوله بأطراف الأحاديث يعلم منه أنه لا يكون إلا جملا كثيرة ، فضلا عن الجملة الواحدة ، فإن قلت : فقد قال الشنفرى :

كأن لها فى الأرض نسيا تقصه على أمها وإن تخاطبك تبلى^(٣)

(١) نسب اليتيم غير واحد لكثير عزة ، ونسبها المرزبانى للضرب بن كعب بن زهير . وانظر نوادر القالى ٦٦ ، السمط على النوادر ، واللسان فى « طرف » .

(٢) « سالت » ، كذا فى ش ، ب . وفى أ : « مالت » .

(٣) النسي : الشيء المنسى الذى لا يذكر ، وتقصه : تتبع أثره لتجده ، وعلى أمها (بفتح الهمزة) أى على سمتها وجهة قصدها ، وقوله إن تخاطبك ، يروى : إن تحدثك ، وتبلى — بكسر اللام — أى تقطع الكلام من الحياة ، وروى تبلى — بفتح اللام — أى تنقطع وتسكت . يريد شدة استحياؤها ففى لا ترفع رأسها كأنها تطلب شيئا فى الأرض ، والبيت من قصيدة مفضلية . وانظر شرح المفضليات لابن الأبارى ٢٠١ ، وانظر الكامل ١٠/٧

أى تقطع كلامها ، ولا تكثره ؛ كما قال ذو الرمة :

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخم الحواشي ، لا هراء ولا نزر^(١)

فقوله : رخم الحواشي : أى مختصر الأطراف ، وهذا ضد الهذر والإكثار ،
وزاغب فى التخفيف والاختصار ، قيل : فقد قال أيضا : ولا نزر ؛ وأيضا فلسنا
ندفع أن الخفر يقل معه الكلام ، ويحذف فيه أحناء المقال ، إلا أنه على كل حال
لا يكون ما يجرى منه وإن قل ونزر أقل من الجمل ، التى هى قواعد الحديث ،
الذى يشوق موقعه ، ويروق مستمعه . وقد أكرت الشعراء فى هذا الموضع ،
حتى صار الدال عليه كالدال على المشاهد غير المشكوك فيه ؛ ألا ترى إلى قوله :

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تتابعت جدبا !

فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرح : هيا ربا !^(٢)

— يعنى حنين السحاب وبجده ، وهذا لا يكون عن نبرة واحدة ، ولا رزمة مختلصة ،
إنما يكون مع البدء فيه والرجع ، وتثنى الحنين على صفحات السمع — وقول
ابن الرومى :

(١) من قصيدته التى مطلعها :

ألا يا أسلى يا دارمى على البلا ولا زال منها بجرعائك القطر

(٢) كذا فسر ابن جنى « رخم الحواشي » وكأنه ذهب بالترخم إلى معناه فى النحو ، وهو حذف
آخر الكلمة ففهم منه معنى الاختصار . والمعروف فى رخامة الصوت ليه . ويقول شارح الديوان :
« رخم الحواشي : أى لين نواحي الكلام » وانظر الديوان المطبوع فى أوربة ٢١٢

(٣) البيت الثانى غير مذكور فى أ . وهذا البيت أورده صاحب اللسان فى هيا ، وفيه :
« من طرب » فى مكان « من فرح » . والبيان فى أمالى القسالى ١/٨٤ وعنده : تابت ، قال
فى السط ٢٧٥ : « وهى رواية جيدة لأن التابع أخص بالشر » . ونسب البيتين البلوى فى « ألف باء »
٢/٤٧٨ إلى الراعى وهو يقول فى المقدمة لها : « ألم تسمع أبها الراعى ، قول الراعى » .

(٤) السجر فى الأصل : صوت الناقة إذا مدت حنينا فى إثر ولدها . وقد يستعمل فى صوت
الزعد ، وهو المراد هنا .

وحديثها السحر الحلال لو أنه لم يحن قتل المسلم المتحيز
إن طال لم يُمل وإن هي أوجزت ودَّ المحدث أنها لم توجز
شرك القلوب، وفئة ما مثلها للمطمئن، وعقلة المستوفز^(١)

فذكر أنها تطيل تارة، وتوجز أخرى، والإطالة والإيجاز جميعا إنما هما في كل كلام مفيد مستقل بنفسه^(٢)، ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن له بد من أن يعطيك تمامه وفائدته، مع أنه لا بد فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان، ولا استعذاب؛ ألا ترى إلى قوله^(٣) :

* قلنا لها قفى لنا قالت قاف *

وأن هذا القدر من النطق لا يعذب، ولا يحفو، ولا يرق، ولا ينبو، وأنه إنما يكون استحسان القول واستقباحه فيما يحتمل ذنك^(٤)، ويؤديهما إلى السمع، وهو أقل ما يكون جملة مركبة. وكذلك قول الآخر — فيما حكاه سيويو — : « ألا تا » فيقول بجيبه :

(١) سقط هذا البيت في أ . (٢) « مقل » في أ . (٣) في أ بإسقاط « له » .

(٤) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط . وكان عاملا لعثمان رضي الله عنه على الكوفة، فأتهم بشرب الخمر فأمر الخليفة بشخوسه إلى المدينة، ونرج في ركب، فنزل الوليد يسوق بهم، فقال :

قلت لها : قفى ، فقالت : قاف لا تحسبينا قد نسينا الإيجاف

والنشوات من معق صاف وعزف قبناات علينا عزاف

رأى شواهد الشافية ٢٧١ والأغانى ١٣١/٥ وترى في الشطر الشاهد بعض المخالفة . وقوله قالت

قاف أى إلى واقفة أو وقفت، فاستغنى بالحرف عن الجملة . (٥) « يحل » في أ .

(٦) انظر الكتاب ص ٦٢ ج ٢ والنص فيه : « وصمت من العرب من يقول : ألا تا ، بل فا

فإنما أرادوا : ألا تفعل ، وبل فافعل ، ولكنه قطع » . وفي الكامل ١٢٧/٤ عن الأصمعي : « كان أخوان متجادران لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتي وقت الرعي ؛ فيقول أحدهما لصاحبه : ألا تا ، فيقول الآخر : بل فا . يريد ألا تنهض ، فيقول الآخر : بل فأنهض ، وانظر نوادر أبي زيد ١٢٧ وشرح شواهد الشافية ٢٦٦ .

« بلى فا » . فهذا ونحوه مما يقلّ لفظه ، فلا يحمل حسنا ولا قبحا ، ولا طيبا .
ولا خبثا . لكن قول الآثر « مالك^(١) بن أسماء » :

أذكر من جاري ومجلسها طرائفا من حديثها الحسن
ومن حديث يزيدني مقبة^(٢) ما لحديث المومسوق من ثمن

- أدلّ شيء على أن هناك إطالة وتمازا ، وإن كان بغير حشو ولا خطل ؛ ألا ترى
إلى قوله : « طرائفا من حديثها الحسن » فذا لا يكون مع الحرف الواحد ،
ولا الكلمة الواحدة ، بل لا يكون مع الجملة الواحدة ، دون أن يتردد الكلام ،
وتتكرر فيه الجمل ، فبين ما ضُمَّته من العذوبة ، وما في أعطافه من النعمة واللدونة ؛
وقد قال بشار :

- ١٠ وحوراء المدامع من معدّ كأن حديثها ثمر الحنان^(٣)
ومعلوم أن من حرف واحد ، بل كلمة واحدة ، بل جملة واحدة ، لا ينجى ثمرجنة
واحدة ، فضلا عن جنان كثيرة . وأيضا فكما أن المرأة قد توصف بالحياء والخفر ،
فكذلك أيضا قد توصف بتغرّطها ودماثة حديثها ؛ ألا ترى إلى قول الله سبحانه :
« عُرْبًا أترابا لأصحاب اليمين » وأن العُروب في التفسير هي المتحبة إلى زوجها ،
المظهرة له ذلك ؛ بذلك فسرهُ أبو عبيدة . وهذا لا يكون مع الصمت^(٥) ، وحذف
أطراف القول ، بل إنما يكون مع الفكاهة والمداعبة ؛ وعليه بيت الشّماخ :

(١) انظر ذيل الأمال ٩٠ واللسان في « طرف » .

(٢) كذا في شه ، وفي أ : « إتماما » .

(٣) بعده : إذا قامت لمشيئتها تنفت كأن عظامها من خيزران

وانظر المختار من شعر بشار ٣٤

(٤) يريد أنه ، وهذا ضمير الشأن حذفه هنا .

(٥) كذا في شه ، ب . وفي أ : « الضمير » .

ولو أنى أشاء كنت جسمي إلى بيضاء بهكنية شموع^(١)

قليل فيه : الشماة هي المزح والمداعبة . وهذا باب طويل جدا ، وإنما أفضى بنا إليه ذرو من القول أحببنا استيفاءه تأثسا به ، ويكون هذا الكتاب ذاهبا في جهات النظر ؛ إذ ليس غرضنا فيه الرفع ، والنصب ، والجزء ، والجزم ؛ لأن هذا أمر قد فُربغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه . وإنما هذا الكتاب مبنى على إثارة معادن المعاني ، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ ، وكيف سرت أحكامها في الأحشاء والحواشي .

فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برءوسها ، المستغنية عن غيرها ، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل ، على اختلاف تركيبها . وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفا ، وأنه قد يقع على الجزء الواحد ، وعلى الجملة ، وعلى ما هو اعتقاد ورأى ، لالفظ وجرس . وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضوع ، وضيق القول فيه عليهم ، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما . والعجب ذهابهم عن نص سيويه فيه ، وفصله بين الكلام والقول .

* وليكل قوم سنة وإمامها^(٢) *

(١) البهكة : المرأة الغضة الخفيفة الروح . والشموع : المزاحة اللعوب ، وقوله : كنت ، يوافق ما في ش ، وما في المختصر ص ٢ ج ٤ . وفي المطبوعة وأ : « كتبت » . وفي ديوانه : « كنت نفسي » .

(٢) أي طرف .

(٣) كذا في أ . وفي ش : « لما » .

(٤) هذا مجزيت من معلقة ليده صدره : * من معشر سنت لهم آباؤهم *

باب القول على اللغة وما هي^(١)

أما حدّها (فلانها أصوات)^(٢) يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . هذا حدّها . وأما اختلافها فلما سنذكره في باب القول عليها : أمواضعة هي أم إلهام . وأما تصرفها ومعرفة حروفها فلانها فُعلة من لغوت . أي تكلمت ؛ وأصلها لغوة ككرة ، وقلة ، وثبة ، كلها لاماتها واوات ؛ لقولهم . كروت بالكرة ، وقلوت بالقلة ، ولأن ثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب . وقد دلت على ذلك وغيره من نحوه في كتابي في « سرّ الصناعة » . وقالوا فيها : لغات ولغون ، ككرايت وكرون^(٣) ، وقيل منها لغى يلغى إذا هدّى^(٤) ؛ [ومصدره اللغا^(٥)] قال :

وَرَبَّ أَسْرَابٍ حَجِيجٍ كُظِيمٍ عَنِ اللَّغَا وَرَفِثِ التَّكْلِيمِ^(٦)

وكذلك اللغو؛ قال الله سبحانه وتعالى: «وإذا مرّوا باللغو مرّوا بكراما» أي بالباطل، وفي الحديث : « من قال في الجمعة : صه فقد لغا » أي تكلم^(٧) . وفي هذا كاف .

(١) سقطت الواو في ج . (٢) في أ : « فاصوات » .

(٣) في المطبوعة و أ ، ج : « لغة » ، ولا يناسب السياق . وما هنا يوافق ما في ش ، ب .

(٤) ذكر هذا في حرف الواو .

(٥) كذا بالواو التي تكون في الرفع لتبدو المضاهاة لـ « لغون » وفي المخصص ج ١ ص ٧ « كرين »

وهي ظاهرة . (٦) زيادة من ج .

(٧) سقط صدر البيت في أ . وهو لرؤية ، ونسبه ابن بري للمعاج وهو الصواب ، انظر اللسان

في « لغو » وديوان المعاج . و « رب » ، تبعت في هذا الضبط ش ، واللسان في كظم ولغا ، وفي المطبوعة ،

رب : « رب » بضم الراء . وأسراب جمع سرب وهو في الأصل القطيع من الوحش والقطباء ، استمر

للمعاجزة من الحجيج . وقد ضبطتها من غير تنوين مضافة تبعاً لما في اللسان ، وكظم أي سكوت .

(٨) لفظ الحديث في البخاري في أبواب الجمعة : « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت والإمام

يخطب فقد لغوت » وانظر الجامع الصغير في حرف الألف .

(٩) كذا في الأصول وفي اللسان . ويفسر شرّاح الحديث هنا اللغو بالكلام بما لا ينبغي .

باب القول على النحو

هو انتحاء سمّت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالثنائية، والجمع، والتحقيق، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليأحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شد بعضهم عنها ردّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أى نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثم خصّ به انتحاء هذا القليل من العلم، كما أنّ الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أى عرفته، ثم خصّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم؛ وكما أن بيت الله خصّ به الكعبة، وإن كانت البيوت كلّها لله. وله نظائر في قصر ما كان شائعا في جنسه على أحد أنواعه. وقد استعملته العرب ظرفا، وأصله المصدر.

أنشد أبو الحسن :

ترمى الأماعيز يُجَمِّراتِ بأرجل رُوحٍ مجنّباتِ^(٢)
يحدو بها كلّ فتى هيات وهنّ نحو البيت عامداتِ^(٣)

(١) في المطبوعة : « أو » وهو يخالف ما في الأصول .

(٢) الأماعيز واحدها أمعز، وهو ما علط من الأرض، والوجه فيها الأماعز، ولكنه زاد الياء للشعر، و « مجمرات » يريد خفافا صلبة، يقال : خف مجمر، وقوله : « بأرجل » إبدال من قوله : « مجمرات »، وقد جاء هكذا في شه، وأ، وفي اللسان في « نحو »، و « هيات » : « وأرجل » . وروح جمع أرواح ورواح، يقال : رحل روحا، إذا كان في القدم ينساق واتساع، و « مجنّبات » كذا في أ . وفي ش، ب : « مجنّبات » . وتجنّب الرجل الحناء فيها وتوتير، وتجنّبها أيضا بهذا المعنى . وهذا في وصف إبل . وانظر شواهد العين في مبحث المغرب والمبنى .

(٣) هيات أى هبّت بها، يصيح بها ويدعو : هيت هيت أى أقبل، وقوله : « وهنّ نحو البيت عامدات » فنحو البيت هو الخمر أى قاصدات جهة البيت، و « عامدات » حال من الضمير المستكن في الظرف . وانظر اللسان في « وحى » ففيه بعد الشطر الثالث :

* تلقاه بعد الوهن ذا وحاة *

باب القول على الإعراب

هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه،
وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول،
ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه .

- فإن قلت : فقد تقول ضرب يحيى بشرى ، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا ،
وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله ، مما يخفى في اللفظ حاله ، ألزم
الكلام من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب . فإن
كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ؛
نحو أكل يحيى كثرى : لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ؛ وكذلك ضربت
هذا هذه ، وكلم هذه هذا ؛ وكذلك إن وضع الغرض بالثنائية أو الجمع جازك
التصريح ؛ نحو قولك أكرم اليحييان البشرين^(٢) ، وضرب البشرين اليحيون ؛
وكذلك لو أومأت إلى رجل و فرس ، فقلت : كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل
والمفعول أيهما شئت ؛ لأن في الحال بيانا لما تعني . وكذلك قولك ولدت هذه
هذه ، من حيث كانت حال الأثم من البنت معروفة ، غير منكورة . وكذلك إن
ألحقت الكلام ضربا من الإتياع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان ؛ نحو
ضرب يحيى نفسه بشرى ، أو كلم بشرى العاقل معل ، أو كلم هذا وزيدا يحيى .
ومن أجاز قام وزيد عمرو لم يجز ذلك في نحو « كلم هذا وزيد يحيى » وهو يريد
كلم هذا يحيى وزيدا ، كما يجيز « ضرب زيدا وعمرو بتعفر » .

(١) أى نوعا ، وفى ج : « شرعا » ، يقال : هما في هذا الأمر شرع واحد أى سواء . وقد أثبت
« شرعا » بالجيم وفقا فى د ، هـ . وفى بقية الأصول : « شرعا » . (٢) فى الأصول :
« البشرين » . والصواب ما أثبتته . (٣) كذا فى ج . وفى سائر الأصول : « قلت » .
(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « يعقب » .

فهذا طرف من القول^(١) أدى إليه ذكر الإعراب .

وأما لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه ؛ وفلان معرب عما في نفسه أى مبين له ، وموضع عنه ؛ ومنه عربت الفرس تعريبا إذا بزغته ، وذلك أن تنسف أسفل حافره ، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفيا من أمره لظهوره إلى مرآة العين ، بعد ما كان مستورا ؛ وبذلك تعرف حاله : أصْلَب هو أم رخو ؟ (وأصحح^(٢)) هو أم سقيم ؟ وغير ذلك .

وأصل هذا كله قولهم « العرب » وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة ، والإعراب ، والبيان . ومنه قوله في الحديث « الثيب تُعرب عن نفسها » والمُعرب : صاحب الخيل العَرَب ، وعليه قول الشاعر :

يَهْلُ في مثل جوف الطوى صَيْلا يُبَيِّن للعرب^(٥)

(١) في المطبوعة تبعا لما في ش وب : « من القول الذى أدى إليه ذكر الإعراب » وقد أسقطنا « الذى » إذ لا وجه لها في هذا التركيب .

(٢) كذا في الأصول بتقديم العاطف على أداة الاستفهام والاستفهام له المصدر . والاستعمال الصحيح : « وأصحح » .

(٣) تبعت في هذا ما في ح ، والضمير في « إليها » يرجع الى العرب وفي المطبوعة ، أ ، ب : « اليه » ، وكان المراد : إلى الإعراب . وفي ابن يعيش على الفصل ١٧٢ / ١ : « إليهم » وهى ظاهرة . (٤) في المطبوعة ، أ ، ب : « قولهم » ، ولا وجه له . وفي اللسان أنه يروى عن الرسول عليه الصلاة والسلام . وفي ح : « ومنه الحديث : الثيب ... » والحديث في مسند أحمد وابن ماجه . انظر الجامع الصغير .

(٥) « في مثل جوف الطوى » — ويروى الركي ، وكلاهما البئر — يصف سعة جوفه ، كأن جوفه بئر ، أو أنه يصف شدة صهيله لأن الصوت يبين في البئر ، ويذكر أنه مجفر : عظيم الجنين ، « يبين » كذا في ش ، أ ، واللسان في « عرب » والمخصص ص ١٧٧ ج ٦ . وفي المطبوعة وب « تبين » . وهذا من نصيدة للنافذة الجعدى ذكرت في كتاب الخليل لأبى عبيدة . وانظر سمط اللاتى ٤١٤ / ١ والكامل ٦٨ / ١٦٨

أى إذا سمع صاحب الخليل العراب صوته علم أنه عربى . ومنه عندى عروبة^(١) والعروبة للجمعة ، وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمرا من بقية أيام الأسبوع ؛ لما فيه من التأهب لها ، والتوجه إليها ، وقوة الإشعار بها ؛ قال :

* يوائم رهطا للعروبة^(٢) ضيما *

- ولما كانت معانى المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفا أيضا ،
وكأنه من قولهم : عيرت معدته ، أى فسدت ، كأنها استحالت من حال إلى حال ،
كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة . وفى هذا كافٍ بإذن الله .

باب القول على البناء

- وهو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا : من السكون أو الحركة ، لا لشيء
أحدث ذلك من العوامل . وكأنهم إنما سموه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا
فلم يتغير تفسير الإعراب سمي بناء ، من حيث كان البناء لازما موضعه ، لا يزول
من مكان إلى غيره ؛ وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتدلة^(٣) ، كالخيمة والمظلة ،
والفُسْطاط والسُرَادِق ، ونحو ذلك . وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من
المستعملات المزالة من مكان إلى مكان لفظ البناء ؛ تشبيها لذلك^(٤) — من حيث

- ١٥ (١) يريد أن عروبة — ممنوعة الصرف — والعروبة معناها الجمعة . وعبرة اللسان : وعروبة
والعروبة كلتاها الجمعة . وقد تبعت فى هذا الرسم ١ ، وفى المطبوعة وب : « الجمعة » . والجمعة بيان لها .
(٢) صدره كافى شرح المفصل ٩٣ / ١٠ * فبات عذوبا للبناء كأنما *
- وقوله : عذوبا أى لم يذق شيئا ، وقوله للبناء أى بأديا للبناء ليس بيته وبينها ستر . وقوله : يوائم
أى يوافق ويفعل ما يفعلون ، وصيما : قياما : يريد قوما يصلون الجمعة . وهذا فى وصف بعير ظل
قائما لا يضع رأسه للرعى . وانظر خلق الإبل للاصمى فى مجموعة الكنز اللغوى ١٣٢ .
- ٢٠ (٣) أى التى دون الأبنية الثابتة . وهذا الرسم يوافق ما فى المطبوعة ، ب ، واللسان . وفى
ش ر أ : « المبتدلة » ، وقد تكون إن صححت « المتبدلة » . أى التى تبدل وتنقل .
(٤) تبعت فى هذا نسخة أ . وفى المطبوعة وب : « بذلك » ، ولا وجه له .

كان مسكونا، وحاجزا، ومظلا — بالبناء من الأجر والطين والحص؛ ألا ترى إلى قول أبي مارد الشيباني :

لو وصل الغيث أبين امرأ^(١) كانت له قبة سحوق يجاد

أى لو اتصل الغيث لأكلات الأرض وأعشبت، فركب الناس خيلهم للغارات، فأبدلت الخيل الغني^(٢) الذى كانت له قبة من قبه سحوق يجاد، فبناه بيتا له، بعد ما كان يبنى لنفسه قبة. فنسب ذلك البناء إلى الخيل، لما كانت هى الحاملة للغزاة الذين أغاروا على الملوك، فأبدلوهم من قبائهم أكسية أخلاقا، فضر بوها لهم أخبية تظلمهم. ونظير معنى هذا البيت ما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن^(٣) عن أحمد بن يحيى من قول الشاعر :

قد كنت تأمنى والجلب دونكم فكيف أنت إذا رُقش الجراد نزا^(٤) ١٠

ومثله أيضا ما روينا عنه [عنه]^(٥) أيضا، من قول الآخر :

قوم إذا اخضرت نعالهم يتباهقون تناهق الجمر^(٦)

(١) الجاد : الكساء المخطط ، والسحق : اليالى . والبيت فى تنبيه البكرى على أوهام القالى ١٩ وفى اللآلى له ١/٢٣ والدى فى اللآلى : « أبينا » بإسناد هذا الفعل إلى الشاعر وقومه .

(٢) كذا فى الأصول . والمناسب : « الإبناء » . ١٥

(٣) هو المعروف بابن مقسم ، وهو أبو بكر العطار المقرئ النحوى ، كان من أعرف الناس بالقراءات ونحو الكوفيين مات سنة ٣٥٥ ، وهو راوية ثعلب .

(٤) هو أبو العباس ثعلب من أئمة الكوفيين مات ٢٩١ .

(٥) قوله : « نزا » كان ينبغى تأنيث الفعل فيقول : نزت ، ولكنه نظر إلى المضاف إليه وهو الجراد . ونزوا الجراد تكاية عن الخصب وكثرة المزدرع . ٢٠

(٦) زيادة من أ . يريد عن أبي بكر عن أحمد بن يحيى .

(٧) انظر المخصص ص ١٧٩ ج ١ وفيه بعد البيت : « واخضرار النعل من اخضرار الأرض » وفى هذا ميل إلى أن النعل : ما يلبس فى الرجل ، والكلام تكاية عن الخصب .

قالوا في تفسيره: إن النعال جمع نعل وهى الحِوّة، أى إذا اخضرت الأرض بطروا،
وأشروا^(١)، فنزا بعضهم على بعض .

ونحو من هذا فسر أيضا قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا ابتلت النعال^(٢)
فالصلاة فى الرحال » أى إذا ابتلت الحرار . ومن هذا اللفظ والمعنى ما حكاه
أبو زيد من قولهم : « المعزى تُبهى ولا تُبْنى » . فـ « تبهى » تفعل من البهو ،
أى تتقافز على البيوت من الصوف ، فتخرقها فتتسع الفواصل من الشعر ، فيتباعد
ما بينها ، حتى يكون فى سعة البهو . « ولا تبْنى » ، أى لا تُلْهَ لها وهى الصوف ،
فهى لا يُحْزَم منها الصوف ، ثم ينسجونه ، ثم يبنون منه بيتا . هكذا فسر أبو زيد .
قال : ويقال أبنيت الرجل بيتا ، إذا أعطيته ما يبنى منه بيتا .

ومن هذا قولهم : قد بنى فلان بأهله ، وذلك أن الرجل كان إذا أراد الدخول
بأهله بنى بيتا من آدم أو قبة أو نحو ذلك من غير الحجر والمدر ، ثم دخل بها فيه ،
فقليل لكل داخل بأهله : هو بان بأهله ، وقد بنى بأهله . وابتنى بالمرأة هو افعل
من هذا اللفظ ، وأصل المعنى منه . فهذا كله على التشبيه لبيوت الأعراب ببيوت
ذوى الأمصار .

ونحو من هذه الاستعارة فى هذه الصنعة استعارتهم ذلك فى الشرف والمجد ؛
قال لييد :

فبنى لنا بيتا رفيعا سَمَكُهُ فسما إليه كهلها وغلماها

(١) و أ : « فأشروا » ، وما هنا أجود ؛ فإن الأشهر هو البطر .

(٢) لم أقف على لفظ هذا الحديث . وفى الصحاح معناه . فقد روى مالك والشيخان وأبو داود
والنسائي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن فى الليلة الباردة أو ذات المطر

٢٠ فى السفر أن يقول : ألا صلوا فى رحالكم . انظر تيسير الوصول للريدى فى باب الجلاءة .
(٣) هكذا « يكون » كما فى ش ، وفى المطبوعة و أ : « تكون » . وما هنا أجود .

وقال غيره :

بني البناء لنا مجدا ومأثرة لا كالبناء من الأجر والطين

وقال الآخر^(١) :

لسنا وإن كرمت أوائلنا يوما على الأحساب تتشكل

بنني كما كانت أوائلنا تبني، ونفعل مثل ما فعلوا

ومن الضرب الأول قول المولّد^(٢) :

وبيت قد بنينا فا رد كالكوكب الفرد

بنيناه على أعمدة من قُضِب الهند

وهذا واسع غير أن الأصل فيه ما قدمناه .^(٣)

باب القول على أصل اللغة إلهام^(٤) هي أم اصطلاح

هذا موضع محوج إلى فضل تأمل ؛ غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح ، لا وحى (وتوقيف)^(٥) . إلا أن أبا علي رحمه الله ، قال لى يوما : هي من عند الله ، واحتج بقوله سبحانه : « وعلم آدم الأسماء كلها » وهذا لا يتناول موضع الخلاف . وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله : أقدر

(١) هو عبد الله بن معارية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب . انظر كامل المبرد بشرح المصنف ص ١٧٥ ج ٢ . وفي معجم الشعراء للزباني ٤٠٠ ؛ نسبتهما إلى معن بن أوس .

(٢) يبدو أن قول المولّد من الضرب الثاني ، وهو استعارة البناء لبيت الشرف والمجد ، فهو يريد أنهم بنوا بيت شرفهم بحدّ السيوف ومصالاة الأعداء ، وذلك ما عناه بقوله : بنيناه على أعمدة من قضب الهند ، وقضب الهند هي السيوف . (٣) في ش : أوسع .

(٤) جعلتها هكذا « إلهام » إذ المقام للاستفهام ، ويؤنس لهذا ما في أ : « إلهام » وفي ش ، ب ، والمطبوعة « إلهام » . ويمكن تخريج هذا على حذف همزة الاستفهام ، وهذا يميزه الأخفش في الاختيار إذا كان في الكلام ما يدل عليه كإلهامنا . وفي المزهري ١/٧ حيث ساق عبارة ابن جنى : « باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح » . (٥) كذا في أ ، وفي ش ، ب : « ولا توقيف » .

آدم على أن واضح عليها ؛ وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة . فإذا كان ذلك محتملا غير مستنكر سقط الاستدلال به . وقد كان أبو علي رحمه الله أيضا قال^(١) به في بعض كلامه . وهذا أيضا رأى أبي الحسن ؛ على أنه^(٢) لم يمنع قول من قال : إنها تواضع منه . على أنه قد فُسر هذا بأن قيل : إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات ، بجميع اللغات : العربية ، والفارسية ، والسريانية والعبرانية ، والرومية ، وغير ذلك من سائر اللغات ؛ فكان آدم وولده يتكلمون بها ، ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا ، وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات ، فغلبت عليه ، واضمحلت عنه ما سواها ؛ لبعد عهدهم بها .

وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده ، والانطواء على القول به .

١٠

فإن قيل : فاللغة فيها أسماء ، وأفعال ، وحروف ؛ وليس يجوز أن يكون المعلم من ذلك الأسماء دون غيرها : مما ليس بأسماء ، فكيف خصّ الأسماء وحدها ؟ قيل : اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القُبل الثلاثة^(٣) ، ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغنى الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف

١٥

(١) أى بالقول بالتواضع والاصطلاح .

(٢) أى أبا الحسن ، وهو الأخفش ، وحاصل هذا أن أبا علي وأبا الحسن قالوا بالرايين ، وقد صرح بهذا في جفئيا بعد ذكر القولين : « وكلا الأمرين أجازهما أبو الحسن وأبو علي » . والتوقيف رأى الأشرى ، والاصطلاح رأى المعتزلة .

٢٠

(٣) كأن الضمير يعود على آدم ، وقد سبق ذكره في قوله : « أقدر آدم على أن واضح عليها » . (٤) ضبط بالبناء للفاعل ، أى اعتمد ذلك الله تعالى ، وقد اعتمدت في هذا الضبط على ما في

المخصص ص ٤ ج ١ .

(٥) واحده قبيل ، وهو الجماعة ، كأن كل نوع من أنواع الكلبة جماعة وطائفة . وفي عبارة المخصص : « الأنواع » .

والفعل ، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة ، على ما لا خفاء به
جاز أن يكتفى بها مما هو تال لها ، ومجول في الحاجة إليه عليها^(١) . وهذا كقول
المخزومي^(٢) :

الله يعلم ما تركت قتالهم حتى علوا فرسى بأشقر مزبد

أى فإذا كان الله يعلمه فلا أبالى بغيره سبحانه ، أذكرته واستشهدته أم لم أذكره^(٣)
ولم أستشهده . ولا يريد بذلك أن هذا أمر خفى^(٤) ، فلا يعلمه إلا الله وحده ،
بل إنما يحيل فيه على أمر واضح ، وحال مشهورة حيث^(٥) ، متعالمة . وكذلك قول الآخر:
الله يعلم أنا في تلفتينا يوم الفراق إلى أحبابنا صور^(٦)

(١) بنى ابن جنى هذا الجواب على أن المعنى بالأسماء في الآية الكريمة مصطلح الحاة فيها . وهذا
اصطلاح حادث . والاسم في اللغة ما كان علامة على مسمى ، وهذا يشمل الأنواع الثلاثة ، وهذا
يسقط السؤال . وانظر المزهري ١/١١

(٢) هو الحارث بن هشام ، غيره سيدنا حسان بفراره يوم بدر من المسلمين ، فقال هذا في قصيدة
يعتذر بها عن فراره . ويعنى بالأشقر المزبد الدم ، وهو مزبد أى علاه الزبد ، وفي رواية سيرة ابن هشام :
« الله أعلم » . انظر هذه السيرة في غزوة بدر .

(٣) هكذا في الأصول ما عدا المطبوعة وب ، ففيها : « استشهدت به » .

(٤) هكذا في ج « أم » وفي سائر الأصول « أو » وهذا لا يصح في البرية .

(٥) هكذا في أ . وفي المطبوعة وب : « مشهودة » .

(٦) صور واحدة أصور ، وصف من الصور ، وهو إمالة العنق . وبعده :

وأنتى حيثما يدنى الهوى بصرى من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظور

ونسب الزوزنى عند قول عنتره في معلقته .

* ينباع من ذفرى غضوب جصرة *

الشطرا الأخير إلى ابن هرمة . وهذا اشتباه ، فإن لابن هرمة بيتا ينشد في هذا المقام — وهو إشباع
الحركة فيقول الحرف — وهو :

وأنت من الفوائل حين ترى ومن ذم الرجال بمنزاح

وانظر اللسان في « نزع » وقد تابع الزوزنى ابن جماعة في حاشيته على شرح الجارردى للشافية ص ٤٠ .
والبيتان في الخزانة في الشاهد الحادى عشر ولم يمزهما .

وليس يمدح أن هذا باب مستور، ولا حديث غير مشهور، حتى إنه لا يعرفه أحد إلا الله وحده ، وإنما العادة في أمثاله عموم معرفة الناس به لفشوه فيهم ، وكثرة جريانه على ألسنتهم .

فإن قيل : فقد جاء عنهم في كتمان الحب وطيه وستره والبجج بذلك ، والادعاء له ما لا خفاء به ؛ فقد ترى إلى اعتدال الحالين فيما ذكرت .

قيل : هذا وإن جاء عنهم ، فإن إظهاره أنسب عندهم ، وأعذب على مستمعهم ؛ ألا ترى أن فيه إيذانا من صاحبه بعجزه عنه وعن ستر مثله ، ولو أمكنه إخفاؤه والتحامل به لكان مطيقا له ، مقتدرا عليه ، وليس في هذا من التغزل ما في الاعتراف بالعلل به ، وخور الطبيعة عن الاستقلال بمثله ؛ ألا ترى إلى قول عمر [بن أبي ربيعة] :

فقلت لها : ما بي لهم من ترقبٍ ولكن سري ليس يحمله مثلي
وكذلك قول الأعشى :

* وهل تطيق وداعا أيها الرجل *

وكذلك قول الآخر :

ودعته يدموعي يوم فارقتني ولم أطق جزعا للبين مد يدي

(١) البجج بالشيء : الفرح به . (٢) أي أرق نسيبا وأغزل . (٣) مصدر تحامل في الأمور به : تكلفه على مشقة . (٤) البعل — بالتحريك — : الضجر . (٥) زيادة من ح . (٦) من قصيدة له مطلعها :
جرى ناصح بالسود بيني وبينها فقزبني يوم الحصاب إلى قتل
وقيله :

فقلت — وأوخت جانب السرى بيننا — : متى فتحدث غير ذي رقبة أهل
واظن الديوان . والحصاب — بزنة كتاب — : موضع رى الجمار بمنى .
(٧) صدره : * ودع هريرة إن الركب مر بمحل *
وهو مطلع مقلته . (٨) هذا البيت أول ثلاثة أبيات في المختار من شعر شار ٢٤٨
وفيه « صالحته » بدل « ودعته » .

والأمر في هذا أظهر، وشواهد أسير وأكثر .

ثم لنعد فلنقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحياً . وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة ، قالوا : وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً ، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد [منها ^(١)] سمة ولفظاً ، إذا ذكر عرف به ما سماه ، ليمتاز من غيره ، وليُغنى بذكره عن إحضاره إلى امرأة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره ، لبُلوغ الغرض في إبانة حاله . بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه ، كالفانى ^(٢) ، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد ، كيف يكون ذلك لو جاز ، وغير هذا مما هو جارٍ في الاستحالة والبعد مجراه ، فكأنهم جاءوا إلى واحد من بنى آدم ، فأومشوا إليه ، وقالوا : إنسان إنسان إنسان ، فأى وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك ، فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم ، أو نحو ذلك . فتمت اللفظة من هذا عريف مبنياً ، وهلم جراً فيما سوى هذا من الأسماء ، والأفعال ، والحروف . ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة إلى غيرها ، فتقول : الذى اسمه إنسان فليجعل مكانه مرد ^(٣) ، والذى اسمه رأس فليجعل مكانه سر ^(٤) ، وعلى هذا بقية الكلام . وكذلك لو بدت اللغة الفارسية ، فوقعت المواضعة عليها ، لحاز أن تنقل ويولد

(١) زيادة من ش . (٢) العبارة في المزهر ص ٨ ج ١ : « عرف به سماه » .

(٣) في عبارة الخصائص التي ساقها ابن علان في شرح الاقتراح : « كالملى » .

(٤) في المزهر : « وكيف » . (٥) في ش : « معناها » .

(٦) مرد : هو الإنسان ، وسر : الرأس في الفارسية . والمرد — في العربية — النضيج من تمر الأراك .

- منها لغات كثيرة : من الرومية ، والزنجية ، وغيرهما . وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصنّاع لآلات صنائعهم من الأسماء : كالنجار ، والصائغ والحائك ، والبناء ، وكذلك الملاح . قالوا : ولكن لا بد لأؤلها من أن يكون متواضعا^(١) بالمشاهدة والإيماء . قالوا : والقديم سبحانه لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحدا من عباده على شيء ؛ إذ قد ثبت أن المواضعة لا بدّ معها من إيماء وإشارة بالجراحة نحو الموما إليه ، والمشار نحوه ، والقديم سبحانه لا جراحة له ، فيصحّ الإيماء والإشارة بها منه ؛ فبطل عندهم أن تصحّ المواضعة على اللغة منه ، تقدّست أسماؤه ؛ قالوا : ولكن يجوز أن ينقل الله اللغة التي قد وقع التواضع بين عباده عليها ، بأن يقول : الذي كنتم تعبّون عنه بكذا عبّروا عنه بكذا ، والذي (كنتم تسمّونه)^(٢) كذا ينبغى أن تسمّوه كذا ؛ وجواز هذا منه — سبحانه — بجوازه من عباده . ومن هذا الذي في الأصوات ما يتعاطاه الناس الآن من مخالفة الأشكال ، في حروف المعجم ؛ كالصورة التي توضع للمعنيات ، والتراجم ؛ وعلى ذلك أيضا اختلفت أفلام ذوى
-
- (١) كذا في الأصول . والواجب أن يقال : « متواضعا عليه » ، وفي الزهر ١/٥ « متواضعا » وكأنه مصدر ميمي . (٢) كذا في الأصول عدا ش فقيه « والذي يسمّونه » . (٣) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « بكذا » . (٤) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « في » . (٥) كذا في الأصول . وفي الزهر ١/٩ : « كالصور » . (٦) يريد بالمعنيات ما عمى وألفز في الرسم والكتابة . وذلك ما يكتب بصورة مصطلح عليها غير الاصطلاح المألوف . ومن أمثلة ذلك أن يكتب الكاف بدل الميم ، والطاء بدل الحاء ، والراء بدل الدال ، فيكتب محمد : كطكر . وهو ما يعرف في اصطلاح العصر بالشفرة . والتراجم جمع الترجمة وهو المعنى نفسه ، ويقال له المترجم ؛ كأنه سمى بذلك لما أنه يحتاج الى الترجمة والكشف عنه . وقد كان المتقدّمون يعرفون هذا ، وعقد له في صبح الأعشى بابا طويلا — ص ٢٣١ ج ٩ — ، وذكر أن لابن الدريهم كتابا فيه . وقد نقل عنه قدرا صالحا في هذا العلم . وانظر في فن المعنى بوجه عام الخزائن ١١٣/٣ . وفي قد النثر ٢٦ : « ومن الظن العياقة والقيافة والزجر والكهانة واستخراج المعنى والمترجم من الكتب » وفيه في ص ٢٨ : « ألا ترى أنك تظنّ بالترجمة أنها حروف تام ، فإذا أدركتها في سائر المواضع التي تثبت صورها فيها وامتنعنا فوجدتها مصدّقة لظنك حكمت بصحتها ، وإذا خالفت ظلمت أن ظنك لم يقع موافقه ، فأوقعته على غير تلك الحروف إلى أن تصح لك » .

اللغات ؛ كما اختلفت أنفس الأصوات المرتبة على مذاهبهم في المواضعات . وهذا قول من الظهور على ما تراه . إلا أنني سألت يوما بعض أهله^(١) ، فقلت : ما تنكر أن تصح المواضعة من الله تعالى ؟ وإن لم يكن ذا جارحة ، بأن يُحدث في جسم من الأجسام ، خشبة أو غيرها ، إقبالا على شخص من الأشخاص ، وتحريكها نحوه ، ويُسمع في نفس تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص صوتا يضعه اسماء له ، ويعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دفعات ، مع أنه — عز اسمه — قادر على أن يُقع في تعريفه ذلك بالمرة الواحدة ، فتقوم الخشبة في هذا الإيحاء ، وهذه الإشارة ، مقام جارحة ابن آدم في الإشارة بها في المواضعة ؛ وكما أن الإنسان أيضا قد يجوز إذا أراد المواضعة أن يشير بخشبة نحو المراد المتواضع عليه ، فيقيمها في ذلك مقام يده ، لو أراد الإيحاء بها نحوه ؟ فلم يجب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه ، ولم يخرج من جهته شيء أصلا فأحكيه عنه ؛ وهو عندي وعلى ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع مواضعة القديم تعالى لغة مرتجلة^(٢) غير ناقلة لسانا إلى لسان . فاعرف ذلك .

وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوى الریح ، وحنين الرعد ، وحرير المساء ، وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب ،

(١) هم المعتزلة . انظر الزهر ص ١٢ ج ١ ، وينسب هذا المذهب إلى أبي هاشم الجبائي عبد السلام ابن محمد من رواس المعتزلة . وكانت وفاته سنة ٣٢١ . وانظر الزهر ١/١٠
(٢) أى الشخص المراد وضع الاسم له . والشخص : سواد الإنسان وغيره ، والذي يفهم التسمية بالضرورة غير الشخص المسمى . (٣) العبارة في الزهر « وهذا عندي على ما تراه الآن لازم » .
(٤) قيد بهذا لأن هذا موضع المنع عند القائلين به ، فهم إنما يتكبرون أن يواضع الباري لغة مرتجلة ، فأما أن يواضع لغة ثابتة من قبل بأن ينقلها إلى لغة أخرى فيقول : ما تعبرون عنه بكذا أعبروا بكذا فلا شيء فيه كما سبق له .

وصهيل الفرس، ونزيب^(١) الطي ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندى وجه صالح، ومذهب متقبل .

واعلم فيما بعد، أننى على تقادم الوقت، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضوع، فأجد الدواعى والحواليج قوية التجاذب لى، مختلفة جهات^(٢) القول على فكرى .

- وذلك أننى إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة، والإرهاق، والرقّة، ما يملك على جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة^(٣) السحر. فن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا رحمهم الله، ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتابعه وانقياده، وبعد مراميه وآماده، صحة ما وفّقوا لتقديمه منه . ولطف ما أسعدوا به، وفّرّق لهم عنه . وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار الماثورة بأنها من عند الله جل وعزّ، فقوى فى نفسى اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه، وأنها وحى .

- ثم أقول فى ضدّ هذا : كما وقع لأصحابنا ولنا، وتنبهوا وتنبهنا، على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا — وإن بعد مداه عنا — من كان ألطف منا أذهانا، وأسرع خواطر وأجراً جناناً . فأقف^(٤) بين تين الخلتين حسيراً، وأكاثرهما فأنكفى مكثوراً. وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلّق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها عن صاحبتهما، قلنا به، وبالله التوفيق .

(١) النزيب : صوت تيس الظباء عند السقاد .

(٢) تقول الأمور : اشتباهها وتناكرها .

(٣) الغلوة : الغاية فى سباق الخيل، يريد أنه يدنو من غاية السحر .

(٤) يبدو من هذا أن مذهب ابن جنى فى هذا المبحث الوقف . فقراء لا يجزم بأحد الرايين : الاصطلاح والتوقيف . وقد صرح بهذا ابن الطيب فى شرح الاقتراح .

(٥) كذا فى شذ والمزهر ١/١٠ . وفى أ : « يفكها » . أى يفصلها عنها . وهذا يرجع إلى المعنى الأول .

باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية^(١)؟

اعلم أن علل النحويين — وأعني بذلك حدّاقهم المتقنين^(٢) ، لا ألفانهم^(٣) المستضعفين — أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين . وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ؛ وليس كذلك حديث علل الفقه . وذلك أنها إنما هي أعلام ، وأمارات ، لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا ، غير بادية الصفحة لنا ؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج ، وفرائض الطهور ، والصلاة ، والطلاق ، وغير ذلك ، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد ، ولا يعلم أيضا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتسلاوات ؛ إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، ولا تحلّ النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله ؛ وليس كذلك علل النحويين . وسأذكر طرفا من ذلك لتصحّ الحال به .

(١) لما كان هم أبي الفتح في هذا الكتاب إبداء حكمة العرب وسداد مقاصدهم فيما أتوا في لغتهم ، وكان ذلك بإبداء العلل لستهم وخططهم في تأليف لسانهم أخذ قسمه في تقوية العلل التي تنسب إلى أفعالهم وتحمل عليهم ؛ وهو ما يقوم به النحويون . وكان من دواعي ذلك أن اشتهر بين الناس ضعف علل النحاة ؛ فهذا ابن فارس يقول :

مررت بنا هيفاء مجدولة تركبة تنمي لترك
ترنو بطرف فارت فارت أضعف من حجة نحوي

انظر رقيات ابن خلكان ص ٣٦ ج ١ في ترجمة ابن فارس .

(٢) كذا في شه ، ب . وفي أ «علل جلال الحويين» . وفي المطبوعة «علل جلال النحويين» .
(٣) الألفاف : القوم يجتمعون من قبائل شتى ليس أصلهم واحدا ، الواحد لف أو لقيف ، وشأن هؤلاء الأخلاط الضعف وعدم استحكام القوة .

(٤) كذا في الأصول ما عدا يد فقها «الصفحة» . والصفح والصفحة : الجانب .

(٥) أي لا تظفر ، يقال : حليت من فلان بخير : أصبته وأدركته ، ومن ذلك قولهم : ما حليت من هذا الأمر بطائل ، وهو من باب علم .

- قال أبو إسحاق^(١) في رفع الفاعل ، ونصب المفعول : إنما يُفعل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثيرته ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون^(٢) . فبحرى ذلك في وجوبه ، ووضوح أمره ، مجرى شكر المنعم ، وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه ، وزوال اختلافها فيه ، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه ، لما يُعقبه من إنعامه وغفرانه . ومن ذلك قولهم : إن ياء نحو ميزان ، وميعاد ، انقلبت عن واو ساكنة ؛ لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة . وهذا أمر لا لبس في معرفته ، ولا شك في قوة الكلفة في النطق به . وكذلك قلب الياء في مؤسّر ، وموقن ، وإوا ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها . ولا توقف في نقل الياء الساكنة بعد الضمة ؛ لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة ؛ وهذا — كما تراه — أمر يدعو الحس إلى به ، ويحدو طلب الاستخفاف عليه . وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها ، حسنة طبيعية ، فنهايك بها ولا معدل بك عنها . ومن ذلك قولهم في سيد ، وميت ، وطويت طيا ، وشويت شيا : إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيد ، وميت ، ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في شيا وطيا . فهذا

(١) هو الزجاج . (٢) يدور أن هذا آخر كلام الزجاج .

(٣) كذا في الأصول . والظاهر أن هذا حديث عن طاعة القديم ، فكان الواجب أن يقال : لما يعقبه إذا جعل من عقب ، أو لما يعقبها إذا جعل من عقب ، وكأنه ذهب بالطاعة مذهب الامثال فذكر ضميرها .

(٤) كذا في ١ ، ح . وفي المطبوعة رب : « يحلو » ولا معنى لها .

(٥) كذا في الأصول . والقياس طبيعية ، وقد جاء الشذوذ في السليبية ، ولم يبرف في الطبيعية .

أمر هذه سبيله أيضا ؛ ألا ترى إلى ثقل اللفظ بِسَيُودٍ وَبَيُوتٍ وَطُوبَا وشُوبَا ،
وَأَنْ سَيِّدَا ، وَمَيِّتَا ، وَطَيَّا ، وَشَيَّا ، أَخَفَّ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ مِنْ اجْتِمَاعِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مَعَ سُكُونِ
الْأَوَّلِ مِنْهُمَا . فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ جَاءَ عَنْهُمْ نَحْوُ حَيَوَةٍ ، وَضَيَّوْنَ ، وَعَوَى الْكَلْبُ
عَوِيَةً ، فَسَقُولُ فِي هَذَا وَنَظَائِرِهِ ، فِي بَابِ يِلِّ هَذَا ، بِاسْمِ اللَّهِ . وَأَشْبَاهُ هَذَا
كثيرة جدا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ مَجَّدَ أَيْضًا فِي مَلَلِ الْفَقْهِ مَا يَضِغُ أَمْرُهُ ، وَتَعْرِفُ عِلَّتَهُ ؛ نَحْوُ
رَجْمِ الزَّانِي إِذَا كَانَ مُحَصَّنًا ، وَحَدِّهِ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُحَصَّنٍ ؛ وَذَلِكَ لِتَحْصِينِ الْفُرُوجِ ،
وَارْتِفَاعِ الشَّكِّ فِي الْأَوْلَادِ وَالنَّسْلِ . وَزَيْدٌ فِي حَدِّ الْمُحَصَّنِ عَلَى غَيْرِهِ لِتَعَاظِمِ جُرْمِهِ ،
وَجَرِيرَتِهِ عَلَى نَفْسِهِ . وَكَذَلِكَ إِقَادَةُ الْقَاتِلِ بَيْنَ قَتْلِهِ لِحَقْنِ الدَّمَاءِ . وَكَذَلِكَ إِجْبَابُ
اللَّهِ الْجَّ عَلَى مُسْتَطِيعِهِ ؛ لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ تَكْلِيفِ الْمَشَقَّةِ ؛ لَيْسَتْ حَقٌّ عَلَيْهَا
الْمُثَبُّوتَةُ ، وَلَيْكُونَ أَيْضًا دُرْبَةً لِلنَّاسِ عَلَى الطَّاعَةِ ، وَلِيَشْتَهَرَ بِهِ أَيْضًا حَالُ
الْإِسْلَامِ ، وَيُذَلَّ بِهِ عَلَى ثَبَاتِهَا وَاسْتِمْرَارِ الْعَمَلِ بِهَا ، فَيَكُونُ أَرْسَاجُ لَهُ ، وَأَدْعَى إِلَى
ضَمِّ نَشْرِ الدِّينِ ، وَقَتْلِ كَيْدِ الْمُشْرِكِينَ . وَكَذَلِكَ نَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ جَدًّا . فَقَدْ
تَرَى إِلَى مَعْرِفَةِ أَسْبَابِهِ كَمَعْرِفَةِ أَسْبَابِ مَا أَشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ عِلَلُ الْإِعْرَابِ ، فَلَمْ جَعَلْتَ
عِلَلُ الْفَقْهِ أَخْفَضَ رَتَبَةً مِنْ عِلَلِ النُّحُو ؟ قِيلَ لَهُ : مَا كَانَتْ هُنَاكَ حَالُهُ مِنْ عِلَلِ
الْفَقْهِ فَأَمْرٌ لَمْ يُسْتَفَدَ مِنْ طَرِيقِ الْفَقْهِ ، وَلَا يُحْصَى حَدِيثُ الْفَرَضِ وَالشَّرْعِ ،

(١) حيوة من الأعلام ، الضيئون : السنور الذكور .

(٢) هكذا في آش ، أ . وفي ب ، ح والمطبوعة : « يصح » .

(٣) هكذا في ش ، م . وفي أ : « لتشهر » .

(٤) النشر : المنتشر ، يقال : ضم الله نكره .

(٥) هكذا في أ . والفتة : الكسر ، ويقال : فَنَّا اللَّهُ عَنْكَ الشَّرَّ كَفَّهُ . وفي ب « فَت » .

و يقال : فَتَّ الْمَاءَ الْحَارَّ بِالْبَارِدِ : كَرَّهَ وَسَكَنَهُ ، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ .

بل هو قائم في النفوس قبل ورود الشريعة به؛ ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت تحصن فروج مفارشها ، وإذا شك الرجل منهم في بعض ولده لم يلحقه به ، خلُقوا قادت إليه الأنفة والطبيعة ، ولم يقتضه نص ولا شريعة . وكذلك قول الله تعالى « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » قد كان هذا من أظهر شيء معهم ، وأكثره في استعمالهم ، أعنى حفظهم للجار ، ومدافعتهم عن الدمار ، فكان الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله بما كان معلوما معمولا به ، حتى إنها لو لم ترد بإيجابه ، لما أخل ذلك بحاله ، لاستمرار الكافة على فعله . فما هذه صورته من عللهم جار مجرى علل النحويين . ولكن ليت شعري من أين يعلم وجه المصلحة في جعل الفجر ركعتين ، والظهر والعصر أربعين ، والمغرب ثلاثا ، والعشاء الآخرة أربعين ؟ ومن أين يعلم علة ترتيب الأذان على ما هو عليه ؟ وكيف تعرف علة تنزيل مناسك الحج على صورتها ، ومطرد العمل بها ؟ ونحو هذا كثير جدا . ولست تجدد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحس منطوي على الاعتراف به؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع ، وفُزع في التحاكم فيه إلى بديهية الطبع ؛ فجميع علل النحو إذاً مواطنة للطباع ، وعلل الفقه لا ينتقد جميعها هذا الانقياد . فهذا فرق .

سؤال [قوى] :^(٢) فإن قلت : فقد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصاة ، لا نعرف لها سببا ، ولا نجد إلى الإحاطة بعلمها مذهبا . فمن ذلك إهمال ما أهمل ، وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله ؛ وهذا أوسع من أن يحوج إلى ذكر طرف

(١) الدمار - بزة كتاب - : ما لزمك حفظه مما يتعلق بك .

(٢) زيادة في أ . وقد جاء هذا الوصف في المطبوعة ، ش ، ب بجانب « فرق » وسقط فيها

في هذا الموضع .

منه ؛ ومنه الاقتصاد في بعض الأصول على بعض المثل ، ولا نعلم قياسا يدعو إلى تركه ؛ نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فَعْلُلٍ أو فَعْلِلٍ ، أو فَعَّلٍ أو فَعِلٍّ ، أو فَعَّلٍ ، ونحو ذلك . وكذلك اقتصرهم في الخماسي على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما يتجوزها القسمة . ومنه أن عدلوا فَعَلًا عن فاعل ، في أحرف محفوظة . وهي تُعَلِّل ، وزُحَل ، وغُدَّر ، وعَمِر ، وزُقِر ، وجُشِم ، وقُم ، وما يقل تعداده . ولم يعدلوا في نحو مالك ، وحاتم ، وخالد ، وغير ذلك ، فيقولوا : مُلِّك ولا حَم ، ولا خَلَد . ولسنا نعرف سببا أوجب هذا العدل في هذه الاسماء التي أرينا كها ، دون غيرها ؛ فإن كنت تعرفه فهاتيه .

فإن قلت : إن العدل ضُرب من التصرف ، وفيه إخراج لا يصل عن بابه إلى الفرع ؛ وما كانت هذه حاله أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع في الكل .

قيل : فهبنا سلمنا ذلك لك تسليم نظر ، فن لك بالإجابة عن قولنا : فهلا جاء هذا العدل في حاتم ، ومالك ، وخالد ، وصالح ، ونحوها ؛ دون ثاعل ، وزاحل ، وغادر ، وعامر ، وزافر ، وجاشم ، وقاشم ؟ ألك ههنا نَفَق فتسلَّك ، أو مَرَّتَق ^{مُرَّتَق} فتتَوَزَّك ؟ وهل غير أن تخَلِد إلى حيرة الإجمال ، وتخَيَّد نار الفكر حالا على حال ! ولهذا ألف نظير ، بل ألوف كثيرة ندع الإطالة بأيسر اليسير منها .

وبعد فقد صحَّ ووضع أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالى ؛ ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئا إلّا ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه ، وإن خفيت عنا

(١) المرتفق : المتكأ ، « فتتوزَّك » : تعتمد عليه ، والأصل في هذا أن يقال : تتوزَّك عليه ؛ وضع وزك عليه .

(٢) الإجمال : الانقطاع ، يقال : أجبل الشاعر ؛ صعب عليه القول ، لا يتبأ له سبيله . وأصل هذا أنه يقال : أجبل الحافر ؛ انتهى إلى صلابة وجبل فلا يصيب ماء . وقد ضبط في المطبوعة : « الأجمال » بفتح الهمزة ، ولا معنى لهذا هنا .

أغراضه ومعانيه ، وليست كذلك حال هذه اللغة ؛ ألا ترى الى قوة تنازع أهل الشريعة فيها ^(١) ، وكثرة الخلاف في مبادئها ، ولا تقطع فيها بيقين ، ولا من الواضع لها ، ولا كيف وجه الحكمة في كثير مما أريناه آنفا من حالها ، وما هذه سبيله لا يبلغ شأوا ما عيرف الأمر به — سبحانه وجلّ جلاله — وشهدت النفوس ، وأطردت المقاييس على أنه أحكم الحاكمين سبحانه . انقضى السؤال .

قيل : لعمري إن هذه أسئلة ^(٢) ، تلزم من نصّب نفسه لِمَا نصّبنا أنفسنا من هذا الموقف له . وههنا أيضا من السؤالات أضعاف هذه المؤودة ، وأكثر من أضعاف ذلك ، ومن أضعاف أضعافه ؛ غير أنه لا ينبغي أن يُعطى فيها باليد . بل يجب أن ينعم الفكر فيها ، ويكاس في الإجابة عنها . فأول ذلك أنا لسنا ندعى أن علل أهل العربية في ستمت العلل الكلامية آتية ، بل ندعى أنها أقرب إليها من العلل الفقهيّة ، وإذا حكمنا بديهية العقل ، وترافعنا إلى الطبيعة والحسّ ، فقد وقينا الصنعة حقها ، وربّنا بها أفرع مشارفها . وقد قال سيبويه : وليس شيء مما يضطرّون إليه ، إلا وهم يحاولون به وجها . وهذا أصل يدعو الى البحث عن

- (١) كذا في الأصول . والمناسب للسياق : أهل العربية . وقد أبقيته لأنه قد يريد أن مباحث أصول العربية تولّوها أهل الشريعة ، فقد تكلم الشافعي في سعة العربية وأنه لا يحيط بها إلا نبي ، وكذا غيره من الفقهاء . (٢) تبعت في هذا الرسم ش ؛ وفي أ ، ب : «أسولة» ، وهو جمع سوال ، لفة في سؤال كما في اللسان . (٣) يقال : أعطى يده إذا انقاد ؛ كما في الأساس . وفي اللسان : أعطى البعير إذا انقاد ولم يستصعب . (٤) أي يخرى الكيس ، وهو الخفة والتوقد والقطعة ، وقد كاس الرجل ، يكيس ، وهو كيس وكيس ؛ بتشديد الياء وتخفيفها . (٥) كذا في الأصول ماعدا ح فقها : «إذ» . (٦) المشارف : الأعلى ، وأفرع : أعلى ، وربّ الجبل : علاه . (٧) انظر الثجاب ص ١٣ ج ١ ، والعبارة فيه : « وليس شيء يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجها » . (٨) كذا في أ ، ح . وفي المطبوعة ، ب ، ش : «فيا» . (٩) هكذا في الأصول ماعدا ح فقها « على » . وفيه تضمين « يدعو » حتى يحث .

علل ما استكرهوا عليه ؛ نعم ويأخذ بيدك الى ما وراء ذلك ، فتستضيء به وتستمّد^(١) التنبّه على الأسباب المطلوبة منه . ونحن نجيب عما مضى ، ونورد معه ، وفي أثناءه ما يستعان به ، ويُفزع فيما يدخل من الشّبّه إليه ، بمشيئة الله وتوفيقه .

أما إهمال ما أهمل ، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة ،^(٢) أو المستعملة ، فأكثره متروك للاستئصال ، وبقيته ملحقة به ، ومقفاة على أثره .
فن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه ؛ نحو سص ، وطس ، وظث ، ونظ ، وضش ، وشض ؛ وهذا حديث واضح لتفوق الحس عنه ، والمشقة على النفس^(٣) لتكلفه . وكذلك نحو قج ، وجق ، وكق ، وقك ، وكج ، وجك . وكذلك حروف الحلق : هي من الائتلاف أبعد ؛ لتقارب مخارجهما عن معظم الحروف ، أغنى حروف الفم . فإن جمع بين اثنين منها قدم الأقوى على الأضعف ؛ نحو أهيل ،^(٤) وأحيد ، وأخ ، وعهيد ، وعهير ؛ وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما ، إلا بتقديم الأقوى منهما ؛ نحو أرل ، ووتد ، ووطد . يدل على أن الراء أقوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام . وكأن ضعف اللام إنما أنها لما نُشربه من الغنة عند الوقوف عليها ، ولذلك لا تكاد تعاض اللام ، وقد ترى إلى كثرة اللثغة في الراء في الكلام ، وكذلك الطاء ، والتاء : هما أقوى من الدال ؛ وذلك لأن

(١) كذا في معظم الأصول . وفي ش : « التنبيه » . (٢) في ش : « والمستعملة » .

(٣) كذا وردت هذه الكلمات في نسخة ب ساكنة الحرف الثاني . وفي ش بالفتح .

(٤) في ج : « ومشقة النفس في تكلمه » .

(٥) كأنه ضمن « تقارب » معنى الامتياز والتباعد فعداء عن .

(٦) أرل — بصمتين — جبل بأرض غطاهان . وفي ج : « دل » وهو حيوان كالضب .

(٧) كذا في ج . وفي بقية الأصول : « كذلك » . وما أثبتته أجود .

(٨) كذا في أ ، ب . وهو الصواب . وفي بقية الأصول : « تناض » ، وهو تحريف .

جرس الصوت بالتاء، والطاء، عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال . وأنا أرى أنهم^(١) إنما يقدمون الأقوى من المتقاربين، من قبل أن جمع المتقاربين يشغل على النفس، فلما اعتزوا النطق بهما قدموا أقواهما، لأمرين : أحدهما أن رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى ؛ والآخر أنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفساً^(٢)، وأظهر نشاطاً، فقدم أثقل الحرفين ، وهو على أجل الحالين ، كما رفعوا المبتدأ لتقدمه ، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة ، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه ، ونصبوا المفعول لتأخره، فإن هذا أحد ما يحتج به في المبتدأ، والفاعل . فهذا واضح كما تراه .

- وأما ما رُفِضَ أن يستعمل وايس فيه إلا ما استعمل من أصله فعنه السؤال، وبه الاشتغال^(٣) . وإن أنصفت نفسك فيما يرد عليك فيه حليت به وأقنت له^(٤)، وإن تحاميت الإنصاف، وسلكت سبيل الانحراف، فذاك إليك، ولكن جنايته عليك .
- « جواب قوى » : اعلم أن الجواب عن هذا الباب تابع لما قبله، وكالمحمول على حكمه . وذلك أن الأصول ثلاثة : ثلاثي، ورباعي، ونعاسي . فأكثرها استعمالاً، وأعد لها تركيباً، الثلاثي . وذلك لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يُحشى به، وحرف يوقف عليه . وليس اعتدال الثلاثي لقلّة حروفه حسب ؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه ؛ لأنه أقل حروفاً، وليس الأمر كذلك ؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ؛ نحو من، وفي، وعن، وهل، وقد، وبل، وكم، ومن، وإذ، وصه، ومه . ولو شئت

(١) هذا الضبط بالبناء للمفعول من أ . ومعناه : أغلق . (٢) سقط هذا اللفظ في ش .

(٣) ضبط في ج : « نفساً » ، بفتح الفاء، وما أثبت أجود . (٤) أتق للشيء . وبه :

أعجب به وسرّ . (٥) سقط هذان اللفظان « جواب قوى » في ش وب ، وأثبت في أ .

لأن ثبت جميع ذلك في هذه الورقة ، والثلاثي عاريا من الزيادة ، وملتبسا بها ، مما
يبعد تداركه ، وتُتعب الإحاطة به . فإذا ثبت ذلك عرفت منه ، وبه أن
ذوات الثلاثة لم تتمكن في الاستعمال لقلّة عددها حسب ؛ ألا ترى إلى قلّة الثنائي ؛
وأقل منه ما جاء على حرف واحد ؛ كحرف العطف ، وفائه ، وهمزة الاستفهام ،
ولام الابتداء والجز ، والأمر ، وكاف رأيتك ، وهاء رأيتك . وجميع ذلك دون
باب كم ، وعن ، وصه . فتمكن الثلاثي إنما هو لقلّة حروفه ، لعمرى ، ولشيء
آخر ، وهو حجز الحشو الذي هو عينه ، بين فائه ، ولامه ، وذلك لتباينهما ،
ولتعادي^(١) حالهما ؛ ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحرّكا ، وأن الموقوف عليه
لا يكون إلا ساكنا ؛ فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما ، لئلا يفجئوا
الحس بضد ما كان آخذا فيه ، ومنصبا إليه .

فإن قلت : فإن ذلك الحرف الفاصل لما ذكرت بين الأول والآخر — وهو
العين — لا يخلو أن يكون ساكنا ، أو متحرّكا . فإن كان ساكنا فقد فصلت^(٢) عن
حركة الفاء إلى سكونه ، وهذا هو الذي قدمت ذكر الكراهة له ؛ وإن كان متحرّكا
فقد فصلت عن حركته إلى سكون اللام الموقوف عليها ، وتلك حال ما قبله
في انتقاض حال الأول بما يليه من بعده .

فالجواب أن عين الثلاثي إذا كانت متحرّكة ، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركات ،
حدث هناك اتوالياهما ضرب من الملال لهما ، فاستروح حينئذ إلى السكون ، فصار
ما في الثنائي من سرعة الانتقاض^(٣) (معيّفا مأبيا) ، في الثلاثي خفيفا مرضيا ، وأيضا

(١) يقال : تعادى ما بين الرجلين : اختلف . (٢) يريد الحرف الأول المبدوء به .

(٣) في ش : « منصبا » . وفي ج : « منصبا نحوه » .

(٤) أي خرجت ، يقال : فصل عن البلد ، ومن البلد : خرج منه .

(٥) حالان من قوله « ما في الثنائي » فأما خبر صار فهو قوله : « خفيفا مرضيا » ولو كانت
العمارة : فصار ما كان في الثنائي الخ لكانت أدنى إلى الإيهام وأأنى عن اللبس .

فإن المتحرك حشوا ليس كالمتحرك أولاً؛ أولاً ترى إلى صفة جواز تخفيف الهزمة حشوا، وامتناع جواز تخفيفها أولاً، وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف، وأما إنه كانت عين الثلاثى ساكنة فحديثها غير هذا . وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللام . وسأوضح لك حقيقة ذلك ، ليمعجب من لطف غموضه . وذلك أن الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده (١) كحاله لو وقفت عليه . وذلك لأن من الحروف حروفاً إذا وقفت عليها لحقتها صُويت ما من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصوت، وتضائل الخس، نحو قولك، إـح، إـص، إـث، إـف، إـخ، إـك . فإذا قلت : يـحـد، ويـصـبـر (٢) ويسلم، ويثرد، ويفتح، ويخرج، خفي ذلك الصوت وقل، وخف ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه . وقد تقدم سيويه في هذا المعنى بما هو معلوم واضح .

وسبب ذلك عندى أنك إذا وقفت عليه ولم تتناول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه، ولم تسرع الانتقال عنه، فقدرت بتلك اللبثة (٣) على إتباع ذلك الصوت إياه . فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده، وتبأت له، ونشمت فيه، فقد

(١) أى وصلته ، وإدراج الحرف وصله ؛ من الإدراج وهو الملقى واللف ؛ فكانك إذا وصلت الحرف فقد طويته ولم تشره وتبرزه . والدرج فى ذلك كالإدراج .

(٢) يريد حروف الهمس . ويقول ابن جنى فى « أعلام العرب » من هذا الكتاب فى الحديث عن الخاء : « فضلاً عن أن يعلم أنها من الحروف المهمومية ، وأن الصوت يلحقها فى حال سكونها والوقف عليها ما لا يلحقها فى حال حركتها أو إدراجها فى حال سكونها فى نحو بحر وحر » .

(٣) كذا جعلتها مهملة وفى بعض الأصول : « اج » بالمعجمة . وفى بعضها الحرف غير واضح وهو لا يوافق التمثيل الآتى ، والجيم حرف مجهور شديد لا يلحقه صوت .

(٤) كذا فى ب ، ش . وفى أ : « إـح » . (٥) يلاحظ فى التمثيل أنه أتى يسلم ولم يذكر « اس » ، ولم يمثل لما فيه الكاف . (٦) أى سبق . وفى المطبوعة : « قول سيويه » . (٧) هى التوقف . (٨) نثم فى الشيء : ابتداء فيه .

حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكن فيها من إشباع ذلك الصوت ، فبستهلك إدراجك إياه طرفاً من الصوت الذي كان الوقف يقتره عليه ويسوغك إمدادك إياه به .

ونحو من هذا ما يحكى أن رجلاً من العرب بايع أن^(١) يشرب عُلبة لبن ولا يتنحج ؛ فلبث شرب بعضه كدّه الأمر ، فقال : كبش أملح . فقيل له ؟ ما هذا ؟ تنحجت . فقال : من تنحج ، فلا أفلح . فنطق بالحاءات كلها سواكن غير متحركة ؛ ليكون ما يتبعها من ذلك الصوت عوناً له على ما كدّه وتكادّه^(٢) . فإذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله في إدراجه ، مخالفة لحاله في الوقوف عليه ، صارح ذلك الساكن المحشوّ به المتحرك ؛ لما ذكرناه من إدراجه ؛ لأن أصل الإدراج للتحرك إذ كانت الحركة سبباً له ، وعونا عليه ؛ ألا ترى أن حركته تنقصه ما يتبعه من ذلك الصوت ، نحو قولك صبر ، وسلم . فحركة الحرف تسابه الصوت الذي يُسَعفه الوقف به ؛ كما أن تأهيك للنطق بما بعده يستهلك بعضه . فأقوى أحوال ذلك الصوت عندك أن تقف عليه ، فتقول : اص . فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه ، فقلت : أصبر ؛ فإن أنت حركته اخترمت الصوت البتّة ، وذلك فولك صبر . فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت البتّة ، والوقوف عليه يمكنه فيه ، وإدراج الساكن يُقَيّ عليه بعضه . فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشوّ به ، لحال أول الحرف وآخره ، فصار الساكن المتوسط لما ذكرنا كأنه لا ساكن ولا متحرك ، وتلك حال تخالف حالي ما قبله وما بعده ،

(١) أى عاهد وعاهد . والقصة في أذكياء ابن الجوزي في باب المقول عن العرب وملاء العربية ،
 روى سر الصناعة في حرف العين . (٢) يقال : تكادّه الأمر : شق عليه .
 (٣) في ش : « عند أن تقف » .

وهو الغرض الذى أريد منه ، وجرى به من أجله ؛ لأنه لا يبلغ حركة ما قبله ،
 فيجفؤ تتابع المتحركين ، ولا سكون ما بعده ، فيفجأ بسكونه المتحرك الذى قبله ،
 فينقضى عليه جهته وسمته . فذلك إذا ثلاث أحوال متعادية لثلاثة أحرف متتالية ؛
 فكما يحسن تألف الحروف المتفاوتة كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغايرة على اعتدال
 وقرب ، لا على إيمان فى البعد . لذلك كان مثال فعل أعدل الأبنية ؛ حتى كثر وشاع
 وانتشر . وذلك أن فتحة الفاء ، وسكون العين ، وإسكان اللام ، أحوال مع
 اختلافها متقاربة ؛ ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون فى أشياء . منها أن كل
 واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه ؛ نحو قولك فى جمع فُعْلَةٌ وفُعْلَةٍ : فُعْلَاتٍ ،
 بضم العين نحو غُرَفَات ، وفِعْلَات بكسرها نحو كِسْرَات ، ثم يستثقل توالى الضميتين
 والكسرتين ، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح ، فنقول : غُرَفَات ، وكِسْرَات ، وأخرى
 إلى السكون فنقول : غُرَفَات ، وكِسْرَات . أفلا تراهم كيف سَوَّوْا بين الفتحة
 والسكون فى العدول عن الضمة ، والكسرة إليهما . ومنها أنهم يقولون فى تكسير
 ما كان من فعل ساكن العين وهى واو على فعال ، بقلب الواو ياء ؛ نحو : حوض ،
 وحياض ، وثوب ، وثياب . فإذا كانت واو واحدة متحركة صححت فى هذا المثال

- ١٥ (١) فى الأصول : « إلا أنه » ، وهو لا يتفق مع السياق . (٢) كذا فى الأصول
 الخطية ، وفى المطبوعة : « فيجفأ » ، وهو تحريف . (٣) كذا فى ح . وفى بقية الأصول :
 « كذلك » . (٤) يريد إسكان اللام فى حال الوقف . والعبارة فى ح : « لأن فتحة الفاء وسكون
 العين فى الدرج واللام فى الوقف أحوال مع اختلافها متقاربة » . (٥) المعروف أن السكون
 فى غُرَفَات وكِسْرَات هو الأصل ، والضم والكسرجاء من اتباع العين حركة الفاء ، فليس السكون معدولا
 إليه حتى يكون كالفتح فى هذا الباب ، ولكن أبا الفتح قد يكون له وجه مقبول فى هذه النظرة ؛ فإن
 ٢٠ الضم والكسرهما الكثير فى هذا الباب حتى عادا كأنهما الأصل . وانظر فى هذا المبحث الكتاب ٢
 ص ١٨١ (٦) فى ش : العدل ..

من التكسير؛ نحو: طويل، وطوال. فإذا كانت العين من الواحد مفتوحة ^(١) اعتلت في هذا المثال؛ كاعتلال الساكن؛ نحو: جواد، وجباد. بفرت واو جواد مجرى واو ثوب. فقد ترى إلى مضارعة الساكن للمفتوح. وإذا كان الساكن من حيث أرينا كالمفتوح كان بالمسكن ^(٢) أشبه. فلذلك كان مثال فعلٍ أخف، وأكثر من غيره؛ لأنه إذا كان مع تقارب أحواله مختلفها، كان أمثل من التقارب بغير خلاف، أو الاتفاق البتة والاشتباه. ومما يدل على أن الساكن إذا أدرج ليست له حال الموقوف عليه أنك قد تجمع في الوقف بين الساكنين؛ نحو: بكر، وعمر؛ فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه، لما جاز أن تجمع بينهما؛ من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحال لو لم يكن بعده شيء. فكان يلزمك حينئذ أن تبندى بالراء ساكنة، والابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة العربية. لا بل دل ذلك على أن كاف بكر لم تتمكن في السكون تمكن ما يوقف عليه، ولا يتناول ^(٣) إلى ما وراءه. ويزيد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف النفس، فتجد السين أتم صوتا من الفاء، فإن قلبت فقلت: النفس وجدت الفاء أتم صوتا، وليس هنا أمر يصرف هذا إليه، ولأيجوز حمله عليه، إلا زيادة الصوت عند الوقف على الحرف ألبتة. وهذا برهان ملحق بالهندسي في الوضوح والبيان.

٥

١٠

١٥

(١) لا يريد أبو الفتح أن هذا الاعتلال مذهبه القياس والاطراد، إذ كان لا يجزى إلا على الشذوذ؛ بغيراد من الشاذ الذي يوقف هذه، وإتمام ابن جني تحليل هذا الشاذ وذكر أمثاله في العربية. ويرى بعض النحويين أن جبادا جمع جيد ليخرج من الشذوذ.

(٢) أى إن الساكن المدرج تجاذبه الشبه بالمفتوح والمسكن الموقوف عليه، ولكنه أقرب بالضرورة إلى الأخير من الأول.

٢٠

(٣) هذا عطف على قوله « يوقف عليه » فإن الموقوف عليه يجس ولا يتطلع إلى ما بعده.

(٤) « لا » هنا زائدة كما تراد في قولك: ما جاء زيد ولا عمرو.

- فقد وضع إذا بما أوردناه وجه خفة الثلاثي من الكلام ، وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستثناة غير متمكنة تمكن الثلاثي ؛ لأنه إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي — على قلة حروفه — فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه . ثم لا شك فيما بعد ، في ثقل الخماسي ، وقوة الكلفة به . فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه ، وطوله ، أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به^(١) جهات تركيبه . ذلك أن الثلاثي يتركب منه ستة أصول ؛ نحو : جَعَلَ ، جَلَعَ ، عَجَلَ ، عَلَجَ ، لَجَعَ ، لَعَجَ . والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلا ؛ وذلك أنك تضرب الأربعة في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي وهي ستة ؛ فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيبا ، المستعمل منها قليل ، وهي : عقرب^(٢) ، وبرقع ، وعرقب ، وعبقر ، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فمعي أن يكون ذلك ، والباقي كله مهمل . وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل التَّزْرُ ، فما ظنك بالخماسي على طوله وتفاصيل الفعل الذي هو مئنة من التصريف^(٣) والتثقل عنه . فلذلك قل الخماسي أصلا . نعم ثم لا تجدد أصلا مما ركب منه قد تُصَرَّفُ فيه بتغيير نظمته ونضده ، كما تصرف في باب عقرب ، [وبرقع]^(٤) ، وبرقع ؛ ألا ترى أنك لا تجدد شيئا من نحو سفرجل قالوا فيه سرفجل ولا نحو ذلك ، مع أن تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصلا ، ثم لم يستعمل من جميع ذلك

(١) في ش : « عليه » . (٢) ضبطت هذه الكلمات بالتحريك على ما تضبط المواد اللغوية .

وضبطت في الأصول بفتح الفاء وسكون العين على حد المصادر .

(٣) أي نشأت منه وتحققت فيه . (٤) ذكر هذا على أنه مثال ، كما لا يخفى .

(٥) أي مكان للتصريف وخلق به . وفي حديث ابن مسعود : « إن طول الصلاة وقصر الخطبة

مئة من فقه الرجل » . وكل شيء دل على شيء فهو مئنة له . (٦) العبارة في المزهر ج ١ ص ١٤٥

بعد « باب عقرب » : « بعقر وعرقب وبرقع » . وبرقع — بكسر الأول والثالث — : الساء السابعة .

(٧) زيادة من أ .

إلا سفرجل وحده . فأما قول بعضهم زبردج^(١)، فَقَلْبٌ لِحَقِّ الكلمة ضرورةً في بعض
الشعر ولا يقاس . فسدل ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها ،
فأوجبت الحال الإقلال منها ، وقبض اللسان عن النطق بها ، إلا فيما قل ونزُر ؛
ولما كانت ذوات الأربعة تليها ، وتجاوز أعدل الأصول — وهو الثلاثي — إليها ،
مَسَّها بقرباها منها قِلَّةُ التصرف فيها ؛ غير أنها في ذلك أحسن حالا من ذوات
الخمسة ؛ لأنها أدنى إلى الثلاثة منها . فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثي ،
وفوق تصرف الخماسي . ثم إنهم لما أمسوا الرباعيَ طَرَفًا صالحا من إهمال أصوله ،
ولإعدام حال التمكن في تصرفه ، تخطوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي ، لا من
أجل جفاء تركيبه بتقاربه ؛ نحو صص ، ووصص ؛ ولكن من قبل أنهم حَدَّوه على
الرباعي ؛ كما حَدَّوا الرباعيَ على الخماسي ، ألا ترى أن الجمع لم يترك استعماله لثقله من
حيث كانت اللام أخت الراء والنون ، وقد قالوا نجح فيه ، ورجع عنه ، واللام
أخت الحرفين ، وقد أهملت في باب الجمع ؛ فبذل على أن ذلك ليس للاستئصال ،
وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي ؛ لئلا يخلو هذا الأصل
من ضرب من الإجماد له ، مع شِياعه وأطراده في الأصلين اللذين فوقه ؛ كما أنهم
لم يخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها ، وذلك ما استعملوه من تحقيرها ،
وتكسيورها ، وترخيمها ؛ نحو قولك في تحقير سفرجل : سُفَيْرِج ، وفي تكسيه :

(١) أى في زبردج . وفي شعر محدث لأحد أدباء شنقيط :

عليها مموط من محال ملوب من التبرأ من لؤلؤ وزبردج

وانظر الوسيط في تاريخ أدباء شنقيط ٩٧

(٢) كذا في ١ . وفي شوب ، والمطبوعة : « خفاء » ، وما هنا أجود .

(٣) أى جملة جامدا غير متصرف . وفي القاموس : « وجمد حق وجب وأجمدته » فأخذه

ابن جني واستعمله هذا الاستعمال .

سفارج، وفي ترخيمه — علما^(١) — يا سَفَرُجُ أَقْبِلْ، وكما أنهم لما أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل تَخَطَّوْا ذاك أيضا إلى أن شبهوا الماضى بالمضارع، فبتوه على الحركة ؛ لتكون له مزية على ما لا نسبة بينه وبين المضارع ، أعنى مثال أمر المواجه^(٢) . فاسم الفاعل في هذه القضية كالتماسى^(٣)، والمضارع كالرباعى^(٤)، والماضى كالثلاثى^(٥) . وكذلك أيضا الحرف في استحقاقه البناء كالتماسى في استكراههم إياه^(٦)، والمضمر في إلحاقهم إياه ببنائه ، كالرباعى في إقلاهم تصرّفه، والمنادى المفرد المعرفة في إلحاقه في البناء بالمضمر كالثلاثى في منع بعضه التصرف ، وإهماله آلتته ، ولهذا التنزيل نظائر كثيرة . فأما قوله^(٧) :

* مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالْطَّجَعِ *

- فإنه ليس بأصل ، إنما أبدلت الضاد من اضطجع لاما ؛ فأعرفه .
 ١٠ فقد عرفت إذا أن ما أهمل من الثلاثى لغير قبح التأليف^(٨)، نحو ضت^(٩)، ونض^(١٠)، وثذ^(١١)، وذث^(١٢) ، إنما هو لأن محله من الرباعى محل الرباعى من التماسى ؛ فأتاه ذلك القدر من الجمود ، من حيث ذكرنا ؛ كما أتى التماسى ما فيه من التصرف في التكسير ، والتحقير ، والترخيم ، من حيث كان محله من الرباعى محل الرباعى من الثلاثى .
 ١٥ وهذا عادة للعرب مألوفة ، وسنة مسلوكة : إذا أعطوا شيئا من شيء حكما قايلا بذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه ؛ عمارة لبينهما ، وتقيما للشبه الجامع لهما . وعليه باب ما لا ينصرف ؛ ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه ؛ كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه .

- (١) هذه الكلمة ساقطة في أ . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : «فكا» . (٣) ضبطت هذه الكلمة في نسخة أ بكسر الجيم ؛ وهو تحريف . لأن المراد : أمر الخطاب الذى يواجه بالخطاب .
 ٢٠ (٤) هذا متصل بإهمال «يلج» المفهوم مما سبق ، فقد يتوهم أن «الطجع» في البيت هى «يلج» مع الطاء المبدلة من تاء الافتعال ، فدفع هذا بما ذكر . وسيرد هذا الرجز بعد . (٥) فى ش ، د ، هـ : «التألف» . (٦) هكذا وردت هذه الكلمات في نسخة ش بالتشديد . وفي نسخة أ بالإسكان .

وإذ قد ثبت ما أردناه : من أن الثلاثي في الإهمال محمول على حكم الرباعي فيه ، لقربه من الخماسي ، بقي علينا أن نورد العلة التي لها استعمال بعض الأصول من الثلاثي ، والرباعي ، والخماسي ، دون بعض ، وقد كانت الحال في الجميع متساوية . والجواب عنه ما أذكره .

٥ اعلم أنت واضع اللغة لما أراد صوغها ، وترتيب أحوالها ، هم بفكره على جميعها ، ورأى بعين تصوّره وجوه جملها وتفصيلها ، وعلم أنه لا بد من رفض ما شئع تألفه منها ، نحو هـع ، وقج ، وكق ، فنفاه عن نفسه ، ولم يُمرره بشيء من لفظه ، وعلم أيضاً أن ما طال وأمل بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها ، وهو الثلاثي . وذلك أن التصرف في الأصل وإن دعا إليه قياس — وهو الاتساع به في الأسماء ، والأفعال ، والحروف — فإن هناك من وجه آخر ناهيا عنه ، وموحشا منه ، وهو أن في نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر ، وبصر ، وصر ، وصب ، وربص ، صورة الإعلال ، نحو قولهم « ما أطيبه وأيطبه » « واضمحل وأمضحل » « وقيسى وأيتي » وقوله :
* مَرَوَانُ مَرَوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمَى *

١٥ وهذا كله لإعلال هذه الكلم وما جرى مجراها . فلما كان انتقالهم من أصل إلى أصل ، نحو صبر ، وبصر ، مشابهة للإعلال ، من حيث ذكرنا ، كان من هذا الوجه كالعذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحمله قسمة التركيب في الأصول . فلما كان الأمر كذلك ، واقتضت الصورة رفض البعض ، واستعمال

(١) ضبط في أ : جملها — بفتح فسكون — ، وهو مصدر جل الشيء : جمعه .
(٢) كذا في أ ؛ وفي مائر الأصول « ضرب وربط » ، والعبارة في المزهري ١ / ١٤٦ كما في أ .
(٣) « فالهي » قلب اليوم . وسيشرح أبو الفتح هذا الرجز وما فيه في أواخر هذا الجزء في « باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير » . وانظر الكتاب (ج ٢ ص ٣٧٩) .

- البعض ، وكانت الأصول ومواد الكلم مُعرضة^(١) لهم ، وعارضة أنفسهم على تخييرهم ،
 جرت لذلك [عندهم] تجرى مال مُلقًى بين يدي صاحبه ، وقد أجمع^(٢) لانفاق بعضه
 دون بعضه ، فيز رديئه وزائفه ، فنفاه آلبته ، كما نفّوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه ،
 ثم ضرب بيده إلى ما أطف له من عُرض جيده ، فتناوله للحاجة إليه ، وترك^(٣)
 البعض ؛ لأنه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه منه ؛ لما قدمنا ذكره ؛ وهو يرى
 أنه لو أخذ ما ترك ، مكان أخذ ما أخذ ، لأغنى عن صاحبه ، ولأدّى في الحاجة
 إليه تأديته ؛ ألا ترى أنهم لو استعملوا لجمع مكان نجح ، لقام مقامه ، وأغنى
 مغناه . ثم لا أدفع أيضا أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم ، عدلوا إليه لها ،
 ومن أجلها ؛ فإن كثيرا من هذه اللغة وجذته مضاهيا بأجراس حروفه أصوات
 الأفعال التي عبر بها عنها ؛ ألا تراهم قالوا قِضِم في اليابس ، وخِضِم في الرطب ؛
 ذلك لقوة القاف وضعف الخاء ، بفعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى ،
 والصورت الأضعف للفعل الأضعف . وكذلك قالوا : صرّ الجندب ، فكروا
 الراء لما هناك من استطالة صوته ، وقالوا : صرصر البازي ، فقطّعوه ؛ لما هناك
 من تقطيع صوته ، وسمّوا الغراب غاق حكاية لصوته ، والبط بطا ، حكاية لأصواتها ،
-
- ١٥ (١) أى ظاهرة لهم مبصرة ، يقال : أعرض لك الظبي : أمكك من عرضه وجانبه تصيده .
 وفي المطبوعة رأ ضبط معرصة بتشديد الراء على صيغة المفعول . وما أثبتته أجود .
 (٢) زيادة في ش ، ز ، هـ . (٣) كذا في ش ، ب . وفي المطبوعة ، أ : « اتفاق »
 وهو لا يناسب السياق . (٤) أطف : دنا وقرب .
 (٥) العبارة في المزهري ١/ ١٤٦ : « مكان ما أخذ » .
 (٦) كذا في ش ، ز ، هـ . وفي أ ، ب : « المجمع » بسكون الجيم ، وفي ج : « المجمع » بفتح الجيم .
 (٧) كذا في ج . والضمير في « بها » لأجرام الحروف أو للكثير من اللغة باعتبار وقوعه على كلمات
 والضمير في «ها» للأفعال . وفي أ ، ب ، وش : « بها » ، والعبارة مقلوبة ؛ والوجه : « به هنا » ،
 والضمير المذكور للكثير من اللغة ، وضمير المؤنث للأفعال .

وقالوا : « قَط الشيء » إذا قطعه عَرَضاً « وقطه » إذا قطعه طَوَلاً ؛ وذلك لأن
 منقطع الطاء أقصر مُدَّة من منقطع الدال . وكذلك قالوا : « مَدَّ الحبل »
 « ومَتَّ إليه بقرابة » فجعلوا الدال — لأنها مجهورة — لما فيه علاج ، وجعلوا
 التاء — لأنها مهموسة — لما لا علاج فيه ، وقالوا : انخَدَأْ — بالهمزة —
 في ضعف النفس ، وانخَدَأْ — غير مهموز — في استرخاء الأذن^(١) ، [يُقال] : أُذُنٌ خَذَوَاءٌ ،
 وأَذَانٌ خُدُو ، ومعلوم أن الواو لا تبلغ قوة الهمزة . فجعلوا الواو — لضعفها —
 للعيب في الأذن ، والهمزة — اقوتها — للعيب في النفس ؛ من حيث كان عيب
 النفس أخف من عيب الأذن . وسنستقصي هذا الموضع — فإنه عظيم شريف —
 في باب نفرد به .

نعم ؛ وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا ؛
 ألا ترى إلى قول سيبويه : « أو لعلَّ^(٢) الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر » ،
 يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال ، فعرف السبب الذي له ومن أجله^(٣)
 ما وقعت عليه التسمية ؛ والآخر — لبعده عن الحال — لم يعرف السبب للتسمية ؛
 ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته : قد رفع عقيرته ؛ فلو ذهبت تشتق
 هذا ، أن تجمع بين معنى الصوت ، وبين معنى « ع ر ر » لبعد عنك وتعسفت .
 وأصله أن رجلاً قطعت إحدى رجله ، فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم صرخ
 بأرفع صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته . وهذا مما ألزمه أبو بكر^(٤) إمامنا^(٥) .

(١) زيادة في ح . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « لأن » .

(٣) ما هنا زائدة ، ويجوز أن تكون مصدرية . (٤) أبو بكر هو ابن السراج ، وأبو إسحق

هو الزجاج ، وكلاهما تلميذ المبرد . وكان الزجاج مسرفاً في الاشتقاق وابن السراج مقتصداً فيه . ٢٠

فقبله منه ، ولم يردده . والكلام هنا أطول من هذا ، لكن هذا مقاده ^(١) ، فأعني
 يدك بما ذكرناه : من أن سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب
 الاستخفاف ؛ لكن كيف ؟ ومن أين ؟ فقد تراه على ما أوضحناه . فهذا الجواب
 عن إهمالهم ما أهملوه ، من محتمل القسمة لوجوه التراكيب ، فأعرفه ، ولا تستطله ؛
 فإن هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب ؛ وإنما هو مقام القول على
 أوائل أصول هذا الكلام ، وكيف بدئ وإلام نجي . وهو كتاب يتساهم ذوو
 النظر : من المتكلمين ، والفقهاء ، والمتفلسفين ، والنحاة ، والكتاب ، والمتأدين
 التأمل له ، والبحث عن مستودعه ، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما
 يعتاده ، ويأنس به ؛ ليكون له سهم منه ، وحصّة فيه ! وأما ما أورده السائل
 في أول هذا السؤال ، الذي نحن منه على سميت الجواب ، من علة امتناعهم من تحميل ^(٢)
 الأصل الذي استعملوا بعض مثله ورفضهم بعضاً ، نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي
 بمثال فُعُلٍ ، وفُعِلٍ ، وفُعِلٍ — في غير قول أبي الحسن — بجوابه نحو من الذي ^(٣)
 قدمناه : من تحاميمهم فيه الاستتقال ، وذلك أنهم كما حَمَوْا أنفسهم من استيعاب
 جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصول ، من حيث قدمنا وأرينا ، كذلك أيضاً
 توقفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول ؛ من حيث كان أنتقالك في الأصول ^(٤)
 الواحد رباعياً كان ، أو خماسياً ، من مثال إلى مثال ، في النقص والاختلال ، كانتقالك
 في المادة الواحدة من تركيب إلى تركيب ، أعني به حال التقديم والتأخير ، لكن

(١) أي وجه قوده والسير به ، يريد أن هذا مذهبه وسيله . وهو هكذا في أ ، ب . وفي ش :

« بماده » . (٢) كذا في الأصول ، وأظهر من هذا في المقام : « تكميل » ، وكأنه يريد

تحمله كل الوجوه المحتملة فيه باستعمالها . (٣) كذا في الأصول ، وأصرح من هذا لوقال :

« رفضوا » . (٤) يشب أبو الحسن الأخفش من أبنية الرباعي فعلاً بكخذب ، ولا يرى ذلك

بجمهرة النحاة .

(١) الثلاثي جاء فيه لحفته جميع ما تحتمله القسمة، وهي الاثنا عشر مثالا، إلا مثلا واحدا فإنه رفض أيضا لما نحن عليه من حديث الاستئصال، وهو فعل، وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضم. وكذلك ما أمتنعوا من بنائه في الرباعي - وهو فعل - هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضم، وإن كان بينهما حاجز لأنه ساكن، فضعف لسكونه عن الاعتداد به حاجزا، على أن بعضهم حكى زبر^(٢)، وضئيل^(٣)، وخرق^(٤)، وحكى عن بعض البصريين «إصبع» وهذه ألفاظ شاذة، لا تعقد بابا، ولا يتخذ مثلها قياسا. وحكى بعض الكوفيين ما رأته يديست، وهذا أسهل - وإن كان لا حاجز بين الكسر والضم - من حيث كانت الضمة غير لازمة، لأن الوقف يستهلكها، ولأنها أيضا من الشذوذ بحيث لا يعقد عليها باب^(٥). فإن قلت: فما بالهم كثر عنهم باب فعل، نحو عنق، وطنب، وقل عنهم باب فعل، نحو إبل وإطل مع أن الضمة أثقل من الكسرة؟ فالجواب عنه من موضعين: أحدهما أن سيبويه قال: «وأعلم أنه قد يقل الشيء في كلامهم، وغيره

(١) هكذا في أ. وفي ش رب: «جار»، وقد يكون الأصل: «جاز».

(٢) الزبر: هو ما يملو الثوب الجديد، ويقال له: شوك الثوب، والضئيل: الداهية، والخرق:

القطن. والألفاظ الثلاثة اللفظة الشاذة فيها أن تكون على فعل (بكسر الأول والثالث) كزبر، وورد في الخرق أن جاءت على نرفع (بضم الأول والثالث) كزبر.

(٣) ثبت لفظ «باب» في ش وج. وسقط في أ، ب.

(٤) اعتدت في هذا على ما في ج. وفي أ: «وأعلم أنه قد... يقل الشيء الخ»، وفي ش، ب:

«وأعلم أنه... يقل الشيء الخ». والسبب في هذا الاختلاف أن عبارة الكتاب طويلة ولو ساقها كلها لأورد ما ليس من قصده، ففى ج أورد ما يعنيه من عبارة سيبويه بالمعنى، وفي النسخ الأخرى أورد صدر عبارة سيبويه «وأعلم أنه قد» أو «وأعلم أنه» وترك بياضا لما ليس من هم ثم أورد ما يعنيه. على أنه أورد أيضا بمعناه. وعبارة الكتاب التي تنفق مع مراده هي: «وقد يقل ما هو أخف مما يستعملون كراهية ذلك أيضا» وهو يريد بقوله كراهية ذلك كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستعملون، وقد سقت في كلامه. وانظر الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤.

أثقل منه ، كل ذلك لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون « فهذا قول ، والآثر أن الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة ، فإنها أقوى منها ؛ وقد يُحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف ؛ ألا ترى إلى احتمال الحمزة مع ثقلها للحركات ، وعجز الألف عن احتمالهن ، وإن كانت خفيفة لضعفها ، وقوة الحمزة . وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف ، وبعد الواو عنها .

ومن حديث الاستثقال والاستخفاف أنك لا تجد في الثنائي^١ — على قلة حروفه — ما أوله مضموم ، إلا القليل ؛ وإنما عاتته على الفتح ، نحو هل ، وبلى ، وقد ، وأن ، وعن ، وكم ، ومن ، وفي المعتل أو ، ولو ، وكى ، وأى ، أو على الكسر ؛ نحو إن ، ومن ، وإذ . وفي المعتل إى ، وفى ، وهى . ولا يعرف الضم في هذا النحو إلا قليلا ؛ قالوا : هو ، وأما هم فمحذوفة من هو ، كما أن مذ محذوفة من منذ . وأما هو من نحو قولك : رأيتهو ، وكلمتهو ، فليس شيئا ، لأن هذه ضمة مشبعة في الوصل ؛ ألا تراها يستهلكها الوقف ، وواو هو في الضمير المنفصل ثابتة في الوقف والوصل . فأما قوله :

فبيناه يشرى رحله قال قائل : لمن جمل رِخو المِلاط نَجيب^(١)

فللضرورة ، والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل في عصاه وقناه . فإن قلت : فقد قال^(٢) :

* أعنى على برقي أريك وميخنو *

فوقف بالواو ، وليست اللفظة قافية ، وقد قدمت أن هذه المدة مستهلكة في حال الوقف ، قيل : هذه اللفظة وإن لم تكن قافية ، فيكون البيت بها مقفى ، أو مصرعا ،

(١) انظر البيت في الخزنة ص ٣٩٦ ج ٢ طبعة بولاق .

(٢) هو آمرؤ القيس في المعلقة .

فإن العرب قد تقف على العروض نحووا من وقوفها على الضرب ، أعنى مخالفة ذلك لوقف الكلام المنتور غير الموزون ؛ ألا ترى إلى قوله أيضا :

* فأضحى يسحّ الماء حول كتيفتن *

فوقف بالتونين خلافا على الوقف في غير الشعر . فإن قلت : فأقصى حال قوله « كتيفتن » — إذ ليست قافية — أن تجرى مجرى القافية في الوقف عليها ، وأنت ترى الرواة أكثرهم على إطلاق هذه القصيدة ونحوها بحرف اللين للوصل ، نحو قوله : ومتزلى ، وحومل ، وشمألى ، ومحملى ، فقوله « كتيفتن » ليس على وقف الكلام ولا وقف القافية ، قيل : الأمر على ما ذكرت من خلافه له ؛ غير أن هذا أيضا أمر يخص المنظوم دون المنتور ؛ لاستمرار ذلك عنهم ؛ ألا ترى إلى قوله :

أنى أهديت لتسلم على دمنين بالغمر غيرهن الأعصر الأولو
وقوله :

كأن حُدوج المالكية غُدَوَتْن خلايا سفين بالنواصف من ددى
وقوله :

فضى وقدمها وكانت عادت منه إذا هى عرّدت إقدامها

(١) كذا في ش وب ، وفي أ : « لوقوف » . (٢) كذا في ش وب ، وفي أ : « الوقوف » .

(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش وب : « فأقصى » . (٤) هو القطاى فى قصيدته التى مطلعها :

إنا محيوك فاسلم أيها الطلل وإن بليت وإن طالت بك الطلل

والبيت الشاهد بلى هذا البيت ، وهو يخاطب فيه نفسه ، بخائر أن يكون بكسر التاء فى « اهديت » وبالصم والفتح ، وضبط فى أ بفتح التاء ، وفى ش بكسرهما . والغمر : اسم موضع .

(٥) كتب العروض والضرب فى هذه الأبيات على مقتضى الرسم العروضى ، فرمم التونين فونا ، ورسم الوصل ، وهذا على ما فى أ . وفى ش وب : جرى الرسم فيها على الرسم المألوف .

(٦) هو طريقة فى معلقته . (٧) هذا البيت قائله لبيد فى معلقته . وهو ساقط فى أ .

وقوله^(١) :

فوالله لا أنسى قتيلا رزتهو بجانب قوسى ما مشيت على الأرضى^(٢)
وفيهما :

ولم أدر من ألقى عليه رداء هو على أنه قد سُلَّ عن ماجد تحضى^(٣)

- وأمثاله كثير . كل ذلك الوقوف على عروضه مخالف للوقوف على ضربه ، ومخالف
أيضا لوقوف الكلام غير الشعر . ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الموضع في علم
القوافي . وقد كان يجب أن يذكر ولا يهمل .

- (رجع) وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد : عامته على الفتح ،
إلا الأقل ؛ وذلك نحو همزة الاستفهام ، وواو العطف ، وفائه ، ولام الابتداء
وكاف التشبيه وغير ذلك . وقليل منه مكسور ، كباء الإضافة^(٤) ولامها ، ولام الأمر ،
ولو عرى ذلك من المعنى الذى اضطره إلى الكسر لما كان إلا مفتوحا ، ولا نجد
في الحروف المنفردة ذوات المعانى ما جاء مضموما ، هربا من ثقل الضمة .
فأما نحو قولك : أقتل ، أدخل ، أستقيص^(٥) عليه ، فأمره غير معتد ؛ إذ كانت هذه
الهمزة إنما يتبلغ بها في حال الابتداء ، ثم يسقطها الإدراج الذى عليه مدار
الكلام ومتصرفه^(٦) .

١٥

(١) هو أبو نراش الهذلى . والقَتِيل أخوه عروة . وانظر في القصة معجم البلدان في « قوسى » .

(٢) ضبط في الأصول « قوسى » بضم القاف ، والذى في المعاجم فتحها . وهو اسم موضع بالسراة .

(٣) في أ و ياقوت : « سوسى » ومعنى هذا أن في البيت روايتين .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « لامة » . ولام الإضافة هي لام الجر وكذا باء الإضافة ،

وحروف الجر يقال لها حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء . وانظر الكتاب ١/٢٠٩

(٥) سقط في ش ، ب . (٦) في ش ، ب : « فأمر » . (٧) في ش : « منصرفه » .

٢٠

فإن قلت : ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته ، وعُتيت بأحواله وتبعته ، حتى تحامت هذه المواضع التعامى الذى نسبته إليها ، وزعمته مرآدا لها ؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعا ، وأبىس طينا ، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق ، الذى لا يصح لدى الرقة والدقة منا أن يتصوره إلا بعد أن توضح له أنحاؤه ، بل أن تُشرّح له أعضاؤه ؟

قيل له : هيهات ! ما أبعدك عن تصور أحوالهم ، وبعد أغراضهم ولطف أسرارهم ، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم ، وخففوا عن ألسنتهم ، بأن اختلسوا الحركات اختلاسا ، وأخفوها فلم يتمكنوها فى أماكن كثيرة ولم يشبعوها ؛ ألا ترى إلى قراءة أبى عمرو « مالك لا تأمننا على يوسف » مختلِسا ، لا محققا ؛^(٢) وكذلك قوله عز وجل : « أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّمَ الْمَوْتَى » مخفّى لامستوفى ، وكذلك قوله عز وجل : « فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِئِكُمْ » مختلِسا غير ممكن كسر الهمزة ، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ ، إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة ، والذى رواه صاحب الكتاب اختلاسا هذه الحركة ، لا حذفها البتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رَووه ساكنا . ولم يؤت القوم فى ذلك

١٠

(١) استشف الشيء : نظر ما وراءه . واستشف الكتاب : تأمله .

١٥

(٢) كذا فى ١ بقافين . وفى ش كافى المطبوعة : « مخففا » ، بقافين . وفى ب أقرب إلى ما فى ش .

(٣) يريد سيويوه . وانظر كتابه ص ٢٩٧ ج ٢ ، وهذا الذى رواه صاحب الكتاب رواه القراء

أيضا ، ورووا مع هذا الإسكان . ومن روى الإسكان أبو محمد الزيدى ، وهو من هو فى القراءة والبصر بالبرية . ومثل أبى محمد ما كان ليرى بإساءة السمع ، وقد روى أدق من هذا وأصنع من أبى عمرو ؛

فقد ذكر أن أبا عمرو كان يشتم الهاء من يهدى وانحاء من يخصمون شيئا من الفتح ، وهذا من اللطف

٢٠

بمكان . وانظر النشر ٢١٦ / ٢

من ضعف أمانة ، لكن أتوا من ضعف دراية . وأبلغ من هذا في المعنى ما رواه
من قول الراجز :

متى أنا لم لا يؤرقني الكرى لئلا أسمع أجراس الميلى

- بإشمام القاف من يؤرقني ، ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن ، وليست
هناك حركة آلبتة ، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن ؛ ألا ترى أن الوزن من
الرجز ، ولو اعتدت القاف متحركة لصار من الكامل .^(٢) فإذا قنعوا من الحركة
بأن يومئوا إليها بالآلة التي من عاداتها أن تستعمل في النطق بها ، من غير أن يخرجوا
إلى حس السمع شيئا من الحركة ، مشبعة ولا مختلصة ، أعنى إعمالهم الشفتين
للإشمام في المرفوع ، بغير صوت يسمع هناك ، لم يبق وراء ذلك شيء يستدل به على
عنايتهم بهذا الأمر ؛ ألا ترى^(٤) إلى منصرفاتهم^(٥) أنفسهم في الحركة على قلتها ولطفها ،
حتى يخرجوها تارة مختلصة غير مشبعة ، وأخرى مشبعة للعين لا للأذن . ومما أسكنوا
فيه الحرف إسكانا صريحا ما أنشد^(٦) من قوله^(٧) :

- (١) يريد أن الإسكان لا وجه له في العربية ، ولو كان القراء على دراية بذلك لترددوا في رواية
الإسكان . وقد أفاض العلماء في بيان أن العرب قد تعدد للإسكان تخفيفا ، وأن تسكين المرفوع في نحو
يشعرك لفة تميم وأسد ، فلا وجه للإنكار من جهة الدراية . وأبن جنى في الطعن على القراء في هذا الموطن
تابع لابرد قبله . وهذه نزعة جانبا فيها الإنصاف . وانظر المرجع السابق . (٢) أى صاحب الكتاب .
انظر كتابه ص ٥٠ ج ١ ؛ والكرى بكسر الراء وهو الكرى بشد الياء خففها للضرورة وكذلك الميلى .
والكرى : مؤجر الدابة للركوب . وضبط في المطبوعة : « الكرى » بفتح الراء وهو خطأ .
(٣) أى وتوافق الروى في الشطرين آية أنه من الرجز ، فإن هذا غير مألوف في الكامل .
(٤) سقطت هذه العبارة « ألا ترى » في شوب . وهي مثبتة في ١ . (٥) يقال صارت نفسه :
صرفها . يريد انصرفهم عن استيفاء الحركة . (٦) أى سيويه . وانظر الكتاب ص ٢٩٧ ج ٢
(٧) أى الأفيشر الأسدي — وهو المغيرة بن عبد الله — وكان قد سكر فبدت عورته فضحك منه
امرأته فقال ثلاثة أبيات : هذا البيت ، وقيله :

تقول يا شيخ أما تستحي من شربك الخمر على المكبر!

فقلت لربا كرت مشمولة صفراكاون الفرس الأشقر

وانظر المعنى ٤/٥١٦ ، والخزانة ٢/٢٧٩ .

رُحَيْتِ فِي رَجْلِكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمَقْتَرِ

بِسُكُونِ النَّوْنِ الْبَتَّةِ مِنْ «هَنَّاكَ» . وَأَنشَدْنَا أَبُو عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْحَرِيرِ :

(١) سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَاؤُ مَتَزَلِكُمْ وَنَهْرٌ تَيَّرَى فَلَا تَعْرِفُكُمْ إِلَّا الْعَرَبُ

بِسُكُونِ فَاءِ تَعْرِفُكُمْ ، أَنشَدْنَا هَذَا بِالْمَوْصِلِ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَقَدْ سَثَلَ عَنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

(٢) فَلَمَّا تَبَيَّنَ غَيْبُ أَمْرِي وَأَمْرِهِ وَوَلَّتْ بِأَعْجَازِ الْأُمُورِ صُدُورُ وَقَالَ الرَّاعِي :

تَأْتِي قَضَاعَةٌ أَنْ تَعْرِفَ لَكُمْ نَسَبًا وَأَنْبَا نَزَارَ فَاتَمَّ بَيَضَةُ الْبَلَدِ وَعَلَى هَذَا حَمَلُوا بَيْتَ لَبِيدَ :

١٠ تَزَاكَ أَمْحَكَنَةٌ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَرْتَبُطُ بَعْضُ النُّفُوسِ حِمَامُهَا وَبَيْتَ الْكَتَّابِ :

(٤) فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِقٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

(١) «عَلَا» كَذَا فِي شَرْحِ رُبِّ . وَفِي ١ : «وَلَا» وَانْظُرِ الْخَصَصَ ١٨٨ ج ١٥ ، وَفِي يَاقُوتَ فِي «نَهْرُ تَيَّرَى» : «وَلَمْ» . وَانْظُرِ فِي بَنِي الْعَمِّ الْأَغَانِي ٣/٢٥٧ طَبْعَةُ الدَّارِ ، وَالسَّيْطُ ٥٢٧ (٢) أَيْ بَعْدَ الثَّلَاثِمِائَةِ .

(٣) هَذَا الْبَيْتُ لِنَهْشَلِ بْنِ حَرَى ، (بِفَتْحِ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ مَكْسُورَةً فَيَاءً مُشَدَّدَةً) . وَرَوَاهُ صَاحِبُ اللِّسَانِ فِي (غَيْبِ) : «فَلَمَّا رَأَى أَنَّ عِبَّ» أَخْلَجَ . وَغَيْبٌ فِي هَذِهِ الرَّايَةِ فَعْلٌ . وَفِي اللِّسَانِ فِي «نَاشٍ» ، «أَنشَدَ يَعْقُوبُ لِنَهْشَلِ بْنِ حَرَى :

٢٠ وَمَوْلَى عَصَانِي وَاسْتَبَدَّ بِأَمْرِهِ كَمَا لَمْ يَطْعُ فَيَا أَعْيُنَ نَقِيرِ فَلَمَّا رَأَى مَا غُيِبَ أَمْرُهُ وَأَمْرِهِ رِيَاءَتْ بِأَعْجَازِ الْأُمُورِ صُدُورِ تَمَنَّى نَيْشَا أَنْ يَكُونَ أَطَاعَنِي وَيَعْدُثُ مِنْ بَعْدِ الْأُمُورِ أُمُورِ

قَوْلُهُ : «تَمَنَّى نَيْشَا» أَيْ تَمَنَّى فِي الْأَخِيرِ وَبَعْدَ الْفَوْتِ أَنْ لَوْ أَطَاعَنِي وَقَدْ حَدَثَتْ أُمُورٌ لَا يَسْتَدْرِكُ بِهَا مَا فَاتَتْ أَيْ أَطَاعَنِي فِي وَقْتٍ لَا تَنْفَعُهُ فِيهِ الطَّاعَةُ وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكُشَافِ . وَانْظُرِ حَامَةَ الْبَعْرَى ٢٧٤

(٤) قَاتَلَهُ أَمْرُ الْقَيْسِ وَقَدْ أوردَهُ فِي الْكِتَابِ ص ٢٩٧ ج ٢

وعليه ما أنشده من قوله :^(١)

* إذا أعوججَنَ قلت صاحب قوم^(٢) *

واعترض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية ، وتحكم على السماع بالشهوة ، مجردة من النصفة ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه . وهذا واضح .

- ومنه إسكانهم نحو رُسُلٍ ، وعَجَزٍ ، وعَضِدٍ ، وظُرْفٍ ، وكرمٍ ، وعِلْمٍ ، وكتِفٍ ، وكِيدٍ ، وعَصِرٍ . واستمرار ذلك في المضموم والمكسور ، دون المفتوح ، أدل دليل — بفصلهم بين الفتحة وأختيها — على ذوقهم الحركات ، واستثقالهم بعضها^(٣) واستخفافهم الآخر^(٤) . فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير ، المحترق من الأصوات ، فكيف بما فوقه من الحروف التواتر ، بل الكلمة من جملة الكلام .

١٠

وأخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني^(٦) عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني ، عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ، في كتابه الكبير في القراءات قال :

- (١) أنشده ، أي صاحب الكتاب ، وانظر كتابه ص ٢٩٧ ح ٢ ، وقد اعتمدت في إثبات هذه الصيغة على ج . وفي بقية الأصول : « أنشده » . (٢) عجزه : بالدر أمثال السفين العزم . وانظر المرجع السابق . ونسب هذا الرجز السرياني في « باب ما يحتمل الشعر » إلى أبي نخيلة . (٣) كذا في الأصول الخطية ، وفي المطبوعة : « الموصوع » . (٤) كذا في الأصول الخطية ، وفي المطبوعة : « مجردا » . (٥) كذا في ش وب . وفي أ : « بعضا .. آخر » .

١٥

(٦) نسبة إلى قرميسين : بلد بالعجم . وقد ضبطها صاحب القاموس بكسر القاف ، وصاحب معجم البلدان بفتحها . وإبراهيم هذا قد يكون الذي في طبقات القراء لابن الجوزي . فقيا : « إبراهيم ابن أحمد بن الحسن بن مهران أبو إسحاق القرماسيني » انظر الطبقات ص ٧ ج ١ . ويقول ابن جني في مقته كتبه المحتسب عن كتاب أبي حاتم السجستاني في القراءات : « أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم ابن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هرون الروياني عن أبي حاتم » ومن هذا يبين أن هذين الرجلين كانا من القراء .

٢٠

(٧) هو إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض . قال ابن الجوزي : « وأحسبه أول من صنف في القراءات » . كانت وفاته سنة ٢٥٥ وانظر طبقات ابن الجوزي ، رقم ١٤٠٣ .

٢٥

قرأ على أعرابي بالحرم : « طيبي لهم وحسن مأب » فقلت : طوبى ، فقال :
طيبي ، فأعدت فقلت : طوبى ، فقال : طيبي ؛ فلما طال على قلت : طوطو ،
قال : (طى طى) . أفلا ترى إلى هذا الأعرابي ، وأنت تعتقده جافيا كرا ، لادمتا^(١)
ولا طيعا ؛ كيف نبا طبعه عن نقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا شئ طبعه
عن التماس الخفة هن ولا تمرين ، وما ظنك به إذا خلى مع سومه^(٢) ، وتساند إلى
سليقته ونجوره^(٣) .

وسألت يوما أبا عبد الله محمد بن العساف العُقيلي الجُوثي ، التميمي^(٤) — تميم
جوثه — فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال أقول : ضربت أخاك .
فأدبرته على الرفع ، فأبى ، وقال : لا أقول : أخوك أبدا . قلت : فكيف تقول^(٥)
ضربني أخوك ، فرفع . فقلت : ألسنت زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدا ؟
فقال : أيش هذا ! اختلفت جهنا الكلام . فهل هذا إلّا أدل شئ على تأملهم
مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه ، وحصته من الإعراب ،
عن مِيزة^(٦) ، وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالا ولا ترجيا . ولو كان كما توهمه هذا

(١) كتب هكذا بفصل الكلمتين فإنه لا يريد تكوين كلمة من هذين المقطعين . وفي هامش أ :
« طيلى » .

(٢) أى ترك يفعل كيف يشاء . وأصل ذلك في الماشية وهي ترسل في المرعى ترعى حيث شاءت ،
فيقال : خلاها وسومها .

(٣) كذا في أ . وفي ش وب : « سليقته » . وكلاهما صحيح . يقال فلان يقرأ بالسليقة وبالسليقية
إذا كان يقرأ بطبعه لا عن تعلم . والنجر : الأصل والطبيعة .

(٤) جوثه بضم الجيم وسكون الواو : اسم حى أو موضع سبب إليه تميم . وتميم تقرأ بالنصب أى
أعنى ، وسمع جرهما على حذف المضاف وإبقاء جر المضاف إليه أى صاحب تميم ، وللكوفيين فى الجز توجبه
آثر ، وانظر الصبان فى أول النسب .

(٥) يقال : أدبرت فلانا على الأمر إذا حاولت إلزامه إياه .

(٦) هذا الضبط عن أ . وفى اللسان : مازال شئ مِيزا ومِيزة — بكسر الميم — ومِيزه : فصل
بعضه من بعض .

السائل لكثير اختلافه ، وانتشرت جهاته ، ولم تنقذ مقاييسه . وهذا موضع نفرد له بابا بإذن الله تعالى فيما بعد . وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض : فيه تقرير الأصول ، وإحكام معاقدها ، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها ، وبه وبأمثاله تُخرج أضعافها ، وتُبجج أحضانها ، ولا سيما هذا السمت الذي نحن عليه ، ومرزون إليه ؛ فاعرفه ؛ فإن أحدا لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل ، واستعمال ما استعمل . وجماع أمر القول فيه ، والاستعانة على إصابة غرضه ومطابقه ، لزومك حجة القول بالاستئصال والاستخفاف ، ولكن كيف ، وعلام ، ومن أين ، فإنه باب يحتاج منك إلى ثان ، وفضل بيان وتأت . وقد دقت لك بابه ، بل خرقت بك حجابيه . ولا تستطل كلامي في هذا الفصل ، أو ترين أن المقتنع فيه كان دون هذا القدر ؛ فإنك إذا راجعته وأنعمت تأمله علمت أنه منبهة للحس ، مشجعة للنفس .

وأما السؤال عن علة عدل عامر ، وجاشم ، وباعل ، وتلك الأسماء المحفوظة ، إلى فعل : عمره ، وجشم ، وتعل ، وزحل ، وغدر ، دون أن يكون هذا العدل في مالك ، وحاتم ، وخالد غموزلك ؛ فقد تقدم الجواب عنه فيما فرط : أنهم لم يُخصوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره ، إلا لاعتراضهم طرفا مما أطف لهم من جملة لغتهم كما عَن ، وعلى ما اتجه ، لا لأمر خص هذا دون غيره مما هذه سبيله ؛ وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يريد عليك من السؤال عما هذه حاله ؛ ولكن لا ينبغي أن تُخلد إليها ، إلا بعد السبر والتأمل ، والإينام والتصفح ؛ فإن

(١) مرزون : مستندون ، من أوزيت إلى الله : استندت .

(٢) جمع غمر ، وهو موضع تكسر التوب أو الجسد ، وهو هنا يرادف « مطاويه » . وقد تبعت في رسم هذه الكلمة أ . وفي شرب : « غرره » . وفي المطبوعة : « غيره » .

وجدت عذرا مقطوعا به صبرت إليه ، واعتمدته ، وإن تعذر ذلك ، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستئثار ؛ فإنك لا تعدّم هناك مذهبا تسلكه ، ومأمّا تتورّده . فقد أريتك في ذلك أشياء : أحدها استئثارهم بالحركة التي هي أقل من الحرف ، حتى أفضّوا في ذلك إلى أن أضعفوها ، واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها ، فحذفوها ، ثم مِيلُوا^(١) بين الحركات فأنحَوْا على الضمة والكسرة لثقلهما ، وأجّوا^(٢) الفتحة في غالب الأمر لخفتها ، فهل هذا إلا لقوّة نظرهم ولطف استشفافهم وتصقّحهم .

أنشدنا مرة أبو عبد الله الشجريّ شعرا لنفسه ، فيه بنو عوف ، فقال له بعض الحاضرين : أتقول : بنو عوف ، أم بنو عوف ؟ شكّا من السائل في بني وبنو ؛ فلم يفهم الشجريّ ما أراده ، وكان في ثنايا السائل فضل فرق^(٣) ، فأشيع الصوت الذي يتبع الفاء في الوقف ؛ فقال الشجريّ ، مستنكرا لذلك : لا أقوى في الكلام على هذا النفخ .

وسألت غلاما من آل المهياّ فصيحاً عن لفظة من كلامه لا يحضرني الآن ذكرها ، فقلت : أكذا ، أم كذا ؟ فقال : « كذا بالنصب ؛ لأنه أخف » ، فجئنا إلى الخفة ، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ . وأظنه استعمل هذه اللفظة لأنها مذكورة عندهم في الإنشاد الذي يقال له النصب ، مما يتغنّى به الرّكبان . وسنذكر فيما بعد بابا نفصل فيه بين ما يجوز السؤال عنه ممّا لا يجوز ذلك فيه بإذن الله .

(١) يقال : ميل بين الأمرين : تردد فيهما أيهما يأخذ . (٢) كذا في ١ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « أحوا » . وإجماع الفتحة : تركها ؛ يقال : أجم البر ، تركها يجتمع ماؤها ، فلا يستق منها . وأحيى لغة في حمى ، يقال : أحيى عرضه : حماه . (٣) الفرق — بالجر يك — : براعد ما بين النبيتين ؛ كالفلج . (٤) كذا في الأصول ، والأسلوب المعروف في هذا أن يقال : وما لا يجوز .

ومما يدل على لطف القوم ورقتهم مع تبذلهم ، وبذاذة ظواهرهم ، مدحهم
بالسبابة والرشاقة ، وذمهم بضدّها من الغلظة والغباوة ^(١) ، ألا ترى الى قولها :

فنى قدّ قدّ السيف لا متآزف ^(٢) ولا رهّل لبّاته وبأدله
وقول جميل في خبر له :

وقد راجى من جعفر أن جعفرا يثّ هوى ليلي ويشكو هوى جميل
فلو كنت عذري الصبابة لم تكن بطينا وأنساك الهوى كثرة الأكل
وقول عمر :

قليلاً على ظهر المطية ظلّه سوى مانني عنه الرداء المحبر ^(٤)
والى الأبيات المحفوظة في ذلك وهى قوله ^(٥) :

ولقد سرّيت على الظلام بمغشم جلد من الفتيان غير مثقل
وأظن هذا الموضع لو جمع لجاء مجلدا عظيما .

(١) فى ش : « القساوة » . (٢) يريد زينب أخت يزيد بن الطثيرة — بفتح الطاء
والمثناة — من كلمة لها ترثيه بها . ويقال : البيت للعجير السلولى ، يرثى رجلا من بنى عمه وهو فى الحماسة
فى شعر العجير ببعض تغيير ، والمتآزف من الرجال : القصير ، أو الضعيف الجبان . وضبط فى ١ ، ب :
متآزف على متفعل . وهو خطأ . وانظر فى المراثية الأمالى ٢/٩٩

(٣) وهو أنه أضاف رجلا وقدم له طعاما شبيا ، بفعل الرجل يحدث جيلا عن بنت عم له يحبها
و يأكل حتى آتى على الطعام ، فقال هذا الشعر . وقد أورد القالى فى الذيل ٢٠٧ البيتين ببعض تغيير
من غير عزو . وانظر السمع ٩٦ وأورد فى الكامل ٩١ - ٦ : « وأنشدت لأعرابي :

وقد راجى من زهدم أن زهدما يشدّ على خبزي ويكي على حمل
فلو كنت عذرى العلاقة لم تكن سمينا وأنساك الهوى كثرة الأكل
(٤) من قصيدته التى مطلعها :

أمن آل نعم أنت عاد مبكر عادة غسدام رانح فهجر
وقوله « قليلا » كذا فى ج ، والأغانى ٨٢/١ طبعة الدار ، وفى سائر الأصول : « قليل » ، وهو
وصف لـ « رجلا » فى البيت قبله ، وهو :

رأت رجلا أنا إذا الشمس عارضت فيضحي ، وأما بالعشئ فيخصر
(٥) يريد أبا كبير الهدلى ، والبيت من قصيدة له فى الحماسة .

وحدثني أبو الحسن علي بن عمرو عقيب منصرفه من مصر هاربا متعبفا، قال :
أَدَمَ لَنَا غَلامٌ — أَحسبه قال من طيء — من بادية الشام، وكان نجيبا متيقظا، يكنى
أبا الحسين ويخاطب بالأمر؛ فبعدنا عن الماء في بعض الوقت، فأضّر ذلك بنا،
قال فقال لنا ذلك الغلام : على رِسْلِكُمْ فَإِنِّي أَشَمُّ رائحة الماء . فأوقفنا بحيث^(٢)
كُنَّا ، وأجرى فرسه ، فتشرف ههنا مستشففا^(٤) ، ثم عدل عن ذلك الموضع إلى آخر^(٣)
مستروحا للماء ، ففعل ذلك دَفْعَات ، ثم غاب عنا شيئا وعاد إلينا ، فقال :
النجاة والغنيمة ، سيروا على اسم الله تعالى ؛ فسرنا معه قَدْرًا من الأرض صالحا ،
فأشرف بنا على بئر، فاستقينا وأروينا . ويكفي من ذلك ما حكاه من قول بعضهم^(٥)
لصاحبه : أَلَا تَأْ ، فيقول الآخر مجيبا له : بلى فَا ، وقول الآخر :

* قلنا لها قفي لنا قالت قاف *

١٠

ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا : « رَبُّ إِشارة أَبْلغ مِن عِبارة » نعم وقد يحذفون
بعض الكلم استخفافا ، حذفًا يَخِلُّ بالبقية ، ويعترض لها الشبه ؛ ألا ترى^(٦)
إلى قول علقمة :

كَأَن لِبَرِيقِهِمْ ظِي على شرف مَقْدَم بِسبَابِ الكَنَانِ ملثوم^(٧)

(١) أى أخذه الذمة والأمان . وهو هكذا في أ . وفي بقية الأصول : « إذ مر » . ولا معنى له

١٥

في هذا الموضع . (٢) أى ش : « فوقفنا » . (٣) تشرف : فتطلع .

(٤) مستشفا : متأملا . (٥) أى سيويوه ، وانظر ما تقدم في ص ٣٠

(٦) كذا في ب . وفي أ . « الشبهة » .

(٧) المقدم : الذى على معرفة ، وملثوم متلف بها من تلثم بعامته إذا شذها على فقه . و« ملثوم »

٢٠

كذا في اللسان وهو رواية في البيت . والرواية الأخرى : « مرثوم » . والمرثوم : الذى قدر ثم أهه

ركسر . والبيت من قصيدة مفصلة .

أراد : بسبائب^(١) . وقول لبید :

* درس المنا بمُتَالِيع قَائِلِينَ *

أراد المنازل . وقول الآخر^(٢) :

حِينَ أَلْقَتْ بِقُبَاءِ بَرْكِهَا واستحزَّ القَتْلَ فِي عِبْدِ الْأَشْهَلِ^(٣)

يريد عبد الأشهل من الأنصار ، وقول أبي دُوَاد :

يَذِرِينَ جَنْدَلَ حَائِرٍ لْجَنُوبِهَا فَكُنَّا مِ تَذَكِّي سَنَائِكِهَا الْحَبَا
أَي تَصِيب بِالْحَصَى فِي جَرِيهَا جَنُوبَهَا ، وَأَرَادَ الْحُبَّاحِبَ^(٤) ، وَقَالَ الْأَخْطَلُ :

أَمَسْتُ مَنَاهَا بِأَرْضٍ مَا يَلْفُهَا بِصَاحِبِ الْمَهْمِ إِلَّا الْجَسْرَةَ الْأَجْدُ^(٥)
قَالُوا : يَرِيدُ مَنَازِلَهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنَاهَا قَصِيدَهَا^(٦) .

١٠ (١) واحدا سببية ، وهي الشقة البيضاء من السوب . ويقول ابن سيده في المخصص ج ١٥ ص ١٦٧ بعد أن أورد بحزبت علقمة : « قيل : إنه أراد السبائب لحذف ، وهو من شاذ الحذف . وقيل إن السبا هي السبائب ، وليس على الحذف » .

(٢) هو ابن الزبرعي ، كما في اللسان « مادة برك » . وانظر ترجمته في الأغاني ج ١٤ ص ١١ .

(٣) من قصيدة قالها في غزوة أحد وهو يومئذ مشرك يفتخر فيها بهزيمة المسلمين وانتصار قريش . وقبلة :

١٥ لبت أشياءني يسدر شهدوا جرع الخرزج من وقع الأسل
وقوله « حين ألقت » يروى « حين حكك » والضمير فيهما للحرب ، والبرك : وسط الصدر أي حين أناخت الحرب فيهم . وانظر السمط ٣٨٧ وسيرة ابن هشام في غزوة أحد .

(٤) وهو يريد نار الحباح ، وهي نار ضعيفة ، والحباح دويبة تطير كالشرارة أضيف إليه النار ، وقبل فيه غير ذلك . (٥) من قصيدته التي مطلعها :

٢٠ حلت ضيرة أمواه العداد وقد كالت تحل وأدنى دارها نكد
وقبل البيت :

يا ليت أخت بني ديب يريم بها صرف النوى فينام العائر السهد

وانظر الديوان ١٦٩

(٦) وأنت الفعل لأن المني اكتسب التانيث من المضاف إليه ، على حد قولهم : قطعت بعض أصابعه ، أو أن في « أمست » صميم من يتحدث عنها ، وجملة « مناهها بأرض ... » هي الخبر . وانظر اللسان في « منا » .

ودع هذا كله ، ألم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها ، والأسماء
المشروط بها ، كيف أغني الحرف الواحد عن الكلام الكثير ، المتناهي في الأبعاد
والطول ؛ فمن ذلك قولك : كم مالك ، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك :
أعشرة مالك ، أم عشرون ، أم ثلاثون ، أم مائة ، أم ألف ، فلو ذهبت تستوعب
الأعداد لم تبلغ ذلك أبدا ؛ لأنه غير متناه ؛ فلما قلت : « كم » أغنتك هذه اللفظة
الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ، ولا المستدركة . وكذلك أين بيتك ؛
قد أغنتك « أين » عن ذكر الأماكن كلها . وكذلك من عندك ؛ قد أغناك هذا
عن ذكر الناس كلهم . وكذلك متى تقوم ؛ قد غيّبت بذلك عن ذكر الأزمنة على
بُعدها . وعلى هذا بقية الأسماء من نحو : كيف ، وأى ، وأيان ، وأتى . وكذلك
الشرط في قولك : من يقيم أقم معه ؛ فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس ، ولولا
هو لاحتجت أن تقول : إن يقيم زيد أو عمرو أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك ، ثم
تقف حسيرا مهورا ، ولما تجدد^(١) إلى عرضك سبيلا . وكذلك بقية أسماء العموم
في غير الإيجاب : نحو أحد ، وديار ، وكثيع ، وأريم ، وبقية الباب . فإذا قلت : هل
عندك أحد أغناك ذلك عن أن تقول : هل عندك زيد ، أو عمرو ، أو جعفر ،
أو سعيد ، أو صالح ، فتطيل ، ثم تقصر إقصار المعترف الكليل ، وهذا وغيره أظهر
أمرا ، وأبدى صفحة وعنوانا . بجمع ما مضى وما نحن بسبيله ، مما أحضرناه ،
أو نهنا عليه فتركناه ، شاهد بإيثار القوم قوة إيجازهم ؛ وحذف فضول كلامهم .
هذا مع أنهم في بعض الأحوال قد يتمكنون ويحتاطون ، ويخطون في الشق الذي

(١) كذا في أ . وفي ش وب : « لم » .

(٢) في ح : « الشيء » . وقوله « يخطون في الشق الذي يؤمن » أي يجتهدون فيه ويذلون فيه
وسمهم ؛ من قولهم : انحطت الناقة في سربها : أسرع ، وانحط في هوى فلان : سارع إلى إرضائه .

يؤمنون ، وذلك في التوكيد نحو جاء القوم أجمعون ، أكتنمون ، أبصعون ، أبتعنون^(١) ؛
وقد قال جرير :

تزود مثل زاد أبيك فينا فتم الزاد زاد أبيك زاداً^(٢)
فزاد الزاد في آخر البيت توكيداً لا غير .

وقيل لأبي عمرو : أكانت العرب تطيل ؟ فقال : نعم لتبلغ^(٣) . قيل : أفكانت
توجز ؟ قال : نعم ليحفظ^(٤) عنها .

واعلم أن العرب — مع ما ذكرنا — إلى الإيجاز أميل ، وعن الإكثار أبعد .
ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملاها ، ودالة
على أنها إنما تجشمتها لما عاها هناك وأهمها ، بفعلوا تحمّل ما في ذلك على العلم
بقوّة الكلفة فيه ، دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه .

ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة — مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها —
أنهم لما أكدوا فقالوا : أجمعون ، أكتنمون ، أبصعون ، أبتعنون ، لم يعيدوا
أجمعون آلبنة ، فيكرروها فيقولوا : أجمعون ، أجمعون ، أجمعون ، أجمعون ، فعدلوا
عن إعادة جميع الحروف إلى البعض ، تحاشياً — مع الإطالة — لتكرير الحروف كلها .

فإن قيل : فلم اقتصروا على إعادة العين وحدها ، دون سائر حروف الكلمة ؟
قيل : لأنها أقوى في السجعة من الحرفين اللذين قبلها ، وذلك أنها لام ، فهي
قافية ، لأنها آخر حروف الأصل ، بلحى بها لأنها مقطع الأصول ، والعمل في المبالغة
والتكرير إنما هو على المقطع ، لا على المبدأ ، ولا المحشى^(٥) .

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب ، ج سقط هذا اللفظ . (٢) من قصيدة له في مدح عمر
ابن عبد العزيز . وانظر الخزائن ١١٠/٤ والديوان ٥٣/١ (٣) كذا في ج . وفي أ : « لتبلغ » ،
وكتب فوقه « لتؤكد » ويدوان هذا تفسير لتبلغ أو إشارة لنسخة أخرى . وفي ش ، ب : « لتؤكد » .
(٤) في ش : « ليخفف » . (٥) « المحشى » : مكان الحشو . ويراد به وسط الكلمة .

ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع ، وفي السجع كمثل ذلك . نعم . وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولهما ، والعناية بها أمس ، والحشد عليها أوفى وأهم . وكذلك كلما تطفأ الحرف في القافية ازدادوا عناية به ، ومحافظة على حكمه .

٥ ألا تعلم كيف استجازوا الجمع بين الياء والواو رِدْفَيْن ، نحو : سعيد ، وعمود . وكيف استكروا اجتماعهما وصلين ، نحو قوله : « الغراب الأسود » مع قوله أو « مغتدى » وقوله في « غدى » وبقية قوافيها ، وعلّة جواز اختلاف الردف وقبح اختلاف الوصل هو حديث التقسّم والتأخر لا غير . وقد أحكمتنا هذا الموضوع في كتابنا المعرب — وهو تفسير قوافي أبي الحسن — بما أغنى عن إعادته هنا .
١٠ فلذلك جاءوا لما كرهوا إعادة جميع حروف أجمعين بقافيتها ، وهى العين ، لأنها أشهر حروفها ؛ إذ كانت مقطعا لها . فأما الواو والنون فزائدتان لا يعتدّان لحذفهما في أجمع وجمع ، وأيضا فلاّن الواو قد ترك فيه إلى الياء ، نحو أجمعون وأجمعين . وأيضا لثبات النون تارة وحذفها أخرى ، في غير هذا الموضوع ، فلذلك لم يُعتدّا مقطعا .

(١) من قصيدة النابعة التي أولها :

١٥

أَمِنْ الِ مِية رَائِحٍ أَوْ مَغْتَدٍ عَجَلَانِ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مَرْوَدٍ

ويقول فيها :

زَعَمَ الْبُيُوتُ أَنَّ رَحْلَنَا غَدَا وَبِذَاكَ خَيْرَنَا الْغُرَابُ الْأَسْوَدُ
لَا مَرَحِبًا بَعْدَ وَلَا أَهْلًا بِهِ إِنْ كَانَ تَفْرِيقُ الْأَحْبةِ فِي غَدٍ

٢ (٢) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « لا يعتد بحذفهما » وهذا غير ظاهر المعنى ، وما أثبتته هو الصحيح ، ويقرأ يعتدّان بالبناء للقول ، أى لا يحسبان ؛ يقال : عدّه واعتدّه في معنى واحد . ويقرأ أيضا بالبناء للفاعل ؛ يقال : عدّه فاعتدّه . وفي ج : « ولم يعتدوا بالواو والنون لزيادتهما وسقوطهما في أجمع وجمع » وهى ظاهرة .

فإن قلت : إن هذه النون إنما تحذف مع الإضافة، وهذه الأسماء التوابع، نحو « أجمعين وبابه » مما لم تسمع إضافته فالتون فيها ثابتة على كل حال ، فهلاً اقتصر عليها ، وقُفِّيت الكلم كلها بها .

قيل : إنها ^(١) وإن لم يضاف هذا الضرب من الأسماء، فإن إضافة هذا القبيل من الكلم في غير هذا الموضع مطردة متقادة؛ نحو : مسلموك، وضاربو زيد، وشاتموا جعفر، فلما كان الأكثر فيما جمع بالواو والتون إنما هو جواز إضافته حمل الأقل في ذلك عليه ، وألحق في الحكم به .

فأما قولهم : أخذ المال بأجمعه ؛ فليس أجمع هذا هو أجمع من قولهم : جاء الجيش أجمع ، وأكلت الرغيف أجمع ؛ من قبل أن أجمع هذا الذي يؤكد به ، لا يتكرر هو ولا ما يتبعه أبداً ؛ نحو أكنع ، وجميع هذا الباب ؛ وإذا لم يجز تنكيره كان من الإضافة أبعد ؛ إذ لا سبيل إلى إضافة اسم إلا بعد تنكيره وتصوره كذلك . ولهذا لم يأت عنهم شيء من إضافة أسماء الإشارة، ولا الأسماء المضمرة ؛ إذ ليس فيها ما ينكر . ويؤكد ذلك عندك أنهم قد قالوا في هذا المعنى : جاء القوم بأجمعهم (بضم الميم) فكما أن هذه غير تلك لا محالة ، فكذلك المفتوحة الميم هي غير تلك . وهذا واضح .

وينبغي أن تكون « أجمع » ^(٢) هذه المضمومة العين جمعا مكسراً ، لا واحدا مفردا ؛ من حيث كان هذا المثال مما يخص التكسير دون الأفراد ، وإذا كان كذلك فيجب أن يعرف خبر واحده ما هو . فأقرب ذلك إليه أن يكون جمع « جمع » من قول

(١) الصمير للقصة ؛ على حد قوله تعالى : « إنها لا تسمى الأبصار » .

(٢) كذا في الأصول الخطية . وفي المطبوعة : « ينكر » .

(٣) وهي الميم في هذه الكلمة .

الله سبحانه : « سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُوَلِّونَ الدَّبَرَ » . ويجوز عندي أيضا أن يكون جمع أجمع على حذف الزيادة ؛ وعليه حمل أبو عبيدة قول الله تعالى : « وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ » أنه جمع أَشَدَّ ، على حذف الزيادة . قال : وربما استكروهوا على حذف هذه الزيادة في الواحد ، وأنشد بيت عنترة ^(١) :

* عهدي به شدَّ النهار ... *

أى أَشَدَّ النهار ، بمعنى أعلاه وأمتعته ، وذهب سيويوه في أَشَدَّ هذه إلى أنها جمع شِدَّة ؛ كنعمة وأنعم . وذهب أبو عثمان فيما روينا عن أحمد بن يحيى عنه إلى أنه جمع لا واحده .

ثم لنعد فنقول : إنهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه ، مصانعين ^(٢) عنه علم أنهم إلى الإيجاز أميل ، وبه أعنى ، وفيه أرغب ؛ ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام : من كثرة الحذوف ، كحذف المضاف ، وحذف الموصوف ، والاكتفاء بالقليل من الكثير ، كالواحد من الجماعة ، وكالتلويح من التصريح . فهذا ونحوه — مما يطول إيراده وشرحه — مما يزيل الشك عنك في رغبتهم فيما خف وأويز ، عما طال وأمل ، وأنهم متى اضطروا إلى الإطالة لداعى حاجة ، أبانوا عن ثقلها عليهم ، واعتدوا بما كلفوه من ذلك أنفسهم ، وجعلوه كالمثبته على قوط عنايتهم ، وتمكن الموضع عندهم ، وأنه ليس كغيره مما ليست له حرمة ، ولا النفس معنية به .

- (١) في المعالجة ، وتتمته : ... كأنما * حسب السان ورأسه بالعظم .
(٢) أبو عثمان المازني ، كانت وفاته سنة ٢٤٩ هـ وأحمد بن يحيى ثعلب وكانت وفاته ٢٩١ ، ويقضى هذا النص أن ثعلبا أخذ عن المازني . وجاء في سر الصناعة في حرف الباء : « أخبرنا محمد ابن الحسن عن أحمد بن يحيى ، قال قال أبو عثمان يعني المازني ... » وأحمد بن يحيى الذي يروى عنه محمد ابن الحسن هو ثعلب بلا ريب .
(٣) المصانعة : المداراة . وقد ضمن « مصانعين » معنى النفور والبعد فعداء بمن .

نعم ، ولو لم يكن في الإطالة في بعض الأحوال إلا الخروج إليها عما قد ألف ومُلّ من الإيجاز لكان مقنعا .

- ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عام الحال ، ثم مع هذا فقد ملّوا ذلك إلى أن قلبوا الياء واوا قلبا ساذجا ، أو كالساذج لاشئ أكثر من الانتقال من حال إلى حال ؛ فإنّ المحبوب إذا كثُر مُلّ ؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا أبا هريرة ^(١) زُرْغَبًا تَزِدُّ حُبًّا » والطريق في هذا بحمد الله واضحة مهّج . وذلك الموضع الذي قلبت فيه الياء واوا على ما ذكرنا لام فعل إذا كانت اسما من نحو : الفتوى ، والرعى ، ^(٢) والتنوى ، والبقوى ، ^(٢) والتقوى ، ^(٢) والشرى ، ^(٢) والعوى « لهذا النجم » . وعلى ذلك أو قريب منه قالوا : عوى الكلب عوة . وقالوا : الفتوة ، وهى من الياء ، وكذلك ^(٣) الندوة . وقالوا : هذا أمر مَمْضُو عليه ، وهى المَضْواء ؛ وإنما هى من مضيت لا غير . ^(٤)
- وقد جاء عنهم : رجل مَهْوَب ، ورجل مَكُول ، ^(٥) ورجل مَسُور به . فقياس هذا كله على قول الخليل أن يكون مما قلبت فيه الياء واوا ؛ لأنه يعتقد أن المحذوف من هذا ونحوه إنما هو واو مفعول لا عينه ، وأنّسه بذلك قولهم : قد هوب ، وسور به ، وكول .
- واعلم أنا — مع ما شرحناه وعُنيّا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه ، وإلحاقها بعلل الكلام — لا ندعى أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ، ولا عليها

(١) رواه الطبراني وغيره . وله أسانيد حسنة . انظر شرح الجامع الصغير . وقوله : « عبا » أى وقتا بعد وقت ، وانتصابه على الطرف ، وانتصاب « حبا » على التمييز والتفسير . وانظر البلوى ١٥١ / ٢ .

(٢) الرعى : بمعنى المراجعة والحفظ . والتنوى : اسم من الاستثناء . والبقوى : اسم بمعنى الإبقاء . والشرى : المثل . وقد جعل المؤلف الإبدال في هذا الباب ساذجا أو كالساذج وإن كان للفرق بين الاسم والصفة لما كان غير مبنى على الاستتقال والاستخفاف الذى هو الأصل في حديث الإحلال .

(٣) من الندى ، وهو ما يسقط بالليل من الليل . (٤) المضواء (بضم الميم) : القدم .

(٥) هذه لفظة بنى أسد . ومكول مفعول من الكيل . (٦) رجل مسور به . وكذا طريق مسور فيه . وهما من السير .

براهين المهندسين ؛ غير أنا نقول : إن علل النحويين على ضربين : أحدهما واجب لا بد منه ؛ لأن النفس لا تطبق في معناه غيره . والآخر ما يمكن تحمله ؛ إلا أنه على تجشم واستكراه له .

الأول — وهو ما لا بد للطبع منه — : قلب الألف واوا للضمة قبلها ، وياء للكسرة

قبلها . أما الواو فنحو قولك في سائر : سويتر ، وفي ضارب : ضويرب . وأما الياء ٥

فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيه : قريطيس ، وقراطيس . فهذا ونحوه ؛ إنما لا بد منه ؛ من قبل أنه ليس في القوة ، ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة ^(١)

الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة . فقلب الألف على هذا الحد علته الكسرة والضمة

قبلها . فهذه علة برهانية ولا لبس فيها ، ولا توقف للنفس عنها . وليس كذلك

قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها ؛ نحو : عصيفير وعصافير ؛ ألا ترى ١٠

أنه قد يمكنك تحمل المشتقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة ؛ وذلك بأن تقول :

عصيفور وعصافور . وكذلك نحو : موسر ، وموقن ، وميزان ، وميعاد ؛ لو أكرهت

نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه ، وأمكنك منه ؛ وذلك قولك : ميزان ،

وموعاد ، ومُيسر ، ومُيقن . وكذلك ريج وقيل ؛ قد كنت قادرا أن تقول :

قول ، وروح ؛ لكن يجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال ، ومثله ١٥

لا يكون . ومن المستحيل جمعك بين الألفين الممتدتين ؛ نحو ما صار إليه قلب لام ^(٢)

(١) هذا القيد للاحتراز عن الألف اليائسة ، وهي الحمرة ، وقد يعبر عن الألف المدة بالألف اللينة .

(٢) بمسند أن ساق سيبيويه مذهب يونس وناس من النحويين في توكيد المسند الى الاثنين أو نون

النسوة بنون التوكيد الخفيفة فيقال عندهم : اصربان زيدا واصربان زيدا قال : « ويقولون في الوقف

اصربا واصربنا فيمدون ، وهو قياس قولهم لأنها تصير ألفا فإذا اجتمعت ألفان مده الحرف » ترى ٢٠

سيبيويه يتصور اجتماع ألفين : وفي السيرافي أن الزجاج كان يكره هذا . وسيشير المؤلف الى هذا في ص

كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة، وهو خطأ كسا ا ، أوقضا ا ، فهذا تنوهمه
تقديرا ولا تلفظ به ألبته . قال أبو إسحاق يوما لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين
المدتين — ومد الرجل الألف في نحو هذا ، وأطال — فقال له أبو إسحاق :
لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفا واحدة .

- وعلّة امتناع ذلك عندى أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ؛
فلو التقت ألفان مَدَتان لانتقضت القضية في ذلك ؛ ألا ترى أن الألف الأولى
قبل الثانية ساكنة ، وإذا كان ما قبل الثانية ساكنا كان ذلك نقضا في الشرط
لا محالة . فأما قول أبي العباس في إنشاد سيويه ^(١) :

* دار لسعدى إذِه من هواكا *

- ١٠ . إنه نخرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة ؛ لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنا
متحرّكا في حال ، نخطأ عندنا . وذلك أن الذى قال : « إذِه من هواك » هو الذى
يقول في الوصل : هـى قامت ، فيسكن الباء ، وهى لغة معروفة ، فإذا حذفها في الوصل
اضطرارا واحتاج الى الوقف ردّها حينئذ فقال : هـى ، فصار الحرف المبسو به
غير الموقوف عليه ، فلم يجب من هذا أن يكون ساكنا متحرّكا في حال ، وإنما كان
قوله « إذِه » على لغة من أسكن الباء لا على لغة من حرّكها ، من قبل أن الحذف
١٥ . ضرب من الإعلال ، والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحرّكات
لقوتها . وعلى هذا قبح قوله :

(١) انظر الكتاب ٩/١ : (٢) يريد أن بقاء الصير المنفصل على حرف واحد يعرضه
للسكون عند الوقف عليه والتحرّك عند البدء به ، وهو عرضة للبدء مع الوقف دائما ؛ فن هنا جاءت
الاستحالة التى زعمها المبرد . ويرد أن جئ على المبرد بأن الوقف يقضى برّد المحذوف ؛ فيكون الوقف عليه
وسكّينه ، فأما الحرف الباقي فلا يعرض له السكون . (٣) هـى لغة بعض بني أمّسند وقيس .
يقولون : هـى فعلت ؛ بإسكان الباء .

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفى بالسّرر^(١)

لأنه موضع يتحرك فيه الحرف في نحو قولك : لم يكن الحق .

وعلة جواز هذا البيت ونحوه ، مما حذف فيه ما يقوى بالحركة ، هي أن هذه الحركة إنما هي لالتقاء الساكنين ، وأحداث التقائهما ملغاة غير معتدة ، فكانت النون ساكنة ، وإن كانت لو أقرت لحُرّكت ، فإن لم تقل بهذا لزمك أن تمتنع من إجماع العرب المحجازيين على قولهم : آردد الباب ، وأصيب الماء ، وأسئل السيف . وأن تحتج في دفع ذلك بأن تقول : لا أجمع بين مثلين متحركين . وهذا واضح .

ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم ، فإن طريق الحس موضع تتلاقى عليه طباع البشر ، ويتحكم إليه الأسود والأحمر ، وذلك قولهم : « آرد » للدقيق و « ماست » للبن ، فيجمعون بين ثلاثة سواكن . إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفا ، وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت « ماست » كأنها مسّت .

(١) هذا البيت لشاعر جاهلي ، اسمه حسيل — بضم الحاء وفتح السين — بن عرفة . وصمير « هاجه » عائد إلى العاشق في بيت قبله . و « وتعفى » أي الرسم ، وفي أكتب فوقه « تعفت » أي الدار ، وهي رواية . والسرد — بفتح السين — اسم واد يدفع من الإمامة إلى حضرموت . وانظر الخزانة ص ٧٢ ج ٤ ونوادري زيد الأنصاري ص ٧٧ . وفيهما « على » بدل « سوى » . وبعد هذا البيت في ج : غير الجلسة من عرفانه * خرق الرمح وطوفان المطر

(٢) كذا في أ ، ح ، وفي ش : « لالتقاء » .

(٣) في الأصول : « تمنح » وما أثبتته أنسب لقوله : « بأن تقول » .

(٤) سقطت هاتان العبارتان : « للدقيق » و « للبن » في أ ، وأثبتنا في ش ، ب .

(٥) أورد الجار بردي في شرحه للشافية ١٥١ ما اجتمع فيه ثلاثة سواكن في كلام العجم « كوست ريست » والسواكن الأول فيهما ليس ألفا . وكوست — بكاف فارسية — : اللحم ، وريست يقابل في العربية اسم العدد عشرين .

فإن قلت : فأجز على هذا الجمع بين الألفين المذتين ، واعتقد أن الأولى منهما كالفتحة قبل الثانية .

قيل : هذا فاسد ؛ وذلك أن الألف قبل السين في « ماست » إذا أنت استوفيتها أدت إلى شيء آخر غيرها مخالف لها ، وتلك حال الحركة قبل الحرف : أن يكون بينهما فرق ما ، ولو تجسّمت نحو ذلك في جمعك في اللفظ بين ألفين مذتين ، نحو كسا ، وحمرا ، لكان مضافا إلى اجتماع ساكنين أنك خرجت من الألف إلى ألف مثلها ، وعلى سمتها ، والحركة لا بد لها أن تكون مخالفة للحرف بعدها ؛ هذا مع انتقاض القضية في سكون ما قبل الألف الثانية .

ورأيت مع هذا أبا على — رحمه الله — كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم . ولعمري إنه لم يصريح بإجازته ، لكنه لم يتشدد فيه تشدده . في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن . قال : وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقاربُ حال الساكن ، وإن كان في الحقيقة متحركا ، يعني همزة بينَ بين . قال : فإذا كان بعض المتحرك لمضارعة الساكن لا يمكن الابتداء به ، فما الظن بالساكن نفسه ! قال : وإنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمزمة ؛ يريد أنها لما كثرت في ضعفت حركاتها وخفيت . وأما أنا فاسمهم كثيرا إذا أرادوا المفتاح قالوا : « كليلد » ؛ فإن لم تبلغ الكاف أن تكون

(١) ثبت هذا اللفظ في أ ، ح ، وسقط في ش ، ب

(٢) الزمزمة : كلام المجوس عندأكلهم ، يتراطنون وهم صموت لا يستعملون اللسان ولا الشفة إنما هو صوت يدبروه في خياشيمهم وحلقهم فيهمم بعضهم عن بعض ، وفي الحديث أن عمر — رضى الله عنه —

كتب إلى أحد عماله في أمر المجوس أن ينههم عن الزمزمة .

(٣) أى الفرس ومن يتكلم بالساهم .

ساكنة، فإن حركتها جَدُّ مُضَعَفَةٌ، حتى إنها ليخفى حالها على^(١)، فلا أدرى أفتحة هي أم كسرة، وقد تأملت ذلك طويلا فلم أحل منه بظائل .

وحديثي أبو علي رحمه الله قال : دخلت « هَيْتًا »^(٢) وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد ، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبل ؛ فعجبت منها وأقنا هناك أياما ، إلى أن صلح الطريق للسير، فإذا أنى قد تكلمت مع القوم بها ، وأظنه قال لي : إنني لما بعدت عنهم أنسيها .

ومما نحن بسبيله مذهب يونس^(٣) في إلحاقه النون الخفيفة للتوكيد في الثنية ، وجماعة النساء ، وجمعه بين ساكنين في الوصل ، نحو قوله : اضربان زيدا ، واضربان عمرا ، وليس ذلك — وإن كان في الإدراج — بالمتنع في الحس ، وإن كان غيره أسوغ فيه منه^(٤) ، من قبل أن الألف إذا أشبع مذهبها صار ذلك كالحركة فيها ، ألا ترى إلى أطراد نحو : شابة ، ودابة ، وادهامت ، والضالين .

فإن قلت : فإن الحرف لما كان مدغما خفى ، فبنا اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوة واحدة ، بخريا لذلك مجرى الحرف الواحد، وليست كذلك نون اضربان زيدا ، وأكرمان جعفر ، قيل : فالنون الساكنة أيضا حرف خفي بغرت لذلك نحوا من الحرف المدغم؛ وقد قرأ نافع (مَحْيَاً وَمَحَاً) بسكون الياء من «محياي» ، وذلك لما نحن عليه من حديث الخفاء ، والياء المتحركة إذا وقعت بعد الألف أحتيج لها إلى فضل اعتماد وإبانة ، وذلك قول الله تعالى (وَلَنَجْزِيَنَّكَ خَطَايَاكُمُ) ولذلك يُحْضُّ المبتدئون ، والمتلقنون على إبانة هذه الياء لوقوعها بعد الألف ، فإذا

(١) لم أحل منه بظائل : لم أظفر ولم أستفد منه كبير فائدة .

(٢) هي بلدة على الفرات من نواحي بغداد ، ذات نخيل كثير وخيرات واسعة .

(٣) انظر الكتاب ١٥٧ ح ٢ (٤) كذا في ٩ ، ب . وفي ش : « منه فيه »

كانت من الخفاء على ما ذكرنا وهي متحركة ازدادت خفاء بالسكون نحو محياى ،
 فأشبهت حينئذ الحرف المدغم . ونحو من ذلك ما يحكى عنهم من قولهم : « التقت
 حلقتا البطان » بإثبات الألف ساكنة في اللفظ قبل اللام ، وكأن ذلك إنما جاز
 ههنا لمضارعة اللام^(١) النون ؛ ألا ترى أن في مَقَطع اللام غُنة كالنون ، وهي أيضا
 تقرب من الياء حتى يجعلها بعضهم في اللفظ ياء ، فحملت اللام في هذا على النون ،
 كما حملت أيضا عليها في لَعْلَى ، ألا تراهم كيف كرهوا النون من لَعْلَى مع اللام ، كما
 كرهوا النون في إننى ، وعلى ذلك قالوا : هذا يَلُوسَفَر ، وبلى سَفَر ، فأبدلوا الواو ياء
 لضعف حيز اللام كما أبدلوا « في قنية » ياء ، لضعف حيز النون ، وكان « قنية » — وهي
 عندنا من « قنوت » — ، و« يَلْيَا » أشبه من عذى وصبيان ، لأنه لا غُنة في الذال والباء^(٢) .
 ومثل « يلى » قولهم : فلان من علية الناس ، وناقعة عليان^(٣) . فأما إبدال يونس هذه
 النون في الوقف ألفا وجمعه بين ألفين في اضربا ا ، واضربنا ا ، فهو الضعيف
 المستكره الذى أباه أبو إسحاق وقال فيه ما قال^(٤) .

ومن الأمر الطبيعي الذى لا بد منه ، ولا وعى عنه ، أن يلتقى الحرفان
 الصحيحان فيسكن الأول منهما في الإدراج ، فلا يكون حينئذ بُد من الادغام ،

- ١٥ (١) أى فأشبه اجتماع الساكنين في « حلقتا البطان » اجتماعهما في اضربان على رأى يونس .
 (٢) هكذا بتقديم الواوى على اليائى فى ا ، ح ، وفى ش ، ب بتقديم اليائى . وبلو سفر ، وبلى سفر :
 بلاء السفر والتجارب وحنكته مداورة الشئون .
 (٣) العذى : الزرع لا يسقى إلا من ماء المطر لبعده عن المياه والعيون ، وقد جعل ابن جنى الياء
 فيه مبدلة من الوار ، وهذا رأى فى اللغة ، ويرى بعضهم كصاحب القاموس أن الياء أصيلة فيه .
 ٢٠ (٤) هكذا بالياء الموحدة كما فى ا ، ب . وفى ش والمطبوعة « بالياء » وهو تصحيف ، والمراد
 الدال فى عذى والباء فى صبيان . (٥) يقال : ناقة عليان أى مشرقة ، وصوت عليان : جهير .
 (٦) انظر ص ٨٩ من هذا الكتاب .
 (٧) يقال : لا وعى لى عن هذا الأمر ؛ أى لا بدلى منه .

متصلين كانا أو منفصلين . فالمتصلان نحو قولك : شدّ، وصبّ، وحلّ، فلاذغام واجب لا محالة، ولا يوجدك اللفظ به بُدًا منه . والمنفصلان نحو قولك : خذْ ذاك، ودعْ عامرا . فإن قلت : فقد أقدر أن أقول : شدّد، وحلّل ، فلا أدغم، قيل : متى تجشمت ذلك وقفت على الحرف الأول وقفة ما، وكلامنا إنما هو على الوصل . فاما قراءة عاصم : (وقيل من راق) بيان النون من «من» ، فعيب في الإعراب، معيّف في الاستماع، وذلك أن النون الساكنة لا توقف في وجوب ادغامها في الراء، نحو : من رأيت، ومن رآك؛ فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدغمة، لِيُنَبَّه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضي أيضا؛ ألا ترى إلى قول عدى :
 مَن رَأَيْتَ الْمُنُونِ عَرَيْنَ أُمٍّ مِّنْ ذَا عَلَيْهِ مَن أَنْ يُضَامَ خَفِيرٌ^(٢٣)

بإدغام نون «من» في راء رأيت . ويكفي من هذا إجماع الجماعة على ادغام (من راق) وغيره مما تلك سبيله . وعاصم في هذا مناقض لمن قرأ : «فإذا هَيَّئْتَلَفَ» بإدغام تاء تلقف . وهذا عندى يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صارا معا ههنا كالجزء الواحد، بجرى «هَيَّئْتَلَفَ» في اللفظ مجرى خَدَبَ، وَهَجَفَ ؛ ولولا أن الأمر كذلك للزمك أن تقدر الابتداء بالساكن، أعنى تاء المضارعة من «تلقف» . فاعرف ذلك . وأما المعتلان فإن كانا مَدينين منفصلين فالبيان لا غير، نحو : في يده ، وذو وَفْرَةٍ ،

(١) كذا في ش . وفي ١ ، ب : « الاستماع » . وقد كان خيرا لابن جني أن ينزه لسانه عن الوقوع في القراءة الصحيحة المتواترة عن الرسول عليه الصلاة والسلام وغاب عنه أن عاصما — وتبعه حمص — يسكت على «من» سكتة لطيفة ثم يبتدئ « راق » وعلى ذلك فلا سبيل الى الإدغام، وهذه السكتة قصد بها دفع اللبس وألا يتوهم أن « من راق » هي مَراق فعّال من مرق وانظر النشر ١ / ١٩٤ طبعة دمشق، والآلوسى والقرطبي في تفسير سورة القيامة .

(٢) ير يد عدى بن زيد ، وانظر القصيدة في الأغاني ص ١٣٨ ح ٢ طبعة الدار .
 (٣) عرين : أى تركن وأهملن ؛ تقول : عريت الشيء خليته وأهماته . وفي اللسان في «من» : «عرين» في مكان «عرين» ، وفي رواية الأغاني مكانهما : خلدن .
 (٤) هو البرى كما في البحر المحيط ص ٣٦٣ ح ٤ . ويريد قوله تعالى : «وأوحينا إلى موسى أن اتق عصاك فإذا هي تلقف ما يأفكون» آية ١١٧ سورة الأعراف .

وإن كانا متصلين ادغما نحو : مرضية ، ومدعوة ؛ فإن كان الأول غير لازم فك في المتصل أيضا ، نحو قوله :

* بان الخليط ولو طووعت ما باناً ^(١) *

وقول العجاج :

* وفاحيم دويى حتى أعلنكسا ^(٢) *

٥

ألا ترى أن الأصل داويت ، وطاوعت ، فالحرف الأول إذا ليس لازما . فإن كانا بعد الفتحة ادغما لا غير ، متصلين ومنفصلين ؛ وذلك نحو : قو ، وجو ، وحى ، وعى ، ومصطفو واقيد ، وغلامى ياسير ؛ وهذا ظاهر .

فهذا ونحوه طريق ما لا بد منه ؛ [وما لا يجرى مجرى التحيز اليه والتخير له] ^(٣) .

- ١٠ وما منه بد هو الأكثر وعليه اعتماد القول ، وفيه بطول السؤال والخوض ، وقد تقدم صدر منه ، ونحن نفتق في آتى الأبواب جميعه ، ولا قوة إلا بالله ؛ فاما إن استوفينا فى الباب الواحد كل ما يتصل به — على تراحم هذا الشأن ، وتقاود بعضه مع بعض — اضطرت الحال الى إعادة كثير منه ، وتكريره فى الأبواب المضاهية لبابه ؛ وسترى ذلك مشروحا بحسب ما يعين الله عليه ويُنهض به .

١٥ (١) هذا مطلع قصيدة بلير . وبقية البيت :

* وقطعوا من حبال الوصل أقرانا *

(٢) الذى فى ديوان العجاج ٣١ : « فاحم » . وهو متعلق بقوله قبل :

* أزمان غراء تروق العنسا *

(٣) زيادة فى سه ، ح .

٢٠ (٤) أى نستوعب . والاعتراق والاستغراق معناهما واحد .

باب القول على الاطراد والشذوذ

أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التابع والاستمرار . من ذلك طردت
الطريدة ، إذ أتبعها واستمرت بين يديك ؛ ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ؛
ألا ترى أن هناك كراً وفرّاً ؛ فكل يطرد صاحبه . ومنه المطرد : ربح قصير يطرد به
الوحش ، واطرد الجدول إذا تابع ماؤه بالريح . أنشدني بعض أصحابنا لأعرابي :
مالك لا تذكر أو تزور بيضاء بين حاجبيها نُور
تمشى كما يطرد الغدير
ومنه بيت الأنصاري^(١) :

* أتعرف رثماً كأطراد المذاهب *

أى كتابع المذاهب ، وهى جمع مُذَهَب ؛ وعليه قول الآخر^(٢) :

سيكيفيك الإله ومُسْنَمَاتٌ بَكْنَدَل لُبْن تَطْرُد الصَّلَاةَ

أى تتابع إلى الأرضين المطورة لتشرب منها ؛ فهى تسير وتستمز إليها . وعليه
بقية الباب .

وأما مواضع (ش ذ ن) في كلامهم فهو التَّفَرُّق والتَّفَرُّد ؛ من ذلك قوله :

* يتركُن شَذَان^(٣) الحصنى جوافلا *

(١) الأنصاري : هو قيس بن الخطيم . والمذاهب : جلود مذهبة بخطوط يرى بعضها في أثر بعض .
وبقية البيت :

* لعمرة وحشا غير موقف راكب *

وانظر اللسان في ذهب وطرده ، والدديوان ١٠ ، وجمهرة أشعار العرب في المذاهب .

(٢) هو الراعى يصف الإبل راكبها مواضع المطر . فالمُسْنَمَات : الإبل ولبن : يريد لبنى ، وهو واد
حوله هضب كثير شبه به الإبل . وقوله تطرد الصلابة أى تتابع إليها تخطف الجار وأوصل الفعل والصلابة
جمع صلة وهى مواقع المطر فيها نبات فالإبل تراها . انظر اللسان في طرد وصلال ، والمختص ١٠/٢٠٩
(٣) شَذَان (بفتح الشين) . وهو وصف على فعالن ، على أن الأنسب بقوله « جوافلا » أن يقرأ :
شَذَان بضم الشين جمعا .

أى ما تطاير وتهافت منه . وشذ الشيء يشذ ويشذ شذوذا وشذاً ، وأشذذته أنا ،
وشذذته أيضاً أشذّه (بالضم لا غير) ، وأبأها الأصمعيّ وقال : لا أعرف إلا شاذاً
أى متفترقا . وجمع شاذ شذاذ ؛ قال :

* كبعض من مر من الشذاذ *

هذا أصل هذين الأصلين فى اللغة . ثم قيل ذلك فى الكلام والأصوات على
سنته وطريقه فى غيرهما ، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام فى الإعراب
وغيره من مواضع الصناعة مطردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وأنفرد عن
ذلك إلى غيره شاذاً ؛ حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما .

ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام فى الأطراد والشذوذ على أربعة أضرب :
مطرد فى القياس والاستعمال جميعا ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، والمثابة المنوبة ؛
وذلك ؛ بو : قام زيد ، وضربت عمرا ، ومررت بسعيد .

ومز رد فى القياس ، شاذ فى الاستعمال . وذلك نحو الماضى من : يدرو يدع .
وكذلك قولهم « مكانٌ مبقل » هذا هو القياس ، والأكثر فى السماع باقل ، والأول
مسموع أيضا ؛ قال أبو دؤاد لابنه دؤاد « يا بنى ما أعاشك بعدى ؟ » فقال دؤاد :
أعاشنى بعدك وإد مبقل^(٢) آكل من حوذانه وأنسل^(٣)

وقد حكى أيضا أبو زيد فى كتاب (حيلة ومحالة) : مكانٌ مبقل . ومما يقوى
فى القياس ، ويضعف فى الاستعمال مفعول عسى أسما صريحا ؛ نحو قولك : عسى زيد

(١) يريد أنه أنكز « شذ » متعديا ولا يعرفها إلا فعلا لازما فى معنى تفزق لا فى معنى فزق .

(٢) الحوذان . اسم نبت . وأنسل . يروى بفتح الهمزة ، ومعناه أسن حتى يسقط الشعر .
ويروى بضمها ؛ ومعناه تنسل إلى وغنى . وانظر اللسان فى « نسل وبقل » .

(٣) انظر معجم الأدباء ٢١٦/١ طبع مطبعة الحلبي .

(٤) فى ش : « استعمال مفعول » وكذا العبارة فى المزهرة . وهو يريد بمفعول عسى خبرها .

قائماً أو قياماً ؛ هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظّره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ؛ وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم ، و (عسى الله أن يأتي بالفتح) . وقد جاء عنهم شيء من الأول ؛ أنشدنا أبو علي :

أَكثَرَتْ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تَعْدِلُنَا إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا^(٢)

ومنه المثل السائر : « عسى الغوير أبؤسا » .

والثالث المتطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ؛ نحو قولهم : أخوص الرمث^(٣) ، واستصوبت الأمر . أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال : يقال استصوبت الشيء ، ولا يقال : استصبت الشيء . ومنه استحود ، وأغليت المرأة ، وأستنوق الجمل ، وأستتست الشاة ، وقول زهير :

* هنالك إن يُستَخولوا المسال يُخولوا^(٥) *

ومنه استفيل الجمل ؛ قال أبو النجم :

* يدير عيني مصعب مستفيل^(٧) *

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً . وهو كستميم مفعول ، فيما عينسه واو ؛ نحو : ثوب مَصُوءون ، ومسك مَدُوءوف . وحكى البغداديون : فرس مَقُوءود ،

(١) كذا ، ولا يعرف هذا ؛ فإن المعنى لا يتغير به عن الذات إلا بتأويل .

(٢) رسم « تعذلاً » بالألف في مكان نون التوكيد الخفيفة وفقاً في أ . وفي بقية الأصول بالنون .

(٣) الرمث : شجر ترعاه الإبل ، وإخواصه أن يبيد فيه ورق ناعم كأنه خوصة .

(٤) يقال : أغليت المرأة ولدها إذا أرضعته وهي حامل . (٥) عجز هذا البيت :

* وإن يسألوا يعطوا وإن يسروا يفلوا *

واستخوال المسال أن يسأل ناقة عارية للبهنا وأربارها أوفرسا للغزو عليها ، وإخواله : إعطاؤه .

ويروى يستخبلوا ... يخبلوا . وانظر اللسان (خبل) . (٦) استفيل الجمل : صار كالقفيل .

(٧) هذا في وصف غل إبل . والمصعب : الذي لم يذل . وهذا من أرجوزة الطويلة التي أولها :

* الحمد لله الوهب المجزل *

وانظرها بتمامها في الطرائف الأدبية .

(٨) أي مخلوط أو مبلول . ومن شواهد ذلك قوله : والمسك في عنبره مدووف . وانظر اللسان (داف) .

ورجل مَعُود من مرضه . وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال . فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردّ غيره إليه . [ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية] .

واعلم أن الشيء إذا اطرّد في الاستعمال وشدّ عن القياس ، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ؛ لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أدبتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما . ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استساغ : استسوغ ، ولا في استباع : استبيع ، ولا في أعاد : أعود ، لو لم تسمع شيئا من ذلك ؛ قياسا على قولهم : أخوص الرث . فإن كان الشيء شاذّا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجرّيت في نظيره على الواجب في أمثاله .
من ذلك امتناعك من : ودّر ، وودّع ؛ لأنهم لم يقولوها ، ولا عرو [عليك] أن تستعمل بغيرهما ؛ نحو : ورن وودّع لو لم تسمعهما . فأما قول أبي الأسود :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَالِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَّعَهُ

فشاذ . وكذلك قراءة بعضهم (ما ودّعك ربك وما قلى) . فأما قولهم : ودّع الشيء يدع — إذا سكن — فأتدع ؛ فسموع متبع ؛ وعليه أنشد بيت الفرزدق :
وعَضُّ زَمَانٍ يَابَنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعِ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتٌ أَوْ مَجْلَفٌ

فمعنى «لم يدع» — بكسر الدال — أى لم يتدع ولم يثبت ، والجملة بعد «زمان» في موضع جرّ لكونها صفة له ، والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه ، وتقديره : لم يدع فيه

(١) ما بين القوسين زيادة من - (٢) زيادة من أ

(٣) انظر الخزانة ص ٣٤٩ ج ٢ ، والرواية التي أوردها ابن جني هنا رواها أبو عبيدة ، ورواها ابن الأثير في شرح المفصلات في قصيدة سويد بن أبي كاهل البشكري . انظر الشرح ٣٩٦

واعتماد أقوامهما، ورفض صاحبه^(١) . فإن تساويا في القوة لم ينكرا اعتقادهما جميعا؛ فقد يكون الحكم الواحد معلولا بملتين . وسنفرد لذلك بابا . وعلى هذا معظم قوانين العربية . وأمره واضح، فلا حاجة بنا إلى الإطالة فيه^(٢) .

ومنها أن يسمع الشيء، فيستدل به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره^(٣)، ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الأول . وذلك كقولك : ضربتك ، وأكرمته ، ونحو ذلك مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع . فهذا موضع يمكن أن يستدل به على شدة اتصال الفعل بفاعله .

ووجه الدلالة منه على ذلك أنهم قد أجمعوا على أن الكاف في نحو ضربتك من الضمير المتصل ، كما أن الكاف في نحو ضربك زيد كذلك ، ونحن نرى الكاف في ضربتك لم تباشر نفس الفعل ، كما باشرته في نحو ضربك زيد ، وإنما باشرت الفاعل الذي هو التاء ، فلولا أن الفاعل قد مُزِج بالفعل ، وصيغ معه ، حتى صار جزءا من جملته ، لما كانت الكاف من الضمير المتصل ، ولا عُدَّت لذلك منفصلة لامتصته . لكنهم أجزّوا التاء التي هي ضمير الفاعل في نحو ضربتك — وإن لم تكن من نفس حروف الفعل — مجرى نون التوكيد التي يبنى الفعل عليها ، ويضم إليها ، في نحو لأضربتك . فكما أن الكاف في نحو هذا معتدة من الضمير المتصل وإن لم تل نفس الفعل ، كذلك الكاف في نحو ضربتك ضمير متصل وإن لم تل نفس الفعل . فهذا وجه الاستدلال بهذه المسألة ونحوها على شدة اتصال الفعل بفاعله ، وتصحيح القول بذلك .

(١) يريد بصاحبه الرأي الأضعف . يجعله صاحب الأقوى لأنه يقرن معه ، إذ كان ضده ومقابله . وفيه : « رفض الآخر » . (٢) كذا في أ . وسقط في ش ، ب .

(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش وب ، والمطبوعة : « غناد » .

وأما وجه إفساده شيئا آخر فن قيل أن فيه ردًا على من قال : إن المفعول إنما نصبه الفاعل^(١) وحده ، لا الفعل^(١) وحده ، ولا الفعل^(١) والفاعل جميعا .

وطريقة الاستدلال بذلك أنا قد علمنا أنهم إنما يعنون بقولهم : الضمير المتصل : أنه متصل بالفاعل فيه لا محالة ؛ ألا تراهم يقولون : إن الهاء في نحو مررت به ، ونزلت عليه ، ضمير متصل ، أى متصل بما عمل فيه وهو الجاز ؛ وليس لك أن تقول : إنه متصل بالفعل ؛ لأن الباء كأنها جزء من الفعل ؛ من حيث كانت معاقبة لأحد أجزائه المصوغة فيه ، وهى همزة أفعال ؛ وذلك نحو أنزلته ونزلت به ، وأدخلته ودخلت به ، وأخرجته وخرجت به ؛ لأمرين^(٤) :

أحدهما أنك إن اعتدلت الباء لما ذكرت كأنها بمض الفعل ، فإن هنا دليلا آخر يدل على أنها كعض الاسم ؛ ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرته بأنهما جميعا في موضع نصب بالفعل ، حتى إنك لتميز العطف عليهما جميعا بالنصب ؛ نحو قولك : مررت بك وزيدا ، ونزلت عليه وجعفر ؛ فإذا كان هنا أمران أحدهما على حكم والآخر على ضده ، وتعارض هذا التعارض ، ترافعا^(٧) أحكامهما ، وثبت أن الكاف في نحو

(١) الذى قال : إن المفعول نصبه الماعل وحده هو هشام بن معاوية من أعيان أصحاب الكساء ، وكانت وفاته سنة ٢٠٩ هـ ، وانظر البيهقي ٤٠٩ . وذهب جمهور الكوفيين الى أن العامل فيه الفعل والفاعل جميعا ، ويرى البصريون أن العامل فيه الفعل أو ما حمل عليه ، وانظر الإنصاف ٤٠ وشرح الرضى على الكافية ١ / ٢١ ، والجمع ١ / ١٦٥ (٢) فى أ : « بالفاعل » .

(٣) متعلق بقوله : « متصل » وهو المنفى . (٤) متعلق بقوله : « ليس لك ... » فهو

متعلق بالمنفى . (٥) هذا رأى ابن جنى ، ومحققو النحاة لا يميزون ذلك ؛ فإن من شرط العطف على المحل عندهم ظهور الإعراب المحل فى الفصح ، نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعدا . وانظر المنفى فى أقسام العطف فى الباب الرابع . (٦) أى أحدهما يدل على حكم ، فالنحرف محذوف وهو يدل . ويبدون « يدل » سقطت من النسخ . (٧) أى رفع كل منهما حكم الآخر وأزاله . وهذا كما يقول الجديون : إذا تعارض الشئان تماثلا وفى جـ : « وإذا تعارض الدليلان تماثلا » ، وانظر فى باب المعقود ترافع الأحكام .

مررت بك متصلة بنفس الباء ؛ لأنها هي العاملة فيها ، وكذلك الهاء في نحو إنه أخوك ، وكأنه صاحبك ، وكأنه جعفر : ^(١) هي ضمير متصل ، أى متصل بالعامل فيه ، وهذا واضح .

والآن إطباق النحويين على أن يقولوا في نحو هذا : إن الضمير قد خرج عن الفعل ، وانفصل من الفعل ؛ وهذا تصريح منهم بأنه متصل أى متصل بالباء العاملة فيه ، فلو كانت التاء في ضربتك هي العاملة في الكاف ، لفسد ذلك ؛ من قبل أن أصل عمل النصب إنما هو للفعل ، وغيره من النواصب مشبه في ذلك بالفعل ، والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل ؛ من حيث كان الفعل مفعلاً في التنكير ، والاسم المضمر متناه في التعريف . بل إذا لم يعمل الضمير في الظرف ولا في الحال — وهما مما تعمل فيه المعاني ^(٢) — كان الضمير من نصب المفعول به أبعد ، وفي التقصير عن الوصول إليه أقعد . وأيضاً فإنك تقول : زيد ضرب عمرا ، والفاعل مضمر في نفسك ، لا موجود في لفظك ، فإذا لم يعمل المضمر ملفوظاً به ، كان ألا يعمل غير ملفوظ به أخرى وأجدر .

وأما الاستدلال بنحو ضربتك على شيء غير الموضعين المتقدمين ، فإن يقول قائل : إن الكاف في نحو ضربتك منصوبة بالفعل والفاعل جميعاً ، ويقول : إنه متصل بهما كاتصاله بالعامل فيه في نحو إنك قائم ونظيره . وهذا أيضاً وإن كان قد ذهب إليه هشام فإنه عندنا فاسد من أوجه ^(٣) ^(٤) :

- (١) سقط هذا اللفظ في ش . (٢) يراد بالمعنى ما فيه معنى الفعل ، وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ؛ كحرف التنية واسم الإشارة . انظر شرح الرضى للكافية ٢ / ٢٠١ ، والكتاب ٢٤٧ / ١ . (٣) ما نسبته إلى هشام نسبته غيره إلى الكوفيين ، وينسب بعضهم إلى الفراء . منهم ، فأما هشام فهو صاحب القول بأن العامل هو الفاعل وحده ، وانظر ما كتبه آنفاً .
- (٤) انظر في إفساد هذا القول الإنصاف ٤٠ .

أحدها أنه قد صحَّ ووضح أن الفعل والفاعل قد تنزَّلا باثني عشر دليلاً منزلة الجزء الواحد، فالعمل إذاً إنما هو للفعل وحده ، واتصل به الفاعل فصار جزءاً منه ؛ كما صارت النون في نحو لتضربن زيدا كالجزء منه ، حتى خلط بها ، وبني معها . ومنها أن الفعل والفاعل إنما هو معنى ، والمعاني لا تعمل في المفعول به ، إنما تعمل في الظروف .

ومن ذلك أن تستدلَّ بقول ضبيغ الأسدي^(١) :

إذا هو لم يخفني في ابن عمي — وإن لم ألقه — الرجل الظلوم

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ؛ ألا ترى أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفني » ضمير الشأن والحديث ؛ وأنه مرفوع لا محالة . فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا ، أو بفعل مضمر . فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر ؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ، ولا تفسير له ؛ وما كانت هذه سبيله^(٢) لم يحز إضماره .

فإن قلت : فلم لا يكون قوله « لم يخفني في ابن عمي الرجل الظلوم » تفسيراً للفعل الزافع لـ « هو » ؟ كقولك : إذا زيد لم يلقي غلامه فقلت كذا ، فترفع زيدا بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيراً له .

قيل : هذا فاسد من موضعين : أحدهما أنا لم نر هذا الضمير على شريطة التفسير عا ملا فيه فعلٌ محتاج إلى تفسير . فإذا أتى هذا القول إلى ما لا نظير له ،

(١) في مستدرک التاج (مضم) : « وضبيغ الأسدي شاعراً قاله ابن جني » . (٢) بنى ابن جني هذا الكلام على أن الضمير ضمير الشأن والحديث ، كما ترى : ولا يلزم المصير إلى ما رأى . فقد يجوز أن يكون الضمير « هو » راجعاً إلى محدث عنه في الكلام السابق ، وأبدل منه « الرجل الظلوم » و « هو » فاعل لفعل يفسره « لم يخفني » أي أمن . (٣) في ش « حاله » . (٤) يريد ضمير الشأن والحديث .

- وجب رفضه وأطراح الذهاب إليه . والآخرون قولك « لم يخفني الرجل الظلوم » إنما هو تفسير لـ « هو » ، من حيث كان ضمير الشأن والقصة لا بد له أن تفسره الجملة ؛ نحو قول الله عز وجل : (قل هو الله أحد) فقولنا (الله أحد) تفسير لـ « هو » . وكذلك قوله تعالى : (فإنها لا تعمى الأبصار) فقولك : (لا تعمى الأبصار) تفسير لـ « ها » ، من قولك : فإنها ، من حيث كانت ضمير القصة . فكذلك قوله : « لم يخفني الرجل الظلوم » إنما هذه الجملة تفسير لـ « هو » . فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضممر بقى ذلك الفعل المضممر لا دليل عليه ؛ وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره ؛ لما فى ذلك من تكليف علم الغيب . وليس كذلك (إذا زيد قام أكرمك) ونحوه ؛ من قبل أن زيدا تام^(١) ، غير محتاج إلى تفسير . فإذا لم يكن محتاجا إليه صارت الجملة بعده تفسيراً للفعل الرفع له ، لا له نفسه .
- ١٠ فإذا ثبت بما أوردناه ما أوردناه ، علمت وتحققت أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفني الرجل الظلوم » مرفوع بالابتداء لا بفعل مضممر .
- وفى هذا البيت تقوية لمذهب أبى الحسن فى إجازته الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء فى نحو قوله تعالى (إذا السماء انشقت) و (إذا الشمس كورت) .
- ١٥ ومعنا ما يشهد لقوله هذا : شئ غير هذا ، غير أنه ليس ذلك غرضنا هنا ، إنما الغرض إعلامنا أن فى البيت دلالة على صحة مذهب أبى الحسن هذا . فهذا وجه صحيح يمكن أن يستنبط من بيت ضيفهم الذى أنشدناه .

(١) كذا فى ش ، ب وهو الصواب . وفى ا والمطبوعة : قام . وهو تحريف . وفى ح : « من

قبل أن زيدا غير محتاج إلى تفسير » .

(٢) كذا فى ج ، وفى سائر الأصول : « رفع زيد » .

(٣) كذا فى ا ، ب . وفى ش والمطبوعة : « معنى » .

وفيه دليل آخر على جواز خلق الجملة الجارية خبراً عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها ؛ ألا ترى أن قوله « لم يخفى الرجل الظلوم » ليس فيه عائد على هو ، وكيف يكون الأمر إلا هكذا ؛ ألا تعلم أن هذا المضمرة على شريطة التفسير لا يوصف ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يعود عائد ذكر عليه ؛ وذلك لضيقه ؛ من حيث كان مفتقراً إلى تفسيره . وعلى هذا ونحوه عاقبة ما يرد عليك من هذا الضرب ؛ ألا ترى أن قول الله عز وجل (الله أحد) لا ضمير فيه يعود على (هو) من قبله . واعلم أن اللفظ قد يرشئ منه فيجوز جوازاً صحيحاً أن يستدل به على أمر ما ، وأن يستدل به على ضده البتة . وذلك نحو مررت بزيد ، ورغبته في عمرو ، وعجبت من محمد ، وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجز .

فأحد ما يبدل عليه هذا الضرب من القول أن الجاز معتد من جملة الفعل ١٠
الواصل به ؛ ألا ترى أن الباء في نحو مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو أصررت زيدا ، وكذلك قولك أخرجته وخرجت به ، وأنزله ونزلت به . فكأن همزة أفعل مصوغة فيه ، كائنة من جملته ، فكذلك ما عاقبها من حروف الجز ينبغي أن يعتد أيضاً من جملة الفعل ؛ لمعاقبته ما هو من جملته . فهذا وجه .

والآخر أن يدل ذلك على أن حرف الجز جار مجرى بعض ما جزه ؛ ألا ترى ١٥
أنك تحكم لموضع الجاز والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب لذلك ، فتقول : مررت بزيد وعمرا ، وكذلك أيضا لا يفصل بين الجاز والمجرور ؛ لكونهما في كثير

(١) وذلك أن الخبر عن المبتدأ في المعنى ؛ إذا كان تفسيراً له ، فاستغنى عن العائد .

(٢) انظر في هذا المعنى في الباب الرابع (المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة) .

(٣) كذا في ١٠٩ وفي ش ، ب : « موصوغة » .

(٤) كذا في ١٠٩ وفي ش ، ب : « فتعطف ... فننصب » .

من المواضع بمنزلة الجزء الواحد^(١) ، أفلا تراك كيف تقدر اللفظ الواحد^(٢) تقديرين مختلفين ، وكل واحد منهما مقبول في القياس ، متعلق بالبشر والإيناس .
ومن ذلك قول الآخر^(٣) :

زَمَانَ عَلَى غُرَابٍ غُدَافٌ فَطَيْرُهُ الشَّيْبُ عَنِّي فَطَارَا

- فهذا موضع يمكن أن يذهب ذاهب فيه الى سقوط حكم ما تعلق به الظرف من الفعل ، ويمكن أيضا أن يستدل به على ثباته وبقاء حكمه . وذلك أن الظرف الذي هو (على) متعلق بمحذوف ، وتقديره غداة ثبت على^(٤) أو استقر على غراب ، ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه . وقوله فطيره — كما ترى — معطوف . فأما من أثبت به حكم الفعل المحذوف فله أن يقول : إن طيره معطوف على ثبت أو استقر ، وجواز العطف عليه أدل دليل على اعتداده وبقاء حكمه ، وأن العقد عليه ، والمعاملة في هذا ونحوه إنما هي معه ؛ ألا ترى أن العطف نظير التثنية ، ومحال أن يثنى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلا وحالهما في الثبات والاعتداد واحدة .

فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلق به الظرف ، وأنه ليس أصلا متروكا ، ولا شرعا منسوخا .

- ١٥ (١) كذا في أ ، ش ، ب . وفي ج : « الحرف » . (٢) سقط في ش هذا اللفظ .
(٣) هو أبوحية النخري . وقبل البيت :
زَمَانَ الصَّبَا ، لَيْتَ أَيَامَنَا رَجَعْنَ لَنَا الصَّالِحَاتِ فَصَارَا
وبعدده :

- فلا يبعد الله ذاك الغراب وإن — ولم يبق إلا أذكرا
٢٠ وقوله : « على غراب غداف » أراد به الشباب والشعر الأسود . وانظر الحيوان بتحقيق الأستاذ هرون ٢٩/٣ وأمالى المرتضى ١٠٠/٢ (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الظرف » .
(٥) المناسب لما هنا : زمان . وكان هناك رواية أخرى : « غداة على ... » فذهب ذكر المؤلف إليها .
(٦) هذا من ابن جني على أن « على غراب » جملة فعلية فاعلها « غراب » وليس يجب هذا ؛ فـ « غراب » مبتدأ لا فاعل ، وخبره « على » وليس في الكلام ما يختص بالفعل أو يقبل فيه حتى يقدر الفعل كما يريد . وعلى هذا فقوله « فطيره » عطف على الجملة الاسمية لا على متعلق الظرف .

وأما جواز اعتقاد سقوط حكم ما تعلّق به الظرف من هذا البيت فلا أنه قد عطف قوله « فطيره » على قوله « على » وإذا جاز عطف الفعل على الظرف قوى حكم الظرف في قيامه مقام الفعل المتعلّق هو به، وإسقاطه حكمه وتولّيه من العمل ما كان الفعل يتولّاه، وتناول به ما كان هو متناولاً له .

فهذان وجهان من الاستدلال بالشئ الواحد على الحكمين الضدين، وإن كان وجه الدلالة به على قوة حكم الظرف وضعف حكم الفعل في هذا وما يجري مجراه هو الصواب عندنا، وعليه اعتقادنا وعقدنا . وليس هذا موضع الانتصار لما نعتقده فيه، وإنما الغرض منه أن تُرى وجه ابتداء تفرّع القول، وكيف يأخذ بصاحبه، ومن أين يقتاد الناظر فيه إلى أنحائه ومصارفه .

ونظير هذا البيت في حديث الظرف والفعل من طريق العطف قول الله عزّ اسمه ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ﴾ أفلا تراه كيف عطف الظرف الذى هو « له من قوة » على قوله « تبلى » وهو فعل، فالآية نظيرة البيت في العطف وإن اختلفا في تقدّم الظرف تارة، وتأخّره أخرى .

وهذا أمر فيه انتشار وامتداد، وإنما أفرض منه ومما يجري مجراه ما يستدلّ به ويجعل عياراً على غيره . والأمر أوسع شقّة، وأظهر كُفّة ومشقّة؛ ولكن إن طُبت له، ورفقت به، أولاك جانبه، وأمطاك كاهله وغاربه، وإن خبطته وتورّطته كدّك مهله، وأوعرت بك سبله، فرفقا وتأمّلا .

(١) كذا في ش وفي غيرها : « ترى » . (٢) إن المعطوف حمله « ماله من قوة ولا ناصر » لا الظرف . فترى كلام ابن جنى هنا غير دقيق . (٣) أى فطبت . (٤) يريد : عاجلته بعير رفيق وتهدّأ الى وجهه . يقال : خبط الشئ : وطئه شديداً . (٥) أى سرت فيه على غير بصيرة . وأصل ذلك أن يقال : تورّط في الأمر : ارتبك فيه فلم يسهل له المخرج منه . فاستعمله في سبب هذا وهو أخذه بعير رفيق . والوارد أن يقال : تورّط في الأمر : كما رأيت، وكأنه ضمه معنى ساءه، مثلاً . (٦) يريد أنه يبطى عليك تمرّفه، فيسوءك ذلك .

باب في مقاييس العربية

وهي ضربان : أحدهما معنوي والآخر لفظي . وهذان الضربان وإن عَمَّا
وَفَشَوَا في هذه اللغة ، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي ؛ ألا ترى ^(١) أن
الأسباب المانعة من الصرف تسعة : واحد منها لفظي ^(٢) وهو شبه الفعل لفظا ،
نحو أحمد ، ويرمع ، وتنضب ، وإئتمد ، وأبلم ، وبقم ، وإستبرق ، والثمانية الباقية
كلها معنوية ؛ كالتعريف ، والوصف . ، والعدل ، والتأنيث ، وغير ذلك . فهذا
دليل .

ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به ، بأن تقول : رفعت هذا لأنه
فاعل ، ونصبت هذا لأنه مفعول . فهذا اعتبار معنوي لا لفظي . ولأجله
ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ؛ ألا تراك إذا قلت :
ضرب سعيد جعفرًا ، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئًا ؛ وهل تحصل من قولك
ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل ، فهذا هو الصوت ،
والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل .

وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ؛ ليؤكد أن بعض
العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه ؛ ككررت بزيد ، وليت عمرا قائم ، وبعضه
يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ؛ كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل
لوقوعه موقع الاسم ؛ هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فأما في الحقيقة ^(٣)

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ألا ترى إلى أن .. » . (٢) المعروف في كتب
المؤرخين أن المعنوي منها العلية والوصفية والبقية أسباب لفظية ، ومنها العدل والتأنيث .

(٣) اليرمع : حجارة رخوة ، والتنضب : شجر جازي ، والأبلم : خوص المقل ، وهو شجر الدوم ،
والبقم : شجر له ورق يتخذ منه صبع . (٤) ما هنا زائدة . (٥) كذا في ش ، ب ، ج .
وفي أ : « هذا الصوت » . (٦) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « فأما في الحقيقة » .

ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجرم إنما هو للتكلم نفسه ، لا لشيء غيره . وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتغال المعنى على اللفظ . وهذا واضح .

واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده طاريا من اشتغال المعنى عليه ؛ ألا ترى أنك إذا سئلت عن « إن » من قوله : ^(١)

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد

فإنك قائل : دخلت على « ما » — وإن كانت « ما » ههنا مصدرية — ؛ شبهها لفظا بما النافية التي تؤكد بأن من قوله : ^(٢)

ما إن يكاد يخلّهم ليوجهتهم تتجأ الأمر إن الأمر مشترك

وشبه اللفظ بينهما يصير « ما » المصدرية إلى أنها كأنها « ما » التي معناها النفي ؛ أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداها إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق « إن » بها .

(١) أي المعلوم بن بدل — بزنة سبب — القريبي ؛ كما ذكره السيرافي في شرح الكتاب ، نقل ذلك البغدادي في شرح شواهد المعنى في مبحث « إن » وفي اللسان . في « أن » : « للمعلوم بن بدل » وبذل محرف عن بدل . وفي الحامسة أبيات على هذا الروي لرجل من قريع منها :

مضى ماير الناس الفتى وجاره
يفقر يقولوا : عاجر وجليد

وفي الخزنة ١/٣٦٥ أن ابن جني في إهراب الحامسة عنه فقال : هو المعلوم بن بدل القريبي ، وانظر السط ٤٣٤ وشرح شواهد المعنى للبغدادي والكتاب ٢/٣٠٦

(٢) أي زهير من قصيدة مظلما :

بان الغليظ ولم يأوألن تركوا وزودك اشتياقا أية سلكوا

وانظر الديوان . وتحتاج الأمر : اختلافهم في الرأي : يقول هذا : نصنع كذا ، وذلك : نصنع كذا ، وقوله : إن الأمر مشترك : أي لا يجتمعون على رأي واحد : هذا له رأي ، وهذا له رأي . وهذا الاختلاف يبطئ بسيرهم وارتحالهم .

فالمعنى إذا أشيع وأسير حُكْمًا من اللفظ ؛ لأنك في اللفظي متصوّر لحال المعنوي ، ولست في المعنوي بحاجة الى تصوّر حكم اللفظي . فاعرف ذلك .

واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملت عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال ؛ ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدّه ، فأعطوا الرفع في التثنية الألف ، والرفع في الجمع الواو ، والجرّ فيهما الياء ، وبقى النصب لآخر له فيأزّبه ، جذبوه الى الجرّ فحملوه عليه دون الرفع ؛ لتلك الأسباب^(١) المعروفة هناك ، فلا حاجة بنا هنا الى الإطالة بذكرها ، ففعلوا ذلك ضرورة ، ثم لما صاروا الى جمع التانيث حملوا النصب أيضا على الجرّ ، فقالوا ضربت الهندات (كما قالوا مررت بالهندات^(٢)) ولا ضرورة هنا ؛ لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا : رأيت الهندات ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه ، فدلّ دخولهم تحت هذا — مع أن الحال لا تضطرّ إليه — على إشارتهم واستعجابهم حمل الفرع على الأصل ، وإن عرّى من ضرورة الأصل . وهذا جلي كما ترى .

ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض ، في نحو حذفهم الهمزة في نكرم ، وتكرم ، ويكرم ؛ لحذفهم إياها في أكرم ؛ لما كان يكون هناك من الاستئصال ؛ لاجتماع الهمزتين في نحو أكرم ، وإن عرّيت بقية حروف المضارعة — لو لم تحذف — من اجتماع همزتين ؛ وحذفهم أيضا الفاء من نحو وعد ، وورد ، في يعد ، ويرد ؛ لما كان يلزم — لو لم تحذف — من وقوع الواو بين ياء وكسرة ،

(١) قال الأشموني في مبحث إعراب المنى في باب المعرب والمنى . « وحمل النصب على الجرّ فيهما — يريد التثنية وجمع المذكر السالم — لمنااسبة النصب للجرّ دون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين » .
(٢) سقط ما بين القوسين في ش ، ب وثبت في أ .

ثم حملوا على ذلك ما لولم يحذفوه لم يقع بين ياء وكسرة ؛ نحو أعُد ، وتَعِد ، ونَعِد ؛
للاستثقال ، بل لتساوى أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها .

فإذا جاز أن يحمل حروف المضارعة بعضها على بعض — ومراتبها متساوية ،
وليس بعضها أصلا لبعض — كان حمل المؤنث على المذكر لأن المذكر أسبق رتبة^(١)
من المؤنث ، أولى وأجدر .

ومن ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد ؛ لأنه أسبق من الجمع ؛ ألا تراهم
لمبأً أعلت الواو في الواحد ، أعلوها أيضا في الجمع ، في نحو قيمة وقيم ، وديممة
وديم ، ولمأً صحت في الواحد صححوها في الجمع ، فقالوا : زَوْج وزَوْجَة ، وثَوْر
وثَوْرَة .

فأما ثيرة ففي إعلال واوه ثلاثة أقوال :

أما صاحب الكتاب فحمله على الشذوذ ، وأما أبو العباس فذكر أنهم أعلوه^(٢)
ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور ، وهو القطعة من الأقط ؛ لأنهم
لا يقولون فيه إلا ثَوْرَة بالتصحيح لا غير . وأما أبو بكر فذهب في إعلال ثيرة إلى^(٣)
أن ذلك لأنها منقوصة من ثيارة ، فتركوا الإعلال في العين أمانة لما نوّوه من
الألف ؛ كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا ، واعتنوا ، دليلا على أنه في معنى ما لا بد
من صحته ، وهو تجاوروا وتعاونوا . وقد قالوا أيضا : ثيرة ؛ قال :^(٤)

(١) يريد حمل جمع المؤنث في النصب على جمع المذكر على ما سبق .

(٢) اطار الكتاب ٣٦٩/٢ . ولفظه : « وقد قالوا : ثورة ، وثيرة . فليوها حيث كانت بعد

كسرة ، واستنقلوا ذلك ، كما استنقلوا أن تثبت في ديم . وهذا ليس بمطرد ، يعني ثيرة » .

(٣) يريد المبرد ، وأبو بكر هو ابن السراج .

(٤) أى الأعشى ميمون . وانظر ديوانه بشرح ثعلب طبعة أربعة ص ٨٤ .

* صدر النهار يراعى ثيرة رتعا^(١) *

وهذا لانكسر له^(٢) في وجوبه ؛ لسكون عينه .

نعم وقد دعاهم لإيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع ؛
الأتراهم يعلون المصدر لإعلال فعله ، ويصححونه لصحته . وذلك نحو قولك :
قمت قيا ما ، وقاومت قواما . فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي
هو الفعل ، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة
بعضها ببعض شبهة !

وعلى ذلك أيضا عوّضوا في المصدر ما حذفوه في الفعل ؛ فقالوا : أكرم^(٣) بكرم ،
فلما حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر ، فقالوا : الإكرام ؛ فدلّ هذا

- (١) صدره : * فظل يأكل منها وهي إراثة * وهو من قصيدة طويلة . وهذا
في وصف مهاة — بقرة وحشية — أكل السبع ولدها شبه بها ناقة ، وقيل :
كانها بعد ما أفضى النجاد بها بالشيطان مهاة تبسّى ذرها
أهوى لها ضاب في الأرض منحصص للحم قدما حتى الشخص قد خشعا
فظلّ يخذعها عن نفس واحدنا في أرض قى بفعل مثله حدعا
حانت ليفحمها بأبن وتطعمه لها ، فقد أطمعت لها ، وقد فجما
وبعد البيت :

- حتى إذا فيقة في صرعها اجتمعت حاءت لترضع شق الفس لورضعها
يجلى إلى المعهد الأدنى معاجها أقطاع مسك ، وسافت من دم دفعا
وقوله : فظل يأكل منها أى من ابنها الذي أقرعه لامنها معها ؛ إذ كيف يكون هذا مع قوله : « وهي
راثة » وقد غرّ هذا ابن دريد في الجمهرة ، فجعله في وصف بقرة مسبوعة . وانظر اللآلى ٣١٢ .
(٢) في الأصول : « نظير » والأنسب ما أنته . ولما في الأصول وجه بعيد . وهو أنه بلغ الغاية
في داعي وجوب الإعلال فلا نظير له في هذا ، وهو كلام خرج نخرج المبالغة .
(٣) سقط « له » في أ .
(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب . « من » .
(٥) سقط لفظ « هذا » في ش ، ب وثبت في أ .

على أن هذه المثل كلها جارية مجرى المثال الواحد؛ ألا تراهم لما حذفوا ياء فرازين^(١)،
عوضوا منها الياء في نفس المثال فقالوا فرازنة^(٢). وكذلك لما حذفوا فاء عدة^(٣)،
عوضوا منها نفسها التاء. وكذلك أيتق^(٤) في أحد قولي سيويه فيها: لما حذفوا عينها
عوضوا منها الياء في نفس المثال.

فدل هذا وغيره مما يطول تعدادده على أن المثال والمصدر واسم الفاعل كل
واحد منها يجري عندهم، وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة؛ حتى إنه^(٥)
إذا لزم في بعضها شيء لعلته ما أوجبوه في الآخر، وإن عرى في الظاهر من تلك
العللة، فأما في الحقيقة فكأنها فيه نفسه؛ ألا ترى أنه إذا صح أن جميع هذه الأشياء
على اختلاف أحوالها تجري عندهم مجرى المثال الواحد، فإذا وجب في شيء منها
حكم فإنه لذلك كأنه أمر لا يخصه من بقية الباب، بل هو جاري في الجميع مجرى واحدا؛
لما قدمنا ذكره من الحال آنفا.

واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب
فهو عندهم من كلام العرب؛ نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضرب مثل
جعفر: ضرب هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله ضيرب، أو ضورب،
أو ضرورب، أو نحو ذلك، لم يُمتنع من كلام العرب؛ لأنه قياس على الأقل
استعمالا والأضعف قياسا. وستفرد لهذا الفصل بابا، فإن فيه نظرا صالحا^(٦).

- (١) الواحد فرزان. وهو في الشطرنج بمنزلة الوزير للسلطان. وهو عرب فرزين في الفارسية.
والوارد في اللسان والقاموس جمعه على فرازين. (٢) كذا في أ، ب. وسقط في ش.
(٣) في الكتاب ١/٣١٧: «كما قالوا: أيتق لما حذفوا العين جعلوا الياء عوضا» والراي الآخر
ذكره في الكتاب ٢/١٢٩. إذ يقول: «ومثل ذلك أيتق: إنما هو أنوف في الأصل، فأبدلوا الياء مكان
الواو، وقلوا». (٤) كذا في ش، ب. وسقط في أ.
(٥) كذا في ش، ب. وفي المطبوعة: «كذلك».
(٦) كذا في أ، ب. وسقط هذا اللفظ في ش.
(٧) سقط في ش، ب. (٨) كذا في ش، ب. وسقط في أ.

باب في جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه

هذا باب ظاهره — إلى أن تعرف صورته — ظاهر التناقض ؛ إلا أنه مع تأمله صحيح . وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس .

- ٥ الأول قولهم في النسب إلى شئونة : شئني ؛ فلك — من بعد — أن تقول في الإضافة إلى فتوبة : قتي ، وإلى ركوبة : ركي ، وإلى حلوبة : حلبي ؛ قياسا على شئني .
- وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة ؛ لمشابتها إياها من عدة أوجه : أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي^(١) ؛ ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه ؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء ردين وامتناع ذلك في الألف ، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف ، إلى غير ذلك . ومنها أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث . ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد ؛ نحو أثيم وأثوم ، ورحيم ورحوم ، ومشي^(٢) ومشو ، ونهي^(٣) عن الشيء ونهؤ .

- فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار ، جرت واو شئونة مجرى ياء حنيفة ؛ فكما قالوا : حنفي قياسا قالوا : شئني أيضا قياسا .
- ١٥

(١) كذا في أ ، ش ، ب . وفي ج : « تنوة : تنفي » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « واحد » .

(٣) أي دون اعتداد المدة .

(٤) المشي والمشي : الدراهم المسهل .

قال أبو الحسن : فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شئوءة -
 قال : ^(١) فإنه جميع ما جاء . وما ألفت هذا القول من أبي الحسن ! وتفسيره أن
 الذى جاء في فعولة هو هذا الحرف ، والقياس قائله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه .
 فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا ،
 فلا غمرو ولا ملام .

وأما ما هو أكثر من باب شئئي ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لأنه لم يكن
 هو على قياس ، فقولهم في ثقیف : ثَقِفِي ، وفي قُرَيْش : قُرْشِي ، وفي سُلَيْم :
 سُلَيْمِي . فهذا وإن كان أكثر من شئئي فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس .
 فلا يميز على هذا في سعيد سَعْدِي ، ولا في كريم كَرَمِي .

فقد برد في اليد من هذا الموضع قانون يُحمل عليه ، ويرد غيره إليه . وإنما
 أذكر من هذا ونحوه رسوما لتقتدى ، وأفرض منه آثارا لتقتفى ، ولو التزمت
 الاستكثار منه لطلال الكتاب به ، وأمل قارئه .

واعلم أن من قال في حلوبة : حَلَبِي قياسا على قولك في حنيفة : حَنْفِي ، فإنه
 لا يميز في النسب إلى حرورية حرري ، ولا في صرورية صرري ، ولا في قولة قولِي .

(١) أى أبو الحسن ، وإنما ذكر « قال » لينص على أن هذا كلام أبي الحسن ، ويزيد به الأخفش
 سعيد بن مسعدة . وقد حذف هذا اللفظ في عبارة ابن جنى التى ساقها صاحب الاقتراح ، وهذا أجود .
 (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « يد » وهو تصحيف .

(٣) تراء استعمال هذا الفعل متعديا بنفسه ، والمعروف متعديا بالحرف ؛ يقال : اقتدى به . وكأنه
 ضمه معنى « تتبع » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « ألزمت » .

(٥) كذا بالحاء المهملة في ش . وفي أ ، ب « جزيرة : جزري » وهذا تحريف هنا . والحرورية :
 الحزبية . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ضرورة : ضرري » بالضاد المعجمة . والصرورية :
 الذى لا باقى النساء . (٧) كذا في أ ، ش . وفي ب : « فتولة » والمساب ما أثبت .

- وذلك أن تَعُولَ في هذا محمولة الحكم على فَعِيلَ ، وأنت لا تقول في الإضافة إلى فَعِيلَ إذا كانت مضعفة أو معتلة العين إلا بالتصحيح ؛ نحو قولهم في شديد : شَدِيدِي ، وفي طويلة : طَوِيلِي ؛ استئقلا لقولك : شَدِيدِي ، وطَوِيلِي . فإذا كانت فَعُولَ محمولة على فَعِيلَ ، وفَعِيلَ لا تقول فيها مع التضعيف واعتلال العين إلا بالإتمام ، فما كان محمولا عليها أولى بأن يصحّ ولا يعلّ . ومن قال في شنوءة : شَنُئِي فأعلّ ، فإنه لا يقول في نحو جرادة وسعادة إلا بالإتمام : جرادي وسعادي . وذلك لبعد الألف عن الياء [و] ^(٢) لِمَا فيها من الحلقة . ولو جاز أن يقول في نحو جرادة : جَرَدِي ، لم يجوز ذلك في نحو حَمَامَةٍ وَحَاجَةٍ : حَمِيّ ولا عَجَجِي ؛ استكراها للتضعيف ، إلا أن يأنس بإظهار تضعيف فَعِيلٍ ، ولا في نحو سَيَابَةٍ وَحَوَالَةٍ : سَيَبِيّ ولا حَوَالِي ؛ استكراها لحركة المعتلّ في هذا الموضع . وعلة ذلك ثابتة في التصريف ، فنحننا عن ذكرها الآن .

باب في تعارض السماع والقياس

- إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسّه في غيره ؛ وذلك نحو قول الله تعالى : (استَحْوَذْ عَلَيْهِم الشَّيْطَانُ) فهذا ليس بقياس ؛ لكنه لا بد من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتذى في جميع ذلك أمثلتهم ^(٦) . ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ؛ ألا تراك لا تقول في استقام : استَقُوم ، ولا في استباع : استنبع .

(١) كذا في أ ، ب . وسقط هذا في ش . وهو يعني الإعلال بحذف المدة وتغيير حركة ما قبلها .

(٢) زيادة في ج . والعبارة فيها : « ونلقبها » .

(٣) في د ، هـ : « تقول » . (٤) في د ، هـ : « تأنس » . (٥) هر السنة

(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « مثلهم » .

فأما قولهم « استنوق الجمل » و « استتست الشاة » و « استفيل الجمل »
فكانه أسهل من استحوذ ؛ وذلك أن استحوذ قد تقدمه الثلاثي معتلاً ؛ نحو قوله :
يحوذهن وله حوذى كما يحوذ الفئسة الكمي

— يروى بالذال والزاي : يحوذهن ويحوزهن — . فلما كان استحوذ خارجاً عن معتل :
أعنى حاذ يحوذ ، وجب إعلاله ؛ إلخافاً في الإعلال به . وكذلك باب أقام ، وأطال ،
واستعاذ ، واستزاد ، مما يسكن ما قبل عينه في الأصل ؛ ألا ترى أن أصل أقام
أقوم ، وأصل استعاذ استعوذ ، فلو أخلينا وهذا اللفظ لأقتضت الصورة تصحيح
العين لسكون ما قبلها ؛ غير أنه لما كان منقولاً ومخرجاً من معتل — هو قام ، وعاذ —
أجري أيضاً في الإعلال عليه . وليس كذلك « استنوق الجمل » و « استتست
الشاة » لأن هذا ليس منه فعل معتل ؛ ألا تراك لا تقول : نأق ولا تأس ؛ إنما
الناقة والتيس اسمان بلوهر ، لم يصرف منهما فعل معتل . فكان خروجهما على
الصحة أمثل منه في باب استقام واستعاذ . وكذلك استفيل .

ومع هذا أيضاً فإن استنوق ، واستتست شاذ ؛ ألا تراك لو تكلفت أن تأتي
باستفعل من الطود ، لما قلت : استطود ، ولا من الحوت استحوت ، ولا من
الخطوط استخطوط ؛ ولكن القياس أن تقول : استطاد ، واستحات ، واستخطا .

(١) هو العجاج . يصف ثوراً وكلاباً . و « حوذى » كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « حاذى » .
« الفئة » كذا في الأصول ما عدا ج فقها : (المائة) . والحوذ والحوز : السوق الشديد ، والحوذى
والحوزى : السائق المجد المستحث على السير . وانظر ديوان العجاج ٧٠

(٢) في ش : « الزاء » . وهى لغة في الزاي .

(٣) في ش : « استعان » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب والمطبوعة : « ومن الخطوط » والخطوط : الغصن الناعم .

- والعلة في وجوب إعلاله وإعلال استنوق ، واستفيل ، واستيتست أنا قد
 أَحَطْنَا عَلَمًا بِأَن الفعل إِنَّمَا يُشْتَقُّ من الحدث لا من الجوهر ؛ ألا ترى إلى قوله^(٢)
 (وَأَمَّا الْفِعْلُ فَمِثْلَةُ أُخِذْتُ من لفظ أحداث الأسماء) فإذا كان كذلك وجب
 أن يكون استنوق مشتقا من المصدر . وكان قياس مصدره أن يكون معتلا ،
 فيقال : استِنَاقَة ، كاستعانة ، واستشارة . وذلك أنه وإن لم يكن تحته ثلاثي
 معتل كقام وباع فيلزم إجراؤه في الإعلال عليه ، فإن باب الفعل إذا كانت عينه
 أحد الحرفين أن يبيىء معتلا ، إلا ما يستثنى من ذلك ؛ نحو طاول ، وبأع ،
 وحول ، وعور ، واجتورا ، واعتورا ؛ لتلك العلل المذكورة هناك . وليس
 باب أفعل ولا استفعل منه . فلما كان الباب في الفعل ما ذكرناه من وجوب
 إعلاله ، وجب أيضا أن يبيىء استنوق ونحوه بالإعلال ؛ لا طراد ذلك في الفعل ؛
 كما أن الاسم إذا كان على فاعل كالكاهل والغارب ، إلا أن عينه حرف علة لم^(٣)
 يأت عنهم إلا مهموزا ، وإن لم يتحيز على فعل ؛ ألا تراهم همزوا الحائش ، وهو^(٤)
 اسم لصفة ، ولا هو جارٍ على فعل ، فاعلوا عينه ، وهى فى الأصل واو من الحوش .^(٥)
 فإن قلت : فاعله جارٍ على حاش ، جريان قائم على قام ؛ قيل : لم نرهم أجروه صفة ،
 ولا أعملوه عمل الفعل ؛ وإنما الحائش : البستان بمزلة الصور ، وبمثلة الحديقة .
 فإن قلت : فإن فيه معنى الفعل ؛ لأنه يحوش ما فيه من النخل وغيره ، وهذا يؤكد
 كونه فى الأصل صفة ، وإن كان قد استعمل الأسماء ؛ كصاحب ووالد ؛

(١) أى إعلال استنوق . (٢) يريد سيبويه فى صدر كتابه .

(٣) سقط فى شرح . (٤) هو جماعة النخل ، والبستان .

(٥) الحوش : الجمع . (٦) كذا فى أ ، ب . والصور : جماعة النخل . وفى شرح ٢٠

قيل : مافيه من معنى الفعلية لا يوجب كونه صفة ؛ ألا ترى إلى قولهم : الكاهل^(١) والغارب^(١) ، وهما وإن كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإنهما اسمان .

ولا يستنكر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معاني الأفعال .
من ذلك قولهم : مفتاح ، ومنسج ، ومُسْعَط ، ومنديل ، ودار ، ونحو ذلك ؛ تجد في كل واحد منها معنى الفعل ، وإن لم تكن جارية عليه . فمفتاح من الفتح ، ومنسج من النسج ، ومُسْعَط من الإسعاط ، ومنديل من النذل ، وهو التناول ؛ قال الشاعر^(٢) :

على حين ألهى الناس جلُّ أمورهم فندلاً زريق المسال نذل الثعالب

وكذلك دار : من دار يدور الكثيرة حركة الناس فيها ؛ وكذلك كثير من هذه المشتقات تجد فيها معاني الأفعال^(٣) وإن لم تكن جارية عليها . فكذلك الحائش جاء مهموزا وإن لم يكن اسم فاعل ، لا لشيء غير مجيئه على ما يلزم اعتلال عينه ؛ نحو قائم ، وبائع ، وصائم . فاعرف ذلك . وهو رأى أبي على رحمه الله ، وعنه أخذته لفظا ومراجعة وبحثا .

ومثله سواء الحائط : هو اسم بمنزلة الركن والسقف ، وإن كان فيه معنى الحوط . ومثله أيضا العائر للردم ، هو اسم مصدر بمنزلة الفالج ، والباطل ، والباغز ، وليس اسم فاعل ولا جاريا على معتل ؛ وهو كما تراه معتل .

(١) الكاهل أعل الظهر مما يلي العنق ، والغارب من البعير ما بين السنام والعتق . وكان معنى الاكتهال في الكاهل القوة والاجتماع ، والكهل من الرجال الذي جاوز الثلاثين . ولا مرة في قوته ونضجه ، ومعنى الغروب في الغارب انخفاضه عن السنام كالكوكب حين يغرب ويخف . (٢) هو — فيا زعم صاحب فرحة الأديب — رجل من الأنصار ، قال ذلك في النعمان بن العجلان الزرقى — وزريق من الخنزير — وكان ولده على رضى الله عنه البحر بن . وفي هذا الشعر آراء أخرى . وانظر سيبويه ص ٥٩ ج ١ ، وشواهد العيني على هامش الخزانة ص ٤٨ ج ٣ ، واللسان في نذل ، وفرحة الأديب رقم ٤٠ . (٣) كذا في شد ، ب . وفي أ : « من معاني » . (٤) كذا في شد ، ب . وفي أ : الردم . (٥) ضبط في أ بتووين اسم ، وفي ب بالإضافة . (٦) هو من الأمراء . ومن مظاهره استرخاء لأحد شق البدن . (٧) الباغز : النشاط أو هو في الإبل خاصة .

فإن قلت : فما تقول في استعان وقد أُعِلَّ ، وليس تحته ثلاثي معتل ، ألا تراك لا تقول : عان يعون كقام يقوم ؟ قيل : هو وإن لم يُنطَق بثلاثيته فإنه في حكم المنطوق به ، وعليه جاء أعان يعين .

وقد شاع الإعلال في هذا الأصل ؛ ألا تراهم قالوا : المعونة — فأعلوها كالمثوبة ، والمعوضة ^(١) — والإعانة ، والاستعانة . فأما المعاونة فكالمعاودة : صحّت لوقوع الألف قبلها .

فلما اطرّد الإعلال في جميع ذلك دلّ أن ثلاثيته وإن لم يكن مستعملاً فإنه في حكم ذلك . وليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع (أن) لنصب الأفعال في تلك الأجوبة ، وهي الأمر والنهي وبقية ذلك ، وإن لم تستعمل قط . فإذا جاز اعتقاد ذلك ، وطرّد المسائل عليه لدلالة الحال على ثبوته في النفس ، كان إعلال نحو أعان ، واستعان . ومُعِين ، ومستعين ، والإعانة والاستعانة — لاعتقاد كون الثلاثي من ذلك في حكم المفلوظ به — أخرى وأولى .

وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثيته بالعون ، وهو مصدر ، وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالف شك في الفعل الذي هو الفرع ؛ قال لي أبو علي بالشام : إذا صحّت الصفة فالفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر ؛ لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة ؛ ألا ترى أن في الصفة [ما ليس بمشتق] ^(٢) نحو قولك : مررت بإبل مائة ، ومررت برجل

(١) هو العوض .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « على ما نبوته » ، وقد ضبط فيها « نبوته » بالجز على زيادة

« ما » . ويصح قراءته بالرفع ، أي على الذي نبوته في النفس لا في اللفظ .

(٣) زيادة من ج .

أبى عشرة أبوه ، ومررت بقاع عَرَبِيٍّ كُلِّهِ ، ومررت بصحيفة طين خائمتها ،
ومررت بحية ذراع طولها ، وليس هذا مما يشاب به المصدر ، إنما هو ذلك الحدث
الصفاء ؛ كالضرب ، والقتل ، والأكل ، والشرب .

فإن قلت : ألا تعلم أن في الناقة معنى الفعل . وذلك أنها فعلة من التنوق في الشيء
وتحسينه ، قال ذو الرمة :

... .. تنوقت به حَضْرَمِيَّاتُ الْأَكْفِ الْحَوَائِكِ (٤)

والتقاؤها أن الناقة عندهم مما يُتَحَسَّنُ به ويُزْدَانُ بملكه ، وبالإبل يتباهون ، وعليها
يُجْلُونَ ويَحْمَلُونَ ؛ ولذلك قالوا لمدركها : الجمل ؛ لأنه فَعْلٌ من الجَمال ، كما أن
الناقة فعلة من التنوق . وعلى هذا قالوا : قد كثر عليه المشاء ، والفشاء ، والوشاء ،
إذا تناسل عليه المال . فالوشاء فعّال من الوشى ، كأن المال عندهم زينة وجمال
لهم ، كما يلبس من الوشى للتحسن به . وعلى ذلك قالوا : ما بالدار ديسج ، فهو
فَعِيلٌ من لفظ الدياج ومعناه . وذلك أن الناس هم الذين يَسُونُ الأرض ، وبهم
تَحْسُنُ ، وعلى أيديهم وبعمارتهم تجل . وعليه قالوا : إنسان ؛ لأنه فِعْلانٌ من الأُنس .

(١) انظر في بعض هذه الأمثلة سيبويه ص ٢٢٩ ج ١ . والعرج : نبت طيب الريح ينبت في المهمل ،
واحدة عرجفة .

(٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ح : « بحجة » .

(٣) هذا وارد على قوله فيما سبق ص ١١٨ : « ليس لاستنوق فعل معتل » .

(٤) صدره : * كأن عليها يحق لفق تنوقت * وهو في وصف نوق ذكرها قبل في قوله :

أُتَخَّنَا بِهَا خَوْصًا بِرَى النَّصِّ بَدْنَهَا وَأَلْصَقَ مِنْهَا بِأَقْيَاتِ الْعِصْرَانِكِ

والخوص : الفائرات العيون من الإبل ، والعرايك : الأسمنة ، واللقق : أحد شق الملاعة ، والسحق :
البالي ، والحضرميات : نسوبات إلى حضرموت يريد فاصحات حوائك . وانظر الديوان ٤١٦ .

(٥) كذا في أ ، ج . وفي ب : « مما يتحسن بملكه ويزدان به » . وفي ش : « مما يتحسن بملكه
ويزدان به » . وظاهر تصحيف « تملكه » عن « بملكه » .

(٦) أى ما بها أحد ، ولا يستعمل إلا بالنفى كما ترى . ويرى الأزهرى أن أصل ديسج في هذا
الموطن ديس ، فأبدلت الياء الثانية جيم ، كما يقال في مرعى مرّج . وعلى هذا لا يتم لابن جني ما يبيى .

فقد ترى إلى توافي هذه الأشياء، على انتشارها، وتباين شعاعها، وكونها عائدة إلى موضع واحد؛ لأن التنوق، والجَمال، والأُنس، والوُشَى، والديباج، مما يُؤثر ويستحسن — وكنت عرضت هذا الموضع على أبي عليّ رحمه الله فرضيه وأحسن تقبله — فكذلك يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ؛ من حيث كان في الناقة معنى الفعل من التنوق، دون أن يكون بعيدا عنه؛ كما رُمّت أنت في أول الفصل . انقضى السؤال .

فالجواب أن استنوق أبعد عن الفعل من استحوذ على ما قدّمنا . فأما ما في الناقة من معنى الفعلية والتنوق، فليس بأكثر مما في التجرّ من معنى الاستحجار والصلابة، فكما أن استحجر الطين واستنسر البغات من لفظ التجرّ والنسر، فكذلك استنوق من لفظ الناقة، والجَميع ناءٍ عن الفعل؛ وما فيه من معنى الفعلية إنما هو كما في مفتاح ومدقّ ومنديل ونحو ذلك منه .

ومما ورد شاذّا عن القياس ومطرّدا في الاستعمال قولهم : الحَوَكَة، والخَوَنَة . فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى، وهو في الاستعمال منقاد غير متأبّ؛ ولا تقول على هذا في جمع قائم : قَوَمَة، ولا في صائم : صَوَمَة، ولو جاء على فعلة ما كان إلا مُعَلّا . وقد قالوا على القياس : خَانَة .

ولا تكاد تجد شيئا من تصحيح نحو مثل هذا في الياء : لم يأت عنهم في نحو بائع ، وسائر بيعة ولا سيرة . وإنما شدّ ما شدّ من هذا مما عينه واو لا ياء ؛ نحو الحَوَكَة ، والخَوَنَة ، والحوَل ، والدَوَل . ^(٤) وعلته عندى قرب الألف من الياء

(١) عطف على (توافي) . (٢) كذا في ش، ب . وفي أ ما يقرب أن يكون : «فذلك»

(٣) سقط لفظ «مثل» في ش، ب . (٤) هو النبل المتداول .

وبعدّها عن الواو ، فإذا صحّحت نحو الحَوَكَة كان أسهل من تصحيح نحو البيعة .
وذلك أن الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها ، فكان ذلك
أَسْوَع من انقلاب الواو إليها ؛ لبعد الواو عنها ؛ ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألفا
استحسانا لا وجوبا ؛ نحو قولهم في طَيٍّ : طَائِيٍّ ، وفي الحيرة : حَارِيٍّ ، وقولهم
في حيجيت ، وعيعيت ، وهييت : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت . وقلنا ترى
في الواو مثل هذا .

فإذا كان بين الألف والياء هذه الوُصل والقُرب ، كان تصحيح نحو بيعة ،
وسيرة ، أشقّ عليهم من تصحيح نحو الحَوَكَة والخَوَنَة ؛ لبعد الواو من الألف ،
وبقدر بعدها عنها ما يقل انقلابها إليها .

ولأجل هذا الذي ذكرناه عندي^(١) ما أكثر عنهم نحو اجتوروا ، واعتونوا ، واهتوشوا .
ولم يأت عنهم من هذا التصحيح شيء في الياء ؛ ألا تراهم لا يقولون : ابتيعوا ولا استيروا
ولا نحو ذلك ، وإن كان في معنى تبايعوا وتسايروا . وعلى أنه قد جاء حرف واحد
من الياء في هذا فلم يأت إلا معلا وهو قولهم : استافوا ، في معنى تسافوا ، ولم
يقولوا استيفوا ؛ لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفا في هذا الموضع الذي قد قويت^(٢)
فيه داعية القلب . وقد ذكرنا هذا في (كتابنا في شعر هذيل) بمقتضى الحال فيه .

وإن شَدَّ الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما أكثر استعماله
أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله .

(١) ما زائدة أو مصدرية .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قربت » .

(٣) كذا في أ ، ب . وسقط هذا اللفظ « فيه » في ش .

- من ذلك اللغة التيمية في (ما) هي أقوى قياسا وإن كانت المجازية أسير استعمالا . وإنما كانت التيمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ «هل» في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صـدرى الجملتين : الفعل والمبتدأ ؛ كما أن (هل) كذلك . إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله ، وهو اللغة المجازية ؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل . وأيضا فتى رابك في المجازية ريب من تقديم خبر ، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك الى التيمية ؛ فكأنك من المجازية على حرد ، وإن كثرت في النظم والنثر .

- ويدلُّك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها ما حدثنا به أبو علي رحمه الله قال : عن أبي بكر عن أبي العباس أن عُمارة كان يقرأ (ولا الليل سابقُ النهار) بالنصب ؛ قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت ؟ فقال : أردت (سابقُ النهار) قال فقلت له فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن . فقوله : أوزن أى أقوى وأمكن في النفس . أفلا تراه كيف جَنَحَ إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها . ولهذا موضع نذكره فيه .

- واعلم أنك إذا أذاك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نظقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه . فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فانت فيه مخير : تستعمل أيهما شئت . فإن صحَّ عندك أن العرب

(١) هذا دليل آخر على أن التيمية في (ما) أقوى قياسا من المجازية .

(٢) الحرد : المنع أو الغضب . يريد : كأنه غاضب على المجازية غير مطعن إليها بخرج منها ما نهايات له الفرصة ، وأنه على المنع لها والتحرّج منها . وقد يكون الأصل : « على حرف » .

(٣) أبو بكر هو ابن السراج . وأبو العباس : الحرد . وعُمارة هو ابن عقيل بن بلال بن جرير . وانظر ضرائر

لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه آلبنة ، وأعددت ما كان قياسك
أذاك إليه لشاعير مولد ، أو لساجع ، أو لضرورة ؛ لأنه على قياس كلامهم . بذلك
وصى أبو الحسن .

وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوى في القياس فذلك ما لا غاية وراءه ؛ نحو
منقاد اللغة من النصب بحروف النصب ، والجز بحروف الجز ، والجزم بحروف
الجزم ، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال ، قوى في القياس .

وأما ضعف الشيء في القياس ، وقتله في الاستعمال فردول مطرح ؛ غير أنه قد
يحيى منه الشيء إلا أنه قليل . وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :
ضربك بالسيف قونس الفرس
إضرب عنك الهموم طارقتها

قالوا أراد : (إضرب عنك) حذف نون التوكيد ، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على
ما تراه ، ومن الضعف في القياس على ما أذكره لك . وذلك أن الغرض في التوكيد
إنما هو التحقيق والتسديد^(٥) ، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتفى
عنه الإيجاز والاختصار . ففي حذف هذه النون نقض الغرض . بفحري وجوب
استقبح هذا في القياس مجرى امتناعهم من ادغام الملحق ؛ نحو مهدد ، وفردد ،

- ١٥ (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « فردد » .
(٢) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « أنشدناه » . ولم يدرك أبو الفتح أبا زيد . فإن صح
هذا فإن المراد : أنشدناه في كتابه ، كأنما يخاطبنا فيه ، ولا يريد : أنشدنا شفاها .
(٣) قال ابن بري : « البيت لطرفة ؛ ويقال : إنه مصنوع عليه » وانظر اللسان في « قنس » .
وفي نوادر أبي زيد ١٣ : « قال أبو حاتم : أنشدني الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة :
اضرب عنك الهموم طارقتها ضربك بالسيف قونس الفرس
٢٠ وقال : أراد النون الخفيفة » .
(٤) قونس الفرس : ما بين أذنيه ، وقيل مقدم رأسه . وقوله « بالسيف » في اللسان بدله « بالسوط » .
انظر اللسان في قنس .
(٥) كذا في أ ، وفي ش : « التشديد » وفي ب احتمال هذا وذلك ؛ فإن النقط غير ظاهر .

وَجَلَّبَ ، وشَمَل ، وَسَهَّلَ^(١) ، وَقَفَّعَدِدَ^(٢) ، في تسليمه وترك التعرض لما اجتمع فيه من توالى المثاليين متحركين ؛ ليلغ المثل الغرض المطلوب في حركاته وسكونه ، واو اذغمت لتقصت الغرض الذي اعتزمت .

ومثل امتناعهم من نقص الغرض امتناع أبي الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو الذي ضربت زيداً ؛ ألا ترى أنه منع أن تقول : الذي ضربت نفسه زيداً ، على أن « نفسه » توكيد للهاء المحذوفة من الصلة .

ومما ضعف في القياس والاستعمال جميعاً بيت الكتاب :
له زَجَلٌ كأنه صَوْتُ حَادٍ إذا طلب الوَسِيقَةَ أو زَمِيرٌ^(٣)

فقوله : « كأنه »^(٤) — بحذف الواو وتبقية الضمة — ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال . ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . وذلك أن الوصل يجب أن يتمكّن فيه واوه ، كما تمكّنت في قوله في أول البيت (لهو زجل) والوقف يجب أن تُحذف الواو والضمة فيه جميعاً ، وتسكن الهاء فيقال : (كأنه)

(١) كذا في شـ ، ب . وفي أ : « سهل » وكأنه محذوف عما أتته أو أصله : سهل .
والسهل : الفارع ، يقال : حاء سهل لاى لاى . معه ، سهل يقال : هو الصلال بن سهل : أى لا يعرف . (٢) القفعدد : القصير .

(٣) بيت الكتاب قائله الشهاخ بن ضرار . يصف حماراً وحشياً . والوسيقة : أثناء ، والزمر : الغناء في القصبة . وهى الزنابة ، بفتح الزاى وتشديد الميم . شبه نظريه إذا طلب أثناء بصوت الحادى أو الغناء .
والبيت في الكتاب ص ١١ ج ١ ، ودبيان الشهاخ ٣٦ . وفي فرحة الأديب إنكار هذه النسبة .

(٤) كذا في أ . وفي شـ ، ب : « كأنه جلس بحذف الواو » . وهذه الكلمة « جلس » وضعت في أ فوق « كأنه » في البيت وضبطت « جلس » بفتح الأتزل وسكون الثانى وهو المصواب في وضعها ؛ يراد أن هذه الكلمة فيها جلس لامتد . ونقل في الخزائنة ٢ / ٤٠٢ نص ابن جنى من قوله : « ربما ضعف في القياس والاستعمال جميعاً » إلى قوله : « وروينا أيضاً عن غيره : إن لما لكسة » لكن ببعض حذف .

فَضَمَّ الْمَاءَ بِنِيرِوَاوِ مَثَرَلَةً بَيْنَ مَثَرَلَتِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ . وَهَذَا مَوْضِعُ ضَيْقٍ ، وَمَقَامُ زَنْجٍ ، لَا يَتَقَبَّحُ بِلَيْنَاسٍ ، وَلَا تَرْسُو فِيهِ قَدَمٌ قِيَاسٍ . وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ فِي نَحْوِ هَذَا :
لَإِنَّهُ أَجْرَى الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ ؛ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ؛ لِمَا أَرَيْتَكَ مِنْ أَنَّهُ لَا عَلَى حَدِّ الْوَصْلِ وَلَا عَلَى حَدِّ الْوَقْفِ . لَكِنْ مَا أَجْرَى مِنْ نَحْوِ هَذَا فِي الْوَصْلِ عَلَى حَدِّ الْوَقْفِ قَوْلُ الْآخَرِ^(٢) :

فَطَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَايَ لَهُ أَرْقَانِ
عَلَى أَنْ أَبَا الْحَسَنِ حَتَّى أَنْ سَكُونِ الْمَاءَ فِي هَذَا النِّحْوِ لَغُهُ لِأَزْدِ السَّرَاةِ . وَمِثْلُ هَذَا الْبَيْتِ مَارُوِيْنَاهُ عَنْ قُطْرُبٍ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَأَشْرَبَ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشُ إِلَّا لِأَنَّ عَيْوَنَةَ سَيْلٍ وَادِيهَا

وَرُوِيْنَا أَيْضًا عَنْ غَيْرِهِ :

إِنَّ لَنَا لَكِنَّةً مِبَقَّةً مِفَنَّةً^(٣)
مِتَّيْحَةً مِعْنَةً مِمْنَعَةً نِظْرَةً^(٤)
كَالذُّبِ وَسَطَ الْقَنَةِ إِلَّا تَرَهُ تَنْظَنَهُ^(٥)

(١) كَذَا فِي ١٠ . وَفِي ٢ : « زنج » وَفِي شَمْسٍ : « زنج » وَزَنْجٌ — بِسُكُونِ اللَّامِ وَكُسْرِهَا — مَثَرَلَةٌ تَرُلُ فِيهَا الْأَقْدَامُ . (٢) يَنْسَبُ لِعَلَى الْأَحْوَالِ الْأَزْدِيِّ . وَمِطْوَايَ : صَاحِبَايَ . وَضَمِيرُ أُخِيلُهُ ، وَلَهُ ، عَائِدٌ إِلَى الْبَرْقِ فِي بَيْتٍ قَبْلَهُ وَهُوَ :

أَرَقْتُ لِبَرْقٍ دُونَهُ شَدَوَانِ يَمَانُ وَأَهْوَى الْبَرْقُ كُلَّ يَمَانِ

وَانْظُرِ الْخُرَازْمِيَّةَ ٤٠١/٢

(٣) الْكَلِمَةُ أَمْرَاءُ الْإِبْنِ أَوْ الْأَخِ (مِبَقَّةٌ) كَثِيرَةُ الْكَلَامِ (مِفَنَّةٌ) قَادِرَةٌ عَلَى فَنُونِ الْكَلَامِ .
(٤) مِتَّيْحَةٌ : تَعَرَّضُ فِي كُلِّ شَيْءٍ . وَالرَّجُلُ مِتَّيْحٌ ، وَكَذَلِكَ مِعْنَةٌ . وَ« مِمْنَعَةٌ نِظْرَةٌ » : إِذَا تَسَمَّعْتَ شَيْئًا أَوْ تَنَظَّرْتَ فَلَمْ تَرِ شَيْئًا تَنْظَنْتَ وَعَمَلْتَ بِظَنِّهَا . وَانْظُرِ اللَّسَانَ فِي سَمْعٍ .

(٥) ذَكَرَ فِي اللَّسَانِ فِي سَمْعٍ رَوَايَتَيْنِ فِي الْبَيْتِ : « كَالذُّبِ وَسَطَ الْقَنَةِ » ، وَ« كَالرَّيْحِ حَوْلَ الْقَنَةِ » وَمَا هُنَا تَلْفِيقٌ مِنَ الرُّوَايَتَيْنِ . وَ« الْعَنَةُ » فِي الرُّوَايَةِ الْأُولَى : الْحَظِيرَةُ تَحْبِسُ فِيهَا الْغَنَمَ وَالْإِبِلَ ، وَ« الْقَنَةُ » فِي الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ الْأَكْمَةُ أَوْ الْجَبَلُ الْمُسْتَطِيلُ .

فَقَوْلُهُ (تَرَوْهُ) مِمَّا أَجْرَى فِي الْوَصْلِ مَجْرَاهُ فِي الْوَقْفِ ، أَرَادَ : لِأَنَّهُ تَرَوْهُ ، ثُمَّ بَيْنَ الْحَرَكَةِ فِي الْوَقْفِ بِالْهَاءِ ، فَقَالَ « تَرَوْهُ » ثُمَّ وَصَلَ مَا كَانَ وَقَفَ عَلَيْهِ .
فَأَمَّا قَوْلُهُ ^(١) :

أَتَوْنَا نَارِي ، فَقُلْتُ مَنُونٌ أَتَمُّ ؟ فَقَالُوا : الْحَقُّ ؛ قُلْتُ : عِمُّوا ظِلَامَا ^(٢)

وَيُرْوَى :

... .. مَنُونٌ قَالُوا سَرَّاءُ الْحَقِّ قُلْتُ عِمُّوا ظِلَامَا

فَمِنْ رَوَاهُ هَكَذَا فَإِنَّهُ أَجْرَى الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقْفِ .

فَإِنْ قُلْتُ : فَإِنَّهُ فِي الْوَقْفِ إِنَّمَا يَكُونُ « مَنُونٌ » سَاكِنُ النُّونِ ، وَأَنْتَ فِي الْبَيْتِ قَدْ حَرَكْتَهُ ، فَهَذَا إِذَا لَيْسَ عَلَى نِيَّةِ الْوَقْفِ ، وَلَا عَلَى نِيَّةِ الْوَصْلِ ، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَمَّا أَجْرَاهُ فِي الْوَصْلِ عَلَى حَذِّهِ فِي الْوَقْفِ ، فَأَثْبَتَ الْوَاوَ وَالنُّونَ التَّقْيَا سَاكِنَيْنِ ، فَاضْطَرَّ حِينَئِذٍ إِلَى أَنْ حَرَكَ النُّونَ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ . فَهَذِهِ الْحَرَكَةُ إِذَا إِنَّمَا هِيَ حَرَكَةٌ مُسْتَحْدَثَةٌ لَمْ تَكُنْ فِي الْوَقْفِ ، وَإِنَّمَا اضْطَرَّ إِلَيْهَا الْوَصْلُ : ^(٣)

(١) هُوَ عِنْدَ أَبِي زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ ١٢٤ شَمِيرُ بْنُ الْحَارِثِ الضَّبِّيِّ ، وَفِي الْعَبْدِيِّ ٤ — ٤٩٨ « يَنْسَبُ إِلَى شَمِيرِ بْنِ الْحَارِثِ الضَّبِّيِّ ، وَيَنْسَبُ إِلَى تَابُطِ شَرَا » وَهَنَّاكَ أَيْبَاتٌ عَلَى رُؤْيَى الْحَاءِ نَسَبٌ إِلَى جَنْدَعِ بْنِ سَنَانَ النَّسَائِيِّ . وَانْظُرِ الْخِزَانَةَ ج ٣ ص ٢ وَمَا بَعْدَهَا .

(٢) قَبْلَهُ كَمَا فِي النَّوَادِر :

وَنَارٌ قَدْ حَضَّتْ بِمِيدٍ وَهْنٍ بَدَارٌ لَا أُرِيدُ بِهَا مَقَامَا
سَوَى تَحْلِيلِ رَاحِلَةٍ وَصِينٍ أَكَلْتُهَا مَخَافَةَ أَنْ تَنَامَا

وَبَعْدَهُ :

فَقُلْتُ : إِلَى الطَّعَامِ ، فَقَالَ مِنْهُمْ زَمِيمٌ : نَحْسِدُ الْإِنْسَ الطَّعَامَا
قَالَ فِي الْخِزَانَةِ : « ذَكَرَ فِي آيَاتِهِ أَنَّ الْجَرْنَ طَرَفَتَهُ وَقَدْ أَوْقَدَ نَارًا لَطْعَامَهُ ، فَدَمَاهُمْ إِلَى الْأَكْلِ مِنْهُ ، فَلَمْ يَجِيبُوهُ ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ يَحْسِدُونَ الْإِنْسَ فِي الْأَكْلِ ، وَأَنَّهُمْ فَضَلُوا عَلَيْهِمْ بِأَكْلِ الطَّعَامِ » .
(٣) كَذَا فِي أ ، ب . وَسَقَطَ هَذَا الْفِظُ فِي ش .

وأما من رواه « منون أنتم » فأمره مشكل . وذلك أنه شبه من بأى ، فقال : (منون أنتم) على قوله : أيون أنتم ، وكما حُمل ههنا أحدهما على الآخر كذلك جُمع بينهما في أن جُرد من الاستفهام كُلُّ منهما ؛ ألا ترى إلى حكاية يونس عنهم : ^(٢) ضَرَبَ مَنْ مَنَّا كَقَوْلِكَ : ضرب رجل رجلا . فنظير هذا في التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر : ^(٣)

وأسماء ما أسماء ليلة أدبجت إلى وأصحابي بأى وأينا ^(٤)

بفعل « أى » اسما للجهة ، فلما اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف .

(١) كذا في أ ، ب . وفى ش : « مكنا » .

(٢) انظر الكتاب ض ٤٠٢ ج ١ .

(٣) نسبة في اللسان في « أين » إلى حميد بن ثور الحلالي . ولحميد هذا قصيدة طويلة على روى

البيت ليس فيها هذا البيت ، مطلعها :

سل الربع أنى يمت أم سالم وهل عادة للربع أن يتكلم !

وذكر الشنقيط في « الوسيط في أدباء شنقيط » أنه وقف على هذه القصيدة ، أرسلها إليه أحمد تيمور باشا طبيب الله تراه . وقال : « وقد سقط من نسخته بيتان من أولها بقيا في حفطى . وما أدرى هل سقط منها غيرهما أم لا :

ألا هيأما لقيت ! وهيا ! وريحان لم ألق منهمس ويحيا !
أأسماء ما أسماء ليلة أدبجت إلى وأصحابي بأى وأينا

هيا كلبة تحسر » .

وفى اللسان : « هي » نسبة الأول من هذين البيتين إلى حميد الأرقط ، والظاهر على هذا أن يكون هو أيضا صاحب البيت الثانى ، وعلى هذا لا يكون لحميد بن ثور شى . منهما ، وأن الشنقيط وأهم فى حفظه ، وكذلك لا يعول على ما فى اللسان فى أين ؛ فإن نسخة الديوان — وهو يطبع فى الدار — خالية منه .

(٤) « أدبجت » كذا فى اللسان وفى بعض نسخ الخصاص فى « خلع الأدلة » . وهى الرواية الجيدة . وفى الأصول هنا : « أدبلوا » . وقوله : (وأصحابي بأى وأينا) أى مكان مجهول يسأل عنه بأى المكان هو ، وأين يقع . وقوله : « ليلة أدبجت » فالإدلاج : السير فى آخر الليل على خلاف فى ذلك بين علماء اللغة . يريد أن طيفها سرى إليه وهو فى سفره مع أصحابه . وانظر الوسيط ١٢٨ .

وأما قوله : « وأينما » ففيه نظر . وذلك أنه جرد أيضا من الاستفهام كما جرد
 أى ، فإذا هو فعل ذلك احتمال هنا من بعد أمرين : أحدهما أن يكون جعل
 (أين) علما أيضا للبقعة ، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث كأى ، فتكون الفتحة
 في آخر « أين » على هذا فتحة الجز وإعرابا ، مثلها في مررت بأحد . فتكون (ما)
 على هذا زائدة ، و (أين) وحدها هي الاسم كما كانت (أى) وحدها هي الاسم . والآخر
 أن يكون ركب (أين) مع (ما) فلما فعل ذلك فتح الأول منهما كفتحة الياء من حيّل ،
 لما ضمّ حى إلى هل ، فالفتحة في النون على هذا حادثة للتركيب ، وليست بالتى
 كانت في أين وهى استفهام ؛ لأن حركة التركيب خلقتها ونابت عنها . وإذا كانت
 فتحة التركيب تؤثر في حركة الإعراب فتزيلها إليها ، نحو قولك : هذه خمسة ، معرب ،
 ثم تقول في التركيب : هذه خمسة عشر ، فتخلف فتحة التركيب ضمة الإعراب ،
 على قوة حركة الإعراب ، كان إبدال حركة البناء من حركة البناء أخرى بالجواز ،
 وأقرب في القياس . وإن شئت قلت : إن فتحة النون في قوله : (بأى وأينما) ،
 هى الفتحة التى كانت في أين ، وهى استفهام من قبل تجريدتها ، أقزها بحالها بعد
 التركيب على ما كانت عليه ، ولم يحدث خالفا لها من فتحة التركيب ، واستدلت على
 ذلك بقولهم : قمت إذ قمت ، فالذال كما ترى ساكنة ؛ ثم لما ضم إليها « ما »
 وركبها معها أقزها على سكونها ، فقال :

(٣) * إذ ما أتيت على الرسول فقل له *

(١) كذا بوار العطف في أ ، وفي عبارة اللسان . وسقطت في ش ، ب .

(٢) في عبارة اللسان : « فتعرب » .

(٣) مجزه : * حقا عليك إذا اطمأن المجلس *

وقبله :

يأبى الرجل الذى تهوى به وجناء بحجرة المتاسم عرمس =

فكما لا يُشكّ في أنّ هذا السكون في « إذ ما » هو السكون في ذال إذ ، فكذلك
 ينبغي أن تكون فتحة النون من (أينما) هي فتحة النون من (أين) وهي استفهام .
 والعلة في جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندى هي أنّ
 ما يُحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يُحدثه العامل فيها ، ونحن نرى العامل
 غير مؤثر في المبني ؛ نحو « من أين أقبلت » و « إلى أين تذهب » فإذا كان حرف
 الجز على قوته لا يؤثر في حركة البناء فحدث التركيب — على تفصيله عن حدث الجاز —
 أخرى بالآ يؤثر في حركة البناء . فاعرف ذلك فرقا ، وقس عليه تُصب إن شاء الله .
 وفي ألف « ما » من (أينما) — على هذا القول — تقدير حركة لإعراب :
 فتحة في موضع الجز ؛ لأنه لا ينصرف .

وإن شئت كان تقديره « منون » كالقول الأول ، ثم قال : (أتم) ، أى أتم
 المقصودون بهذا الاستنبات ؛ كقوله :
 * أنت فانظر لآي حال تصير *^(٣)

= وبعبارة :

يا خير من ركب المطى ومن مشى فوق التراب إذا تسمت الأنف
 إنا وفينا بالذي عاهدتنا والخليل تقدع بالكأمة وتضرس
 وهذا الشعر من قصيدة للعباس بن مرداس السلمي قالها في غزوة حنين . وانظر سيرة ابن هشام ص ١٥٢
 الروض ٢ / ٢٩٨ ، والكامل ٣ / ١٥٨ ، والكتاب ١ / ٤٣٢
 (١) راجع للكلام على « منون أتم » .

(٢) أى عدى بن زيد . وانظر الأغاني ٢ / ١٥٢ طبعة الدار ، والكتاب ١ / ٧٠ ، والمنفى
 في « الفاء المفردة » وأما ابن الشجري ١ / ٨٩ . (٣) صدره :
 * أرواح مودع أم بكور *

أى أزوج مودعا أم تبكر ، أى لابت لك من الرحيل في البكور أو الوراخ — يريد ترك الدنيا والمصير إلى
 الموت — فانظر لأمر آخرتك . وقوله : (مودع) هو بكسر الهمزة والواو على حدّ عيشة راضية أى مودع صاحبه ، =

إذا أراد : أنتُ الهالك .

وما يَرِدُ في هذه اللغة مما يضعف في القياس ، ويقِلُّ في الاستعمال كثير جدًّا ، وإن تقصَّبتُ بعضه طال ، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ما تستدلُّ به ، وتستغني ببعضه من كله ، بإذن الله وطوله .

باب في الاستحسان^(٢)

وجَماعُهُ أن عِلته ضعيفة غير مستحكمة ؛ إلّا أنَّ فيه ضرباً من الاتِّساع والتصرُّف . من ذلك تركُّك الأخفِّ إلى الأثقل من غير ضرورة ؛ نحو قولهم : القَتوى ، والبَقوى ، والتقوى ، والشَّروى ، ونحو ذلك ؛ ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا

وإنما الروح يودع فيه ، وهو كقوله تعالى : (والنهار مبصر) أي يبصر فيه . فالإسناد فيه على جهة التجوُّز . ويرى السيراني أنه من قبيل النسب ، أي روح ذو توديع ، قال : " فبني له من المصدر الذي يقع فيه اسم فاعل ، وإن لم يكن جارياً على الفعل ؛ كما قالوا : راع وتناشب ، على معنى ذو ريح وذو ثياب " وقد ضبط في الأغاني « مودع » بفتح الدال ، وقد علمت أن الرواية الكسرة . وقد أورد أبو عليّ الفارسيّ الفتح على أنه وجه جائز في العربية . وانظر أمانى ابن الشجرى .

(١) أي أن أنت مبتدأ محذوف الخبر . ويجوز عكس هذا على أن التقدير : الهالك أنت . ومن الأوجه الجائزة فيه أن يكون « أنت » مبتدأ خبره « روح » على المبالغة أو على حذف مضاف ، أي أنت روح أو صاحب روح . وقد بسط السيراني الكلام على البيت وأبدى فيه ستة أوجه .

(٢) الاستحسان من مصطلح أصول الفقه . وهو أحد الأدلة عند الحنفية . وفي تحديده اختلاف كثير . ويقول السعد في حاشيته على شرح المضد المختصر ابن الحاجب ٢ / ٢٨٩ : « اعلم أن الذي استقرَّ عليه رأى المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجليّ الذي قسّى إليه الأنفهام » . ومن أمثله السلم ، فإن المتبادر إلى الفهم ألا يجوز؛ لما فيه من انعدام المقود عليه ، لكنه يجوز للحاجة إليه . وهذا المعنى للاستحسان يتقادم مع ما أراده ابن جني هنا . فقلّ الفتوى كان المتبادر ألا يجزى فيها لإعلال ، فيقال : الفتيا ، ولكن عارض هذا الأمر الجليّ القاضي بالتصحيح أمر يدعو إلى الإعلال ، وهو الفرق بين الاسم والصفة ، وعمل العرب بهذا المعارض . ولما كان الاعتماد في الاستحسان على ما يقابل الجليّ من القياس كان جماع أمره أن علة ضعيفة غير مستحكمة ، كما ذكر المؤلف .

وقد عرض السيوطي في الاقتراح للاستحسان ، ونقل فيه بحث ابن جني في هذا الكتاب ، ونقل عن ابن الأنباري الخلاف في الأخذ به في العربية

(١) واوا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة . وهذه ليست علة معتدة ؛ ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها . من ذلك قولهم في تكسير حسن : حسن ؛ فهذا بكسر وجبال ؛ وقالوا : فرس ورد ، وخيل ورد ؛ فهذا كسقف ، وسقف . وقالوا : رجل غفور ، وقوم غفور ، ونفور ونحر ؛ فهذا كعمود وعمد . وقالوا : جمل بازل ، وإبل بوازل ، وشغل شاغل ، وأشغال شواغل ؛ فهذا كتغارب وغوارب ، وكاهل وكواهل . ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه ؛ إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة ، وليس يجاز تجزئ رفع الفاعل ، ونصب المفعول ؛ ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما واجبا لجا في جميع الباب ؛ كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول منقاد في جميع الباب .

فإن قلت : فقد قال الجعدي :

حتى لحقنا بهم تُعدي فوارسنا كأننا رعنُ قفَّ يرفعُ الآلا (٥)

(١) كذا في شرح ب ، ب . وفي أ : « عن » . (٢) انظر ص ٨٧ من هذا الجزء في إعلال الأمثلة المذكورة . (٣) أي ذولون أحر يضرب إلى صفرة ، وكل ما فيه هذا اللون فهو ورد . (٤) ضبط في أ ، ب ، ج « ورد وسقف » بسكون العين كقفل . والوارد في ورد السكون . وأما سقف فالوارد فيه الضم كمتى ، ويظهر أن أبا الفتح وهم في هذا فظنوا سقفا كقفل أو أنه راعى فيه التخفيف كما يقال في كتب : كتب وفي رسل : رسل بفتح العين فيما . (٥) بعده : فلم نوقف مثيلين الرماح ، ولم نوجد عواير يوم الزرع عزالا والبيت في الأمازي ٢/٢٢٨ ، وفي المختار من شعر بشار ٢٦٢ وفيه بعد أن أوردته : « وقال العلماء : هذا من المقلوب ؛ وإنما أراد الشاعر : كأننا رعن قف يرفعه الآلا ، والرعن : أول كل شيء ، والقف : ما غلظ من الأرض ولم يبلغ أن يكون جبلا » والآل : السراب ، وهو ما يراه الإنسان في الصحراء نصف النهار كأنه ماء . وترى ابن جني يذهب فيه مذهبا غير القلب الذي ذهب إليه غيره ، وقد تبعه البكري في الآتي .

- فرفع المفعول ونصب الفاعل ، قيل لو لم يَحْتَمِلْ ^(١) هذا البيتُ إلّا ما ذكرته لقد كان على سَمْتٍ من القياس ، ومَطَرَبٌ ^(٢) متورّد بين الناس ؛ ألا ترى أنه على كل حال قد فُرِقَ فيه بين الفاعل والمفعول ، وإن اختلفت جهتا الفرق . كيف ووجهه في أن يكون الفاعل فيه مرفوعا ، والمفعول منصوبا قائم صحيح مقول به . وذلك أن رَعِنَ هذا القَفَّ لَمَّا رفعه الآل فُرِنِي فيه ، ظهر به الآل إلى مَرَاة العين ظهورا •
- لولا هذا الرعن لم يَنْ للعين فيه بيانه إذا كان فيه ؛ ألا تعلم أن الآل إذا بَرَقَ للبصر رافعا شخصا كان أبدى للناظر إليه منه لو لم يلاق شخصا يزهاه فيزداد بالصورة التي حملها سفورا ، وفي مَسْرَحِ الطَّرَفِ تجلياً وظهورا .

فإن قلت : فقد قال الأعشى :

- ١٠ * إذ يرفعُ الآلُ رأسَ الكلبِ فارتفعاً ^(٤) *

بفعل الآل هو الفاعل ، والشخص هو المفعول ، قيل ليس في هذا أكثر من أن هذا جائز ، وليس فيه دليل على أن غيره غير جائز ؛ ألا ترى أنك إذا قلت ما جاءني غير زيد ، فإنما في هذا دليل على أن الذي هو غيره لم يأتك ، فأما زيد نفسه فلم تَعْرِضْ للإخبار بالمثبات مجيء له أو نفيه عنه ، فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضا لم يجرى .

١٥

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « يحصل » . (٢) المطرب ، وكذا المطربة : الطريق .

(٣) كذا في أ ، ب ، ش وسقط هذا اللفظ في عبارة اللسان . (٤) صدره :

* إذ نظرت نظرة ليست بكاذبة *

وقبله : ما نظرت ذات أشعار كنظرتها حقا ، كما صدق الدنبي إذ سجد

٢٠ وهو في الحديث عن عزائبة ، والدنبي : سطيح الكاهن . ورأس الكلب : جبل باليمامة . وانظر الديوان ٧٤ . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في الإخبار » ، وكأنه ممن تعرض معنى تدخل فعده بني . وفي عبارة اللسان : « فلم يعرض للإخبار » . (٦) كأنه جرى في هذا على اصطلاح المنطقة . فأما في العربية فإن قولك : ما جاءني عز زيد استثناء مفرع ؛ كقولك : ما جاءني إلا زيد ، وهذا يفيد البتة مجيء زيد .

فإن قلت : فهل تجد لبيت الجعدى على تفسيرك الذى حكيتـه ورأيتـه نظيرا ؟
 قيل : لا يُنكر وجود ذلك مع الاستقراء ؛ وأعمل فيما بعد على أن لا نظيره ؛
 ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئا وسُمِع ذلك الشيء عينه ، فقد ثبت قَدُّهُ ^(١) ،
 وأخذ من الصحة والقوة مأخذه ، ثم لا يقدر فيه ألا يوجد له نظير ؛ لأن إيجاد
 النظر وإن كان مانوسا به فليس فى واجب النظر إيجادا ؛ ألا ترى أن قولهم :
 فى شئونة شئى ، لمَّا قبله القياس لم يقدر فيه عدم نظيره ؛ نعم ولم يرض له أبو الحسن
 بهذا القدر من القوة حتى جعله أصلا يرد إليه ، ويُحَلَّ غيره عليه . وسنورد فيما بعد
 بابا لمَّا يسوغه القياس وإن لم يرد به السماع ، بإذن الله وحوله .

ومن ذلك — أعنى الاستحسان — أيضا قول الشاعر :

أريت إن جئت به أمْلُودا مُرَجَّلا ويلبس البرودا ^(٢)
 * أَفَأَتْلُبُ أَحْضَرُوا الشُّهُودا *

فألقى نون التوكيد اسم الفاعل ؛ نسبها له بالفعل المضارع . فهذا إذا استحسان ،
 لا عن قوة ملّة ، ولا عن استمرار عادة ؛ ألا تراك لا تقول : أفأتمنّ يا زيدون ،
 ولا أمتلطنّ يا رجال ؛ إنما تقوله بحيث سمعته ، وتعتذر له ، وتنسبه إلى أنه
 استحسان منهم ، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له .

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ثبت » ، وكلاهما جائز ؛ فإن القدم مؤنث مجازى .

(٢) انظر ص ١١٦ من هذا الجزء .

(٣) (جئت) بضم التاء كأنص عليه صاحب الخزانة ، وإن ضبط فى أ بفتحها . وكان من قصة هذا
 الرجز أن رجلا من العرب أتى أمة له ، فلما حبلت جدها وزعم أن لم يقربها ، فقالت هذا الرجز . تريد :
 أخبرنى إن ولدت ولدا هذه صفته أقول لى وإن يشأ يعنى : أحضروا الشهود على أن هذا الولد منك .
 لأنك لن تقسول ذلك وإنما ترضى بالولد . فاصبر فعسى أن أجى . بما يقزعنى . وفى بعض الروايات
 (جاءت) بدل (جئت) ، و(أحضرى) بدل (أحضروا) . وانظر الخزانة ٥٧٤ ج ٤ ، وشرح الكامل
 للرمضى ٩٧/١

ومن الاستحسان قولهم : صَبِيَّةٌ ، وَفَنِيَّةٌ ، وَعِدْيٌ ، وَبَلِيٌّ سَفِيرٌ ، وَنَافَةٌ عِلْيَانٌ ،
 وَدَبَّةٌ مِهْيَارٌ . فهذا كله استحسان لا عن استحكام علة . وذلك أنهم لم يعتدوا
 الساكن حائلا بين الكسرة والواو ؛ لضعفه ، وكله من الواو . وذلك أن (فنية) من
 قَنَوْتُ ، ولم يُثَبِّت أصحابنا قَنَيْتُ ، وإن كان البغداديون قد حَكَّوْهَا ؛ (وصيبة) من
 صَبَوْتُ ؛ و (عليه) من علوت ، و (عدى) من قولهم أَرْضُونِ عَدَوَاتِي ؛ و (بلى) سفير
 من قولهم فى معناه : يَلُوكُ أَيضاً ؛ ومنه البلوى ، وإن لم يكن فيها دليل ، إلا أن الواو
 مطردة فى هذا الأصل ؛ قال :
 (١٠)

* فأبلاهما خير البلاء الذى يَبْلُو *
 وهو راجع إلى معنى يَلُوسُ سفر ، وقالوا : فلان مَبْلُوءٌ بِحُفَّةٍ ، وغير ذلك ، والأمر فيه

واضح ؛ ونافاة (عِلْيَان) من علوت أيضا كما قيل لها : نَافَاةٌ سِنَادٌ ، أى أعلاها متساند
 إلى أسفلها ، ومنه سَنَدْنَا إلى الجبل أى علونا ؛ وقال الأصمعى قيل لأعرابي :
 ما النافاة القُرُوح ؟ فقال : التى كأنها تمشى على أرماع ، ودَبَّةٌ (مِهْيَار) ، من قولهم هَارَ
 يَهْوَرُ ، وتهوّر الليل ؛ على أن أبا الحسن قد حَكَّى فيه هَارَ يَهْوَرُ ، وجعل الباء فيه لغة ؛
 وعلى قياس قول الخليل فى طاح يَطِيحُ ، وتاه يَتِيهِ ، لا يكون فى يَهْوَرٍ دليل ؛ لأنه قد
 يمكن أن يكون : فَعِلَ يَفْعِلُ ، مثلهما . وكله لا يقاس ؛ ألا تراك لا تقول فى جُرَى :
 ١٥ جُرَى ، ولا فى عِدْوَةِ الوادى : عِدْيَةٌ ، ولا نحو ذلك . ولا يجوز فى قياس قول من

(١) الدبة : الكتيب من الرمل .

(٢) انظر فى هذه الكلمات ص ٩٦ وما بعدها من هذا الجزء .

(٣) وذلك أن البلوى يحتمل أن تكون الواو فيها بدلا من الباء كالفَتْوَى والتَقْوَى .

(٤) هوزهير وانظر الديوان ١٠٩ .

(٥) صدره : * جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم *

(٦) انظر كتاب سيبويه ص ٣٦١ ج ٢

قال عليان، ومهيار، أن تقول في قرواح ودرّواس : قرياح ودرّياس ، وذلك لئلا يلتبس مثال فَعُول بفعِيال ، فيصير قرياح ودرّياس كسرياح ، وكرياس . وإنما يجوز هذا فيما كانت واوه أصلية لا زائدة، وذلك أن الأصل^(١) يحفظ نفسه بظهوره في تصرف أصله ؛ ألا تراك إذا قلت : عِلْية ثم قلت : علوت وعلو وعلوة وعلولة^(٢) ويعلو ونحو ذلك ، ذلك وجود الواو في تصرف هذا الأصل على أنها هي الأصلية^(٣) وأن الياء في عِلْية بدل منها ، وأن الكسرة هي التي عدّرت بعض العذر في قلبها ؛ وليس كذلك الزائد ؛ ألا تراه لا يستعز في تصرف الأصل استمرار الأصل^(٤) ، فإذا عُرِض له عارض من بدل أو حذف لم يبق هناك في أكثر الأمر ما يدل عليه وما يشهد به ؛ ألا تراك لو حقّرت قرياحا بعد أن أبدات واوه ياء على حذف زوائده لقلت : قُرَيج^(٥) ، فلم تجد للواو أثرا بذلك على أن ياء قرياح بدل من الواو ؛ كما ذلك علوت ، وعلو ، ورجل معلو بالحمّة ، ونحو ذلك على أن ياء « عِلْية » بدل من الواو .

فإن قلت : فقد قالوا في قرواح : قرياح أيضا ، سَمِعا جميعا ، فإن هذا ليس على إبدال الياء من الواو ؛ لا ، بل كلّ واحد منها مثال برأسه مقصود قصده .

(١) القرواح من النوق : الطويلة القوائم ، والقرواح أيضا المزرعة ليس بها نبات ولا شجر ، ويقال فيها أيضا قرياح .

(٢) الدرّواس : الغليظ العنق من الناس والكلاب .

(٣) هو الكلب المقور .

(٤) يقال : أخذ مالي علوة أي عنوة وقهرا كما في اللسان . وقد يكون « علوه » بهاء الضمير .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يعلوه » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « قلت » .

(٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وار » .

فَقَرَّوْاحٌ كَقَرَّوْاشٍ وَجَلَّوْاحٌ ؛ وَقَرَّيَّاحٌ كَكِرَّيَّاسٍ وَسَرَّيَّاحٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ : كَرَّوَّاسٍ ، وَلَا سَرَّوَّاحٍ ؛ وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ أَيْضًا فِي سَرَّوَّاطٍ وَهَلَّوَّاعٍ (٦) : سَرَّيَّاطٌ ، وَلَا هَلَّيَّاعٌ . وَهَذَا أَحَدُ مَا يَدَّلُّكَ عَلَى صَعْفِ الْقَلْبِ فِي هَذِهِ صَوْرَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ لِلْكَسْرِ مَعَ الْحَاجِزِ لَوْ كَانَ قُوْيَاً فِي الْقِيَاسِ بِلِجَاءِ فِي الزَّائِدِ مَجِيئِهِ فِي الْأَصْلِيِّ ؛ كَأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ مِنْ ذَلِكَ .

وَمِثْلُ امْتِنَاعِهِمْ مِنْ قَلْبِ الْوَاوِ فِي نَحْوِ هَذَا يَاءٌ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ زَائِدَةً فَلَا عِصْمَةَ لَهَا ، وَلَا تَلْزِمُ لَزُومِ الْأَصْلِيِّ فَيَعْرِفُ بِذَلِكَ أَصْلُهَا ، أَنَّ تَرَى الْوَاوَ الزَّائِدَةَ مَضْمُومَةً ضَمًّا لِإِذَا مَا لَا تَرَى الْعَرَبَ أَبْدَلَتْهَا هَمْزَةً ؛ كَمَا أَبْدَلَتْ الْوَاوَ الْأَصْلِيَّةُ ؛ نَحْوُ أَجْوَهْ ، وَأُقْتَمَتْ . وَذَلِكَ نَحْوُ التَّرْهَوُكِ (٧) ، وَالتَّسْهَوُكِ (٨) : لَا يَقْلِبُ أَحَدٌ هَذِهِ الْوَاوَ — وَإِنْ انْفَضَّتْ ضَمًّا لِإِذَا مَا — هَمْزَةً ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ ، فَلَوْ قَلِبَتْ فَقِيلَ : التَّرْهَوُكُ لَمْ يُؤْمَنْ أَنَّ يُظَنَّ أَنَّهَا هَمْزَةٌ أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ مُبَدَّلَةٍ مِنْ وَاوٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : مَا تَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ تَرْكُهُمْ قَلْبَ هَذِهِ الْوَاوِ هَمْزَةً مَخَافَةَ أَنْ تَقَعَ الْهَمْزَةُ بَعْدَ الْهَاءِ وَهِيَ حَلْقِيَّةٌ وَشَدِيدًا التَّجَاوُرُ ؟ قِيلَ يُفْسِدُ هَذَا أَنَّ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ قَدْ تَجَاوَرَا ، وَالْهَاءُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الْهَمْزَةِ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : هَاهَا فِي الدَّعَاءِ (٩) .

١٥ (١) هُوَ الْعُفْلِيُّ ، وَالْعُظِيمُ الرَّأْسِ .

(٢) هُوَ الْوَادِي الْوَاسِعُ الْمُنْتَلَى .

(٣) الْكَرِّيَّاسُ : الْكَيْفُ يَكُونُ مُشْرِفًا عَلَى سَطْحِ الْقَنَاةِ إِلَى الْأَرْضِ .

(٤) يُقَالُ : فَرَسٌ سَرَّيَّاحٌ ؛ مَرِيْعٌ ، وَالسَّرَّيَّاحُ أَيْضًا الْجَرَادُ .

(٥) هُوَ الطَّوِيلُ .

٢٠ (٦) هِيَ السَّرَّيَّةُ مِنَ النَّوْقِ .

(٧) يُقَالُ مَرَّ يَرْهَوُكُ أَيْ يَمْوِجُ فِي مَشْيِهِ مِنْ اسْتِرْخَاءِ مَفَاصِلِهِ .

(٨) يُقَالُ تَسْهَوُكُ : مَشَى رَوِيْدًا .

(٩) يُقَالُ هَاهَا بِالْإِبْلِ : دَعَاهَا بِالْطَفِ .

فإن قلت : هذا إنما جاء في التكرير ، والتكرير قد يجوز فيه ما لولاه لم يجوز ؛ ألا ترى أن الواو لا توجد منفردة في ذوات الأربعة إلا في ذلك الحرف وحده ، وهو « ورنتل » ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجيئاً متعالمًا ؛ نحو وحوح^(١) ، ووزوز^(٢) ، ووكواك^(٣) ، ووَزَاوِزة^(٤) ، وقوقيت^(٥) ، وضوضيت^(٦) ، وزوزيت^(٧) ، ومومة^(٨) ، ودودة^(٩) ، وشوشاة^(١٠) ، قيل : قد جاء امتناعهم من هَمْز نظير هذه الواوات بحيث لا هاء . ألا تراهم قالوا : زَحُولته فترحول زَحُولًا ، وليس أحد يقول زَحُولًا . وقد جمعوا بينهما متقدمة الحاء على الهمزة : نحو قولهم في الدعاء : حُوْ حُوْ .

فإن قيل : فهذا أيضا إنما جاء في الأصوات المكررة ؛ كما جاء في الأول أيضا في الأصوات المكررة ؛ نحو هُوْ هُوْ ، وقد ثبت أن التكرير محتمل فيه ما لا يكون في غيره .

قيل هذه مطاولة نحن فتحنا لك بابها ، وشرعنا منبجها ، ثم إنها مع ذلك لا تصحبك ، ولا تستمر بك ؛ ألا تراهم قد قالوا في (عنون الكتاب) : إنه يجوز

(١) هي الداهية ، والأمر العظيم .

(٢) الوحوة : النفخ من شدة البرد .

(٣) الوزوزة الوثب . والوزاوية : الرجل الطائش الخفيف .

(٤) هو الجبان .

(٥) زوزى الرجل : نصب ظهره وقارب الخطو .

(٦) هي أثر الأرجوحة .

(٧) هي الناقة السريعة .

(٨) في الأصول : « رحولته فترحول ترحولًا » بالراء المهملة ولم أقف على هذا في اللغة ، فأصاحته

إلى ماري . يقال : زحولته عن مكانه ، فترحول : أزاله عنه فزال .

(٩) كذا في الأصول . والذي في اللسان : « حى حى » : دعاء الحمار إلى الماء ... والخاصة

— وزن الجمجمة — بالكش : أن تقول له : حاحا زجرا .

أن يكون فعولت من عن يعم ، ومطاوعه تَعَنَوْنَ ، ومصدره التَّعَنُّونُ ، وهذه الواو لا يجوز همزها ؛ لِمَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ ، وأيضا فقد قالوا في علوتته : يجوز أن يكون فعولت من العلانية ، وحاله في ذلك حال عنونته على ما مضى . وقد قالوا أيضا : سَرُولُهُ تَسْرُؤُلًا ، ولم يهمزوا هذه الواو ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا ، فإن قيل : فلو همزوا فقالوا : التَّسْرُؤُلُ لِمَا خَافُوا لَبْسًا ؛ لقولهم مع زوال الضمة عنها : تَسْرُولُ ، وسَرُولَتُهُ ، ومُسْرُولٌ ؛ كما أنهم لَمَّا قالوا : وَقَتٌ ، وأوقات ، ومَوَقِيتٌ ، ووَقَّتَهُ أَعْلَاهُمْ ذلك أن همزة « أَقَّتْ » إنما هي بدل من واو . فقد ترى الأصل والزائد جميعا متساويين متساوقين في دلالة الحال بما يصحب كل واحد منهما من تصرفه وتحريفه ، وفي هذا نقض لما رُفِيت به الفصل بين الزائد والأصل .

١٠ قيل كيف تصرفت الحال فالأصل أحفظ لنفسه ، وأدُلُّ عليها من الزائد ؛ ألا ترى أنك لو حَقَرْتَ تَسْرُؤُلًا — وقد همزته — تحقير الترخيم ، لقلت « سُرِيلٌ » فحذفت الزائد ولم يبق معك دليل عليه ؛ ولو حَقَرْتَ نحو « أَقَّتْ » — وقد نقلتها إلى التسمية ، فصارت (أَقَّةً) — تحقير الترخيم لقلت : وَقِيَّةً ، وظهرت الواو التي هي فاء .

١٥ فإن قلت : فقد تجيز ههنا أيضا « أَقِيَّةً » قيل الهمز هنا جائز لا واجب ، وحذف الزوائد من « تَسْرُولُ » في تحقير الترخيم واجب لا جائز . فإن قلت : وكذلك همز الواو في « تَسْرُؤُلُ » إنما يكون جائزا أيضا لا واجبا ، قيل همز الواو حشوا أثبت قداما من همزها مبتدأة ، أعنى في بقائها وإن زالت الضمة عنها ؛ ألا ترى إلى قوله في تحقير قائم : قَوِيْمٌ ، وثبات الهمزة وإن زالت الألف الموجبة

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الزوائد » . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ :

« الزائد » ويريد بالزائد الجنس . (٣) يريد سيبويه في الكتاب ١٢٧/٢

لها، فحرت لذلك مجرى الهمزة الأصلية في نحو سائل ، ونائر، من سأل ونائر ،
— كذا قال — ، فلذلك اجتنبوا أن يهمزوا واو «تسروا» لثلاثتبت قدم الهمزة فيرى
أنها ليست بدلا، وليس كذلك همزة «أقَّتت» ، ألا تراها متى زالت الضمة عنها
عادت واوا؛ نحو مَوَقَّت ، وموَيَّقِت .

٥ فإن قات : فهلا أجازوا همز واو «تَسْرُو» وأمينوا اللبس ، وإن قالوا
في تحقير ترخيجه «سُرَيْل» من حيث كان وسط الكلمة ليس بموضع لزيادة الهمزة،
إنما هو موضع زيادة الواو؛ نحو جَدُول ، ونِخْرُوع^(٢) ، وعجوز، وعمود . فإذا رأوا
الهمزة موجودة في «تَسْرُو» ، محذوفة من «سُرَيْل» علموا — بما فيها من
الضمة — أنها بدل من واو زائدة، فكان ذلك يكون أمنا من اللبس ؟

١٠ قيل : قد زادوا الهمزة وسطا في أحرف صالحة . وهي شَمَالٌ وشَامِلٌ ، وجرَائِضٌ^(٤) ،
وحُطَّائِطٌ بَطَّائِطٌ^(٥) ، ونِثْدَلَانٌ^(٦) ، وتَأْبِلٌ^(٧) ، وخَاتِمٌ ، وعَالَمٌ ، وتَأْبَلْتُ القِدْرَ ، والرَّيْبَالُ^(٨) .
فلما جاء ذلك كرهوا أن يقربوا باب لبس .

فإن قلت : فإن همزة تأبيل ، وخاتم ، والعالم ، إنما هي بدل من الألف ،
قيل : هي وإن كانت بدلا فإنها بدل من الزائد ، والبديل من الزائد زائد ، وليس
البديل من الأصل بأصل .

-
- (١) في كتاب سيبويه ص ١٢٨ ج ٢ : «وشاء من شأوت» .
(٢) هو الشجر الذي يتخذ من حبه الزيت المسهل المعروف ، وكل نبات ريان من شجر أو عشب خروع .
(٣) هذه لعات في الشمال . وهي من الرياح ما تهب من ناحية القطب الشمالي .
(٤) يقال : جعل حرائض : إذا كان أكلوا
(٥) حطائط : الصغير من الناس وغيرهم . وبطائط : إتباع .
(٦) النثدلان : الكابوس .
(٧) التأبيل : لغة في التأبيل . والجمع التوابل . وهي الأبرار تصاف إلى الطعام ؛ كالملفل والكوك .
(٨) الرئبال : الأسد .

فقد ترى أن حال البذل من الزائد أذهب به في حكم ما هو بدل منه من الأصل
في ذلك . فاعرف هذا .

ومن الاستحسان قولهم : رجل غديان ، وعشيان ؛ وقياسه : غدوان وعشوان ؛
لأنهما من غدوت وعشوت ؛ أنشدنا أبو علي :

بات ابنُ أسماءَ يعشوه ويصبحه من هجمة كَأَشَاءِ النَّحْلِ دُزَارٍ^(٢)
ومثله أيضا دامت السماء تديم دَيْمًا ، وهو من الواو ؛ لاجتماع العرب طُرًا على
(الدوام) ، و(هو أدوم من كذا) .

ومن ذلك ما يخرج تنبيهها على أصل بابه ؛ نحو استحود ، وأَغِيلَتِ المرأة ،
و * صددت فأطولت الصدود ... *^(٤)

- ١٠ (١) الضمير في (به) يعود على البذل .
(٢) قائله قرط بن التروأم اليشكري ولم أقف لهذا الشاعر على ترجمة . وفي العمدة ذكر للتروأم
اليشكري مع امرئ القيس في إجازة أبيات . والبيت في إصلاح المنطق طبعة المعارف ٢٢٢
وفي شواهد ابن السرياني عليه (الورقة ١٣٨ ب) . وفيما : « كان » بدل « بات » ، ويقول
ابن السرياني : « و يروى (كان ابن شماء) يذكر قتله لبني مطر ، وإغارته عليهم . وميار : اسم فارس
يقول : افتدوا مني بهذا الفرس . وكان ابن أسماء يعشو هذا الفرس : أى يعشيه : يسقيه اللبن بالعشى » ،
و يصبحه : يسقيه في الصباح اللبن ... وإذا سقى الفرس اللبن وربى عليه كان أنفع له ، وأسرع في عدوه .
ويقول الصاغاني في التكملة (صبح) بعد أن أورد عن الصحاح البيت كما ورد في الإصلاح : « وإنما
هو . (كان ابن شماء) واسمه شرسفة بن خليف فارس ميار . قتله قرط بن التروأم اليشكري .
والبيت لقرط » . والهجمة : القطعة من الابل ، ما بين الثلاثين والمائة . والأشاء : صغار النخل .
ويروى (كفسيل النخل) . (ودرار) نعت هجمة : كثيرة الدرر : وهو اللبن .
٢٠ (٣) أى كان مطرها ديمة . وهو مطر خفيف لا برق فيه ولا رعد ، تدوم به السماء .
(٤) هذا بعض البيت :

صددت فأطولت الصدود وقلبا وصال على طول الصدود يدوم

- وقد نسب هذا البيت في الكتاب ١ / ١٢ إلى عمر بن أبى ربيعة ونسبه الأعم إلى المزار الفقهسي ، وهو
ما في شرح شواهد المغنى للبيدادي في مبحث « ما » وفي كتابة الأمير على المغنى في هذا المبحث ،
وما في الخزانة ٤ / ٢٨٩ . وهذا البيت أحد أبيات أربعة ، وقبله :
٢٥ صرمت ، ولم تصرم ، وأنت صررم وكيف تصابي من بقال : حلیم =

(١) وقالوا : هذا شرابٌ مَبُولَةٌ (٢) ، وهو مطبَّبةٌ للنفس ، وقالوا :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَن يُوَكِّرَ مَا *

ونظائره كثيرة ؛ غير أن ذلك يخرج ليعلم به أن أصل استقام استقام ، وأصل مَقَامَةٍ مَقُومَةٌ ، وأصل يُحْسِنُ يُوَحِّسُن . ولا يقاس هذا ولا ما قبله ؛ لأنه لم تستحكم علته ، وإنما خرج تنبيها وتصرفا واتساعا .

باب في تخصيص العلل^(١)

اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبنى على جواز تخصيص العلل . وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى

= وبعبارة : وليس الفوائى للجفاء ، ولا الذى له عن تقاضى دينه من هموم
ولكننا يستتجز الوعد تابع هوانى حلال من أنسى
قال أبو محمد الأعرابى : « يقول : صرمت ، ولم تصرم صرم ثبات ، ولكن صرم دلال ؛ يخاطب نفسه ويلومها على طول الصدود . أى لا يدوم وصال الفوائى إلا لمن يلازمه ويخضع لمن ، فسر ذلك باليتين بعدهما » . انظر الخزانة فى الموطن السابق . ومنه يعلم أن التاء فى « صددت » وقوله : « فاطولت » معنوية ؛ لقوله قبل : « صرمت ولم تصرم » .

(١) سقط فى ش ، ب ، و ، ه .

(٢) فى اللسان : « كثرة الشراب مَبُولَةٌ » وقد أنكر الشيخ سيد المرصنى لهذا على ابن جنى ما أورده ، وقال : « هذا ما يقول ابن جنى . وكلام العرب : كثرة الشراب مَبُولَةٌ » ، وفى ابن يعيش على المفصل (مبحث الواو والياء عينين) : « وحكى أبو زيد : هذا شئ مطببة للنفس ، وهذا شراب مَبُولَةٌ » .

(٣) هذا شطريبت من الرجز . قال البفسدادى فى شرح شواهد الشافية ٥٨ : « وقد بالفت فى مراجعة المواد والمطائى فلم أجد قائلة ولا تتمته » .

(٤) هذا البحث مستعار فى العربية من أصول العقه . ومحل تخصيص العلة أن يتخلف الحكم مع وجود العلة . ومن أمثلة هذا فى العقه أن يعلل الربا بالطعم ، فورد على هذا العرايا ، وهى بيع الرطب بالتمر ، والعنب بالزبيب ، ففيها الطعم ، والتعاوض فيها مع جهل التماثل ليس بحرام فى مقدار معين مبين فى الفروع . فقد وجدت العلة وتختلف الحكم . ويختلف الفقهاء فى هذا : فهم من يراه قدحا فى العلة ، ويسميه نقضا . ومنهم من لا يراه نقضا ، ويعود به على العلة بالتخصيص . وقد ذكر السيوطى فى الاقتراح هذا البحث فى باب « القوادح فى العلة » .

(٥) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « تصرف » .

التخفيف والفرق، ولو تكلفت متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا، — وإن كان على غير قياس — ومستثقلا؛ ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان، وميعاد، لقدرت على ذلك، فقلت: ^(١)موزان، وموعاد. وكذلك لو آثرت تصحيح فاء مؤيسر، وموقين، لقدرت على ذلك فقلت: مؤيسر، وميقين. وكذلك لو نصبت الفاعل، ورفعت المفعول، أو ألقيت العوامل: من الجواز، والنواصب، والجوازم، لكنك مقتدرا على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال. وليست كذلك ^(٢)علل المتكلمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها؛ ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركا ساكنا في حال واحدة فاسد. لا طريق إلى ظهوره، ولا إلى تصوّره. وكذلك ما كان من هذا القبيل. فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين، وإن تقدّمت علل المتفقهين.

ثم أعلم من بعد هذا أن علل النحويين على ضربين:

أحدهما ما لا بد منه، فهو لاحق بعلل المتكلمين، وهو قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها، وإياء لانكسار ما قبلها؛ نحو ضُورب، وقراطيس، وقد تقدّم ذكره. ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن؛ وقد تقدّم ما فيه.

ثم يبقى النظر فيما بعد، فنقول: إن هذه العلل التي يجوز تخصيصها، كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء، وسبقت الأولى منهما بالسكون؛ نحو حيوة، وعوى الكلب عوية، ونحو صحة الواو، والياء، في نحو غزوا، ورَميا، والتزوان، والغليان، وصحة الواو في نحو اجتوروا، واعتنوا، واهتوشوا،

(١) كذا في ش، ب. وفي أ: «ذاك».

(٢) كذا في ش، ب. وفي أ: «بذاك».

(٣) يقال تهوش القوم، وهاوشوا: اختلطوا. ولم أقف في اللسان والقاموس على «اهتوش».

إنما اضْطُرَّ القائل بتخصيص العلة فيها وفي أشباهها ؛ لأنه لم يحتَظْ في وصف العلة ؛ ولو قدَّم الاحتياط فيها لأمين الاعتذار بتخصيصها . وذلك أنه إذا عَقَّد هذا الموضع قال في علة قلب الواو والياء ألفا : إن الواو والياء متى تحَرَّكَا وَاَنْفَتَحَ ما قبلهما قُلْبَتَا أَلْفَيْنِ ؛ نحو قام ، وباع ، وغزا ، ورمى ، وباب ، وعاب ، وعصا ، ورعى ، فإذا أُدْخِلَ عليه فِقِيلُ له : قد صَحَّتْ في نحو غَزَوْا ، ورميا ، وغَزَوَان ، وَصَمَيَان ، وَصَحَّتْ الواو خاصة في نحو اعتونوا ، واهتوشوا ، أخذ يتطلب ويتعذر فيقول : إنما صَحَّتْ في نحو رَمَيَا ، وَغَزَوْا ؛ مخافة أن تقلبا أَلْفَيْنِ فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما : غزا ، ورمى ، فتلتبس التثنية بالواحد . وكذلك لو قلبوهما أَلْفَيْنِ في نحو نَفَيَان ، وَنَزَوَان ، لحذفت إحداهما ، فصار اللفظ بهما نَفَان ، وَنَزَان ، فالتبس فَعْلَانِ مِمَّا لَامَهُ حَرْفُ عِلَّةٍ بِفَعَالٍ مِمَّا لَامَهُ نُونٌ . وكذلك يقولون : صَحَّتْ الواو في نحو اعتونوا ، واهتوشوا ؛ لأنهما في معنى ما لا بدَّ من صحته ، أعنى تعاونوا وتهاوشوا . وكذلك يقولون : صَحَّتْ في نحو عَوِرَ ، وَصَيِدَ ؛ لأنهما في معنى آعَوِرَ ، وَأَصَيِدَ ، وكذلك يقولون في نحو يَتِ الْكَتَابُ : وما مثله في الناس إِلَّا مَمْلُكًا أَبُو أُمِّهِ حَيَّ أَبُوهُ يَقَارِبُهُ

- ١٥ (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ألفا » . (٢) أى أورد عليه دخل ، وهو الفساد والعيب . وهذا التعبير كقول المتأخرين : اعترض عليه . (٣) الصبيان من الرجال : الشديد . وفي ش زيادة : « ورميان » وتأخير « غزوان » عن « رميان » . (٤) كذا في أ . وسقط لفظ « يقولون » في ش ، ب . (٥) لم أقف على هذا البيت في الكتاب . وهو ينسب إلى الفرزدق ، ولكن لم أقف له على صلة في ديوانه . وقد نسب إليه مفردا المبرد في الكامل ١ / ١٢٧ طبعة المرصني ، وابن رشيقي في العمدة في « باب الوحش المنكف ، والريك المستضعف » وأبو الفرج في الأغاني ج ١٩ ص ١٥ طبعة بولاق ببعض مخالفة في الشطر الأول . وهو من شواهد البلاغة ، يذكر شاهداً للتعقيد اللفظي ، وقد أوردته صاحب معاهد التنصيص ، ولم يذكر صلته مع إطنابه في ترجمة الفرزدق .
- ٢٠

لأنما جاز ما فيه من الفصل ^(١) (بين ما لا يحسن) فصله لضرورة الشعر . وكذلك ما جاء من قصر الممدود ومدّ المقصور ، وتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، ومن وضع الكلام في غير موضعه ؛ يحتاجون في ذلك وغيره بضرورة الشعر ، ويحتاجون إليها مرسلّة غير متحرّجة ، وكذلك ما عدا هذا : يسوون بينه ، ولا يحتاجون فيه ، فيحرسوا أوائل التعليل له . وهذا هو الذي تنقّ عليهم هذا الموضع حتى اضطّروهم إلى القول بتخصيص العلل ، وأصارهم إلى حيز التعذر والتحمل . وسأضع في ذلك رسماً يقتاس فينتفع به بإذن الله ومشيتته .

وذلك أن نقول في علّة قلب الواو والياء ألفا : إنهما متى تحرّكا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعمرى الموضع من اللبس ، أو أن يكون في معنى ما لا بدّ من صحّة الواو والياء فيه ، أو أن يخرج على الصّحة منبهة على أصل بابه ، فإنهما يُقلبان ألفا .
١٠ . ألا ترى أنك إذا احتطت في وصف العلّة بما ذكرناه سقط عنك الاعتراض عليك بصّحة الواو والياء في حوّة وجبيل ؛ إذ كانت الحركة فيهما عارضة غير لازمة ، إنما هي منقولة إليهما من الهمزة المحذوفة للتخفيف في حوّة وجيال ^(٤) ^(٥) .

وكذلك يسقط عنك الإلزام لك بصّحة الواو والياء في نحو قوله تعالى « لَوِ أطلّعت عليهم » وفي قولك في تفسير قوله عزّ وجلّ « وانطلق الملائم منهم أن أمشوا »
١٥ .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ما لا يحسن » .

(٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « يحتاجون » وهو تصحيف .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فتق » وتنق الشيء : حركه ، وجذبه . وفقسه : فتحه وأبدى عنه وقد كان مستورا .

(٤) يقال . دلوحوابة : ضخمه . وهو من تركيب « ح أ ب » فوزنه فوعلة .

(٥) الجيال : الضبيع .

واصبروا على آلهتكم» : معناه : أي أمشوا . فتصيح الباء والواو متحركتين مفتوحاً ما قبلهما ؛ من حيث كانت الحركة فيهما لالتقاء الساكنين ، فلم يعتد لذلك .

وكذلك يسقط عنك الاعتراض بصحة الواو والياء في عَوْر وصَيْد ، بأنهما في معنى ما لا بد فيه من صحة الواو والياء ، وهما أعور وأصيد . وكذلك صحّت في نحو اعتنوا ، وازدوجوا ، لما كان في معنى ما لا بد فيه من صحتها ، وهو تعاونوا ، وتزوجوا . وكذلك صحّت في كروان ، وصميان ؛ مخافة أن يصيرا من مثال فعّالان ، واللام معتلة ، إلى فعّال ، واللام صحيحة ، وكذلك صحّت في رجل سمّيته بكرّوان ، وصميان ، ثم رتخته ترخيم قولك يا حار ، فقلت : يا كرو ، ويا صمي ، لأنك لو قبلتهما فيه ، فقلت : يا كرا ، ويا صما ، لالتبس فعّالان ، بفعل ، ولأن الألف والنون فيهما مقدّرتان أيضا فصحتا كما صحتا وهما موجودتان . وكذلك صحّت أيضا الواو والياء في قوله عز اسمه « وعصوا الرسول » وقوله تعالى « لتبْلُوْنَ في أموالكم وأنفسكم » وقوله تعالى « فلما ترين من البشر أحدا » من حيث كانت الحركة عارضة لالتقاء الساكنين غير لازمة . وكذلك صحّت في القود ، والحوكة ، والغيب ؛ تنبيها على أصل باب ، ودار ، وعاب .

أفلا ترى إلى احتياطك في العلة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلّها ، ولو لم تقدم الأخذ بالحزم لأضطرت إلى تخصيص العلة ، وأن تقول : هذا من أمره ... ، وهذا من حاله ... ، والعذر في كذا وكذا ... ، وفي كذا وكذا

(١) أي نحو اعتنوا وازدوجوا .

(٢) كان من الخير له أن يحذف هذا الوجه من التعليل و يقتصر على ما بعده ؛ فإن ما فكره يقضى بالألا يقال : يا كرا ، ويا صما ، عند الترخيم على لغة الاستقلال ؛ لئلا يلتبس فعّالان بفعل ، وهذا لم يمنع في النحو . وانظر الأشموني في مبحث « الترخيم » .

وأنت إذا قدمت ذلك الاحتياط لم يتوجه عليك سؤال ؛ لأنه متى قال لك :
فقد صحّت الياء والواو في جَيْلٍ ، وَحَوْبَةٍ ، قلت : هذا سؤال يسقطه ما تقدّم ؛
إذ كانت الحركة عارضة لا لازمة ، ولو لم تحتطّ بها قدمت لأجاء تلك الحال
إلى تحلّي الاعتذار .

- وهذا عينه موجود في العلل الكلامية ؛ ألا ترى أنك تقول في إفساد اجتماع
الحركة والسكون على المحلّ الواحد : لو اجتمعا لوجب أن يكون المحلّ الواحد
ساكناً متحرّكاً في حال واحدة ، ولولا قولك : في حال واحدة لفسدت العلة ؛
ألا ترى أن المحلّ الواحد قد يكون ساكناً متحرّكاً في حالين اثنتين .

فقد علمت بهذا وغيره مما هو جارٍ مجراه قوّة الحاجة إلى الاحتياط
في تخصيص العلة .

١٠

فإن قلت : فانت إذا حصل عليك هذا الموضع ^(١) لم تلجأ في قلب الواو والياء إذا
تحرّكتا وانفتح ما قبلهما ألفين ، إلا إلى الحرب من اجتماع الأشباه ؛ وهي حرف
العلّة والحركتان اللتان اكتشفتاه ، وقد علّم مضارعة الحركات لحروف اللين ، وهذا
أمر موجود في قام ، وخاف ، وهاب ، كوجوده في حَوِل ، وعَوِر ، وصِيد ،
وعَيْن ؛ ألا ترى أن أصل خاف وهاب : خَوْف وهَيْب ، فهما في الأصل كحَوِل
وصِيد ، وقد تجسّمت في حَوِل وصِيد من الصّحة ما تحاميته في خَوْف وهَيْب .
فأمّا احتياطك بزعمك في العلة بقولك : إذا عرّى الموضع من اللبس ، وقولك : إذا ^(٢)

١٥

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ولم » .

(٢) كذا في الأصول ، ولو جرى على نسق ما قبله في ذكر شروط القاب لقال : إذا لم يكن في معنى

٢٠

ما لا بدّ من صحته ، ولم تكن الحركة لازمة . وكأنه يريد : وقولك : إذا كان في معنى ما لا بدّ من صحته
فلا قلب ، وقولك وكانت الحركة غير لازمة فلا قلب . لحذف الجواب وهو مراد .

كان في معنى ما لا بد من صحته ، وقولك : وكانت الحركة غير لازمة ، فلم نرك أوردته إلا لتستثنى به ما يورده الخضم عليك : مما صح من الياء والواو وهو متحرك وقبله فتحة . وكأنك إنما جئت إلى هذه الشواذ التي تضطرك إلى القول بتخصيص العلل فحشوت بها حديث علك لا غير ؛ وإلا فالذي أوجب القلب في خاف ، وهاب ، من استئقال حرفي اللين متحركين مفتوحا ما قبلهما موجود آتية في حيل وصيد ، وإذا كان الأمر كذلك دل على انتقاض العلة وفسادها .

قيل : لعمري إن صورة حيل وصيد لفظا هي صورة خوف وهيب ، إلا أن هناك من بعد هذا فرقا ، وإن صغر في نفسك وقل في تصورك وحسك ، فإنه معنى عند العرب مكين في أنفسها ، متقدم في إيجابه التأثير الظاهر عندها . وهو ما أوردناه وشرطناه : من كون الحركة غير لازمة ، وكون الكلمة في معنى ما لا بد من صحة حرف لينه ، ومن تخوفهم التباسه بغيره ؛ فإن العرب — فيما أخذناه عنها ، وعرفناه من تصرف مذاهبها — ، عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها . وسنفرد لهذا بابا نتقصاه فيه بمعونة الله . أو لا تعلم عاجلا إلى أن نصير إلى ذلك الباب آجلا ، أن سبب إصلاحها ألفاظها ، وطردوها إياها على المثل والأحذية التي قننتها لها ، وقصرتها عليها ، إنما هو لتحسين المعنى وتشريفه ، والإبانة عنه وتصويره ؛ ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول ؛ وهذا الفرق أمر معنوي ، أصابح اللفظ له وقيد مقاده الأوفق من أجله .

فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحسين المعاني وحياطتها . فالمعنى إذا هو المكرم المخدم ، واللفظ هو المبتذل الخادم .

(١) جمع الخداء ككتاب . وهو في الأصل مصدر هذا الشيء : قدره . وأريد به ما يقدر عليه الشيء كالفال ، فيراد به هنا المثل والموازن التي قدرت عليها الألفاظ .

(٢) كذا في الأصول . والأسوغ : « تحسين » .

وبعد، فإذا جرت العلة^(١) في معلولها، واستتبَّت على منهجها وأمَّا قوى حكمها،
وآحتَمَى جانبها، ولم يَسَّعْ أحدًا أن يعْرِضَ لها^(٢) إلا بإخراجها شيئًا إن قدر على
إخراجها منها. فأمَّا أن يفصلها ويقول: بعضها هكذا، وبعضها هكذا فردود عليه،
ومردول عند أهل النظر فيها جاء به. وذلك أن مجموع ما يورده المعتل بها هو حدّها
ووصفها، فإذا انقادت وأثرت وجرّت في معلولاتها فاستقرّت، لم يبق على بادئها،
وناصب نفسه للرامة عنها، بقية فيطالب بها، ولا قصّة سواك^(٣) فيك يدّيه عنها.
فإن قلت: فقد قال الهذلي:

(بياض بالأصل)^(٥)

فقد كنتُ قلت في هذه اللفظة في كتابي في ديوان هذيل: إنه إنما أعلت^(٦)

- ١٠ هذه العين هناك ولم تصحّ كما صحّت عين اجتوروا واعتونوا من حيث كان ترك قلب
الياء ألفًا أثقل عليهم من ترك قلب الواو ألفًا؛ لبعد ما بين الألف والواو، وقرها
من الياء، وكلّما تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى صاحبه، وانجذابُه نحوه،
وإذا تباعدا كانا بالصحة والظهور قمتًا^(٨). وهذا — لعمري — جواب جرى هناك

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «على».

١٥ (٢) كذا في أ. وفي ش، ب: «إخراجها منها شيئًا».

(٣) قصّة السواك: الكسرة منه.

(٤) كذا في أ. وفي ب: «سؤال» وفي ش: «سوال».

(٥) بيت الهذلي الذي سقط هنا فيما بين أيدينا من الأصول فيه (استاف) في معنى تسايفوا. ولم
أعثر على البيت بعد طول البحث. وسبب ذلك أن شعر الهذليين لم يصلنا كله. وفي ج: «فإن قيل: فقد

٢٠ قلت في كتابك في ديوان هذيل إنه إنما أعلت عين (استاف) ولم تصح ...».

(٦) يريد استاف.

(٧) كذا في أ. وفي ش، ب: «أعلت».

(٨) أي حريين، وأفرد لأنه في الأصل مصدر.

على مألوف العرف في تخصيص العلة . فأما هذا الموضع فـظنة من استمرار المحبة واحتماء العلة . وذلك أن يقال : إن استاف هنا لا يراد به تسايـفوا أى تضاربوا بالسيوف ، فتلزم صحته كصحة عين تسايـفوا ؛ كما لزمت صحة اجتوروا لما كان في معنى ما لا بد من صحة عينه ، وهو نجاوروا ؛ بل تكون استافوا هنا : تناولوا سيوفهم وجردوها . ثم يعلم من بعد أنهم تضاربوا ؛ مما دل عليه قولهم : استافوا ، فكانه من باب الاكتفاء بالسبب عن المسبب ؛ كقوله :

ذَرِ الْآكِلِينَ الْمَاءَ ظَلَمًا فَا أَرَى يَنَالُونَ خَيْرًا بَعْدَ أَكْلِهِمُ الْمَاءَ ^(١)

يريد قوما كانوا يبيعون الماء فيشترون بثمنه ما يأكلونه ، فاكتفى بذكر الماء الذي هو سبب المأكول من ذكر المأكول .

فأما تفسير أهل اللغة أن استاف القوم في معنى تسايـفوا فتفسير على المعنى ؛ كما دلتهم في أمثال ذلك ؛ ألا تراهم قالوا في قول الله عز وجل « مِمَّنْ مَاءٍ دَافِقٍ » : إنه بمعنى مدفوق ، فهذا — لعمري — معناه ، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دَفَقٍ كما حكاه الأصمعي عنهم من قولهم : نَاقَةٌ ضَارِبٌ إِذَا ضُرِبَتْ ، وتفسيره أنها ذات ضَرْبٍ أى ضُرِبَتْ . وكذلك قوله تعالى « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » أى لا ذا عَصْمَةٍ ، وذو العصمة يكون مفعولا كما يكون فاعلا ، فمن هنا قيل : إن معناه : لا معصوم . وكذلك قوله :

لَقَدْ عَيَّلَ الْإِيْتَامَ طَعْنَةً نَاشِرَةً أَنَا شَرَّ لَازِلَاتِ يَمِينِكَ آشِرَةً ^(٢)

(١) في اللسان « أكل » : « من الآكلين » بدل « ذر الآكلين » . (٢) هكذا في ١ . وفي ش ، ب : « من المأكول » . وفي عبارة اللسان في أكل : « عن ذكر المأكول » . (٣) أى ضربها الفعل ، وذلك أن يزوعلها . (٤) قال ابن السيرافي في شرح شواهد لإصلاح المنطق ١ / ٣٣ : « ناشرة هذا من بنى تغلب ؛ وكان في بنى شيبان مقامه ، فكان همام بن مرة بن ذهل بن شيبان رباه . ووقعت حرب البسوس بين بكر وتغلب وناشرة هذا مع همام بن مرة » =

٥

١٠

١٥

٢٠

أى ذات أشهر، والأشهر: الحزّ والقطع، وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا؛ وعلى ذلك عاتمة باب طاهر، وطالقي، وحائض، وطامث؛ ألا ترى أن معناه: ذات طهر، وذات طلاق، وذات حيض، وذات طمّث^(١). فهذه ألفاظ ليست جارية على الفعل؛ لأنها لو جرت عليه للزم إلحاقها تاء التأنيث؛ كما لحقت نفس الفعل. وعلى هذا قول الله تعالى « في عيشة راضية » أى ذات رضا، فمن هنا صارت بمعنى مَرْضِيَّة. ولو جاءت مذكرة لكانت كضارب وبازل، كباب حائض وطاهر؛ إذ الجميع غير جاري على الفعل، لكن قوله تعالى « راضية » كقوله (لا زالت يمينك آشرة) .

وينبغي أن يعلم أن هذه التاء في (راضية) و (آشرة) ليست التاء التي يخرج بها اسم الفاعل على التأنيث لتأنيث الفعل^(٢) من لفظه؛ لأنها لو كانت تلك لفسد القول؛ ألا ترى أنه لا يقال: ضَرَبَتِ النّاقَةُ ولا رَضِيَتِ العِيشَةُ. وإذا لم تكن إياها وجب أن تكون التي للبالغة؛ ككفروقة، وصُرُوقية، وداهية، وراوية، مما لحقته التاء للبالغة والغاية. وحسن ذلك أيضا شيء آخر. وهو جريانها صفة

== فلما كان يوم واردات — وهو أحد الأيام التي كانت بين بكر وتغلب فيها حرب — قاتل همام بن مرة قتالا شديدا، وأبلى وأتمخّن في بني تغلب ثم عطش بجاء إلى رحله يستسقى وناشرة في رحله. فلما رأى ناشرة خلفه طعمه بمحسرة فقتله وهرب إلى بني تغلب فقالت نائحة همام تبكيه: لقد عبل الأيتام طعمة ناشرة. ويقال إن أم همام قالت ذلك « وانظر أيضا اللسان (أشهر) .

- (١) كذا في أ، وفي ش، ب: « الألفاظ » .
- (٢) كذا في أ، وفي ش، ب: « ذلك الفعل » .
- (٣) الحق أن التاء اللاحقة للوصف إذا كان موصوفه مؤنثا لتأنيث، ولو كانت على جهة النسب. وإرادة النسب إنما يحجز التعرية من التأنيث ولا تحتم ذلك، ويقول الشهاب في حواشي البيضاوي ٨ / ٢٣٨: « والحق — كما يفهم من شراح الكتاب — أن ما قصد به النسبة لا يلزم تأنيثه؛ وإن جاء فيه على خلاف الأصل الغالب أحيانا » .

على مؤنث ، وهى باقظ الجارى على الفعل ، فزاد ذلك فيما ذكرنا ؛ ألا ترى إلى همز حائض ، وإن لم يجر على الفعل ، إنما سببه أنه شابه فى اللفظ ما اطرده همزه من الجارى على الفعل ؛ نحو قائم ، وصائم وأشباه ذلك . ويدلُّك على أن عين حائض همزة ، وليست ياء خالصة - كما لعله يظنه كذلك ظان - قولهم : امرأة زائر ، من زيارة النساء ، وهذا واضح ؛ ألا ترى أنه لو كانت العين صحيحة لوجب ظهورها واوا وأن يقال : زاور . وعليه قالوا : الحائش ^(١) ، والعائر للرمد ، وإن لم يجرى على الفعل ، لما جاء بجىء ما يجب همزه وإعلاله فى غالب الأمر .

نعم وإذا كانوا قد أثبتوا المصدر لما جرى وصفا على المؤنث ؛ نحو امرأة عدلة ، وفريس طوعة القياد ، وقول أمية ^(٢) :

والحبة الحنفة الرشاء أخرجها من جحرها آمينات الله والكليم ^(٣)

وإذا جاز دخول التاء على المصادر وليست على صورة اسم الفاعل ولا هى الفاعل فى الحقيقة ، وإنما استهوى لذلك جرئها وصفا على المؤنث ، كان باب «عيشة راضية» ، و «يد أشمة» أخرى بجواز ذلك فيه ، وجريه عليه .

(١) انظر ص ١١٩ من هذا الجزء .

(٢) فى ج : « ذى الرمة » وهو خطأ . وهو أمية بن أبى الصلت .

(٣) (جحرها) فى هامش أ (ريبتها) ومعنى ذلك أن هناك زواية : « ربتها » بدل « جحرها » . وفى اللسان فى « حنف » ضبط (أمينات) جمع أمنة محركا وهى الأمن . وفيه فى « عدل » ضبط كما ضبط هنا . ويريد بأمينات الله التى تخرج الحبة من جحرها القسم الذى يذكره الجارى ويعزم عليها به لتخرج . والحنف فى الأصل الهلاك ، وهو مصدر لفعل مهمل ثم يطلق على ما يكون منه الهلاك ، فيقال : هذا السبع حنف لمن يلقاه ، وهذه العقرب حنف كذلك بالتذكير نظرا لأصله ، ولما كثر استعماله وصفا بساع لأمية أن يلحق به التاء التى تلحق الوصف . وانظر الديوان لأمية المطبوع فى بيروت ، والحيوان ١٨٧/٤ بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

فإن قلت : فقد قالوا في يؤجل : يا جل ، وفي يئاس : ياء س ، وفي طيئ طائي ، وقالوا : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت ، فقلبوا الياء والواو هنا ألفين ، وهما ساكتان ، وفي هذا نقض لقولك ؛ ألا تراك إنما جعلت علة قلب الواو والياء ألفين تلك الأسباب التي أحدها كونهما متحركتين ، وأنت تجدهما ساكتين ، ومع ذلك فقد تراهما منقلبتين .

قيل : ليس هذا نقضا ، ولا يراه أهل النظر قدحا . وذلك أن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلمتين ثنتين ، في وقت واحد تارة ، وفي وقتين اثنتين . وسنذكر ذلك في باب المعلول بعلمتين .

فإن قلت : فما شرطك واحتياطك في باب قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء في نحو سيّد ، وهين ، وجيّد ، وشويت شيئا ، ولويت يده ليّا ، وقد تراهم قالوا حيوة ، وضَيون ، وقالوا عوى الكلب عوية ، وقالوا في تحقير أسود ، وجدول : جديول ، وأسيود ، وأجازوا قياس ذلك فيما كان مثله : مما واوه عين متحركة أوزائدة قبل الطرف ؟

فالذي نقول في هذا ونحوه : أن الياء والواو متى اجتمعتا ، وسبقت الأولى بالسكون منهما ، ولم تكن الكلمة علمًا ، ولا مرادا بصحة واوها التنبيه على أصول أمثالها ، ولا كانت تحقيرا محمولا على تكسير ، إذن الواو منه تقلب ياء . فإذا فعلت هذا واحتطت للعلة به أسقطت تلك الإلزامات عنك ؛ ألا ترى أن (حيوة) علم والأعلام تأتي مخالفة للأجناس في كثير من الأحكام ، وأن (ضيون) إنما صحّ لأنه

(١) خير من هذا أن يحيل ما أورده السائل على الشذوذ ، فلا يرد على التعليل .

(٢) التعليل للقياس في هذا القلب ، وحسب العلة أن تكون وافية به . والقلب في العلم وما قصد

به التنبيه على الأصل شذوذ فلا يجب أن يراعى في العلة .

خرج على الصَّحَّة تنبيها على أن أصل سيّد وميت : سَيُود ومَيُوت . وكذلك (عَوِيَّة) نَحَرَجَت سالمة؛ ليعلم بذلك أن أصل لَيَّة لَوِيَّة ، وأن أصل طَيَّة طَوِيَّة ، وليعلم أن هذا الضرب من التركيب وإن قلَّ في الاستعمال ، فإنه مراد على كل حال .

وكذلك أجازوا تصحيح نحو أُسَيُود وجُدَيُول ، إرادةً للتنبيه على أن التحقير والتكسير في هذا النحو من المُثَل من قبيل واحد .

(١) فإن قلت : فقد قالوا في العَلَم أُسَيِّد ، فأعلُّوا كما أعلُّوا في الجنس ؛ نحو قوله :
أُسَيِّد ذو خَريطةٍ نهاراً من المتلقطى قَرَدِ القَهَامِ (٢)

فمن ذلك أجوبة . منها أن القلب الذي في أُسَيِّد قد كان سبق إليه وهو جنس كقولك : غُلِيْمٌ أُسَيِّدٌ ، ثم نُقِلَ إلى العلمية بعد أن أُسْرِعَ فيه القلبُ فبقى بحاله ،

(١) أى الفرزدق . وانظر اللسان (سود) والقائض طبعة أوردية ١٠٠٦ ، والكتاب ٩٥/١

(٢) من قصيدته التي مطلعها :

أَلَسَمَ عَاطِجِينَ بِنَا ، لَعْنَا نَرَى العِصْمَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ

وقبله :

سَيَلْفَهْنَ وَحَى القُؤُولِ مَنَى وَيدخل رأسه تحت القسرام

فقوله : « أُسَيِّد » فاعل « سَيَلْفَهْنَ » أى يبلغ النساء اللاتي يتحدث عنهن وله هوى فيهن . (وحى القول) ما يحمله من رسالة أو كلام . والقرام : السر الذي يحجبين . وقوله (أُسَيِّد) يريد « غلام أسود » . والخريطة تصغير الخريطة : وهى كالمخلصة يضع فيها ما يلتقط ، والقهام : الكئاسة ، والقرد : ما تلبد من الكئاسة . يصف أن الغلام الأسود الرسول إلى من يحب لا يؤبه له ، فهو قرد . يقيم الكئاسة ، وبذلك يصل إلى هوى الشاعر دون أن يثير انتباه أحد . وانظر في اللسان (سود) رأيا آخر في تفسير البيت يخالف ما أسلفت ، وهو غير مرضى .

(٣) أنت ترى أن ابن جني بنى الاعتراض بأصيد على أنه في البيت علم ، وقد أبان عن هذا بما لا يمتثل الشك في عبارته في جاذ يقول : « فإن قلت : فقد قالوا في العلم أُسَيِّد ، كما قال : أُسَيِّد ... » ، وقد علمت أن « أُسَيِّد » في بيت الفرزدق ليس من العلم في شيء . كيف وقد وصفه بقوله : « ذو خريطة » وهذا نكرة لا يوصف به العلم ، كما لا يخفى . وبهذا تعلم أن لا وجه لإيراد السؤال ، ولا الجواب ، بله الأجوبة .

- لا أن القلب إنما وجب فيه بعد العلية، وقد كان قبلها — وهو جنس نكرة — صحيحاً .
ويؤنس بهذا أيضاً أن الإعلال في هذا النحو هو الاختيار في الأجناس . فلما سبق
القلب الذي هو أقوى وأقيس القولين سُمي به معلاً، فبقى بعد النقل على صورته .
ومثل ذلك ما نقوله في « عينية » أنه إنما سُمي به مصغراً فبقى بعد بحاله قبل ،
ولو كان إنما حُقر بعد أن سُمي به لوجب ترك إلحاق علامة التأنيث به ؛ كما أنك
لو سُميت رجلاً هنداً ، ثم حُقرت قلت : هُنَيْد : ولو سُميته بها محقرة قبل التسمية
لوجب أن تُقَرَّ التاء بحالها ، فتقول : هذا هُنَيْدَةٌ مَقِيلًا . هذا مذهب الكتاب ،
وإن كان يونس يقول بضمة . ومنها أنا لسنا نقول : إن كلَّ علم فلا بدَّ من صحَّة
واوه إذا اجتمعت مع الياء ساكنةً أولاهما فيلزمنا ما رمت إلزامنا ، وإنما قلنا :
إذا اجتمعت الياء والواو ، وسبقت الأولى منهما بالسكون ، ولم يكن الاسم علمًا ،
ولا على تلك الأوصاف التي ذكرنا فإن الواو تغلب ياء وتُدغم الياء في الياء . فهذه
علة من علل قلب الواو ياء . فأما ألا تغتَلِّ الواو إذا اجتمعت مع الياء ساكنة
أولاهما إلّا من هذا الوجه فلم تغلَّ به . وكيف يمكن أن نقول به وقد قدّمنا أن الحكم
الواحد قد يكون معلولاً بعلةين وأكثر من ذلك ، وتضمناً أن نفرد لهذا الفصل باباً !
فإن قلت : ألسنا إذا رافعناك في صحَّة « حَيوة » إنما نفرع إلى أن نقول : إنما
صحَّت لكونها علمًا ، والأعلام تأتي كثيراً أحكامها تخالف أحكام الأجناس ،
وأنت تروم في اعتلاك هذا الثاني أن تسوّى بين أحكامهما ، وتطرّد على سُميت
واحد كلياً منهما .

(١) انظر كتاب سيويه ص ١٣٧ ج ٢

(٢) كذا في ب ، ش . وفي أ : « مخالف » ولا تستقيم هذه الصيغة مع الإخبار عن

« أحكامها » فقد كان يجب أن يقال : « مخالفة » .

قيل : الجواب الأول قد استمر ، ولم تعرض له ، ولا سوغتك الحال الطعن^(١)
فيه ، وإنما هذا الاعتراض على الجواب الثاني . والخطب فيه أيسر . وذلك
أن لنا مذهبا سنوضحه في باب يلي هذا ؛ وهو حديث الفرق بين علة الجواز وعلة
الوجوب .

ومن ذلك أن يقال لك : ماعلة قلب واو سوط ، وثوب ، إذا كسرت
فقلت : ثياب ، وسياط ؟ .

وهذا حكم لا بُدَّ في تعليقه من جمع خمسة أغراض ، فإن نقصت واحدا فسد
الجواب ، وتوجه عليه الإلزام^(٢) .

والخمس : أن ثيابا ، وسياطا ، وحياضا ، وبابه جمع ، والجمع أثقل من الواحد ،
وأن عين واحده ضعيفة بالسكون ، وقد يُرَاعَى في الجمع حكم الواحد ، وأن قبل
عينه كسرة ، وهي مجلبة في كثير من الأمر لقلب الواو ياء ، وأن بعدها ألفا ،
والألف شبيهة بالياء ، وأن لام سوط وثوب صحيحة .

فتلك خمسة أوصاف لا غنى بك عن واحد منها . ألا ترى إلى صحة خَوَانٍ ،
ويَوَانٍ ، وصَوَانٍ ، لما كان مفردا لا جمعا . فهذا باب . ثم ألا ترى إلى صحة^(٣)
واو زَوْجَةٍ ، وعَوْدَةٍ ، وهي جمع واحد ساكن العين ، وهو زَوْجٌ ، وعود^(٤) ، ولامه
أيضا صحيحة ، وقبلها في الجمع كسرة . ولكن بقي من مجموع العلة أنه لا ألف بعد
عينه ؛ كالألف حياض ، ورياض . وهذا باب أيضا .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب ، « يعرض » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الكسر والإلزام » .

(٣) في أ : « غنا » وهو خطأ . (٤) البوان : عمود للعباء .

(٥) انظر في هذا الأسلوب الصفحة ٣٦ من هذا الجزء رقم ٢ في التعليقة .

(٦) هو المسنن من الإبل .

ثم ألا ترى إلى صحّة طَوَالٍ، وقَوَامٍ، وهما جمعان، وقبل عينهما كسرة، وبعدهما أَلِفٌ، ولأماهما صحیحَتان . لكن بقي من مجموع العلة أن عينه في الواحد متحركة؛ وهي في طويل، وقويم . وهذا أيضا باب .

ثم ألا ترى إلى صحّة طَوَاءٍ، وِرَوَاءٍ، جمع طَيَّانٍ، وَرَيَّانٍ؛ فيه الجمعية، وأن عين واحدة ساكنة، بل معتلة، وقبل عينه كسرة وبعدها أَلِفٌ . لكن بقي عليك أن لامة معتلة، فكروهوا إعلال عينه لثلاث يجمعوا بين إعلالين .

وهذا الموضع مما يسترسل فيه المعتلّ لاعتلاله، فلعله أن يذكر من الأوصاف الخمسة التي ذكرناها وصفين (أو أكثره) ^(٢) ثلاثة ويُغفل الباقي، فيدخل عليه الدخل منه، فيرى أن ذلك نقض للعلّة، ويفزع إلى ما يفزع إليه من لا عِصْمَة له، ولا مُسَكَّة عنده . ولعمري إنه كسر لعلته هو لاعتلالها في نفسها . فأما مع إحكام علّة الحكم فإن هذا ونحوه ساقط عنه .

ومن ذلك ما يعتقده في علّة الادغام ^(٤) . وهو أن يقال : إن الحرفين المثلين إذا كانا لازمين متحرّكين حركة لازمة، ولم يكن هناك إلحاق، ولا كانت الكلمة مخالفة لمثال فَعِلَ، وفَعُلَ، أو كانت فَعَلَ فَعَلًا ^(٥)، ولا خرجت منبهة على بقية بابها، فإن الأول منها يُسَكَّن ويُدغم في الثاني . وذلك نحو شَدَّ، وشَلَّتْ يَدُهُ، وجَبَّذا

(١) أي لا يخطأ، ويلقى الكلام فيه على عواهنه، من قولهم : استرسل إليه : انبسط إليه واستأنس .

(٢) كذا في الأصول . وقد يكون الأصل : «أو إن أكثر» .

(٣) الدخل — بتسكين الخاء ويحرك — : الغيب، ويراد به القدر والنقص .

(٤) كذا في أ . ش ، ب : «يعقده» .

(٥) هو حال من «فعل»، وهو يحترز به عن فعل اسما؛ نحو سبب .

(٦) هذا الضبط عن أ . وفي ب : «منبهة»، بفتح الأول والثالث وسكون الثاني .

زيد ، وما كان عاريا مما استثنياه ؛ ألا ترى أن شدَّ وإن كان فعل فإنه فعل ؛
وليس كطليل ، وشرير ، وجديد^(١) ، فيظهر . وكذلك شأت يده : فعَلَتْ . وحبذا زيد
أصله حبب ككرم ، وقضو الرجل . ومثله شرَّ الرجل من الشر : هو فعل ؛ لقولهم :
شررت يا رجل ؛ وعليه جاء رجل شرير كريد . وعلى ذلك قالوا أجد في الأمر ،
وأسر الحديث ، واستعد ؛ لخلقه مما شرطناه .

فلو عارضك معارض بقولهم : أصهَّب الماء ، وأمَّد الحبل ، لقلت : ليست
الحركتان لازمتين ؛ لأن الثانية لالتقاء الساكنين . وكذلك إن ألزمتك ظهور نحو
جَلَبَبَ ، وشَمَلَل : وقَعْدِدْ ، ورِمْدِدْ^(٤) ، قلت : هذا كله ملحق ؛ فلذلك ظهر .
وكذلك إن أدخل على قولك هما يضر باني ، ويكرمانني ، ويدخلنا قلت : سبب
ظهوره أن الحرفين ليسا لازمين ؛ ألا ترى أن الثاني من الحرفين ليس ملازما ؛
لقولك : هما يضر بان زيدا ويكرمانك ونحو ذلك . وكذلك إن ألزمتك ظهور نحو
جَدِيدٌ ، وقَدِيدٌ^(٥) ، وسَرِيرٌ^(٦) ، قلت : هذا مخالف لمثال فعل وفعل .
فإن ألزمتك نحو قول قعني^(٧) :

مَهْلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنَّى أَجُودُ لِأَقْوَامٍ ، وَإِنْ ضَبَنْتُوا^(٨)

- ١٥ (١) هي الأرض الغليظة ، أو الأرض الصلبة . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش :
« وهو » . (٣) أي لعدم الإدغام ، كالإلحاق ومخالفة الكلمة لمثال الفعل . (٤) يقال :
رماد رمدد : إذا كان دقيقا غير متماسك . (٥) واحدة الجدة ، وهي الخطة في ظهر الحمار
تخالف لونه . (٦) واحدة قدة ، وهي الفرقة من الناس . (٧) هو ابن أم صاحب
الغطفاني ، من شعراء الدولة الأموية . وانظر اللآلئ ٣٦٢ (٨) من قصيدة في مختارات
ابن الشجري ٨ طبع مصر ١٣٠٦ هـ وقبله :

هل للمواذل من ناء فيزجرها إن العواذل منها الجور والسن
اللائمات الفتى في أمره سنفها ومن بعد ضعيفات القوى ومن
وانظر اللسان (ضنن) والكتاب ١١/١

وقول العجاج : * تشكو الوجي من أظليل وأظليل^(١) *
وقول الآخر :

وإن رأيت المجمع الرواددا فواصراً بالعمر أو مواددا^(٢)

قلت : هذا ظهر على أصله منبهة على بقية بابيه ، فتعلم به أن أصل الأصم أضمم ،
وأصل صب صبب ، وأصل الدواب والشواب الدوايب والشوايب ؛ على ما نقوله
في نحو استصوب وبابه : إنما خرج على أصله إيدانا بأصول ما كان مثله .
فإن قيل : فكيف اختصت هذه الألفاظ ونحوها بإخراجها على أصولها دون^(٣)
غيرها ؟ قيل : رجع الكلام بنا وبك إلى ما كنا فرغنا منه معك في باب استعمال بعض
الأصول وإهمال بعضها ؛ فارجع إليه تره إن شاء الله .^(٤)

وهذا الذي قدمناه آنفا هو الذي عناه أبو بكر رحمه الله بقوله : قد تكون علّة^(٥)
الشيء الواحد أشياء كثيرة ، فتي عديم بعضها لم تكن علّة . قال : ويكون أيضا
عكس هذا ، وهو أن تكون علّة واحدة لأشياء كثيرة . أما الأول فإنه ما نحن
بصدده من اجتماع أشياء تكون كلها علّة ، وأما الثاني فعظمه الجنوح إلى

(١) بعده : * من طول إملال وظهر أملل *

وقبله : ١٥

وكم حسنا من علاه عنسل حرف كقوس الشوحط المعطل

وأظلل مفكوك أظلل ، والأظلل ما تحت منم البعير . وانفار اللسان في ظلل ، والدبران ٤٧ .

(٢) انظر نوادر أبي زيد ١٦٤ . وكان ابن جني يشتق (الروادد) من (رودد) أي من مضف

السلاتي . ويشتهقها الصاغاني في التكلة (رود) من (رود) ويعمل واحد الروادد الرودد ، ويفسره

بالعاطف ، وينشد الرجز . وأيا ما كان الأمر فالاستشهاد به (موادد) لا ريب فيه . ٣٠

(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « أصلها » . (٤) انظر ص ٦٥ من هذا الجزء .

(٥) هو ابن السراج . والظاهر أن هذا في كتابه « الأصول » .

المستخف، والعدول عن المستثقل . وهو أصل الأصول في هذا الحديث ، وقد مضى صدر منه . وسترى بإذن الله بقيته .

واعلم أن هذه المواضع التي ضممتمها ، وعقدت العلة على مجموعها ، قد أرادها أصحابنا وعتوها ، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدمة محروسة فإنهم لها أرادوا ، وإياها نَوَّأُوا ؛ ألا ترى أنهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدتها قالوا : **إِنْ عِلَّةٌ شَدَّ وَمَدَّ وَنَحْوُ ذَلِكَ فِي الِادْغَامِ** إنما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد . فإذا قيل لهم : **فَقَدْ قَالُوا : قُعْدُدْ ، وَجَلْبِبْ ، وَاسْتَحْنِكْ ، قَالُوا : هَذَا مُلْحَقٌ ، فَلِذَلِكَ ظَهَرَ .** وإذا أَلَزَمُوا نَحْوَ **أَرْدُدِ** الباب ، وأصْبِبِ الماء ، قالوا : **الْحَرَكَةُ الثَّانِيَةُ عَارِضَةٌ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَلَيْسَتْ بِإِلْزَامٍ .** وإذا أُدْخِلَ عَلَيْهِمْ نَحْوَ **جُدِّدْ ، وَقَدِّدْ ، وَخَلِّلْ** ^(١) ، قالوا : **هَذَا مُخَالَفٌ لِبِنَاءِ الْفِعْلِ .** وإذا عورضوا بنحو **طَلِّلْ ، وَمَدِّدْ ، فَقِيلَ لَهُمْ : هَذَا عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ قَالُوا : هُوَ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّ الْفَتْحَةَ خَفِيفَةً ، وَالْإِسْمَ أَخْفَ مِنْ الْفِعْلِ ، فَظَهَرَ التَّضْعِيفُ فِي الْإِسْمِ ؛ لِخَفَّتِهِ ، وَلَمْ يَظْهَرْ فِي الْفِعْلِ — نَحْوَ قَصَّ ، وَنَصَّ — لِثِقَلِهِ .** وإذا قيل لهم : **قَالُوا هُمَا يَضْرِبَانِي ، وَهُم يَحَاجُونَنَا ، قَالُوا : الْمِثْلُ الثَّانِي لَيْسَ بِإِلْزَامٍ .** وإذا أُوجِبَ عَلَيْهِمْ نَحْوُ قَوْلِهِ ^(٢) « **وَإِنْ ضَبَبْنَا** » وَلِجَحَّتْ عَلَيْهِ ، وَضَبَبَ الْبَلَدُ ، وَاللَّيْلُ السِّقَاءُ ، قالوا : **خَرَجَ هَذَا شَادًّا ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ قَرَّتْ عَلَيْهِ قَرَرْتُ ، وَأَنَّ أَصْلَ حَلَّ الْحَبْلِ وَنَحْوِهِ حَلَّ .** فهذا الذي يرجعون إليه فيما بعد متفرقا قدمناه نحن مجتمعاً .

(١) كذا في ش . وفي أ : « **حَلَّ** » . وأُخْلِلَ جمع الخَلَّةِ . وهو من البهات والمرعى ما كان فيه حلاوة .

(٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « **وجب** » .

وكذلك كُتِبَ محمد بن الحسن رحمه الله إنما ينزع أصحابها منها العلل ، لأنهم يحذروها
منشورة في أثناء كلامه ، فيُجمع بعضها الى بعض بالملاطفة والرفق . ولا تجده
علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة . وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة
غير منكور .

- ٥ . الآن قد أريتكم بما مثله لك من الاحتياط في وضع العلة كيف حاله ، والطريق
الى استعمال مثله فيما عدا ما أوردته ، وأن تستشف ذلك الموضع ، فتتأمل إلى آخر ما
يلزمك إياه الخصم ، فتدخل الاستظهار بذكره في أضعاف ماتصبه من علة به لتسقط
عنك فيما بعد الأصول^(٦) والإلزامات التي يروم مراسلك الاعتراض بها عليك ، والإفساد
لما قررت من عقد علتك . ولا سبيل الى ذكر جميع ذلك ؛ لطوله ومخافة الإملال
ببعضه . وإنما تراد المثل ليكني قليلها من كثير غيرها ، ولا قوة إلا بالله .
- ١٠ .

(١) هو صاحب أبي حنيفة ، وصاحب الكتب النادرة في الفقه ، منها الجامع الكبير ، والجامع
الصغير . وهو ابن خالة الفراء . ويرى عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال : ما رأيت ميمنا ذكيا إلا محمد
ابن الحسن . مات بالري سنة ١٩٨ في اليوم الذي مات فيه الكسائي . وقيل إن الرشيد قال : دفنت
الفقه والعربية بالري . انظر ابن خلكان .

- ١٥ . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ينزع » .
(٣) يريد الحنفية ، وكان ابن جني حنفيا ، وكان ينصر الحنفية على الشافعية . وانظر من أمثلة
هذا كلامه في الترتيب في الوصو ، في حرف الواو من سر الصاع ؛ وكلامه في إفادة الباء للتبعض ،
في الكتاب السابق .

- (٤) يريد علل الفقه . وقد ساق في الاقتراح هذا النص عن ابن جني ، ونواد شارحه ابن علان
بعد « العلل » كلمة « النحوية » وهي زيادة لوجهها ، ولا يعني هذا ابن جني . إنما يعني أنه جمع عناصر
العلة فيما ذكر من كلام أصحابه النحويين وقد كانت منشورة فيه ، كما كان أصحاب محمد بن الحسن يجمعون
العلل الفقهاء من كلامه . فله في النحو أسوة بأصحابه في الفقه .

(٥) استشف الشيء : نظرا ما وراءه .

- (٦) كذا في الأصول الثلاثة . وهي نة صحيحة . وانظر ص ٥٣ من هذا الجزء .

باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة، وبين العلة المجوزة

اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه^(١) في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعِلُّ هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها؛ وعلى هذا^(٢) مقاد كلام العرب^(٣).

وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب^(٤).

من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز، لا علة الوجوب؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها، وأن كل مُمَالٍ لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه. فهذه إذاً علة الجواز لا علة الوجوب.

ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو «أقمت» همزة؟ فتقول: علة ذلك أن الواو انضمت ضمّاً لازماً. وأنت مع هذا تجيز ظهورها واوا غير

(١) وذلك تكبر كان ومفعول ظن.

(٢) كذا في أ. وفي ش، ب: «تجوزها».

(٣) كذا في أ، ب. وفي ش: «مفاد» بالفاء، وكذا ورد في العبارة المنقولة في الاقتراح، وقال

ابن علان في شرحه: «بضم الميم أى إفادة».

(٤) قال في الاقتراح عقب هذا الكلام: «فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان

موجباً يسمى علة، وما كان مجزواً يسمى سبباً» قال ابن علان في شرح الاقتراح: «ما كان موجباً للحكم

يسمى علة؛ لأن ذلك شأنها: أنه يجب معلولها عند وجودها إن لم يوجد مانع. وما كان مجزواً يسمى سبباً؛

لأن المسبب قد يختلف عن السبب لفقده سبب عند تعدد الأسباب أو لوجود مانع» وفي هامشه: «لأنه

السبب قد يعارضه ما يمنع الوجوب؛ كوجود الراحلة: من أسباب جواز الحاح لا وجوبه».

(٥) هي انقلاب الألف عن الياء، وصيرورتها إلى الياء، وكونها بدلاً عن مكسور من واو أو ياء،

ووجود ياء قبلها أو بعدها، ووجود كسرة قبلها أو بعدها، والناسب. وانظر الأشتوني في مبحث الإمالة،

وشرح ابن يعيش ٥٥/٩.

مبدلة ، فنقول : وقت . فهذه علة الجواز إذا ، لا علة الوجوب . وهذا وإن كان في ظاهر ما تراه فإنه معنى صحيح ؛ وذلك أن الجواز معنى تعقله النفس ؛ كما أن الوجوب كذلك ؛ فكما أن هنا علة للوجوب فكذلك هنا علة للجواز . هذا أمر لا ينكر ، ومعنى مفهوم لا يتدافع .

- ومن علي الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فتكون حينئذ خيراً في جعلك تلك النكرة — إن شئت — حالا ، وإن شئت — بدلاً ؛ فتقول على هذا : مررت بزيد رجل صالح ، على البديل ، وإن شئت قلت : مررت بزيد رجلاً صالحاً ، على الحال . أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين ، لا علة لوجوبه .
- وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان ، والثلاثة ، وأكثر من ذلك على هذا الحد ، فوقوعه عليه علة لجواز ما جاز منه ، لا علة لوجوبه . فلا تستنكر هذا الموضع .

- فإن قلت : فهل تجيز أن يحل السواد محلاً ما ، فيكون ذلك علة لجواز اسوداده لا لوجوبه ؟ قيل : هذا في هذا ونحوه لا يجوز ، بل لا بد من اسوداده البتة ، وكذلك البياض والحركة والسكون ونحو ذلك متى حل شيء منها في محل لم يكن له بد من وجود حكمه فيه ووجوبه البتة له ؛ لأن هناك أمراً لا بد من ظهور أثره . وإذا تأملت ما قدمناه رأيت أنه عائد إلى هذا الموضع ، غير مخالف له ولا بعيد عنه ؛ وذلك أن وقوع النكرة تليقة المعرفة — على ما شرحناه من تلك الصفة — سبب لجواز

(١) كذا في الأصول . ويدور أن هنا سقطاً ، والأصل : « وإن كان في ظاهر ما تراه شيئاً »

ويدل عليه قوله في الصفحة التالية : « فقد زالت عنك إذا شأنا هذا الظاهر » .

(٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « تم » . (٣) كذا في ١ ، ب . وفي ش : « اسوداد

به » . (٤) أي تابعة لها ، من تلاء : تبعه . ويقال : وقع كذا تلية كذا أي عقبه .

الحكمين اللذين جازا فيه ؛ فصار مجموع الأمرين في وجوب جوازهما كالمعنى المفرد الذى استند به ما أريناه : من تمسكك^(١) بكل واحد من السواد والبياض ، والحركة والسكون .

فقد زالت عنك إذا شناعة هذا الظاهر ، وآلت بك الحال إلى صحة معنى ما قدمته : من كون الشيء علّة للجواز لا للوجوب . فاعيرف ذلك وقسه ؛ فإنه^(٢) باب واسع .

باب فى تعارضِ العللِ

الكلام فى هذا المعنى من موضعين : أحدهما الحكم الواحد بتجاذب^(٣) كونه^(٤) العلتان أو أكثر منهما . والآخر الحكمان فى الشيء الواحد المختلفان ، دعت إليهما علتان مختلفتان .

الأول منهما كرفع المبتدأ ؛ فإننا نحن نعتل لرفعه بالابتداء ، على ما قد بيناه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه . والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثانى الذى هو مرافعه^(٥) عندهم ، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب موافقه^(٦) . وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل ، ورفع ما أقيم مقامه ، ورفع خبر إن وأخواتها . وكذلك نصب ما انتصب ، وجر ما انجر ، وجرم ما انجزم ، مما يتجاذب الخلاف فى علله . فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العلل ، على ما هو مشروح من حاله فى أماكنه .

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تمسكك » .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وإيه » .

(٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « تجاذب » .

(٤) أى وجوده وحصوله .

(٥) يريد بذلك أن الخبر والمبتدأ يرافعان ، فالمبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ .

(٦) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش : « مرافقه » .

ولمّا غرضنا أن نرى هنا جملة^(١)، لا أن نشرحه، ولا أن نتكلم على تقوية ما قوى منه، وإضعاف ما ضعف منه .

الثاني منهما الحكان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علّتان مختلفتان؛ وذلك كإعمال أهل الحجاز ما الباقية للحال، وترك بني تميم إعمالها، وإجرائهم إياها مجرى (هل) ونحوها ممّا لا يعمل؛ فكأن أهل الحجاز ممّا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما، وناقية للحال نقيها إياها، أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها^(٢). وكأن بني تميم ممّا رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيا؛ كقولك: ما زيد أخوك، وما قام زيد، أجروها مجرى (هل)؛ ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام؛ ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياسا من لغة الحجازيين .

ومن ذلك (ليتّا)؛ ألا ترى أن بعضهم يركبها جميعا، فيسلّب بذلك (ليت) عملها، وبعضهم يأنى (ما) عنها، فيقرّ عملها عليها: فنضمّ (ما) إلى (ليت) وكفها بها عن عملها ألحقها بأخواتها: من (كأن) و (لعل) و (لكن) وقال أيضا: لا تكون (ليت) في وجوب العمل بها أقوى من الفعل؛ [و] قد نراه إذا كُفّ به (ما) زال عنه عمله؛ وذلك كقولهم: قلّمّا يقوم زيد فـ (ما)

(١) كذا في أ، ب. وفي ش: « جملة » .

(٢) كذا في ش، ب. وفي أ: « منها » .

(٣) إذ يقول في الكتاب ١ / ٢٨ في الحديث عن (ما): « وأما بنو تميم فيجرونها مجرى

أما وهل؛ وهو القياس، لأنها ليست بفعل، وليس ما كائس، ولا يكون فيها إضمار » .

(٤) أى يركب (ليت) و (ما) .

(٥) كذا في أ، ب. وفي ش: « يلقى » . (٦) زيادة في أ .

دخلت على (قل) كافة لها عن عملها ، ومثله كثر ما ، وطالما ، فكما دخلت
(ما) على الفعل نفسه فكفته عن عمله وهيأته لغير ما كان قبلها متقاضيا له ،
كذلك تكون ما كافة لـ (ليت) عن عملها ، ومصيرة لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعا
بعدها ، ومن ألقى (ما) عنها وأقرَّ عملها ، جعلها تحرف الجر في إلقاء (ما) معه ؛ نحو
قول الله تعالى : « فبما نقضهم ميثاقهم » ، وقوله : « عما قليل » ، و « مما خطيئاتهم »
ونحو ذلك ، وفصل بينها وبين (كأن) و (لعل) بأنها أشبه بالفعل منهما ؛ ألا تراها
مفردة وهما مركبتان ؛ لأن الكاف زائدة ، واللام زائدة .

هذا طريق اختلاف العالين لاختلاف الأحكام في الشيء الواحد ؛ فأما أيها أقوى ،
وبأيها يجب أن يؤخذ ؟ فشيء آخر ليس هذا موضعه ، ولا وضع هذا الكتاب له .
ومن ذلك اختلاف أهل المجاز وبني تميم في هلم .

فأهل المجاز يُجرونها مجرى صه ، ومه ، ورؤيد ، ونحو ذلك مما سمي به الفعل ،
وألزم طريقا واحدا . وبنو تميم يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع ، ويراعون
أصل ما كانت عليه لم . وعلى هذا مساق جميع ما اختلفت العرب فيه .

فانحلاف إذا بين العلماء أعم منه بين العرب . وذلك أن العلماء اختلفوا
في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه ، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه ،
وكل ذهب مذهباً ، وإن كان بعضه قوياً ، وبعضه ضعيفاً .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « بينهما » وما أثبتته هو الصواب ، يريد : بين ليت ...

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « منها » والصواب ما أثبتته ، يريد : من كأن ولعل .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الباب » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « انفقوا » وما أثبتناه هو الصواب .

باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح^(١)

من ذلك قول من اعتل لبناء نحوكم ، ومن ، وما ، وإذ ، ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين ؛ نحو هل ، وبل ، وقد . قال : فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها ، كما أن الحروف مبنية . وهذه علة غير متعدية ، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يُبنى ما كان من الأسماء أيضا على حرفين ؛ نحو يد ، وأخ ، وأب ، وديم ، وفيم ، وحر ، وهن ، ونحو ذلك .

فإن قيل : هذه الأسماء لها أصل في الثلاثة ، وإنما حذف منها حرف ، فهو لذلك معتد ، فالجواب أن هذه زيادة في وصف العلة^(٢) ، لم تأت بها في أول اعتلاك . وهبنا ساعناك بذلك ، قد كان يجب على هذا أن يبنى باب يد ، وأخ ، وأب ونحو ذلك ؛ لأنه لما حذف فتنقص شابه الحرف ، وإن كان أصله الثلاثة ؛ ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب ، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضممر بُني ، ولم يمنع من بنائه جريه معربا قبل حال البناء . وهذا شبه

(١) يعبر عن العلة إذا لم تتعد بالقاصرة . وقد عقد لها بحثا في الاقتراح ، ونقل عن ابن الأنباري خلافا في الأخذ بها .

١٥

(٢) يراد بالزيادة في وصف العلة التي تخرج نحو يد أن يكون الاسم على حرفين أصالة أي في أصل وضعه ، فلا يدخل في هذا نحو أخ فإنه ليس على حرفين في وضعه . وهذه الزيادة مرادة لمن اعتل بهذه العلة لبناء كم ومن ، وهو تعليل صحيح ، ولا يرد عليه ما أورده المؤلف من بناء المفرد المعرفة لوقوعه موقع المضممر مع إعرابه قبل حال البناء ، فإن العلة في حال البناء موجودة صحيحة ، وأخ ونحوه لا يوجد فيه الشبه بهل كاملا ؛ لأنه لم يوضع على حرفين بل على ثلاثة . ويرى بعض النحويين أن وضع الاسم على حرفين لا يقتضى البناء إلا إذا كان الشئ حرف لين كالضمير « نا » ويعتل لبناء كم ومن ونحوهما بغير الشبه الوضعي . وعلى هذا الرأي المؤلف ، كما يؤخذ من كلامه في هذا الكتاب في « باب في هذه اللغة أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع بها بفارط » وانظر الأشموني على الألفية في مبحث العرب والمبنى .

٢٠

(١) معنوى كما ترى ، مؤثر دافع إلى البناء ، والشبه اللفظى أقوى من الشبه المعنوى ، فقد كان يجب على هذا أن يبنى ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل في الثلاثة ، وألا يمنع من بنائه كونه في الأصل ثلاثياً ، كما لم يمنع من بناء زيد في النداء كونه في الأصل معرباً ، بل إذا كانت صورة إعراب زيد قبل ندائه معلومة مشاهدة ، ثم لم يمنع ذلك من بنائه كان أن يبنى باب يد ، ودم ، وهن ، لنقصه ولأنه لم يأت تأملاً على أصله إلا في أماكن شاذة أجدر . وعلى أن منها ما لم يأت على أصله البتة وهو معرب . وهو حر ، وسه ، وفم . فأما قوله :

(٢) * يا حبذا عينا سليمى والقما *

(٣) وقول الآخر :

(٤) * همّا نفثا في في من قويمهما *

١٠

فإنه على كل حال لم يأت على أصله ، وإن كان قد زيد فيه ما ليس منه .

(١) يريد بالشبه المعنوى ما لا يرجع إلى اللفظ ، ولا يريد به ما اصطاح عليه المتأخرون ، وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف .

(٢) عجزه : * والجيد والنحروندى قد نما * وانظر اللسان في فوه ، والجمهرة ٤٨٤/٣

(٣) هو الفرزدق . وانظر الخزانة ٢/٢٦٩ ، ٣/٣٤٦ ، والكتاب ٢/٨٣ ، والديوان طبعة أوربة ١١١

١٥

(٤) عجزه : * على النابح العاوى أشد رجاء * وقوله :

وإنت ابن إبليس وإبليس ألبنا لهم بعذاب الناس كل علام

وهما من قصيدة يتوب فيها من الهجاء وقذف المحصنات . وقوله : « هما نفثا » يريد إبليس وابنه . يريد أنهما ألقيا على لسانه ما لا يحل من القول . ثم استأنف فقال : على النابح ، يريد من يهجو الفرزدق ، ورحام ، فهو مصدر راجع بالحجارة : رعى بها ، يريد الإجابة بأسوأ الجواب .

٢٠

(٥) يريد أن (الفا) في بيت الرجز ، وفي بيت الفرزدق نقص العين واللام ؛ إذ أصله فوه ؛ بدليل جمعه على أفواه ، وزيد فيه الميم والألف ، وهما ليسا في أصل تركيبه ، ويذكر النحويون في بيت الفرزدق أن فيه جمعاً بين البدل — وهو الميم — والمبدل منه ، وهو الواو . وقد أورد ابن جني في سر الصناعة (حرف النون) الرجز وبيت الفرزدق وأورد في « الفا » بضمة أوجه ، ثم قال : ويجوز أن يكون (الفا) في موضع رفع ، إلا أنه اسم مقصور بمنزلة عصا ؛ وعليه بيت الفرزدق :

٢٥

* همّا نفثا في في من قويمهما *

فإن قلت : فقد ظهرت اللام في تكسير ذلك ؛ نحو أفواه ، وأستاه ، وأحراج ،
 قيل : قد ظهر أيضا الإعراب في زيد نفسه ، لا في جمعه ، ولم يمنع ذلك من بنائه .
 وكذلك القول في تحقيره وتصريفه ؛ نحو فؤيه ، وأسته ، وحرج .

ومن ذلك قول أبي إسحاق في التنوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر ؛ نحو جوار ،
 وغواش : إنه عوض من صمة الياء ؛ وهذه علّة غير جارية ؛ ألا ترى أنها لو كانت
 متعدية لوجب أن تعوّض من صمة ياء يرمى ، فنقول : هذا يرم ، ويقض ،
 ويستقيض .

فإن قيل : الأفعال لا يدخلها التنوين ، ففي هذا جوابان : أحدهما أن يقال
 له : علّتك ألزمتك إياه ، فلا تلم إلا نفسك ؛ والآخر أن يقال له : إن الأفعال إنما يمتنع
 منها التنوين اللاحق للصرف ، فأما التنوين غير ذلك فلا مانع له ؛ ألا ترى إلى تنوينهم
 الأفعال في القوافي لما لم يكن ذلك الذي هو علم للصرف ؛ كقول العجاج :
 * من طليل كالأتحمي أنهجن *^(٤)

وقول جرير :

* وقولي إن أصبت : لقد أصابن *^(٥)

ومع هذا ، فهل التنوين إلا نون ، وقد ألحقوا الفعل النونين : الخفيفة والثقيلة .
 وههنا إفساد لقول أبي إسحاق آخر ؛ وهو أن يقال له : إن هذه الأسماء قد عاقبت

(١) الأست : عظيم الاست . (٢) هو المولع بالحر .

(٣) يريد أنها قاصرة غير متعدية ، فكانها واقفة غير جارية .

(٤) صدره : * ماهاج أشجانا وشجوا قد شجن * وشجن أصله شجا فألحقه تنوين التثنية . وانظر

الديوان ٧ . وقوله : « أنهجن » كذا رسم بالنون وفقا في أ . وفي ش ، ب : « أهجا » .

(٥) صدره : * أقل اللوم عاذل والمتابن * وهو مطلع قصيدة له طويلة يهجو فيها الراعي

النمري . وانظر الديوان ٣٠/٢ والخزانة ٣٤/١ ، وقوله : « أصابن » كذا رسم بالنون وفقا في أ ،

وفي ش ، ب : « أصابا » .

بإيائها ضَمَاتِهَا؛ ألا تراها لا تجتمع معها، فلما عاقبتها جرت لذلك مجراها، فكما أنك لا تعوّض من الشيء وهو موجود، فكذلك أيضا يجب ألا تعوّض منه وهناك ما يعاقبه ويجرى مجراه . غير أن الغرض في هذا الكتاب إنما هو الإلزام الأول؛ لأن به ما يصح تصوّر العلة، وأنها غير متعدية ^(١) .

ومن ذلك قول القراء في نحو لغة، وثبة، ورثة، ومئة : إن ما كان من ذلك المحذوف منه الواو فإنه يأتي مضموم الأول؛ نحو لغة، وبرة، وثبة، وكرة، وقلة؛ وما كان من الباء فإنه يأتي مكسور الأول؛ نحو مئة، ورثة . وهذا يفسده قولهم : ^(٢) مَسَّة، فيمن قال : سنوات، وهى من الواو كما ترى، وليست مضمومة الأول .

وكذلك قولهم : عِضة، محذوفها الواو؛ لقولهم فيها : عِصوات؛ قال :
هذا طريق يأزِم المأزما وعِصَوَات تقطع اللهازما ^(٣)
وقالوا أيضا : ضَعَة، وهى من الواو مفتوحة الأول؛ ألا تراه قال :
* مَتَّخِذًا مِنْ ضَعَوَاتٍ تَوَلَّجًا * ^(٤)

فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة غير متعدية ^(٥) . وهو كثير، فطالب فيه بواجبه، وتأمل ما يرد عليك من أمثاله .

- ١٥ (١) ما هنا زائدة أو مصدرية . (٢) أى لا فيمن قال فى الجمع سنهات . وانظر الكامل ٢٠٧/٦ . (٣) يروى تمشق بدل « تقطع » وتمشق : تضرب . والمأزِم جمع المأزم، وهو المضيق بين جبلين، يريد أن المضائق بالنسبة إلى ضيقه لا تذكر . وانظر الكامل بشرح المصنف ٢٠٦/٦ وهذا البيت رواه الأصمعي عن أبي مَهْدِيَة . وانظر اللسان فى أزم، وسيبويه ص ٨١ ج ٢ .
- (٤) أى جرير يهجو البعيث . وقوله : * كأنه ذنخ إذا تنفجا * والذنخ — بزنة ديك — : الذكر من الضباع، وتنفع : وتب وعدا . وفى اللسان (ولج) : « ما معجا » والمعج : مرعة المزر، والتولج : تكاس الظى والوحش . والضمة : شجر بالبادية مثل النعام . وانظر اللسان فى ضعو ورج وتلج، والديوان ٣٤/١ . (٥) كذا فى أ، ب . وفى ش : « واقعة » . وما أثبت هو الصواب . يريد بالواقعة غير الجارية، وهى الفاصرة .

باب في العلة وعلّة العلة

ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ؛ ومثّل منه برفع الفاعل . قال : فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا : ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال عن علة العلة .

- (١) وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجويز في اللفظ ، وأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلّة ؛ ألا ترى أنه إذا قيل له : فلم ارتفع الفاعل قال : لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لابدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد : إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنيا عن قوله : إنما ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل . وهذا هو الذي أراده المحيّب بقوله : ارتفع بفعله ، أي بإسناد الفعل إليه .

- نعم ولو شاء لمأطله فقال له : ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعا ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمة أقوى الحركات ، بفعل الأقوى للأقوى . وكان يجب على ما رتبّه أبو بكر أن تكون هنا علة ، وعلّة العلة ، وعلّة علة العلة . وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه فيقول : وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة ؛ لئلا يجمعوا بين ثقلين . فإن تكلف متكلف جوابا عن هذا تصاعدت عدّة العلل ، وأدى ذلك إلى هجنة القول وضعف القائل به ، وكذلك لو قال لك قائل في قولك : قام القوم ألا زيدا : لم نصبت زيدا ؟ لقلت : لأنه مستثنى ؛ وله من بعد أن يقول :

(١) هو ابن السراج .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يعلم » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « علة » .

(٤) الصيغة : قلة الفطنة وضعف الرأي .

ولم نصبت المستثنى ؟ فيكون من جوابه ؛ لأنه فضلة ؛ ولو شئت أجبته مبتدأ بهذا
فقلت : إنما نصبت زيدا في قولك : قام القوم إلا زيدا ؛ لأنه فضلة . والباب
واحد ، والمسائل كثيرة . فتأمل وقس .

فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمع (فيه أبو بكر)^(١) أو لم ينعم تأمله .^(٢)

ومن بعد فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ؛ ألا ترى أن السواد
الذي هو علة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه ، لأن جاعلا جعله على هذه
القضية . وفي هذا بيان .

فقد ثبت إذا أن قوله : علة العلة إنما غرضه فيه أنه تميم وشرح لهذه العلة
المقدمة عليه . وإنما ذكرناه في جملة هذه الأبواب لأن أبا بكر — رحمه الله —
ذكره ، فأحبنا أن نذكر ما عندنا فيه . وبالله التوفيق .

باب في حكم المعلول بعلة

وهو على ضربين : أحدهما ما لا نظرية ، والآخر محتاج إلى النظر .
الأول منهما نحو قولك : هذه عشرين ، وهؤلاء مائة . فقياس هذا على
قولك : عشرون ومائة أن يكون أصله عشرون ومائة ، فقلبت الواو ياء
لأمرين كل واحد منهما موجب للقلب ، غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على
قلبه : أحدهما اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون ؛ والآخر أن ياء
المتكلم أبدا تكسر الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحا ، نحو هذا غلامي ، ورأيت
صاحبي ؛ وقد ثبت فيما قبل أن نظير الكسر في الصحيح الياء في هذه الأسماء ؛

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أبو بكره » مكان « فيه أبو بكر » .

(٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « و » .

(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قبل » ، وهو تحريف .

نحو مررت بزید ، و مررت بالزیدین ، ونظرت إلى العشرین . فقد وجب إذاً ألا يقال : هذه عشروى بالواو ، كما لا يقال : هذا غلامی بضم الميم . فهذه علة غير الأولى في وجوب قلب الواو ياء في عشروى وصالحوى ونحو ذلك ، وأن يقال عشري بالياء البتة ؛ كما يقال هذا غلامي بكسر الميم البتة .

- و يدل على وجوب قلب هذه الواو إلى الياء في هذا الموضع من هذا الوجه
- ولهذه العلة لا للطريق الأول — من استكراههم إظهار الواو ساكنة قبل الياء — أنهم لم يقولوا : رأيت فآى ، وإنما يقولون : رأيت في . هذا مع أن هذه الياء لا ينكر أن تأتي بعد الألف ؛ نحو رَحَاى وَعَصَاى ؛ لِحَقَّةِ الألف ، فدل امتناعهم من إيقاع الألف قبل هذه الياء على أنه ليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال ، وإنما هو لاعتزامهم ترك الألف والواو قبلها ؛ كتركهم الفتحة والضممة قبل الياء
- في الصحيح ؛ نحو غلامي ودارى .

- فإن قيل : فاصل هذا إنما هو لاستثقالهم الياء بعد الضمة لو قالوا : هذا غلامى ، قيل : لو كان لهذا الموضع البتة ، لفتحوا ما قبلها ؛ لأن الفتحة على كل حال أخف قبل الياء من الكسرة ، فقالوا : رأيت غلامى . فإن قيل : لما تركوا الضمة هنا وهى علم للرفع أتبعوها الفتحة ؛ ليكون العمل من موضع واحد ، كما أنهم لما استكروا الواو بعد الياء نحو يعد حذفوها أيضا بعد الهمزة والنون والتاء في نحو أعد ، ونعد ، وتعد ؛ قيل يفسد هذا من أوجه . وذلك أن حروف المضارعة تجرى مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلها متساوية في جعلها الفعل صالحا لزمانين : الحال والاستقبال ؛ فإذا وجب في أحدها شيء أتبعوه سائرهما ، وليس كذلك علم الإعراب : ألا ترى أن موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضا ؛ من حيث كان إنما جرى به دألا على اختلاف المعاني .

(١) كذا في ١ ، ب . وفي ش : « موضع » .

فإن قلت : فحروف المضارعة أيضا موضوعة على اختلاف معانيها ؛ لأن الهمزة للتكلم ، والنون للتكلم إذا كان معه غيره ؛ وكذلك بقيتها ، قيل : أجل ، إلا أنها كلها مع ذلك مجتمعة على معنى واحد ، وهو جعلها الفعل صالحا للزمانين على ما مضى .
فإن قلت : فالإعراب أيضا كلمة مجتمع على جريانه على حرفه ، قيل : هذا عمل لفظي ، والمعاني أشرف من الألفاظ .

وأیضا فتركهم إظهار الألف قبل هذه الياء مع ما يعتد من خفة الألف حتى إنه لم يسمع منهم نحو فای ، ولا أبای ، ولا أخای ، وإنما المسموع عنهم رأيت أبي وأني ، وحكي سيويه كسرت في أدل دليل على أنهم لم يراعوا حديث الاستخفاف والاستثقال حسب ، وأنه أمر غيرهما . وهو اعتزامهم ألا تجيء هذه الياء إلا بعد كسرة أو ياء أو ألف لا تكون علما للنصب : نحو هذه عصاي وهذا مصلای .
وعلى أن بعضهم راعى هذا الموضع أيضا فقلب هذه الألف ياء فقال : عَصَى ، وَرَحَى ، وَيَا بُشْرَى [هذا غلام] ، وقال أبو دُوَادٍ ^(١) :

فأبسلوني بليتكم لعلّي أصالحكم وأستدرج نويّا

(١) زيادة في أ . وهي قراءة أبي الطفيل والحسن والبخدری . انظر البحر ٢٩٠/٥

(٢) هذا هو الصواب ، ونسبه في المغني في مباحث أقسام العطف ٩٧/٢ إلى الهذلي . وقوله :

ألم ترأني جاورت كعبا وكان جوار بعض الناس غيا

وكان أبو دواد جاور هلال بن كعب من تميم ، فلعب غلام له مع علسان الحن في غدير ، ففطسوه في المساء ، ومات ، فغزم أبو دواد على مفارقتهم وذم جوارهم ، وأحسن منهم أنهم يحاولون إرضاءه ، فقال هذين البيتين . وقد أعطاه هلال فوق الرضا ، حتى ضرب به المثل في الوفاء . فقيل : حاربخار أبي دواد .
وقوله : (فأبسلوني) يقال : أبلاه إذا صعب به صنعا جميلا ، والبلية اسم منه . و « نويّا » يريد نواي .
والنوى : النية ، وهو الوجه الذي يقصد ، و « أستدرج » : أراجع أدراجي من حيث كنت . يقول : أحسنوا إلى فإن أحسنتم فعلى أصالحكم وأرجع حيث كنت جاراكم . وقد أحسنوا إليه ، وظل على جوارهم . وانظر شرح شواهد المغني للبندادي في الشاهد ٦٦٩

وروينا أيضا عن قُطْرِب^(١) :

يَطُوفُ بِي عِكْبٌ فِي مَعَدٍّ وَيَطْعُنُ بِالصُّمْلَةِ فِي قَفِيٍّ^(٢)

فَإِنْ لَمْ تَتَارَانِي مِنْ عِكْبٍ فَلَا أُرَوِّبَا أَبَدًا صَدِيًّا^(٣)

وهو كثير . ومن قال هذا لم يقل في هذان غلاماي : [غلامَيَّ] بقلب الألف ياء ؛
لئلا يذهب علم الرفع .

ومن المعلول بعَنتين قولهم : سَيِّءٌ ، وَرِيٌّ . وأصله سَوِيٌّ ، وَرِيٌّ ، فانقلبت الواو
ياء — إن شئت — ؛ لأنها ساكنة غير مدغمة وبعد كسرة ، و — إن شئت — ؛
لأنها ساكنة قبل الياء . فهاتان عَنتان ، إحداهما كَعِلَّةٌ قَليبِ ميزانٍ ؛ والأخرى كَعِلَّةٌ
طَيًّا وليًّا مصدرَي طويت ولويت ؛ وكل واحدةٍ منهما مؤنثة .

فهذا ونحوه أحد ضربَي الحكمِ المعلولِ بعَنتين ، الذي لا نظريه .

والآخر منهما ما فيه النظر ؛ وهو باب ما لا ينصرف . وذلك أن عِلَّةَ امتناعه
من الصرف إنما هي لاجتماع شَبهين فيه من أشباه الفعل . فأما السبب الواحد
فيقلُّ عن أن يسمَّ عِلَّةً بنفسه حتى ينضمَّ إليه الشَّبه الآخر من الفعل .

(١) نسبه في اللسان في «عكب» للنخل الشكري ؛ وكان يَتَمُّ بالمتجردة امرأة النعمان بن المنذر ، ووقف
النعمان على ذلك فدفعه إلى عكب ، وهذا قيده وعذبه . وانظر شرح الحماسة للبرزقي ٢/٨ ؛ طبعة بولاق ،
والإصلاح ٤٤٤

(٢) عكَبَ صاحب سجن النعمان بن المنذر . والصمْلَةُ العصا ؛ كما في الناج في صمل . وفي الجوهرة أنها حربة .
(٣) «تأراني» في ش ، ب . وفي أ «تأراي» ، وكلاهما وارد مسموع ، يقال : تأرت
القتيل ، وتأرت به . وفي ج : «تأراي» . «وصدي» يريد صدائ . والصدى — في زعم الجاهلية —
طائر يصيح إذا لم يثار بالمقتول .

(٤) زيادة اقتضاها السياق وظهرت لي من اختلاف الأصول . ففي أ «غلاماي» ، وفي ش ، ب :
«غلامي» ، وقد بدا لي أن العبارتين «غلاماي» و «غلامي» في النسخة الأصلية ، وحذف النسخ
إحداهما لما يفهموا المراد .

(٥) ضبط هكذا في ب . وفي أ «يتم» ، بفتح الياء من الثلاثي . وكلاهما صحيح .

فإن قيل : فإذا كان في الاسم شبه واحد من أشباه الفعل ، أله فيه تأثير أم لا ؟
 فإن كان له فيه تأثير فماذا التأثير ؟ وهل صرف زيد ^(١) إلا كصرف كلب وكعب ؟ وإن
 لم يكن للسبب الواحد إذا حل الاسم تأثير فيه مما بالله إذا انضم إليه سبب آخر أثرا
 فيه فنعناه الصرف ؟ وهل إذا كان السبب الواحد لا تأثير له فيه لم يؤثر فيه الآخر
 كما لم يؤثر فيه الأول ؟ وما الفرق بين الأول والآخر ؟ فكما لم يؤثر الأول هلا
 لم يؤثر الآخر ؟

فالجواب أن السبب الواحد وإن لم يقوَ حكمه إلى أن يمنع الصرف فإنه لا بد
 في حال انفراده من تأثير فيما حله ، وذلك التأثير الذي نومي إليه وندعى حصوله
 هو تصويره الاسم الذي حله على صورة ما إذا انضم إليه سبب آخر اعتونا معاً على منع
 الصرف ؛ ألا ترى أن الأول لو لم يجعله على هذه الصفة التي قد مناذكرها لكان مجيء
 الثاني مضموماً إليه لا يؤثر أيضاً ، كما لم يؤثر الأول ، ثم كذلك إلى أن تنفي أسباب
 منع الصرف ، فتجتمع كلها فيه وهو مع ذلك منصرف . لا ، بل دلّ تأثير الثاني على
 أن الأول قد كان شكّل الاسم على صورة إذا انضم إليه سبب آخر انضم إليها مثلاً ،
 وكان من مجموع الصورتين ما يوجب ترك الصرف .

فإن قلت : ما تقول في اسم أعجمي ، علم في بابي ، مذكر ، متجاوز للثلاثة ؛ نحو
 يوسف وإبراهيم ، ونحن نعلم أنه الآن غير مصروف لاجتماع التعريف والعجمة
 عليه ، فلو سميت به من بعد مؤنثاً ألسنت قد جمعت فيه بعد ما كان عليه —
 من التعريف والعجمة — التانيث ، فليت شعري أي الأسباب الثلاثة منعه الصرف
 أم باثنين منها ؟

(١) أي وفيه العلمية ، وبها يحقق أحد الشبهين . وقوله كلب وكعب أي غير علمين .

(٢) كذا في أ . وفي شـ ، ب : « في » . (٣) كذا في أ . وفي شـ ، ب : « بصورة » .

(٤) كذا في أ . وفي شـ : « يجعله » .

فإن كان بالثلاثة كلها فما الذى زاد فيه التانيث الطارئ عليه ؟ فإن كان لم يزد فيه شيئا فقد رأيت أحد أشباه الفعل غير مؤثر؛ وليس هذا من قولك . وإن كان أثر فيه التانيث الطارئ عليه شيئا فعرفنا ما ذلك المعنى .

فالجواب هو أنه جعله على صورة ما إذا حُذِفَ منه سبب من أسباب الفعل بقي بعد ذلك غير مصروف أيضا ؛ ألا تراك لو حذفت من يوسف اسم امرأة التانيث ، فاعدته الى التذكير لأقررتَه أيضا على ما كان عليه من ترك الصرف ، وليس كذلك امرأة سميتها بجعفر ، ومالك ؛ ألا تراك لو نزعْتَ عن الاسم تانيثه لصرفته ؛ لأنك لم تَبَقْ فيه بعدُ إلا شَبها واحدا من أشباه الفعل . فقد صار إذا المعنى الثالث مؤثرا أثرا مأ ؛ كما كان السبب الواحد مؤثرا أثرا مأ ؛ على ما قدّمنا ذكره ؛ فاعرف ذلك .

وأیضا فإن « يوسف » اسم امرأة أثقل منه اسم رجل ، كما أن « عقرب » اسم امرأة أثقل من « هند » ؛ ألا تراك تميز صرفها ، ولا تميز صرف « عقرب » علما . فهذا إذا معنی حصل ليوسف عند تسمية المؤنث به ، وهو معنى زائد بالشبه الثالث .

فأما قول من قال : إن الاسم الذى اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فُتِنِعَ إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلا ففسد عندنا من أوجه :
أحدها أن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف ، وترك الصرف ؛ إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير . وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب حَذَام ، وقَطَام ، وبقوله فيه : إنه لما كان معدولا عن حاذمة ، وقاطمة ، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب البتة ، فلاحق في الفساد بما قبله ؛ لأنه منه ، وعليه حذاه . وذلك أن علّة منع هذه

(١) كذا في الأصول . والوجه أن يقال : تنصرفان ، وكأنه ذكر نظرا لتأثرهما باللفظين .

الإعراب إنما هو شيء أتاها من باب دراك، ونزال، ثم شُبِّهَتْ حذام، وقطام،
ورقاش بالمثال، والتعريف، والتأنيث بباب دراك، ونزال، على (ما بيناه) هناك.
فأما أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلاً فلا .

ومما يُفْسِد قول من قال : إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإن اجتماع
الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة
أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب غير مبني . وذلك كما مرأة سُمِّيَتْها
« بأذريجان » فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع : وهى التعريف، والتأنيث،
والعُجْمَة ، والتركيب، والألف والنون ، وكذلك إن عَنَيْت « بأذريجان » البلدة،
والمدينة ؛ لأن البلد فيه الأسباب الخمسة ؛ وهو مع ذلك معرب كما ترى . فإذا كانت
الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحجب بالأ ترفعه، وهذا بيان . ولتحامى
الإطالة ما أحذف أطرافاً من القول ؛ على أن فيما يخرج إلى الظاهر كافياً
بإذن الله .

(١) كذا . والأسوغ حذف هذا الحرف . وكان « ثم » فيه للترتيب الدكرى ، يراد فيه التعليل
للحكمة السابقة .

(٢) يراد بالمثال الوزن . والباء فيه للسببية . والغرض ذكر وجه الشبه بين باب حذام و باب دراك .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ماقد بيناه » .

(٤) كذا فى جميع الأصول . والتأنيث لاكتساب المضاف « اجتماع » التأنيث من المضاف إليه .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « خمس » .

(٦) من أذر للنار ، ويجان أى حافظ وخازن ، ومعنى ذلك بيت النار أو خازن النار . وقد كانت

بيوت النار المعلقة لعبادة الفرس كثيرة فى هذه الناحية . انظر معجم البلدان

(٧) يجيب ابن قاسم العبادى عن هذا بأن توالى العلل المانعة من الصرف بمجرى البناء لا موجب .

وأخذه فى حذام ، ولم يؤخذ به فى أذريجان ؛ للتنبيه على هذا ، وانظر حاشية الصبان فى بحث
« ما لا ينصرف » .

باب في إدراج العلة واختصارها^(١)

هذا موضع يستمر^(٢) (النحويون عليه) ، فيفتق عليهم ما يتعبون بتدأركه ، والتعذر منه . وذلك كسائل سأل عن قولهم : آسيت الرجل ، فأنا أواسيه ، وأخيته ، فأنا أوإخيه ، فقال : وما أصله ؟ فقلت : أواسيه ، وأوإخيه - وكذلك نقول - فيقول لك : فإِعلته في التغير ؟ فنقول : اجتمعت الهمزتان ، فقلبت الثانية واوا ؛^(٣) لانضمام ما قبلها . وفي ذلك شيئان : أحدهما أنك لم تستوفِ ذكر الأصل ، والآخر أنك لم تتقصَّ شرح العلة .

أما إخلالك بذكر حقيقة الأصل فلا أن أصله « أواسوك » لأنه أفاعلك من الأسوة ، فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد الكسرة ، وكذلك أوإخيك أصله « أوإخوك » لأنه من الأخوة^(٤) ، فانقلبت اللام لِمَا ذكرنا ؛ كما تنقلب في نحو أُعطي واستقصى .

وأما تقصّي علة تغيير الهمزة بقاها واوا فالقول فيه أنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عيينين ، (الأولى منهما مضمومة ، والثانية مفتوحة) و (هي) حشو غير طرف ، فاستثقل ذلك ، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها - وهي الضمة -

- ١٥ (١) إدراج العلة : طيبها وترك بسطها والإسراع في إيرادها بحذف بعض مقوماتها . والإدراج في اللغة : الطيّ ؛ تقول : أدرجت الكتاب إذا طويته . وفيه معنى السرعة ، ومن ذلك مدرجة الطريق : التي يسرع الناس فيها . وانظر اللسان (درج) وأدب الكتاب للصول ١٣٦ (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « النحويون فيه عليه » . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ينهون » . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ما » . (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : زيادة : « والإخوة » بكسر الهمزة وتشديد الحاء . (٦) سقط ما بين القوسين في أ . (٧) كذا أثبت هذه الكلمة ، وسها يستقيم الكلام . وفي أ : « وكلتاها متأخر غير طرف » وفي غيرها من الأصول : « وكلتاها حشو غير طرف » .

واوا . ولابد من ذكر جميع ذلك ، وإلاً أخلت ؛ ألا ترى أنك قد تجمع في الكلمة الواحدة بين همزين فتكونان عینین ، فلا تغیر ذلك ؛ وذلك نحو سأل ورأس ، وكبنائك من سألت نحو تبع^(١) ، فتقول : « سُؤْل » فتصحان لأنهما عینان ، ألا ترى أن لو بنيت من قرأت مثل « جرشع^(٢) » لقلت « قُرْع » وأصله قُرُوءٌ، فقلبت الثانية ياء، وإن كانت قبلها همزة مضمومة، وكانت في كلمة واحدة، لم كانت الثانية منهما طرفاً لا حشواً . وكذلك أيضاً ذكر كك كونهما في كلمة واحدة ؛ ألا ترى أن من العرب من يحقق الهمزين إذا كانتا من كلمتين ؛ نحو قول الله تعالى « السفهاء ألا » فإذا كانتا في كلمة واحدة فكلمهم يقلب ؛ نحو جاء ، وشاء ، ونحو خطايا ، ورزايا ، في قول الكافة غير الخليل .

فأما ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما في الكلمة الواحدة ؛ نحو أئمة ، وخطائي [مثل خطأ عم] ، وجائي فشاذ لا يجوز أن يعقد عليه باب . ولو اقتضت في تعليل التغير في (أؤاسيك) ونحوه على أن تقول: اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة، فقلبت الثانية واوا، لوجب عليك أن تقلب الهمزة الثانية في نحو سأل ورأيس واوا ، وأن تقلب همزة أأدم وأأمن واوا ، وأن تقلب الهمزة الثانية في خطائي واوا . ونحو ذلك كثير لا يحصى ؛ وإنما أذكر من كل نبذاً ؛ لئلا يطول الكتاب جداً .

(١) كذا في ب وفي أ : « فيقال » . وفي ش : « فيقول » .

(٢) هو العظيم من الإبل والخليل .

(٣) من الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٤) كذا في معظم الأصول : « ورزايا » جمع رزية . وفي أ : « روايا » وهو جمع رويثة ، والأكثر فيها ترك الهمز : رويثة .

(٥) زيادة في ش ، ب وإن كان فيهما « خطأ عجب » وهو تحريف .

باب في دور الاعتلال^(١)

هذا موضع طريف^(٢) . ذهب محمد بن يزيد في وجوب إسكان اللام في نحو
ضَرَبْنِ، وضَرَبْتُ إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير : يعني مع الحركتين قبل .
وذهب أيضا في حركة الضمير من نحو هذا أنها إنما وجبت لسكون ما قبله . فتارة
اعتل لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى، فاعتل لهذا بهذا . وفي ظاهر ذلك اعتراف
بأن كل واحد منهما ليست له حال مستحقة تخصه في نفسه ، وإنما استقر على
ما استقر عليه لأمر راجع إلى صاحبه .

ومثله ما أجاز به سيويه في جرّ (الوجه) من قولك : هذا الحسن الوجه . وذلك
أنه أجاز فيه الجرّ من وجهين : أحدهما طريق الإضافة الظاهرة، والآخر تشبيهه
بالضارب الرجل . [وقد أحطنا علما بأن الجرّ إنما جاز في الضارب الرجل] ونحوه^(٣)
تأ كان الثاني منهما منصوبا ، لتشبيههم بإياه بالحسن الوجه ، أفلا ترى كيف صار
كل واحد من الموضعين علّة لصاحبه في الحكم الواحد الجارى عليهما جميعا . وهذا
من طريف أمر هذه اللغة ، وشدة تداخلها ، وتزاحم الألفاظ والأغراض على جهاتها .
والعذر أن الجرّ لما قشّا واتسع في نحو الضارب الرجل ، والشاتم الغلام ، والقاتل
البطل ، صار — لتمكّنه فيه ، وشياعه في استعماله — كأنه أصل في بابه ، وإن كان
إنما سرى إليه تشبيهه بالحسن الوجه . فلما كان كذلك قوى في بابه ، حتى صار لقوته

(١) يريد بدور الاعتلال أن يعمل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء . والدور بين شيئين توقف كل منهما

على الآخر . وهذا من مصطلحات المتكلمين ، وهم فيه تقاسيم وبحوث . وليس الدور في هذا المقام هو
الدوران كما ذهب إليه شارحا الاقتراح : ابن الطيب وابن علان ، فإن الدوران هو حدوث الحكم
بحدوث العلة ، وانعدامه بعدمها ، كما في حرمة التبيذ تدور مع الإسكار وجودا وعدما ، والدوران من

مسالك العلة ، والدور أدى إلى أن يكون من قوادحها . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش .

« طريف » . (٣) ثبت ما بين القوسين في ش ، ب . وسقط في أ .

قياسا وسماعا، كأنه أصل للجز في (هذا الحسن الوجه)، وسأتى على بقية هذا الموضع في باب نفرد له ^(١) بإذن الله .

لكن ما أجازاه أبو العباس وذهب إليه في باب ضَرَبَ وضربت من تسكين اللام لحركة الضمير، وتحريك الضمير لسكون اللام شنيع الظاهر، والعذر فيه ^(٢) أضعف منه في مسألة الكتاب؛ ألا ترى أن الشيء لا يكون علّة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كانت من أن يكون علّة علّته أبعد، وليس كذلك قول سيبويه؛ وذلك أن الفروع إذا تمكّنت (قويت قوّة تسوّغ) ^(٣) حمل الأصول عليها. وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم.

باب في الردّ على من اعتقد فساد علل النحويين

لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة

اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى. وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلّة ضعيف وإد ساقط غير متعل. وهذا كقولهم: يقول النحويون إن الفاعل رَفَعُ، والمفعول به نَصَب، وقد ترى الأمر بضدّ ذلك؛ ألا ترانا نقول: ضُرب زيد فرفعه وإن كان مفعولا به، ونقول: إن زيدا قام فننصبه وإن كان فاعلا، ونقول: عَجبت من قيام زيد فنجره وإن كان فاعلا، ونقول أيضا: قد قال الله عزّ وجلّ (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ) فرفع (حَيْثُ) وإن كان بعد حرف الخفض. ومثله عندهم في الشناعة قوله — عزّ وجلّ — (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ) وما يجري هذا المجرى.

(١) كذا في ١. وسقط هذا اللفظ في ش، ب. (٢) كذا في ١. وفي ش، ب «أوضح».

وما أثبت هو الصواب. (٣) كذا في ١. وفي بقية الأصول: «وقويت قوّة تسوّغ».

ومثل هذا يُتَّعَب مع هذه الطائفة ، لا سَمِيًّا إذا كان السائل [عنه] ^(١) مَنْ يلزم الصبر عليه . ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا المَوس وذا اللُغو ؛ ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كُلٌّ من كان فاعلا في المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كُلُّ اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، لسقط صداع ^(٢) هذا المضموع السؤال .

وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنْصَب إذا أُسْنِدَ الفعل الى الفاعل ، بغاء ^(٣) هو فضلة ، وكذلك لو عرف أن الضمَّة في نحو حيثُ وقيلُ وبعْدُ ليست إعرابا وإنما هي بناء .

وإنما ذكرت هذا الظاهر الواضح ليقع الاحتياط في المشكل الغامض . وكذلك ما يحكى عن الجاحظ من أنه قال : قال النحويون : إن أفعل الذي ^(٤) مؤنثه فُعْلٌ لا يجتمع فيه الألف واللام ومن ، وإنما هو بمن أو بالألف واللام ؛ نحو قولك : الأفضل وأفضل منك ، والأحسن وأحسن من جعفر ، ثم قال : وقد قال الأعشى :

فلمستَ بالأكثر منهم حصَى وإمّا العِزَّةُ للكَاثِرِ ^(٥)

ورحم الله أبا عثمان ، أما إنه لو عليم أن " من " في هذا البيت ليست التي تصحّب أفعل للمبالغة ؛ نحو أحسن منك وأكرم منك ، اضْرَبَ عن هذا القول الى

(١) زيادة في أ ، ج . (٢) كذا في أ . ووافقته ما في ج : « لسقط صداعه » .
وفي ش ، ب : « سؤال » . (٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « انتصب » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أ » . وما أثبت هو الصواب .
(٥) يريد أفعل التفضيل ، احترازا عن أفعل الذي مؤنثة فعلا ، فهو صفة مشبهة .
(٦) هذا البيت هو السابع والعشرون من قصيدته التي مطلعها :

شألك من قتلة أطلالها بالسط فالوتر إلى حاجر

وانظر الصبح المنير ١٠٤ — ١٠٨ ، والخزانة ٣/٨٩

غيره مما يعلو فيه قوله، ويعبر اسداده وصحته خصمه. وذلك أن "من" في بيت الأعشى إنما هي كالتى في قولنا: أنت من الناس حُرٌّ، وهذا الفرس من الخيل كريم. فكأنه قال: لست من بينهم بالكثير الحَصَى، ولست فبهم بالأكثر حَصَى. فاعرف ذلك.

باب فى الاعتلال لهم بأفعالهم

ظاهر هذا الحديث طريف، ومحصوله صحيح، وذلك إذا كان الأول المردود إليه الثانى جاريا على (صحةِ علةٍ) ^(١).

من ذلك أن يقول قائل: إذا كان الفعل قد حذف فى الموضع الذى لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره فى الموضع الذى لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأجس؛ ألا ترى أنهم يقولون: الذى فى الدار زيد، وأصله الذى استقر أو ثبت فى الدار زيد، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنى، ولا أزال غرضاً، فكيف بهم فى ترك إظهاره فى النداء؛ ألا ترى أنه لو نُجِّسَ إظهاره فحِيلَ: أَدْعُو زيدا، وأنادى زيدا لاستحال أمر النداء فصار الى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب ^(٢).

ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول: إذا كان اسم الفاعل — على قوَّةٍ تحمله للضمير — متى جرى على غير مَنْ هوله — صفةً أو صلةً أو حالاً أو خبراً — لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل؛ نحو

(١) كذا فى أ، ب. وسقط هذا الحرف فى ش. (٢) كذا فى أ، ب، ش.

وفى ش، ج: «علةٌ صحيحة». (٣) كذا فى أ. وسقط هذا اللفظ فى ش، ب.

(٤) مقتضى هذا الكلام أن الضمير مع الفعل إذا جرى على غير من هوله يجوز استناره، وهو

ما فى الإنصاف (المسألة الثامنة). وفى الجمع ٩٦/١: «والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضاً؛ نحو زيد

عمرو يضربه هو، وريد هـ يضربها، ويضربها هو، على الخلاف» وقد نقل ذلك الصبان فى حاشيته

على الأشمونى عند قول ابن مالك فى «الابتداء»:

وأبرزنه مطلقاً حيث تلا ما ليس معناه له محصلاً

قولك : زيدٌ هُندٌ شديدٌ عليها هو ، إذا أُجريت (شديدا) خبرا عن (هند) وكذلك قولك : أخواك زيدٌ حسنٌ في عينيهما ، والزيدون هُندٌ ظريفٌ في نفسها هم ، وما ظنك أيضا بالشفة المشبهة [بالصفة المشبهة] باسم الفاعل ؛ نحو قولك : أخوك جاريتك أكرمٌ عليها من عمرو هو ، وغلاماك أبوك أحسنٌ عنده من جعفرهما ، والحجر الحية أشدٌ عليها من العصا هو . .

ومن قال : مررت برجلٍ أبي عشرة أبوه قال : أخواك جاريتهما أبو عشرة عندها هما ، فأظهرت الضمير . وكان ذلك أحسن من رفعه الظاهر ؛ لأن هذا الضمير وإن كان منفصلا ومُشَبَّها للظاهر بانفصاله فإنه على كل حال ضمير . وإنما وُحِّدَتْ فقلت : أبو عشرة عندها هما ولم تُثَنِّ فتقول : أبوا عشرة ؛ من قبل أنه قد رفع ضميرا منفصلا مشابها للظاهر ، بجرى مجرى قولك : مررت برجلٍ أبي عشرة أبواه . فلما رفع الظاهر ، وما يجرى مجرى الظاهر شَبَّهه بالفعل فوَحَّدَ البتة . ومن قال : مررت برجلٍ قائمينِ أخواه فأجراه مجرى قاما أخواه فإنه يقول : مررت برجلٍ أبوي عشرة أبواه . والثنية في (أبوي عشرة) من وجهٍ تقوى ، ومن آخر تضعف . أما وجه القوة فلائها بعيدة عن اسم الفاعل الجارى مجرى الفعل ، فالثنية فيه — لأنه اسم — حسنة ؛ وأما وجه الضعف فلائنه على كل حال قد أُعْمِلَ في الظاهر ، ولم يُعْمَلْ إِلَّا لَشَبَّهه بالفعل ؛ وإذا كان كذلك وجب له أن يقوى شَبَّه الفعل ؛ ليقوم العذر بذلك في إعماله عمله ؛ ألا ترى أنهم لما شَبَّهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كَتَفَوْا هذا المعنى بينهما ، وأيدوه بأن شَبَّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وهذا في معناه واضح سديد كما تراه .

(١) يحتز بهذا عن أن تجعل «شديد» خبرا عن «هو» مقدا . (٢) زيادة اقتضاها السياق خلقت منها الأصول ١ ، ب ، ش . وفي ما يفيدها وهو : « فاطنك أيضا بالصفة المشبهة بهذه الصفة » ،

وأمثال هذا في الاحتجاج لهم بأفعالهم كثيرة، وإنما أضع من كل شيء رسماً،
لِيُحْتَدَى . فأما الإطالة والاستيعاب فلا .

باب في الاحتجاج بقول المخالف

اعلم أن هذا — على [ما في ^(١)] ظاهره — صحيح ومستقيم . وذلك أن ينبغي
من أصحابه نافع فيُنشئ خلافاً ما على أهل مذهبه ، فإذا سَمِعَ خصمه به ، وأجلب
عليه قال : هذا لا يقول به أحد من الفريقين ؛ فيخرجه مُخْرَجَ التَّقْيِيعِ له ،
والتشنيع عليه .

وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها ؛ فأحد ما يحتاج
به عليه أن يقال له : إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا ،
والكوفيون أيضاً معنا . فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك

(١) زيادة في أ ، وقد حلت منها ش ، ب . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب :
« في أصحابه » . وفي ح : « من أصحابنا » . و « ينبغي » أي يخرج ويظهر . والضمير في « أصحابه »
يعود على « نافع » . (٣) يقال : سمع بالرجل : أذاع عنه عيباً وتذد به وفضحه .
(٤) أبو العباس هو المبرد . (٥) عبارة ابن عقيل عند قول ابن مالك :

* ومنع سبق خبر ليس أصطفى *

« اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها ، فذهب الكوفيون والمبرد والزهراحي وابن السراج وأكثر
المتأخرين — ومنهم المصنف — إلى المنع ، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز ، فنقول :
فإنما ليس زيد . واختلف النقل عن سيبويه ، فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع . وفي الإنصاف
في المسألة ٨ ص ٧٣ : « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها . وإليه ذهب
أبو العباس المبرد من البصريين ؛ وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح . والصحيح أنه ليس له
في ذلك نص . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها » وفي الإرشاد نسخة الدار رقم
١١٠٦ نحو في الورقة ١٦٧ أ : « وأما تقديم خبر ليس عليها فذهب جمهور الكوفيين والمبرد وابن
السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني والمهلب » وأكثر المتأخرين إلى أنه
لا يجوز . وذهب قدماء البصريين والفراء وأبو علي في المشهور وابن برهان والزهراحي والأساذ أبو علي
إلى جواز ذلك ، واختاره ابن عصفور ، وروي أيضاً عن السيرافي . واختلف النقل في ذلك عن سيبويه ،
فذهب الجواز والمنع إليه . وقال ابن جنى في الخصائص عن المبرد : خالف في ذلك البصريين والكوفيين .
(٦) يريد البصرة والكوفة .

— يا أبا العباس — أن تنفر عن خلافه ، وتستوحش منه ، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه .

ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم ؛ إلا أن فيه تشديعا عليه ، وإهابة به الى تركه ، وإضافة لعذره في استمراره عليه ، وتهالكه فيه ، من غير إحكامه وإتمام الفحص عنه . وإنما لم يكن فيه قطع لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو اليه القياس ، ما لم يؤنبص^(١) أو ينتهك حُرمة شرع . ففُس على ما ترى ؛ فلاننى إنما أضع من كل شيء مثالا موجزا .

باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة

اعلم أن إجماع أهل البلد إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص . والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه . وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله :
« أمتي لا تجتمع على ضلالة » وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إضافة » . وما أثبت هو الصواب . والإضافة : التضييق .

(٢) يقال : ألوى بالكلام : خالف به من جهته ، وانحرف عن قصده .

(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش : « تخالف » . وهو تحريف . وفي ب لم ينقط الحرف الأول .

(٤) روى هذا الحديث بعدة طرق ، وفي بعضها : « لا تجتمع أمتي على خطأ » ويستدل بهذا الأصوليون على جبهة الإجماع . وفي أسانيد بعض المقال ، غير أنه قيل : إن معناه روى من طرق عدة بلغت مبلغ التواتر المعنوي ، فصار بحمود حاتم وشجاعة عنزة . وانظر شرح ابن السبكي لمناهج البيضاء في مبحث الإجماع .

فكَلَّ مَنْ فُِرِقَ لَهُ عَنْ عِلَّةٍ صَحِيحَةٍ ، وَطَرِيقٍ نَهْجَةٍ ^(١) كَانِ خَلِيلَ نَفْسِهِ ^(٢) ،
وَأَبَا عَمْرٍو فَكَّرَهُ ^(٣) .

إلا أننا — مع هذا الذى رأيناه وسوَّغنا مرتكبَه — لا نسمع له بالإقدام على
مخالفة الجماعة التى قد طال بحثُها ، وتقدَّم نظرها ، وتنازلت أوائِلَ على أوائل ، وأعجازا
على كلالِ كل ، والقوم الذين لا نُسَكُّ فى أن الله — سبحانه وتقدَّست أسماؤه —
قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وَجْهَ الحكمة فى الترحيب له والتعظيم ^(٤) ، وجعله
ببركاتهم ، وعلى أيدي طاعتهم ، خادما للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعَوْنًا
على فهمهما ، ومعرفة ما أُمِرَ به ، أو نُهي عنه الثَّقَلانِ منهما ، إلَّا بعد أن يناهضه
إتقانًا ، ويثابته عِرفانا ، ولا يُجِلِّد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره .
فإذا هو حذا على هذا المثال ^(٥) ، وباشر بإنعام تصفُّحه أحناء الحال ، أمضى الرأى فيما
يريه الله منه ، غير معارَ به ، ولا غاضٍ من السِّلَف — رحمهم الله — فى شىء منه .
فإياه إذا فعل ذلك سُدَّد رأيه . وشيَّع خاطره ، وكان بالصواب مئةً ^(٦) ، ومن التوفيق
مِظَنَّةً ، وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : ما على الناس شىء أضمر من قولهم :

- (١) أى بيته واضحة . وفيما نقله الشاطبي عن ابن جني : « طريق نهج » . وهو صحيح ؛ فإن الطريق
يدكر ويؤث . انظر حواشي يس على الألفية ص ٢٥٤ ج ٢
- (٢) يريد إمام نفسه كالخليل إمام الناس ، وكأى عمرو بن العلاء . فى ذلك .
- (٣) عقب الشاطبي على هذا القول بقوله : « فهو قول مردود ، سبيله فى ذلك سبيل النظام وبعض
الخوارج والشيمة . بل يقطع بأن الإجماع فى كل فن حجة شرعية » . انظر المرجع السابق .
- (٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « نظيرها » وهو خطأ .
- (٥) كذا فى ب بالجيم . وفى ش ، أ : « الترحيب » وهو تحريف .
- (٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يفاهمه » .
- (٧) المعازة : المغالبة . وهو هكذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « معان » . وهو تحريف .
- (٨) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « الصواب » .
- (٩) كذا فى ش ، ب . وفى أ سقط كلمة « الجاحظ » .

ما ترك الأول للآخر شيئاً . وقال أبو عثمان المازني^(١) : « وإذا قال العالم قولاً متقدماً
فلمتعلم الاقتداء به (والانتصار له)^(٢) ، (والاحتجاج) لخلافه^(٣) ، إن وجد إلى ذلك سبيلاً »
وقال الطائي الكبير :

يقول من تطرق أسماؤه كم ترك الأول للآخر^(٤) !

٥ فَمَا جاز خِلافُ الإجماع الواقع فيه منذُ بُدئَ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ،
ما رأيته أنا في قولهم : هذا بُحْرٌ ضَبٌّ حَرْبٌ . فهذا يتناولُه آخرُّ عن أولٍ ، وتالٍ^(٥)

(١) كذا في أ . وسقط هذا اللفظ في ش ، ب . واطرق قول أبي عثمان في تصريفه في « باب ما قيس
من المعتل ولم يجيء على مثاله إلا من الصحيح » ص ٦١٠ نسخة التيمورية . (٢) في المازني :
« والاحتجاج لقوله » . (٣) في المازني : « والاختيار » . (٤) كذا في أ . وفي ش ،
ب : « بخلافه » ، وفي ج : « على خلافه » . وهذا موطن الاستشهاد من كلام المازني .
(٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « إذا » . (٦) هو من قصيدة له في مدح أبي سعيد ، أولها :

قل للأُمير الأريحي الذي كفاء للبادي وللخاضر

وقبله : لازلت من شكرك في حلة لا لبها ذو سلب فاجر

فالحديث في البيت الشاهد عن حلة البناء في البيت قبله . وانظر الديوان ١٤٣

١٥ (٧) أورد السيرافي هذا الرأي وعزاه لبعض النحويين ، فهل يعني ابن جني ؟ وكانت وفاة السيرافي
سنة ٣٦٨ ، ووفاته ابن جني سنة ٣٩٢ ، والسيرافي في درجة أبي على أستاذ ابن جني . وعلى كل حال
فقد تعاصر ابن جني والسيرافي دهرًا ، فلا ضير أن يكون رأى ابن جني عرف في حياة السيرافي ،
واستحق منه العناية بذكره . وهذا يتم لابن جني دعواه انفراده بهذا الرأي وأنه لم يسبق به . وهالك عبارة
السيرافي : « ورأيت بعض النحويين قال في (هذا بحر ضب حرب) قولاً شرحته وقويته بما يحتمله .
٢٠ زعم هذا النحوي أن المعنى : هذا بحر صب حرب البحر . والذي يقوى هذا أنا إذا قلنا : حرب البحر
صار من باب حسن الوحد ، وفي حرب ضمير البحر مرفوع ؛ لأن التقدير كان حرب بحره ... » ويقول
ابن هشام في المغني ، في القاعدة الثانية من الكتاب الثامن : « أنكر السيرافي وأن جسي الخفص
على الجوار ، وتالوا قولهم : (حرب) على أنه صيغة لـ (ضب) ... » وقد علمت أن نسبة هذا الرأي
للسيرافي من قبل أنه قواء وأبده ، وليس بان بحدته . وإذا صح أن الرأي لاس جني في الأصل كان تقدم
السيرافي على ابن جني في عبارة المغني لتقدم وفاته . وانظر السيرافي في شرح الكتاب ، في « هذا باب
٣٥ مجرى التعت على المنعوت ، والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك » .

عن ماض على أنه غَلَطَ من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه ، ولا يجوز ردّ غيره إليه .

وأما أنا فعندى أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لا غير . فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس ، وشاع وقيل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا بُحْرَضَبٌ تَحْرِبُ بُحْرَهُ ؛ فيجرى «حرب» وصفاً على «ضَب» وإن كان في الحقيقة للبحر . كما تقول مررت برجل قائم أبوه ، فتجرى «قائماً» وصفاً على «رحل» وإن كان القيام للاب لا للرجل ، لما ضمّن من ذكره .^(١) والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه . فلما كان أصله كذلك حذف البحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس «حرب» بحري وصفاً على ضَب — وإن كان الخراب للبحر لا للضَب — على تقدير حذف المضاف ، على ما أرينا . وقلت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم ، وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع .

وعلى نحو من هذا حمل أبو علي رحمه الله :

* كبير أناس في يجادٍ مزمل *^(٢)

(١) أى ضميره . يريد أن المسقوع لمحى ، قائم وصفاً للرجل وهو ليس بوصف له في الحقيقة ، بل الموصوف حقيقة الأب ، هو تضمن الأب ذكر الرجل .

(٢) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « وشاهد » .

(٣) من معلقة امرئ القيس . صدره :

* كأن ثبيراً في عرايين وبله *

ثبير — بوزن كريم — جبل . والبجاد : كساء مخطط .

٥

١٠

١٥

٢٠

ولم يحمله على الغلط، قال : لأنه أراد : مزمل فيه ، ثم حذف حرف الجز ، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول .

فإذا أمكن ما قلنا ، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذى قد شاع وأطرد ، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذى لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به .

ومثله قول ليبيد :

أو مذهب جدد على الواح^(١) الناطق المبروز والمختوم

أى المبروز به ، ثم حذف حرف الجز فارتفع الضمير ، فاستتر في اسم المفعول . وعليه قول الآخر :

* إلى غير موثوق من الأرض تذهب^(٢) *

أى موثوق به ، ثم حذف حرف الجز فارتفع الضمير ، فاستتر في اسم المفعول .

(١) قبله : طلل نسوة بالرسيس قديم فبعاقل فالأنعمين رسوم

فكانت معروف الديار بقادم فبراق غول فالرجام وشوم

ف قوله : « مذهب » عطف على « وشوم » . والمذهب : اللوح المطلى بالذهب فيه الكتابة . وجعل له ألواحاً كأنه جعل كل جانب منه لوحاً . و « جدد » جمع جدّة ، وهى الطريقة ، والخط ، كأنه يريد أسطر الكتابة . ويريد بالناطق الخط الواضح ، ووصفه بـ « المبروز » أى المطاهر المنشور ، و « المختوم » أى غير الواضح والغامض . وشبه المعروف من الديار — وهو ما بقى من آثارها ودل عليها — بالوشوم وباللوح الذى فيه آية ، بعضها واضح وبعضها خفى . وانظر الديوان طبع أوربة ٩٢ ، وشرح الأعلام لشواهد الكتاب فى حواشيه ٢ / ٢٧٤ ، وشرح السيرافى للكتاب ٥ / ٣٨٧ نسخة النيمورية ، واللسان (برز) . (٢) ورد هذا الشعر مع اختلاف فى ثلاثة أبيات لبشر بن أبى خازم ، وهما كما :

حلفت برب الداميات نحورها وما ضمّ أجساد المصلّى ومذهب
لئن شئت الحرب العوان التى أرى وقد طال إيعاد بها وترهب
لنحتملن بالليل منكم ظعينة إلى غير موثوق من العز ترهب

وانظر معجم البلدان (أجساد) .

باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط

قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مُثَبِّتة لحال المزيّد عليه . وذلك كقولك في همز (أوائل) : أصله (أَوَاوِل) فلما اكتنفت الألف واوان ، وقُرِبَت الثانية منهما من الطرف ، ولم يُؤَثِّرْ إخراج ذلك على الأصل ؛ تنبها على غيره من المتغيرات في معناه ، ولا هناك ياء قبل الطرف منوِّية مقدّرة ، وكانت الكلمة جمعا ثقل ذلك ، فأبدلت الواو همزة ، فصار أوائل .

بجميع ما أوردته محتاج إليه ، إلا ما استظهرت به من قولك : وكانت الكلمة جمعا ، فإنك لو لم تذكره لم يُحْمَلْ ذلك بالعلّة ؛ ألا ترى أنك لو بنيت من قلت وبعث واحدا على فُسَوَاعِل كعَوَارِض ، أو أَمَاعِل [من أول أو يوم أو ويح] كأبائر لهمزت كما تهيمز في الجمع .

فذكرك (الجمع) في أثناء الحديث إنما زدت الحال به أنساب ؛ من حيث كان الجمع في غير هذا ممّا يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو حَقِيٍّ ودُلِيٍّ ، فذكرته هنا تأكيداً لا وجوباً . وذكرك أنهم لم يُؤَثِّرُوا في هذا إخراج الحرف على أصله دلالة على أصل ما غير من غيره في نحوه لئلا يدخل عليك أن يقال لك : قد قال الراجز :
* تَسْمَعُ مِنْ شُدَانِهَا عَوَاوِلَا *^(٦)

(١) كذا في ج . وفي سواها : « لا لأن » . (٢) عوارض : جبل ببلاد طبرستان ، وعليه قبر حاتم . انظر اللسان في « عرض » . (٣) كذا في ش ، ب ، ج . وسقط هذا في أ . وقد كان في النسخ الثلاث : « ريج » وأصلحتها : « ويح » . (٤) الأباتر : الذي يقطع رحمه ، وقيل : الأباتر : الذي لا نسل له . (٥) جمع حقو — بفتح الأوّل وسكون الثاني — وهو الخصر . (٦) الشدان جمع شاد . والدواول جمع عوال — بكسر العين وتشديد الواو — مصدر عول أي صاح كما يقال كذب كذا ما . وكأنه يصف دلوًا يتناثر منها الماء . أو منجنيقا يتناثر منها الحجارة . وهذا الضبط عن اللسان (عول) . وفي ب ، ش : « شدانها » ، بفتح الشين وهو بالمتى السابق . وفي أ ، ح : « شداتها » .

وذكرت أيضا قولك : ولم يكن هناك ياء قبل الطرف مقدرة ؛ لئلا يلزمك قوله :

* وَكَلَّ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِيرِ ^(١) *

ألا ترى أن أصله عواوير ، من حيث كانت جمع عَوَارٍ . والاستظهار في هذين الموضوعين أعنى حديث عواول ، وعواور أسهل احتمالا من دخولك تحت الإفساد عليك بهما ، واعتذارك من بعد بما قدمته في صدر العلة . فإذا كان لا بد من إirاده ٥ فيما بعد إذا لم تحتط بذكره [فيما قبل ^(٢)] كان الرأي تقديم ذكره ، والاستراحة من التعقب عليك به . فهذا ضرب .

ولو استظهرت بذكر ما لا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك خطلا وتَفَوَّا من القول ؛ ألا ترى أنك لو سئلت عن رفع طلعة من قولك : جاءني طلعة ، فقلت : ارتفع لإسناد الفعل إليه ، ولأنه مؤنث ^(٣) ، أو لأنه علم ، لم يكن ذكرك التانيث والعلمية إلا كقولك : ولأنه مفتوح الطاء ، أو لأنه ساكن عين الفعل ، ونحو ذلك مما لا يؤثر في الحال . فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم مما يعرَى من ذلك ، فلا يكون له فيه حجم ^(٤) . وإنما المراعى من ذلك كله كونه مستندا إليه الفعل .

١٥ (١) من رجب بن سعد بن المنثري الطهوي وهو :

غزوك أن تقاربت أبا عرى وأن رأيت الدهر ذا الدوائر
حنى عظامي وأراه ناغرى وبكل

والعوار : الرد . يريد أن الدهر أصابه بضعف البصر من المشيب والحرم . وانظر شرح شواهد

الشافعية للبهادى ٣٧٤

٢٠ (٢) زيادة في أ . وسقطت في ش ، ب .

(٣) كذا في م . وفي ش ، ب : « أو » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في ذلك » .

(٥) أى قدر ، يريد التهوين من أمره . وحجم الشيء ما يبدو منه ناتئا ، فليس .

فإن قيل : هَلَّا كَانَ ذَكَرَكَ أَنْتَ أَيْضًا هُنَا الْفَعْلَ لَا وَجْهَ لَهُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا
ارْتَفَعَ بِإِسْنَادٍ غَيْرِهِ إِلَيْهِ ، فَأَعْلَا كَانَ أَوْ مُبْتَدَأً . وَالْعِلَّةُ فِي رَفْعِ الْفَاعِلِ هِيَ الْعِلَّةُ فِي رَفْعِ
الْمُبْتَدَأِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا مِنْ جِهَةِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ؟

قلنا : لا ، لَسْنَا نَقُولُ هَكَذَا مَجْرَدًا ، وَإِنَّمَا نَقُولُ فِي رَفْعِ الْمُبْتَدَأِ : إِنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ
ذَلِكَ لَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُسْنَدًا إِلَيْهِ ، عَارِيًا مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ قَبْلَهُ فِيهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ
الْفَاعِلُ ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُسْنَدًا إِلَيْهِ فَإِنْ قَبْلَهُ عَامِلًا لَفِظِيًّا قَدْ عَمِلَ فِيهِ ، وَهُوَ الْفَعْلُ ؛
وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُنَا : زَيْدٌ قَامَ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَرْتَفِعْ لِإِسْنَادِ الْفَعْلِ إِلَيْهِ حَسْبُ^(٢) ، دُونَ
أَنْ أَنْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ تَعَرُّبِهِ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مِنْ قَبْلِهِ . فَلِهَذَا قُلْنَا : أَرْتَفَعَ الْفَاعِلُ
بِإِسْنَادِ الْفَعْلِ إِلَيْهِ ، وَلَمْ نَحْتَاجْ^(٣) فِيمَا بَعْدُ إِلَى شَيْءٍ نَذْكُرُهُ ، كَمَا احْتَجْنَا إِلَى ذَلِكَ فِي بَابِ
الْمُبْتَدَأِ ؛ أَلَا تَرَكَ تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا قَامَ فَتَنْصِبُهُ — وَإِنْ كَانَ الْفَعْلُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ —
لَمَّا لَمْ يَعْرِ مِنَ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ النَّاصِبِ .

فَقَدْ وَضَحَ بِذَلِكَ فَرْقَ مَا بَيْنَ حَالِي الْمُبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ فِي وَصْفِ تَعْلِيلِ ارْتِفَاعِهِمَا ،
وَأَنَّهُمَا وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْنَدًا إِلَيْهِ ، فَإِنْ هُنَاكَ فَرْقًا مِنْ
حَيْثُ أَرَيْنَا .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ فِي جَوَابِ مَنْ سَأَلَكَ عَنْ عِلَّةِ انْتِصَابِ زَيْدٍ ، مِنْ قَوْلِكَ :
ضَرَبْتُ زَيْدًا : إِنَّهُ إِنَّمَا انْتَصَبَ ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ ، وَمَفْعُولٌ بِهِ . فَالْجَوَابُ قَدْ اسْتَقْلَلَ
بِقَوْلِكَ : لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ ، وَقَوْلُكَ مِنْ بَعْدِ : (وَمَفْعُولٌ بِهِ) تَأْنِيسٌ وَتَأْيِيدٌ لَا ضَرُورَةَ بَكِ إِلَيْهِ ؛
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي نِسْبِ «نَفْسٍ» مِنْ قَوْلِكَ : طُبْتُ بِهِ نَفْسًا : إِنَّمَا انْتَصَبَ لِأَنَّهُ
فَضْلَةٌ ، وَإِنْ كَانَتِ النَّفْسُ هُنَا فَاعِلَةً فِي الْمَعْنَى . فَقَدْ عَلِمْتَ بِذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ : وَمَفْعُولٌ بِهِ

(١) كَذَا فِي أ . وَسَقَطَ هَذَا فِي ش ، ب .

(٢) هَذَا فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ . وَإِلَّا فَالْفَعْلُ مُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِهِ ، وَالْمُسْنَدُ إِلَى (زَيْدٍ) جَمْلَةُ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ .

(٣) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أ : «يَحْتَاجُ» .

زيادة على العلة تطوّعت بها . غير أنه في ذكر كونه مفعولا معنى ما ، وإن كان صغيرا . وذلك أنه قد ثبت وشاع في الكلام أن الفاعل رَفَعَ ، والمفعول به نَصَب ، وكأنك أنستَ بذلك شيئا . وأيضا فإن فيه ضربا من الشرح . وذلك أن كون الشيء فضلة لا يدلّ على أنه لا بدّ من أن يكون مفعولا به^(١)؛ ألا ترى أن الفضلات كثيرة؛ كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء . فلما قلت : (ومفعول به) ميّزت أي الفضلات هو . فاعرف ذلك وقسّه .

باب في عَدَمِ النظر

أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظر . وذلك مذهب الكتاب^(٢) ، فإنه حَكِيَ فيما جاء على فِعْلٍ (إيلا) وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظر بعد قيام الدليل إنما هو للأُنس به ، لا للحاجة إليه .
فأما إن لم يَقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظر ؛ ألا ترى إلى عزويته^(٣) ، لما لم يَقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعليل بالنظر^(٤) ، فتمت من أن يكون (فِعْويلا) لما لم يجد له نظيرا ، وحامته على (فِعْليته) ؛ لوجود النظر ؛ وهو عِفْريت ونِفْريت .

وكذلك قال أبو عثمان في الردّ على من ادّعى أن (السين) و (سوف) ترفعان الأفعال المضارعة : لم نر عاملا في الفعل تدحّث عليه اللام ، وقد قال سبحانه (ولسوف تعلمون) . فجعل عدم النظر رَدّا على من أنكر قوله .

- (١) كذا في أ . وسقط لفظ « به » في ش ، ب . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « المفعول » . (٣) يريد كتاب سيوريه . وانظر ص ٣١٥ ج ٢ إذ يقول : « ويكون فعلا في الاسم نحو إبل . وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره » . (٤) ذكره سيوريه في الكتاب ٢ / ٣٤٨ وفسره ثعلب بالقصير ، وقال ابن دريد : اسم موضع . وانظر معجم البلدان . (٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « التعليل » . (٦) في ابن علان : « وهذا القائل لم أر من سماه » . وانظر الأشباه ٢٦٦

(١) وأما إن لم يَقُمْ الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير. وذلك كقولك في الهمزة والنون من أَدْلُسُ^(٢) : إنهما زائدتان ، وإن وزن الكلمة بهما « أَفْعُلْ » وإن كان مثالا لا نظيره . وذلك أن النون لا محالة زائدة ؛ لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعْلَل) فتكون النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين ، وإذا ثبت أن النون زائدة فقد بَرَدَ في يدك ثلاثة أحرف أصول ، وهى الدال واللام والسين ، وفى أول الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون النون أصلا والهمزة زائدة ؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها ؛ نحو مُدَحَّرَج وبابه . فقد وجب إذا أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على أَفْعُلْ ، وإن كان هذا مثالا لا نظيره .

١٠

(٤) فإن ضام الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك ؛ وهذا كنون عَنَتْر^(٥) . فالدليل يقتضى بكونها أصلا ، لأنها مقابلة لعين جعفر ، والمثال أيضا معك وهو (فَعْلَل) وكذلك القول على بابه . فاعرف ذلك وقس .

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فأتا » .

(٢) ضبطها شارح القاموس بضم الهمزة ، وفى معجم البلدان بفتحها . ويقول ابن الطيب فى شرح الاقتراح ٧٩ نسخة التيمورية فى الكلام على الأندلس : « ومن ضبطه بضم الهمزة أو الدال أو بضمهما فقد حَرَّه » ، وإن حكى شيخ شيوخنا الشهاب الحفاحى فى شرح الشعا أن ضم الدال لغة ، وأما ضم الهمزة فلا قائل به .

١٥

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ففى » .

(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « وإن » .

٢٠

(٥) من معانيه الشجاع ، والذهاب .

باب في إسقاط الدليل

وذلك كقول أبي عثمان : لا تكون الصفة غير مفيدة ، فلذلك قلت : مررت
برجل أفعل^(١) . فصرف أفعل هذه لما لم تكن الصفة مفيدة . وإسقاط هذا أن
يقال له : قد جاءت الصفة غير مفيدة . وذلك كقولك في جواب من قال رأيت
زيدا : آلمني^(٢) يافتي ؛ فالمني صفة ، وغير مفيدة .

ومن ذلك قول البغداديين : إن الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره ؛ نحو
زيد مررت به ، وأخوك أكرمه . فارتفاعة عندهم إنما هو لأن عائدا عاد عليه ،
فارتفع بذلك العائد . وإسقاط هذا الدليل أن يقال لهم : فنحن نقول : زيد هل
ضربته ، وأخوك متى كلمته ؟ ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله ،
فكما اعتبر أبو عثمان أن كل صفة فينبغي أن تكون مفيدة فأوجد^(٣) أن من الصفات
مالا يفيد ، وكان ذلك كسرا لقوله ؛ كذلك قول هؤلاء : إن كل عائدا على اسم عاير
من العوامل يرفعه يفسده وجود عائدا على اسم عاير من العوامل وهو غير رافع له ،
فهذا طريق هذا .

(١) أى تكنى به عن صفة زنتها أفعل كالحق . يرى سيبويه منع صرف هذا ، ويخالف أبو عثمان
المازني . وانظر الكتاب ص ٦ ج ٢ ، وشرح الكافية للرضي ص ١٣٥ ج ٢ ، والمجمع ١/٧٣ .
(٢) تريد السؤال عن نسبة ، والمني منسوب إلى من . فكانك قلت : آلفرشي ؟ أو البكري ؟ والأكثر
في هذا قرأته بـهـمزة الاستفهام كما أثبتته . وانظر الكتاب ١/٤٠٤ ، وشرح الرضى للكافية ٢/٦٤ ،
والمجمع ٢/١٥٣ .

(٣) سبق له نسبة هذا إلى الكوفيين في ص ١٨ .
(٤) من قولهم : أوجدته مطلوبه : أظفرت به ، أى حصل له هذا الأمر ، وهو يرد عليه .
(٥) هكذا في شرح ب . وفي أ : « فهذه » .

باب في اللفظين على المعنى الواحد

يَرِدَانِ عَنِ الْعَالَمِ مُتَضَادَّيْنِ

وذلك عندنا على أوجه: أحدها أن يكون أحدهما مُرْسَلًا، والآخر معللاً. فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل، ووجب مع ذلك أن يتأول المرسل. وذلك كقول صاحب الكتاب — في غير موضع — في التاء من (بنت وأخت): إنها للتأنيث^(١)، وقال أيضاً مع ذلك في باب ما ينصرف وما لا ينصرف: إنها ليست للتأنيث. واعتل لهذا القول بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً، إلا أن يكون ألقاً؛ كقناة، وفتاة، وحصاة، والباقي كله مفتوح؛ كرتبة، وعينة، وعلامة، ونسابة^(٢). قال: ولو سميت رجلاً بينت وأخت لصرفته^(٣). وهذا واضح. فإذا ثبت هذا القول الثاني بما ذكرناه، وكانت التاء فيه إنما هي عنده على ما قاله بمنزلة تاء (عفريت) و(ملكوت) وجب أن يُحمل قوله فيها: إنها للتأنيث على المجاز وأن يتأول، ولا يُحمل القولان على التضاد.

ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لمّا لم توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث استجاز أن يقول فيها: إنها للتأنيث؛ ألا ترى أنك إذا ذكرت قلت (ابن) فزال التاء كما تزول التاء من قولك: ابنة. فلما ساوقت تاء بنت تاء ابنة، وكانت تاء ابنة للتأنيث، قال في تاء بنت ما قال في تاء ابنة. وهذا من أقرب ما يتسمع به في هذه الصناعة؛ ألا ترى أنه قال في عدة مواضع في نحو (حمراء)

(١) كقوله في ص ٨٢ ج ٢: «وأما بنت فإليك تقول: بنوى من قبل أن هذه التاء التي للتأنيث لا تثبت في الإضافة». وانظر أيضاً ص ٣٤٨ ج ٢. (٢) انظر ص ١٣ ج ٢. (٣) أى في الوطن السابق. (٤) كذا في ١. وفي ش، ب زيادة «معرفة» وهذه زيادة لا حاجة إليها، وليست في عبارة سيبويه. (٥) كقوله في ص ١٠ ج ٢: «واعلم أن الألفين لا تزادان أبداً إلا للتأنيث».

و (أصدقاء) و (عُشراء) و بابها : إن الألفين للتأنيث، وإنما صاحبة التأنيث
منهما الأخيرة التي قُلبت همزة لا الأولى، وإنما الأولى زيادة لحقت قبل الثانية التي
هي كَالِف (سَكْرَى) و (عَطَشَى) فلَمَّا التقت الألفان وتحركت الثانية قُلبت همزة .
و يدل على أن الثانية للتأنيث وأن الأولى ليست له أنك لو اعترضت إزالة العلامة

للتأنيث في هذا الضرب من الأسماء غيَّرت الثانية وحدها ، ولم تعرض للأولى .
وذلك قولهم (حمرأوان) و (عُشرواوت) و (صحراوى) . وهذا واضح .

قال أبو علي رحمه الله : ليس بنت من ابن كصبيغة من صعب، إنما تأنيث
ابن على لفظه ابنة . والأمر على ما ذكر .

فإن قلت : فهل في بنت وأخت عَلم تأنيث أولاً ؟

١٠ قيل : بل فيهما عَلم تأنيث . فإن قيل : وما ذلك العَلم ؟ قيل : الصيغة (فيهما
علامة تأنيثهما) ، وذلك أن أصل هذين الاسمين عندنا فَعَل : بنو وأخو، بدلالة
تكسيرهم إِيَّاهما على أفعالٍ في قولهم : أبناء، وآخاء . قال بشر بن المهلب :
وجدتم بانيكم دوننا إذ نُسبتم وأى بني الآخاء تبو مناسبه !

فلَمَّا عُدلا عن فَعَلٍ إلى فِعْلٍ وفُعِلٍ وأبدلت لهماهما تاء فصارتا بنتا ، وأختا

١٥ كان هذا العمل وهذه الصيغة عَلمًا لتأنيثهما ؛ ألا تراك إذا فارقت هذا الموضع من
التأنيث رفضت هذه الصيغة أَلْبَتة ، فقلت في الإضافة إليهما : بَنَوِيّ، وَأَخَوِيّ ؛
كما أنك إذا أضفت إلى ما فيه علامة تأنيث أزلتها أَلْبَتة ؛ نحو حمرأوى وطَلْحَى ،
وحُبْلَوَى . فأما قول يونس : بَنَتِي وَأَخْتِي فردود عند سيبيويه . وليس هذا الموضع
موضوعاً للحكم بينهما ، وإن كان لقول يونس أصول تجتذبه وتسوّغه .

- ٢٠ (١) يقال ناقة عشراء : مضى لملها عشرة أشهر . (٢) كذا في ش ، ب ، و ، أ : « إذا » .
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لفظ » . وقوله : « لفظه » أى لفظ « ابن » فكأن (بنتا)
تأنيث (ابن) على معناه لا على لفظه . (٤) كذا في ش ، ب ، و ، أ : « فيها علامة تأنيثها » .
(٥) كذا في ش ، ج ، و ، أ : « بسر » .

وكذلك إن قلت : إذا كان سيوييه لا يجمع بين ياءى الإضافة وبين صيغة بنت ، وأخت ، من حيث كانت الصيغة علما لتأنيثهما فلم صرفهما علمين لمذكراً ، وقد أثبت فيهما علامة تأنيث بفكهما ونقضها مع ما لا يجمع علامة التأنيث : من ياءى الإضافة فى بَسَوَى ، وَأَخَوَى ؟ فإذا أثبت فى الاسمين بها علامة للتأنيث ، فهلاً منع الاسمين الصرف بها مع التعريف ، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث إلى التعريف فى نحو طاحه ، وحمزة ، وباهما ، فإن هذا أيضا مما قد أجبنا عنه فى موضع آخر .

وكذلك القول فى تاء ثناتان ، وتاء ذيت ، وكيت ، وكلتي : التاء فى جميع ذلك بدل من حرف علة ، كتاء بنت وأخت ، وليست للتأنيث . إنما التاء فى ذية ، وكية ، واثنتان ، وابنتان ، للتأنيث .

فإن قلت : فمن أين لنا فى علامات التأنيث ما يكون معنى لا لفظاً ؟ قيل : إذا قام الدليل لم يلزم النكير . وأيضاً فإن التاء فى هذا وإن لم تكن للتأنيث فإنها تبدل خص التأنيث ، والبديل وإن كان كالأصل لأنه بدل منه فإن له أيضاً شبهاً بالزائد من موضع آخر ، وهو كونه غير أصل ، كما أن الزائد غير أصل ؛ ألا ترى إلى ما حكاه عن أبى الخطّاب من قول بعضهم فى راية : راءة بالهمز ، كيف شبه ألف

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « إذا » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « باء » .

(٣) فى الأصول : « صرفتهما » . وما أثبتته أوفى للسباق . أى فلم صرفهما سيوييه .

(٤) بيان لما لا يجمع علامة التأنيث . (٥) فى الأصول : « ثنت » . وما أثبتته أوفى للسباق ، والحديث فى هذا كله عن سيوييه .

(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « مع » .

(٧) يريد الصيغة فى بنت وأخت وقد قامت مقام علامة التأنيث . وقد اعتمدت فى إثبات « بها » على

على أ . وفى ش ، ب : « بها » وهو خطأ . (٨) أى سيوييه . (٩) يريد الصيغة

هى علم تأنيث بنت وأخت ، والصيغة ليست بلفظ . (١٠) أى سيوييه . انظر الكتاب ٢ / ١٣٠

راية — وإن كانت بدلا من العين — بالألف الزائدة، فهمز اللام بعدها، كما همزها بعد الزائدة في نحو سقاء، وقضاء. وأما قول أبي عمر: إن التاء في كُتَي زائدة، وإن مثال الكلمة بها (فَعَتَل) فردود عند أصحابنا بما قد ذكر في معناه من قولهم: إن التاء لا تزد حشوا إلا في (افعل) وما تصرف منه، [و] لغير ذلك،

- غير أني قد وجدت لهذا القول نحواً ونظيراً. وذلك فيما حكاه الأصمعي من قولهم للرجل القواد: الكُتَبَان، وقال مع ذلك: هو من الكَلَب، وهو القيادة. فقد ترى التاء على هذا زائدة حشواً، ووزنه فَعَتَلَان. ففي هذا شيئان: أحدهما التمسيد من قول أبي عمر، والآخر إثبات مثال فائت للكَلَب. وأمثل ما يصرف إليه ذلك أن يكون الكَلَب ثلاثياً، والكُتَبَان رباعياً، كَرِيم وازرَأَم، وَضِفْد، واضفَاد، وَكَرْغَب الْفَرُخ وازْلَغَب، ونحو ذلك من الأصول الثلاثي والرباعي، المتداخلين. وهذا غور عَرَض، فقلنا فيه ولنعد.

- ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه. وهو أن يحكم في شيء بحكم ما، ثم يحكم فيه نفسه بضده، غير أنه لم يعلل أحد القولين. فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب، والأجري على قوانينه، فيجعل هو المراد المعترَم منهما، ويتأول الآخر إن أمكن.

- (١) ريد الجرمي صالح بن إسحق. أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأبي عبيدة، ومات سنة ٢٢٥، انظر البنية. وانظر اللسان في كل.
- (٢) كذا في ١، ب. وفي ش سقطت الواو.
- (٣) يقال: زرم دمه وازرَأَم: انقطع.
- (٤) يقال ضفد الرجل واضفَاد: كان ثقیلاً ألهم رخوا أحمق. وفي الأصول: «ضفندد» وهو الوصف من ضفد بزيادة الإلحاق. وما أثبتته أروق بالسياق.
- (٥) زغب الفرخ وازْلَغَب: طلع ريشه.

وذلك كقوله ^(١) : حَتَّى النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ ، وقد تكرر من قوله أنها حرف من حروف الجر ، وهذا ناف لكونها ناصبة له ، من حيث كانت عواملُ الأسماء لا تباشر الأفعال ، فضلا عن أن تُعمل فيها . وقد استقر من قوله في غير مكان ذكرُ عِدَّة الحروف الناصبة للفعل ، وليست فيها حَتَّى . فعلم بذلك وبنصه ^(٢) عليه في غير هذا الموضع أن (أَنْ) مضمرة عنده بعد حَتَّى ، كما تضمّر مع اللام الجارة في نحو قوله سبحانه (لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ) ونحو ذلك . فالمنهج إذاً هو هذا .

ووجه القول في الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لما انتصب بعد حتى ، ولم تظهر هناك (أَنْ) وصارت حَتَّى عوضاً منها ، ونائبة عنها نَسَب ^(٣) النصب الى (حَتَّى) وإن كان في الحقيقة لـ (أَنْ) .

ومثله معنى لا إعراباً قول الله سبحانه : وما رميت إذ رميتَ وابكتَ الله رمي ، فظاهر هذا تناف بين الحالتين ، لأنه أثبت في أحد القولين ما نفاه قبله ^(٤) : وهو قوله ما رميت إذ رميت . ووجه الجمع بينهما أنه لما كان الله أقدره على الرمي ومكّنه منه وسدّده له وأمره به فأطاعه في فعله نسب الرمي الى الله ، وإن كان مكتسباً للنبي صلى الله عليه وسلم مشاهداً منه ^(٥) .

ومثله معنى قولهم : أذن ولم يؤذن ، وصلى ولم يصل ، ليس أن الثاني ناف للأول ، لكنه لما لم يعتقد الأول مجزئاً لم يثبتته صلاة ولا أذاناً .

(١) يريد سيدييه . يقول في ص ٤١٣ ج ١ : « اعلم أن حتى تنصب على وجهين » .

(٢) انظر ص ٤٠٧ ج ١ من الكتاب .

(٣) كذا بوار العطف في ج . وسقطت في سائر الأصول .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « نسبت » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قبيله » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « منه وله » .

وكلام العرب لمن عرفه وتذرت بطريقها فيه جار مجرى السحر لطفًا، وإن جسا عنه أكثر من ترى وجفا .^(١)

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نصّ في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فبعلم بذلك أن رأيه مستقرّ على ما أثبتّه ولم ينفه، وأن القول الآخر مطّرح من رأيه .

فإن تعارض القولان مرسلين، غير مباهٍ أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به بحث عن تاريخهما، فعلم أن الثاني هو ما اعترمه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول؛ إذ لم يوجد في أحدهما ما يُماز به عن صاحبه .^(٢)

فإن استبهم الأمر فلم يُعرف التاريخ وجب سبر المذهبين، وإنعام الفحص عن حال القولين . فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظنّ بذلك العالم، وأن ينسب إليه أن الأقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد، وأن الأضعف منهما هو الأول منهما الذي تركه إلى الثاني . فإن تساوى القولان في القوة وجب أن يُعتقد فيهما أنهما رأيان له؛ فإن الدواعى إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هي الدواعى التي دعت القائل بهما إلى أن أعتمد كلا منهما .

هذا بمقتضى العرف، وعلى إحسان الظنّ؛ فأما القطع بالبات فعند الله علمه .^(٣) وعليه طريق الشافعيّ في قوله بالقولين فصاعدًا . وقد كان أبو الحسن ركابًا لهذا الشجّ، أخذًا به، غير محتشم منه، وأكثر كلامه في عاتمة كتبه عليه . (وكنّت إذا

(١) جسا ضد لطف . (٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « إذا » .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي ١ : « بأن » . (٤) كذا في ١ ، ب . وفي ش :

« رابجا » . (٥) شج البحر : وسطه ومعظمه . (٦) كذا في ١ ، ب ، ش .

وفي ج : « وكنّت إذا ألزمت أبا الحسن شيئًا في بعض أقواله يقول أبو علي : مذاهب أبي الحسن كثيرة » وأبو الحسن هو الأخفش سعيد بن مسعدة .

أَلَزِمْتُ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ — رَحِمَهُ اللَّهُ — قَوْلًا لِأَبِي الْحَسَنِ شَيْئًا لَا يَبْدُو لِلنَّظَرِ مِنَ الزَّامَةِ لِيَأْتِيَ
يَقُولُ لِي : مَذَاهِبُ أَبِي الْحَسَنِ كَثِيرَةٌ .

وَمِنَ الشَّائِعِ فِي الرَّجُوعِ عَنْهُ مِنَ الْمَذَاهِبِ مَا كَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ تَتَّبِعُ بِهِ كَلَامَ
سَيِّبِيهِ ، وَسَمَّاهُ مَسَائِلَ الْغَلَطِ . فَحَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ كَانَ يَعْتَذِرُ
مِنْهُ وَيَقُولُ : هَذَا شَيْءٌ كَرَّارٌ يَنْبَاهُ فِي أَيَّامِ الْحَدَاثَةِ ، فَأَمَّا الْآنَ فَلَا . وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ ،
قَالَ : كَانَ أَبُو يُوسُفَ إِذَا أَفْتَى بِشَيْءٍ أَوْ أَمَّلَ شَيْئًا ، فَقِيلَ لَهُ : قَدْ قُلْتَ فِي مَوْضِعٍ
كَذَا غَيْرَ هَذَا يَقُولُ : هَذَا يَعْرِفُهُ مَنْ يَعْرِفُهُ ، أَيْ إِذَا أُنْعِمَ النَّظَرُ فِي الْقَوْلَيْنِ وَجِدَا
مَذْهَبًا وَاحِدًا .

وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ — رَحِمَهُ اللَّهُ — يَقُولُ فِي هَيْهَاتَ : أَنَا أَفْتَى مَرَّةً بِكُونِهَا اسْمًا سَمِّيَ بِهِ
الْفِعْلُ ، كَصَمَةٍ وَمَهْ ، وَأَفْتَى مَرَّةً أُخْرَى بِكُونِهَا ظَرْفًا ، عَلَى قَدَرِ مَا يَحْضُرُنِي فِي الْحَالِ .
وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى : لَهَا وَإِنْ كَانَتْ ظَرْفًا فَغَيْرُ مَمْتَنِعٍ أَنْ تَكُونَ مَعَ ذَلِكَ اسْمًا سَمِّيَ
بِهِ الْفِعْلُ ، كَعَنْدِكَ وَدُونِكَ . وَكَانَ إِذَا سَمِعَ شَيْئًا مِنْ كَلَامِ أَبِي الْحَسَنِ يَخَالِفُ قَوْلَهُ
يَقُولُ : عَكْرُ الشَّيْخِ . وَهَذَا وَنَحْوُهُ مِنْ خِلَاجِ الْخَاطِرِ ، وَتَعَادِي الْمَنَاطِيرِ ، هُوَ الَّذِي
دَعَا أَقْوَامًا إِلَى أَنْ قَالُوا بِتَكَاثُرِ الْأَدْلَةِ ، وَاحْتِمَالِ أَثْقَالِ الصَّغَارِ وَالذَّلَّةِ .

- ١٥ (١) كَذَا فِي أ . وَفِي ش ، ب : « يَنْقَع » . (٢) هُوَ ابْنُ السَّرَاجِ ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ الْمُرْدُ .
(٣) كَذَا فِي أ . وَفِي ش ، ب : « يَقُولُ فِيهِ » . (٤) يُرِيدُ صَاحِبَ أَبِي حَبِيبَةَ يَعْقُوبَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ .
مَاتَ سَنَةَ ١٨٣ فِي خِلَافَةِ هَارُونَ الرَّشِيدِ . (٥) كَذَا فِي أ . وَفِي سَائِرِ الْأَصُولِ : « شَيْئًا » .
(٦) كَذَا فِي أ ، ب . وَفِي ش : « أَمَلِي » وَهَذَا لَعْنَان . (٧) إِذَا قُلْتَ : هَيْهَاتَ مَا تَقُولُ
فَالْمَعْنَى : فِي الْبَعْدِ مَا تَقُولُ ، كَمَا تَقُولُ : الْحَقُّ أَمَلُكَ عَالَمُ أَيْ فِي الْحَقِّ . وَهَذَا الرَّأْيُ سَبَقَ بِهِ الْمُرْدُ فِي الْمُقْتَضَبِ
فِي بَابِ الْأَسْمِ الَّذِي تَلَحُّقُهُ صَوْتًا أَنْجَمِيًّا ، يَقُولُ فِيهِ : « فَأَمَّا هَيْهَاتَ وَأَوَّلُهَا : فِي الْبَعْدِ ، وَهِيَ طَرَفُ
غَيْرِ مَمْتَنِعٍ ، لِإِيَّاهَا ، وَلِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ » . (٨) كَذَا فِي جَوْفِ عِبَارَةِ اللِّسَانِ (هَيْهَاتَ) .
وَفِي سَائِرِ الْأَصُولِ : « يَكُونُ » . (٩) أَيْ أَخْرَجَ كَلَامَهُ عَنِ الْوُضُوحِ وَالصَّفَاءِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ :
عَكْرُ الشَّرَابِ : جَعَلَ فِيهِ مَا يَكْثُرُهُ وَيَجْعَلُهُ عَكْرًا . (١٠) تَكَاثُرُ الْأَدْلَةِ : تَسَارُّهَا . فَلَا يَنْصَرُ
مَسْذُوبٌ عَلَى مَذْهَبٍ ، وَدَلَائِلُ كُلِّ مَقَالَةٍ عَدُّ الْقَائِلِينَ بِهِ مَكَافَاةً لِلدَّلَائِلِ سَائِرِ الْمَقَالَاتِ . وَانْظُرْ الْمَالَ
وَالنَّجْلَ لِابْنِ حَزَمٍ ٤ / ١١٩ .

وحديثي أبو علي : قال : قلت لأبي عبد الله البصري : أأنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة ، ومغيبه أخرى . وهذا يدل على أنه من عند الله . فقال : نعم ، هو من عند الله ، إلا أنه لا بد من تقديم النظر ؛ ألا ترى أن حامدا البقال لا يخطر له .

ومن طريف حديث هذا الخاطر أني كنت منذ زمان طويل رأيت رأيا .
جمعت فيه بين معنى آية ومعنى قول الشاعر :^(١)

وكننت أمشي على رجلين معتديلا فصرت أمشي على أخرى من الشجر

ولم أثبت حينئذ شرح حال الجمع بينهما ثقة بحضوره متى استحضرت^(٢) ، ثم إنني الآن — وقد مضى له سنون — أعان الخاطر وأستتمده^(٣) ، وأفانيه^(٤) وأتودده^(٥) ، على أن

يسمح لي بما كان أرائيه من الجمع بين معنى الآية والبيت ، وهو معتاض متائب ،
وضنين به غير معيط .

وكننت وأنا أنسخ التذكرة لأبي علي إذا مر بي شيء قد كنت رأيت طرفة منه ،
أو أملت به فيما قبل أقول له : قد كنت شارفت هذا الموضع ، وتلوح لي بمضه ،

ولم أنته إلى آخره ، وأراك أنت قد جئت به واستوفيته وتمكنت فيه ، فيتبسّم^(٦) —
رحمه الله — ، له ويتطابق إليه ؛ سرورا باستماعه ، ومعرفة بقدر نعمة الله عليه

فيه ، وفي أمثاله .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « طريف » . (٢) نسبه البغدادي في شرح شسواه

الشافعية ٣٦٠ إلى أبي حنيفة ، ونسبه في الأمازي ١٦٣ / ٢ في أربعة أبيات إلى عبد الله عبيد بحلة
أسود . وانظر السمط ٧٨٥ . ويريد بـ : « أخرى من الشجر » المعنى يعتمد عليها حين أدركه الحرم .

(٣) أي أعارض . (٤) أي أتخذة ثمدا . وهو الماء القليل — أردته وأرتوى منه .

(٥) أي أصانعه وأداريه . (٦) كذا في أ . وفي غيرها : « يتطابق » .

وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي — رحمه الله — وقد أفضنا في ذكر
أبي علي ونبل قدره، ونبوة محله^(٢) : أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل
هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشع هذا القول
عليه .

وإنما تبسّطت في هذا الحديث ليكون باعثا على إرهاف الفكر، واستحضار
الخطأ، والتطاول إلى ما أوفى نهده، وأوعر ستمته، وبالله سبحانه الثقة .

باب في الدور، والوقوف منه على أول رتبة^(٤)

هذا موضع كان أبو حنيفة — رحمه الله — يراه ويأخذ به . وذلك أن تؤدى
الصنعة إلى حكم ما ، مثله مما يقتضى التغيير ؛ فإن أنت غيرت صرت أيضا إلى^(٥)
مراجعة مثل ما منه هربت . فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة ،

(١) في هامش ب : « أبو بكر الرازي هو المشهور من أصحابنا بالخصاص » والخصاص در شرح
الحنفية ببغداد ، له التصانيف الكثيرة ، منها شرح مختصر الكرخي ، وكتاب في أصول الفقه . وقد طبع
له في القسطنطينية سنة ١٣٣٥ هـ كتاب أحكام القرآن في ثلاثة مجلدات . وكانت وفاته سنة ٣٧٠ هـ .
وانظر الشذرات ٧١/٣ ، والجوهر الزاهية ١٣٨/٤ ، والفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنزى .

(٢) الببوة : الارتفاع والشرف . (٣) تنازعه خطر وانتزع ، وقد أعمل الثاني .

(٤) هذا المبحث في الدور غير المبحث السابق فيه (دور الاعتلال ص ١٨٣) ؛ فإن ذلك في الدور

يقع في العلة لحكم في العربية يقول بها المحوى ، فيعود على العلة بالفساد ، وهذا يراد أن القياس على
الظواهر في بعض الأمور يقضى بحكم ، فتكف العرب عنه ؛ لأنه يفصى إلى الدور . ومن أمثلة الدور أنك
لو سلت إلى العصا قلب الألف واوا فنقول : عصى ، فإذا قلت هذا فإن الواو تدخل في باب الواو
المتحركة المفتوح ما قبلها ، وهذا يقضى بقلبها أ لهما ، ولكن تجنب هذا فرارا من الدور ؛ فإنك لو قلبت
الواو ألفا لعدت فقلب الألف واوا ؛ لوقوعها قبل ياء الإضافة ، فترجع إلى الواو . وانظر شرح الرضى
للشافعية ١٠٩/٣ . (٥) في و « عرت » وهو محذوف عن « عدت » .

ولا تتكلف عناء ولا مشقة . وأنشدنا أبو علي — رحمه الله — غير دفعة بيتا مبنى معناه على هذا ، وهو :

رأى الأمر يُفْضَى إلى آخِرٍ فصيرَ آخِرَهُ أَوَّلًا

وذلك كأن تبني من قويت مثل رسالة فتقول على التذكير : قِوَاة ، وعلى التأنيت : قِوَاوة ، ثم تكسرها على حد قول الشاعر :

موالِي حِلْفٍ لا موالِي قِوَاةٍ ولكن قِطِينًا يُحِبُّونَ الْأَتَاوِيَا^(٤)

— جمع إتاوة — ، فيلزمك أن تقول حينئذ : قَوَاوٍ ، فتجمع بين واوين مكتنفتي أليف التكسير ، ولا حاجز بين الأخيرة منهما وبين الطَّارِف .

ووجه ذلك أن الذى قال (الأتَاوِيَا) إنما أراد جمع إتاوة ، وكان قياسه أن يقول : آتَاوَى ؛ كقوله فى علاوة ، وهراوة : علاوَى ، وهراوَى ؛ غير أن هذا الشاعر سلك طريقا أخرى غير هذه . وذلك أنه لما كسر إتاوة حدث فى مثال التكسير همزة بعد ألفه بدلا من ألف فعالة ؛ كهمزة رسائل وكثائن ، فصار التقدير به إلى أتااء ، ثم تبديل من كسرة الهمزة فتحة ؛ لأنها عارضة فى الجمع ، واللام معتلة^(٥)

(١) كذا فى أ . وفى غيرها : « مرة » . (٢) كأنه يريد : على اعتبار التاء عارضة على قواو فى حكم المنفصلة ، فتكون الواو فى حكم الطرف ، فنستحق الإعلال : وأما على التأنيت فإن الكلمة تكون كشقاوة ، فلا تكون الواو فى الطرف فتصح ؛ إذ كانت الكلمة بنيت على التاء .

(٣) هو النابعة الجمعدى . انظر اللسان فى « أتو » .

(٤) قبله : فلا تنهى أضغان قومى بينهم وسواهم حتى يصيروا مواليا

وقوله : « يحلبون الأتَاوِيَا » أى يعطونها ، وذلك أنهم خدم فهم يأخذون الخراج والأجر على خدمتهم . ورواية اللسان فى (أتو) : « يسألون الأتَاوِيَا » . وانظر اللسان فى (حلب) ويبدو أن من هذه القصيدة ما أورده له ابن قتيبة فى الشعر والشعراء (٢٥٢) تحقيق الأستاذ أحمد شاكر) يذكر قومه :

ولو أن قومى لم تحنى صدورهم وأحلامهم أصبحت للفق آسيا

ولكن قومى أصبحوا مثل خير بها داؤها ولا تضر الأعاديا

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يبدل » .

كباب مطايا ، وعطايا ، فتصير حينئذ إلى أَتَاءَى ، ثم تبدل من الياء ألفا فتصير إلى
أَنَاء ، ثم تبدل من الهمة واوا ، لظهورها لاما في الواحد ، فنقول : أَتَاوَى
كَمَلَاوَى . وكذا تقول العرب في تكسير إتاوية : أَتَاوَى . غير أن هذا الشاعر
لو فعل ذلك لأفسد قافيته ، فاحتاج إلى إقرار الكسرة بحالها ليصح بعدها الياء التي
هي روى القافية ، كما معها من القوافي التي هي (الروايا) و (الأدانيا) ونحو ذلك ؛
فلم يستحِز أن يُقرّ الهمة العارضة في الجمع بحالها ، إذ كانت العادة في هذه الهمة أن
تُعلّ وتُغَيَّر إذا كانت اللام معتلة ، فرأى إبدال همة أَتَاءِ واوا ، ليزول لفظ الهمة
التي من عادتها في هذا الموضع أن تعلّ ولا تصحّ لما ذكرنا ، فصار (الأتاويا) .

وكذلك قياس فعالة من القوة إذا كُثرت أن تصير بها الصنعة إلى قَوَاءٍ ،
ثم تبدل من الهمة الواو ، كما فعل مَنْ قال (الأتاويا) فيصير اللفظ إلى قَوَائٍ .
فإن أنت استوحشت من اكتناف الواوين لألف التكسير على هذا الحد وقلت :
أَهْمَزُ كَمَا هَمَزْتُ^(١) في أوائل لزمك أن تقول : قَوَاءٍ ، ثم يلزمك ثانيا أن تبدل من هذه
الهمزة الواو على ماضى من حديث (الأتاويا) فتعاود أيضا قَوَائٍ ، ثم لا تزال بك
قوانين الصنعة إلى أن تبدل من الهمة الواو ، ثم من الواو الهمة ، ثم كذلك ، ثم كذلك
إلى ما لا غاية . فإذا أدت الصنعة إلى هذا ونحوه وجبت الإقامة على أول رتبة^(٢)
منه ، وألا تتجاوز إلى أمر تَرَدُّ^(٤) بعد إليها ، ولا تُوجد سبيلا ولا منصرفا عنها .

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « أهرز » . (٢) كذا في الأصول . والخبر محذوف
أى لا غاية له . (٣) أى لا تعدل عنها إلى غيرها ، لئلا يلزم الدور ، أو قصر اللسافة وإراحة
من التعب والمنت والعبث . انظر شرحي الاقتراح . (٤) كذا في ١ . وفي غيرها : « يرد » .
(٥) هو من أوجدتك المسال : أمكتك منه وأظفرتك به . وما أثبتته « توجد » في ١ . وفي ش ،
ب : « يوجد » .

فإن قلت : إن بين المسألتين فرقا . وذلك أن الذى قال (الأتاويا) إنما دخل تحت هذه الكلفة ، والترم ما فيها من المشقة ، وهى ضرورة واحدة ، وأنت إذا قلت فى تكسير مثال فعالة من القوة : قَوَاوٍ قد التزمت ضرورتين : إحداهما إبدالك الهمزة الحادثة فى هذا المثال واوا على ضرورة (الأتاويا) ، والأخرى كَنَفَكَ الألف بالواوین مجاوزا آخرهما الطَّرَف ؛ فتأنيك ضرورتان ، وإنما هى فى (الأتاويا) واحدة . وهذا فرق ، يقود إلى اعتذار وترك .

قيل : هذا ساقط ، وذلك أن نفس السؤال قد كان ضَمِنَ ما يلغى هذا الاعتراض ؛ ألا ترى أنه كان : كيف يكسر مثال فعالة من القوة على قول من قال (الأتاويا) ؟ والذى قال ذلك كان قد أبدل من الهمزة العارضة فى الجمع واوا ، فكذلك فابذلها أنت أيضا فى مسألتك . فأما كون ما قبل الألف واوا أو غير ذلك من الحروف ، فلم يتضمّن السؤال ذكره له ، ولا عِيْجا به ، فلا يغنى إذا ذكره ، ولا الاعتراض على ما مضى بحديثه ؛ أفلا ترى أن هذا الشاعر لو كان يسمح لنفسه بأن يُقَرَّرَ هذه الهمزة العارضة فى أثناء مكسورة بحالها كما أقرّها الآخر فى قوله :
له ما رأت عينُ البصير وفوقه سماءُ الإله فوق سبع سماءِ

- ١٥ (١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « إبدال » . (٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « كيف كان » . وما أثبت أقرب ، يريد أن السؤال الذى وقع هو : كيف يكسر الخ ، أى صيغة السؤال هكذا . (٣) أى أكثرنا ، يقال : ما عاج بالشيء ، أى ما عاب به وما بالى . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أولا ترى » . (٥) أى أمية بن أبى الصلت كما فى اللسان فى (سمو) ، والخزانة ١١٩/١ (٦) من قصيدة فى توحيد الله وذكر بعض قصص الأنبياء ، وقبلة :

٢٠

وإن يك شئ خالدا ومعمرنا تأمل تجد من فوقه الله باقيا
وقوله « له » : أى لله ، يريد أن الله ما تقع الأعين عليه ، وقوله « وفوقه » فالضمير يرجع إلى ما رأت عين البصير . وقوله « فوق سبع سماء » حال من الضمير فى الخبر « فوقه » . وانظر المرجع السابق .

— وكان أبو علي ينشدناه * .. فوق سِتِّ سَمَائِيَا * — لقال (الأنثاء) كقوله (سمائيا).
فقد علمت بذلك شدة نفوره عن إقرار الهمزة العارضة في هذا الجمع مكسورة .

وإنما اشتد ذلك عليه ونبا عنه لأمر ليس موجودا في واحد (سمائيا) الذي
هو سماء. وذلك أن في إتاوة واوا ظاهرة، فكما أبدل غيره منها الواو مفتوحة في قوله
(الأنثاء) كالعلاوى والهرآوى؛ تنبيها على كون الواو ظاهرة في واحده — أعنى إتاوة
— كوجودها في هراوة وعلاوة، كذلك أبدل منها الواو في أناو، وإن كانت مكسورة؛
شحا على الدلالة على حال الواحد، وليس كذلك قوله : * ... فوق سبع سمائيا *
ألا ترى أن لام واحده ليست واوا في اللفظ فتراعى في دكسيرة؛ كما روعيت
في تكسير هراوة وعلاوة . فهذا فرق — كما تراه — واضح . نعم، وقد يلتزم الشاعر
لإصلاح البيت ما تتجمع فيه أشياء مستكرهة لا شيان اثنان : وذلك أكثر من أن
يحاط به . فإذا كان كذلك لزم ما رُمناه، وصح به ما قدمناه .
فهذا طريق ما يبيىء عليه؛ فقس ما يرد عليك به .

باب في الحمل على أحسن الأقبحين^(٣)

اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميلة^(٤) . وذلك أن تحريك الحال
ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداها، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما
وأقلهما فحشا .

وذلك كواو (ورتنل)^(٥) أنت فيها بين ضرورتين : إحداها أن تدعى كونها
أصلا في ذوات الأربعة غير مكررة، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع

(١) وذلك أن السماء السابعة هي « سماء الإله » ويريد بها العرش . وانظر الكتاب ٥٩/٢
والمرجع السابق . (٢) كذا في ش، ب وسقط « هو » في أ . (٣) هذه الترجمة
في أشباه السيوطي ١٩٩/١ (٤) يقال ميل بين الأمرين : رح بينهما . فقوله : الميلة —
على صيغة المفعول — يريد الميل فيها والمرجح . (٥) هو الشر والأمر العظيم .

التكرير؛ نحو الوصوصة ، والوحوحة ، وضوضيت ، وقوقيت . والآخر أن تجعلها زائدة أولاً ، والواو لا تزداد أولاً . فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلاً أولاً من أن تجعلها زائدة ؛ وذلك أن الواو قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه ، أعني في حال التضعيف . وأما أن تزداد أولاً فإن هذا أمر لم يوجد على حال . فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه .

ومثل ذلك قولك : فيها قائماً رجل . لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف — وهذا لا يكون — وبين أن تنصب الحال من النكرة — وهذا على قلته جائز — حملت المسئلة على الحال فنصبت .

وكذلك ما قام إلّا زيدا أحد ، عدلت إلى النصب ؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه . وهذا وإن كان ليس في قوة تأخير عنه فقد جاء على كل حال . فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمل عليه غيره .

(٢)
باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول
ذلك الحكم

(٣)
اعلم أن هذا باب طريقه الشبه اللفظي ؛ وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه همزة التانيث بالواو ؛ وذلك نحو حراوى ، وصفراوى ، وعُشراوى . وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تُقرّ بجهاها لئلا تقع علامة التانيث حشوا . فمضى هذا على هذا لا يختلف .

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قائم » .

(٢) كتب بلمزاء هذه الترجمة في هامش ب : « يطولون كلمة حكم كلمة وإن لم يوجد فيها سبب الحكم ؛ لمنابهة بينهما » . والحل الذي تكلم عنه ابن جني في هذا الباب هو المعروف عندهم بقياس الشبه وعرفه ابن الأنباري بأن يحمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل . ومقابل هذا الحمل قياس العلة ، وذلك أن يشترك الأصل والفرع في علة الحكم . وانظر في الاقتراح المسلك السادس من مسائل العلة ، وانظر في أشباه السبوطي ٢٠١/١ هذه الترجمة . (٣) يريد النسب .

ثم إنهم قالوا في الإضافة إلى عِلْبَاء : عِلْبَاوِيّ ، وإلى حِرْبَاء : حِرْبَاوِيّ ؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث ، لكنها لما شابهت همزة حمراء وباءها بالزيادة حملوا عليها همزة عِلْبَاء . ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تُقلب في حمراوِيّ لكونها زائدة فَدُسِّبَتْ بها همزة عِلْبَاء من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لما اتفقتا في الزيادة حُمِيت همزة عِلْبَاء على همزة حمراء . ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كِسَاء ، وقَضَاء : كِسَاوِيّ ، وقَضَاوِيّ ؛ فأبدلوا الهمزة واوا ، حملا لها على همزة عِلْبَاء ؛ من حيث كانت همزة كِسَاء ، وقَضَاء مبدلة من حرف ليس للتأنيث ؛ فهذه علّة غير الأولى ؛ ألا تراك لم تبدل همزة عِلْبَاء واوا في عِلْبَاوِيّ لأنها ليست للتأنيث ، فتحملَ عليها همزة كِسَاء وقَضَاء من حيث كانتا لغير التأنيث .

ثم إنهم قالوا من بعد في قُزَاء : قُزَاوِيّ ، فشبهوا همزة قُزَاء بهمزة كِسَاء ؛ من حيث كانت أصلا غير زائدة ؛ كما أن همزة كِسَاء غير زائدة . وأنت لم تكن أبدلت همزة كِسَاء في كِسَاوِيّ من حيث كانت غير زائدة ، لكن هذه أشباه لفظيّة يُحمل أحدها على ما قبله ، تشبها به وتصوّرا له . وإليه وإلى نحوه أوما سيديويه بقوله : وليس شيء يُضْطَرُّون^(١) إليه إلّا وهم يحاولون به وجهها .

وعلى ذلك قالوا : صحراوات ، فأبدلوا الهمزة واوا لثلاثا يجمعوا بين علَمَي تأنيث ، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ، ثم قالوا : عِلْبَاوَان حملا بالزيادة على حمراوان ، ثم قالوا : كِسَاوَان تشبيها له بعِلْبَاوَان ، ثم قالوا : قُزَاوَان حملا له على كِسَاوَان ، على ما تقدّم .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ج : « مما يضطرون » بزيادة « مما » . وفي الكتاب ص ١٣ ج ١

وسبب هذه الجمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها ، وغلبة حاجة أهلها الى التصرف فيها ، والترحُّح^(١) في أثنائها ؛ لما يلابسونه ويكتثرون استعماله من الكلام المنشور ؛ والشعر الموزون ، والخُطْب والسَّجُوع ، ولقوة إحساسهم في كلِّ شيء شيئاً ، وتخيُّلهم ما لا يكاد يشعرون به من لم يألَف مذهبهم .

وعلى هذا ما مُنِع الصرف من الأسماء للشَّبه اللفظي نحو أحمَر ، وأصفر ، وأصرم ، وأحمد ، وتألَّب ، وتنضَّب صلِّين ؛ لما في ذلك من شَبه لفظ الفعل ، فخذفوا التنوين من الاسم لمشايبته ما لاحتصَّ له في التنوين ، وهو الفعل . والشَّبه اللفظي كثير . وهذا كاف .

باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالالفاظ وإغفالها المعاني

اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية ، وأكرمها ، وأعلاها ، وأزهرها . وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤثرك ، ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك . وذلك أن العرب كما تُعنى بالفاظها فتصاحبها وتهذبها وتراعيها ، وتلاحظ أحكامها ، بالشعر تارة ، وبالخطب أخرى ، وبالأشباع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها ، فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأغنى قدراً في نفوسها .

فأقول ذلك عنايتها بالفاظها . فإنها لما كانت عنوان معانيها ، وطريقاً الى إظهار أغراضها ، ومراميها ، أصلحها ورتبها ، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ؛ ليكون

(١) أى التصرف فيها والتوسع . يقال : ترحَّح في ساحة الدار ، وترحَّح في المعيشة : تصرف .

(٢) أى نواحيها ووجوهها . وأثناء الثوب : تضاعيفه ومطاريه ، واحدها ثني ، بكسر الهمزة .

وسكون النون . (٣) هذا راجع لـ (تألَّب) و (تنضَّب) . ويراد به التحرز عن أن يكون تألَّب

وتنضَّب في معناهما الأصلي في اللغة ، فالأب : شجرة تتخذ منها القسي ، والتنضَّب : شجر له شوك قصار .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تذهب » . (٥) كذا في أ . وفي ب : « تداعبها » ،

وفي ش : « تداعبها » . (٦) في ع « زينوها » .

ذلك أوقع لها في السمع ، وأذهب بها في الدلالة على القصد ؛ ألا ترى أن المثل
إذا كان مسجوعاً لَدَّ لسانه خَفِظَ ، فإذا هو حفظه كان جديراً باستعماله ، ولولم يكن
مسجوعاً لم تأنس النفس به ، ولا أُنِقتْ لمستمعه ، وإذا كان كذلك لم تحفظه ،
وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له ، وجرى به من أجله .
وقال لنا أبو عليّ يوما : قال لنا أبو بكر : إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه ،
فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه . وكذلك الشعر : النفس له أحفظ ، وإليه أسرع ؛
ألا ترى أن الشاعر قد يكون راعياً جلفاً ، أو عبداً عسيفاً ، تنبو صورته ، وتنجج بجملة ،
فيقول ما يقوله من الشعر ، فلا أجل قبوله ، وما يورده عليه من طلاوته ، وعذوبة
مستمعه ما يصير قوله حُكماً يرجع إليه ، ويُقتاس به ؛ ألا ترى إلى قول العبد الأسود :

إن كنت عبداً فنفسى حرة كرمًا أو أسود اللون إني أبيض الخلق
وقول نصيب :

سودت فلم أملك سوادى وتحتي قميص من القوهي يبيض بنائقه

- ١٠ (١) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « له » . (٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج :
« بمستهمة » . وضبط في ب بفتح الميم في معنى المصدر أى لاستماعه . وفي أ بكسر الميم .
(٣) هو ابن السراج . (٤) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « خلقته » .
(٥) الطلاوة — ملثة الطاء — : الحسن والبهجة . (٦) في ش : « مسمعه » .
(٧) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « يقاس » . (٨) هو يحيى عبد بنى الحسحاس .
وانظر الأغاني ص ٢ ج ٢٠ طبعة بولاق ، والديوان ٥٥ (٩) هذا يوافق ما في الأمالى
٨٨/٢ وذيلها ١٢٧ والأغاني طبعة الدار ٣٥٤/١ . وقد نسبها صاحب الأغاني ٢/٢٠ طبعة بولاق
إلى صحيح ، وليس في ديوانه ، ونسبها صاحب اللسان في (قوه) إلى نصيب . (١٠) كذا في أ ، ج .
وفي ب ، ش : « ولم » . (١١) القوهي : ضرب من الثياب البيض ينتسب إلى قوهستان ، وهو
إقليم في فارس . وقوهستان معناه في الأصل موضع الجبال . وانظر معجم ياقوت . والباقي جمع بنية .
وسائق القميص : العرا التي تدخل فيها الأزرار ، ويريد بالقميص الذي تحت سواد . وخلقته .

وقول الآخر^(١):

إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ صَغِيرًا سِنِّي وَكَانَتْ فِي الْعَيْنِ نُبُوَّةٌ عَنِّي
فَإِنْ شَيْطَانِي أَمِيرُ الْخَبِّ يَذْهَبُ بِي فِي الشَّعْرِ كُلِّ فَنٍّ
* حَتَّى يُزِيلَ عَنِّي التَّظَنِّي *

- هـ فإذا رَأَيْتَ الْعَرَبَ قَدْ أَصْلَحُوا أَلْفَاظَهَا وَجَسَّنُوهَا ، وَحَمَّوْا حَوَاشِيَهَا وَهَذَّبُوهَا ،
وَصَقَلَوْا غُرُوبَهَا وَأَرْهَقُوهَا^(٣) ، فَلَا تَرَى أَنَّ الْعَنَاءَ إِذْ ذَاكَ إِنَّمَا هِيَ بِالْأَلْفَاظِ ، بَلْ
هِيَ عِنْدَنَا خِدْمَةٌ مِنْهُمْ لِلْعَانِي ، وَتَنْوِيهِ [بِهَا] وَتَشْرِيفٍ مِنْهَا . وَنَظِيرُ ذَلِكَ لِإِصْلَاحِ
الْوَعَاءِ وَتَحْصِيهِ ، وَتَرْكِتِهِ ، وَتَقْدِيسِهِ ، وَإِنَّمَا الْمُبْغَى بِذَلِكَ مِنْهُ الْإِحْتِيَاطُ لِلْوَعَى^(٦)
عَلَيْهِ ، وَجَوَارِهِ بِمَا يُعْطَرُ بِشَرِّهِ^(٩) ، وَلَا يَعْرِجُوهَ رَهْ ، كَمَا قَدْ نَجَدْنَا مِنَ الْمَعَانِي الْفَاحِشَةِ
السَّامِيَةِ مَا يَهْجُنُهُ وَيَقْضُ مِنْهُ كَدْرَةً لَفْظُهُ ، وَسُوءَ الْعِبَارَةِ عَنْهُ .

١٠

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّا نَجِدُ مِنَ الْأَلْفَاظِهِمْ مَا قَدْ نَمَّقُوهُ ، وَزَخَرَفُوهُ ، وَوَشَّوْهُ ، وَدَبَّجُوهُ ،
وَلَسْنَا نَجِدُ مَعَ ذَلِكَ تَحْتَهُ مَعْنَى شَرِيفًا ، بَلْ لَا نَجِدُهُ قَصْدًا وَلَا مَقَارِبًا ، أَلَا تَرَى
إِلَى قَوْلِهِ^(١٤) :

- (١) هُوَ مَالِكُ بْنُ أُمَيَّةَ كَمَا فِي الْوَحْشِيَّاتِ ، وَوَرَدَتْ الْأَشْفَارُ الثَّلَاثَةُ الْأُولَى فِي الْخَبَرِ ٣٠٠/١
غَيْرَ مَعْرِقَةٍ . (٢) كَذَا فِي ١٠ ب ، ش . وَفِي ح : « صَمِيرُ السَّنِّ » . وَفِي الْوَحْشِيَّاتِ :
« حَدِيثُ السَّنِّ » . (٣) هُوَ اسْتِعَارَةٌ مِنْ عُرُوبِ الْأَسَانِ ؛ أَيْ أَطْرَافِهَا ، وَاحِدُهَا غَرْبٌ يَفْتَحُ
الْأَوَّلَ وَسَكُونُ الثَّانِي . (٤) كَذَا فِي ش ، ب . وَسَقَطَ هَذَا فِي أ . (٥) كَذَا فِي أ .
وَفِي ب : « تَوَكُّيْتُهُ » . وَفِي ش : « تَكْوِينُهُ » . (٦) كَذَا فِي أ ، ب ، ش . وَفِي ح :
« الْمَعْنَى » . (٧) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أ : « وَمِنْهُ » . (٨) ثَبَتَتْ هَذِهِ الصَّلَةُ
فِي أ ، ب ، ش . وَسَقَطَتْ فِي ج ، هَذَا أَجُود . وَالْمَوْعَى — بَعْضُ الْمِيمِ وَقَعَ الْعَيْنَ — أَوْ الْمَوْعَى
مَا وَضَعَ فِي الْوَعَاءِ . يُقَالُ : أَوْعَيْتُ الشَّيْءَ وَوَعَيْتُهُ . وَكَأَنَّهُ ضَمِنَ الْمَوْعَى مَعْنَى الْإِحْفَاطِ وَمَسْتَدَاهُ بَعْلُ .
(٩) كَذَا فِي أ ، وَالْبَشَرُ : طَاهِرُ الْجِلْدِ . وَفِي عِيْرَاهَا : « تَشْرَهُ » وَالشَّرُّ — يَفْتَحُ الْبَوْنَ وَسَكُونُ
الشَّيْنِ — الرَّائِحَةُ الطَّيِّبَةُ . (١٠) كَذَا فِي أ . وَفِي ش ، ب : « فَلَا » . وَيَزِيدُ : يَهْيَبُ .
(١١) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أ : « نَهَجُهُ » . (١٢) تَنَازَعَهُ فِي الْعَمَلِ يَهْجُهُ وَبَعْضُ .
(١٣) الْقَصْدُ : الْوَسْطُ . وَالْمَقَارِبُ : غَيْرُ الْجِدِّ . (١٤) جَاءَ هَذَا الْبَيِّنَانِ فِي أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ
مَعَ ثَالِثٍ بَيْنَهُمَا ص ١٦ ، وَفِي الْوَسَاطَةِ ٨ د ، وَفِيهَا لِيَزِيدُ بْنُ الطَّرِيقَةِ ، وَانْطَرَسَ ٢٨ مِنْ هَذَا الْجَزْءِ .

١٥

٢٠

٢٥

ولمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِثْنَى كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بِيَدِنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطْلَى الْأَبَاطِحُ

فقد ترى إلى علو هذا اللفظ ومائه ، وصقاله وتلامج أنحائه ، ومعناه مع هذا
ما تحسسه وتراه : إنما هو : لمَّا فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين ، وتحدثنا على
ظهور الإبل . ولهذا نظائر كثيرة شريفة الألفاظ رفيعتها ، مشروفة المعاني
خفيضتها .

قيل : هذا الموضع قد سَبَقَ إلى التعلُّق به مَنْ لم يُنْعَمَ النظر فيه ، ولا رأى
ما أراه القومُ منه ، وإنما ذلك لـجفاء طبع الناظر ، وخفاء غرض الناطق . وذلك
أن في قوله « كل حاجة » [ما] يفيد منه أهل النسيب والزقة ، وذوو الأهواء
والحقّة ما لا يفيد غيرهم ، ولا يشاركونهم فيه مَنْ ليس منهم ؛ ألا ترى أن من حوَّاج
(مِثْنَى) أشياء كثيرة غير ما الظاهر عليه ، والمعتاد فيه سواها ؛ لأن منها التلاقي ،
ومنها التشاكّي ، ومنها التخلّي ، إلى غير ذلك ممّا هو تالٍ له ، ومعقود الكون به .
وكانه صانع عن هذا الموضع الذي أوما إليه ، وعقد غرضه عليه ، بقوله في آخر
البيت :

* وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ *

(١) أى ظهورها ولعانها . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب ، « رآه » .

(٣) ثبت هذا اللفظ في أ ، وسقط في ش ، ب . وفي ج : « أن قوله كل حاجة يفيد » . وهى
عبارة مستقيمة بخلاف ما في ب ، ش . (٤) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « ذو » .

(٥) في الأصول : « سواء » ولا يستقيم عليه المعنى ، وجملة « المعتاد فيه سواها » عطف على
« غير ما الظاهر عليه » فهو من وصف « أشياء » . والضمير في « فيه » يعود إلى « الظاهر » .

(٦) كذا في أ ، ج . وفي ب ، ش : « التشكى » . (٧) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج :

« التجلّي » . وكان التخلّي طلب الحلوة بالحبيب . (٨) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ج : « لقوله » .

أى إنما كانت حوائجنا التى قضيناها، وآرابنا التى أنضيناها، من هذا النحو الذى هو مسح الأركان وما هو لاحق به، وجارى فى القربة من الله تجراه، أى لم يتعد هذا القدر المذكور إلى ما يحتمله أول البيت من التعريض الجارى مجرى التصريح .
وأما البيت الثانى فإت فيه :

- ٥ * أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا *
- وفى هذا ما أذكره ؛ لتراه فتعجب ممن عجب منه ووضع من معناه . وذلك أنه لو قال : أخذنا فى أحاديثنا ، ونحو ذلك لكان فيه معنى يكبره أهل النسيب ، وتعنونه مبيعة الماضى الصليب . وذلك أنهم قد شاع عنهم واتسع فى محاوراتهم علوقدر الحديث بين الإليقيين ، والفكاهية بجمع شمل المتواصليين ؛ ألا ترى إلى قول الهدلى :
١٠ وإن حديثنا منك - لو تعلمينه - جنى النخل فى ألبان عود مطافيل^(٤)
وقال آخر :

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تتابعت جاذبا
فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فريج هيا ربا^(٥)
وقال الآخر :

- ١٥ وحديثنى يا سعد عنها فزدنى جنونا فزدنى من حديثك يا سعد

(١) أى فرغنا منها ، من قولهم : أنضى السوب : أبلاه . وقد نقل ابن الأثير فى المشل السائر (المقالة الثانية) معظم كلام ابن جنى على البيتين ، ولما بلغ هذا الموضع قال : « وآرابنا التى بلغناها » .
(٢) يريد قوته . ومبيعة الشباب : نشاطه وأوله . والماضى : نافذ الأمر ، والصليب : الشديد ذر الصلابة . (٣) هو أبو ذؤيب ؛ وانظر ديوان الهذليين طبعة الدار ١٤٠ / ١
(٤) رواية ديوان الهذليين واللسان فى « طفيل » : « تبذليه » بدل « تعلبيه » . والضمير
٢ فى « تبذليه » يعود إلى « حديثنا » وفى « تعلبيه » للخبير والحكم . (٥) انظر ص ٢٩ من هذا الجزء .
(٦) هو العباس بن الأحنف . وانظر الديوان المطبوع فى استامبول ص ٥٨ ، وبما هذا التنصيص ٥٧ / ١

(١) وقال المولّد :

وحديثُها السّحر الحلال لو أنّه لم ينجن قتلَ المسلم المتحرّز

الأبيات الثلاثة . فإذا كان قدر الحديث — مُرسلاً — عندهم هذا ، على ما ترى فكيف به إذا قيّده بقوله (بأطراف الأحاديث) . وذلك أن في قوله (أطراف (٢) الأحاديث) وحياً خفياً ، ورمزاً حلوياً ؛ ألا ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبّون ، ويتفاوضه ذوو الصّباية المتّيمّون ؛ من التعريض ، والتلويح ، والإيماء دون التصريح ، وذلك أحلى وأدمث ، وأغزل وأنسب ، من أن يكون مشافهة وكشفاً ، ومصارحة وجهراً ، وإذا كان كذلك فعنى هذين البيتين أعلى عندهم ، وأشدُّ تقدماً في نفوسهم ، من لفظهما وإن عُدّ بموقعه ، وأنيق له مستمعه .

نعم ، وفي قوله :

* وسالت بأعناق المطىّ الأباطح *

من الفصاحة ما لا خفاء به . والأمر في هذا أسير ، وأعرف وأشهر .

فكأنّ العرب إنما تحلّى ألفاظها وتديبها وتشيها ، وتزخرفها ، عنايةً بالمعاني التي وراءها ، وتوصلاً بها إلى إدراك مطالبها ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إن من الشعر لحكماً وإن من البيان لِسِحراً “ . فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم ، التي جُعِلت مصابيد وأشراكاً للقلوب ، وسبباً وسُلماً إلى تحصيل المطلوب ، عُرِف بذلك أن الألفاظ خَدَمُ للمعاني ، والمخدوم — لاشك — أشرفُ من الخادم .

(١) هو ابن الرمي . وانظر في هذا الجزء ص ٢٩ (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ ،

ج : « ذكره » . (٣) كذا في ش ، ج . وفي أ ، ب : « يتقاضه » .

(٤) رواه أحمد في مسنده ، وأبو دارد . قال شارح الجامع الصغير : وإسناده صحيح . انظر هذا الكتاب . وقوله ” حكماً “ يضبط كقفل مصدراً ، وكعنب جمع حكمة .

والأخبار في التلطف بـذوبة الألفاظ إلى قضاء الحوائج أكثر من أن يؤتى عليها ، أو يُتَجَسَّم للحال (نعت لها) ، ألا ترى إلى قول بعضهم وقد سأل آخر حاجة ، فقال المسئول : إن على يميننا ألا أفعل هذا . فقال له السائل : إن كنت — أيدك الله — لم تحلف يميناً قط على أمرٍ فرأيت غيره خيراً منه فكفرت عنها له ، وأمضيته ، فما أحب أن أحنثك ، وإن كان ذلك قد كان منك فلا تجعلني أؤدّن الرجلين عندك . فقال له : سحرتني ، وقضى حاجته .

وندع هذا ونحوه لوضوحه ، ولنأخذ ليّ كما عليه فنقول :
 مما يدل على اهتمام العرب بمعانيها ، وتقدمها في أنفسهم على ألفاظها ، أنهم قالوا
 في شملت ، وصعرت ، وبطرت ، وحوقلت ، ودهورت ، وسلّقت ، وجعيت :
 (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩)
 منها ملحقة بباب درجت . وذلك أنهم وجدوها على ستمتها : عدد حروف ،
 وموافقة بالحركة والسكون ، فكانت هذه صناعة لفظية ، ليس فيها أكثر من إلحاقها
 بنائها ، واتساع العرب بها في محاوراتها ، وطرق كلامها .

والدليل على أن فعلت ، وفعلت ، وفوعلت ، وفعلت ، ملحقة بباب درجت
 مجيء مصادرها على مثل مصادر باب درجت . وذلك قولهم : الشملة ، والبيطرة ،
 والحوقلة ، والدهورة ، والسلّقة ، والجمعأة . فهذا [ونحوه] كالدحرجة ، والهملجة ،
 (١١) (١٢)

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تعب بها » . (٢) كذا في ش ، ب . وسقط في أ
 هذا الحرف . (٣) سقط لفظ « على » في أ . فالعبارة فيها : « تقدمها أنفسهم ألفاظها » .
 وعليه يكون ألفاظها مفعول التقدم ، وهو قد يمتد بنفسه . (٤) شلل : أسرع وشتم .
 (٥) يقال : صعرت الشيء : درجته . (٦) حوقل : ضعف . (٧) يقال :
 دهورت الشيء : حمه وقذفه في مهواة . (٨) يقال : سلّقاء إذا طمعه فألقاه على جنبه .
 (٩) جمعها إذا صرعه . (١٠) السمت : الطريق والهيئة . (١١) هذه الزيادة
 في أ . وسقطت في ش ، ب . (١٢) الهملجة : حسن سير الدابة في سرعة .

والفوقاة ، والزوزاة . فلما جاءت مصادرها على مصادر الرباعية ، والمصادر أصول
للافعال حكيم بلحاقها بها ؛ ولذلك استمرت في تصرفها استمرار ذوات الأربعة .
فقولك : يَظْطَرُّ يَظْطَرُّ بِظُطْرَةٍ ، كدحرج يدحرج دحرجة ، ومُظْطَرُّ كدحرج . وكذلك
شمال يشمِّلُ شمِّلَةً ، وهو مُشْمِلٌ . فظهور تضعيفه على هذا الوجه أوضح دليل على
إرادة إلحاقه . ثم إنهم قالوا : قاتل يقاتل قتالا ، ومقاتلة ، وأكرم يكرم إكراما ، وقطع
يقطع تقطيعا ، بجاءوا بأفعل ، وفاعل ، وفعل ، غير ملحقة بدحرج ، وإن كانت على
سَمْتِه ويوزنه ؛ كما كانت فعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ، على سَمْتِه ويوزنه
ملحقة . والدليل على أن فاعل وأفعل وفعل غير ملحقة بدحرج وبإيه امتناع
مصادرها أن تأتي على مثال الفعللة ؛ ألا تراهم لا يقولون : ضارب ضاربة ،
ولا أكرم أكرمة ، ولا قطع قطعة ؛ فلما امتنع فيها هذا — وهو العبرة في صحة
الإلحاق — علم أنها ليست ملحقة بباب دحرج .

فإذا قيل : فقد تجيء مصادرها من غير هذا الوجه على مثال مصادر ذوات
الأربعة ؛ ألا تراهم يقولون : قاتل قيتالا ، وأكرم إكراما ، «وكذبوا بآياتنا كذبا»
فهذا بوزن الدحراج ، والسرّاف ، والزّلال ، والقِلقال ؛ قال :
* سَرَفْتُهُ مَا شَتَّتَ مِنْ سِرْهَافٍ *

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ «مصادرها» . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ «وظهور» .
(٣) في الأصول «غير ملحقة» وزيادة «غير» مفسدة ، وقد جريت على ما في المطبوعة ، وهو
الصواب . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : «قتالا» . والأوفق بالسياق ما أثبتناه ، ألا تراهم
يقولون : «فهذا بوزن الدحراج» وإنما يظهر هذا في القتال . والقتال والقتال كلاهما يقال في مصدر
قاتل ، وإن كان الأغلب الاستعمال الثاني ، وهو مخفف من الأول . وانظر شرح المفضل ٤٨/٦ .
(٥) هو العجاج ، وهو من أربحوزة يعاتب فيها ابنه روبة . وبعده :

حتى إذا ما أضّ ذا أعراف كالكدون المشدود بالإكاف
قال : الذي جمعت لي صوافي من غير ما عصف ولا اضطراف =

قيل : الاعتبار بالإلحاق بها ليس إلا من جهة الفعللة ، دون الفعلال ، وبه كان يعتبر سيبويه . ويدل على صحة ذلك أن مثال الفعللة لا زيادة فيه ، فهو بفعلل أشبه من مثال الفعلال ، والاعتبار بالأصول أشبه منه وأؤكد منه بالفروع . فإن قلت : ففى الفعللة الهاء زائدة ، قيل : الهاء فى غالب أمرها وأكثر

أحوالها غير معتدّة ، من حيث كانت فى تقدير المنفصلة .

فإن قيل : فقد صحّ إذا أن فاعل ، وأفعل ، وفعل — وإن كانت بوزن دحرج — غير ملحقة به ، فلم لم تلحق به ؟ قيل : العلة فى ذلك أن كلّ واحد من هذه المثل جاء للمعنى . فافعل للنقل وجعل الفاعل مفعولاً ؛ نحو دخل ، وأدخلته ، ونرج ، وأخرجته . ويكون أيضاً للبلوغ ؛ نحو أحصد الزرع ، وأركب المهر ، وأقطف الزرع ، ولنغير ذلك من المعانى . وأما فاعل فلكونه من اثنين فصاعداً ؛ نحو ضارب زيد عمرا ، وشاتم جعفر^(٢) يسرا . وأما فعل فلتكثير ؛ نحو غلق الأبواب ، وقطع الجبال ، وكسر الجرار .

فلما كانت هذه الزوائد فى هذه المثل إنما جىء بها للعانى خشوا أن هم جعلوها ملحقة بذوات الأربعة أن يقدر أن غرضهم فيها إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ ؛ نحو شمل ، وجهور ، وبيطر ؛ فتنبّجوا إلحاقها بها ؛ صوتاً للمعنى ، وذباً عنه أن يُستهلك ويسقط حكمه ، فأخّلوا بالإلحاق لما كان صناعة لفظية ، ووقروا المعنى

== « سرفته » : أحسنت غذاءه ، يريد جهده فى تربيته . و« أعراف » جمع عرف — بضم فسكون — وهو الشعر من العنق . و« الكودن » من الخيل ما لم ينتج من العراب ، وقوله : « صوافى » جمع صاف أى خالص لى ، و« العصف » : الكسب ، و« الاصطراف » : التصرف فى كسب المال . يقول : أحسنت تربيته حتى إذا شب وترعرع وصار كالبرذون طمع فى ما لى وزعم أنه خالص له . وذلك مع أنه لم يتمب فى كسب هذا المال وجمه . وانظر الجزء الثانى من مجموع أشعار العرب طبعة أوربة ص ٤٠

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب زيادة بعد (الاعتبار) هى : « والمراعاة » .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « بكرا » .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وفروا » .

ورجوه؛ لشرفه عندهم، وتقدمه في أنفسهم. فأروا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً، وتحملاً محققاً. وهذا الشمس إنارة مع أدنى تأمل.

ومن ذلك أيضاً أنهم لا يلحقون الكلمة من أولها إلا أن يكون مع الحرف الأول غيره؛ ألا ترى أن (مفعلاً) لما كانت زيادته في أوله لم يكن ملحاً بها؛ نحو: مضرب، ومقتل. وكذلك (مفعلاً) نحو: مقطع، ومذبح، وإن كان مفعلاً بوزن جعفر، ومفعلاً بوزن هجر^(٢). يدل على أنهما ليسا ملحقين بهما ما نشاهده من إدغامهما، نحو مسد، ومسرد، ومثل، وميشل. ولو كانا ملحقين لكانا حرى أن يخرجاً على أصولهما، كما خرج شمل وصعور على أصله. فأمّا محبب فعلم نخرج شاذاً، كتهليل، ومكوزة، ونحو ذلك مما احتيل لعلميته.

وسبب امتناع مفعلي ومفعلي أن يكونا ملحقين. وإن كانا على وزن جعفر، وهجر. أن الحرف الزائد في أولها، وهو معنى؛ وذلك أن مفعلاً يأتي للصادر، نحو ذهب مذهباً، ودخل مذخلا، ونحو مخرجاً. ومفعلاً يأتي للآلات، والمستعملات؛ نحو مطرق، ومزوح، ومخصف، ومترز. فلما كانت الميان ذوات معنى خشوا أن هم ألحقوا بهما أن يتوهم أن الغرض فيهما إنما هو الإلحاق حسب، فيستهلك المعنى المقصود بهما، فتعاموا الإلحاق بهما؛ ليكون ذلك موقراً على المعنى لها.

ويدل على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به، فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم.

(١) أي بهذه الزيادة، أي بسببها. (٢) من معانيه الأحمق، والمجنون.

(٣) كذا في أ. وفي ش، ب: « إدغامها ». (٤) التل: الصرع، ويقال رخ مثل؛

أي يقل به ويصرع. ورجل مثل: قوى. (٥) التل: الطرد، والمثل المطرد، وهو رخ

قصير. (٦) كذا في أ. وفي ش، ب سقطت الواو. (٧) تثبت الواو في أ،

وسقطت في ش، ب. (٨) هي المروحة يروح بها. (٩) هو المخرز.

وعلى ذلك تقدّمت حروف المضارعة في أول الفعل ؛ إذ كُنَّ دلائل على الفاعلين : مَنْ هم ، وما هم ، وكم عَدَّتْهم ؛ نحو أفعَل ، ونفعل ، وتفعل ، ويفعل ، وحكموا بضد [هذا للفظ] ؛ ألا ترى إلى ما قاله أبو عثمان في الإلحاق : إن أقيسه أن يكون بتكرير اللام ، فقال : باب شملت ، وصعرت ، أقيس من باب حوقلت ، وبيطرت ، وجهورت .

أفلا ترى إلى حروف المعاني : كيف بابها التقدم ، وإلى حروف الإلحاق والصناعة : كيف بابها التأخر . فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم ، وعازوه في تصوّرهم ، إلا بتقدّم دليله ، وتأخر دليل نقيضه ، لكان مغنيا من غيره كافيا .

وعلى هذا حشوا بحروف المعاني فخصّوها بكونها حشوا ، وأمنوا عليها

- ١٠ ما لا يؤمن على الأطراف ، المعرضة للحذف والإجحاف . وذلك كألّف التكسير وياء التصغير ؛ نحو دراهم ، ودُرَيْهم ، وقاطر ، وقُطِيطر . فجرت في ذلك — لكونها حشوا — مجرى عين الفعل المحصنة في غالب الأمر ، المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف ؛ ألا ترى إلى كثرة باب عِدّة ، وزنة ، وناس ، والله في أظهر قوليّ سيبويه ، وما حكاه أبو زيد من قولهم ، لأب لك ، وويليسه ،

- ١٥ (١) هذا عن أ وإن كان فيها : « هذا اللفظ » ، وهو خطأ في الرسم . وفي ش ، ب : « هذه الصناعة اللفظية » ، وهي غير مستقيمة ، وكأن الأصل : « هذا للصناعة اللفظية » . وفي ح : « ذلك لصناعة اللفظ » ، وهي عبارة صحيحة . (٢) ثبت لفظ « إلى » في ش ، ب ، وسقط في أ . (٣) يريد المازني . وقد جاء في تصريفه في الباب الأوّل (باب الأسماء والأفعال : كم يكون عددهما في الأصل وما يزداد فيهما) : « وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع . فإذا سمع قيل : ألحق ذا بكذا بالواو والياء ؛ وليس بمطرّد . فأما المطرّد الذي لا ينكسر فإن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق ؛ مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال : جلبب ، يجلبب ، جلبية . (٤) فأصل ناس أناس . واضر سيبويه ٣٠٩/١ ، ١٢٥/٢ . (٥) هذا القول في الكتاب ٣٠٩/١ يقول فيه : « وكأن الاسم — والله أعلم — إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها » . (٦) أى في لأب لك ، (٧) أصله : ويل أمه . يقال ذلك لمن يستجاد .
- ٢٥

(١) ويا بالمغيرة ، وكثرة باب يد ، وديم ، وأخ ، وأب ، وغيد ، وهن ، وحر ، وآست ، وباب ثبية ، وقلة ، وعزرة ، وقلة باب مذ ، وسه : إنما هما هذان الحرفان بلا خلاف . وأما ثبة ولثة فعلى الخلاف . فهذا يدلّك على ضمّهم بحروف المعاني ، ونحوهم عليها : حتى قدموها عناية بها ، أو وسّطوها تحصينا لها .

فإن قلت : فقد نجد حرف المعنى آخرًا ، كما نجد أولًا ووسطًا . وذلك تاء التأنيث ، وألف التثنية ، وواو الجمع على حدّه ، والألف والتاء في المؤنث (٤) ، وألف التأنيث في حمراء وبابها ، وسكرى وبابها ، وباء الإضافة ؛ كهنيّ ، فما ذلك ؟ قيل : ليس شيء مما تأخرت فيه علامة معناه إلا لعاذر مُقنِع . وذلك أن تاء التأنيث إنما جاءت في طلحة وبابها آخرًا من قبل أنهم أرادوا أن يُعرفونا تأنيث ما هو ، وما مذكّره ، بغاوا بصورة المذكّر كاملة مصحّحة ، ثم ألحقوها تاء التأنيث ليُعلموا حال صورة التذكير ، وأنه قد استحال بما لحقه إلى التأنيث ؛ فجمعوا بين الأمرين ، ودّلّوا على الغرضين . ولو جاءوا بعلم التأنيث حشوًا لانكسر المثال ، ولم يعلم تأنيث أى شيء هو .

(١) ورد هكذا في قوله :

يا بالمغيرة رب أمر معضل
فزعجه بالسكر منى والدها
يريد : يا أبا المغيرة ، واقظ الخزانة ٣٣٥/٤ .

(٢) يريد بباب مذ ، وسه ما حذف منه الحشو ؛ فإن أصل مذ مند ، وسه سته .

(٣) الثبة يراد بها وسط الحوض ، وقد قيل إنها من ثاب الماء إذا اجتمع ، فالحذف منها العين ، وقيل إن المحذوف منها اللام ، وهى وار أو ياء ، على الخلاف . وانظر اللسان في ثبو . واللثة ما حول الأسنان . ويقول بعض اللغويين : أصلها لثى حذفت لامها الياء ، ويقول ابن جني إنها محذوفة العين — وهى الواو — من لثت الهامة أى أدبتها على رأسى ، واللثة محيطة بالأسنان دائرة بها .

(٤) أى في جمع المؤنث . (٥) أى في النسبة إلى الحن . (٦) الطلحة هنا :

الواحدة من شجر الطلح ، ولا يراد به العلم .

فإن قلت : فإن ألف التكسير وياء التحقير قد تكسيران مثال الواحد والمكبر ،
وتختزمان صورتيهما ؛ لأنهما حشو لا آخر . وذلك قولك دفاتر ودُفَيْر ، وكذلك كليب ،
وَجَبَر ، ونحو ذلك ، قيل : أما التحقير فإنه أحفظ للصورة من التكسير ؛ ألا تراك
تقول في تحقير حبلى : حَبَلَى ، وفي صحراء : صَحْرَاء ، فتُقَرَّ ألف التانيث بحالها ،
فإذا كسرت قلت : حبالَى ، وصحارَى ، وأصل حبالَى حبال ؛ كدعوى تكسير دعوى ،
فمغير علم التانيث . وإنما كان الأمر كذلك من حيث كان تحقير الإسم لا يخرججه
عن رُتَبته الأولى — أعنى الأفراد — فأُقِرَّ (بعض لفظه) ^(١) لذلك ؛ وأما التكسير فيبعده
عن الواحد الذى هو الأصل ، فيحتمل التغير ، لا سيما مع اختلاف معانى الجمع ،
فوجب اختلاف اللفظ . وأما ألف التانيث المقصورة والمددودة فمحمولتان على تاء
التانيث ، وكذلك علم التثنية والجمع على حذّه لاحق بالهاء أيضا . وكذلك ياء النسب .
وإذا كان الزائد غير ذى المعنى قد قوى سببه ، حتى لحق بالأصول عندهم ، فما ظنك
بالزائد ذى المعنى ؟ وذلك قولهم فى اشتقاق الفعل من قَلَنْسُو تارة : تَقَلَنْسَ ، وأخرى :
تَقَلَسَى ، فأقروا النون وإن كانت زائدة ، وأقروا أيضا الواو حتى قلبوها ياء فى تقلسيت .
وكذلك قالوا : قَرَنُوهُ ^(٢) ، فلما اشتقوا الفعل منها قالوا قرينات السَّقاء ، فأثبتوا الواو ،
كما أثبتوا بقية حروف الأصل : من القاف ، والراء ، والنون ، ثم قلبوها ياء فى قرّيت .
هذا مع أن الواو فى قَرَنُوهُ زائدة للتكثير والصيغة ، لا للإلحاق ولا للمعنى ، وكذلك
الواو فى قَلَنْسُو لزيادة غير الإلحاق وغير المعنى . وقالوا فى نحوه : تعفرت الرجل إذا

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « لفظ بعضه » .

(٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وعليه فقوله : « المددودة » عطف على (ألف التانيث المقصورة) حتى

يصح تنية الخبر . وفى ج : « وألفا التانيث محمولتان » . وهى واضحة .

(٣) هى عشب ينبت فى الرمل يدبغ به الأساق .

صار عفريتاً ، فهذا تفعلت ؛ وعاليه جاء تمسكن ، وتمدّرع ، وتمنطق ، وتمنديل^(٢) ،
وتحرق^(٣) ، وكان يسمى محمداً ثم تمسلم أى صار يسمى مسلماً ، و(مرحبك الله^(٤) ،
ومسهلك) ، فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق ؛ كل ذلك
توفية^(٥) للعنى ، وحراسة له ، ودلالة عليه . ألا تراهم إذ قالوا : تدرع ، وتمسكن وإن
كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرّضوا أنفسهم لثلاث يعرف غرضهم : أمن
الدرع والسكون ؛ أم من المدرعة والمسكنة ؟ وكذلك بقية الباب .

ففى هذا شيان : أحدهما حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقروه إقرار الأصول .
والآخر ما يوجب ويقتضى به : من ضعف تحقير الترخيم وتكسيره عندهم ، لمّا يقضى به ،
ويُقضى بك إليه : من حذف الزوائد ، على معرفتك بجرمتها عندهم .

فإن قلت : فإذا كان الزائد إذا وقع أولاً لم يكن للإلحاق فكيف ألحقوا بالهمزة
في ألتدّد^(٦) وألتنجج^(٧) ، وبالياء في يلندّد^(٦) ويلنجج^(٧) ، والدليل على الإلحاق ظهور التضعيف ؟
قيل : قد قلنا قبل : إنهم لا يلحقون الزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد
آخر ؛ فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياء في ألتدّد^(٦) ، ويلندّد^(٦) ، لمّا انضم إلى الهمزة
والياء النون .

(١) أى لبس المدرعة — كمنكسة — وهى ضرب من الثياب ، ولا يكون إلا من الصوف .
(٢) أى مسح بالمنديل . (٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش ، ب : ” تمحرق ” ويقول ابن جنى
في سر الصناعة فى آخر حرف الميم : ” وقالوا : تمحرق الرجل ، وضعفها ابن كيسان ” . وفى المنصف
للصنف فى الباب الثانى : ” وأما قول العامة تمحرق فينبغى أن يكون لأصل له . أو إن كان قد جاء عن
العرب فهو بمنزلة تمسكن فى الشذوذ ؛ والجيد تمحرق ؛ لأنهم يقولون : تمحرق فلان بالمعروف ، ولم نسمعهم
يقولون تمحرق ، وإنما هو من المحرق وهو الكريم من الرجال إلا أن بعض أصحابنا حكى تمحرق وليس بالقوى ” .
(٤) أى حيالك الله بهذه النجبة : مرحباً وسهلاً . (٥) كذا فى أ وفى اللسان فى درع .
وفى ش ، ب : « توفية » . (٦) الألتدّد واليلندّد : الشديدان المصنوعان بالجدل .
(٧) الألتنجج واليلنجج : عود من الطيب يتبخربه .

وكذلك ما جاء عنهم من إنقعل^(٢) - في قول صاحب الكتاب - ينبغي أن تكون الهمزة في أوله للإلحاق - بما اقترن بها من النون - بباب جردحل . ومثله ما روينا عنهم من قولهم : رجل إنزهو ، وامرأة إنزهوة ، ورجال إنزهوون ، ونساء إنزهوات ، إذا كان ذا زهو^(٤) ، فهذا إذا إنفعل . ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا إنقحلا وحده ، وأنشد الأصمعي^(٥) - رحمه الله - :

* لمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا إِنْقَحَلًا *

ويجوز عندى فى إنزهو غير هذا ، وهو أن تكون همزته بدلا من عين ، فيكون أصله عنزهو : ففعلوا ، من العزهاة ، وهو الذى لا يقرب النساء . والتقاؤهما أن فيه انقباضا وإعراضا ، وذلك طَرَف من أطراف الزهو ، قال :

إذا كنت عِرْهاةً عن اللهو والصِّبَا فكن سَجَرًا من يابس الصخر جَلَمَدًا
وإذا حملته على هذا لحق بباب أوسع من إنقعل ، وهو باب قِنْدَاو^(٧) ، وسِنْدَاو^(٨) ، وحنطَاو^(٨) ، وكنطَاو^(٨) .

فلأن قيل : ولم لَمَّا كان مع الحرف الزائد إذا وقع أولًا زائد ثانٍ غيره صارا جميعا للإلحاق ، وإذا انفرد الأول لم يكن له ؟ قيل : لَمَّا كَمَا عليه من غلبة المعانى للألفاظ ، على ما تقدم .

١٥

(١) كذا فى أ . وسقط هذا اللفظ فى ش ، ب . (٢) يقال رجل إنقعل إذا كان يابساً من الهرم . (٣) انظر سيبويه ٣١٧ / ٢ (٤) هذا راجع للوصف الأول وهو إنزهو . وعبارة اللسان بعد سبابة ما سبق هنا : « وذلك إذا كانوا ذوى زهو » . وفى ج : « إذا كن ذازهو » والصواب : « ذوات » وهو راجع للآخر . (٥) انظر كتاب خلق الإنسان فى مجموعة الكنز اللغوى ص ١٦١ (٦) هو الأحوص بن محمد الأنصاري . وانظر الأغاني ١٣ / ١٥٩ . وانظر فى ترجمته الخزائن ٢٣٢ / ١ (٧) وهو باب فعلو ، والأول باب إنفعل . وانظر فى هذا الباب الكتاب ٣٥١ / ٢ (٨) القندأو : الجرى المقدم . والسندأو : القصير أو الخفيف . والحنطأو : العظيم البطن أو القصير . والكنطأو : الجمل الشديد .

٣٠

وذلك أن أصل الزيادة في أول الكلمة إنما هو للفعل . وتلك حروف المضارعة في أفعل ، وفعل ، وتفعل ، ويفعل ، وكل واحد من أدلة المضارعة إنما هو حرف واحد ، فلما انضم إليه حرف آخر فارق بذلك طريقه في باب الدلالة على المعنى ، فلم يُنكر أن يُصار به حينئذ إلى صنعة اللفظ ، وهي الإلحاق .

و يدلّك على تمكّن الزيادة إذا وقعت أولاً في الدلالة على المعنى تركّهم صرف أحمد ، وأرمل ، وأزمل ، وتنضّب^(١) ، وترجس ، معرفة ؛ لأن هذه الزوائد في أوائل الأسماء وقعت موقع ما هو أقعد منها في ذلك الموضع ، وهي حروف المضارعة . فصارع أحمد أركب ، وتنضّب تقتل ، وترجس نصير ، فحمل زوائد الأسماء في هذا على أحكام زوائد الأفعال ؛ دلالة على أن الزيادة في أوائل الكلام إنما بابها الفعل .^(٢) فإن قلت : فقد نجد لها للمعنى ومعها زائد آخر غيرها ؛ وذلك نحو ينطلق وأطلق ، وأحرنجم ، ويخرنطس ، ويقعنيس . قيل : المزيد للمضارعة هو حرفها وحده ، فأما النون فصوغة في حشوا الكلمة في الماضي ؛ نحو احرنجم ، ولم تجتمع مع حرف المضارعة في وقت واحد ، كما التقت الهمزة والياء مع النون في ألنجج ويلندد في وقت واحد .

فإن قلت : فقد تقول : رجل ألد ثم تلحق النون فيما بعد ، فتقول : ألندد ، فقد رأيت الهمزة والنون غير مصطحبتين . قيل : هاتان حالان متعاديتان ؛ وذلك أن ألد ليس من صيغة ألندد في شيء ، إنما ألد مذكر لآء ؛ كما أن أصم تذكير صماء . وأما ألندد فهمزته مرتجلة مع النون في حال واحدة ، ولا يمكنك أن تدعى أن احرنجم لما صرت إلى مضارعه فككت يده عما كان فيها من الزوائد ، ثم ارتجلت

(١) هو في الأصل الصوت المختلط . (٢) كذا في أ . وفي غيرها : « للفعل » .

(٣) كذا في ب وفي أ : « تجدها » وفي ش : غير متقوطة الأوتل .

له زوائد غيرها؛ ألا ترى أن المضارع مبناه على أن ينتظم جميع حروف الماضي من أصل أو زائد ؛ كيطر وييطر ، وحوقل ويحوقل ، وجهور ، ويجهور ، وسألني ويسألني ، وقطع ويقطع ، و(١) تكسر ويتكسر وضارب يضارب .

فإنما أكرمكم بكم ، فلولا ما كره من التقاء الهمزتين في أو كرم لوجيء به على أصله للزم أن يؤتى بزيادته فيه ؛ كما جيء بالزيادة في نحو يتدحرج ، وينطلق ، وأما همزة أنطلق فإنما حذف في ينطلق للاستغناء عنها ، بل قد كانت في حال ثباتها في حكم الساقط أصلا ؛ فهذا واضح .

ولأجل ما قلناه : من أن الحرف المفرد في أول الكلمة لا يكون للإلحاق ما حمل أصحابنا تهلل على أن ظهور تضعيفه إنما جاز لأنه علم ، والأعلام تغير كثيرا . ومثله عندهم محبب ؛ لما ذكرناه .

وسألت يوما أبا علي — رحمه الله — عن تحفيف : أتأوه للإلحاق بباب قرطاس ؟ فقال : نعم ، واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها . فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء عنهم من باب أملود وأظفور ملحقا بباب عسلوج ، ودملوج ، وأن يكون إطريج وإسليج ملحقا بباب سنظير وخنزير . ويبعد هذا عندي ؛ لأنه يلزم منه أن

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « كسر ويكسر » . ويلاحظ أن الواو بين الفهملين في هذا وما بعده ساقطة في أ . (٢) بالناء والثاء قرية بالريف . وفي معجم البكري ، والقاسموس أن تهلل — بالثلثة — موضع قريب من سيف كاظمة ، وكاظمة ماء في الطريق بين البصرة ومكة : وما أثبت أولا هو ما في معجم البلدان لياقوت . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « عنده » . وما أثبت هو الصواب . (٤) هو ما يوضع على الخليل من الحديد وغيره في الحرب ؛ ليقبها الجراح . (٥) يقال : غضن أملود : ناعم لين . (٦) العسلوج : ما اخضر ولان من القضبان . (٧) الدملوج من الحل ما يلبسه المضد . (٨) كأن الأصل : باب إطريج ، على نسق ما قبله ، وبذلك يتوجه إفراد الخبر . وفي ج : « ملحقين » . ويقال سنام إطريج إذا طال ثم مال في أحد شقيه . (٩) الإسليج شجرة ترعاها الإبل فيفزرلبنها . (١٠) السنظير : السبي الخلق ، والسنخف العقلي .

يكون باب إعصار وإسنايم ملحقا بسباب جذبار وهلقام^(٢)، وباب إفعال لا يكون ملحقا؛ ألا ترى أنه في الأصل للمصدر نحو إكرام، وإحسان، وإجمال، وإنعام، وهذا مصدر فعل غير ملحق، فيجب أن يكون المصدر في ذلك على ستمت فعله غير مخالف له . وكأن هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحقا من قبل أن ما زيد على الزيادة الأولى في أوله إنما هو حرف لين، وحرف اللين لا يكون للإلحاق، إنما جئ به لمعنى، وهو امتداد الصوت به، وهذا حديث غير حديث الإلحاق؛ ألا ترى أنك إنما تقابل بالملحق الأصل، وباب المد إنما هو الزيادة أبداً، فالأمران على ما ترى في البعد غايتان .

فإن قلت على هذا : فما تقول في باب إزمول^(٧)، وإدرون^(٨)، أملحق هو أم غير ملحق، وفيه — كما ترى — مع الهمزة الزائدة الواو زائدة؟ قيل : لا، بل هو ملحق بباب جردح^(٩) وحترق^(٩). وذلك أن الواو التي فيه ليست مدداً؛ لأنها مفتوح ما قبلها، فشابهت الأصول بذلك فالحقت بها .

فإن قلت : فقد قال في طومار : إنه ملحق بقسطاس، والواو كما ترى بعد الضمة، أفلا تراه كيف ألحق بها مضموما ما قبلها . قيل : الأمر كذلك؛ وذلك

- ١٥ (١) الإسنايم : ضرب من الشجر . (٢) الحدبار : الناقة الضامرة .
 (٣) الهلقام : الضخم الطويل . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الزائدة » .
 (٥) كذا في أ « حرف » بالإفراد ، وبتذكير الفعل والضمائر بعد ، وهو الموافق لعبارة اللسان في سلع . وفي ش ، ب : « حروف » مع تأنيث ما بعدها من الفعل والضمائر . (٦) كذا أ .
 وفي ش ، ب : « ما » . (٧) هو المصوت من الوعول . (٨) الإدرون : معلق الدابة ، والأصل . (٩) هو القصير الدميم من الناس . (١٠) أي أبو علي ؛ فإنه هو الذي سلف الحديث عنه . وإن كانت عبارة ابن سيده في اللسان (طمر) تقتضي أن قائل هذا سيويه ، ولم أقف في كتابه على هذا الحكم . والطومار : الصحيفة .
- ٢٠

أن موضع المد إنما هو قبيل الطَّرَف مجاوراً له بكألف عَمَاد، وياء سعيد، وواو عَمُود.
فأما واو طُومار، وياء دِيمَاس فيمن قال دياميس فليستاً للـد؛ لأنهما لم تجاورا
الطَّرَف. وعلى ذلك قال في طُومار: إنه ملحق لمَّا تقدمت الواو فيه، فلم تجاورا
طَرَفه.

٥. فلو بنيت على هذا من (سألت) مثل طُومار وديماس لقلت: سُوءال، وسيئال.
فإن خَفَّفْتَ الهمزة أَلْقَيْت حَرَكَتَهَا على الحرفين قبلها، ولم تَحْتَسِمْ ذلك، فقلت:
سُوءال، وسيئال، ولم تُجَرِّهما مُجَرِّى واو مقروءة وياء خطيئة في إبدالك الهمزة بعدهما
إلى لفظهما، وأدغامك إياهما فيها، في نحو مقروءة، وخطيئة. فلذلك لم يُقَلَّ
في تخفيف سوءال، وسيئال: سُوءال، ولا سيئال. فاعرفه.

١٠. فإن قيل: ولمَ لمَ يَتِمَّ كُنْ حالُ المدِّ إلّا أن يجاور الطَّرَف؟ قيل: إنما جيء بالمدِّ
في هذه المواضع لثَمَتِهِ وَلِلَّذِينَ الصَّوْتُ بِهِ. وذلك أن آخر الكلمة موضعُ الوقف،
ومكانُ الاستراحة والأَوْنِ؛ فقدموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يُؤْذِنُ بِسُكُونِهِ،
وما يُخَفِّضُ مِنْ غُلُوءِ النَّاطِقِ واستمراره على سَنَنِ بَحْرِيهِ، وتتابع نطقه. ولذلك كثرت

- (١) أى لا فيمن قال: دياميس في الجمع؛ فظهور أن الياء عند هؤلاء بدل من الضمير.
وانظر سيبويه ٢ - ١٢٧. هذا، والديماس: الحَمَام. (٢) الأصل: «من ذلك»
فإن الاحتشام يتعدى بمن، فحذف الحرف وأوصل الفعل، وانظر اللسان (حشم).
(٣) وذلك لأن واو مقروءة وياء خطيئة مدتان لا تقبلان الحركة، فلا سبيل إلى نقل حركة الهمزة
إليهما؛ لأن ذلك ينقض الغرض منهما، فكان تخفيف الهمزة في مثل ذلك بقلب الهمزة حرفاً من جنس المدَّة
والإتغام. فأما واو سوءال وياء سيئال على الإلحاق فهما شبيهتان بالحروف الأصلية يقبلان نقل الحركة
إليهما فحذف الهمزة. (٤) النعمة — بفتح النون — في الأصل الترفه، ويراد به هنا رقة الصوت.
(٥) كذا في أ، ب، ش. وفي ج: «السكون». والأون: الدعة والسكون.
(٦) كذا في ح، وفي غيرها: «علو» وكأنها محرفة عن «غلو» ودو كالغلو. والغلو: النشاط والهمة.
(٧) كذا في أ، ب، ش. وفي ج: «غريه»

حروف المد قبل حرف الروى — كالتأسيس والردف — ليكون ذلك مؤذنا بالوقوف ، ومؤذنا إلى الراحة والسكون . وكذا جاور حرف المد الروى كان آنس به ، وأشد إنعاما مستمعه . نعم وقد نجد حرف اللين في القافية عوضا عن حرف متحرك ، أو زنة حرف متحرك حذف من آخر البيت في أتم أبيات ذلك البحر ؛ كالثالث الطويل ، وثاني البسيط والكامل . فلذلك كان موضع حرف اللين إنما هو لما جاور الطرف . فاما ألف فاعل وفعال وفاعول ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخة في اللين ، وعريقة في المد ، فليس ذلك لاعتزامهم المد بها ، بل المد فيها — أين وقعت — شيء يرجع إليها في ذوقها ، وحسن النطق بها ؛ ألا تراها دخولها في (فاعل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعدا ؛ نحو ضارب وشاتم ؛ فهذا معنى غير معنى المد ، وحديث غير حديثه . وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي في شرح تصريف أبي عثمان وغيره من كتبى ، وما نخرج من كلامى .

فإن قلت : فإذا كان الأمر كذا فهلا زيدت المئات في أواخر الكلام للمد ، فإن ذلك أنأى لمن ، وأشد تماديا بهن ؟ قيل : يفسد ذاك من حيث كان مؤذنا إلى نقص الغرض ، وذلك أنهم لو تطرفوا لتسلط الحذف عليهم ، فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت بهن داعيا إلى استهلاكه بحذفه ؛ ألا ترى أن ما جاء في آخره الياء والواو قد حفظان عليه ، وارتبطن له بما زيد عليهن من التاء من بعدهن ؛ وذلك كعفريه ، وحذرية ، وعقارية ، وقراسية ، وعلانية ، ورهافية ،

(١) كذا في شرح ب . وفى أ : « تجد » .

(٢) بالنصب بدل من الضمير المنصوب في تراها .

(٣) حفظن أى الواو والياء ، وجمع باعتبار أرادهما ، وقوله (عليه) أى على ما جاء في آخره الواو والياء .

(٤) الحذرية : الأرض الخشنة .

(٥) هو الضخم الشديد من الإبل .

٥

١٠

١٥

٢٠

وَبُلْهِنِيَّةٌ ، وَصُحْفِيَّةٌ ؛ وَكَذَلِكَ عَرْقُوقَةٌ ، وَتَرْقُوقَةٌ ، وَقَلَنْسُوءَةٌ ، وَقَمَحْدُودَةٌ . فَأَمَّا رَبَاعٌ^(٣) وَتَمَانٍ وَشَنَاجٍ^(٤) فَإِنَّمَا احْتِمِلَ ذَلِكَ فِيهِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ فِي رَبَاعِيَّةٍ وَتَمَانِيَّةٍ وَشَنَاجِيَّةٍ . وَأَيْضًا فَلَوْ زَادُوا الْوَاوَ طَرَفًا لَوَجِبَ قَلْبُهَا يَاءٌ ؛ أَلَا تَرَاهَا لَمْأًا حَذَفَتْ التَّاءَ عَنْهَا فِي الْجَمْعِ قَلْبُوهَا يَاءٌ ؛ قَالَ :

* أَهْلِي الرِّبَاطِ الْبَيْضُ وَالْقَلَنْسِيُّ^(٥) *

وقال المجنون :

* وَبَيْضُ الْقَلَنْسِيِّ مِنْ رِجَالِ أَطَاوِلَ *

وقال :

* حَتَّى تَقْضَى عِرْقِي الدُّلَى^(٦) *

- ١٠ . وَأَيْضًا فَلَوْ زِيدَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ طَرَفًا لَلَّتْ بِهَا لَا تَنْقَضُ الْغُرُضُ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ . وَذَلِكَ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى حَرْفٍ اللَّيْنِ يَنْقُصُهُ وَيَسْتَهْلِكُ بَعْضَ مَدِّهِ ، وَلِذَلِكَ احْتَاجُوا لَهْنًا إِلَى الْمَاءِ فِي الْوَقْفِ ؛ لَيَبِينَ بِهَا حَرْفُ الْمَدِّ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَأَزِيدَاهُ^(٧) ، وَوَاغْلَامَهُمْ ، وَوَاغْلَامَ غَلَامِيهِ . وَهَذَا شَيْءٌ اعْتَرَضَ فَقَلْنَا فِيهِ ، وَأَعَدَّ .

- (١) هو المخلوق الرأس . (٢) هي الهنة الناشئة فوق القفا . (٣) هو الذي يلقى الرباعية من الأسنان . (٤) هو الجسم الطويل من الإبل . (٥) صدره : ١٥

* لَا مَهْلَ حَتَّى تَلْحَقَ بَعْنَسَ *

وبعْنَسَ قبيلة من اليمن . والراجز يخاطب ناقته . يقول : لَا أَرْفُقُ بِكَ فِي السَّيْرِ حَتَّى تَلْحَقَ بِهِؤُلَاءِ الْقَوْمِ . والراجز في سيبويه ٢ / ٦٠ . ويقول صاحب تاج العروس في قاموس : إِنَّهُ رَأَى هَذَا الرَّجُلَ فِي هَامِشِ الْجُمُحَةِ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ :

- ٢٠ . لَا رَى حَتَّى تَلْحَقَ بِعَيْسَ أَوَّلَى الْمَلَأِ الْبَيْضِ وَالْقَلَنْسِي

(٦) كَذَا فِي شَيْءٍ ، ب . وهو يوافق ما في اللسان في عرق . وقد اهتمدت في الضبط عليه . والقض : الكسر ، أى حتى تكسرى . وفي أ : « نقصى » . والشطار في سيبويه ٢ / ٥٦ ، وفيه : « تنفضى » بالفاء ، والنفض : الكسر كالقض ، ويقول الأعمش في شرحه : « أَيْ لَا تَزَالُ سَاقِيَةَ الْإِبِلِ حَتَّى تَكْسِرَى عِرَاقِي الدَّلَا » . (٧) ثبت في أ ، ب . وسقط في غيرها ، فقها : « قَوْلُكَ : وَوَاغْلَامَهُمْ » ،

فإن قيل زيادة على ما مضى : إذا كان موضع زيادة الفعل أوله ؛ بما قدمته ،
وبدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه ، نحو استفعل ؛ وباب زيادة الاسم آخره بدلالة
اجتماع ثلاث زوائد فيه ؛ نحو عَنَظِيَّانَ ، وَخَنَظِيَّانَ ، وَخَنَزَوَانِ ، وَعُفُفُوانَ ، فما بالهم
جعلوا الميم — وهى من زوائد الأسماء — مخصوصا بها أولُ المثال ؛ نحو فَعَلَ ،
ومفعول ، ومِفْعَال ، ومُفْعِل ، وذلك الباب على طوله ؟ .

قيل : لمَّا جاءت لمعنى ضارعتْ بذلك حروف المضارعة فقدمت ، وجعل ذلك
عَوَضا من غلبة زيادة الفعل على أول الجزء ؛ كما جعل قلب الياء واوا فى التَقَوَى والتَّقَوَى
عَوَضا من كثرة دخول الواو على الياء . وعلى الجملة فالاسم أحمل للزيادة فى آخره من الفعل ،
وذلك لقوة الاسم وخِفَتُهُ ، فاحتمل سَحَبَ الزيادة من آخره . والفعل — لضعفه وثِقَلُهُ —
لا يتعامل بما يتعامل به الاسم من ذلك لقوته . ويدلُّك على ثِقَلِ الزيادة فى آخر
الكلمة أنك لا تجد فى ذوات الخمسة ما زيد فيه من آخره إِلَّا الألف لخِفَتِها ؛ وذلك
قَبَعُورَى ، وَضَبَّطُورَى ، وإنما ذلك لطول ذوات الخمسة ، فلا يُتَمَتَّى إلى آخرها
إلا وقد مُلَّتْ لِطَوْلِها . فلم يَجْعَلُوا على آخرها تماديه وتحيلَه الزيادة عليه . فإنما
زيادتها فى حَشَوِها ؛ نحو عَضْرَفُوطٍ ، وَقَرَطُبُوسٍ ، وَيَسْتَعُورٍ ، وَصَهْصَلِيْقٍ ،
وجَعْفَلِيْقٍ ، وَعَنْدَلِيْبٍ ، وَحَنْبَرِيَّتٍ . وذلك أنهم لمَّا أرادوا ألاَّ يُحْلُوا ذواتِ الخمسة

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « عَنَظِيَّان » ، وهما البذى . الفحاش .

(٢) هو الكثير الشر . (٣) هو الكبير . (٤) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش :

« زيدت » . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « عليه » . (٦) هو الجمل الضخم .

(٧) هو الأحمق . (٨) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تنتهى » . (٩) هودرية

بيضاء دامة تشبه بها أصابع الجوارى . (١٠) القرطوس — بفتح القاف — الدافية ،

وبكرها الناقة العظيمة الشديدة . (١١) هو شجر تصنع منه المساريك ، وقيل هو موضع .

(١٢) هى المعجوز الصغابة . (١٣) هى العظيمة من النساء . (١٤) يقال ماء

حَنْبَرِيَّت : خالص .

من الزيادة، كما لم يخلوا منها الأصوليون الذين قبلها حشواً بالزيادة تقديمها ؛ كراهية أن يُنتهى إلى آخر الكلمة على طولها ، ثم يتجشمو حينئذ زيادة هناك فيثقل أمرها ، ويتشنع عليهم تحملها .^(١)

فقد رأيت — بما أوردناه — غلبة المعنى للفظ ، وكون اللفظ خادماً له ، مُشيداً^(٢) به ، وأنه إنما جرى به له ، ومن أجله . وأما غير هذه الطريق : من الحمل على المعنى وترك اللفظ — كتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه ، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه ، وحذف الحروف ، والأجزاء النواتم ، والجمل ، وغير ذلك حملاً عليه وتصوراً له ، وغير ذلك مما يطول ذكره ، ويُملّ أيسره — فأمر مستقر ، ومذهب غير مستنكر .

١٠ باب في أن العرب قد أرادت من العِلَال والأغراض ما نسبناه إليها ، وحملناه عليها

أعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة ، وللنفس به مُسكّة وعِصمة ؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب : من أنها أرادت كذا لكذا ، وفعلت كذا لكذا . وهو أحرز لها ، وأجمل بها ، وأدّل على الحكمة المنسوبة إليها ، من أن تكون تكلفت ما تكلفته : من استمرارها على وتيرة واحدة ، وتقرئها منهاجاً واحداً ، تراعيه

(١) كذا في ش : ب وفي أ : « يتشنع » ولم أقف على التشنع في دواوين اللغة . واستعمل المؤلف التشنع متعدداً في ص ٢٠٨ من هذا السفر . و « يتشنع » : يقبح ، يقال : تشنع القوم : قبح أمرهم باختلافهم واضطرابهم . (٢) يقال : أشاد بالشئ : رفع صوته به ونزه به . وضبط « مشيداً » في أ بفتح الميم . والوجه ما أثبت . (٣) كذا في ش ، ب . وسقط في أ لفظ « أنه » . (٤) الذي يبدو أن « من » هذه ليست داخلية على المفضل عليه ، فليست متعلقة بأدل ، وإنما هي للتعليل متعلقة بقوله : « المنسوبة » .

ونلاحظه ، وتحمّل لذلك مشاقّه وكُلّفه ، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتنا منها في شيء منه .

وليس يجوز أن يكون ذلك كلّ في كل لغة لهم ، وعند كل قوم منهم ،^(١) حتى لا يختلف ولا ينتقض ، ولا يتهاجر ، على كثرتهم ، وسعة بلادهم ، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم ، وتصرفها على ألسنتهم ، اتفاقاً وقع ، حتى لم يختلف فيه اثنان ، ولا تنازعه فريقان ، إلا وهم له مريدون ، وليسياقه على أوضاعهم فيه معنيون ؛^(٢) ألا ترى إلى أطراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجزم بحروف الجز ، والنصب بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع ، والإضافة والنسب ، والتحقيق ، وما يطول شرحه ؛ فهل يحسن بذى لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع ، وتوارد اتجه ! .

فإن قلت ؛ (فاستنكر) أن يكون ذلك شيئاً طبعوا عليه ، وأجيئوا إليه ، من غير اعتقاد منهم لعلّه ، ولا لتقصير من القصد التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه ، بل لأن آخرها منهم هذا على ما نهج الأول فقال به ، وقام الأول للثاني في كونه إماماً له فيه مقام من هدى الأول إليه ، وبعثه عليه ، ملكاً كان أو خاطراً ؟

قيل : لن يخجلوا ذلك أن يكون خبراً رويوا به ، أو يثقوا بهم على وجه الحكمة فيه . فإن كان وحيًا أو ما يجري مجراه فهو أنبه له ، وأذهب في شرف الحال

(١) ثبت هذا الحرف في أ ، ب . وسقط في ش .

(٢) ثبت هذا الحرف في أ ، وسقط في ش ، ب .

(٣) هو خبر « يكون » في قوله : « وليس يجوز أن يكون ... »

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لسياقه »

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ما تنكر » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « للعلّة » .

به ؛ لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووقفهم عليه ؛ لأن في طباعهم قبولاً له ، وانطواء على صحة الوضع فيه ؛ لأنهم مع ما قدمناه من ذكر كونهم عليه في أول الكتاب من لطف الحس وصفائه ، ونصاعة جوهر الفكر ونقائه ؛ لم يؤثروا هذه اللغة الشريفة ، المنقادة الكريمة ، إلا ونفوسهم قابلة لها ، مُحسنة لقوة الصنعة فيها ، معترفة^(١) بقدر النعمة عليهم بما وهب لهم منها ؛ ألا ترى إلى قول أبي مهدية^(٢) :

يقولون لي : شنيذ ، ولست مشنيذاً طَوَالَ اللَّيَالِي مَا أَقَامَ ثَبِيرٌ^(٣)
ولا قائلًا : زودًا ليعجل صاحبي وبستان في صدرى على كبير^(٤)
ولا تاركا لحني لأحسِّن لحنهم ولودار صرف الدهر حيث يدور

وحدثني المتنبي شاعرنا — وما عرفته إلا صادقاً — قال : كنت عند منصرفي من مِصر في جماعة من العرب ، وأحدهم يتحدث . فذكر في كلامه فلاة واسعة ، فقال : يحير فيها الطرف ، قال : وآخر منهم يلقنه سرّاً من الجماعة بينه وبينه ، فيقول له : يحار يحار . أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض ، وتنبيهه إياه على الصواب .

وقال عمار الكلبي^(٦) — وقد عيب عليه بيت من شعره ؛ فامتعض لذلك — :
ماذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحويهم هذا الذي ابتدعوا^(٧)

- ١٥ (١) كذا في أ ، ج . وفي غيرها : « بقدم » . (٢) في المغرب للجواليقي ص ٩ نسبه لأبي المهدي ، وكذا هو في مجالس ابن حنابلة ونصه : « كان أبو مهدي هذا — وهو من باهلة — يضرب حنكيه يمينا وشمالا ... » وكذا هو « أبو مهدي » في ذيل الأمازي ٣٩٠ وفي السمط ٢١ أن الصواب : « أبو مهدي » كما في فهرست ابن النديم ٤٩ والمرزباني ١٨٥ . وهو صاحب قصة في اللسان (خسا) باسم أبي مهدي . (٣) شنيذ أي قل : شون بوذ ، وهي عبارة فارسية معناها كيف ؟ يعنون الاستفهام ؛ انظر التقريب لأصول التعريب للشيوخ طاهر الجزائري ص ٧٩ . وقوله ... (ما أقام ثبير) في ابن حنابلة : « أو يزول ثبير » . (٤) يقال : زود بالفارسية أي عجل . وبستان — بكسر الباء كما في المرجع السابق — أي خذ . وقوله : « ليعجل » في ابن حنابلة : « لأعجل » . (٥) ثبتت الواو في أ ، وسقطت في ش ، ب . (٦) هذا الشعر في معجم الأدباء في ترجمة ابن جني ١٢/١٠٣ ، وفيه : « عمرو » بدل « عمار » (٧) « نحوم » كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « شمرم » .

إن قلت قافية يكرها يكون بها بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا
قالوا لحنّت ، وهذا ليس متصّبا وذلك خفّض ، وهذا ليس يرتفع
وحزّضوا بين عبد الله من حمق وبين زيد فطال الضرب والوجع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وبين قوم على إعرابهم طبعوا
ما كلّ قولى مشروحا لكم ، نخذوا ما تعرفون ، وما لم تعرفوا فدّعوا
لأن أرى أرض لا تُشبّ بها نارُ المجوس ولا تُبنى بها البيع
والخبر المشهور فى هذا للناطقة وقد عيب عليه قوله فى الدالية المجرورة :

* وبذلك خبرنا الغراب الأسود *

فلما لم يفهمه أتى بمغنية فغتنه :

من آل ميسة رائح أو مفتيد عجلائن ذا زادٍ وغير مزودٍ
ومدّت الوصل وأشبعته ، ثم قالت :

* وبذلك خبرنا الغراب الأسود *

ومطّلت واو الوصل ، فلما أحسّه عرفه واعتذر منه وغيره — فيما يقال —
إلى قوله :

* وبذلك تنعاب الغراب الأسود *

وقال ؛ دخلت يثرب وفى شعري صنعة ، ثم خرجت منها وأنا أشعر العرب .
كذا الرواية . وأما أبو الحسن فكان يرى ويعتقد أن العرب لا تستنكر الإقواء .
ويقول : قلت قصيدة إلا وفيها الإقواء . ويعتدل لذلك بأن يقول : إن كل بيت
منها شعر قائم برأسه . وهذا الاعتلال منه يضعف ويقبح التضمين فى الشعر .
وأنشدنا أبو عبد الله الشجرى يوما لنفسه شعرا مرفوعا ، وهو قوله :

نظرت بسنجار كنظرة ذى هوى رأى وطننا فانهل بالماء غاليه

لأُونِسَ من أبناءِ سَعِيدٍ ظَعَائِنَا يَزِيحُ الذي من نَحْوِهِنَّ مَنَاسِبُهُ^(١)
يقول فيها يصف البعير :

فقامت إليه خَدْلَةُ السَّاقِ أَعْلَقَتْ بِهِ مِنْهُ مَسْمُومًا دُوَيْنَةَ حَاجِيهِ^(٢)

فقلت : يا أبا عبد الله : أتقول (دُوَيْنَةَ حَاجِيهِ) مع قولك (مناسبة)^(٣)
و (أشأنه) ! فلم يفهم ما أردتُ ، فقال : فكيف أصنع ؟ أليس ههنا تضع الحرير^(٤)
على القِرْمَةِ ، على الحِرْفَةِ ؟ وأوماً إلى أنفه ، فقلتُ : صدقت ، غير أنك قلت
(أشأنه) و (غالبه) فلم يفهم ، وأعاد اعتذاره الأول . فلما طال هذا قلت له :
أيحسن أن يقول الشاعر^(٥) :

أَذْنَتَا بَيْنَهُمَا أَسْمَاءُ رَبِّ ثَاوِيْمَلٍ مِنْهُ النَّوَاءُ

وَمَطَلْتُ الصَّوْتِ وَمَكَّتَهُ ، ثُمَّ يَقُولُ مَعَ ذَلِكَ :

* مَلَكُ الْمُنْذَرُ بْنُ مَاءِ السَّمَاءِ^(٦) *

(١) « لأونس » أى لأبصر ، يقال : آنس الشيء : أبصره .

(٢) « خدلة الساق » : مثلثها ، وكأنه يريد بالمسموم الخطام تشده في أنفه ، يقال : سمه : شده .
و « دوينة » تصغير دون ، والمعروف في تصغيره دوين ، وانظر الكتاب ١٣٨/٢ ، وقد استرعى هذا
نظر ابن سيده وقال : « فلا أدري ما الذى صغره هذا الشاعر ؟ » وانظر اللسان (دون) . وكأنه حمل
« دون » على « وراء » وقد دام في تصغيرها بالناء نظرا الى الذهاب بهما مذهب الجهة .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ج : « كيف » .

(٤) كذا في إ ، ب ، ج . وفي ش : « الحرير » وهو تحريف . والحرير : سير من جلد
مضفور ، يلوى عليه وتر ، ويجعل على أنف البعير ليدله . وانظر المنصف ٧١٢ نسخة التيمورية .

(٥) القرمة — بفتح القاف وكسرهما — من سمات الإبل تكون فوق الأنف .

(٦) الجرفة — بفتح الجيم وكسرهما — من سمات الإبل أيضا تكون دون الأنف .

(٧) هو الحارث بن حلة الشكري . والبيت مطلع معلقته .

(٨) هو من المعلقة السابقة . وصدرة :

* فلنكا بذلك الناس حتى *

فأحس حينئذ، وقال : أهذا ! أين هذا من ذاك ! إن هذا طويل ، وذلك قصير .
 فاستروح إلى قصر الحركة في (حاجبه) وأنها أقل من الحرف في (أسماء) و (السماء) .
 وسأله يوما فقلت له : كيف تجمع (دُكَّانًا) ؟ فقال : دكاكين ، قلت : فيسرحانًا ؟
 قال : سراحين ، قلت : فقرطانا ؟ قال : قرَّاطين ، قلت : فعمَّان ؟ قال : عثمانون .
 فقلت له : هَلَّا قلت أيضا عثمانين ؟ قال : أَيْش عثمانين ! أرايت إنسانا يتكلم بما
 ليس من لفته ، والله لا أقولها أبدًا .^(٢)

والمرؤى عنهم في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أجمل الجليل فيها
 أكثر من أن يُورد أو جزء من أجزاء كثيرة منه .^(٣)

فإن قلت : فإن العجم أيضا بلغتهم مشغوفون ، ولها مؤثرون ، ولأن يدخلها
 شيء من العربي كارهون ؛ ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شعرًا فيه ألفاظ
 من العربي عيب به ، وطعن لأجل ذلك عليه . فقد تساوت حال اللغتين في ذلك .
 فآية فضيلة للعربية على العجمية ؟^(٤)

قيل : لو أحسست العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة ، وما فيها من
 الغموض والزرقة والذقة لأعتذرت من اعترافها بلغتها ، فضلًا عن التقديم لها ،
 والتنويه منها .

فإن قيل : لا ، بل لو عرفت العرب مذاهب العجم في حسن لغتها ، وسداد
 تصرفها ، وعذوبة طرائقها لم تبء بلغتها ، ولا رفعت من رءوسها باستحسانها
 وتقديرها .

(١) هو ما يكون تحت السرج . وفي ج : « فقرطاسا ؟ قال : قرطاس » .

(٢) انظر هذه القصة مع أنريات عن هذا الأعرابي في معجم الأدباء في ترجمة ابن جني ١٢ / ١٠٨

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « شعفهم » والشغف والشغف واحد .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « عليه » .

(٥) من بأى يباى — كسى يسمى — بأوا ، وبأيا : نخر . وفي و : « تبعاً » .

قيل : قد اعتبرنا ما تقوله ، فوجدنا الأمر فيه بضده . وذلك أنا نسأل علماء العربية من أصله عجمي وقد تدرب بلغته قبل استعراجه ، عن حال اللغتين ، فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ؛ لبعده في نفسه ، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا علي — رضى الله عنه — عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحو ما حكيت .

فإن قلت : ما تنكر أن يكون ذلك ، لأنه كان عالما بالعربية ، ولم يكن عالما باللغة العجمية ، ولعله لو كان عالما بها لأجاب بغير ما أجاب به . قيل : نحن قد قطعنا بيقين ، وأنت إنما عارضت بشك ، ولعل هذا ليس قطعاً كقطعنا ، ولا يقيناً كيقيننا . وأيضاً فإن العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم فإن قواهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية ، وتؤنسهم بها ، وتزيد في تنبيههم على أحوالها ؛ لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها وتزاميها إلى الغاية الجامعة لمعانيها . ولم نر أحداً من أشياخنا فيها — كأبي حاتم ^(١) ، وبندار ^(٢) ، وأبي علي ^(٣) ، وفلان ، وفلان — يسوون بينهما ولا يُقربون بين حالهما . وكأن هذا موضع ليس للخلاف فيه مجال ؛ لوضوحه عند الكافة . وإنما أوردنا منه هذا القدر احتياطاً به ، واستظهاراً على مورد له عسى أن يُورده .

فإن قلت : زعمت أن العرب تجتمع على اغتها فلا تختلف فيها ، وقد نراها ظاهرة الخلاف ؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) المجازية ، والتسمية ، وإلى الحكاية في الاستفهام

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب ذكر هذه العبارة بعد « أحدا » .

(٢) هوسل بن محمد السجستاني البصري ، أستاذ المبرد . مات سنة ٢٥٥ هـ وانظر البغية .

(٣) هو ابن عبد الحميد الكرخي . وانظر البغية ، وفهرست ابن النديم ١٢٣ .

عن الأعلام في المجازية ، وترك ذلك في التسمية ، إلى غير ذلك ، قيل : هذا القدر^(١)
 من الخلاف لقلته ونزاريته ، محتقر غير محتفل به ، ولا معيج عليه ، وإنما هو في شيء^(٢)
 من الفروع يسير . فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور ، فلا خلاف فيه ،
 ولا مذهب للطاعن به . وأيضا فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير ، وخلق^(٣)
 (من الله) عظيم ، وكل واحد منهم محافظ على لغته ، لا يخالف شيئا منها ولا يوجد^(٤)
 عنده تعادٍ فيها . فهل ذلك إلا لأنهم يحتاطون ، ويقتاسون ، ولا يفرطون ،
 ولا يخلطون . ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه — على قلته وخفته — إلا له من^(٥)
 القياس وجه يؤخذ به . ولو كانت هذه اللغة حشوا مكبلا ، وحشوا مهिला ، لكثير^(٦)
 خلافها ، وتعدت أوصافها : بجاء عنهم جرّ الفاعل ، ورفع المضاف إليه والمفعول
 به ، والجزم بحروف النصب ، والنصب بحروف الجزم ، بل جاء عنهم الكلام سُدى
 غير محصل ، وغفلا من الإعراب ، ولأستغني بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه ،
 والكلف الظاهرة بالمحاطة على طرد أحكامه .

هذا كله وما أكتفي عنه من مثله — تحاميا للإطالة به — إن كانت هذه اللغة
 شيئا خوطبوا به ، وأخذوا باستعماله . وإن كانت شيئا اصطلاحوا عليه ، وترافدوا^(٧)
^(٨)

(١) فإذا قال قائل : رأيت عليا فأهل المجازية يقولون : من عليا ؟ بالحكاية ، وبنو تميم يقولون :

من علي ؟ ولا يحكون . وانظر الكتاب ٤٠٣/١ ، وشرح الرضى على الكافية ٦٣/٢ .

(٢) كذا في ش ، ب ، ح . وفي أ : « والخلاف » . (٣) هو من قولهم : ما عاج

بالشيء : ما أكثر ث به ، وقد ضمه . معنى الحرص فعده (ب) (حل) . (٤) كذا في الأصول : أى خلق

ناشئ من فعل الله وإيجاده ، وقد يكون الأصل : « من خلق الله » . (٥) الحشو : الرذال والردى ،

ورصفه بالمكبل أنه ليس مما يدق ويتنافس فيه فيوزن كالدُّهَب . (٦) أراد به ما يحشى ويثار كالتراب

والرمل . وهو هكذا في أ ، ب ، ش . وفي ح : « حنيا » وهو بمعنى حشا ، فالسادة واوية وبائية .

و « مهिला » أى ينال وينصب عند سقوطه بلا مقدار ولا ضبط . (٧) يريد بذلك أنها توقيعية .

(٨) كذا في أ ، ب ، وفي ش : « ترادفوا » وفي ج : « توافروا » .

بخواطيرهم ومواد حُكْمهم على عمله وترتيبه ، وقسمة أنحائه ، وتقديهم أصوله ، وإتباعهم إياها فروعه — وكذا ينبغي أن يُعتقد ذلك منهم ؛ لِمَا نذكره آنفاً — فهو مَفْخَرٌ لهم ، ومَعْلَمٌ من معالم السَّداد ، دَلٌّ على فضيلتهم .

والذى يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسسنا ، وأرادوا [وقصودوا]^(١) ما نسبنا إليهم لإرادته وقصده شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا ، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا .

فالعائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب (ووجوهها)^(٢) ، وتُضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها : من استخفافها شيئاً أو استثقاله ، وتقبله أو إنكاره ، والأُنس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقُصود ، بل الخالفة على ما في النفوس ؛ ألا ترى إلى قوله :^(٣)

تقول - وصكَّت وجهها بِيمينها - أبعلى هذا بالرحى المتقاعس !^(٤)

فلو قال حاكياً عنها : أبعلى هذا بالرحى المتقاعس - من غير أن يذكر صكَّ الوجه - لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكراً ، لكنه لما حكى الحال فقال : (وصكَّت وجهها) عُلِمَ بذلك قوَّة إنكارها ، وتعاظُم الصورة لها . هذا مع أنك سامع لحكاية الحال ، غير مُشاهد لها ، وأو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولِعظم الحال في نفس تلك

(١) زيادة في ش ، ب ، س ، دخلت منها أ .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في وجوهها » .

(٣) هو نسيم بن الحارث بن يزيد السعدي . انظر اللسان في ردع ، وشرح المصنف للكامل ١٤٢/١

(٤) من أبيات أوردها في الكامل (الموضع السابق) . كان الشاعر قد عقد له النكاح على امرأة ولم يدخل بها بعد ، فزرت به في نسوة وهو يطعن بالرحى لضيف نزلوا به ، فقالت : أبعلى هذا ! تمجبا واحتقارا له ، فقال الأبيات . والمتقاعس : الذى يخرج صدره ويدخل ظهره ، وذلك شكل من يطعن بالرحى .

المرأة أبين ، وقد قيل (ليس الخبر كالمعاين ^(١)) ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله : وصكت وجهها ، لم نعرف به حقيقة تعاطف الأمر لها . وليست كل حكاية تُروى لنا ، ولا كل خبر يُنقل إلينا يُسفع به شرح الأحوال التابعة له ، المقترنة — كانت — به . نعم ولو نقلت إلينا لم نُفد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها . وكذلك قول الآخر :

* قلنا لها قفي لنا قالت قاف ^(٢) *

لو نقل إلينا هذا الشاعر شيئا آخر من جملة الحال فقال مع قوله « قالت قاف » : (وأمسكت بزمام بعيرها) ، أو (عاجته علينا) لكان أبين ليما كانوا عليه ، وأدّل على أنها أرادت : وقفت ، أو توقفت ، دون أن يُظن أنها أرادت : قفى لنا ! أى يقول لى : قفى لنا ! متعجبة منه . وهو إذا شاهدها وقد وقفت علم أن قولها (قاف) إجابة له ، لا رد لقوله وتعجب منه فى قوله « قفى لنا » .

وبعد فالحمايون والحماميون ، والساسة ، والوقادون ، ومن يليهم ويُعتدّ منهم ، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أخبر به عنه ، ولم يحضره ينشده . أو لا تعلم أن الانسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه ، ويُنعم تصويّره له فى نفسه استعطفه ليُقبل عليه ؛ فيقول له :

(١) كذا فى الأصول ما عدا ، ففيها : « ليس الخبر كالمعينة » ويضبط ما ها (الخبر) على صيغة اسم المفعول ، فإن أريد به الذى يلقى إليه الخبر ضبط (المعين) بكسر الياء على صيغة اسم الفاعل ، وإن أريد به (بالخبر) التبا يخبر به ضبط (المعين) بفتح الياء على صيغة اسم المفعول .
(٢) كذا فى ١٠ وفى ش ، ب : * قلت لها قفى قالت : قاف *

وانظر فى الرجز ص ٣٠ من هذا السفر .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى ١ « علت » .

(٤) يريد ساسة الدواب القائمين عليها ، والخاديين لها .

يا فلان، أين أنت، أريني وجهك، أقبل على أحدثك، أما أنت حاضر يا هناه .
 فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يحذنه أو يأمره أو ينهيه، أو نحو ذلك .
 فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين، مجزئا عنه لما تكلف القائل،
 ولا كلف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه . وعلى ذلك قال :

العين تبيد في نفيس صاحبها من العداوة أو ود إذا كانا^(٢)
 وقال الهذلي^(٣) :

رَفَوْنِي وقالوا : يا خويلد لا تُرْعَ فقلت — وأنكرت الوجوه — : هم هم^(٤)

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه، وجعلها دليلا على ما في النفوس .
 وعلى ذلك قالوا : « رب إشارة أبلغ من عبارة » وحكاية الكتاب من هذا الحديث،
 وهي قوله : (ألا تا) و (بلي فا) . وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله : أنا لأحسِن
 أن أكلم إنسانا في الظلمة .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « تكلف » .

(٢) كذا في أ : « ود » — بالجسر — وفي ش ، ب ، ج : « ودأ » . والبيت في بيان
 الجاحظ لمحقق الأستاذ هارون ٧٩/١ . وقبله :

والعين تنطق ، والأفواه صامتة حتى ترى من ضمير القلب تبينا

(٣) هو أبو نراش خويلد بن مرة، أدرك الإسلام شيخا كبيرا، ووفد على عمر وقد أسلم، ومات
 في خلافته كما في الإصابة رقم ٢٣٤١، وانظر الأغاني ٥٤/٢١ طبعة ليدن، والخزانة ٢١١/١ .
 وانظر شعر الهذليين ١٢٤ من القسم الثاني طبعة دار الكتب المصرية .

(٤) « رفوني » : سكنوني، وقالوا : لا بأس عليك . وقوله : « هم هم » أي هم الذين أخاف .
 وانظر اللسان في رفا ورفو . وهو مطلع قصيدة في المراجع السابق . كان الشاعر وقع في قوم من أعدائه
 فأظهروا له الملاينة حتى يتمكنوا منه ، ولكنه عرف منهم الشر على الرغم مما أبدوه ففر منهم . وانظر
 أيضا معاني ابن قتيبة ٩٠٢

(٥) انظر ص ٣٠ من هذا الجزء .

ولهذا الموضع نفسه ما توقف أبو بكر عن كثير مما أسرع إليه أبو إسحاق من ارتكاب طريق الاشتقاق ، واحتج أبو بكر عليه بأنه لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ، ولم ندر ما حديثها ، ومثل له بقولهم (رفع عَـقِـيرَته) إذا رفع صوته . قال له أبو بكر : فلماذا نشتق لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبعد الأمر جدًّا ، وإنما هو أن رجلاً قُطعت إحدى رجله فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته ، فقال الناس : رفع عَـقِـيرَته ، أى رجله المعقورة . قال أبو بكر : فقال أبو إسحاق : لست أدفع هذا . ولذلك قال سيبويه في نحو من هذا : أولأن الأقل وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر ، يعنى ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل .

فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، وأبو الحسن ، وأبو زيد ، وخلف الأحمر ، والأصمعي ، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤدّيه الحكايات ، ولا تضبطه الروايات ، فتضطر إلى قصود العرب ، وغوامض ما في أنفسها ، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة ، لا عبارة ، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه ، غير متهم الرأي والنجزة والعقل . فهذا حديث ما غاب عنا فلم ينقل إلينا ، وكأنه حاضر معنا ، مناج لنا .

(١) انظر ص ٦٦ من هذا الجزء .

(٢) كذا أثبتناه . وفي أ ، ب ، ج : « يتعاطاه » وفي ش : « نتعاطاه » .

(٣) كذا في ش ، ب . أى ألا تستفيد تلك الطبقة أو جماعة علماء البلدين . وفي أ : « ألا تستفيد »

أى من في الطبقة والوقت .

(٤) كذا في أ وفي غيرها : « مباح » .

وَأَمَّا مَا رَوَى لَنَا فكَثِيرٌ . مِنْهُ مَا حَكَى الْأَصْمَعِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو قَالَ : سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْيَمَنِ يَقُولُ : فَلَانَ لَغُوبٌ ، جَاءَتْهُ كِتَابِي فَأَحْتَقَرَهَا . فَقُلْتُ لَهُ : أَنْتَ قَوْلُ جَاءَتْهُ كِتَابِي ! قَالَ : نَعَمْ أَلَيْسَ بِصَحِيفَةٍ . أَفَتُرَاكَ تَرِيدُ مِنْ أَبِي عَمْرٍو وَطَبَقَتَهُ وَقَدْ نَظَرُوا ، وَتَدَرَّبُوا ، وَقَاسُوا ، وَتَصَرَّفُوا أَنْ يَسْمَعُوا أَعْرَابِيًّا جَافِيًا غُفْلًا ، يَعْلَمُ هَذَا الْمَوْضِعَ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ ، وَيَحْتَاجُ لَتَأْنِيثِ الْمَذْكُورِ بِمَا ذَكَرَهُ ، فَلَا (يَتَاجَوَاهُم) لِمِثْلِهِ ، وَلَا يَسْلُكُوا فِيهِ طَرِيقَتَهُ ، فَيَقُولُوا : فَعَلُوا كَذَا لِكَذَا ، وَصَنَعُوا كَذَا لِكَذَا ، بَقَدِ شَرَعَ لَهُمُ الْعَرَبِيُّ ذَلِكَ ، وَوَقَّفَهُمْ عَلَى سَبْتِيهِ وَأَمِّهِ .

وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَقِيلٍ ابْنَ بِلَالٍ بْنَ جَرِيرٍ يَقْرَأُ «وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ» فَقُلْتُ لَهُ مَا تَرِيدُ؟ قَالَ : أَرَدْتُ : سَابِقُ النَّهَارِ . فَقُلْتُ لَهُ : فَهَلَّا قُلْتَهُ ؟ فَقَالَ : لَوْ قُلْتُهِ لَكَانَ أَوْزَنَ . فَنِي هَذِهِ الْحِكَايَةِ لَنَا ثَلَاثَةُ أَغْرَاضٍ مُسْتَنْبِطَةٌ مِنْهَا : أَحَدُهَا تَصْحِيحُ قَوْلِنَا : إِنْ أَصْلُ كَذَا كَذَا ، وَالْآخَرُ قَوْلِنَا : إِنَّهَا فَعَلَتْ كَذَا لِكَذَا ؛ أَلَا تَرَاهُ إِنَّمَا طَلَبَ الْخِلْفَةَ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : لَكَانَ أَوْزَنَ : أَيْ أَثْقَلَ فِي النَّفْسِ وَأَقْوَى ، مِنْ قَوْلِهِمْ : هَذَا دَرَاهِمُ وَازِنَ : أَيْ ثَقِيلٌ لَهُ وَزَنٌ . وَالثَّلَاثُ أَنَّهَا قَدْ تَنَطَّقُ بِالشَّيْءِ غَيْرِهِ فِي أَنْفُسِهَا أَقْوَى مِنْهُ ؛ لِإِيثَارِهَا التَّخْفِيفَ .

وَقَالَ سِيبَوِيهٌ حَدَّثَنَا مِنْ نَثَقٍ بِهِ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ قِيلَ لَهُ أَمَّا بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا وَجَدْتُ ؟ فَقَالَ : بَلَى وَجَادًا ، أَيْ أَعْرِفُ بِهَا وَجَادًا ، وَقَالَ أَيْضًا : وَسَمِعْنَا بَعْضَهُمْ (١) فِي حَدٍّ : «يَتَاجَهُمُ» وَلَمْ يَعْرِفْ فِي (إِحْتِيَاجِ) التَّعَدِّي . (٢) سَلَفَتْ هَذِهِ الْقِصَّةُ فِي ص ١٢٥ مِنْ هَذَا السَّفَرِ . (٣) أَيْ الْعَرَبِ . (٤) كَذَا فِي أ ، ح . وَفِي غَيْرِهَا : «نَقَسَهَا» . (٥) انْظُرِ الْكِتَابَ ١/ ١٢٩ (٦) هُوَ مَوْضِعُ بِمَسْكِ الْمَاءِ ؛ كَمَا فُسِّرَ سِيبَوِيهٌ . (٧) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أ ، ج : «فَاعْرِفُ» . وَهَذَا الْأَخْبَرُ هُوَ الْمَوَاقِفُ لِنَسْخَةِ الْكِتَابِ الْمَطْبُوعَةِ . (٨) فِي الْكِتَابِ أَنَّ هَذَا مِثْلُ مَنْ أَنْطَلَمَ ، وَقَدْ أَوْرَدَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ؛ وَأَسْلَفَ قِيلَ هَذَا أَنَّ هَذِهِ جَمْعٌ سَمِعْتُ مِنَ الْعَرَبِ وَعَمَّنْ يُوَثِّقُ بِهِ يَزْعَمُ أَنَّهُ سَمِعَهَا مِنَ الْعَرَبِ . وَتَرَى مِنْ هَذَا أَنَّ ابْنَ جَنِي اعْتَمَدَ فِي تَقْلِيدِ مَا فِي الْكِتَابِ عَلَى الْمَعْنَى .

يدعو على غَنَمِ رَجُلٍ ، فقال : اللهم ضُبْعًا وَذُبَا ، فقلنا : له ما أردت ؟ فقال :
أردت : اللهم اجمع فيها ضُبْعًا وَذُبَا ، كلهم يفسر ما ينوى .

فهذا تصريح منهم بما ندّعيه عليهم ، وننسبه إليهم .

وسألت الشجرى^(٢) يوما فقلت : يا أبا عبد الله ، كيف تقول ضربت أخاك ؟
فقال : كذلك . فقلت : أفتقول : ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول : أخوك أبدا .
قلت : فكيف تقول ضربني أخوك ؟ فقال : كذلك . فقلت : ألسنت زعمت
أنك لا تقول : أخوك أبدا ؟ فقال أيش ذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا
في معناه إلا كقولنا نحن : صار المفعول فاعلا ، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه
هو لا محالة .

ومن ذلك ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قوما من العرب أتوه ،
فقال لهم : من أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غِيان ، فقال : بل أنتم بنو رَشْدان^(٤) . فهل
هذا إلا كقول أهل الصناعة : إن الألف والنون زائدتان ، وإن كان — عليه
السلام — لم يتفوه بذلك ، غير أن اشتقاقه لآياه من النى بمنزلة قولنا نحن : إن الألف

(١) في الكتاب : « وإذا سألتهم ما يعنون قالوا اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعا وذبعا » .

وترى من هذا أن ابن جنى لم يكن أمامه الكتاب إذ يقل هذا ، وإنما ينقل من حفظه ، أو أن
الكتاب منه عدة نسخ مختلفة . (٢) سبق له في ص ٧٦ نسبة هذه القصة الى أبي عبد الله محمد

ابن العساف العقيلي . فهل هما واحد ؟ أم تكررت القصة معهما ؟ (٣) هؤلاء حتى من جهة ،

منهم بسبس بن عمرو ، وكعب بن حمار من شهدوا بدرا ، وفي الإصابة في ترجمة بسبسة بن عمرو —

وهو بسيس — إذ ساق نسبه ترى في آياه رَشْدان ، وهو غيان هذا . وقد غير الرسول — صلوات

الله وسلامه عليه — سوى هذا مما فيه لفظ النى الى ما فيه الرشد . ففي سنن أبي داود : « وسمى

بني مفرية بنى رَشْدَة » وانظر القساموس وشرحه والإصابة ، وسنن أبي داود في « باب في تعيير

الأسماء » من كتاب الأدب . (٤) هكذا بفتح الراء وهو المناسب لغيان . قال في اللسان

« رضبته قوم بكسر الراء » ، وقد جاء هذا الضبط في أ .

والنون فيه زائدتان . وهذا واضح . وكذلك قولهم : ^(١) إنما سَمَّيتَ هانثا لَتَهْنَا ، قد عرفنا منه أنهم كأنهم قد قالوا : إن الألف في هانثا زائدة ، وكذلك قولهم : ^(٢) بخاء يَدْرِم من تحتها — أى يقارب خُطَاه ، لنقل الحَرْيطة بما فيها ، فسمى دارما — قد أفادنا اعتقادهم زيادة الألف في دارم عندهم .

- باب في الحمل على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره .
- اعلم أن المذهب هو هذا الذى ذكرناه ، والعمل عليه ، والوصية به . فإذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله ، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه ، ألا ترى أن سيبويه حمل سيِّداً على أنه ^(٣) مما عينه ياء ، فقال في تحقيره : سيِّد ، كديك وديك ، وفيل وقُيِّل . وذلك أن عين ^(٤) الفعل لا ينكر أن تكون ياء ، وقد وجدت في سيِّد ياء ، فهى في ظاهر أمرها ، ^(٥) إلى أن يرد ما يستتزل عن بادى حالها .
- ١٠

- (١) هذا من أمثالهم . وقوله : « لتهنا » أى لنعطى . راجع اللسان في هنا .
- (٢) هو بحر بن مالك بن حفظة أبوحى من تميم . كان أبوه قد أتاه قوم في تحمل بعض الديات ، فقال له : يا بحر أئننى بحر بطة — يريد ما استحفظ فيه المال — خاء يحملها وهو يدرم تحتها أى يقارب خطاه من نقلها — وأصل ذلك فى الأرنب والقنفذ ، يقال : درمت الأرنب — فعمل عليه اسم دارم من حينئذ . وانظر اللسان والقاموس فى « درم » .
- (٣) انظر الكتاب ١٣٦/٢ . والسيد : الأسد ، والذئب . وذكر الجوهري فى الصحاح ، والمجد فى القاموس (سيدا) فى تركيب (س ود) ، ويقول فى التاج : « وهو قول أكثر أئمة الصرف » وكأهم راعوا الحمل على الأكثر . وهو وجه صحيح .
- (٤) ضبط فى بضم السين وكسرها ، والوحهان جائزان لمكان الياء ، تقول فى شيخ : شبيخ وشبيح .
- (٥) أى موازن الفعل ، بكسر الأزل وسكون الثانى .
- (٦) فى عبارة اللسان فى سيد : « على » .
- ٢٠

فإن قلت : فإننا لا نعرف في الكلام تركيب (س ي د) فهلاً لم يجد ذلك ،
حمل الكلمة على ما في الكلام مثله ، وهو ما عينه من هذا اللفظ واو ، وهو السواد
والسودد ، ونحو ذلك ؟^(٢)

قيل : هذا يدلّك على قوة الظاهر عندهم ، وأنه إذا كان ممّا تختمله القسمة ،
وتنظيمه القضية ، حكم به وصار أصلاً على بابه . وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى
إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألا يحكم به ، حتى يوجد له نظير . وذلك
أن النظير — لعمري — ممّا يؤنس به ، فأما ألا تثبت الأحكام إلا به فلا ؛
ألا ترى أنه قد أثبت في الكلام فعُلت تفعل ، وهو كُدت تكاد ، وإن لم يوجدنا^(٦)
غيره ، وأثبت بـ انفعّل باب (انفعّل) ، وإن لم يحك هو غيره ، وأثبت بسُخّخين^(٨)
(فُعَاعِيلاً) وإن لم يأت بغيره . ١٠

فإن قلت : فإن (سبيداً) ممّا يمكن أن يكون من باب ريج وديمية ، فهلاً
توقف عن الحكم بكون عينه ياء ؛ لأنه لا يأمن أن تكون واوا ؟ قيل : هذا الذي
تقوله إنما تدعى فيه ألا يؤمن أن يكون من الواو ؛ وأما الظاهر فهو ما تراه .
واسننا ندع حاضراً له وجه من القياس لغائب مجوّز ليس عليه دليل .

فإن قيل : كثرة عين الفعل واوا تقود إلى الحكم بذلك ، قيل : إنما يُحكم^(١١)
بذلك مع عدم الظاهر ، فأما والظاهر معك ، فلا معديلاً عنه بك . لكن — لعمري —

(١) أي سبيويه ، وكذلك قوله « حل » يريد أيضاً . (٢) في اللسان : « السود » .

(٣) المصدر المازول فاعل « يلزم » . (٤) أي سبيويه ، وكذا فيما بعده .

(٥) الكتاب ٢/٢٢٧ . (٦) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ج : « يوجد » ، وفاعل

« يوجد » هو سبيويه . (٧) الكتاب ٢/٣١٧ . (٨) الكتاب ٢/٣٢٠ . ويقال :

ماء سُخّخين : حارّ . (٩) أي سبيويه أيضاً . (١٠) كذا في ش ، ب . وفي أ :

« أنه لا » . (١١) كذا في عبارة اللسان . وفي أ ، ب ، ش : « يقود » . والوجه ما أثبت .

لأن لم يكن معك ظاهر احتجت إلى التعديل، والحكم بالأليق، والحمل على الأكثر. وذلك إذا كانت العين ألفاً مجهولة فينشذ ما تحتاج إلى تعديل الأمر، فتحمل على الأكثر. فلذلك قال في ألف (آء) : إنها بدل من واو. وكذلك ينبغي أن تكون ألف (راء) لضرب من التبت، وكذلك ألف (الصاب) لضرب من الشجر. فأما ألا يجيء من ذلك اللفظ نظير فتعلل بغير نافع ولا تجدي؛ ألا ترى أنك تجدد من الأصول ما لم يتجاوز به موضع واحد كثيراً. من ذلك في الثلاثي حَوْشَب، وكوكب، ودودرى، وأبْنَم. فهذه ونحوها لا تفارق موضعاً واحداً، ومع ذلك فالزوائد فيها لا تفارقها.

وعلى نحو مما جئنا به في (سيد) حمل سيبويه عينا، فأثبت به (فِعَلاً) ^(٨) ^(٧) مما عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون (فَوَعَلًا) و (فَعُولًا) من لفظ العين ومعناها، ولو حكم بأحد هذين المثالين لحمل على ما لويف غير منكور؛ [ألا ترى أن فَوَعَلًا وفَعُولًا] ^(٩)

(١) كأنه يريد ما ورد في الكتاب ٣٧٦/٢، فقد ذكر الآء في كلمات لا يصاح منها فعل لنقله. وذكر أن الفعل الذي كان يصاغ هو أوت، كفات، وهذا يقضى بأن ألف آء في الأصل وار. والآء واحدة الآء. وهو ثمر شجر بعينه. (٢) كذا في أ. وفي غيرها «مالا».

(٣) أى لا توجد تلك الأصول في كلمة أخرى، فدودرى لا يوجد أصولها وهى (ددر) في سوى هذه الكلمة؛ إذ لم يصغ العرب منها سواها. وقد سلك المؤلف في عداد هذا الضرب (حوشبا)؛ وكأنه لم يبلغ علمه (الحشيب) للثوب الغليظ، ولا (احشوب) القوم؛ تجمعوا، ولا (أحشبه)؛ أغصبه.

(٤) من معانيه العظيم البطن، وقد سمى به. (٥) هو الذى يذهب ويجىء في غير حاجة. وألفه للدائيت، فهو غير مصروف، وانظر الأشموني في مبحث ألف التائيت. (٦) هو اسم

موضع، وقد ذكره سيبويه في أبينة المزيد من الأسماء ٣١٧/٢، وانظر اللسان ومعجم ياقوت. (٧) يقال : سقاء عين وعين — بفتح الياء المشددة وكسرها — إذا رقى فلم يسك الماء. انظر

الكتاب ٣٧٢/١ (٨) كذا في أ. وفي ب : «فيه» وسقط هذا في ش.

(٩) ما بين القوسين في ش، ب. وفي أ بعد «منكور» : «لأنه لا مانع الخ».

لا مانع لكل واحد منهما أن يكون في المعتل كما يكون في الصحيح ، وأما (فَعَل) — بفتح العين — مما عينه معتلة فعزیز ، ثم لم يمنعه عِزَّةُ ذلك أن حَكَمَ به على (عَيْن) وعدل عن أن يجعله على أحد المثالين اللذين كل واحد منهما لا مانع له من كونه في المعتل العين كونه في الصحيح^(١) . وهذا أيضا مما يبصر بك بقوة الأخذ بالظاهر عندهم ، وأنه مكيّن القدم راسيها في أنفسهم .

وكذلك يوجب القياس فيما جاء من الممدود لا يعرف له تصرف ، ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلا ، فينبغي حينئذ أن يُعتقد فيها أنها أصلية . وكذلك همزة (قُضاء)^(٢) فالقياس يقتضى اعتقاد كونها أصلا ، اللهم إلا أن يكون (قُضاء) هو (قُسى)^(٣) في قوله :^(٤)
^(٥)

بجسّو من قسى ذفير الخزامى تداعى الجرياء به الحنين^(٦)

١٠

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « الصحيح » .

(٢) كذا في أ . وفي غيرها : « الممدودة » يريد الأسماء الممدودة .

(٣) هو اسم جبل . وتراه مضموما . وفي المقصور والممدود لابن ولاد ٩١ : « وقال الغزاه : قساء يضم أوله ويكسر . فإذا صحت لم تصرفه ، وإذا كسرت صرفته » .

(٤) هو . وضع بالعالية كما في ياقوت . وقيل : هو جبل رمل من رمال الدهناء ، كما في اللسان .

١٥

(٥) هو ابن أحر كما في اللسان في قسا وقسا ، وياقوت .

(٦) (بحق) يروى (بهجل) . والهجل : المطمئن من الأرض ؛ والجرياء من الرياح : النجاء التي تجرى بين الشمال والديور . والخزامى نبت طيب الريح ، وذفر الخزامى : ذكرى رائحة هذا النبات . وقوله « تداعى » . في اللسان في أكثر من موضع : « تهادى » . وقوله (الحنينا) كذا في أ . وفي ش ،

ب : (حنينا) . وفي ج : « الحنينا » وكتب في هامشه : « الحنين : شجر الدفل » ، وكأن المراد أن الجرياء تدعو الحنين ، والحنين يدعوها ، يصف طيب هذا الموضع ورفقة هوائه . وانظر الكامل

٢٠

- (١) فإن كان كذلك وجب أن يُحكم بكون همزة (قُساء) أنها بدل من حرف العلة الذي أبدلت منه أَلِف (قَسَى) . وأن يكون ياءً أولى من أن يكون واواً ؛ لما ذكرناه في كتابنا في شرح المقصور والمدود ليعقوب بن السكيت .
- فإن قلت : فلعل (قَسَى) هذا مبدل من (قُساء) والهمزة فيه هي الأصل . قيل : هذا حمل على الشذوذ ؛ لأن إبدال الهمز شاذ ، والأول أقوى ؛ لأن إبدال حرف العلة همزة إذا وقع طرفاً بعد أَلِف زائدة هو الباب .
- وذكر محمد بن الحسن (أروى) في باب (أرو) فقلت لأبي على : من أين له أن اللام واو ؟ وما يؤمنه أن تكون ياء ، فتكون من باب التقوى ، والرعوى ؟ بفتح إلى ما نحن عليه : من الأخذ بالظاهر ، وهو القول .
- ١٠ فاعرف بما ذكرته قوة اعتقاد العرب في الحمل على الظاهر ، ما لم يمنع منه مانع . وأما حيوة ، والحيوان فيمنع من حمله على الظاهر أنا لا نعرف في الكلام ما عينه
-
- (١) كذا في ج . وفي بقية الأصول : « التى » وهو غير مناسب ؛ إذ هو وصف لـ (حرف) ، وكأنه روى اكتسابه التأنيث من المضاف إليه ، أو أن الحرف يذكر ويؤنث ، فرعى تأنيثه في وصفه ، وروى تذكيره في ضميره في « منه » . وهو تكلف ؛ فالوجه ما أثبت .
- (٢) والوجه إذا أن يكتب بالياء كما أثبتناه وكما في اللسان (قسا) . وفي هامشه في التعليق على بيت ابن أحر : « أورد ابن سيده في الياى بهذا اللفظ » . وقد جعله ياقوت في معجم البلدان منقولاً من الفعل « قسا » من القسوة ، فيكتب بالألف . وفي المقصور والمدود لابن ولاد ٨٨ : « قسا مقصور يكتب بالألف » ، وأنشد بيت ابن أحر ، ثم قال : « ويرى (قسا) بالكسر ، وحكاها الفراء » .
- (٣) هو ابن دريد صاحب الجهرة . وقد ذكر المؤلف في « باب سقطات العلماء » من هذا الكتاب أن أستاذه أبا عليّ هم بقراءة الجهرة على مؤلفها محمد بن الحسن . ويقول : « وكان أبو علي يقول : لما هممت بقراءة رسالة هذا الكتاب على محمد بن الحسن قال لي : يا أبا عليّ لا تقرأ هذا الموضوع على فانت أعلم به مني » وانظر اللسان (روى) . وتذكر الأروى في المعاجم في « روى » .
- (٤) في أ ، ج : « رو » . وما أثبتناه هو الموافق لما يتضى به الرسم . وفي ش ، ب : « عرو » . وهو تحريف منشؤه الرسم « رو » فظن أن الهمزة عين موصلت بالراء .
- ٢٠

ياء ولامه واو، فلا بد أن تكون الواو بدلا من ياء، لضرب من الاتساع مع استئصال التضعيف في الياء، ولمعنى العلمية في حيوة . وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغير في حاحيت ، وهاهيت ، وعاعيت كان إبدال اللام في الحيوان — ليختلف الحرفان — أولى وأجى .

فإن قلت : فهلا حملت الحيوان على ظاهره ، وإن لم يكن له نظير، كما حملت سيدا على ظاهره ، وإن لم تعرف تركيب (س ي د) ؟ قيل : ما عينه ياء كثر، وما عينه ياء ولامه واو مفقود أصلا من الكلام . فلهذا أثبتنا سيدا^(١) ، ونفينا (ظاهر أمير^(٢)) الحيوان .

وكذلك القول في نون عنتر، وعنبر : ينبغي أن تكون أصلا، وإن كان قد جاء عنهم نحو عنبرس، وعنسل ؛ لأن ذينك أخرجهما الاشتقاق . وأما عنتر وعنبر، وخذشأت وخذشتر^(٣)، وحنشتر^(٤)، ونحو ذلك فلا اشتقاق يحكم له بكون شيء منه زائدا، فلا بد من القضية بكونه كله أصلا . فاعرف ذلك، واكتف به بإذن الله تعالى .

باب في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرا وحكما،

لا زمانا ووقتا

هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته . وذلك كقولنا : الأصل في قام قوم، وفي باع بيع، وفي طال طول، وفي خاف، ونام، وهاب خوف، ونوم، وهيب، وفي شد شدد، وفي استقام استقوم، وفي يستعين يستعون،

-
- (١) كذا والمناسب : «س ي د» . (٢) كذا في ش، ب . وفي أ : «ظاهر امن» .
 (٣) «خذشلت» في أ . ويقال : خنشل الرجل : أسق وضعف، والخنزقر : القصير .
 (٤) كذا في أ . وفي ش، ب : «الإيهام» وما أثبت هو الصواب .
 ومن كلامه بعد : «فهذا يوم ...» . (٥) كذا في أ . وفي ش، ب : «مالا» .

وفي يستعدّ يستعدّ . فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها — مما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه — قد كان مرة يقال ؛ حتى لأنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد : قوم زيد ، وكذلك نوم جعفر ، وطول محمد ، وشدد أخوك يده ، واستعدد الأمير لعدوه ؛ وليس الأمر كذلك ، بل بضده . وذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه .

٥

وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يملل^(١) لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا)^(٢) . فأنما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ خطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر . ويدلّ على أن ذلك عند العرب معتقد [كما أنه عندنا مراد معتقد] إخراجها

بعض ذلك مع الضرورة ، على الحدّ الذي تنصّره نحن فيه . وذلك قوله :

سددت فأطولت الصدود وقتلما^(٣) وصال على طول الصدود يدوم^(٤)

هذا ؛ لك على أن أصل أقام أقوم ، وهو الذي نومي نحن إليه وتغيّله ، فربّ حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابيه ، ولعله إنما أخرج على أصله فتجسّم ذلك فيه لما يُعقّب من الدلالة على أوليّة أحوال أمثاله .

وكذلك قوله^(٥) :

١٥

* أنى أجود لأقوام وإن صبنوا *

(١) يريد بالصحيح ما لم يحدث فيه تغيير ، وبمقابله ما حدث فيه تغيير ، أو ما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه كما في عبارته . فتشّد ليس من الصحيح في هذا الموطن .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « كذاك » .

٢٠

(٣) هذه الزيادة في أ ، ج . وقد سقطت في ش ، ب .

(٤) انظر الكلام على هذا البيت في ص ١٤٨ من هذا الجزء .

(٥) انظر ص ١٦ من هذا السفر .

فأنت تعلم بهذا أن أصل شلت يده شِلَّتْ : أى لوجاء بجىء الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه . وقد قال الفرزدق :

ولو رَضِيتَ يَدَايَ بها وَضَعْتَ لَكَ عَلَى الْقَدَرِ الْخِيَارَ ^(١)
(فأصل ضَعَّتْ إذا ضَعِيتْ ، بدلالة قوله : ضَعِينَا) .

وكذلك قوله : ^(٢)

تراه — وقد فات الرامة — كأنه أَوَامَ الْكَلَابِ مُصْنِيُ الْخَلْدِ أَصْلَمَ ^(٣)
تعلم منه أن أصل قولك : هذا معطى زيد : معطى زيد .

(١) يقول ذلك في امرأته نوار وكان طلقها ثم تبعتها نفسه وندم على طلاقها ، وأفرد الضمير في ضنت وهو يعود على اليدين لما كانتا متلازمتين . يقول : لو بقيت نوار بيدي لطللت مالكا أمرها فكان على أن اختار في المقدرها من الإمساك أو التسريح ، ولكنها أفلتت من يدي ، فليس لي عليها خيار . وقد أورد أبو العباس في الكامل قصة الفرزدق ، وذكر أبيتا فيها هذا البيت برواية أخرى وهي :

ولو أُنِي مَلَكْتَ يَدِي وَنَفْسِي لَكَانَ عَلَى الْقَدَرِ الْخِيَارَ

وكذا أوردته بهذه الرواية المروقة في الأزمعة والأمكنة وقال : المعنى : لو ملكت أمرى لكان على أن اختار للقدر ، ولم يكن على القدر أن يختار لي . وانظر الكامل ٢ / ٨٤ ومعجم الأدباء في ترجمة المازني ١٥ / ١٢٦ طبعة الحلبي .

(٢) هو أبو نراش . وهو من قصيدة مطلعها البيت :

* رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع *

وانظر ص ٥٧ ، من هذا السفر .

(٣) الضمير في « تراه » يرجع إلى تيس الربل — وهو الظبي — المذكور في قوله قبل :

فوالله ما ربداء أو عسج عانة أقب ، وما إن تيس ربل مصمم

وأصل : مقطوع الأذنين . يقول : إن هذا الظبي في عدوه الشديد يميل خذّه ويصغيه ، ويختفض أذنيه فكانه أصل : قطعت أذناه . وقد قرأ ابن جني (مصنى الخلد) برفع (مصنى) خبرا (كأنه) . والثنى في تعليقات ديوان الهذليين ٤ / ١٤٣ أنه بالنصب على الحالية . وعلى ذلك لا يأتي ما يريد ابن جني الاستشهاد به .

ومن أدلّ الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعى أنها أصول مرفوضة^(١) لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره . وذلك كقولنا في شرح حال المدود غير المهموز الأصل ؛ نحو سماء ، وقضاء . ألا ترى أن الأصل سماء ، وقضاي ، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبنا ألفين ، فصار التقدير بهما إلى سماء ، وقضاء ، فلما التقت الألفان تحزكت الثانية^(٢) [منهما] فانقلبت همزة ، فصار ذلك إلى سماء ، وقضاء . أفلا تعلم أن أحد ما قدرته — وهو التقاء الألفين — لا قدرة لأحدٍ على النطق به .

(وكذلك) ما تصوّره ونبّه عليه أبداً من تقدير (مفعول) مما عينه أحد حرفي العلة ؛ وذلك نحو مبيع ، ومكيل ، ومقول ، ومصوغ ؛ ألا تعلم أن الأصل مبيع ، ومكيل ، ومقول ، ومصوغ ، فنقلت الضمة من العين إلى الفاء ، فسكنت ، وواو مفعول بعده ساكنة ، فحذفت إحداهما — على الخلاف فيهما — لالتقاء الساكنين . فهذا جمع لما تقديراً وحكماً . فأما أن يمكن النطق بهما على حالٍ فلا .

واعلم مع هذا أن بعض ما ندعى أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله — وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصوّر الأحوال الأول — وذلك اللغتان تختلف فيهما القيلتان كالجازية والتميمية ؛ ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التيمية — نحو شُدّ ، وضُنّ ، وفِرّ ، واستعِدّ ، واصطَبّ^(٦) با رجل ،

(١) كذا بالنون في أ ، ب . وفي شه : « تدعى » . بالناء . (٢) كذا في أ . وفي شه ،

ب : « نعتقد » . (٣) زيادة في شه ، ب خات منها أ . (٤) كذا في أ ، ج .

وفي شه ، ب : « فكذلك » . (٥) كذا في أ . وفي شه ، ب سقطت الواو .

(٦) يقال : اصطَب من القرية ماء : صبه منها ليشربه .

واطمئن يا غلام — إن الأصل أشدُّ، واضننْ ، وافِرْ ، واستعِدْ ، واصطَبْ ،
واطمئنْ ، ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز ، وهى اللغة الفصحى القُدُمى .

ويؤكد ذلك قولُ الله سبحانه : (فما استطاعوا أن يظهروه) ، أصله استطاعوا ،
فحذفت التاء لكثرة الاستعمال ، ولقرب التاء من الطاء ، وهذا الأصل مستعمل ؛
ألا ترى أن عقيقه قوله تعالى : (وما استطاعوا له نقبا) . وفيه لغة أخرى ؛ وهى :
استعتَّ بحذف الطاء كحذف التاء ؛ ولغة ثالثة : أسطعت ، بقطع الهمزة مفتوحة ،
ولغة رابعة : أسعت ، مقطوعة الهمزة مفتوحة أيضا . فتلك خمس لغات :
أسطعت ، وأسطعت ، وأسعت ، وأسطعت ، وأسعت . وروينا بيت الجُرَّان :
وفيك إذا لا قيتنا عجربةً مرارا فما نستيع من يتمجرف^(٤)

بضم حرف المضارعة والتاء . ١٠

ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين ؛ نحو مبيع ، ونحيط ، ورجل
مدين ، من الدين . فهذا كله مغير . وأصله مبيوع ، ومديون ، ونحيط ، فغير ، على
ما مضى . ومع ذلك فبنو تميم — على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي — يُتَمَوْنَ
مفعولا من الياء ، فيقولون : نحيط ومكيول ؛ قال :

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « مكذا » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب :
« وأصله » . (٣) هو جران العود النيرى ، وهذا لقبه . واسمه عامر بن الحارث بن كلفة . ١٥

(٤) هذا من قول من ينزل فيها له . تقول : إنك تلقانا بالجفاء ، وهذا شديد علينا . يصف .
مكانته عندها ، والمعربة : الجفوة فى الكلام . والبيت من قصيدة له طويلة . وانظر الديوان ١٧ .

(٥) عبارة المازنى فى تصرفه ٢٦٠ نسخة التيمورية : « وبنو تميم — فمأزعم علأونا — يتنود
نفعلولا من الياء ، فيقولون : مبيوع ومسبوبة » وفى ص ٢٦٣ بعد أن أورد من الشواهد « مطبوبة »
و « متيوم » يقول : « أخبرنى أبو زيد أن تميميا تقول ذلك ، ورواه الخليل وسيبويه » فترى أن أبى عثمان
لم يرو هذه اللغة عن الأصمعي . بل روى الشاهد الآتى عن الأصمعي ، وهو الذى فيه « مطبوبة » على
ما يأتى فى الكلام على الشواهد الآتية . (٦) هو العباس بن مرداس السلى يخاطب كليب

ابن عيمة السلى فى قصة جرت بينهما . وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى ٣٨٧

قد كان قومك يزعمونك سيِّدا وإخال أنك سيِّد معيون^(١)
وأنشد أبو عمرو بن العلاء^(٢):

* وكانها تفاحة مطبوبة *

وقال علقمة بن عبدة :

* يوم رذاذٍ عليه الدَّجَنُ مغيوم^(٣) *

ويروى : يوم رذاذٍ.

وربما تحطوا الياء في هذه إلى الواو ، وأخرجوا مفعولا منها على أصله ؛ وإن
كان (أنقل منه من^(٤)) الياء . وذلك قول بعضهم : ثوب مَضُون ، وفرس
مقوود ، ورجل معوود من مرضيه . وأنشدوا فيه :

* والمسك في عنبره مَذُوف^(٥) *

ولهذا نظائر كثيرة ؛ إلا أن هذا سَمَّتْها وطريقها^(٦) .

فقد ثبت بذلك أن هذه الأصول الموما إليها على أضرب :

منها ما لا يمكن النطق به أصلا ؛ نحو ما اجتمع فيه ساكنان ؛ كسماء ، ومبيع ،
ومصوغ ، ونحو ذلك .

١٥ (١) معيون : مصاب بالعين . ويروى : مغيون من قولهم : غين على قلبه أى غطى عليه ؛ فيكون
الأصل : مغيون عليه ؛ وجرى فيه الحذف والإيصال . وانظر المصدر السابق .

(٢) في تصريف المازني مع شرحه المنصف ١ / ٢٦٣ نسخة تيمور : « قال أبو عثمان : وسمعت
الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت في شعر العرب : * وكانها تفاحة مطبوبة *

(٣) صدره : * حتى تذكر بيضات وهيجه *

٢٠ وهو في وصف الظالم . وهو من قصيدة طويلة مفضلية .

(٤) كذا في أ . وفي ب « يقل منه في » وفي ش : « يقل في » . وفي ج : « أنقل من » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « من » . وانظر ص ٩٨ من هذا الجزء في التعليلة ٨ .

(٦) كذا في أ ، وفي ش : « طريقتها » .

ومنها ما يمكن النطق به ، غير أن فيه من الاستئصال مادعا إلى رفضه وإطراحه ،
إلا أن يشد الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهة ودليلا على أولية حاله ؛
كقولهم : لَحِثَتْ عينه ، وألِل السقاء ، إذا تَغَيَّرَ رِيحه ، وكقوله :
لَا بَارِكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحَنَّ إِلَّا لَهَنَ مُطْلَبَ

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو موسير ، وموقن ، والواو في نحو
ميزان ، وميعاد ، وامتناعهم من إخراج افتعل وما تصرف منه إذا كانت فائده صاددا ،
أو ضادا ، أو طاء ، أو ظاء ، أو دالا ، أو ذالا ، أو زاياء على أصله ، وامتناعهم
من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة ، وامتناعهم من جمع
الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عيين . فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده ، يُتَمَنَعُ
منه استكراهها للكُفَّةِ فيه ، وإن كان النطق به ممكنا غير متعذر .

وحدثنا أبو علي رحمه الله فيما حكاه — أظنه ^(٣) — عن خلف الأحمر : قال : يقال
التقطت النوى ، واشتقطته ، واضتقطته . فصَحَّحَ تاء افتعل وفائده ضاد ، ونظائره
— مما يمكن النطق به — إلا أنه رُفِضَ استئصالا له — كثيرة . قال أبو الفتح : ينبغي

(١) هو ابن قيس الرقيات . وانظر المفصل في مبحث «الواو والياء لا مين» في أواخر الكتاب ،
والكتاب ٥٩/٢ ، والمختص في سورة البقرة ، والديوان ٦٨ . ورواية الديوان : « في الغواني فا » .
بسكون الياء ، ولا شاهد فيه . وفي شرح السكري : « روى الخليل : (في الغواني هل) جعل مثل الصوارب ،
أخرج ذرات الياء فخرج التام فأعربه » .

(٢) يقصد بذلك الاحتراز عن نحو سَال ورَّاس .

(٣) جزم بأنه عن خلف في مواطن أخرى من هذا الكتاب . وانظر « باب فيما يراجع من الأصول
ما لا يراجع » فيما يأتي .

(٤) كذا في أ رج . وفي ش ، ب : « استقطته » . وهو تحريف .

(٥) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « اصطفته » . وهو تحريف .

أن تكون الضاد في اضمّعت بدلا من شين اشتقت ، فلذلك ظهرت ؛ كما تصحّ التاء مع الشين . ونظيره قوله ^(١) :

* مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالطَّجَعِ ^(٢) *

اللام بدل من الضاد ، فلذلك أُقِرَّتْ الطاء بدلا من التاء ، وجعل ذلك دليلا على البديل .

ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل ، لا لثقله لكن لغير ذلك : من التعويض منه ، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه . وذلك نحو (أَنْ) مع الفعل إذا كان جوابا للأمر والنهي ، وتلك الأماكن السبعة ؛ نحو اذهب فيذهب معك « ولا تفترؤا على الله كذبا فَيُصَحِّحَكُمْ بعذاب » وذلك أنهم عوضوا من (أَنْ) الناصبة حرف العطف ، (وكذلك) قولهم : لَا يَسْمَعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجَزُ عَنْكَ ، وقوله :

١٠ إِنَّمَا نَحَاوُلُ مَا بَكَأَوْ نَمُوتُ فَنُعَذِّرُ ^(٣)

(١) ينسب هذا الرجز إلى منظور بن حبة الأمدى . انظر شواهد الشافية للبغدادى ٢١٦

(٢) قبله :

يارب أبا زبن العقر صدع تقبض الذئب إليه واجتمع

١٥ * لما رأى أن لا دعه ولا شيع *

والأباز يريد به الظي ، والأباز : الوثاب ، والصدع : الخفيف اللحم ، والعقر من الظباء : التي تملأ ألوانها حمرة . وقوله : « لما رأى » أى الذئب . وقوله : « تقبض » أى جمع قوائمه ليثب على الظبي ، يريد أنه لما رأى أنه لا يدرك الظبي فيشيع من لجه ، وأنه قد تعب في طلبه عمد إلى أرتاة فاضطجع عندها . والرجز في شواهد الإصلاح ، وفي شرح ابن السيرافى لشواهد في الورقة ٩٠ ب . وانظر ص ٦٣ من هذا الجزء .

٢٠ (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فكذلك » .

(٤) هو أمرؤ القيس بن حجر .

(٥) صدره :

* فقات له لاتبك عينك ... *

وانظر الديوان .

صارت أو [والواو] فيه عوضاً من (أن) ، وكذلك الواو التي تحذف (معها رب)^(٢) في أكثر الأُمَرِ ؛ نحو قوله :^(٣)

* وقائم الأعماق حاوي المخترق^(٤) *

غير أن الحزب لا للواو، كما أن النصب في الفعل إنما هو لأن المضمر، لا للقاء ولا للواو ولا (لأو) .

ومن ذلك ما حذف من الأفعال وأنيب عنه غيره، مصدراً كان أو غيره؛ نحو ضَرْباً زيداً، وشتماً عمراً. وكذلك دونك زيداً، وعندك جعفرًا، ونحو ذلك : من الأسماء المسمى بها الفعل . فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهر المقامات مقام الفعل الناصب .

ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة ؛ نحو قولك إذا رأيت قادماً : خيرٌ مُقَدِّمٌ ، أى قَدِمْتُ خيرٌ مُقَدِّمٌ . فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب . وكذلك قولك للرجل يُهْوِي بالسيف ليضرب به : عمراً ، وللراى للهدف إذا أرسل النزع فسمعت صوتاً : القرطاس والله : أى اضرب عمراً ، وأصاب القرطاس .

فهذا ونحوه لم يُرْفَضْ ناصبه لنقله ؛ بل لأن ما ناب عنه جارٍ عندهم مجراه ، ومؤدُّ تأديته . وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم « بالتعاقب » من هذا النحو ما فيه كفاً بإذن الله تعالى .

(١) كذا في ش ، وب . وفي أ : « صارت الواو فيه عوضاً » وفي ج : « صارت هذه الحروف » . (٢) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « مع رب » ولا يستقيم الكلام مع هذا . (٣) هو رُثْبَةُ بن المجاج . (٤) هو مطلع أرجوزة . وبعده :

* شبه الأعلام لماع الخفق *

(٥) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « ونابت » وانظر الخزانة ٣٨/١

باب في فرق بين البدل والعوض^(١)

جَماع ما في هذا أن البدل أشبه بالمبدل منه من العِوض بالمعوض منه . وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه ، والعِوض لا يلزم فيه ذلك ؛ ألا تراك تقول في الألف من قام : إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها عِوض منها ، وكذلك يقال في واو جَوْنٍ وياء مَيِّرٍ : إنها بدل للتخفيف من همزة جَوْنٍ^(٢) ومَيِّرٍ^(٣) ، ولا تقول : إنها عوض منها . وكذلك تقول في لام غَايَ، وداجٍ : إنها بدل من الواو، ولا تقول : إنها عوض منها . وتقول في العوض : إن التاء في عِدَّةٍ، وزِيَّةٍ، عوض من فاء الفعل ، ولا تقول : إنها بدل منها . فإن قلت ذاك فما أقله ! وهو تجاوز في العبارة . وسند كرم ذلك . وتقول في ميم (اللَّهُمَّ) : إنها عوض من (يا) في أوَّلِهِ ، ولا تقول : بدل . وتقول في تاء زنادِقةٍ : إنها عوض من ياء زناديق ، ولا تقول : بدل . وتقول في ياء (أَيُّنِي) : إنها عوض من عين (أنوق) فيمن جعلها أَيْفُلَ ، ومن جعلها عينا مقدّمة مغيرة إلى الياء ، جعلها بدلا من الواو .

فالبديل أعمّ تصرّفا من العِوض . فكل عِوض بدل ، وليس كل بدل عِوضا . وينبغي أن تعلم أن العِوض من لفظ (عَوْضٌ) — وهو الدهر — ومعناه ؛ قال الأعشى^(٤) :

رَضِيْعِي لَبانٌ نَدَى أُمٌّ تَقاسِمَا بِاسْحَمٍ داجٍ: عَوْضٌ لا تَنْفَرُقُ^(٥)

- (١) كذا في ١ ، ب . وفي ش : « الفرق » . (٢) كذا في ١ . وفي ب ، ش ، « البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه » . (٣) (جَوْنٌ) جمع جَوْنَةٍ بالضم . وهي سلة مستديرة مغطاة أداما . تتكون مع العطارين . و(مَيِّرٌ) جمع مَيِّرة . بالكسر وهي الدحل والعداوة . (٤) قال ابن جني في كتاب التعاقب : « فان قلت : فمثل الهاء في (زنادقة) و(بجاجة) لتأنيث الجمع ، كما . ملائكة وصياقلة ، فلا تكون عوضا ، قلنا : لم تأت الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل ؛ إنما جاءت في مثال مفاعلة ؛ نحو ملائكة » من أشباه السبوطي ١٣٦/١ (٥) كذا في ش ، ب . وسقط « الأعشى » في ١ . (٦) قبله :
- لعمري لقد لاحت عيون كثيرة . إلى ضوء نار في بفاع تحسرق =

والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار، وتصرف أجزائهما، فكما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضاً منه . فالوقت الكائن الشانئ غير الوقت الماضي الأول . فلهذا كان العوض أشد مخالفة للعوض منه من البذل .

وقد ذكرت في موضع من كلامي مفرد اشتقاق أسماء الدهر والزمان، وتقصيله هناك . وأتيت أيضاً في كتابي الموسوم بـ « المتعاقب » على كثير من هذا الباب ، ونهجت الطريق إلى ما أذكره بما نبّهت به عليه .

باب [في] الاستغناء بالشيء عن الشيء^(١)

قال سيديويه : وأعلم أن العرب قد تستغني بالشيء [عن الشيء]^(٢) حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتة .

فمن ذلك استغناؤهم بترك عن (ودع) ، و (وذر) . فأما قراءة بعضهم « ما ودعك ربك وما قلى » وقول أبي الأسود (حتى ودّعه) فلغة شاذة ، وقد تقدّم القول عليها .

== نشب لمسرورين يصطليانها و بات على النار الندي والمحقق وهو من قضيدته التي مطلعها :

أرقت وما هذا المهاد المؤرق وما بي من سقم وما بي معشوق وانظر ديوان الأعشى طبع أوردته ١٤٥ والخزانة ٣ / ٢٠٩ و « لباي » بالنون ، و « ندى » روى بالجر على البدلية ، والنصب على تقدير « أعنى » ، أو غيره . وانظر الخزانة في الموطن السابق .

(١) كذا في أ . وسقط هذا الحرف في ش ، ب (٢) كذا في ش ، ب . وسقط حرف العطف في أ .

(٣) كذا في أ ، ب . وسقط هذا في ش . وانظر في هذا ص ١٩١ ، و ٢٥١ ج ٢ من الكتاب .

(٤) الصواب أنه قول أنيس بن زعيم في عبيد الله بن زياد . وهاك البيت بتمامه :

سل أميرى ما الذى غيره من وصالى اليوم حتى ودّعه

وفى الحامسة البصرية نسبته إلى عبد الله بن كرز . وانظر الخزانة ٣ / ١٢١

(٥) انظر ص ٩٩ من هذا الجزء .

ومن ذلك استغناؤهم بأمحة عن مأمحة، وعليها كسرت ملاح، وبشبهه عن مشبه،
وعليه جاء مشابه، وببيلة عن ليلاية، وعليها جاءت ليال، وعلى أن ابن الأعرابي قد أنشد:
في كل يوم ما وكل ليلاية حتى يقول كل راء إذ راه^(١)
* يا ويحه من بجل ما أشقاه! *

- وهذا شاذ لم يُسمع إلا من هذه الجهة. وكذلك استغنوا بذكر عن مذكر،
أو مذكير، وعليه جاء مذاكير. وكذلك استغنوا بـ «أينق» عن أن يأتوا به والعين
في موضعها، فالزموه القلب، أو الإبدال، فلم يقولوا (أنوق) إلا في شيء شاذ حكاه
الفتراء. وكذلك استغنوا بـ «فوس» عن فوس، فلم يأت إلا مقلوبا. ومن ذلك استغناؤهم^(٢)
بجمع القلة عن جمع الكثرة؛ نحو قولهم أرجل، لم يأتوا فيه بجمع الكثرة. وكذلك
شسوع: لم يأتوا فيه بجمع القلة. وكذلك أيام: لم يستعملوا فيه بجمع الكثرة.
فأما جيران فقد أتوا فيه بمثال القلة؛ أنشد الأصمعي:
مذمة الأجوار والحقوق^(٣)
* مذمة الأجوار والحقوق *

- وذكره أيضا ابن الأعرابي فيا أحسب. فأما دراهم، ودنانير، ونحو ذلك — من
الرباعي — وما ألحق به — فلا سبيل فيه إلى جمع القلة. وكذلك اليد التي هي العضو،
قالوا فيها أيده البتة. فأما أياد فتكسر أي لا تكسر يد؛ وعلى أن (أياد) أكثر ما تستعمل^(٤)
في النعم، لا في الأعضاء. وقد جاءت أيضا فيها؛ أنشد أبو الخطاب:
ساءها ما تأملت في أيادي سنا وإشناقها إلى الأعناق^(٥)

(١) ثبت لفظ «إذ» في أ، ب، سقط في ش، ب. (٢) كذا في أ، ج. وفي ش، ب؛
«فكذلك». (٣) «مذمة» كذا بالمعجمة في ش، ب، ج. وفي أ: «مذمة» بالمهمل.
(٤) كذا في أ. وفي ش، ب: «فكذلك». (٥) شبه في اللسان في شتت إلى على —
وهو عدى بن زيد كما في التاج والسيرافي شرح سيويه — وكان يبدل أنه عدى المهمل من قصبته التي
يقول فيها: طفلة ما أبسة المحلل هيفا. لعوب لذينة في العناق =

وأنشد أبو زيد^(١) :

أَمَّا وَاحِدًا فَكَفَاكَ مِثْلِي فَمَنْ لِيْدُ تُطَاوِحَهَا الْأَيْدَى^(٢)

ومن أبيات المعاني في ذلك [قوله^(٣)] :

ومستامة^(٤) تُستام وهي رخيصة تُباع بساحات الأيدي وتُمسح^(٥)

(مستامة) يعني أرضا تسوم فيها الإبل ، من السير لا من السوم الذي هو البيع ،

و (تباع) أي تمتد فيها الإبل أبواعها ، وأيديها ، و (تُمسح) من المَسَح وهو القطع ،

من قول الله تبارك وتعالى « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ » وقال العجاج :

وَحَطَرَتْ فِيهِ الْأَيْدَى وَحَطَرُ رَأَى إِذَا أوردته الطعنُ صدر^(٦)

== وانظر الأغاني ٥/ ٤ طبع الدار ، حتى رأيته في قصيدة عدى بن زيد في الأغاني ٢/ ١١٦ . وإشفاقها إلى الأعناق رفعها إلى العنق بالغل . يذكر أنه كان الغل في يده مرفوعة إلى عنقه وكان كذلك في جمع من أصحابه فساء ما ذلك . وانظر الخزائن ٣/ ٣٤٨ .

(١) انظر نواره ص ٥٦ ، وقد نسب إلى نقيع : رجل من عبد شمس جاهل .

(٢) ورد في اللسان في طوح وفي يدي . وفيه : (أيادي) وما هنا في النوادر . وتطاولها : ترامها يقول : إنى أكفيك واحدا يعدو عليك . فأما إذا رامتك أياد فلا طاقة لى بذلك .

(٣) أبيات المعاني : ما يخالف ظاهره باطنه ، فهي ما فيها تعمية وإلغاز عن المراد . وانظر شفاء الغليل (حرف الألف) . وقد ألف في أبيات المعاني كتب أشهر ما طبع منها كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة .

وقد طبع في الهند . وانظر أيضا الخزائن ج ٣ ص ٨١ (٤) زيادة في أ .

(٥) نسب هذا البيت في اللسان (مسح ، رباع ، وسام) إلى ذى الرمة ، ويدران هذا اشتباه ، سببه أنه على روى قصيدة لذي الرمة أتولها :

أمنزلقى من سلام عليك على النأي ، والنأي يؤذ وينصح

وليس هذا البيت في القصيدة . وقد أوردته جامع الديوان المطبوع في أوربة في ذيل الديوان في المفردات التي جمعت على ذى الرمة . (٦) كذا في اللسان (بوع) ، وهو يريد : من السوم الذي هو السير ،

يقال : سامت الناقة : مررت سريعة ، وكذا الريح . وفي اللسان (سوم) : « من السوم الذي هو الرعى » . (٧) جاء هذا في الكتاب ١ / ١٨٩ والرواية فيه :

* وخطرت أيدي الكاة وخطرت *

وهو من أرجوزة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر . وقبله :

أليس يمشى قدما إذا أذكر ما وعد الصابر في اليوم اصطبر

* لاذلقح اليوم الماس واقطر *

وقال الراجز :^(١)

كانه بالصحصحان الأنجيل قطن سُخَامُ بآيادي غزل^(٢)

- ومن ذلك استغناؤهم بقولهم : ما أجود جوابه عن (هو أفعَل منك) من الجواب .
فأما قولهم : ما أشد سواده ، وبياضه ، وعوره ، وحوله ، فما لا بد منه . ومنه
أيضا استغناؤهم بأشد وافقر عن قولهم : فقر ، وشد . وعليه جاء فقير . فأما شد
فحكاه أبو زيد في المصادر ، ولم يحكها سيبويه . ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل
مجردا من الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة ، وهو صدرٌ صالح من اللغة .
وذلك قولهم (حوشب) هذا لم يستعمل منه (حشب) عارية من الواو الزائدة ،
ومثله (كوكب) ألا ترى أنك لا تعرف في الكلام (حشب) عاريا من الزيادة ،
ولا (ككب) ومنه قولهم (دودري) لأننا لا نعرف (ددر) ومثله كثير في ذوات
الأربعة . وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة . فن الأربعة فلنقمس ، وصرفنقم ،
وسميدع ، وعمبيل ، وسرومط ، وحججي ، وقسقب ، وقسحب ، وهشفت . ومن

== واليوم العاس : الشديد ، يريد يوم الحرب . واقطر : صعب واشتد . والراي : جمع راية . يقول : إنه
يدخل الحرب قدما غير هيا ، ينتفى ما وعد الله الصابرين في الجهاد . وقوله : خطرت أيدي الكاة
أي تحركت أيديهم في القتال ، وخطرت الرايات يوردها الطعن فتصدر رايات بدم الأعداء . وقد جاء
الشاهد في ديوان الأعشى المطبوع في أوربة فيما حمل على الأعشى ميمون بن قيس .

- (١) هو جندل بن المنى الطهوي كما في اللسان في سخم . (٢) هذا في وصف سراب ذكره
في قوله قبله : * والآل في كل مراد هو جل * فقوله (كانه) أي الآل . والصحصحان : ما استوى
من الأرض . والأنجيل : الواسع . والسخام من القطن : اللين . (٣) انظر في حوشب وما بعده
ص ٢٥٣ من هذا الجزء . (٤) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش «الأربع» . (٥) هو البخيل
الردى . (٦) هو الصياح . (٧) هو السيد الكريم . (٨) من معانيه النشيط .
(٩) هو الجمل الطويل . (١٠) حتى من الأنصار . (١١) هو الضخم .
(١٢) هو الضخم أيضا . (١٣) من معانيه الكبير المهزول ، والمعجوز المسنة .

ذوات الخمسة جَعْفَلِيْق ، وَحَنْبَرِيْت ، وَدَرْدَيْس ، وَعَضْرَفُوْط ، وَقَرْطَبُوْس ،
 وَقَرْعَبْلَانَة ، وَفَنْجَلِيْس . فَأَمَّا عَرَطْلِيْل ^(٤) — وهو رباعي — فقد استعمل بغير
 زيادة ؛ قال أبو النجم :

* فِي سَرَطَمٍ هَادٍ وَعُنُقِي عَرَطْلِيْل ^(٥) *

وكذلك خَنْشَلِيْل ؛ ألا ترى إلى قولهم : خَنْشَاتِ الْمَرْأَةُ وَالْفَرْسُ إِذَا أَسْنَتْ ؛
 وكذلك عَنَتْرِيس ؛ ألا ترى أنه من الْعَتْرَسَةِ وهى الشَّدَّة . فَأَمَّا قَنْفَعْرُ فَإِنَّ النُّونَ
 فِيهِ زَائِدَةٌ . وقد حذفت — لعمري — في قولهم : امْرَأَةٌ قُفَاخِرِيَّةٌ إِذَا كَانَتْ فَائِقَةً
 فِي مَعْنَاهَا ؛ غير أنك وإن كنت قد حذفت النون فإنك قد صِرتَ إلى زيادة
 أخرى خلقتها ، وشغلت الأصلَ شغلها وهى الألف وياء الإضافة . فَأَمَّا تَاءُ التَّائِيثِ
 فغير معتدَّة . وَأَمَّا حَيَزْبُونُ فرباعيٌّ لزمته زيادة الواو . فإن قلت : فهلَّا جعلته
 ثلاثيًا من لفظ (الْحَزْبِ) ؟ قيل يُفسد هذا أن النون في موضع زَاى عِيْضُمُوْز ،
 فيجب لذلك أن تكون أصلاً ، بكيم (حَيْسَفُوْج) ^(٨) وأما (عَرِيْقَصَان) ^(٩) فتناوبته
 زيادتان ، وهما الياء في عَرِيْقَصَان ، والنون في (عَرْنَقَصَان) ^(١٠) كلاهما يقال بالنون

(١) انظر ص ٢٤٥ (٢) هى دويبة عريضة عظيمة البطن .

(٣) هى الكثرة العظيمة . (٤) هو الطويل .

(٥) قبله : * يَأْوِي إِلَى مَلَطٍ لَهُ وَكُلُّكِل * وهو في وصف بعير السانية الذى يستق عليه . والمלט
 جمع ملاط وهو الجنب ، والسرطام : الطويل ، والهادى : العنق ، ويكون قوله : « وعنق عرطل »
 من عطف المراتف . والرواية في الطرائف الأدبية : * وبكاهل ضخم وعنق عرطل *

(٦) هو التآثر التام الضخم الجثة . (٧) هى العجوز .

(٨) هو حب القطن والخشب البالى . (٩) هو من النباتات .

(١٠) كذا في ش ، ب . وفى أ : « يقالان » .

والياء . وأما (عَزَوَيْتَ) فمن لفظ (عزوت) لأنه (فعليت) والواو لام . وأما (قَنَدِيل) فكذاك أيضا ؛ ألا ترى إلى قول العجلى^(٢) :

* رُكِّبَ فِي صَخْنِمِ الذَّفَارِي قَنَدِيلِ^(٣) *

وأما علندي فتناهبته الزوائد . وذلك أنهم قد قالوا فيه : علودٌ ، وعلادي ، وعلندي وعلندي ، ألا تراه غير منفكٍّ من الزيادة .

ولزومُ الزيادة لما لزمته من الأصول يُضعفُ تحقير الترخيم ؛ لأن فيه حذفاً للزوائد . وبإزاء ذلك ما حذف من الأصول ؛ كلام يد ، وديم ، وأب ، وأخ ، وعين سيه ، ومُدْ ، وفاء عِدْ ، وِزْنِ ، وناس ، والله في أقوى قول سيبيويه . فإذا جاز حذف الأصول فيما أرينا وغيره كان حذف الزوائد التي ليست لها حرمة الأصول أَعْجَبِي وأخرى .

وأجاز أبو الحسن أظننت زيدا عمرا عاقلا ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنه عاقلا . ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنين ، وبأثنين عن واحدٍ ، وبسبعة عن ثلاثين ، وبعشرة عن خمسين ، وبعشرين عن عشرين ونحو ذلك .

١٥ (١) انظر ص ١٩٧ من هذا الجزء . (٢) هو أبو النجم .

(٣) صدره كما في اللسان (قندل) : * يهدى بنا كل نياف عندل * يهدى : يتقدم . والنياف يريد جملا طويلا في ارتفاع ، والعندل : الطويل ، والقندل : العظيم الرأس . وفي الطرائف الأدبية وكتب الشطر الشاهد مع غير الشطر السابق .

(٤) هو البعير الضخم الشديد .

٢٠ (٥) انظر ص ٢٣٦

(٦) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « قول » وانظر في هذا ص ٢٣٦

باب في عكس التقدير

هذا موضع من العربية غريب . وذلك أن تعتقد في أمر من الأمور حكماً ما ،
وقتما ، ثم تحور في ذلك الشيء عينه في وقت آخر فتعتقد فيه حكماً آخر .

من ذلك الحكاية عن أبي عبيدة . وهو قوله : ما رأيت أطرف من أمر النحويين ؛
يقولون : إن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث ، وهم يقولون (علقاة)
وقد قال العجاج :

* فَكَّرْ فِي عَلَقٍ وَفِي مُكُورٍ *

يريد أبو عبيدة أنه قال (في عَلَقٍ) فلم يصرف للتأنيث ، ثم قالوا مع هذا (علقاة)
أى فالحقوا تاء التأنيث ألفه . قال أبو عثمان : كان أبو عبيدة أجفى من أن يعرف
هذا . وذلك أن من قال (علقاة) فالألف عنده للإلحاق بباب جعفر ، كالف
(أرطى) فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه ، وجعل الألف للتأنيث
فما بعد ، فيجعلها للإلحاق مع تاء التأنيث ، وللتأنيث إذا فقد التاء . ولهذا نظائر .
هى قولهم : بهمى وبهماء ، وشكاعى ، وشكاعة ، وباقل وباقلة ، ونقاوى ، ونقاواة ،

(١) أى ترجع . وهو هكذا في أ ، ب . وفى ج : « تجوز » وكذا هو في ش فيما يبدو للقارئ ، وهو
تحريف . (٢) كذا في الأصول ما عدا ش فقها : « عبيد » وهو خطأ . وما أثبت هو الصواب .
(٣) كذا في أ ، ب ، ش وفى ج : « أطرف » . (٤) هذا في وصف الثور الوحشى
الذى شبه به ناقسه . ويروى : « لخط » بدل « فكر » ويروى أيضاً بدلها « يستن » أى يرى
في الملق وفى المكور ، وهى جمع مكر — كضرب — وهو ضرب من النبات ، كالملق . وانظر أراجيز
العرب ٩٢ وديوان العجاج والكتاب ٢ / ٩ وشرح شواهد الشافية للبندادى ٤١٧

(٥) انظر الكشف فى سورة المؤمن عند قوله تعالى : يصبكم بعض الذى يعدكم ، والجار بردى على
الشافية ٣١٥ (٦) كذا في أ . وفى ش ، ب : « هو » . (٧) هو ضرب من النبات
من حير المرائى . ولا يثبت سيبويه بهمة ألف بهمى عدله للتأنيث وانظر الكتاب ٢ / ٩
(٨) من دق البات يتداوى بها . (٩) ضرب من النبات له زهر أحمر . وقوله « نقاوى
ونقاواة » بالنون كذا في أ ، ب ، ج . وفى ش : « نقاوى ونقاواة » . وهو تحريف .

وُسْمَانِي، وَسْمَانَا. ومثل ذلك من الممدود قولهم: طَرْفَاء وطَرْفَاءَة، وَقَصْبَاءَ وَقَصْبَاءَة،
وَحَلْفَاءَ وحَلْفَاءَة، وَاِقْلَاءَ وَاِقْلَاءَة. فمن قال: (طَرْفَاء) فالهمزة عنده للتأنيث،
وَمَنْ قال: (طَرْفَاءَة) فالتاء عنده للتأنيث، وأما الهمزة على قوله فزيادة لغير التأنيث.
وأقوى القولين فيها عندي أن تكون همزة مَرْتَجَلَة غير متقابلة؛ لأنها إذا كانت
منقلبة في هذا المثل فإنها عن ألف التأنيث لا غير؛ نحو صحراء، وصَلَفَاءَ، وخَبْرَاءَ،
والحرشاء. وقد يجوز أن تكون منقلبة عن حرف لغير الإلحاق فتكون — في الانقلاب^(٤)
لا في الإلحاق — كَألفِ عِلْبَاءَ، وِحِرْبَاءَ. وهذا مما يؤكد عندك حال الهاء؛ ألا ترى
أنها إذا لحقت اعتقدت فيما قبلها حكماً ما، فإن لم تلحق حار الحكم إلى غيره. ونحو^(٦)
منه قولهم: الصَّفْنَة، والصَّفْن، والرضاع، والرضاعة، وهو صَفْوُ الشَّيْءِ وصفوته،
وله نظائر قد ذكرت، ومنه البرك^(٨)، والبركة للصدر^(٩).

١٠

ومن ذلك قولنا: كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ، ونحن نعتقد رفع (زيد) بـ(كان)، ويكون (يقوم)
خبراً مقدماً عليه. فإن قيل: ألا تعلم أن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها

-
- (١) هو ضرب من الطيور. (٢) هي المكان الغليظ الجلد. (٣) هو القاع ينبت الصدر.
(٤) يقال أفعى حرشاء: خشنة الجلد. (٥) كذا في أ، ب، ش. وفي ج: «جاز».
(٦) يريد أن هذه الكلمات فيها مذكر ومؤنث ومدلولها واحد. فالصفة مؤنث والصفة مذكر، فهذا
كلماتي: يكون مؤنثاً فيمنع الصرف، ومذكراً فيصرف، والمعنى واحد. (٧) هي وعاء الخصية،
وكذلك الصفن بسكون الفاء وفتحها. وقد ضبط «الصفة» في أ بفتح الفاء. (٨) بفتح الراء وكسرهما
في الرضاع والرضاعة. (٩) بتثنية الصاد. (١٠) البرك بالفتح والبركة بالكسر. وكلاهما
صدر البعير. (١١) من النحويين من لا يميز هذه المسألة ويجعل المنع عاماً. ويقول أبو حيان
في البحر ٥ / ١٠٩: «مسألة كان يقوم زيد على أن زيد اسم كان فيها خلاف والصحيح المنع»
وقد حمل المميز لما قوله تعالى في آخر سورة التوبة: من بعد ما كاد ترغيب قلوب فريق منهم بقرأة ترغيب
بالتاء على أن (قلوب) اسم كاد وجملة (ترغيب) الخبر، ويرى من يمنع ذلك أن في كاد ضمير الشأن.
وانظر الجمع ١ / ١١٨

٢٠

مبتدأ وخبر ، وأنت إذا قلت : يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك ؟ فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا : كان يقوم زيد أن زيدا مرفوع بـ (كان) ، وأن (يقوم) مقدّم عن موضعه ، فإذا حذف (كان) زال الاتّسع وتأثر الخبر الذي هو (يقوم) فصار بعد (زيد) ، كما أن ألف (علّقاء) للإلحاق ، فإذا حذف الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث ، حتى قال :

* فَكَرَّرَ عَلَيَّ وَفِي مُكُورٍ *

على ذا تأوله أبو عثمان ، ولم يحمله على أنهما لغتان . وأظنه إنما ذهب إلى ذلك لما رآه قد كثرت نظائره ؛ نحو سُمَانِي وَسُمَانَاةَ ، وَشُكَايَ وَشُكَاةَاةَ ، وَبُهْمَى وَبُهْمَاةَ . فألف (بُهْمَى) للتأنيث ، وألف (بُهْمَاةَ) زيادة لغير الإلحاق ، كألف قَبَعَثَرَى ، وَضَبَّطَرَى . ويجوز أن تكون للإلحاق يُخَدَّبُ على قياس قول أبي الحسن الأَخْفَشِ ، إلا أنه إلحاق اختصّ مع التأنيث ؛ ألا ترى أن أحدا لا يَنُونُ (بُهْمَى) فعلى ذلك يكون الحكم على قولنا : كان يقوم زيد ، ونحن نعتقد أن زيدا مرفوع بـ (كان) .

ومن ذلك ما نعتده في همزة حمراء ، وصفراء ، ونحوهما أنهما للتأنيث ، فإن رَكِبَتِ الأسم مع آخر قبله ، حُرِّتْ ^(٢) عن ذلك الاستشعار والتقدير فيها ، واعتقدت غيره . وذلك أن تَرَكَّبَ مع (حمراء) ^(٣) اسما قبلها فتجعلهما جميعا كاسم واحد فتصرف (حمراء) حينئذ . وذلك قولك : هذا دار حمراء ، ورأيت دار حمراء ، ومررت

(١) يريد همزة حمراء وصفراء ، وهمزة نحوهما ، ولو أفرد لكان أجود . (٢) أى رجعت . (٣) يريد التركيب المزجي . (٤) يريد أنها لا تلزم منع الصرف كما في أمرها الأول ، بل قد تصرف ، على التخصيل الآتي . وذلك أنك إن أردت التعريف منعت الصرف وإلا صرفت . والعبارة هي : « ومن ذلك حمراء وصفراء ؛ همزته للتأنيث ؛ فإن ركبته مع اسم آخر قبله ثم سميت به صرفته في النكرة ؛ لأنك لا تترك صرفه للتأنيث ، إنما تنزعه للتعريف والتركيب ... » وهي ظاهرة .

بدار حمراء ، وكذلك هذا كلبصفراء^(١) ، ورأيت كلبصفراء ، ومررت بـ كلبصفراء ،
 [فلا تصرف الاسم للتعريف والتركيب كحضموت . فإن نكرت صرفت فقلت :
 رَبُّ كَلْبَصَفراءٍ مررت به] ، و كَلْبَصَفراءٍ آخر . فتصرف في النكرة ، وتعتقد
 في هذه الهمزة مع التركيب أنها لغير التانيث ، وقد كانت قبل التركيب له . ونحو
 من ذلك ما نعتقد في الألفيات إذا كن في الحروف والأصوات أنها غير منقلبة ،
 وذلك نحو ألف لا ، وما ، وألف قاف ، وكاف ، ودال ، وأخواتها ، وألف على ،
 وإلى ، ولدى^(٢) ، وإذا ، فإن نقلتها فجعلتها أسماء أو اشتقت منها فعلا استحال ذلك
 التقدير ، واعتقدت فيها ما نعتقد في المنقلب . وذلك قولك : مؤيت إذا كتبت
 (ما) ولويت إذا كتبت (لا) وكوت كفا حسنة ، ودوت دالا جيدة ، وزويت
 زايا قوية . ولو سمي رجل بـ (على) أو (إلى) أو (لدى) أو (ألا) أو [إذا]^(٣) ،
 لقلت في التثنية : علوان ، ولوان ، ولدوان ، وألوان ، وإذوان ، فاعتقدت في هذه
 الألفيات مع التسمية بها وعند الاشتقاق منها الانقلاب ، وقد كانت قبل ذلك
 عندك غير منقلبة . وأغرب من ذلك قولك : بأبي أنت ! . فالباء في أول الاسم
 حرف جتر بمنزلة اللام في قولك : أنت ! فإذا اشتقت منه فعلا اشتقاقا صوتيا
 استحال ذلك التقدير فقلت : بأبأت به^(٤) ببناء ، وقد أكثرت من البأبة . فالباء الآن
 في لفظ الأصل ، وإن كنا قد أحطنا علما بأنها فيما اشتقت منه زائدة للجر . ومثال

(١) تبعت في رسم كلبصفراء بالوصل ما في أ . وهذا قياس التركيب المزجي كعمد يركب . وهو

مركب من كلب و صفراء . (٢) ما بين الفوسين زيادة في ش ، ب ، خلت منها أ .

(٣) في أ كتبت هذه الحروف بالألف : علا ، وإلا ، ولدا .

(٤) هذه الزيادة من ج .

(٥) أى قلت له : بأبي أنت . وهذا معنى الاشتقاق الصوتي ؛ كما تقول حوقل : قال : لا حول

ولا قوة إلا بالله ، وسبحل : قال سبحانه الله . وانظر الكتاب ١٧٧/١

الْبُئْبَاءُ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ كَالزَّلَالِ، وَالْقَلْقَالِ، وَالْبَابَاءِ الْفَعْلَةُ، كَالْقَلْقَلَةِ، وَالزَّلْزَلَةِ،
وَعَلَى هَذَا اسْتَقْوَا مِنْهَا (الْبُئْبُ) فَصَارَ فِعْلًا مِنْ بَابِ سَلَسَ، وَقُلْتُ؛ قَالَ :
* يَا بَابِي أَنْتَ يَا فَوْقَ الْبُئْبُ ! *

فَالْبُئْبُ الْآنَ بِمَنْزِلَةِ الْبُئْبِ، وَالْعَنْبِ، وَالْقَمْعِ، [وَالْقَرْبِ] . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُم : الْقَرْوَةُ
لِلْبُئْبِ، وَقَالُوا : قَرْوَيْتَ السِّقَاءَ، إِذَا دَبَغْتَهُ بِالْقَرْوَةِ، فَالْيَاءُ فِي قَرْوَيْتَ الْآنَ لِلْإِلْحَاقِ،
بِمَنْزِلَةِ يَاءِ سَلَقَيْتَ، وَجَعَيْتَ، وَإِنَّمَا هِيَ بَدَلُ مِنْ وَاوٍ (قَرْوَةُ) الَّتِي هِيَ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ .
وَسَأَلَنِي أَبُو عَلِيٍّ — رَحِمَهُ اللَّهُ — عَنْ أَلْفٍ (يَا) مِنْ قَوْلِهِ — فِيمَا أُنْشَدَهُ
أَبُو زَيْدٍ — :

نَخَيْرُ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمَشُوبُ قَالَ يَا لَا

فَقَالَ : أَمِنْ قَلْبِهِ هِيَ ؟ قُلْتُ : لَا ؛ لِأَنَّهَا فِي حَرْفٍ أُعْنِي (يَا) فَقَالَ : بَلْ هِيَ مُنْقَلِبَةٌ . فَاسْتَدَلَّتْهُ
عَلَى ذَلِكَ، فَاعْتَصَمَ بِأَنَّهَا قَدْ خُلِطَتْ بِاللَّامِ بَعْدَهَا وَوُقِفَ عَلَيْهَا، فَصَارَتْ اللَّامُ كَأَنَّهَا
جُزْءٌ مِنْهَا، فَصَارَتْ (يَا) بِمَنْزِلَةِ قَالَ، وَالْأَلْفُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ وَهِيَ مَجْهُولَةٌ،
فِيَنْبَغِي أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهَا بِالْإِتْقَانِ عَنِ الْوَاوِ . هَذَا جَمَلُ مَا قَالَهُ، وَهُوَ عَلَيْهِ رَحْمَتُهُ،

(١) هُوَ بِالْجُرْعَةِ عَلَى «الْبُئْبَاءِ» . وَفِيهِ الْعُطْفُ عَلَى مَعْمُولَيْنِ . وَيَقْرَأُ أَيْضًا بِالرَّفْعِ عَلَى حَذْفِ
الْمُضَافِ وَهُوَ «مِثَالُ» أَيْ وَمِثَالُ الْبَابَاءِ . (٢) هُوَ آدَمُ مَوْلَى بُلْعَيْنِ كَمَا فِي اللِّسَانِ فِي أَبُو . وَهُوَ مِنْ
رَجَزِ الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ لِلْمُحَاطَظِ ١/١٦٣، يَقُولُهُ فِي ابْنِ لَهُ . (٣) «يَا فَوْقَ الْبُئْبِ» — وَيُرْوَى
الْبُئْبُ — أَيْ أَنْتَ فَوْقَ أَنْ يَقَالَ لَهُ : يَا بَابِي أَنْتَ . (٤) زِيَادَةٌ فِي أُخِلَتْ مِنْهَا ش، ب .
(٥) انْظُرْ ص ٢٢٧ (٦) انْظُرْ ص ٢١ مِنْ نَوَاحِرِ أَبِي زَيْدٍ، وَالْمُزَاوَنَةُ ص ٤ ج ٢ مِنْ
السُّلْبَةِ . وَهَذَا مِنْ بَيْتَيْنِ لَزْهَرِ بْنِ مَسْعُودِ الضَّبِيِّ . (٧) بَعْدَهُ :

وَلَمْ يَشُقَّ الْعَوَاقِقُ مِنْ غَيْرِ وَفِيهِ رَغَبٌ وَخَلِيلٌ أَلْجَالَا

الْمُتَوَبُّ : الَّذِي يَدْعُو النَّاسَ لِلْحَرْبِ يَسْتَنْصِرُهُمْ، وَقَوْلُهُ (يَا) يَرِيدُ يَا لِبْنِي فَلَان . وَالْعَوَاقِقُ جَمْعُ عَاتِقٍ وَهِيَ
الَّتِي لَمْ تَتَزَوَّجْ، وَقَوْلُهُ (خَلِيلُ الْجَالَا) أَيْ مِنَ الْفَزَعِ يَخْرِجُنَ مِنَ الْجَالِ فَلَا يَشَقُّ أَنْ يَمْنَحَهُنَ الْأَزْوَاجَ وَالْأَبَاءَ
وَالْإِخْوَةَ، يَقُولُ : نَحْنُ عِنْدَهُنَّ أَوْثَقُ مِنْكُمْ . (٨) كَذَا فِي أ . وَفِي ش، ب : «وَهَذَا» .

فما كان أقوى قياسه ، وأشدُّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ، فكانه إنما كان مخلوقا له . وكيف كان لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلَّة أصحابها ، وأعيان شيوخها ، سبعين سنة ، زائحة عِلَّاه ، ساقطة عنه كُلُّهُ ، وجعله هَمَّةً وسَدَمَةً ، لا يعتاقه عنه وَلَدٌ ، ولا يعارضه فيه مَنَجَّرٌ ، ولا يسوم به مَطْلَبًا ، ولا يخدم به رئيسا إلَّا بأخرة وقد حطَّ من أثقاله ، وألقى عصا ترحاله !
ثم إنى — ولا أقول إلَّا حقًّا — لا عجب من نفسى فى وقتى هذا ، كيف تطوَّع لى بمسئلة ، أم كيف تطمح بى إلى انتزاع عِلَّة ! مع ما الحال عليه من عُلق الوقت وأشجانه ، وتذاؤبه وخلج أشطانه ، ولولا معازة الخاطير واعتنافه ، ومساورة الفكر واكتداده ، لكنتُ عن هذا الشأن بمَغْزِلٍ ، وبأمرٍ سواه على شُغْلٍ .

وقال لى مرَّة رحمه الله تأنيسا بهذه الانتقالات : كما جاز إذا سُمِّيت بـ (ضَرْب) ١٠
أن تُخرجه من البناء إلى الإعراب ، كذلك يجوز أيضا أن تُخرجه من جنس إلى جنس إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره .

ومن طريف ما ألقاه — رضى الله تعالى عنه — على أنه سألتى يوما عن قولهم هاتِ لاهاتيتَ ، فقال (ما هاتيتِ) ؟ فقلت : فهايتِ من هاتيتِ ، كعاطِ من عاطيتِ ، فقال : أشيء آخر ؟ فلم يحضر إذ ذاك ، فقال أنا أرى فيه غير هذا . فسألته عنه ، فقال : يكون فعليتِ ، قلت : ممَّه ؟ قال : من الهوثة ،

(١) السدم : الهم . (٢) يريد خدمته عضد الدولة بن بويه . وقد صنف له الإيضاح والتبكية .
(٣) أى اضطرابه واختلافه كتذائب الرياح . وقد أثبت «تذائبه» بالمعجمة . وفى أ : «تذائبه» بالمهملة . وفى ش ، ب : «تداويه» ، وكلاهما تحريف . (٤) الأشطان جمع شطن وهو الحبل ، وخلج الأشطان جذبها وانتزاعها . وضبط فى أ «خلج» بالتحريك . والخلج : الفساد فالمنى : فساد أشطانه وأسبابه . (٥) المعازة : المغالبة . (٦) يقال : اعتنف الأمر : أخذه بعنف . يريد أنه يأخذ خاطره بالشدَّة . (٧) أى جهده والإحلاح عليه . وقوله : «اكتداده» كذا فى أ ، ب . وفى ش : «اكتداره» . وهو تحريف . (٨) بفتح الحاء . وضما .

وهي المنخفض من الأرض — قال : وكذلك (هَيْتٌ ^(١)) لهذا البلد ، لأنه منخفض من الأرض — فأصله هَوَيْتٌ ^(٢) ، ثم أبدلت الواو التي هي عين فعليت ، وإن كانت ساكنة ؛ كما أبدلت في ياجل ^(٣) ، وياحل ^(٤) ، فصار هاتيت ، وهذا لطيف حسن . على أن صاحب العين قد قال : إن الهاء فيه بدل من همزة ، كهرقت ونحوه . والذي يجمع بين هاتيت وبين الهوثة حتى دعا ذلك أبا علي إلى ما قال به ، أن الأرض المنخفضة تجذب إلى نفسها بانخفاضها . وكذلك قولك : هاتٍ ، إنما هو استدعاء منك للشيء ، واجتذابه إليك . وكذلك صاحب العين إنما حمله على اعتقاد بدل الهاء من الهمزة أنه أخذه من أتيت الشيء ، والإتيان ضرب من الانجذاب إلى الشيء . والذي ذهب إليه أبو علي في (هاتيت) غريب لطيف .

ومما يستحيل فيه التقدير لانتقاله من صورة إلى أخرى قولهم (هلممت) إذا قلت : هَلُمَّ . فهلممت الآن كصهررت ، وشملت ، وأصله قبل غير هذا ، إنما هو أَوَّل ^(٥) (ها) للتنبية لحقت مثال الأمر للواجه توكيدا . وأصلها هَا ^(٥) لَمْ ، فكثرت استعمالها ، وخُطِطت (ها) بـ (لَمْ) ، توكيدا للعنى لشدة الاتصال ، فحذفت الألف لذلك ، ولأن لام (لَمْ) في الأصل ساكنة ، ألا ترى أن تقديرها أوَّل (المُهم) وكذلك يقولها أهل الحجاز ، ثم زال هذا كله بقولهم (هلممت) فصارت كأنها فعلت ، من لفظ (الهلمام) ^(٦) وتنوسيت حال التركيب . وكانت الذي صرفهما جميعا عن ظاهر حاله حتى دعا أبا علي إلى أن جعله من (الهوثة) ، وغيره من لفظ أتيت عدم تركيب ظاهره ،

(١) هو بلد هل شاطئ الفرات ، وعلى هذا فالياء في هيت أصلها الواو .

(٢) أي أصل هاتيت . (٣) والأصل : يوجل ويوجل . (٤) هو هنا ظرف .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فأصلها » . (٦) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش :

« الهلمام » . وكذا في عبارة اللسان في هلم . (٧) يريد أن تأليفه غير موجود في اللغة ، فلذلك

اعتمد تخريجه على غير ظاهره . وهو عود إلى الكلام على هاتيت .

ألا ترى أنه ليس في كلامهم تركيب (ه ت و) ولا (ه ت ي) فترلا جميعا عن
بادى أمره إلى لفظ غيره .

فهذه طريق اختلاف التقدير، وهى واسعة، غير أنى قد نهت عليها، فأبيض
الرأى والصنعة فيما يأتى منها .

ومن لفظ (الهوتة) ومعناها قولهم مضى هيتاء من الليل؛ وهو فعلاء منه،
ألا تراهم قالوا: قد تهوّر الليل، ولو كسّرت (هيتاء) لقلت (هواتى) وقريب
من لفظه ومعناه قول الله سبحانه (هيت لك) إنما معناه هلم لك، وهذا اجتذاب
واستدعاء له؛ قال:

أب العِراقَ وأهلَه عُنُقُ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا^(١)

١٠ باب فى الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى^(٥)

هذا الموضوع كثيرا ما يستهوى من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد
الصنعة. وذلك كقولهم فى تفسير قولنا (أهلك والليل) معناه ألقى أهلك قبل الليل،
فربما دعا ذاك من لا دُرْبَة له إلى أن يقول (أهلك والليل) فيجتره، وإنما تقديره
ألقى أهلك وسابق الليل. وكذلك قولنا زيد قام: ربما ظن بعضهم أن زيدا

١٥ (١) كان الليل بذهاب وقت من يتخفّض وتذهب قته . (٢) أى وقت منه .
(٣) أى ذهب أكثره . وفى ذلك معنى الانخفاض . وتراء « تهوّر » بالراء وهو هكذا فى أ ،
ب ، ش . وفى ج : « تهوت » . ولعمري لوجاءت هذه الصيغة فى اللسان لكأنه هو الخوذى ،
ولكنها لم تجب . (٤) هذا ثانى بيتين أنشدتهما الفراء لشاعر فى على رضى الله عنه أولهما :

أبلغ أمير المؤمنين من أخا العراق إذا أتينا

٢٠ ورى أن السياق يقضى بفتح أن . وقد روى كسرهما على قطعه عما قبله أو على تأويل أبلغ بقل . وقوله :
عن أى ما ثلث . وانظر اللسان (هيت) وشرح المفضل ٤ / ٣٢

(٥) كذا فى ش ، وفى أ ، ب : « فرق » . وفى ج : « فرق تقدير » ،

هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى . وكذلك تفسير معنى قولنا : سَرَّنى قِيَامُ هذا وقعودُ ذاك، بأنه سَرَّنى أَنْ قام هذا وأن قعد ذاك، ربما اعتُقد في هذا وذلك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى . ولا تستصغر هذا الموضع ؛ فإن العرب أيضا قد مرَّت به وشمَّت رواحيه، وراعته . وذلك أن الأضغى أنشد في جملة أراجيزه شعرا من مشطور السريع طويلا، ممدودا، مقيدا ، التزم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلها في موضع جرٍّ إلا بيتا واحدا من الشعر :

يَسْتَمِيسُكُونُ مِنْ حِذَارِ الْإِلْقَاءِ بَتَلَعَاتِ كَجَذْوَعِ الصَّيْبَاءِ ^(٤)

رِدَى رِدَى وَرَدَّ قِطَاةَ صَمَاءِ كُذْرِيَّةٍ أَعْجَبَهَا بَرْدُ الْمَاءِ ^(٥)

تطرد قوافيها كلها على الجز إلا بيتا واحدا، وهو قوله :

* كَأَنَّهَا وَقَدْ رَأَاهَا الرُّؤَا ^(٦) *

والذى سوغه ذاك — على ما التزمه في جميع القوافى — ما كُنَّا على سَمْتِهِ من القول . وذلك أنه لما كان معناه : كأنها في وقت رؤية الرؤاء تصور معنى الجز من هذا الموضع، فجاز أن يَخْلُطَ هذا البيت بسائر الأبيات ، وكأنه لذلك لم يخالف .

(١) كذا في ١ . وفي ب ، ش : « وربما » . (٢) هما في موضع رفع زيادة عن مكان الجز بالإضافة . ويظهر هذا في التابع . فلا غرابة فيه وإنما الوهم الذى يحذر منه ابن جنى أن يعتقد أنه ليس إلا مرفوعا ، حتى لو قيل يعجبني قيام زيد رفع زيد . وانظر فيما يأتى ص ٢٨٢

(٣) في أ بعد « الشعر » : « قوله » . وما هنا في ش ، ب . (٤) نسبة في اللسان في تلح إلى غيلان الرضى . وذكر ابن جنى في الجزء الثانى من هذا الكتاب (باب التطوع بما لا يلزم) قصيدة لغيلان على هذا الروى ، وليس فيها ما أورد هنا إلا : * كأنها وقد رآها الرؤاء * وهو يصف قوما في سفينة . يقول إنهم يسكنون بسكنات السفينة — وسكناتها ذنبا الذى به تعدل وهو المعروف بالدفعة — وهى طويلة تلعات بكذوع الصيباء ؛ وهو ثمرة نخلة طويلة ، وقد كنى بالتلعات عن السكنات لطولها . وإنما يسكنون بها خشية أن تلقىهم في البحر فيهلكوا . والشعر في إصلاح المنطق . (٥) يخاطب السفينة فيقول : ردى حتى تصلى المرفأ كما ترد قطاة صماء — وصمها ضيق أذنها — . (٦) انظر تكملة هذا الشاعر في الجزء الثانى من الخصائص (باب التطوع بما لا يلزم) . (٧) كذا في ١ . وفي ب : « سوغ له » .

ونظير هذا عندى قول طرفة :

في جفانٍ تعترى نادينا وسديف حين هاج الصنبر^(١)

يريد الصنبر، فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها، تشبيها بباب قوهم : هذا بكر، ومررت ببكر، وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول : الصنبر، لأن الراء مضمومة، إلا أنه تصوّر معنى إضافة الطرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال : حين هيج الصنبر، فلما احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجز فكسر الباء، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها . ولولا ما أوردته في هذا لكان الضم مكان الكسر^(٢) . وهذا أقرب مأخذا من أن تقول : إنه حرف القافية للضرورة كما حرفها الآخر في قوله :

١٠ هل عرفت الدار أم أنكرتها . بين تبراك فشئى عبقر^(٤)
في قول من قال : أراد عبقر^(٥)، ثم حرف الكلمة . ونحوه في التحريف قول العبد :

(١) الصنبر : الريح الباردة . والسديف : السنام أرشمه . والبيت من قصيدة له في الديوان

٦٣ مطلعها :

أصحوّت اليوم أم شاقنك هر ومن الحب جنون مستعر

١٥ (٢) ألفز البدر الدمايى في قول طرفة هذا : « حين هاج الصنبر » بفاعل للفعل مجرور ، وأجاب عنه الشيخ السجاعي بمضمون كلام ابن جنى ، ولم ينسب هذا إلى ابن جنى فعابه عليه الجبرى . انظر هذا في تاريخ الجبرى في ترجمة السجاعي في الجزء الثانى ٢ / ٨٠ وانظر كتابة الأمير على المغنى في مبحث الجملّة الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب في الباب الثانى .

(٣) أى المار بالعدوى كما في معجم البلدان في عبقر .

٢٠ (٤) تبراك وعبقر موزمان و « شئى » تثنية شس ، وهو المكان العليط .

(٥) ومن اللغويين من يقول : أراد : عبقر . انظر اللسان في عبقر .

(٦) هو صحيح عبد بنى الحساس . وهو من قصيدة له في الديوان المطبوع في دار الكتب المصرية

ص ٤٢ وما بعدها .

وما دُمِيَّةٌ مِنْ دُمِّي مَيَّسًا نَّ مَعْجِبَةً نَظَرًا وَاتِّصَافًا^(١)

أراد — فيما قيل — ميسان، فزاد النون ضرورة، فهذا — لعمري — تحريف بتمعجرف عارٍ من الصنعة. والذي ذهب أنا إليه هناك في (الصنبر) ليس عاريا من الصنعة. فإن قلت: فإن الإضافة في قوله (حين هاج الصنبر) إنما هي إلى الفعل لا إلى الفاعل فكيف حرّفت غير المضاف إليه؟ قيل الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل، فكان الإضافة إنما هي إليه لا إلى الفعل، فلذلك جاز أن يتصور فيه معنى الجزر.

فإن قيل: فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جرّته في اللفظ واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع، فإذا كان في اللفظ أيضا مرفوعا فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى أن تحوّر به فتوهّمه مجرورا؟ قيل هذا الذي أردناه وتصوّرناه هو مؤكّد للبنى الأول، لأنك كما تصوّرت في المجرور معنى الرفع، كذلك تَمَنّت حال التشبيه بينهما فتصوّرت في المرفوع معنى الجزر. ألا ترى أن سيبويه لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثّل ذلك في نفسه ورّسا في تصوّره، زاد في تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه، بأن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجزر؛ كلّ ذلك تفعله العرب، وتعتقده العلماء في الأمرين، ليقوى تشابههما وتعمّر ذات^(٢) بينهما، ولا يكونا على

(١) قبله — وهو مطلع القصيدة — :

لم خيال عشاء فطاما ولم يك إذ طاف إلا اختفا
لمسة إذ طرقت موهنا فأضنى بها دقا مستجفا

رعدده :

باحسن منها غداة الرحيل بل قامت ترائيك وحفا غدافا

(٢) هي كورة بين البصرة وواسط كما في ياقوت. والبيت في اللسان (ميس ووصف).

(٣) كذا في ش، ب. وفي أ: «الفاعل مع الفعل». (٤) بالبناء للفاعل كما ضبط

في أ. يقال: عمر الشيء. — كنصر وكرم وسميع — : صار عامرا كما في القاموس.

(١) حُرِدَ، وتناظر غير مُجْنِدَ، فاعْرِف هذا من مذهب القوم واقْتِفِه تَصِبْ بِإِذْنِ الله تعالى .

ومن ذلك قولهم في قول العرب : كُلُّ رَجُلٍ وَصَنَعْتُهُ ، وَأَنْتَ وَشَأْنُكَ : معناه أَنْتَ مَعَ شَأْنِكَ ، وَكُلُّ رَجُلٍ مَعَ صَنَعْتِهِ ، فَهَذَا يَوْمٌ مِنْ أَمَمٍ أَنَّ الثَّانِي خَبَرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ أَنْتَ مَعَ شَأْنِكَ فَإِنْ قَوْلُهُ (مَعَ شَأْنِكَ) خَبَرَ عَنْ أَنْتَ .
وليس الأمر كذلك ؛ بَلْ لِعَمْرَى إِنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ ، غَيْرَ أَنْ تَقْدِيرُ الْأَعْرَابِ عَلَى غَيْرِهِ .
وإِنَّمَا (شَأْنُكَ) مَعْطُوفٌ عَلَى (أَنْتَ) ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ لِلْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : كُلُّ رَجُلٍ وَصَنَعْتُهُ مَقْرُونَانِ ، وَأَنْتَ وَشَأْنُكَ مُصْطَحِبَانِ . وَعَلَيْهِ جَاءَ الْعُطْفُ بِالنَّصْبِ مَعَ أَنْتَ ؛ قَالَ :

أَغَارَ عَلَى مِعْزَايَ لَمْ يَدِرْ أُنْثَى وَصَفْرَاءَ مِنْهَا عِبْلَةُ الصَّفَوَاتِ (٢)
ومن ذلك قولهم أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ ، أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ فِي مَعْنَاهُ : إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ ، فَهَذَا رَجَاءٌ أَوْ هَمٌّ أَنَّ (أَنْتَ ظَالِمٌ) جَوَابٌ مُقَدَّمٌ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَقْدُمَ جَوَابُ الشَّرْطِ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا قَوْلُهُ (أَنْتَ ظَالِمٌ) دَالٌّ عَلَى الْجَوَابِ وَسَادٌّ مُسَدِّهِ ؛ فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ الْجَوَابُ فَلَا .

ومن ذلك قولهم فِي عَالِيكَ زَيْدًا : إِنْ مَعْنَاهُ خُذْ زَيْدًا ، وَدُو — لِعَمْرَى —
كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ (زَيْدًا) الْآنَ إِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ بِنَفْسِ (عَالِيكَ) مِنْ خِيَتْ كَانَ اسْمًا لِفَعْلٍ مُتَعَدٍّ ، لَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِـ (خُذْ) .

أَلَا تَرَى إِلَى فَرْقٍ مَا بَيْنَ تَقْدِيرِ الْأَعْرَابِ وَتَفْسِيرِ الْمَعْنَى ؛ فَإِذَا مَرَّتْ بِكَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا عَنْ أَصْحَابِنَا فَاحْفَظْ نَفْسَكَ مِنْهُ ، وَلَا تَسْتَرْسِلْ إِلَيْهِ ؛ فَإِنْ أَمَكَّكَ أَنْ يَكُونَ

(١) أَيْ عَلَى غَضَبٍ وَاغْتِيَاظٍ ، يُقَالُ : حَرَدَ الرَّجُلُ إِذَا اغْتَاظَ فَتَحَرَّشَ بِالَّذِي غَاظَهُ .
(٢) كَذَا فِي أ . وَفِي ب ، ش ، ج : « ضَيْعَتُهُ » . وَالضَيْعَةُ هُنَا : حُرْقَةُ الرَّجُلِ وَتِجَارَتُهُ وَصِنَاعَتُهُ .
(٣) أَوْرَدَهُ فِي اللِّسَانِ (مَعَزُ) . وَ « صَفْرَاءُ » يُرِيدُ قَوْسًا . وَالصَّفَوَاتُ حِجَارَةٌ مَلْسٌ مَسْتَرَاةٌ ، وَكَأَنَّهَا كَانَتْ يَرَى بِهَا مَكَانَ السَّهَامِ . وَقَوْلُهُ (أَغَارَ) أَيْ الذَّنْبُ أَوْ السَّيِّئُ . (٤) كَذَا فِي ش ، ب .
وَقَدْ سَقَطَ هَذَا الْفِطْرُ « مَا » فِي أ .

تقدير الإعراب على سُمِّت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى ^(١) تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذَّ شيء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تُؤثِّر إصلاحه ؛ ألا تراك تفسر نحو قولهم : ضربت زيدا سوطا أن معناه ضربت زيدا ضربة بسوط . وهو — لا شك — كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أى ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عبْرَة حذف المضاف . ولو ذهبت لتأول ضربته سوطا على أن تقدير إعرابه : ضربةً بسوط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجر في نحو قوله : أمرتك الخير^(٢) ، وأستغفر الله^(٣) ذنبا ، فمحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر ، وقد غيّبت عن ذلك كله بقولك : إنه على حذف المضاف ؛ أى ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط ، فهذا — لعمري — معناه ، فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف .

باب في أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم المفلوظ

به ، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه

من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ثم أرسله ، فتسمع صوتا فتقول : القرطاس والله ، أى أصاب القرطاس . ف(أصاب) الآن في حكم المفلوظ به .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « تركت » . وهو بخط مغاير ويبدو أنه إصلاح من الشنقيطي أو كتابة في موضع ترك بياضا . (٢) يريد قول الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ففسد تركك ذا مال وذا نسب
وانظر الكتاب ١ / ١٧ ، والخزانة ١ / ١٦٤ (٣) يريد قول الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لست بحصيه رب العباد إليه الوجه والعمل
وانظر الخزانة ١ / ٤٨٦ (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بقوله » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فأما على طريق » .

- لبتة ، وإن لم يوجد في اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه ثابت مناب اللفظ به .
 وكذلك قولهم لرجل مُهَيَّوْبَسِيف في يده : زيدا ، أى أضرب زيدا . فصارت
 شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به . وكذلك قولك للقادم من سفر : خيرَ مُقَدِّم ،
 أى قَدِمْتَ خيرَ مُقَدِّم ، وقولك : قد مررت برجلٍ إنَّ زيدا وإن عمرا ، أى إن
 كان زيدا وإن كان عمرا ، وقولك للقادم من حجِّه : مبرور مأجور ، أى أنت
 مبرور مأجور ، ومبرورا مأجورا ، أى قَدِمْتَ مبرورا مأجورا ، وكذلك قوله :
 رَسَمَ دارَ وقفَت في طَلَّه كدْتُ أَقْضَى الغداة من جلَّه^(١)
 أى ربَّ رسم دار . وكان رؤية إذا قيل له كيف أصبحت يقول : خيرَ عافاك
 الله — أى بخير — يحذف^(٢) الباء لدلالة الحال عليها يجرى العادة والعرف بها .
 وكذلك قولهم : الذى ضربتُ زيد ، تريد الهاء وتحذفها ، لأن في الموضع دليلا
 عليها . وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة ، وهى قوله سبحانه « واتفقوا
 الله الذى تساءلون به والأرحام » ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش
 والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون
 ذلك وأقرب وأخف وألطف ؛ وذلك أن حمزة أن يقول لأبى العباس : لئن لم
 أحمل^(٣) (الأرحام) على العطف على المجرور المضممر ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية
 حتى كفى قلت : (وبالأرحام) ، ثم حذف الباء ، لتقدم ذكرها ؛ كما حذفت لتقدم^(٤)

(١) كذا في ١٠ . وفي ش ، ب : « أر » . (٢) انظر مجالس ثعلب ٩١

(٣) هو جميل بن عبد الله بن معمر ، صاحب بنية . وانظر الأما إلى ١ / ٢٤٦ والسمط ٥٥٧
 والخزانة ٤ / ١٩٩ والعينى ٣ / ٣٣٩ ، والسيوطى ١٢٦ (٤) هذا البيت من شواهد النحو

في مباحث حرف الجر ، وهو مطلع القصيدة ، وبعده :

موحشا ما ترى به أحدا تنسج الرياح ترب معتدله

واقفا في رباع أم جيير من ضحا يومه إلى أمه

(٥) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « ويحذف » . (٦) يريد المبرد . وانظر الكامل

١٥٥ / ٦ ، وشرح الفصل ٣ / ٧٨ (٧) كذا في أ ، ش . وفي ب : « كآ » .

ذكرها في نحو قولك : بَمَنْ تَمَرُّرُ أَمُرُّ ، وعلى من تَزِلُّ أُنْزِلُ ، ولم تقل : أَمُرُّ به
ولا أُنْزِلُ عليه ، لكن حذف الحرفين لتقدم ذكرهما . وإذا جاز للفرزدق أن يحذف
حرف الجر لدلالة ما قبله عليه (مع مخالفته له في الحكم^(١)) في قوله :

وَأَيُّ مَنْ قَوْمٌ بِهِمْ يُتَّقَى الْعِدَا وَرَأْبُ النَّأْيِ وَالْجَانِبُ الْمُتَخَوِّفُ^(٢)

٥ أراد : وبهم رأب النَّأْيِ ، فحذف الباء في هذا الموضع لتقدمها في قوله : بهم يتقى
الْعِدَا ، وإن كانت حالهما مختلفتين . ألا ترى أن الباء في قوله (بهم يتقى العدا)^(٣)
منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو يتقى ، كقولك : بالسيف يضرب
زيد ، والباء في قوله : (وبهم رأب النَّأْيِ) مرفوعة الموضع عند قوم^(٤) ، وعلى كل حال
فهي متعلقة بحذوف ورافعه الرَّأْبُ^(٥) — ونظائر هذا كثيرة — كان حذف الباء من
قوله (والأرحام) لمشابتها الباء في (به) موضعا وحكما أجدر ، وقد أجازوا تبأله
وويل على تقدير وويل له ، فحذفوها وإن كانت اللام في (تبأله) لا ضمير فيها وهي

(١) كذا في ب ، ش . وفي أ : « مع مخالفته في الحكم له » . (٢) من نقيضة الفرزدق

التي مطلعها :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف وأتكرت من حدراء ما كنت تعرف

١٥ وانظر النقا ٥٦٤ طبعة أوربة ، واللسان (رأب) .

(٣) كذا في أ ، ب ، وفي ش : « مختلفين » .

(٤) كذا في أ ، ب . وقد سقط هذا الحرف في ش .

(٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قولهم » .

(٦) كأنه يريد أن يجعل خبرا ، وهذا وجه . والوجه الآخر أن يكون « بهم » صفة (قوم) ،
٢٠ و (رأب) فاعل به ، وعلى هذا فقوله (بهم) مجرور الموضع . وهذا الوجه لا يريده هنا إذ هو قريب من
بالسيف يضرب زيد) .

(٧) كذا في ب . والمعنى عليه صحيح . أي (بهم) خبر والرأب مبتدأ والخبر رافعه المبتدأ عند

البصريين . وفي أ ، ش : « رافعة للرأب » وهو لا يستقيم على رأى البصريين .

(٨) جواب « إذا جاز للفرزدق » .

(١) متعلّقة بنفس (تبا) مثلها في هلم لك وكانت اللام في (ويل له) خبرا، ومتعلّقة بمحذوف وفيها ضمير، فهذا عَرُوضٌ بِدَيْتِ الفرزدق .

- فإن قلت : فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز
توكيد الحساء المحذوف في نحو قولك : الذي ضربت زيد ، فتقول : الذي ضربت
نفسه زيد ؛ كما تقول : الذي ضربته نفسه زيد ؟ قيل : هذا عندنا غير جائز ؛
وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المتيب ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف
هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكّده لنقضت الغرض .
وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ؛ فلو كان الأمر كذلك
تدافع الحُكْمَان ، فلم يجوز أن يجتمعا ؛ كما لا يجوز ادغام المالحق ؛ لما فيه من نقض
الغرض . وكذلك قولهم لمن سدد سهمي ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتا فقلت :
القرطاس والله أي أصاب القرطاس : لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب (القرطاس) .
لو قلت : إصابة القرطاس ، فجعلت (إصابة) مصدرا للفعل الناصب للقرطاس لم
يجز ؛ من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ،
ونائبه عنه ، فلو أكدته لنقضت الغرض ؛ لأن في توكيده تثبيتا للفظه المختزل ،
ورجوعا عن المعترّم من حذفه وإطراحه والاكتفاء بغيره منه . وكذلك قولك للهوى

- (١) المعروف أن اللام في مثل هذا للتبيين . وتقدير الكلام (له أعني) أو (إرادتي له) ، وليست
متعلّقة بنفس تبا ، نعم يجوز الصبان إذا كان المجرور غير مخاطب كما هنا أن يتعلق بالمصدر ، ولكن
ابن جني لا يرى هذا التفصيل ، يدل على ذلك تنظيره بهم لك ، واللام في المثال الأخير للتبيين عند الصبان
أيضا . انظر صبان الأشموني في مبحث المفعول المطلق .
- (٢) أي مثله . يقال : هذه المسألة عرّوض تلك أي نظيرها ، وقد يقال لابن جني : إن في بيت
الفرزدق وفي « تبا له ويل » حذف الجواز والمجرور ، وهو خبر ، وحذف الخبر سنن مألوف ، ومنه
معروف . فأتينا قراءة حمزة فحذف الجواز إبقاء حمزه ، وهذا موضع القول والمواخاة .
- (٣) كذا في ش . وفي أ : « فيه » . (٤) انظر ص ١٢٧ من هذا الجزء .

بالسيف في يده : زيدا ، أى اضرب زيدا لم يحز أن تؤكد ذلك الفعل الناصب
لزيدا ؛ ألا تراك لا تقول : ضربا زيدا وأنت تجعل (ضربا) توكيدا لأضرب المقدرة ؛
من قبل أن تلك اللفظة قد أنيبت عنها الحال الدالة عليها ، وحذفت هي اختصارا ،
فلو أكدتها لنقضت القضية التي كنت حكمت بها لها ، لكن لك أن تقول : ضرباً
زيدا لا على أن تجعل ضربا توكيدا للفعل الناصب لزيدا ، بل على أن تبدله منه
فتقيمه مقامه فتنصب به زيدا ، فأتما على التوكيد به لفعله وأن يكون زيد منصوبا
بالفعل الذي هـذا^(١) توكيد له فلا .

(٢)
فهذه الأشياء لولا ما عرّض من صناعة اللفظ — أعنى الاختصار على شيء
دون شيء — لكان توكيدها جائزا حسنا ، لكن (عارض ما منع)^(٣) فلذلك لم يحز ؛
لا لأن المحذوف ليس في تقدير الملقوظ به .

(٤)
ومما يؤكد لك أن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملقوظ به إنشادهم قول الشاعر :
قاتلي القوم يا خُزاع ولا يأخذكم من قتالهم فـشـل^(٥)

فتمام الوزن أن يقال : فقاتلي القوم ، فلولا أن المحذوف إذا دلّ الدليل عليه بمنزلة
المثبت ، لكان هذا كسرا ، لا زحافا . وهذا من أقوى وأعلى ما يحتج به لأن
المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملقوظ به البتة ، فاعرفه ، واشدد يدك به .

(١) في س ، هـ : « هو » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الشيء » .
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لكن عارض عرض ما منع » . (٤) هو الشداخ
ابن يعمر الكافي من شعراء الحساسة ، وهو جاهل . وليس الشباخ ، كما في شرح الدماميني للفرجانية . ٤ ،
فهو تحريف . (٥) البيت من المنسرح وقد دخله الخرم ، ولو قال : (فقاتلي) نجا من ذلك .
وقد ذكره أبو رياش كاملا هكذا . وانظر التبريري في شرح الحساسة . ونهاية الشطر الأول « لا » وانظر
الدماميني في الموطن السابق .

(١) وعلى الجملة فكل ما حذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده ، لتدافع حاله به ، من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز . فاعرف ذلك مذهبا للعرب .

ومما يدل على صحة ذلك قول العرب — فيما رويناه عن محمد بن الحسن عن أحمد ابن يحيى — : (راكب الناقة طليحان) كذا رويناه هكذا ، وهو يحتمل عندي وجهين :
أحدهما مانحن عليه من الحذف ، فكأنه قال : راكب الناقة والناقة طليحان ، لحذف المعطوف لأمرين : أحدهما تقدم ذكر الناقة ، والثىء إذا تقدم ذكره دل على ما هو مثله . ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل « فقلنا أضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا » أى فضرِب فانفجرت . لحذف (فضرِب) لأنه معطوف على قوله : (فقلنا) . وكذلك قول التغلبي :
* إذا ما الماء خالطها سخينا *
(٢)

أى شربنا فسبخينا . فكذلك قوله : راكب الناقة طليحان ، أى راكب الناقة والناقة طليحان .

فإن قلت : فهلاً كان التقدير على حذف المعطوف عليه ، أى الناقة وراكب الناقة طليحان ؟ قيل يبعد ذلك من وجهين :

- (١) كذا فى الأصول . والأحسن فى التعبير : من حيث إن . (٢) انظر فى تحريجه أيضا التصريح على التوضيح ، والأشوفى فى آخر مباحث عطف النسق . (٣) كذا فى ١ . وسقط هذا فى ش ، ب . (٤) يريد عمرو بن كلثوم صاحب المعلقة التى أولها :
ألا هي بصحنك فاصبحنا ولا تبق نحسور الأندرينا
- (٥) صدره فى وصف الخمر : * مشبعة كأن الحس فيها * (٦) هذا وجه فى فهم البيت . ويرى بعضهم أن (سبخينا) وصف من السخونة وهو حال من الضمير فى خالطها ، وذلك مزج الخمر بالماء الساخن .

أحدهما أن الحذف اتّسع ، والاتّسع بابه آخر الكلام وأوسطه ، لا صدره وأوله ؛ ألا ترى أن من اتّسع بزيادة (كان) حَشَوْا أو آخِرا لا يميز زيادتها أولا ، وأن من اتّسع بزيادة (ما) حَشَوْا وغير أول لم يستجز زيادتها أولا إلا في شاذّ من القول ؛ نحو قوله ^(١) :

وقدّمّا هاجني فازددت شوقا بكاءً حمامتين تجاوبان

فيمن رواه (وقدّمّا) بزيادة (ما) على أنه يريد : وقد هاجني ، لا فيمن رواه فقال : (وقدّمّا هاجني) أي وقديما هاجني .

والآخر أنه لو كان تقديره : الناقة وراكب الناقة طليحان ، لكان قد حذف حرف العطف وبقى المعطوف به ؛ وهذا شاذّ ، إنما حكى منه أبو عثمان عن أبي زيد : أكلت لحما ، سمكا ، تمرا ، وأنشد أبو الحسن :

كيف أصبحت كيف أمسيت تما يزرع السود في فؤاد الكريم ^(٢)
وأنشد ابن الأعرابي ^(٣) :

وكيف لا أبكي على علاقي صباي غباي قياتي ^(٤)

(١) مجدو اللص قصيدة طويلة فيها هذا البيت ، لكن بلفظ : « وما هاجني » في موضع : « وقد ما هاجني » وانظر الأمازي ٢٨١/١ ، والخزانة ٤٨٣/٤ ومعجم البلدان (حجر) وشواهد المغني للسيوطي ١٣٩ (٢) حذف فيه حرف العطف والأصل : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ، أي إبداء النجبة يعمل على الودّ والمحبة . والبيت في ديوان الملقن ٢٢٥/٢ عن أبي زيد . وفيه : « ثبت » في مكان « يزرع » . (٣) في اللعان في قيل : « الأزهرى : أنشدني أعرابي : مالى لا أسق حبيباتي ومن يوم الورد أمهاتي

* صباي ، غباي ، قياتي *

أراد يجيباته إله التي يسقيا يشرب الباهيا جعلون كاهاته « فهل ترى ما هنا بحرفة عما في اللسان . والظاهر أن هذه رواية أخرى عن ابن الأعرابي . (٤) العلات جمع علة ، وكأنه يريد هنا ما يتعلل به ، وفسرها بالصبايح والغباي والقيلات . يريد نونا يحلبها صباها وبعد المغرب وفي القائلة . فالصبايح جمع سبوح ، والغباي جمع غبوق ، والقيلات جمع قيلة .

(١) هاء بيان الحركة تُجرى ألف الإطلاق؟ فإنه أضعف القياسين . وذلك أن ألف الإطلاق أشبه بما صيغ في الكلمة من هاء بيان الحركة ؛ ألا ترى إلى ما جاء من قوله :^(٢)

ولاعب بالعشي بني بينه كفعل الهير يحترش العظايا^(٤)
فأبعده الإله ولا يؤبى ولا يُسقى من المرض الشفايا^(٥)

— وقرأته على أبي علي : ولا يُشقى — ألا ترى أن أبا عثمان قال : شبه ألف الإطلاق بقاء التأنيث ، أي فصّح اللام لها كما يصحّحها للهاء ، وليست كذلك هاء بيان الحركة ؛ لأنها لم تقو قوة تاء التأنيث ؛ ألا ترى أن ياء الإطلاق في قوله :
* كُله لم أصنعي^(٦) *

قد نابت عن الضمير العائد حتى كأنه قال : لم أصنعه ، فلذلك كان (وا) من قوله (وتفلني وا) كأنه لاتصاله بالألف غير معلق . فإذا كان في اللفظ كأنه غير معلق وعاد من بعد معطوفا به لم يكن هناك كبير مكروه فيعتذر منه .

١ (١) يريد هاء السكت . (٢) هذا جواب قوله : « فإن قلت أفيجوز » . (٣) هو عصر ابن سعد بن قيس عيلان كما اللسان في حما . وفي حاشية البحترى ٣٢٤ هذه الأبيات ببعض تغيير عما في اللسان منسوبة إلى المستوخر بن ربيعة ، وكذا في طبقات ابن سلام طبعة أوردية ١٢ (٤) قبله : إذا ما المرء صم فلم يكلم وأعياء سمعه إلا ندايا والعظاء واحدها عظاية وهي درية . واحتراشها : صيدها . (٥) « يؤبى » كذا في « وفي ش » ب : « تؤبى » ر « الشفايا » كذا في ش ، ب . وهو الصواب . وفي « الشفايا » يراد الشفاء . وهو خطأ . (٦) يريد المازنى . وقد جاء هذا في تصريح المازنى ص ٥٩ تمود والعبارة فيه : « فإن الشاعر شبه ألف النصب بهاء التأنيث حين قال عظاية وصلاية وما أشبهه » . (٧) هذا جزء من بيت تمامه :

قد أصبحت أم الخياط تدعى على ذنبا كله لم أصنع

وهو من أرجوزة لأبي النجم العجلي . وانظر الكتاب ١ / ٤٤ ، والخزانة في الشاهد ٥٦ .

- فإن قلت : فإن هاء بيان الحركة قد عاقبت لام الفعل ؛ نحو أَرَمَهُ ، واغْرَزَهُ ،
واخْشَهُ ، فهذا يقويها ، فإنه موضع لا يجوز أن يسوى به بينهما وبين ألف الإطلاق .
والوجه الآخر الذي لأجله حَسُنَ حذف المعطوف أن الخبر جاء بلفظ التثنية ، فكان ذلك
دليلا على أن المخبر عنه اثنان . فدلَّ الخبر على حال المخبر عنه . إذ كان الثاني هو الأول .
فهذا أحد وجهي ما تحتمله الحكاية .
والآخر أن يكون الكلام محمولا على حذف المضاف أى راكب الناقة أحد^(٤)
طليحين ، كما يحتمل ذلك قوله سبحانه « يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ » أى من
أحدهما ، وقد ذهب فيه إليه فيما حكاه أبو الحسن . فالوجه الأول ؛ وهو ما سكا
عليه : من أن المحذوف من اللفظ إذا دلت الدلالة عليه كان بمنزلة المفلوظ به ،
ألا ترى أن الخبر لما جاء مثنى دَلَّ على أن المخبر عنه مثنى كذلك أيضا ، وفي هذا
القول دليل على ما يريد من نحوه بمشيئة الله [وحوله] .^(٧)

باب في نقض المراتب إذا عَرَضَ هناك عارض

- من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا . فهذا لم يمتنع^(٩)
من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، وإنما امتنع لقريئة انضمت إليه ، وهى
١٥ (١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ما » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « التنبيه »
وهو تصحيف ، يريد قوله : « طليحان » : (٣) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى أ .
(٤) هذا مقابل قوله فى ص ٢٨٩ : « أحدهما ما نحن عليه من الحذف » .
(٥) فى الحجة بعد أن أورد ما ذكره المؤلف : « وقال أبو الحسن : زعم قوم أنه يخرج من العذب
أيضا » ويخطر فى خلدى لهذا أنه سقط هنا بعد « أحدهما » : « لا منهما » .
٢٠ (٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فالأوجه » . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب :
« القدر » . (٨) زيادة فى ش ، ب . وقد خلت منها أ . (٩) كذا فى أ .
وقد سقطت « لم » فى ش ، ب .

إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمير على مظهره لفظاً ومعنى. فلهذا
 (١) وجب إذا أردت تصحيح المسئلة أن تؤخر الفاعل فتقول: ضرب زيداً غلامه،
 وعليه قول الله سبحانه: «وإذ آتينا إبراهيم ربه» (٢) وأجمعوا على أن ليس بجائز
 ضرب غلامه زيداً، لتقدم المضمير على مظهره لفظاً ومعنى. وقالوا في قول النابغة:
 جرى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
 (٤) إن الهاء عائدة على مذكور متقدم، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً
 (٥) (إلى الفاعل) فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى. وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:
 * جرى ربه عني عدي بن حاتم *

عائدة على (عدي) خلافاً على الجماعة.

فإن قيل: ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم، والمفعول رتبته التأخر، فقد وقع كل
 (٨) (٧) منهما الموقع الذي هو أولى به، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «أوجب».

(٢) من القائلين بالجواز أبو عبد الله الطوال محمد بن أحمد. وهو من أصحاب الكسائي. وكانت
 وفاته سنة ٢٤٣، فكان ابن جني لم يطلع على خلافه. وانظر كتب النحو في مبحث الفاعل.

(٣) أي الدياني. والذي عليه الزواة أن فاعل هذا أبو الأسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم.
 وإنما وهم من وهم في نسبته إلى النابغة أن النابغة شعراً شبيهاً بهذا وهو:

جرى الله عسا عيس آل بغيض جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ويقول المعنى: «عزاء بعضهم إلى النابغة الدياني، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق، والأعلم
 لأبي الأسود، وقيل: لم يدركه، حتى قال ابن كيسان: أحسبه مولداً مصنوعاً» والبيت من شواهد
 (٢٠) النحو في باب الفاعل. وانظر الخزائن طبعه السلفية ١ / ٢٥٣ والعين ٢ / ٨٧ على هامش الخزائن.

(٤) كذا في أ. وفي ش، ب: «إلى» (٥) كذا في الأصول. والمناسب: «إليه».

(٦) كذا في أ. وفي ب، ش: «فأني أجيز» (٧) كذا في أ. وفي ش، ب:

«التأخير» (٨) كذا في أ. وفي ش، ب: «كل واحدة».

موضعه التأخير، وإتّما المأخوذ به في ذلك أن يُعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخرًا أن موضعه التقديم، فإذا وقع مقدّمًا فقد أخذ مأخذه، ورست به قدمه . وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظًا ومعنى . وهذا ما لا يجوز القياس .

قيل : الأمر وإن كان ظاهره ما تقوله ، فإن هنا طريقًا آخر يُسوّغ غيره ، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم وأطرد من مذاهبهم كثرة تقدّمه على الفاعل ، حتى دعا ذاك أبا عليّ إلى أن قال : إن تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه ، كما أن تقدّم الفاعل قسم أيضًا قائم برأسه ، وإن كان تقديم الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاستعمال مجيئًا واسعًا ؛ نحو قول الله عزّ وجلّ « إنما يخشى الله من عباده العلماء » وقول ذي الرقة :

أَسْتَحَدْتُ الرِّكْبَ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا أَمْ عَاوَدَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَائِهِ طَرْبًا ^(٢)
وقول معقّر بن حمّار البارقيّ : ^(٣)

أَجَدْتُ الرِّكْبَ بَعْدَ غَيْدٍ خُفُوفٍ وَأَسْتُ مِنْ لُبَانِكَ الْأَلُوفِ ^(٤)
وقول دُرّ بن بنت عبيبة : ^(٥)

- (١) كذا في ش . وفي أ ، ب ، ج : « تقديم » . (٢) ثالث بيت من قصيدته التي مطلعها :
ما بال عينك منها الماء ينسكب كأنه من كل مفرية سرب
وانظر شرح شواهد الشافية ١٨٩ ، والديوان في صدره . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قال » .
(٤) الخفوف : الارتحال . وأجد : أورث الجد . كأنه يريد أن الارتحال بعد غد أي نية ذلك جعلهم يجسدون وينشطون في التهيؤ للرحيل . والألف محبوبة . ويبدو أن هذا من قصيدته التي فيها :
وذبيانية وصت بنها بأن كذب القراطيف والقرور
وانظر في هذا البيت وثلاثة معه الخزانة ٢/٢٩٣ ، ١٥/٣ ، واللائح ٤٨٤ ، والكشاف (العنكوت) .
(٥) من بن قيس بن ثعلبة كما في الكتاب ١/٩٢ . وفي اللسان (أبو) : « دربن بنت سيار بن ضبرة ... ويقال : هو لعمره الخثمية » . وفي الخاسة أن هذا الشعر لعمره الخثمية ؛ وكذا في العيني . ويبدو أن ما في اللسان (الخثمية) تحريف عن (الخثمية) . وانظر الخاسة بشرح التبريزي طبعة بن ٨٣٤ .

إذا هبطا الأرضَ المخوفَ بها الردى يُخَفِّضُ مِنْ جَأَشِهِمَا مُنْصَلَاهُمَا^(١)
وقول كَيْسِد :

فَدَاغُ الرِّيَانِ عُرِّيَ رَسْمُهَا خَلَقًا كَمَا صَمِنَ الْوَحْيُ سِلَامُهَا^(٢)
ومن أبيات الكتاب^(٣) :

إِعْزَادُ قَلْبِكَ مِنْ سَلَمَى عَوَائِدِهِ وَهَاجَ أَهْوَاكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلُّ
فقدّم المفعول فى المصرعين جميعا، ولليبد أيضا :

رُزِقَتْ مَرَابِيعَ النُّجُومِ وَصَابَهَا وَدُقَّ الرُّوَاعِدُ جَوْدُهَا فَرِهَامُهَا
وله أيضا :

لَمَعْفَرٍ قَهْدٍ تَنَازَعَ شِلْوُهُ غُبْسٌ كَوَاسِبُ مَا يَمْنُ طَعَامُهَا^(٤)
وقال الله عز وجل : « أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ » وقال الآخر :

أُبْعِدْكَ اللَّهُ مِنْ قَلْبٍ نَصَحْتُ لَهُ فِي حُبِّ جُمْلٍ وَيَأْنِي غَيْرِ عَصِيَانِي
وقال المرقش الأكبر :

لَمْ يَنْشُجْ قَلْبِي مِلْحَوَادِثٍ إِلَّا بِصَاحِبِ الْمَتْرُوكِ فِي تَغْلَمِ^(٥)

(١) تقول ذلك فى أخويها ترثيها . وفى الحساسة أن هذا العمرة فى ابنيا ترثيها . ومن هذه المروية ما يستشهد به النحويون فى باب الإضافة :

هما أخوا فى الجرب من لا أخا له إذا خاف يوما نبوة فدعاها
وانظر العنى فى شواهد الإضافة ، والأعلم فى المرجع السابق ، واللسان فى أبو . (٢) من معلقته التى أوتها :
عفت الديار محلها فقامها بمنى تأبد غولها فرجامها

(٣) ١ / ١٤٢ ، وفى شواهد المتن لابن دى ٢ / ٩٢٦ : « قال ابن خلف : الشعر لعمر بن
أبى ربيعة » ولم أره فى الديوان . (٤) يصف بقرة وحشية تضطرب لولدها الذى أكلته السباع ، وهو
العنى بالمعفر القهد — والمعفر : الذى قطعت عنه الرضاعة إما يراود فطامه . والقهد : الأبيض فى كدرة —
وعنى بالغبس الكواسب السباع ، وجعلها لا يمين طعامها لأنهن يكسبنه بأنفسهن فلا يد عليهن لأحد .
وقوله : « غبس » كذا فى أ . وفى ش : « غبس » . (٥) هذا من قصيدة مفضلية . يرب
صاحبها له دفن فى تغلم وهو موضح . وانظر شرح ابن الأنبارى للفضليات ٨٧ ؛

وفيها :

في باذخاتٍ من عَمَايَةِ أو يرفعُه دون السماءِ خِمْ^(١)

والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، فلما كثر وشاع تقديم المفعول [على الفاعل]^(٢) كان الموضع له، حتى إنه إذا أئثر فوضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال : جزي عدى بن حاتم ربه، ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدما عليه مفعوله بفاز ذلك^(٣)، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يحف عليك؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشع به؛ ألا ترى أن سيويوه أجاز في جر (الوجه) من قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون من موضعين : أحدهما بإضافة الحسن إليه، والآخر تشبيهه له بالضارب الرجل، هذا مع أن قد أخطأنا علما بأن الجز في (الرجل) من قولك : هذا الضارب الرجل إنما جاءه وأتاه من جهة تشبيههم إياه بالحسن الوجه، لكن لما أطرد الجز في نحو هذا الضارب الرجل، والشاتم الغلام، صار كأنه أصل في يابه، حتى دعا ذلك سيويوه إلى أن عاد (فشبه الحسن الوجه) بالضارب الرجل، [من الجهة التي]^(٤) إنما صحت للضارب الرجل تشبيها بالحسن الوجه [وهذا يدل على تمكن الفروع عندهم، حتى إن أصولها

(١) قبله :

١٥

لو كان حى ناجيا لنحا من يومه المرم الأعصم

والمزمل الأعصم : الوعل . وعماية جبل ، وكذا خيم . يقول : هذا الوعل منصم بأعلى الجبال ومع ذلك يدركه الموت . وقوله « في باذخات » كذا في أ . وهو الصواب . وفي ش ، ب : « ياتخ » .

(٢) زيادة في ش خلت منها أ ، ب .

(٣) كذا في أ . ش ، وفي ب : « لذلك » .

(٤) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « تشبيه » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فشبه به الحسن الوجه » .

(٦) زيادة في ش ، ب ، و ، ه ، خلت منها أ .

٢٠

التي أعطتها حكما من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدته^(١) إليها ، وجعلته عطية منها لها ، فكذلك أيضا يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل ، وتأخير الفاعل كأنه أيضا هو الأصل .

فإن قلت ، إن هذا ليس مرفوعا إلى العرب ولا محكيًا عنها أنها رأته مذهبها ، وإنما هو شيء رآه سيبويه واعتقده قولاً ، ولسنا نقلد سيبويه ولا غيره في هذه العلة ولا غيرها ، فإن الجواب عن هذا حاضر عتيده ، والخطب فيه أيسر ، وسنذكره في باب يلى هذا بإذن الله . ويؤكد أن الهاء في (ربه) لعدى^(٢) بن حاتم من جهة المعنى عادة العرب في الدعاء ؛ ألا تراك لا تكاد تقول : جزي رب زيد عمرا ، وإنما يقال : جزاك ربك خيرا أو شرا . وذلك أوفق ؛ لأنه إذا كان مجازيه ربه كان أقدر على جزائه وأملأ به . ولذلك جرى العرف بذلك فاعرفه .

ومما تقيضت مرتبته المفعول في الاستفهام والشرط ، فإنهما يبيحان مقبدين^(٣) على الفعلين الناصبين لهما ، وإن كانت رتبة المفعول أن يكون بعد العامل فيه . وذلك قوله سبحانه وتعالى « وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون » (أي منقلب) منصوب على المصدر بـ (ينقلبون) ، لا بـ (سيعلم) ، وكذلك قوله تعالى « أيما الأجلين

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « واستعادت » . وفي الخزانة في شواهد الفاعل : « فاستعادت » .
 (٢) جواب قوله : « فإن قلت إن هذا ... » . (٣) عرض ابن يهيش في شرح المفصل ٧٦/١ لمذهب ابن جني في مسألة (ضرب غلامه زيدا) ورأيه في مرجع الضمير في البيت ، ثم قال : « وذلك خلاف ما عليه الجمهور ، والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر ، والتقدير : جزي رب الجزاء ، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر ؛ إذ كان دالا عليه » . وترى مثل هذا في أمالي ابن السجري ١٠٢/١ .
 (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ج « إملانه » وفي عبارة الخزانة : « إيلامه » . والوجه ما أثبتنا .
 و « أملا به » أي أرتق بأدائه ، يقال : ملأ فهو ملئ . إذا كان ثقة غنيا . (٥) أي المفعول في الاستفهام والمفعول في الشرط ، وقد نرى الضمير نظرا لهذا التعدد . (٦) كذا في أ ، وفي ش ، ب : « متقدمين » . (٧) كذا في ب ، ش . وفي أ : « يعلم » .

قضيت فلا عدوان على » وقال « آياتنا تدعوا لله الأسماء الحسنى » فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولا . وكيف يكون ذلك وقد قال عز اسمه « وضرب الله مثلا » وقال تعالى « ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت » وقال « يحرفون الكلم عن مواضعه » وقال « قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم » وهو ملء الدنيا كثرة وسعة ، لكن إنما وجب تقديمه لقريضة انضمت إلى ذلك ، وهى وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها . فهذا من النقص العارض .

ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفا نحو قولهم : عندك مال ، وعليك دين ، وتحسك بساطان ومعك ألفان . فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء ، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التى هى أخبار عنها ، إلا أن مانعا منع من ذلك حتى لا تقدمها عليها ، ألا (ترى أنك) لو قلت : غلام لك ، أو بساطان تحسك ونحو ذلك لم يحسن ؛ لا لأن المبتدأ ليس (موضعه التقديم) لكن لأمر حدث ، وهو كون المبتدأ هنا نكرة ؛ ألا تراه لو كان معرفة لاستمر وتوجه تقديمه ، فنقول : البساطان تحسك ، والغلام لك . أفلا ترى أن ذلك إنما فسد تقديمه لما ذكرناه : من قبح تقديم المبتدأ نكرة فى الواجب ، ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لحاز تقديم النكرة ؛ كقولك : هل غلام عندك ، وما بساط تحسك ، بفحش الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كون البساط تحته ، واستفهامك عن الغلام : أهو عنده أم لا ؟ إذ كان هذا معنى جليا مفهوما . ولو أخبرت عن النكرة فى الإيجاب مقدمة فقلت : رجل عندك كنت قد أخبرت عن

(١) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « يقدمها » . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى ١ :

٢٠ « تراك » . (٣) كذا فى ١ . وفى ش ، ب ، هـ ، هـ : « يحز » .

(٤) كذا فى ١ . وفى ش ، هـ ، هـ ، ب : « موضعه يحسن التقديم » .

منكور لا يعرف ، وإنما ينبغي أن تقدم المعرفة ثم تخبر عنها بخبر يستفاد منه معنى منكور ، نحو زيد عندك ومحمد منطلق ، وهذا واضح . فإن قلت : فلم وجب مع هذا تأخير النكرة في الإخبار عنها بالواجب ، قيل لما قبح ابتداءها نكرة لما ذكرناه رأوا تأخيرها وإيقاعها في موقع الخبر الذي بابه أن يكون نكرة ؛ فكان ذلك إصلاحاً للفظ ، كما أنحروا اللام لام الابتداء مع (إن) في قولهم : إن زيدا لقائم لإصلاح اللفظ . وسترى ذلك في بابه بعون الله وقدرته . فاعلم إذا أنه لا تنقُص مرتبة إلا لأمر حادث ، فتأمله وابحث عنه .

باب من غلبة الفروع على الأصول

هذا فصل من فصول العربية طريف ؛ تجده في معاني العرب ، كما تجده في معاني الإعراب . ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة .
فَمَّا جاء فيه ذلك للعرب قولُ ذى الرُّمة :

ورملي كأوراك العذارى قطعتُهُ إذا ألبسته المظلماتُ الحنادِسُ^(١)

أفلا ترى ذا الرُّمة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً . وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكُشبان الأتقاء ، ألا ترى إلى قوله :

ليسَ قضيبٌ تحته كُثيبٌ وفي القلادِ رشاً رَيبٌ^(٢)

(١) كذا في ب . وفي ش ، ج : « طريف » وسقط هذا اللفظ في أ .

(٢) يريد ما يرجع إلى الإعراب في الكلام ، وجعل ذلك مقابلاً لمعاني العرب التي تعالجها وأعراضها من الكلام . وسيعرض لهذا في قوله : « وهذا المعنى عيه قد استعمله النحويون » .

(٣) (ألبسته) : غطته . والحنادس جمع حندس . والحندس : اشتداد الظلمة ، وقد ذهب بها مذهب الوصف وانظر الديوان ٣١٨ ، والبيت من قصيدته التي مطلعها :

ألم تسأل اليوم الطلول الدوارس مجزوى وهل تدرى القفار البسايس

وانظر أيضاً كامل المبرد ص ٢ ج ٧ (٤) القلاد واحدتها قلادة . والرشا : الظبي إذا تحرك وقول في مثنى مع أمه . والبيت في اللسان في قلد .

وإلى قول ذى الرقة أيضا — وهو من أبيات الكتاب ^(١) :
 ترى خلفها نصفاً قناة قويمَة ونِصفاً نقاً يرتجُّ أو يتمرمر ^(٢)
 وإلى قول الآخر :

خُلِقَتْ غيرِ خلقِيةِ النسوانِ إن قَبِتْ فالأعلى قضيبُ بان
 وإن تَوَلَّيْتُ فدِعْصَتانِ وكلُّ إِدَّةٍ تفعلُ العيائِن ^(٣)
 وإلى قوله ^(٤) :

كدي عِصِّ النقا يمشى الوليدان فوقه بما احتسباً من لينِ مس وتسهالِ
 وما أحسن ما ساق الصنعة فيه الطائى الكبير :
 كم أحرزت قُضْبُ الهنديِّ مُصلَتَه تهتر من قُضْبٍ تهترى كُذِب ^(٥)

- ١٠ (١) ص ٢٢٢ ج ١
 (٢) قال الأعمى : «وصف امرأة يفعل أعلاها في الإرهاف والطاقة كالقناة ، وأسفلها في امتلائه
 وتكانته كاللغا المرتج . والنقا : الكتيب من الرمل . وارتجأه اضطرابه وانهبال بعضه على بعض للينه .
 والتمرمر أن يجرى بعضه في بعض » . وهو من قصيدة في الغزل بمبة أولها :
 خليلي لا ربع بوهين نخب ولا ذوجي يستنطق الدار يعذر
 وانظر الديوان .
 ١٥ (٣) (دعصتان) ثنية دعصة ، وهى قطعة من الرمل . والإد : العجب والإمر العظيم . والشعر
 في اللسان في دعص . (٤) هو لامرئ القيس . وقد وقعت النسبة في ج .
 (٥) من قصيدته التى أولها :

السيف أصدق إنباء من الكتب فى حدّه الحد بين الجدلّ واللعب

- ٢٠ و «قضب الهندى» أى الحديد أو الصنع الهندى يريد السيوف ، و «مصلته تهتر» حالان من القضب ،
 و «من قضب» تمييز (كم) ويريد بهذه القضب القدود القويمة فوق الأبحار اللينة كالكتب من الرمال .
 يريد أن السيوف تظهر المصاولين بها بحسان النساء إذ يقعن فى السي ، ومثله ما قبله :
 كم كان فى قطع أسباب الرقاب بها إلى المخدرة العذراء من سبب
 و «تهتر» كذا فى ج . وفى ش ، ب : «تهز» . وقد سقط «تهتر» فى الموضع الثانى فى أ .

(١) (ولله البحترى) فما أعذب وأظرف وأدمت قوله :

أين الغزال المستعير من التقى كفلا ومن نور الأفاحي ميسا^(٢)

فقلب ذو الرمة العادة والعرف في هذا ، فشبه كُتبان الأنقاء بأعجاز النساء . وهذا كأنه يخرج تخرج المبالغة ، أى قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء وصار^(٤)

كأنه الأصل فيه ، حتى شبه به كُتبان الأنقاء . ومثله للطائي الصغير :

في طلعة البدر شيء من ملاحتها وللقضيب نصيب من تثنيها^(٥)
وآخر من جاء به شاعرنا ، فقال :^(٦)

نحن ركب ملجئ في زى ناس فوق طير لها شخوص الجمال^(٧)

بجعل كونهم جئا أصلا ، وجعل كونهم ناسا فرعا ، وجعل كون مطاياها طيرا أصلا ، وكونها جمالا فرعا ، فشبه الحقيقة بالمجاز في المعنى الذى منه أفاد المجاز من الحقيقة

(١) كذا في ب ، ج . وفي ش : « ولله دز البحترى » وفي أ : « والبحترى » وهو عطف على الطائي .

(٢) من قصيدة يمدح فيها أحمد وإبراهيم ابني المدبر أوتوا :

أاحتلى سلى بكاطمة أسلها وتعلما أن الجسوى ما هجتا

واظروا الديوان .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فهذا » .

(٤) كذا في ب ، ش . وفي أ : « فصار » .

(٥) « من تثنيها » . كذا في ج ، وفي ب ، ش : « في تثنيها » . وهو من قصيدة في مدح المتوكل أوتوا :

أنا نفعي عند ليلى فرط حبيها ولوعة لي أهديا وأخفيا

(٦) كذا في أ . وفي ب ، ج ، ش : « ما » .

(٧) من قصيدة في مدح عبد الرحمن بن المبارك الأنطاكي ، أوتوا :

صلة المجرول وهجر الوصال نكسائي في السمعة نكس الهلال

وبعده :

يبعد مشي الأيام في الآجال

من بنات الجد يل تمشي بنا في الد

وقوله (فوق طير) أى فوق ركائب كالطير .

ما أفاد . وعلى نحو من هذا قالوا للناقاة (جُمَالِيَّة) لأنهم شَبَّهوا بالجمل في شدته وعلو خلقه ؛ قال الأعشى :

جُمَالِيَّةٌ تَفْتَقِلُ بِالرِّدَافِ إِذَا كَذَّبَ الْآثِمَاتُ الْمُهْجِرَا^(١)

وقال الراعي :

* على جُمَالِيَّةٍ كَالْفَحْلِ هِمْلَاجٍ *

وهو كثير . فلما شاع ذلك واطرد صار كأنه أصل في بابه ، حتى عادوا فشَبَّهوا الجمل بالناقاة في ذلك ؛ فَقَالَ^(٢) :

وَقَرَّبُوا كُلَّ جُمَالِيٍّ عَصِيَّةً قَرِيبَةً نُذُوْتُهُ مِنْ تَحْمِيضَةٍ

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كانت الفرع أفاده من الأصل ، ونظائره في هذه اللغة كثيرة .

وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم ، فشَبَّهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون الجز في الوجه من موضعين ، أحدهما

(١) (تفتل) : تسرع ، والرداف جمع الرديف وهو — كالردف — : من يركب خلف الراكب ، يريد أنها تقوى على السير وفوقها أكثر من راكب ، والآثمات من النوق : المبطئات ، وكذب البحر الهجير : أساء السير فيه ولم يصدق . وهو من قصيدة له في الديوان وقيله :

ويبدأ يلعب فيها السرا ب لا يبتدى القوم فيها مسيرا
قطعت إذا سمع السامعو ن للبتدب الجون فيها صريرا
بناجية كآثام الثميل توفى السرى بعد أن صيرا

(٢) هو هيمان بن خفاة كما في اللسان في جمل وعضه وحض . وعضه : يرعى الغشاء من الأشجار . والنذوة موضع شرب الإبل . والمحمض : حيث يرعى الحمض وهو من النبات ما فيه ملوحة ، وهو ما تشبه الإبل . يقول : موضع شربه قريب لا يتعب في طلب الماء . وانظر نواذر أبي زيد ١١٤ والأمال

الإضافة، والآخرة تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجز تشبيها له بالحسن الوجه؛ على ما تقدم في الباب قبل هذا .

فإن قيل : وما الذي سوغ سيويه هذا، وليس مما يرويه عن العرب رواية، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعمل به ؟ قيل يدل على صحة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه : من أن العرب إذا شَبَّهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشَّبه لهما، وعَمَرَت به الحال بينهما ؛ ألا تراهم لما شَبَّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تَمَحَّوْا ذلك المعنى بينهما بأن شَبَّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وكذلك لما شَبَّهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم (عليه السلام والرحمـت) وقوله :
 * بَلْ جَوَزِ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ *^(٥)

وقوله :^(٦)

اللَّهُ نَجَاكَ بِكَفِّي مَسَامَتٍ من بعيدا وبعيدا وبعيدت^(٧)
صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

(١) في اللسان (جمل) : « عمت » ويبدو أنه تحريف عما هنا . (٢) كذا في أ .
ج . ش . ب : « فكذلك » . (٣) سقط لفظ « نحو » في ش . ب . وثبت في أ . ج .
(٤) أي سؤر الذئب كما في اللسان في حجف ، وشواهد الشافية ٢٠٠ (٥) بعده :

قطعها إذا المها تجوفت مآرنا إلى ذراها أهدفت

جوز التيهاء : وسطها . والحجفة : الترس من جلد ، وتجوفت : دخلت في جوفها . والمآرن أصلها المآرين جمع المثران وهو كاس الوحش ، وذراها : ظلها ، وأهدفت : بلغت . وقوله : (بل جوز تيهاء) أي رب جوز تيهاء . وقوله كظهر الحجفة أي في الاستواء ، وقوله قطعها إذا المها تجوفت مآرنا أي في وقت الظهيرة حين يدخل بقر الوحش كنسه من الحور تلبأ إلى ظل المسارين .

(٦) هو أبو النجم كما في اللسان في ما . وانظر شواهد الشافية ٢١٨ ، والخزانة ١٤٨/٢

(٧) « بعدت » أراد : بعد ما ، فأبدل الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث .
انظر اللسان (ما) .

كذلك شبهوا أيضا الوصل بالوقف في قولهم : ثلاثة أربعة يريد ثلاثة أربعة ، ثم تخفف الهزمة فتقول : ثلاثة أربعة ، وفي قولهم : (سبباً وكللاً) . وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم : (لحمر ، ورأيا) وقولهم : وهو الله ، وهى التى فعلت ، وقوله :

فقمْتُ للطيف مرثاعا وأرقى فقلت أهى سرت أم عادنى حلم

(١) أى لوجريا في الشعر . ومن الأثر قول :

إن الدي فوق المتون دبا وهبت الريح بمورها
* ترك ما أبى الدي سببا *

والدي : الجراد . والمتون جمع المتى ، وهو ما صلب من الأرض . والمور — بضم الميم — : الغبار . والسبب : القفر والمفازة .

ومن الثانى قوله :

كان مهواها على الكلكل وموقعا من ثغفات زل
موقع كفى راهب يصلى فى غيش الصبح وفى التجل

وهو فى وصف ناقته . والكلكل : الصدر . والثغفات جمع الثغفة ، وهو ما يقع على الأرض من أعضاء

الإبل . وزل : خفاف . وانظر شرح شواهد الشافعية للبغدادى فى الشاهدين ، وفى الشاهد الثانى الخزانة

٥٥١/٢ (٢) يريد أن (الأحمر) إذا خفف بحذف الهزمة وتقل حركتها إلى اللام يجوز حذف هزمة الوصل فى غير الوصل لتحريك اللام ، وهو وإن كان عارضا فقد أجرى مجرى اللازم على هذا الوجه .

(٣) يريد أن (رويا) إذا خففت همزتها بإبدالها واوا فإن بعض العرب يرى إبدال الواو ياء

لا اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وهو يجعل العارض كأصل اللازم ، وطامة العرب على خلافه

فيقولون : الرويا من غير إبدال . (٤) أجرى واو العطف وهى ليست لازمة مجرى اللازمة

التي هى جزء من الكلمة تخفف بتسكين ما هو فى حكم الوسط . (٥) هو زياد بن حمل من قصيدة طويلة فى الحماسة ، وقيله :

زارت رويقة شعثا بعد ما جمعوا لدى نواحل فى أرساغها خدم

يريد أن خيال رويقة — وهو اسم محبوبته — زارهم وقد عرسوا فى السفر . وأراد بالنواحل الرواحل ،

والخدم واحد خدم وهى السير يشد عليها . وانظر الخزانة ٣٩١/٢ ، وشرح الحماسة للتبريزى

طبعة بن ٦٠٨ (٦) «لطيف» كذا فى ش ، ب ، ج . وفى أ : «الضيف» . «وأرقى»

كذا هو فى أ ، ب ، ش . والمعروف فى الرواية : «فأرقى» .

وقولهم ها الله ذا، أجروه مجرى دابة، وقوله :

ومن يتق فلان الله معه ورزق الله مؤثاباً وغادى^(٢)

أجرى (تق ف) مجرى علم حتى صار (تقف) كعلم، كذلك أيضاً أجرؤا^(٤) اللازم

مجري غير اللازم في قول الله سبحانه « أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى »^(٥)

فأجرى النصب مجرى الرفع الذي لا تلزم فيه الحركة ويجرى الجزم الذي لا يلزم فيه

الحرف أصلاً، وكما حُل النصب على الجز في التثنية والجمع الذي على حد التثنية،

كذلك حُل الجز على النصب فيما لا ينصرف، وكما شبهت الياء بالألف في قوله :

* كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْفَاجِ القَرِيقِ^(٨) *

(١) كذا في ش، ب، ج، وفي أ : « هاء » . وهو خطأ . و(ها) للتثنية، وهي من تمام (ذا)

وانظر شرح الرضى للكافية ٢ / ٣٣٦ وما بعدها . ويقرأ (ها الله) بإثبات ألف (ها) كما هي في الرسم .

(٢) « رزق الله » كذا في أ، ج، وفي ش، ب : « رزق المرء » واليـت أورده اللسان

في أوب ووقى غير معزق : وانظر شواهد الشافية ٢٢٨، وقد ورد في السيرافي غير معزق أيضاً، في ١ / ٢٧٠،

٥ / ٤٠٢، ٦ / ٣٣٣ من نسخة التيمورية، والصاحي ١٩

(٣) عبارة ابن سيده : « أراد : يتق . فأجرى تق ف، من (يتق فلان) مجرى علم، تخفف كقولهم

علم في علم » وانظر اللسان (وقى) . وقوله : « تق ف » كذا في ش، ب، ج . وسقط في أ « ف » .

(٤) موصول بقوله آتفا : « كما أجروا غير اللازم مجرى اللازم » .

(٥) أى بالاقصار على ياء واحدة . وهذا في قراءة طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان، أما قراءة

الجمهور فنصب يحيي وإظهار الياء الثانية . وانظر البحر المحيط ٨ / ٣٩١

(٦) كذا في أ، ب، وش . والمناسب : « أو » .

(٧) ثبت لفظ « مجرى » في ش، ب، ج، وسقط في أ .

(٨) بعده :

* أَيْدَى نِسَاءِ يَتَعَاطِلِينَ الْوَرَقِ *

وهو في وصف إبل بمرسة السير والفرق : المكان المستوي لا بهجة فيه . والورق : الدراهم . وانظر اللسان

في فرق، وهو مما نسب إلى الروبة في الديوان ١٧٩ وانظر الخزائن ٣ / ٥٢٩، وأما إلى ابن السجري ١ / ١٠٥ .

وقسوله : ^(١)

* يا دار هندية عقت إلا أنا فيها *

كذلك حملت الألف على الياء في قوله - فيما أنشد أبو زيد - :

إذا العجوز غيبت فطلقي ولا ترضاها ولا تملي ^(٢)

وكما وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله :

* إليك حتى بلغت إياكا *

ومنه قول أمية ^(٣) :

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دمر الدهارير

كذلك وضع أيضا المتصل موضع المنفصل في قوله :

فما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يحاورنا إلاك ديار ^(٤)

وكما قلبت الواو ياء استحسانا ، لا عن قوة علة في نحو غديان ، وعشيان ، وأبيض ^(٥)

ليأح ^(٥) ، كذلك أيضا [قلبت الياء واوا] في نحو الفتوى ، والرعى ، والتقوى ^(٦) ،

(١) أورد سيبويه في الكتاب ٥٥/٢ هذا الشطر ونسبه إلى بعض السعديين .

(٢) نسبة العيني إلى رثبة . انظر شواهد العرب والمبني ، وهو في ديوان رثبة ١٧٩ فإنا نسب إليه .

(٣) قال العيني في شواهد الضمير : « قاله الفرزدق . وما قيل إنه لأمية بن أبي الصلت غير صحيح . »

وقبله :

لاني خلقت - ولم أحلف على فند - فناء بيت من الساعين معمور

وبمسه بيت :

لـو لم يشرب به عيسى وبنـه كنت النبي الذي يدعو إلى النور

٢٠ وهو من قصيدة للفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك وبهاء يزيد بن المهلب ، وانظر الديوان ١٠٢ طبع

أردية ، ومختصر الشواهد للعيني ٢٨٠ . وقوله : « بالوارث » في الأصول : « الوارث » وهو محريف .

(٤) قال : العيني : « أنشده القوا . ولم يزه إلى أحد » . (٥) غديان وصف من غدى

— بكسر الدال — : تغدى ، وعشيان وصف من عشى — بكسر الشين — : عشى ، وأبيض

ليأح : شديد البياض . ويقال فيه أيضا ليأح بالكسر . (٦) أثبتت هذه الجملة هنا وفقا لما

في ١ ، ج . وفي ش ، ب أخرت هذه الجملة عن « الشررى » .

والبَقْوَى ، والنَّوَى ، والشَّرَوَى — وقد ذُكِرَ ذلك ^(١) — وقولهم عَوَى الكلب عَوْءً .
 وكما أتبعوا الثاني الأول في نحو شُدَّ ، وفِرَّ ، وعَصَّ ، ومُنْذُ ، كذلك أتبعوا الأول
 الثاني في نحو: أُقْتِلَ ، أُخْرِجَ ، أُدْخِلَ ، وأشباه هذا كثير ، فلما رأى سيبويه العرب
 إذا شبهت شيئا بشيء فحملته على حكمه ، عادت أيضا فحملت الآخر على حكم صاحبه ،
 تثبتا لهما وتقيما لمعنى الشَّبه بينهما ، حَكَمَ أيضا بحر الوجه من قوله (هذا الحسن
 الوجه) أن يكون محولا على جرّ الرجل في قولهم (هذا الضارب الرجل) كما أجازوا
 أيضا النصب في قولهم (هذا الحسن الوجه) حملا له منهم على (هذا الضارب
 الرجل) ونظيره قولهم : يا أُمَيَّةَ ^(٢) ، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا : أُمَيِّمَ ، فلما أعادوا
 الهاء أقرّوا الفتحة بحالها اعتيادا للفتحة في الميم ، وإن كان الحذف فرعا . وكذلك
 قولهم (اجتمعت أهل اليمامة) أصله (اجتمع أهل اليمامة) ثم حذف المضاف
 فأنث الفعل فصار (اجتمعت اليمامة) ثم أعيد المحذوف فأقرّ التانيث الذي هو الفرع
 بحاله ، فقليل اجتمعت أهل اليمامة (نعم) وأيد ذلك ما قدمنا ذكره : من عكسهم
 التشبيه وجعلهم فيه الأصول محمولة على الفروع ، في تشبيههم كُتُبَانِ الأنقاء بأعجاز
 النساء ، وغير ذلك مما قدمنا ذكره .

ولما كان النحويون بالعرب لإحقيق ، وعلى سَمْتِهِمْ آخذين ، وبألفاظهم
 متحلّين ، ولمعانيهم وقصودهم آمين ، جاز لصاحب هذا العلم ، الذي جمع
 شعاعه ، وشرع أوضاعه ، ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله ، وخلج أشطانه ،

(١) انظر ٨٧ من هذا الجزء . (٢) كذا في ش ، ب وفي أ : « كثيرة » .
 (٣) من هذا قول النابتة : كليني لم يا أُمَيَّة ناصب ولبل أفاويه بلى الكواكب
 فقد روى بفتح الاء ونرجه سيبويه على ما ذكره المؤلف . وانظر الكتاب ١ / ٣١٥
 (٤) كذا في أ . وقد سقط هذا اللفظ في ش ، وأثبت في ب ولكن ضرب عليه . وانظر في هذا
 سيبويه ١ / ٢٦ (٥) ثناء على سيبويه . وهو به حقيق . (٦) أى ما تفرق منه .
 (٧) واحده غفل — كقفل — وهو ما لاسمة عليه .

وبمع أحضانه ، وزم شوارده ، وأفاء فوارده ، أن يرى فيه نحواً مما رأوا ، ويحذوه على أمثلتهم التي حدّوا ، وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا في أمثاله ، لاسيّما والقياس إليه مُضغ ، وله قابل ، وعنه غير متناقل . فاعريف إذاً ما نحن عليه للعرب مذهبا ، ولن شرح لغاتها مضطرباً ، وأن سيبويه لاحق بهم ، وغير بعيد فيه عنهم . ولذلك عندنا لم يتعقب هذا الموضع عليه أحد من أصحابه ، ولا غيرهم ، ولا أضافوه إلى ما نعوه عليه ، وإن كان بحمد الله ساقطاً عنه ، وحرى بالاعتذارهم منه . وأجاز سيبويه أيضاً نحو هذا وهو قوله (زيدا إذا يأتيني أضرب) فنصبه بـ (أضرب) ، ونوى تقديمه ، حتى كأنه قال (زيدا أضرب إذا يأتيني) ألا ترى إلى نيته بما يكون جواباً لـ (إذا) — وقد وقع في موقعه — أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه .

١٠

ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات ، ونحو زيد ، وزيدا ، وزيد ، وهو يقوم ، وإذا تجوزت رتبة الآحاد أعربوا بالحروف ، نحو الزيدان ، والزيدان ، والزبدون والأعميرين ، وهما يقومان ، وهم ينطلقون . فأما ما جاء في الواحد من ذلك ، نحو أخوك ، وأباك ، وهتيك ، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدمت منه هذا القدر توطئة لما أجمعه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف . وهذا أيضاً نحو آخر من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملاً لهم على ذلك في التثنية والجمع . فأما قولهم (أنتِ تفعلين)

١٥

-
- (١) الفوارد واحداً فارد وفاردة ، وهو المنقطع من الحيوان عن القطيع ، وأفاء الفوارد : رجعها وأعادها إلى جماعتها . (٢) كذا في ش ، ١ ، ج . وفي ب : « أصحابنا » . (٣) هذا جار في الجواب المرفوع أن يجوز تقديم معموله على أداة الشرط بلا خلاف . وإنما يجري الخلاف في تقديم معمول الجواب المجزوم . وانظر المجمع ٢ / ٦١ ، والكتاب ١ / ٦٨ . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الأعداد » .

٢ .

فإنهم إنما أعربوه بالحرف ^(١) وإن كان في رتبة الآحاد - وهي الأول - من حيث كان قد صار بالتأنيث الى حكم الفرعية ، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة ، فقد ترى الى علم إعراب الواحد أضعف لفظاً من إعراب ما فوقه ، فصار - لذلك - الأقوى كأنه الأصل ، والأضعف كأنه الفرع .

ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع ، ألا تراه لما حذفوا الحركات ٥
- ونحن نعلم أنها زوائد في نحو لم يذهب ، ولم ينطلق - تجاوزوا ذلك الى أن حذفوا للجزم أيضا الحروف الأصول ، فقالوا : لم يخش ، ولم يرم ، ولم يغزو . ومن ذلك ^(٢) [أيضا] أنهم حذفوا ألف مغزى ، ومدعى في الإضافة فأجازوا مغزى ، ومرمى ، ومدعى ، فحملوا الألف هنا - وهي لام - على الألف الزائدة في نحو حبل - وسكرى . ومن ذلك ١٠
حذفهم ياء تحية وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقية ، وإن كانت زائدة ؛ فلذلك قالوا تحوى كما قالوا شقوى ، وغنوى ، في شقية وغنية . وحذفوا أيضا النون الأصلية في قوله ^(٥) :

* ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل *

وفي قوله ^(٦) :

* كأنهما ملأت لم يتغيرا *

١٥

(١) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « بالحرف » . (٢) زيادة في أ ، ب .
(٣) كذا في أ . وفي ب ، ج : « مغزى » . (٤) ثبت لفظ « نحو » في أ ، وسقط في ش ، ب . (٥) هو التجاشي الحارثي . وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطي ٢٣٩ والكتاب ٩/١ . والشطر الذي أورده من أبيات فيها حديث عن ذئب لقيه على ماء ورده ، وقوله :
فقلت له يا ذئب هل لك في أخ يواسي بلا من عليك ولا بخل
فقال هداك الله للرشد إنما دعوت لما يأت به سبع قبل
فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

٢٠

(٦) بجزه : * وقد مر للدارين من بعدنا عصر *
وانظر اللسان في أين . وهو من قصيدة لأبي صخر الهذلي في الأمل ١/٨٤٨ ، وبقية أشعار الهذليين ٩٣ .
وقبل هذا البيت :

٢٥

لبلى بذات الجيش دار عرقها وأخرى بذات البين آياتها سطر

وقوله^(١) :

أبلغ أبا دُخْتُنُوسَ مَأْلُكَةً غيرَ الذي قد يُقالُ مُلْكَيْدُ^(٢)
كما حذفوا الزائدة في قوله^(٣) :^(٤)

* وحاتم الطائي وهَّاب الميئي *

وقوله^(٥) :

* ولا ذاكر الله إلا قليلا *

ومن ذلك حملهم الثنية — وهي أقرب إلى الواحد — على الجمع وهو أنأى عنه ؛
ألا تراهم قلبوا همزة التانيث فيما واوا فقالوا : حمراوان ، وأربعاوان ، كما قلبوها فيه
واوا ، فقالوا : حمراوات علما ، وصحراوات ، وأربعاوات . ومن ذلك حملهم الاسم —
وهو الأصل — على الفعل — وهو الفرع — في باب ما لا ينصرف (نعم) وتجاوزوا
بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه — وهو الحرف — فبنوه ؛ نحو أمس ، وأين ،
وكيف ، وكم ، وإذا . وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرّف (ليس) إلى أنها
أُلْحِقَتْ بـ (ما) فيه ، كما ألحقت (ما)^(٦) بها في العمل في اللغة المجازية . وكذلك قال
أيضا في (عسى) : (إنما)^(٧) مُنِعَت التصرّف لحملهم إياها على لعل . فهذا ونحوه يدلّك

١٥ (١) انظر البيت في اللسان في ألك . (٢) أبو دختنوس لقيط بن زارة ، ودختنوس سماها
باسم بنت كسرى ويقال : دختنوش . وهي منقولة عن الفارسية أصلها دخت نوش ، ومعناه : بنت الهن .
وانظر اللسان ، والمعرب للجوابي ١٤٢ . وقوله : « ملْكَيْد » . يريد : من الكذب . وانظر أمالي ابن
الشجري ٩٧/١ . (٣) كذا في أ ، ج . وفي ب ، ش : « الزائدة » . (٤) عزاء في اللسان
في ماى إلى امرأه من عقيل تغفر بأخوالها من اليمن وكذا في النوادر ٩١ والخزانة ٣٠٤/٣ . وقبله :

٢٠ * حيدة خالى ولقيط وصل *

(٥) هو أبو الأسود الدؤلى . وانظر الخزانة طبعة السلفية ، ص ٢٥٨ ج ١ والشرط الذى أورده
صدره : * فالقيته غير مستعجب * (٦) كذا في أ . وفي ب : « فيه » .
(٧) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ي ، هـ : « إنما المراد وحقط ما » .

على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها^(١)، واتصال أجزائها وتلاحقها، وتناسب أوضاعها،
وأنها لم تُقْتَمِثِ اقْتِئَانًا، ولا هِيلَتْ هَيْلًا، وأن واضعها عني بها وأحسن جوارها،^(٢)
وأمد بالإصابة والأصالة فيها .

باب في إصلاح اللفظ^(٤)

اعلم أنه لما كانت الألفاظ للعاني أزيمة، وعليها أدلة، وإليها موصلة، وعلى^(٥)
المراد منها محصلة، عُنيت العرب بها فأولتها صدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها.^(٦)
فمن ذلك قولهم : «أما زيد فمنطلق» ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرحت
بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق،
فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين، مقدمة عليهما . وأنت في قولك :
«أما زيد فمنطلق إنما تجدد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول : «أما فزيد منطلق»
كما تقول فيما هو (في معناه) : مهما يكن من شيء فزيد منطلق . وإنما فُعل ذلك^(٧)
لإصلاح اللفظ .

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جوابًا ولم تكن عاطفة، فإنها^(٨)
على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا : «أما فزيد منطلق» كما يقولون :
مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم

(١) كذا في أ . وفي ش : «تلاحمها» . وفي ب : «تلاحمها» . (٢) كأنه يريد
أنها ليست جزافًا، بل هي مقسّدة بمقياس، يقال : قعت له إذا حفن له بيده وأعطاه، واقتمعت العطية
إذا أكثرها . وفي هذا معنى الخروج عن التقدير والحساب . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش :
«جوازها» . (٤) كذا في أ ش، ج . وفي ب : «اصلاح» . (٥) كأنه ضمن
(محسلة) معنى موقفة، فعذاه بد (حلي) . (٦) كذا في ب، ش، ج . وقد سقط هذا اللفظ
في أ . (٧) كذا في ش، ب، د، هـ . وفي أ : «بمعناه» . (٨) ثبت هذا اللفظ
في أ . وسقط في ش، ب، ج .

وليس قبلها اسم، إنما قبلها في اللفظ حرف، وهو أماً . فتنكبوا ذلك لما ذكرنا،
ووسطوها بين الحرفين ؛ ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتى على صورة العاطفة ؛
فقالوا : أماً زيد فنطلق ، كما تأتى عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو .
وهذا تفسير أبى على رحمه الله تعالى . وهو الصواب .

- ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرتك وطلوع الشمس ، أى مع طلوع الشمس ،
فينصبوه على أنه مفعول معه ؛ كما ينصبون نحو قت وزيدا ، أى مع زيد . قال
أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التى بمعنى مع لا تستعمل إلا في الموضع الذى
لو استعملت فيه عاطفة لجاز . ولو قلت : انتظرتك وطلوع الشمس ، أى (انتظرتك^(١)
طلوع الشمس) لم يحز . أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مجرى
العاطفة ، فكذلك أيضا تجرى الفاء غير العاطفة في نحو أتما زيد فنطلق مجرى العاطفة ،
فلا يؤتى بعدها بمالا يشبه له في جواز العطف عليه قبلها .^(٢)

ومن ذلك قولهم في جمع تمرة ، وبُسرة ، ونحو ذلك : تمرات ، وبُسرات ،
فكبروا إقرار التاء ، تناكرا لاجتماع علامتى تأنيث في لفظ اسم واحد ، فحذفت وهى
في التية [مرادة البتة ^(٤)] لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ ؛ لأنها في المعنى مقدرة منوية^(٥)

- (١) كذا في أ . وفى ش ، ب : « فنصبوه » .
(٢) كذا في أ . وفى ب : « انتظرتك وطلوع الشمس » . يريد أنه لا يصح تسليط الانتظار
على طلوع الشمس لأن الشمس لا يقع منها انتظار ، فلا يصح عطفه على التاء ، ومن ثم لا يصح نصبه على
المفعول معه . وهذا رأى الأخفش ، وجهود النحاة لا يلتزمون هذا ، ومن الجائز عندهم سرت والنيل ،
والنيل لا يسير . وانظر سر الصناعة في حرف الباء ، وشرح الرضى للكافية في المفعول معه ١ / ١٩٥
(٣) كذا في أ . وفى ش ، ب : « عليها » .
(٤) ثبت ما بين القوسين في ش ، ب : وسقط في أ .
(٥) كذا في أ ، ج . وفى ش ، ب : « بشى » .
(٦) كذا في ش ، ب . وفى أ : « متونة » . وهو تحريف .

لا غير ، ألا تراك إذا قلت (تَمَرَات) لم يعترض شك في أن الواحدة منها تمرة ، وهذا واضح . (والعناية^(١)) إذا في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ ؛ إذ المعنى ناطق بالناء مقتضى لها ، حاكم بموضعها^(٣) .

ومن ذلك قولهم : إن زيدا لقائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجملة وصدرها ، لا آخرها وعجزها ؛ فتقديرها أول^(٤) : لئن زيدا منطلق ، فلما كره تلاقى حرفين لمعنى واحد — وهو التوكيد — أخرت اللام إلى الخبر فصار إن زيدا لمنطلق .

فإن قيل : هلا أخرت (إن) وقدمت اللام ؟ قيل : لفساد ذلك من أوجه : أحدها أن اللام لو تقدمت وتأخرت (إن) لم يميز أن تنصب (إن) اسمها الذي من عاداتها نصبه ، من قبل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوت سببه ، وسمت من العوامل جانبه ، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول : لزيد إن قائم ، ولم يكن إلى نصب (زيد) — وفيه لام الابتداء — سبيل . ومنها أنك لو تكلفت نصب زيدا — وقد أخرت عنه (إن) — لأعمت (إن) فيما قبلها ، وإن لا تعمل أبدا إلا فيما بعدها . ومنها أن (إن) عاملة واللام غير عاملة ، والمبتدأ لا يكون إلا اسما ، وخبره قد يكون جملة وفعلا وظرفا وحرفا ، بفعلت اللام فيه لأنها غير عاملة ، ومنعت منه (إن) لأنها لا تعمل في الفعل ولا في الجملة كلها النصب ، إنما تعمل في أحد جزأها ، ولا تعمل أيضا في الظرف ، ولا في حرف الجز . ويدل على أن موضع اللام في خبر (إن) أول الجملة قبل (إن) أن العرب لمّا جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الحمزة هاء ليزول لفظ (إن)

(١) كذا في أ . وفي ش ؛ ب : « فالعناية » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لإصلاح » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بموجها » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فتقدها » .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب ، س ، هـ : « التي » .

فَيَزُولُ أَيْضًا مَا كَانَ مُسْتَكْرَهًا مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالُوا (لَهْنُكَ قَائِمٌ) ^(١) أَيْ لَهْنُكَ قَائِمٌ . وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ — فِيمَا رَوَيْنَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ ^(٢) — :

أَلَا يَأْسَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْحَمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَى كَرِيمٍ ^(٣)
فَإِنْ قَالَتْ : فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِ الْآخَرِ ^(٤) :

ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَرَى مِنْكَ رَاحَةً لَهْنُكَ فِي الدُّنْيَا لِبَاقِيَةِ الْعُمُرِ ^(٥) .
وَمَا هَاتَانِ اللَّامَانِ ؟ ^(٦)

قِيلَ : أَمَّا الْأَوَّلَى فَلَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فِي قَوْلِهِ : (لِبَاقِيَةِ الْعُمُرِ) فَزَائِدَةٌ كَزِيَادَتِهَا فِي قِرَاءَةِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ « إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » .
وَنَحْوُهُ مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ قُطْرُبٍ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنَّ مَطَايَاكَ لِمَنْ خَيْرُ الْمَطِيِّ ^(٧)
بِفَتْحٍ أَنَّ فِي الْآيَةِ وَفِي الْبَيْتِ . وَرَوَيْنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى — وَأَنشَدَنَاهُ أَبُو عَلِيٍّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى — :

(١) كَتَبَ فِي أ فَوْقَ لَهْنِكَ « مِثْلَ لَهْنِكَ » وَسَقَطَ هَذَا فِي أ ، ش ، ب . وَيُرِيدُ أَنَّهَا قَصْدُهَا
تَوْضِيحُ مَا فِي النَّصِّ عَلَى أَنْ تَكُونَ خَارِجَةً عَنْهُ ، وَمَنْ ثَمَّ لَمْ أَثْبِتْهَا . وَهَذَا الرَّأْيُ فِي « لَهْنِكَ » هُوَ رَأْيُ سَيَدِيهِ
فِي الْكِتَابِ ١/ ٤٧٤ (٢) هُوَ الْمَبْرَدُ . وَانْظُرْ سِرَ الصَّنَاعَةِ فِي حَرْفِ اللَّامِ . (٣) مِنْ أَرْبَعَةِ
أَبْيَاتٍ فِي الْأَمَالِيِّ ١/ ٢٢٠ وَالسَّمَطِ ١١١ وَالْخَزَانَةِ ٤/ ٣٣٩ وَدِيْوَانِ الْمَعَانِي ٢/ ١٩٢ ، وَانْظُرْ
نَوَادِرَ أَبِي زَيْدٍ ٢٨ (٤) هُوَ عَرُوفَةُ الرِّجَالِ . وَانْظُرْ الْأَمَالِي ٢/ ٣٦ وَالسَّمَطِ ٦٧١ وَشَرَحَ
الْحَمَاسَةَ ٤/ ١٧٦ بِوَلَاقٍ . (٥) وَبَعْدَهُ :

فَإِنْ أُنْقَلِبَ مِنْ عَمْرِ صَعْبَةً سَالِمًا تَكُنْ مِنْ نِسَاءِ النَّاسِ لِي بِبَصَّةِ الْعَمْرِ
وَقَدْ ثَبَتَ الشُّطْرُ الْأَوَّلُ مِنَ الشَّاهِدِ فِي ش ، ب ، وَسَقَطَ فِي أ ، ج .

(٦) فِي ب ، ش ، س ، هـ قَبْلَ هَذَا زِيَادَةٌ : « مِثْلَ لَهْنِكَ » وَهُوَ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ فِي الشُّعْرِ « لَهْنُكَ » .

(٧) « خَيْرٌ » كَذَا فِي ج . وَفِي أ ، ب : « شَرٌّ » . وَمَا أَثْبَتَهُ مُوَافِقُ لِمَا نَقَلَهُ فِي الْخَزَانَةِ ٤/ ٣٢٨

عَنْ سِرِّ الصَّنَاعَةِ . وَهُوَ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ فِي حَرْفِ اللَّامِ .

مَرُّوا عِجَالًا وَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبُكُمْ ! قال الذى سألوا : أُمْسَى لِمَجْهُودَا ^(١)
 فزاد اللام . وكذلك اللام عندنا فى (لَعَلَّ) زائدة ؛ ألا ترى أن العرب قد تحذفها ؛ قال :
 عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا يُدِلُّنَا اللَّعْمَةَ مِنْ لَمَّاتِهَا ^(٢)
 * فتستريح النفس من زفرتها *

وكذلك ما أنشدته ابن الأعرابي من قول الرازي : ^(٣)
 ثُمَّتَ يَغْدُو لَكُنْ لَمْ يَشْعُرِ رِخْوَ الْإِزَارِ زُجَّ التَّبَسُّخِرِ ^(٥)
 أى كأن لم يشعر ، فكذلك تكون اللام الثانية فى قوله :
 * لِهَيْتِكَ فى الدنيا لِبَاقِيَةِ الْعَمْرِ *
 زائدة .

فإن قلت : فلم لا تكون الأولى هى الزائدة والأخرى غير زائدة ؟ قيل :
 يفسد ذلك من جهتين : إحداهما أنها قد ثبتت فى قوله : « لِهَيْتِكَ من برقي على كريم * »
 هى لام الابتداء لا زائدة ، فكذلك ينبغى أن تكون فى هذا الموضع أيضا هى لام
 الابتداء . والأخرى أنك لو جعلت الأولى هى الزائدة ، لكنت قد قدمت الحرف
 الزائد ، والحروف إنما تزداد لضرب من ضروب الاتساع ؛ فإذا كانت للاتساع
 كان آخر الكلام أولى بها من أوله ، ألا تراك لا تزيد (كان) مبتدأة ، وإنما
 تزيدها حشوا أو آخرا ، وقد تقدم ذكر ذلك .

- (١) أنشدته ثعلب غير معز (المجالس ١٥٣ وما بعدها) مع بيت بعده :
 يا ويح نفسى من غرباء مظلمة قيسيت على أطول الأفوام مدودا
 وانظر الخزانة ٤ / ٣٣٠ (٢) « يدلنا » كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « تدنى لنا »
 وفى اللسان فى لم « تدلنا » ؛ وترى فى هذا الموطن من اللسان أن الفراء أنشد هذا الرجز من غير عزو .
 (٣) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : « فكذلك » . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ :
 « أنشدناه » وفى ج : « أنشدنا » ولم يلق أبو الفتح ابن الأعرابي ؛ فإن صح ما فى أ ، ج فالمراد :
 أنشدنا فى كتبه وما روى عنه لأشفاها . (٥) « زبح التبخر » : ثقبه بغيضه . والزبح : السىء
 الخلق . وقد أصلحتها هكذا . وفى أ ، ب : « زبح » . وفى ج : « زبح » .

(١) فأما قول من قال : إن قولهم (لِهِنَّكَ) إن أصله (لِهِنَّكَ) فقد [تقدّم ذكرنا] (٢)
ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر؛ وعلى أن أبا علي قد كان قوّاه بأخره ،
وفيه تعسف . (٣)

وَمِنْ إصْلَاحِ اللَّفْظِ قَوْلُهُمْ : كَانَ زَيْدًا عَمْرُو . اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ هَذَا الْكَلَامِ :
زَيْدٌ كَعَمْرُو ، ثُمَّ أَرَادُوا تَوْكِيدَ الْخَبَرِ فزَادُوا فِيهِ (إِنَّ) فَقَالُوا : إِنَّ زَيْدًا كَعَمْرُو ، ثُمَّ
لَانْهَم بِالْعَوَا فِي تَوْكِيدِ التَّشْبِيهِ فَقَدَّمُوا حَرْفَهُ إِلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ عَنَاءً بِهِ ، وَإِعْلَامًا أَنَّ عَقْدَ
الْكَلَامِ عَلَيْهِ ؛ فَلَمَّا تَقَدَّمَتِ الْكَافُ وَهِيَ جَارَّةٌ لَمْ يَجْزَ أَنْ تَبَاشِرَ (إِنَّ) لِأَنَّهَا يَنْقَطِعُ
عَنْهَا مَا قَبْلُهَا مِنَ الْعَوَامِلِ ، فَوُجِبَ لَذَلِكَ فَتَحُّهَا ، فَقَالُوا : كَانَ زَيْدًا عَمْرُو .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُمْ : لَكَ مَالٌ ، وَعَلَيْكَ دَيْنٌ ؛ فَالْمَالُ وَالْدَيْنُ هُنَا مَبْتَدَأَانِ ،
وَمَا قَبْلَهُمَا خَبَرٌ عَنْهُمَا ، إِلَّا أَنَّكَ لَوَرُمْتَ تَقْدِيمَهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الْمَقْدَّرِ لَهَا لَمْ يَجْزَ ؛ لِقَبْحِ
الْإِبْتِدَاءِ بِالنِّكَرَةِ فِي الْوَاجِبِ ، فَلَمَّا جُفِيَ ذَلِكَ فِي اللَّفْظِ أَخْرَجُوا الْمَبْتَدَأَ وَقَدَّمُوا الْخَبَرَ ،
وَكَانَ ذَلِكَ سَهْلًا عَلَيْهِمْ ، وَمُضْلِحًا لِمَا فَسَدَ عِنْدَهُمْ . وَإِنَّمَا كَانَ تَأْخُرُهُ مُسْتَحْسَنًا
مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَمَّا تَأَخَّرَ وَقَعَ مَوْقِعُ الْخَبَرِ ، وَمِنْ شَرْطِ الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً ، فَلِذَلِكَ
صَلَحَ بِهِ اللَّفْظُ ، وَإِنْ كُنَّا قَدْ أَحْطَيْنَا عَلَيْهِمَا بِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى مَبْتَدَأٌ . فَأَمَّا مَنْ رَفَعَ
الاسْمَ فِي نَحْوِ هَذَا بِالظَّرْفِيَّةِ ، فَقَدْ كَفِيَ مَثُونَةَ هَذَا الْعِزْذَارِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
مَبْتَدَأٌ عِنْدَهُ .

(١) في شرح السيرا في ٤/ ١٠٧ تيمورية أن هذا الرأي حكاية المفضل بن سلة لغير الفراء . ونسبه
في الإنصاف ٩٤ إلى المفضل بن سلة .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ذكرنا » . ولا يريد أنه ذكره في هذا الكتاب .

(٣) انظر بسط الكلام في هذا البحث في الخزائن ٤ / ٣٣٤ وما بعدها ، وانظر نوادر أبي زيد ٢٨

(٤) هم الأنخس والكوفيون . وانظر شرح الرضي للكافية ١ / ٨٧

فإن قلت : فقد حَكَّى عن العرب (أَمْتُ فِي حَجَرٍ لَا فِيكَ) ، وقولهم : (شُرُّ
أَهْرَ ذَا نَابٍ) ، وقولهم : (سلام عليك) قال الله سبحانه وتعالى : (سلام عليك
سأستغفر لك ربِّي) ، وقال : (ويل للطففين) ونحو ذلك . والمبتدأ في جميع هذا
نكرة مقدّمة .

٥ قيل : أمّا قوله سلام عليك ، وويل له ، وأمت في حجر لا فيك ، فإنه جاز
لأنه ليس في المعنى خبرا ، إنما هو دعاء ومسألة ، أى ليسم الله عليك ، وليُزِمه
الويل ، وليكن الأمت في الحجارة لا فيك . والأمت : الانخفاض والارتفاع
والاختلاف ؛ قال الله عز وجل : (لا ترى فيها عوجا ولا أمتا) أى اختلافا .
ومعناه : أبقاك الله بعد فناء الحجارة ، وهى ممّا توصف بالخلود والبقاء ؛ ألا تراه
كيف قال : (٣)

١٠ ما أطيّب العيش لو أن الفتى حجّر
تنبو الحوادثُ عنه وهو ملموم ! (٤)
وقال :

* بقاء الوحي في الصّمّ الصّلاب *

(١) ضبطتها بالبناء للعلوم على ما في | فقد رسمت : « حكا » وهو يريد سبويه . وانظر الكتاب
١٥ ١٦٦/١ وضبط في ب : « حكي » بالبناء للفعل .
(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فالمبتدأ » .
(٣) أى تميم بن أبي بن مقبل كما في شواهد المغنى للبندادى ٢٥٦/٢
(٤) بعده :

٢٠ لا تنفع المرء أجاء البلاد ولا تبنى له في السموات السلايم
لا ينفع المرء أنصار وراية يأبى الهوان إذا عدّ الجرائم
أجاء البلاد : نواحيها . والراية : ما ارتفع من الأرض ، وأراد به القلعة المرتفعة ، والجرائم جمع
جرثومة وهى الأصل ، يقول إنه في جرثومة من قومه .

وأما قولهم (شرُّ أهرِّ ذا ناب) فلإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائدا إلى معنى النفي ، أى ما أهرِّ ذا ناب إلا شرًّا ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أهرِّ ذا ناب شرًّا لكنك على طَرَف من الإخبار غير مؤكَّد ، فإذا قلت : ما أهرِّ ذا ناب إلا شرًّا كان ذلك أوكد ؛ ألا ترى أن قولك : ما قام إلا زيد أوكد من قولك : قام زيد . وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمرا عانيا مُهِمًّا . وذلك أن قائل هذا القول سمع هريز كلب فأضاف منه وأشفق^(١) لاستماعه أن يكون لطارق شرًّا ، فقال : شرُّ أهرِّ ذا ناب ؛ أى ما أهرِّ ذا ناب إلا شرًّا ؛ تعظيما عند نفسه ، أو عند مستمعه . وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابه ضيف أو يلم به مسترشد . (فلما عناه وأهمه^(٢) ، وكَّد الإخبار عنه) ، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرًا ؛ نحو أرطى ، ومِعْزَى ، وَحَبْنَطَى ، وَسَرَنْدَى ، وَزَبَعْرَى ، وَصَلَحْدَى ؛ وذلك أنها إذا وقعت طَرَفًا وقعت موقع حرف متحرك ، فدلَّ ذلك على قوتها عندهم ، وإذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمت متحركة ؛ ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : خاتم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهى ساكنة ، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالألف^(٥) فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها وأدل على شدة تمكنها ولعلم بتقويتها أيضا وكون ما هي فيه على (وزن أصل من الأصول له) أنها للإلحاق به . وليست كذلك ألف قبَعْرَى ، وَضَبْغَطْرَى ؛ لأنها

(١) « وأشفق » عطف تفسير . (٢) كذا في ش ، ب . وفى أ : « فلما عناه وأهمه »

وكذا الإخبار عنه . (٣) يقال أهب للأمر : استعد له . (٤) كذا في ب .

وفى أ ، ش : « متحركة » . (٥) كذا في ش ، ب . وفى أ : « قابله » .

(٦) كذا في أ . ولا يبدو عليها الحاجة إلى عبارة (له) . وفى ش ، ب : « وزن من الأصول له » .

وإن كانت طرفاً ومنوثة ، فإن المثال الذى هى فيه [لا] مَصْعَدٌ للأصول إليه
فيلحق هذا به ، لأنه لا أصل لها سداسياً ، وإنما أَلِفٌ قَبْعَثْرَى قسم من الألفات
الزوائد فى أواخر الكلم ثالثٌ ، لا للتأنيث ، ولا للإلحاق . فاعرف ذلك .

ومن ذلك أنهم لمَّا (أجمعوا الزيادة^(٤)) فى آخر بنات الخمسة — كما زادوا فى آخر
بنات الأربعة — خصّوا بالزيادة فيه الألف ؛ استخفافاً لها ، ورغبة فيها هناك دون
أختيها : الياء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا يُلْتَمَى إلى آخرها إلا وقد مُلّت ،
فلما تحملوا الزيادة فى آخرها طلبوا أخفّ الثلاث — وهى الألف — فخصّوها بها ،
وجعلوا الواو والياء حشواً فى نحو عَضْرُفُوط ، وجَعْفَلِيْق ؛ لأنهم لوجاءوا بهما طرفاً
وسُدَاسِيَيْن مع ثقلهما ، لظهرت الكُفَّة فى تجشّمهما ، وكدّت فى احتمال النطق
بهما ، كلُّ ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك باب الإدغام فى المتقارب ؛ نحو وَدَّ فى وِتْد ، ومن الناس (مَيَّقُول)
فى (من يقول) ، ومنه جميع باب التقريب ؛ نحو اصْطَبِر ، وازْدان ، وجميع باب
المضارعة ، نحو مَصْدِرٍ وبَابِهِ^(٧) .

ومن ذلك تسكينهم لَامَ الفعل إذا اتصل بها عِلْمُ الضمير المرفوع ؛ نحو ضَرَبْتُ ،
وَضَرَبْنِ ، وَضَرَبْنَا . وذلك أنهم أَجْرَوْا الفاعل هنا تَجْرَى جزء من الفعل ، فكُتِرَ

(١) زدت هذا الحرف ليستقيم الكلام ، وقد خلت منه الأصول . والزيادة (لا) فى الأشباه
للسبوطى ج ١ ص ٧٣ (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « له » وكان الضمير فى « لها »
يرجع إلى الأسماء . وفى الأشباه (لنا) وهو أجود . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب :
« وإنما » . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « أجمعوا على الزيادة » . وكلاهما صحيح ؛
يقال : أجمع الأمر وأجمع عليه : عزم عليه . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ « وإنما » .
(٦) كذا فى الأشباه . وفى الأصول : « أو » . وقوله : « سداسيين » كذا فى الأصول ،
والأجود : « سادسين » . (٧) فى أ كتب الحرف « ز » فوق « مصدر » وهذا علامة على
نطق الصاد قريبة من الزاى تحقيقاً للضارعة .

اجتماع الحركات (الذى لا يوجد) فى الواحد . فأسكنوا اللام^(٢) ، إصلاحا
للفظ فقالوا : ضربت ، ودخلنا ، وخرجت . نعم وقد كان يجتمع فيه أيضا خمس
متحركات ؛ نحو : خرجت ، فالإسكان إذا أشد وجوبا . وطريق إصلاح اللفظ كثير
واسع ؛ فتفطن له .

- ومن ذلك أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة (ولم^(٣))
يجز أن يُجروها عليها لكونها نكرة أصلحا اللفظ بإدخال (الذى) لتباشر بلفظ حرف
التعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد الذى قام أخوه ، ونحوه .

باب فى تلاقى اللغة

هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئا إلا لأبى على رحمه الله .

- وذلك أنه كان يقول فى باب أجمع ، وجمعا ، وما يتبع ذلك من أكتع ،
وكتعاء ، وبقية : إن هذا اتفاق وتوارد وقع فى اللغة على غير ما كان فى وزنه
منها قال : لأن باب أفعال وفعلاء ، إنما هو للصفات ، وجميعها تجىء على (هذا الوضع)^(٤)
نكرات ؛ نحو أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء ، وأسود وسوداء ، وأبلى وبلقاء ، وأخرق
وخرقاء . هذا كله صفات نكرات ، فأما أجمع وجمعا ، فاسمان معرفتان وليسا
بصفتين ، وإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكدة بها^(٥) .

- قال : ومثله ليلة طُلقة وليال طوالق ، [قال : فليس طوالق] تكسير^(٦) (طُلقة) ،
لأن فعلة لا تكسر على فواعل ، وإنما طوالق جمع طالقة ، وقعت موقع جمع طُلقة .

- (١) كذا فى أ . وفى ش وب : « التى لا توجد » . (٢) فى الأصول : « ما قبل اللام »
وهذا لا يستقيم به الكلام ولا يصح ، فإن التسين للام كما سبق له . وقد يكون الأصل : « الآخر »
فخرقت إلى « اللام » . (٣) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « فم » .
(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ وح : « يجىء » . وقد راعى اكتساب المبتدأ التأنيث من
المضاف إليه فانت الخبر . (٥) كذا فى أ ، ح . وفى ش ، ب : « غير هذا الموضع » .
(٦) كذا فى أ ، ح . وفى ش وب : « من » . (٧) زيادة فى أ وح .

وهذا الذى قاله وجه صحيح . وأبين منه عندى وأوضح قولهم فى العلم : سَلَمَانٌ ،
 وسَلَمَى ؛ فليس سلمان إذاً من سَلَمَى ، كسكران من سَكَرَى . ألا ترى أن فعلاً
 الذى يقاوده ^(١) فعَلٌ إنما بابُه الصفة ، كغضبان وغضِبى ، وعطشان وعطشى ، ونخزيان
 ونخزىا ، وصديان وصَدَبَا ، وليس سلمان ، ولا سلمى بصفتين ، ولا نكرتين ، وإنما
 سلمان من سلمى كقحطان من ليل ؛ غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيان عُرض
 اللغة من غير قصد لجمعهما ، ولا إثارة لتقاودهما . ألا تراك لا تقول : هذا رجل
 سلمان ، ولا امرأة سلمى ؛ كما تقول : هذا سكران ، وهذه سكرى ، وهذا غضبان ،
 وهذه غضبى . وكذلك لو جاء فى العلم (ليلان) لكان ليلان من ليل ، كسلمان من
 سلمى . وكذلك لو وُجد فى العلم (حَقَطَى) لكان من حَقَطَان كسَلَمَى من سَلَمَان .
 ١٠ وأقرب إلى ذلك من سلمان وسلمى ، قولهم فى العلم : عَدَوَانٌ ، والعَدَوَى ،
 مصدر أعداه الجَرْب ونحوه . ومن ذلك قولهم : (أسعد) لِبَطْنٍ من العرب ؛ ليس
 هذا من سَعْدَى كالأكبر من الكبرى ، والأصغر من الصغرى . وذلك أن هذا
 إنما هو تقاود الصفة ، وأنت لا تقول : مررت بالمرأة السُعْدَى ، ولا بالرجل
 الأسعد . فينبغى — على هذا — أن يكون أسعد من سَعْدَى كأسلم من بُشْرَى . وذهب
 بعضهم إلى أن أسعد تذكير سَعْدَى ، ولو كان كذلك لكان حَرَى أن يسمّى به سماع ،
 ولم نسمعهم قط وصفوا بسعدى ، وإنما هذا تلاقي وقع بين هذين الحرفين المتَّفَقِ
 اللفظ ، كما يقع هذان المثالان فى المُخْتَلِفِهِ ؛ نحو أسلم ، وبشرى .

(١) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « قد تقاوده » .

(٢) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « فليس » .

(٣) كذا فى ١ ، ب . وسقط فى ش .

(٤) كذا فى اللسان والتاج (مادة سعد) . وفى الأصول : « المختلفة » ولما وجه أى الألفاظ المختلفة .

وما أثبت أجود .

وكذلك أيهم ويهماء ليسا كأدهم ودهماء ؛ لأمرين : أحدهما أن الأيهم الجمل الهاجج ،
(٢) (أو السيل) واليهماء الفلاة ؛ فهما مختلفان . والآخر أن أيهم لو كان مذكراً يهماء لوجب
أن يأتي فيهما (يُهم) كدُهم ، ولم نسمع ذلك ؛ فعلمت بذلك أن هذا تلاقٍ بين اللغة ،
وأن أيهم لا مؤنث له ، ويهماء لا مذكراً لها .

- ومن التلاقي قوطهم في العلم : أسلم وسُلمى . وليس هذا كالأكبر والكبرى ؛ لأنه
ليس وصفاً . فتأمل أمثاله في اللغة . ومثله شتان ، وشئى ؛ وإنما هما كسرعان وسكرى .
وإنما وضعت من هذا الحديث رسماً لتنبه على ما يجيء من مثله ، فتعلم به أنه
توارد وتلاقٍ وقع في أثناء هذه اللغة عن غير قصدٍ له ، ولا مراسلة بين بعضه وبعض .
وليس من هذا الباب سَعْد وسَعْدَة ؛ من قبل أن هاتين صفتان مسوقتان على مناج
واستمرار . فسَعْد من سَعْدَة ؛ بكَسْرٍ من جَلْدَة ؛ ونَدْبٍ من نَذْبَة . ألا تراك تقول :
١٠ هذا يوم سَعْد ، وهذه ليلة سَعْدَة ؛ كما تقول : هذا شعر جَعْد ، وهذه جمعة
جَعْدَة . فأعرف ذلك إلى ما يليه ، وقِسْه بما قرَّرْتُهُ عليه ؛ بإذن الله تعالى .

باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا ؟^(٨)

- سألت أبا علي رحمه الله عن هذا فقال : كما جاز أن نقيس منشورنا على منشورهم ،
فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم . فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ،
وما حظرت عليهم حظرت علينا .

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « وليسنا » . (٢) كذا في ح واللسان (يهم) وسقط
هذا في سائر الأصول . وفي القاموس (يهم) : « والأيمان عند أهل البادية السيل والجمل الهاجج الصول » .
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « من » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « وسما » .
٢٠ (٥) هو الخفيف في الحاجة ، الظريف النجيب ، وأثناء نذبة . (٦) الجملة : مجتمع شعر
الرأس . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « على ما » . (٨) كذا في ش ، ب .
وفي أ ، ح : « أم » .

وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا . وما بين ذلك بين ذلك .

فإن قيل : هلاً لم يجز لنا متابعتهم على الضرورة ، من حيث كان القوم لا يتسَلَّون في عمل أشعارهم ترسل المولدين ، ولا يتأثَّون فيه ، ولا يتلَوُّون^(٢) على حوكه^(٣) (وعمله) ، وإنما كان أكثره ارتجالاً ، قصيداً كان ، أو رجزاً ، أو رملًا . فضرورتهم إذاً أقوى من ضرورة المحدثين . فعلى هذا ينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع ، وعذر المولدين أضيق .

قيل : يسقط هذا من أوجه : أحدها أنه ليس بجميع الشعر القديم مرتجالاً ، بل قد كان يعرض لهم فيه من الصبر عليه ، والملاطفة له ، والتلوم على رياضته ، وإحكام صناعته نحو مما يعرض لكثير من المولدين . ألا ترى إلى ما يروى عن زهير : من أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين ، فكانت تسمي حوَّليات زهير ؛ لأنه كان يحوك القصيدة في سنة . والحكاية في ذلك عن ابن أبي حفصة أنه قال : كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر ، وأحككها في أربعة أشهر ، وأعريضها في أربعة أشهر ، ثم أخرج بها إلى الناس .

(١) التسل في الأمر : التمهل فيه والترقق .

(٢) التلوم : الانتظار والتلبث .

(٣) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « وعلى عمله » .

(٤) هو مروان الأكبر مات سنة ١٨٢ وانظر معجم الشعراء للزباني ٣٩٦

(٥) كذا في ١ ، ب ، ش . وفي ج : « أحكمها » . وهو كذلك في ضرائر الألويسي ١١ . والتحكك

مبالغة في الحك ، وحك الشيء : قشره ومعالجته . ويريد بتحريك الشعر تنقيحه ونفى الردى عنه . وفي الأغاني ٣ / ٢٥ : « وكان الأصمعي يعجب بشعر بشار لكثرة فنونه وسعة تصرفه ويقول : كان مطبوعاً لا يكلف طبيعته شيئاً متعذراً ، لاكن يقول البيت ويحككه أياً ما » .

(١) قيل له : فهذا هو الخولي المنقح . وكذلك الحكاية عن ذى الرمة : أنه قال :
لما قال :

* بيضاء في نَعَج صفرأ في بَرَج *

(٤) أجبل حولا لا يدرى ما يقول ، إلى أن مرّت به صَيِّئَةٌ فَيَضَّةٌ [قد]^(٥) أشربت
ذهبا فقال :

* كأنها فَيَضَّةٌ قد مسها ذهب^(٦) *

وقد وردت أيضا بذلك أشعارهم ؛ قال ذو الرمة :

* أجنبه المساند والمحال^(٧) *

(٨) ألا تراه كيف اعترف بتأنيبه فيه وصنعت له إياه . وقال مديّ بن الرقاع العاملي :

وقصيدة قد بُتُّ أجمع بينها حتى أفوّم مِيلها وسنادها^(٩)
نظر المثقّف في كُؤوب قنائه حتى يقسم ثقافته مُنادها

(١) كذا في أ ، ح . وسقط هذا في ب ، ش . (٢) كذا في أ ، ب ، ش . وسقط هذا

اللفظ في ح . (٣) كذا في ب ، ش . وكان ينبغي أن يكون بعد هذا : لما قلت ... أجبلت .

ولكن المؤلف لم يحك قوله ، وتحدث عنه كالفائب . وهو طريق مسلوكة . وقد سقط هذا اللفظ في ح ،

وهو أسوغ وأقرب متناولا . (٤) أجبل : انقطع عن القول . (٥) زيادة في أ .

(٦) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « شابه » . والبيت خامس أبيات القصيدة التي مطلعها :

ما بال عينك منها الدمع ينسكب كأنه من كل مفسرية مرب

وانظر الديوان ص ٥ والبيان والتبيين (نشر محب الدين الخطيب) ١ / ١٢٦

(٧) في ج أثبت صدره * وشعر قد أرقت له طريف * وسقط هذا في أ ، ب ، ش .

وقوله : « أجنبه » كذا في أ وفي ش ، ب ، ج : « أجانبه » وما أثبت يوافق ما في الموشح ١٣

وانظر الديوان ٤٤ . والمساند : ما فيه السناد ، وهو من عيوب القافية . والمحال عند الخليل : الكلام لم يشرى ؛

كما في اللسان . ويقسول سيبويه في الكتاب ١ / ١٨ : « وأما الحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب

ماء البحر أمس » . (٨) كذا في ش . وفي غيرها : « بتأنيبه » ويقال : تأني للأمر : ترفق

فيه ، وكأنه استعمل (في) بدل اللام لتضمنه معنى الترفق . (٩) انظر الموشح ١٣

وقال سويد بن كراع^(١) :

أبيت بأبواب القوافي كأنما أذود بها سرباً من الوحش^(٢) نُزعا
ولمّا يبيت عليها نخلوه بها، ومراجعتة النظر فيها . وقال :

أعددت للحرب التي أعنى بها قوافيا لم أعنى^(٣) باجتلابها
حتى إذا أذلت^(٤) من صعبها واستوسقت لي صحت في أعقابها

فهذا — كما ترى — مزاولة ومطالبة واغتصاب لها ومعاناة كلفة بها .

ومن ذلك الحكاية عن الكُميت وقد افتتح قصيدته التي أولها :

* ألا حييت عنا يا مدينا *

ثم أقام برهه لا يدري بماذا يعجز على هذا الصدر، إلى أن دخل حمّاماً وسمع إنساناً
دخله، فسلم على آخره، فأنكر ذلك عليه، فانتصر بعض الحاضرين له فقال :
وهل بأس بقول المستمين ؟ فاهتبلها الكُميت فقال :^(٥)

* وهل بأس بقول مستميننا . *

(١) انظر البيان والبيان ١٢ / ٢ بتحقيق الأستاذ هارون وشعراء ابن قتيبة ٦١٦ .

(٢) كذا في أ . وفي ب ، ش : « عن الوحش » . وبعده :

أكلها حتى أعرس بعدما يكون سميراً أو بعيداً فأجمعا

وانظر شعراء ابن قتيبة ٢٣ ، ٦١٦ من طبعة الأستاذ أحمد شاكر . (٣) « لم أعنى » ، كذا في ب ،

أى لم تعجزنى . وفي أ : « لم أعن » ، وهى رواية جيدة . وفي ش : « لم أعنى » .

(٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ذلت » . (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ :

« اعتصاب » . (٦) أى يأتى بعجز البيت . والقصة فى اللسان فى (عجز) .

(٧) من قبيل ما وقع للكُميت ما وقع لمولود أحد أدباء شنعيط إذا أراد إنشاء قصيدة فنظم الشطر

الأول، وهو : * أمربع الفصن ذا أم تلك أعلامه * ثم أرتج عليه ستة لا يستقيم له تكلته . وورد

يوماً منلاً ليسقى جملته ، فتنصصت جاريتان فى المنهل ، فقالت إحداهما للآخرى : والله ما ذلك كذلك ،

ولا كانت أيامه كما تقولين ، أو ما هو قريب من ذلك ؟ فغضب جملته من غير أن يسقيه ودخل الحى وهو

يجرى ، فظن الناس أنه رأى ما يذعره ، فسألوه فأخبرهم أنه وجد شطراً يتم به مطلع قصيدته ، فقال :

أمربع الفصن ذا أم ذاك أعلامه لا هو هو ، ولا الأيام أيامه

وانظر الوسيط ١٩٧

ومثل هذا في أشعارهم الدالة على الاهتمام بها ، والتعب في إحكامها كثير معروف .
فهذا وجهه .

وثاني : أن من المحدثين أيضا من يسرع العمل ولا يثقاه ببطء ، ولا يستوقف فكره ، ولا يتتبع خاطره . فمن ذلك ما حدثني به من شاهد المتنبي وقد حضر عند أبي على الأواريجي^(١) ، وقد وصف له طردا كان فيه وأراد على وصفه ، فأخذ الكاغذ^(٢) والدواة واستند الى جانب المجلس — وأبو على يكتب كتابا — فسبقه المتنبي في كُتبه الكتاب فقطعه عليه ثم أنشده :

* ومثل ليس لنا بمنزل *

وهي طويلة مشهورة [في شعره]^(٤) .

وحضرت أنا مجلسا لبعض الرؤساء ليلة^(٥) وقد جرى ذكر السرعة وتقدم البديهة ، وهنا لك حدث من غير شعراء بغداد ، فتكفل أن يعمل في ليلته تلك مائتي بيت في ثلاث قصائد على أوزان اخترناها عليه ومعانٍ حددناها له ؛ فلما كان الند في آخر النهار أنشدنا القصائد الثلاث على الشرط والاقتراح ، وقد صنعها وظاهر إحكامها وأكثر من البديع المستحسن فيها .

وثالث : كثرة ما ورد في أشعار المحدثين من الضرورات ؛ كقصص الممدود ،
وصرف ما لا ينصرف ، وتذكير المؤنث ونحوه . وقد حضر ذلك وشاهده جلة أصحابنا

(١) يقال : تمتعه : ألقفه وأزجمه . (٢) كذا في أ ، ح . والأواريجي منسوب إلى الأوارجة وهو من دفاتر أصحاب الخراج ، وهو لفظ فارسي . وفي ب : « الأوراجي » وفي ش : « الأدرجي » . وأبو على الأوارجي هو هارون بن عبد العزيز الكاتب . وقد مدحه المتنبي بالقصيدة التي مطلعها :

أمن ازد يارك في الدجى الرقباء إذ حيث أنت من الظلام ضياء

(٣) الطرد : مزاوله الصيد . (٤) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ . والأرجوزة في الديوان . وانظر معاهد التنصيص ٤٨/٢ (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ح : « ليلا » . (٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « اخترعناها » وهذه ظاهر أنها محرفة عن : « افترحناها » .

من أبي عمرو إلى آخر وقت، والشعراء من بشار إلى فلان وفلان، ولم نر أحدا من هؤلاء العلماء أنكر على أحد من المولدين ما ورد في شعره من هذه الضرورات التي ذكرناها وما كان نحوها؛ فدل ذلك على رضاهم به وترك تنكرهم إياه.

فإن قلت: فقد عيب بعضهم كأبي نواس وغيره في أحرف أخذت عليهم، قيل: هذا كما عيب الفرزدق وغيره في أشياء استنكرها أصحابنا. فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا كان مثل ذلك في أشعار المولدين أخرى بالجواز.

فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء في غير الشعر بل في حال السعة لموقف الدعة كان ما يرد من المولدين في الشعر — وهو موقف فسحة وعذر — أولى بجواز مثله.

١٠ فن ذلك استنكارهم همز مصائب، وقالوا: منارة ومنائر، ومزادة ومزائد؛ فهمزوا ذلك في الشعر وغيره؛ وعليه قال الطرماح:

مزائدُ خرقاءِ الـيدينِ مُسيفةٌ يُحِبُّ بها مستخلفٌ غيرُ آئِنٍ^(١)

(١) قبله:

كان العيون المرسلات عشية شأيب دمع العبرة المجحات

١٥ المتحاتن: المتتابع. وشأيب الدمع: دفعاته، واحدا شؤبوب. وقوله: «مزائد» خبر «كأن» واحدا المزادة، وهي ضرب من القرب يجعل فيه الماء. والمسيفة: وصف من أساف الخارز: أفسد الخرز. والمستخلف: من يستق الماء. والآئِن: البطي من الأون وهو الراحة. وفي شرح ديوان الطرماح: «من الآين وهو الأعياء» وقوله: «يحب» ضبط بضم الياء من الإحباب وفقا لما في الديوان، وهذا لبوافق قول الراعي:

مزائد خرقاء الـيدين مسيفة أحب بين المخلفان وأحفدا

٢٠ وفي أ: «يحب» بفتح الياء وضم الخاء من الخلب. وانظر شعراء ابن قتيبة في ترجمة الراعي ٣٧٨ طبعة الأستاذ أحمد شاكر، وديوان الطرماح ١٦٥

ولأنما الصواب مزاول، ومصاوب، ومناور؛ قال :

يصاحب الشيطان مَنْ يصاحبه فهو أذى^(١) جمّة مصاوبه

ومن ذلك قولهم في غير الضرورة : ضيّب البلد : كثّر ضيابه . وألّل السقاء :
تغيّرت ريحه . ولحّحت عينه : التصقت ، ومشّشت الدابة . وقالوا : إن الفكاهة
مقوّدة إلى الأذى . وقرأ بعضهم « لثوّبة من عند الله خير » ، وقالوا : كثرة الشراب
مبولة ، وكثرة الأكل منومة ، وهذا شيء مطيبة للنفس ، وهذا طريق مهيع ، إلى
غير ذلك مما جاء في السّعة ومع غير الضرورة . وإنما صوابه : لحّحت عينه ، وضبّ
البلد ، وألّل السقاء ، ومشّشت الدابة ، ومقادة إلى الأذى ، ومثابة ، ومبالاة ، ومنامة ،
ومطابة ، ومهاع .

فإذا جاز هذا للعرب عن غير حصر ولا ضرورة قول كان استعمال الضرورة^(٥)
في الشعر للولدين أسهل ، وهم فيه أعذر .

فأما ما يأتي عن العرب لحنا فلا نعذر في مثله مولدا .

فمن ذلك بيت الكتاب^(٦) :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبوأئمه حتى أبوه يقاربه

-
- ١٥ (١) الأذى : الشديد التأذى ، وقيل : هو المؤذى . وقوله : « جمّة » جاء في اللسان في (أذى) :
جمّة ، بالحاء المهملة . (٢) الضياب جمع الضب : الحيوان المعروف . وفي اللسان :
« كثرت ضيابه » . (٣) من المشش ، وهو ورم يكون في ساق الدابة . (٤) تنسب هذه
القراءة إلى أبي السّال وقتادة . وانظر شهاب البضاري ٨١٢/٢ وهذا في الآية ١٠٣ من البقرة ؛
(٥) كذا في ١٠ وفي ١ ، ب : « حفر » وفي ٥ : « حقر » . والحصر بالشئ : الضيق به
٢٠ (٦) كثر هذا البيت منسوباً للفرزدق في الكتب . ويذكر الكتاب أنه من قصيدة في مدح إبراهيم
ابن هشام المخزوميّ خال هشام بن عبد الملك بن مروان . وليس في ديوان الفرزدق هذه القصيدة . ولم
أر هذا البيت في الكتاب .

ومراده فيه معروف ، وهو فيه غير معذور . ومثله في الفصل قول الآخر —
(١) (فيما) أنشدته ابن الأعرابي — :

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفرا رسومها قلبا

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلبا خط رسومها ، فأوقع من الفصل والتقديم والتأخير ما تراه .

وأنشدنا أيضا :^(٢)

فقد والشك بين لي عناء بوشك فراقهم صرد يصيح^(٣)

أراد : فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم والشك عناء . فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه لها ولا لشيء منها^(٤) .

وأغرب من ذلك وأخش وأذهب في القبح قول الآخر :

لها مقلنا حوراء طلل نخيلة من الوحش ماتنك ترعى عرارها

أراد : لها مقلنا حوراء من الوحش ماتنك ترعى نخيلة طلل عرارها . فمثل هذا لا يجيزه للعربي أصلا ، فضلا عن أن تتعده للمولدين ربما .

وأما قول الآخر :

معاوى لم ترع الأمانة فارعها^(٥) وكن حافظا لله والدين شاكر

فحسن جميل ؛ وذلك أن (شاكر) هذه قبيلة ، وتقديره : معاوى لم ترع الأمانة بشاكر ، فارعها أنت وكن حافظا لله والدين . فأكثر ما في هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل ،

(١) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في ١ . (٢) كذا في ش ، ب . وفي ١ : « أنشد » .

والظاهر أنه يريد أبا علي . (٣) أورده في المعنى في مبحث « قد » وتكلم عليه البغدادي في شرح

شواهد (١/٩٦٥) ولم يزه . (٤) كذا في ١ . وفي ب ، ش : « لشيء منها » .

(٥) من همدان في اليمن ؛ كما في اللسان في (شكر) .

والاعتراض للتسديد^(١) قد جاء بين الفعل والفاعل ، وبين المبتدأ والخبر ، وبين الموصول والصلة ، وغير ذلك ، مجيئا كثيرا في القرآن ، وفصيح الكلام . ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله :^(٢)

وقد أدركتني - والحوادث بحمة - أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن . ونحن نفرده بابا يلي هذا الباب . بإذن الله سبحانه وتعالى .

ومن طريق الضرورات وغيرها وخشيها وعجيبها ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

هل تعرف الدار بييدا إنه دار لخود قد تعفت إنه
فانهلت العينان تسفحته مثل الجمان جال في سلكته
لا تعجبي منا سليمى إنه إنا لخاللون بالثغرة

وهذه الأبيات قد شرحها أبو علي رحمه الله في البغداديات^(٣) ، فلا وجه لإعادة ذلك هنا . فإذا آثرت معرفة ما فيها فالتمس منها .

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « للتسديد » .

(٢) في شرحي شواهد المغنى للسيوطي ٢٧٣ والبغدادى ٢/٦٠٥ أن هذا الرجل من بني دارم يمدح بني عجل وقد أسروه ، وقد أطلقوه جزاء مدحه . وقوله :

وقائلة ما باله لا يزورنا وقد كنت عن تلك الزارة في شغل
وبعده : لهم أنت يطروني بنعمة كما صاب ماء المزن في البلد المحل
فقد ينمش الله الفقى بعد عثرة وتصلطع الحسنى مرارة بني عجل

(٣) انظر شرح البيت الأول في اللسان في (بيد) . ويبدأ يريد البيداء ، وهي أرض بين مكة والمدنة . والنص : ثبت من أفضل المرعى .

وكذلك ما أنشده أيضا أبو زيد للزقيان السعدي^(١) :

يا إيلي ما دأمه فتأبئة ماء رواء ونصى حولية
هذا بأفواهك حتى تأبئة حتى تروحي أصلاً تبارية
* تبأري العانة فوق الزازية *

هكذا روينا عن أبي زيد ، وأما الكوفيون فرووه على خلاف هذا ؛ يقولون :
فتأبئة ، ونصى حولية ، وحتى تأبئة ، وفوق الزازية . فينشدونه من السريع لا من
الرجز كما أنشده أبو زيد . وقد ذكرت هذه الأبيات بما يجب فيها في كتابي
« في النوادر الممتعة » ومقداره ألف ورقة . وفيه من كلتا الروايتين صنعة طريفة .
وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى — أحسبه عن ابن الأعرابي —
بقول الشاعر :

وما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم من الناس ذنبا جاءه وهو مسليما
وقال في تفسيره معناه : ما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم مسلما ذنبا . جاءه
وهو ، ولو وكّد الضمير في جاء فقال : جاءه هو وهو ، لكان أحسن . وغير التوكيد
أيضا جائز .

- (١) انظر النوادر ص ٩٧ . وهذا الشعر في اللسان في (زير) و (أبي) ، وفي ديوان الزقيان ١٠٠
وقوله : هذا فالهذ سرعة القطع . ويروي : « هذا » اسم إشارة . والعانة : القطيع من حر الوحش . والزازية :
المكان المرتفع . (٢) في مجالس نعلب : « إلزام » وهذا بعد أن فسر الإحلاس بالإلزام .
(٣) قال نعلب : « يقول : ما كنت أظن أن إنسانا ركب ذنبا هو وأخرم نفسه إليه دونه » وانظر
اللسان في (جلس) ، ومجالس نعلب ٩٦ . وجاء البيت في الأمال ٢٠٦/١ وقال أبو طي : « أراد :
وما كنت أخشى الدهر إلزام مسلم مسلما ذنبا جاءه وهو ، أي جاءه معا » .

وأبيات الإعراب^(١) كثيرة ، وليس على ذكرها وضعنا هذا الباب . ولكن أعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران : زَيْغُ الإعراب ، وقبح الزحاف ، فإن الجفأة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدَّى إلى صحة الإعراب . كذلك قال أبو عثمان ، وهو كما ذَكَرَ . وإذا كان الأمر كذلك فلو قال في قوله :

* أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنِي *
٥

* أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنِي * لكان أقوى قياسا ، على ما رتبته أبو عثمان ؛ ألا ترى أن الجزء كان يصير منقوصا ؛ لأنه يرجع إلى مفاعيل : أَلَمْ يَأْتِ مفاعيل . وكذلك بيت الأخطل :

كَلَمَحَ أَيْدِي مَنَّاكِيلٍ مُسَلِّبَةٍ يَنْدُبْنَ يَضْرُسُ بَنَاتُ الدَّهْرِ وَالْخَطْبُ^(٢)
أقوى القياسين على ما مضى أن ينشد « مَنَّاكِيلَ » غير مصروف ؛ لأنه يصير الجزء فيه من مستفعلن إلى مفتعلن ، وهو مطوي ، والذي روى « مَنَّاكِيلَ » بالصرف . وكذلك بقية هذا .

فإن كان ترك زَيْغِ الإعراب يكسر البيت كسرا ، لا يزاحفه زحافا ، فإنه لا يرد من ضعف زَيْغِ الإعراب واحتمال ضرورته ، وذلك كقوله :

* سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوِيَا *
١٥

(١) كذا في ١ ، ب . وفي ش بخط غير الخط الدائم : « الاعتراض » وكأنه إصلاح . والوجه ما أثبت . وكأنه يريد بأبيات الإعراب الأبيات التي الإعراب فيها مشكل يحتاج إلى تأمل ، وهي ما تعرف بأبيات الألفاظ والأحاجي . وقد صنف فيها . (٢) انظر تصريح المازني ، الباب ١٠ (باب ما يكسر عليه الواحد) . (٣) أي قيس بن زهير العبيسي في ليل للربيع بن زياد العبيسي استأقها وباعها بمكة ، وذلك أن الربيع كان قد أخذ منه درهما ولم يردّها عليه . وثمة البيت :

* بِمَا لَاقَتْ لَبُونَ بَنَى زِيَادَ *

وبعد : ومحبتها على القرشي تشرى بأدراع وأسياف حداد وانظر شواهد المعنى للسيوطي ١١٣ (٤) « مسلبة » : لابس السلاب — وهي الثياب السود — حدادا ، وزنا . والخطب : يريد الخطوب جمع الخطب لخذف تخفيفا ، يشبه الإبل في رميها الحمى بهؤلاء النساء . وانظر ديوان الأخطل ١٨٨ . (٥) انظر ص ٢١١

فهذا لا بد من التزام ضرورته ؛ لأنه لو قال : سَمَايَا لَصَارَ مِنَ الضَّرْبِ الثَّانِي إِلَى الثَّالِثِ ، وَإِنَّمَا مَبْنَى هَذَا الشَّعْرِ عَلَى الضَّرْبِ الثَّانِي لَا الثَّالِثَ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُهُ :^(٢)

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَأَخْرَاطِ بَهْنُ مُلُوبٌ كَدَمُ الْعِبَاطِ

لأنه لو قال : مَعَارٍ لَمَّا كَسَرَ الْوِزْنَ ؛ لأنه إِنَّمَا كَانَ يَصِيرُ مِنْ مَفَاعِلَتَيْنِ إِلَى مَفَاعِلَيْنِ ، وَهُوَ الْعَصْبُ . لَكِنْ مِمَّا لَا بَدَّ مِنَ التَّزَامِ ضَرُورَتُهُ مَخَافَةُ كَسَرِ وَزْنِهِ قَوْلُ الْآخَرِ :

خَرِيعٌ دَوَادِي فِي مَلْعَبٍ تَأَزَّرُ طَوْرًا وَتُرْنِي الْإِزَارَا^(٤)

فهذا لا بد من تصحيح معتله ؛ ألا ترى أنه لو أَعْلَى اللَّامَ وَحَذَفَهَا فَقَالَ دَوَادٍ ، لَكَسَرَ الْبَيْتَ أَلْبَتَةً .

فَأَعْرِفْ إِذَا حَالَ ضَعْفُ الْإِعْرَابِ الَّذِي لَا بَدَّ مِنَ التَّزَامِ مَخَافَةُ كَسْرِ الْبَيْتِ ، مِنَ الزَّحَافِ الَّذِي يَرْتَكِبُهُ الْجُفَاءُ الْفَصَحَاءُ إِذَا أُمِنُوا كَسَرَ الْبَيْتِ ، وَيَدَّعُوهُ مَنْ حَافِظٌ عَلَى صِحَّةِ الْوِزْنِ مِنْ غَيْرِ زَحَافٍ ؛ وَهُوَ كَثِيرٌ . فَإِنْ أُمِنْتَ كَسَرَ

(١) الشعر من الطويل . والضرب الثاني فيه ما كان عروضه وصربه مقبوضين . والضرب الثالث ما كان الضرب فيه محذوفا .

(٢) هو المتنخل الهذلي . والبيت في الكتاب ٥٨/٢ ، ودبوان الهذليين ٢٠/٢ في قصيدة طويلة .

(٣) قال ابن قتيبة : « ولو قال :

* أبيت على معارفانرات *

كان الشعر موزونا ، والإعراب صحيحا ، ... وهكذا قرأته على أصحاب الأمتي » انظر الشعراء له ٤٦ (٤) الخريع : الناعمة مع بخور . والدوادي . الأراجيح . والبيت للكيت . ويظهر لي أنه من

القصيدة الرائية التي منها أبيات في الخزانة ٨٢/١ . ويذكر صاحب الخزانة أنها في مدح أبان بن الوليد ابن عبد الملك بن مروان . والذي في الأغاني ١٥ — ١٢٩ أن الكيت كان مداحا لأبان بن الوليد

البحلي . وانظر الكتاب ٦٠/٢ ، وتصريف المازني ، في الموطن السابق .

(٥) كذا في ١ . وفي سائر الأصول : « صرفها » .

البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره ألبتة دخلت تحت كسر الإعراب .

باب - في الاعتراض

- اعلم أن هذا القليل من هذا العلم كثير ، قد جاء في القرآن ، وفصيح الشعر ، ومثور الكلام . وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد ، فلذلك لا يشنع عليهم ، ولا يستنكر عندهم ، أن يعترض به بين الفعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل (فيه) بغيره ، إلا شاذاً أو متأولاً . قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿ فهذا فيه اعتراضان : أحدهما قوله ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ لأنه اعترض به بين القسم الذى هو قوله ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ وبين جوابه الذى هو قوله ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ وفى نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر ، بين الموصوف الذى هو (قسم) وبين صفته التى هى (عظيم) وهو قوله ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ ﴾ . فذاك اعتراض (٦) كما ترى . ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون : فلا أقسم بمواقع النجوم ، إنه لقرآن كريم ، وإنه لقسم [عظيم لو تعلمون] .

ومن ذلك (قول امرئ القيس) :

ألا هل أناها - والحوادثُ جمّة -
بأن امرأ القيس بن تَمَلِّكَ يَتَقَرَّأُ

- (١) كذا فى ش. وفى ب: « ينشع » ، وفى أ: « يتنشق » . (٢) ثبت هذا فى ش. ب. وسقط فى أ .
(٣) أى بغير الاعتراض . (٤) الآيات ٧٥ - ٧٧ من سورة الواقعة . (٥) كذا فى أ ، ب ، د ، هـ . وفى ش: « فذان » وكأنها مصلحة عن: « فذاذك » . (٦) كذا فى أ. وفى ش. ب: « جاز » . (٧) ثبت هذا فى أ ، ب. وسقط فى ش. (٨) كذا فى ش. ب. وفى أ: « قوله » .
(٩) « تملك » : هى أمه ، والمشهور فى اسمها فاطمة . وانظر شرح الوزيري أبى بكر بن عاصم ص ٢٠ . « يقر » : ترك البادية وزل العراق ، أو زل الحضار وأعيانها . وانظر معاني ابن قتيبة ٨٧٥ . وانظر أيضاً الخزائن ٤/ ١٦٢

فقوله : « والحوادثُ بجمّة » اعتراض بين الفعل وفاعله . ومثله قوله :

* ألا هل أتاها والحوادثُ كالخصي *

وأنشدنا أبو عليّ :

وقد أدركتني - والحوادثُ بجمّة - أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل^(١)

فهذا كله اعتراض بين الفعل وفاعله . وأنشدنا أيضا :

ذاك الذي - وأبيك - تعرف مالك^(٢) والحق يدفع ترهات الباطل^(٣)

فقوله : « وأبيك » اعتراض بين الموصول والصلة . وروينا لعبيد الله بن الحرّ :

تعلم ولو كاتمته الناس أني عليك - ولم أظلم - بذلك عاتب

فقوله : « ولو كاتمته الناس » اعتراض بين الفعل ومفعوله ، وقوله : « ولم أظلم

بذلك » اعتراض بين اسم أن وخبرها .

ومن ذلك قول أبي النجم - أنشدناه -^(٤)

وبدلت - والدهر ذو تبدل - هيفاً دبورا بالصبا والشمال^(٥)

فقوله : « والدهر ذو تبدل » اعتراض بين المفعول الأول والثاني .

ومن الاعتراض قوله :

ألم يأتيك - والأنباء تنمي - بما لاقت لبون بني زياد^(٦)

(١) انظر ص ٣٣١ من هذا الجزء . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشد » .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يعرف » . والبيت من مقطوعة لجرير يهجو يحيى بن عقبة الطهوي . ويريد بمالك قبيلة مالك بن حنظلة من تميم . وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٧٦ ودويوان جرير طبعة الصاوي ٤٣٠ (٤) الظاهر أنه يريد أبا عليّ . وهذا إن قرئ بالبناء للفاعل .

(٥) الحيف : ربح حارة تأتي من قبل اليمين . وقوله : « بدلت » أي الإبل . وفي شرح شواهد المغني للبغدادى أن هذا في الرمح . وليس الأمر كما ظن . وانظر الأرجوزة في الطرائف الأدبية ٥٨

(٦) وهو هنا نائب الفاعل . (٧) انظر ص ٣٣٣ من هذا الجزء .

فقوله : « والأنباء تنعى » اعتراض بين الفعل وفاعله . وهذا أحسن مأخذاً في الشعر من أن يكون في « يأتيك » ضمير (من متقدم مذكور)^(١) .

فأما ما أنشده أبو علي من قول الشاعر^(٢) :

أتَنَسَى — لا هداك الله — ليلي وعهدُ شبابه الحسنُ الجميلُ !

كأنَّ — وقد أتى حَوْلَ جديد — أنا فيها حَمَامَاتٌ مُثُولٌ .

لأنه لا اعتراض فيه . وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب ، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدم . فأما قوله :

« وقد أتى حَوْلَ جديد » فذو موضع من الإعراب ، وموضعه النصب بما

في « كأن » من معنى التشبيه ؛ ألا ترى أن معناه : أشبهت وقد أتى حَوْلَ جديد

حَمَامَاتٍ مُثُولًا ، أو أشبهها وقد مضى حَوْلَ جديد بِحَمَامَاتٍ مُثُولٍ ، أى أشبهها في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا .

وأنشدنا :

أَرَانِي — ولا كُفْرانَ لِلَّهِ آيَةً — لنفسي — لقد طالبتُ غير مُنِيلٍ^(٤)

(١) كذا في الأصول . وهذا البيت أول القصيدة ؛ كما في الخزائنة وغيرها . وفي أمالي ابن الشجري

١٥ / ٨٧ : « قيل إنه مضمّر مقدر ، كما حكى سيبويه إذا كان غدا فأتني ؛ أى إذا كان ما نحن فيه من الرخاء أو البلاء غدا فأتني . وتقديره : ألم يأتك النبأ . ودل على ذلك قوله : والأنباء تنعى » .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشدناه » . (٣) هو أبو الغول الطهوي . وانظر

شواهد المغني للسيوطي ٢٧٧ والنوادر لأبي زيد ٥١ . وقوله : « وعهد شبابه الحسن الجميل » جملة حالية ؛ كما في شواهد المغني للبغدادى ٦٢١/٢ « الجبل » وضبط في النوادر :

٢٠ * وعهد شبابه الحسن الجميل *

بنصب « عهد » وجر « الجميل » .

(٤) أورده ابن الأنبارى في شرح المفضليات ٨٠٥ ولم ينسبه ، ونقل كلامه البغدادى في شرح

شواهد المغني . وقوله : « آية » بفتح الهمزة ؛ كما في اللسان (أرى) وأمن الخصائص . وفي ابن الأنبارى :

« آية » بكسر الهمزة ؛ وكأنه يريد الهيئة .

ففى هذا اعتراضان : أحدهما — « ولا كفران لله » . والآخر — قوله : « أية »^(١)
أى أويت لنفسى أية ؛ معناه رَحِمَتْها ورَقَقَتْ لها . فقوله : أويت لها لا موضع
له من الإعراب . وسألنا الشجرى أبا عبد الله يوما عن فريس كانت له ؛ فقال :
هى بالبادية . قلنا لم ؟ قال : إنها وَجِية^(٢) ، فأننا آوى لها ؛ أى أرحمها وأرق لها .
وكذلك قول الآخر^(٣) :

أراني ولا كفران لله إنما أواني من الأقوام كلَّ بخيل
ومن الاعتراض قولهم : زيد — ولا أقول إلّا حقاً — كريم . وعلى ذلك مسألة^(٤)
الكتاب : إنه — المسكين — أحق ؛ ألا ترى أن تقديره : إنه أحق ، وقوله
« المسكين » أى هو المسكين ؛ وذلك اعتراض بين اسم إن وخبرها . ومن ذلك
مسئلته^(٥) : « لا أخا — فاعلم — لك » . فقوله : « فاعلم » اعتراض بين المضاف
والمضاف إليه ، كذا الظاهر . وأجاز أبو على رحمه الله أن يكون « لك » خبرا ،
ويكون « أخا » اسمًا مقصورا تاما غير مضاف ؛ كقولك : لا عصا لك . ويدل على
صحة هذا القول أنهم قد كسروه على أفعال ، وفأوه مفتوحة ؛ فهو إذا فَعَلَ ، وذلك
قولهم : أخ وآخاء فيما حكاه يونس . وقال بعض آل المهلب :

وجدتم بئكم دوننا إذ نسبتم وأئى بنى الآخاء تنبو مناسبه !^(٦)

(١) ذكر ابن هشام في المغنى في بحث الجملة المعترضة أن أبا على لا يجيز الاعتراض بأكثر من
جملة ، وأول هذا البيت ، وترى ابن جنى هنا على خلاصه ، ولم ينبه عليه . (٢) كذا فى أ .
وفى ش : « أوفقت بها » . وفى ب : « رفقت لها » . (٣) من الوجى . وهو الحفا ؛ أى رقة
قدم الدابة من كثرة المشى . (٤) هو كثير عزة . وانظر الكتاب ١/ ٤٦٦ . ولم أره فى قصيدته
اللامية فى الأمالى ٢/ ٦٢ وفى الديوان ٢/ ٢٤٨ (٥) ص ٢٥٦ ج ١ (٦) فى ج :
« لأحق » . (٧) أى مسألة الكتاب أيضا . وانظر سيبويه ١/ ٣٤٧ (٨) انظر ص ٢٠١
من هذا السفر . وضبط « نسبتم » هنا بالبناء للفاعل على ما فى أ . وضبط فيما سلف بالبناء للفعول .

(١) فغير منكري أن يخرج واحدها على أصله ، كما تخرج واحد الآباء على أصله . وذلك قولهم : هذا أبأ ، ورأيت أبأ ، ومررت بأبأ . وروينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى ، قال : يقال هذا أبوك ، وهذا أباك ، وهذا أبك ؛ فمن قال : هذا أبوك ، أو أباك ، فثنيته أبوان ، ومن قال هذا أبك ، فثنيته أبان ، وأبوان . وأنشد :

سوى إليك الأدنى وإن محمدا علا كل عالٍ يابن عم محمد
وأنشد أبو علي عن أبي الحسن :

(٢) تقول ابنتي لأمي رأيتني شاحبا كأنك فينا يا أباتٍ غريب

قال : فهذا تأنيث أبأ ، وإذا كان كذلك جاز جواز احسنا أن يكون قولهم : لا أبالك «أبأ» منه اسم مقصور كما كان ذلك في «أخالك» ويحسّنه أنك إذا حملت الكلام عليه جعلت له خبرا ، ولم يكن في الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجزاء ؛ غير أنه يؤنس بمعنى إرادة الإضافة قول الفرزدق :

(٣) * ظلمت ولكن لا يدنى لك بالظلم *

فلهذا جوزناهما جميعا .

وروينا لمعن بن أوس :

(٤) وفيهم — والأيام يعثرن بالفتى — نوداب لا يملأه ونوانح

(١) كذا في ش ، ب ، د ، هـ ، و ، ف ، أ : «خرج» . (٢) انظر مجالس ثعلب ٤٦٨ ، وينتهي ما في المجالس بعد البيت الآتي . وهو في اللسان (أبو) . (٣) «يا أبات» كذا بالثناء المفتوحة في ش ، ب ، و ، ف ، أ : «أبأة» ، وفي ج : «أباه» . وفي اللسان في «أبو» كما أثبت . والبيت نسبة أبو زيد في النوادر ٢٣٩ إلى أبي أبي المدرجان . (٤) قبله في بيتين يخاطب بهما عمر بن لجا : ما أنت إن قرما تميم تساميا أخا التميم إلا كالشظية في العظم ولو كنت مولى العز أو في ظلاله

يريد بقرى تميم : نفسه وجرياء ، وكان عمر دخل بينهما في الهجاء . وانظر ديوان الفرزدق طبعة الصاوي ٨٢٥ (٥) قبله :

رأيت رجلا يكرهون بناتهم وفيهم — لا تكذب — نساء صواح
والبيتان في الأمل ١٩٠/٢ ، واللائل ٨٠٤ ، والخزانة ٢٥٨/٣ ، والأغانى (بلاق) ١٦٥/١٠

ففصل بقوله : « والأيام يعثرن بالفتى » بين المبتدأ وخبره . وأنشدنا :
 لعلك - والموعود صدق لقاءه -
 بدا لك في تلك القلوص بدءاً^(١)
 وسألته عن بيت كثير :

وإني وتيهامى بعزة بعدما
 تخلّيت مما بيننا وتخلّت^(٢)

فأجاز أن يكون قوله : « وتيهامى بعزة » جملة من مبتدأ وخبر ، اعترض بها بين اسم
 إن وخبرها الذى هو قوله :

لكالمترجى ظل الغمامة كلّما
 تباؤا منها للقبيل اضمحلّت^(٣)
 فقلت له : أيجوز أن يكون (وتيهامى) بعزة قسمًا ؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه . وقال الله
 عز وجل : ﴿ هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾^(٤) . فقوله تعالى : « فليذوقوه » اعترض
 بين المبتدأ وخبره . وقال رؤبة :

إني وأسطارٍ سطرُن سَطْرًا
 لقائل يا نصر نصر نصرًا^(٥)
 فأعترض بالقسم بين اسم إن وخبرها .

(١) كان رجل وعد محمد بن بشير الخارجي قلوصا — وهى الناقة الغنية — فطله ؛ فقال ذلك
 يذمه . وانظر الأغاني ١٥٧/٤ والأمالى ٧١/٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٧٤ ، وللبغدادى ٦١٢/٢
 (٢) من قصيدته الطويلة التى أوتها :

خليلٌ هذا ربع عزة فاعقلا
 قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلت
 انظر الأمالى ١٠٧/٢ والخزانة ٣٧٩/٢ ، وشواهد المغنى للبغدادى ٦٢١/٢

(٣) كذا فى ج . وفى سائر الأصول : « تيهامى » . (٤) آية ٥٧ سورة ص .
 (٥) تبع فى هذا ما فى سيبويه ٣٠٤/١ ، وردّه الصاغاني وأكرسبته إلى رؤبة . ويقول البغدادى
 فى الخزانة : « والعجب من الصاغاني حيث ردّ على سيبويه فى أن هذا الشاهد ليس لرؤبة . ولم يبين
 قائله . » ويقول البغدادى فى شواهد المغنى ٦١٩/٢ : « وهذا الرجز قيل لرؤبة ، ولم أره فى ديوانه »
 وقد أورد طابع ديوان رؤبة فيما نسب إليه ص ١٧٤

(٦) بعده : بلفك الله فبلغ نصرا نصر بن سيار يثنى وفرا
 ونصر فى البيت الأول حاجب نصر بن سيار أحد ولادة الأمويين ، وهو المراد بنصر فى البيت الثانى . ويرى =

والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ، ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه ، وقد رأيت في أشعار المحدثين ، وهو في شعر إبراهيم ابن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المولدين ^(١) .

باب — في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين

- هـ هذا في كلام العرب كثير فاش ، والقياس له قابل مسوغ .
- فمن ذلك قولهم : مررت بزيد ، وما كان نحوه ، مما يلحق من حروف الجر معونة لتعدي الفعل . فمن وجه يُعتقد في الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له .
- كما أن همزة النقل في (أفعلت) وتكرير العين في (فَعَلت) يأتیان لنقل الفعل وتعديته ، نحو قام ، وأقمته ، وقومته ، وسار ، وأسمرته ، وسيرته . فلما كان حرف الجر الموصول للفعل معاقبا لأحد شيئين ، كل واحد منهما مَصْوغ ^(٢) في نفس المثال جرى مجراها في كونه جزءا من الفعل أو كالجُزء منه ^(٣) . فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل .
- ١٠

وأما وجه اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره في موضع نصب ^(٤) ، وهذا يقضى له بكونه جزءا مما بعده أو كالجُزء منه ؛ ألا تراك تعطف على مجموعهما ^(٥) بالنصب ، كما تعطف على الجزء الواحد في نحو قولك : ضربت زيدا وعمرا ؛ وذلك ^(٦)

١٥ = صاحب القاموس أن الصواب في اسم الحاجب نصر (بالمعجمة) . وقد أبان في الخزانة أن المجد تبع في هذا الصاغاني في العباب . وانظر الخزانة ٣٢٥/١ وشواهد المفني لصاحب الخزانة ٦١٩/٢ ، والقاموس (نصر) ، وسيبويه في الموطن السابق .

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « المحدثين » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الشيين » . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « موضوع » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « و » . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يقتضى » . (٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « مجموعها » (٧) انظر ص ١٠٧ من هذا الجزء .

قولك : مررت بزيد وعمرا، ورغبتُ فيك وجمعفرا، ونظرتُ إليك وسعيدا؛ أفلا ترى إلى حرف الجر الموصول للفعل كيف قُدِّرَ تقديرين مختلفين ^(١) [لمعنيين مختلفين].

ووجه جوازه من قِبَل القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين ؛ وذلك كأن تروم أن تدلَّ على قوة اتصال حرف الجر بالفعل، فتعتده تارة كالبعض له، والأخرى كالبعض للاسم . فهذا ما لا يجوز منله ؛ لأنه لا يكون كونه كـ بعض الاسم دليلا على شدة امتزاجه بالفعل، لكن لما اختلف المعنيان جاز أن يختلف التقديران، فاعرف ذلك، فإنه مما يقبله القياس ولا يدفعه .

ومثل ذلك قولهم : (لا أباك)، فههنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين . وذلك أن ثبات الألف في (أبا) من (لا أباك) داليل الإضافة؛ فهذا وجه . ووجه آخر أن ثبات اللام وعمل (لا) في هذا الاسم يوجب التنكير والفصل . فثبات الألف دليل الإضافة والتعريف، ووجود اللام داليل الفصل والتنكير . وليس هذا في الفساد والاستحالة بمنزلة فساد تحقير مثال الكثرة الذي جاء فساده من قِبَل تدافع حاله . وذلك أن وجود ياء التحقير يقتضى كونه دليلا على القلة، وكونه مثالا موضوعا للكثرة دليل على الكثرة؛ وهذا يجب منه أن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلا كثيرا . وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده .

وليس كذلك تقدير كالباء في نحو : مررت بزيد تارة كـ بعض الاسم، وأخرى كـ بعض الفعل، من قِبَل أن هذه إنما هي صناعة لفظية يسوغ معها تنقل

(١) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٢) ثبت هذا اللفظ في ش ، ب . وسقط في أ .

(٣) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « إثبات » .

(٤) في ش ، ب : « تقتضى » . وفي أ من غير نقط الحرف الأول .

الحال وتغييرها ، فأما المعانى فأمر ضيق ، ومذهب مستصعب ؛ ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا : قام زيد سمّيته فاعلا ، وإن سئلت عن زيد من قولنا : زيد قام سمّيته مبتدأ لا فاعلا ، وإن كان فاعلا فى المعنى . وذلك أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فأختلفت السمة ، فأما المعنى فواحد . فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى .

فإن قلت : فأنت إذا قلت فى (لا أبالك) إن الألف تؤذن بالإضافة والتعريف ، واللام تؤذن بالفصل والتنكير ، فقد جمعت على الشئ الواحد فى الوقت الواحد معنيين ضدين ، وهما التعريف والتنكير ، وهذان — كما ترى — متدافعان .

قيل : الفرق بين الموضعين واضح ، وذلك أن قولهم : (لا أبالك) كلام جرى مجرى المثل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفى فى الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مخرج الدعاء ؛ أى أنت عندى ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه . كذا فسره أبو على ، وكذلك هو لمثله ؛ ألا ترى أنه قد أنشد توكيدا لما رآه من هذا المعنى فيه قوله :
* وتترك أخرى قردة لا أخا لها *

ولم يقل : لا أخت لها ، ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبالك) (ولا أخالك) قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع المذكر ، بجرى هذا نحواً من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى واثنين وجماعة (الصيف ضيعت اللبن) على التانيث ؛ لأنه كذا جرى أوله ، وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولهم (لا أبالك) إنما فيه تعادى ظاهره ، (واجتماع)^(١) صورتى الفصل والوصل ، والتعريف والتنكير ، لفظاً لا معنى . وإذا آل الأمر إلى ذلك عدنا إلى مثل ما كنا عليه ؛ من تنافر

٢٠ (١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « إذا سئلت ... اختلفت » .
(٢) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : « تقدير » .
(٣) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « من اجتماع » .

قضيتى اللفظ فى نحو : مررت بزيد؛ إذا أردت بذلك أن تدلّ على شدة اتصال حرف الجرّ بالفعل وحده دون الاسم، ونحن إنما عقدنا فساد الأمر وصلاحه على المعنى؛ كأن يكون الشيء الواحد فى الوقت الواحد قليلا كثيرا. (وهذا) ^(١) ما لا يدعيه مُدَّعٍ، ولا يرضاه — مذهبا لنفسه — راضٍ .

و يؤكّد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرته فى الشعر، وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب . فهذا الكلام دعاء فى المعنى لا محالة ، وإن كان فى اللفظ خبرا . ولو كان دعاء مصرّحا وأمرّا معنياً لمّا جاز أن يقال لمن لا أب له ؛ لأنه إذا كان لا أب له لم يحسّر أن يدعى عليه بما هو فيه لا محالة ؛ ألا ترى أنك لا تقول للأعمى : أعماه الله ، ولا للفقير : أفقره الله ؛ وهذا ظاهر باهر . وقد (مرّ به) ^(٢) الطائيّ الكبير فقال : ١٠

نِعْمَةُ اللَّهِ فِيكَ لَا أَسْأَلُ اللَّهَ إِلَيْهَا نُسَعَى سِوَى أَنْ تَدُومَا

وَلَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كُنْتُ كَمَنْ يَسِيءُ إِلَهُهُ وَهُوَ قَائِمٌ أَنْ يَقْرُومَا

فكما لا تقول لمن لا أب له : أفقدك الله أباك ؛ كذلك يعلم أن قولهم لمن لا أب له : (لا أبالك) لا حقيقة لمعناه مطابقة للفظه ، وإنما هى خارجة مخرج المثل ، على ما فسّره أبو عليّ . قال عنتره : ١٥

فَاقْنِي حَيَاءُكَ لَا أَبَاكَ وَأَعْلِيَّ أَنِّي أَمْرٌ سَامُوتُ إِنْ لَمْ أُقْتَلْ ^(٣)

(١) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وهذا » .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « معينا » . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « قربه » .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وكا » . (٦) من قصيدته التى أولها :

طال الثواء على رسوم المنزل بين اللبكيك وبين ذات الحرم

وقال^(١) :

ألقى الصحيفة لا أبالك إنه يُخشى عليك من الجباء النقرس

وقال^(٢) :

أبالموت الذى لا بُدَّ أنى مُلاقٍ لا أبالك تخوفينى

أراد : لا أبالك ؛ فحذف اللام من جارى عُرف الكلام . وقال جرير :

يا تميم تيم عدي لا أبالك لا يلقينكم فى سواة^(٣) سر

وهذا أقوى دليل على كون هذا القول مثلاً لا حقيقة ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون للميم كلها أب واحد، ولكن معناه : كلهم أهل للدعاء عليه والإغلاظ له .
وقال الخطيئة :

أفسلوا عليهم لا أباً لأبيكم من اللوم أو سدوا المكان الذى سدوا^(٤)

فإن قلت : فقد أثبت الخطيئة فى هذا البيت ما نفىته أنت فى البيت الذى قبله ، وذلك أنه قال (لأبيكم) فجعل للجماعة أباً واحداً ، وأنت قلت هناك : إنه لا يكون للجماعة تيم أب واحد ؛ فالجواب عن هذا من موضعين : أحدهما ما قدمناه من أنه لا يريد حقيقة الأب ، وإنما غرضه الدعاء مُرسلاً ففحش بذكر الأب على ما مضى .
والآخر أنه قد يجوز أن يكون أراد بقوله (لأبيكم) الجمع ؛ أى لا أباً لأبائكم . يريد

١٥

(١) أى المتلمس يخاطب طرفه بن العبد . وانظر اللسان فى (نقرس) . والنقرس هنا : الهلاك . وقوله :
(إنه يخشى) فى أ ، ب ، ش : (إنى أخشى) . والوجه ما أثبت ، وهو من أبيات أرتطكا فى الشعر
والشعراء لابن قتيبة :

من مبلغ الشعراء عن أخويهم خبراً فتصدقهم بذلك الأضمر

(٢) هو أبو ربيعة الفيرى . وانظر الخزانة فى شواهد لا النافية للجنس ، وكامل المبرد ٨٥/٥ ،
واللسان فى (أب) . (٣) عمر هو ابن لجأ النبي ، كانت بينه وبين جرير مهاجرة . وانظر الخزانة
٣٠٠ ٣٦٠/١ والنقائض ٤٨٨ (٤) انظر الديوان والكامل ١٥٤/٥ (٥) كذا فى أ .
وفى ش ، ب : « قيل فالجواب » .

الدعاء على آبائهم من حيث ذكروها، بخاء به جمعا مصححا على قولك : أب، وأبؤن،
وأبين ؛ قال :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِالْأَبْدَانِ^(١)
وعليه قول الآخر — أنشدناه — :

فَمِنْ يَك سَائِلًا عَنِّي فَاِنِّي بِمَكَّةَ مَوْلَدِي وَبَهَا رَيْتُ^(٢)
وَقَدْ شُنْتُ بِهَا الْأَبَاءُ قَبْلِي فَمَا شُنْتُ أَيْ وَلَا شُنْتُ^(٣)
أى مَا شُنْتُ آبَائِي . فهذا شئ عَرَضَ ، ولنعد .

ومن ذلك قولهم : مختار ومعتاد، ونحو ذلك ؛ فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين
مختلفين . وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فاصله مختير ومعتود ؛ كقِطْع (بكسر العين) .
وإن كان مفعولا فاصله مختير ومعتود ، كقِطْع . فـ « مختار » من قولك : أنت
مختار، للثياب ؛ أى مستجيد لها أصله مختير . ومختار من قولك : هذا ثوب مختار، أصله
مختير . فهذان تقديران مختلفان لمعنيين . وإنما كان يكون هذا متكررا أو كان تقدير
فتح العين وكسرهما لمعنى واحد ؛ فأما وهما لمعنيين فسائق حسن . وكذلك ما كان من
المضعف في هذا الشرح من الكلام ؛ نحو قولك : هذا رجل معتد للجد ؛ ونحوه ،
فهذا هو اسم الفاعل ، وأصله معتد (بكسر العين) ، وهذا رجل معتد ؛ أى منظور إليه ،
فهذا مفتعل (بفتح العين) وأصله معتد كقولك : هذا معنى معني معتبر ؛ أى ليس ؛

(١) أورده سيبويه في الكتاب ١٠١/٢ ، وقال : « أنشدناه من نثق به ، وزعم أنه جاهل » وهو
زياد بن واصل السلمي . وانظر الخزانة ٢٧٥/٢ (٢) البيتان تسهما ابن دريد في الجوهرة
٤٨٨/٣ إلى قصي بن كلاب . وفيها : « شئت » في الموضعين في مكان « شئت » و « شيت » . وفسر ذلك
ابن دريد : « شئت : سبقت ، من قولهم : شأت الرجل إذا سبقته » وهذا أيضا في ج ، أ ، و « ريت » :
نشأت ، يقال : ربي في حجر فلان يربي ربا ؛ نشأ عنده . وانظر اللسان (ربا) ففيه البيت الأول غير معزوم .
(٣) في ج ، أ : « سبقت » . (٤) الشرح (بالجيم) : الضرب والنوع .
(٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « في » .

بصغير محتقر. وكذلك هذا جوز معتد^(١)، فهذا أيضا اسم المفعول، وأصله معتد كقنسم، ومقتطع. ونظائر هذا وما قبله كثيرة فاشية.

ومن ذلك قولهم: كساء، وقضاء، ونحوه؛ أعلت^(٢) اللام لأنك لم تعتد بالألف حاجزا لسكونها، وقلبت^(٣) أيضا لسكونها وسكون الألف قبلها؛ فاعتدتها من وجه، ولم تعتددها من آخر.

ومن ذلك أيضا قولهم: أيهم تضرب يقيم زيد. ف(أيهم) من حيث كانت جازمة ل(تضرب) يجب أن تكون مقدمة عليها، ومن حيث كانت منصوبة ب(تضرب) يجب أن تكون في الرتبة مؤخر عنها، فلم يمتنع أن يقع هذان التقديران على اختلافهما؛ من حيث كان هذا إنما هو عمل صاعى لفظي. واو كان التعادى والتخالف في المعنى لفسد^(٤) (ولم) يجز. وأيضاً فإن حقيقة الجزم إنما هو لحرف الجزاء المقدر المراد، لا ل(أى)؛ (فإذا) كان كذلك كان الأمر أقرب مأخذاً، وألين لهامساً.

باب — في تدريج اللغة

وذلك أن يُشبه شيء شيئاً من موضع، فيُنضَى حكمه على حكم الأول، ثم يُرقى منه إلى غيره.

فمن ذلك قولهم: جاليس الحسن أو ابن سيرين، (ولو) جالسهما جميعاً لكان مصيباً مطيعاً لا مخالفاً، وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين.

(١) كذا في ١، ب. وفي غيرهما: «جون». والجوز هو الذى يؤكل كالبدق، واحدة جوزة.

(٢) أى قبلها ألفاً لتكونها واواً أو ياءً تحوَّكت وانفتح ما قبلها، على اعتداد الألف غير حاجز.

(٣) أى قلبت همزة فرارا من اجتماع ساكنين، وقد قلبت لأقرب الحروف إليها، وهى الهمزة.

(٤) كذا في ١. وفي سائر الأصول: «فلم».

(٥) كذا في ١. وفي ش، ب: «ولإذا».

(٦) كذا في ١. وفي ش، ب: «فلو».

وإنما جاز ذلك في هذا الموضع، لالشيء رجع إلى نفس (أو) بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو). وذلك لأنه قد عُرف أنه إنما رُغِبَ في مجالسة الحسن لما لمجالسته في ذلك من الحظ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضا، وكأنه قال: ^(١) حَالِسٌ هذا الضرب من الناس. وعلى ذلك جرى النهي في هذا الطَّرِيزِ من القول في قول الله سبحانه ^(٢) «وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا» وكانه — والله أعلم — قال: لا تطع هذا الضرب من الناس. ثم إنه لما رأى (أو) في هذا الموضع قد جَرَتْ مجرى الواوِ تدرّج من ذلك إلى غيره، فأجراها مجرى الواوِ في موضع عارٍ من هذه القرينة التي سوغته استعمال (أو) في معنى الواوِ؛ ألا تراه كيف قال:

وكان سِيَّانٌ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا ، وَاغْبَرَّتِ السَّوْحُ ^(٣) ١٠
وسواء سِيَّانٍ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا بِالْوَاوِ . وعليه قول الآخر:

فَسِيَّانٍ حَرْبٌ أَوْ تَبُوءُوا بِمِثْلِهِ ^(٤) وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمَ الذَّلِيلُ الْمُسِيرَ

(١) انظر الكتاب ٤٨٩/١ . (٢) آية ٢٤ سورة الإنسان . (٣) هو أبو ذؤيب الهذلي . وانظر اللسان في « سوا » ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٢ ، ودبران الهذليين طبعة دار الكتب ١٠٨/١ . (٤) هذا بيت مركب من بيتين . وهما مع بيتين قبلهما في الرثاء : ١٥

الماخِ الأدم كالمر الصلاب إذا ما حارَدَ الخُورَ واجنثَ المِجَالِيجِ
ورفت السُّولُ من برد العشي كما زف النعام إلى حفائه الروح
وقال ما شيم : سِيَّانٌ سِيرَكُم وَأَنْ تَقِيمُوا بِهِ وَاغْبَرَّتِ السَّوْحُ
وكان مثلي أَلَّا يَسْرَحُوا غِنَا حيث استرادت مواشيهم وتسريح

فترى أن لا شاهد في البيت في روايته ، وأن ما أورده النحويون بيتاً أصله بيتان . وقوله : « وكان سيان ... » كان هنا على هذا الوجه شائبة ، وسيان خبر المصدر المؤزّل بعده . قال ابن هشام في المغني في مبحث أر : « أي وكان الشأن ألا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان لوجود القحط . وإنما قدرنا كان شائبة لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة » . وفي أمالي ابن السكيت ٦١/١ : « هكذا أنشده الرواة (سيان) مرفوعاً على إضمار الشأن في كان » . (٥) كذا في أصول الخصائص . وفي عبارة اللسان : « يستعملان » . وما هنا تأويله (لا يستعمل كلامهما) . ٢٥

أى فِسيان حرب وبَواؤكم بمثله^(١) ، كما أن معنى الأول : فكان سيان ألا يسرحوا نَما ، وأن يسرحوه بها . وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم : صِبيّة وصِبيان ؛ قلبت الواو من صِبيان وصِبوّة في التقدير — لأنه من صِبوّت — لانكسار الصاد قبلها ، وضعيف الباء أن تُعتدّ حاجزا ؛ لسكونها . وقد ذكرنا ذلك . فلما أُلِف هذا واستمرّ تدرّجوا منه إلى أن أقزوا قلب الواو ياء بحاله . وإن زالت الكسرة ، وذلك قولهم أيضا : صُبيان وصُبيّة ، (وقد^(٢)) كان يجب — لما زالت الكسرة — أن تعود الياء واوا إلى أصلها ، لكنهم أقزوا الياء بحالها لاعتيادهم إيّاها حتى صارت كأنها كانت أصلا . وحسن ذلك لهم شيء آخر ، وهو أن القلب في صِبيّة وصِبيان إنما كان استحسانا وإيثارا ، لاعن وجوب عِلّة ، ولا قوّة قياس ؛ فلما لم تتمكّن عِلّة القلب ورأوا اللفظ بياء قويّ عندهم إقرار الياء بحالها ؛ لأن السبب الأول إلى قلبها لم يكن قويا ، ولا ممّا يُعتاد في مثله أن يكون مؤثرا .

ومن ذلك قولهم في الاستثبات عن قال ضربت رجلا : منا ؟ ومررت برجل منى ؟ وعندي رجل : منو ؟ فلما شاع هذا ونحوه عنهم تدرّجوا منه إلى أن قالوا : ضرب من منّا ؛ كقولك : ضرب رجل رجلا .

ومن ذلك قولهم : أبيض لِيّاح ، وهو من الواو ؛ لأنه ببياضه ما يلوح للناظر . فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وليس ذلك عن قوّة عِلّة ، إنما هو للجنوح إلى خفة الياء مع أدنى سبب ، وهو التطزق إليها بالكسرة طلبا للاستخفاف ، لا عن وجوب قياس ؛ ألا ترى أن هذا الضرب من (الأسماء التي ليست^(٤)) جمعا كرباض ،

(١) ثبت في ش ، ب . وسقط في أ . وقد ثبت أيضا في عبارة اللسان . (٢) كذا في ش ،

وفي أ ، ب : « فقد » . (٣) كذا في أ ، ب ، ع ، هـ ، وفي ش : « حيث » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الأسماء ليست » .

وحياض، ولا مصدرا جاريا على فعلٍ معتلّ؛ كقيام، وصيام، إنما يأتي مصححا؛ نحو: خوان، وصوان؛ غير أنهم لميلهم عن الواو إلى الياء ما أقنعوا أنفسهم في إياح في قلبهم إياه إلى الياء بتلك الكسرة قبلها، وإن كانت ليس مما يؤثر حقيقة التأثير مثلها، ولأنهم شبهوه لفظا إما بالمصدر كخيال، وصيال، وإما بالجمع كسوط، وسياط، ونوط، ونيايط. نعم، وقد فعلوا مثل هذا سواء في موضع آخر. وذلك قول بعضهم في صوان: صيان، وفي صوار: صيار؛ فلما ساغ ذلك من حيث أرينا أو كاد تدرجوا منه إلى أن فتحوا فاء إياح، ثم أقرؤا الياء بحالها وإن كانت الكسرة قبلها قد زابتها، وذلك قولهم فيه: إياح. وشجعه على ذلك شيئا أن قلب الواو ياء في إياح لم يكن عن قوة ولا استحكام علة، وإنما هو لإيثار الأخف على الأثقل، فاستمر على ذلك وتدرج منه إلى أن أقرأ الياء بحالها مع الفتح؛ إذ كان قلبها مع الكسر أيضا ليس بحقيقة موجب. قال: وكما أن القلب مع الكسر لم يكن عن صحة عمل، وإنما هو لتخفيف مؤثر، فكذلك أقلب أيضا مع الفتح وإن لم يكن موجبا، غير أن الكسر هنا على ضعفه أدعى إلى القلب من الفتح، فلذلك جعلنا ذاك تدرجا عنه إليه ولم نسو بينهما فيه. فأعرف ذلك.

وقريب من ذلك قول الشاعر:

ولقد رأيتك بالقوايم مرة
وعلى من سدف العشي رياح^(٧)

(١) كذا في أ، ب، ش. وهو المناسب لقوله بعد: «فاستمر على ذلك وتدرج منه» يريد راصع العربية. وفي ج: «وشجهم» وهو المناسب للكلام السابق. (٢) كذا في أ. وسقط في ش، ب. (٣) كأنه يريد واضع العربية. (٤) كذا في أ، ب. وفي ش: «قلب». (٥) كذا في أ. وفي ش، ب: «إلى غيره». (٦) كذا في أ. وفي ش، ب: «يسو». (٧) القوايم موضع في بلاد غطفان. وجاء البيت في اللسان في (روح) وفيه «نظرة» بدل «مرة» وضبط فيه رياح بكسر الراء، وجاء في (سدف) وفيه «لياح» بدل «رواح» وكان الريح وقت الرواح وأصله الكسر. وفي اللسان: «خرجوا بريا من العشي» (بكسر الراء) ورواح وأرواح أى بأول: يريد: بأول العشي. ويريد أنه رآه وقد آن له أن يروح إذ حل سدف العشي وطلبتة. وقد يكون في الكلام قلب؛ أى وعلى سدف العشي من الرياح.

قياسه رَوَاحٌ ، لأنه فَعَالٌ من راح يروح ، لكنه لما كثر قلب هذه الواو في تصريف هذه الكلمة ياء — نحو رِيحٌ ورياح ، ومُريحٌ ومستريح — وكانت الياء أيضا عليهم أخف ، ولإليهم أَحَبُّ ، تدرجوا من ذلك إلى أن قلبوها في رِيَّاح ، وإن زالت الكسرة التي كانت قلبتها في تلك الأماكن .

ومن ذلك قلبهم الذال دالا في (أدكر) وما تصرف منه ؛ نحو يدِّكر ، ومُدِّكر ،
وأدكار ، وغير ذلك : تدرجوا من هذا إلى غيره بأن قلبوها دالا في غير بناء افتعل ،
فقال ابن مقبل :

* مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدِّكْرِ ^(١) *

ومن ذلك قولهم : الطِّئَةُ ^(٢) — بالطاء — في الطِّئَةِ ، وذلك في اعتيادهم اِطْنٌ ، ومُطْنٌ ،
واِطْنَانٌ ، كما جاءت الدِّكْرُ على الأكثر .

١٠

ومن ذلك حذفهم الفاء — على القياس — من ضِعَّةٍ وِجَّةٍ ؛ كما حذف من
عِدَّةٍ وزِنَةٍ ؛ ثم إنهم عدلوا بها عن فَعْلَةٍ إلى فَعْلَةٍ ، فأقروا الحذف بحاله ، وإن زالت
الكسرة التي كانت موجبة له ، فقالوا : الضَّعَّةُ ، والقَحَّةُ ، فتدرجوا بالضَّعَّةِ ،
والقَحَّةِ ، إلى الضَّعَّةِ ، والقَحَّةِ ، وهي عندنا فَعْلَةٌ ، كقَصْصَةٍ ، وجَفْنَةٍ ^(٤) ، (لا أن)
فتحت لأجل الحرف الخلقى ^(٥) فيما ذهب إليه محمد بن يزيد .

١٥

(١) لم أف على تمة هذا . ويبدو أنه من قصيدته التي فيها :

كانت الشباب لحاجات وكنت له فقد فرغت إلى حاجاتي الأخر

وقد أورد منها ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٤٢٦ عشرة أبيات ، وفي اللسان (هيب) لابن مقبل بيت
على رويها ، وكذا فيه في (جذا) . (٢) أى التهمة . (٣) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « من » .

(٤) في ش ، ب : « إلا أن » . وفي ١ : « لأن » ، وقد رأيت أن الأنسب بالسياق ما أثبت .

٢٠

(٥) انظر الكامل ١٨٩ / ٥ ، ١٩٦ بنسخ المصنف .

ومن ذلك قولهم : بأيّهم تمرّر أمرؤ؟ فقدّموا حرف الجرّ على الشرط فأعملوه فيه ، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ؛ لكنهم لمّا لم يجدوا طريقاً إلى تعليق حرف الجرّ استجازوا إعماله في الشرط . فلمّا ساغ لهم ذلك تدرّجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم فقالوا : غلامٌ منّ تضربُ أضربهُ ، وجاريةٌ منّ تلقى ألفها . فالاسم في هذا إنما جاز عمله في الشرط من حيث كان محمولا في ذلك على حرف الجرّ .
وجميع هذا حكمه في الاستفهام حكمه في الشرط من حيث كان الاستفهام له صدر الكلام ؛ كما أن الشرط كذلك . فعلى هذه جاز بأيّهم تمرّر ؟ وغلامٌ منّ تضربُ ؟
فأمّا قولهم :

* أنذكر إذ من يأتينا نأتيه *^(٣)

١٠ فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر ؛ وإنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ ، أى أنذكر إذ الناس من يأتينا نأتيه ، فلمّا باشر المضاف غير المضاف إليه في اللفظ أشبه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ فلذلك أجازوه في الضرورة .^(٤)

فإن قيل : فما الذى يمنع من إضافته إلى الشرط وهو ضرب من الخبر ؟ قيل : لأن الشرط له صدر الكلام ؛ فلو أضفت إليه لعلقته بما قبله ، وتأنك حالتان متنافعتان . فأمّا بأيّهم تمرّر أمرؤ ونحوه فإن حرف الجرّ متعلّق بالفعل بعد الاسم ، والظرف في قولك : أنذكر إذ من يأتينا نأتيه متعلّق بقولك أنذكر ، وإذا خرج ما يتعلّق به حرف الجرّ من حيث الاستفهام لم يعمل في الاسم المستفهم به ولا المشروط به .

(١) كذا في ١ ، ج . وسقط في ش ، ب . (٢) أى عدم عمله لفظاً .

(٣) هذا صورة شطربيت من الشعر ، ولم يأت في شعر ، ولكنه أجزأ إذا فرض أن أدخله شاعر في شعره . وانظر الكتاب ٤٤٠/١ ، والمص ٢/٢٠٦ . (٤) كذا في ش ، ب . وفى : « من » .

(٥) في الأصول : « تلك » ويبدو أنه تحريف عما أثبت . (٦) كذا في ش ، ب .

وفى ١ : « حالان » .

ومن التدرّيج في اللغة أن يكتسب المضاف من المضاف إليه كثيرا من أحكامه :
من التعريف ، والتذكير ، والاستفهام ، والشّيع وغيره ؛ ألا ترى أن ما لا يستعمل
من الأسماء في الواجب إذا اضيف إليه شيء منها صار في ذلك إلى حكمه ^(١) . وذلك
قولك : ما قرعت حلقة باب دارٍ أحدٍ قط ؛ فسرى ما في (أحد) من العموم والشّيع
إلى «الحلقة» . ولو قلت : قرعت حلقة باب دارٍ أحدٍ ، أو نحو ذلك لم يجوز .

ومن التدرّيج في اللغة : إجراؤهم الهمزة المنقلبة عن حرفي العلة عينا مجرى الهمزة
الأصلية . وذلك نحو قولهم في تحقير قائم ، وبائع : قَوَيْمٌ ، وَبُيْتَعٌ ؛ فالحقوا
الهمزة المنقلبة بالهمزة الأصلية في سائل ، وثائر ؛ من سأل وثار ، إذا قلت : سويل ،
وثوثير . وليست كذلك اللام إذا انقلبت همزة عن أحد الحرفين ؛ نحو كساء ،
وقضاء ؛ ألا تراك تقول في التحقير : كُسَيٌّ ، وَقُضِيَ ؛ فترد حرف العلة وتحذفه
لاجتماع الياءات . وليست كذلك الهمزة الأصلية ؛ ألا تراك تقول في تحقير سلاء
وخلاء بإقرار الهمزة لكونها أصلية ، وذلك سُليٌّ وخُلِيٌّ . وتقول أيضا في تكسير
كساء وقضاء بترك الهمزة البتة ؛ وذلك قولك : أْكْسِيَّةٌ ، وَأَقْضِيَّةٌ . وتقول في سلاء ،
وخلاء : أسلئة وأخلئة ؛ فاعرف ذلك .

لكنك لو بنيت من قائم وبائع شيئا مرتجلا أعدت الحرفين البتة . وذلك
كأن تبني منهما مثل جعفر ، فتقول : قَوَيْمٌ وَبَيْعٌ . ولم تقل : قَائِمٌ ، وَلَا بَاعِعٌ ؛
لأنك إنما تبني من أصل المثال لا من حروفه المغيرة ؛ ألا تراك لو بنيت من قيل
وديمة مثال (فعل) لقلت : دَوَيْمٌ وَقَوْلٌ ؛ لا غير .

(١) أى من الأسماء . (٢) أى الشيء من الأسماء الذى يضاف إلى ملازم الننى .

(٣) وهو ملازمة الننى . (٤) يريد الواو والياء . (٥) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « على » . (٧) السلاء : السمن . والخلاء في الناقة

أن تحرن أو تبرك فلا تهنض لغير علة ، وقد خلاّت الناقة ، تخلأ خلأً وخلأً ، وخلأوا .

فإن قلت : ولم لم تُقرر الهمزة في قائم وبائع فيما تبنيه منهما ، كما أقرتها في تحقيرهما ؟

قيل : البناء من الشيء أن تجمد لأصوله ، فتصوغ منها وتطرح زوائده فلا تحفل بها ، وليس كذلك التحقير ، وذلك أن صورة المحقّر معك ، ومعنى التكبير والتحقيق في أن كل واحد منهما واحد واحد ، وإنما بينهما أن أحدهما كبير والآخر صغير ، فأما الإفراد والتوحيد فيهما كليهما فلا نظر فيه ، قال أبو علي — رحمه الله — في ضحّة الواو في نحو أسيد ، وجديول : مما أعان على ذلك وسوغه أنه في معنى جَدول صغير ، فكما تصحّ الواو في جدول صغير فكذلك أنس بصحّة الواو في جديول . وليس كذلك الجمع ؛ لأنه رتبة غير رتبة الآحاد ، فهو شيء آخر ، فلذلك سقطت في الجمع حرمة الواحد ؛ ألا تراك تقول في تكسير قائم : قَوّام ، وقوّم ؛ فتطرح الهمزة وتراجع لفظ الأصل ، ولا تقول : قَوّام ، ولا قَوّم ؛ كما قلت في التحقير : قويم ؛ بالهمز .

وسألت مرة أبا علي — رحمه الله — عن ردّ سيويه كثيرا من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحمله إياها عليها ؛ ألا تراه قال تقول : سُرّيجين لقولك : سراجين ، ولا تقول : عثيمين ؛ لأنك لا تقول : عثّامين ، ونحو ذلك . فقال : إنما حُلّ التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيدا عن رتبة الآحاد . فأعتد ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه ، والمحقّر هو المكبّر ، والتحقير فيه جار مجرى الصفة ؛ فكان لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره ، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الأفراد : هذا معقّد معناه ، وما أحسنه وأعلاه !

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « التكسير » . (٢) أي هو باق على حاله لا يتغير بالتحقير .
 (٣) كذا في ح . وفي ش ، ب : « قال يقول » . وفي أ : « ألا تراه يقول » .
 (٤) كذا في أ ، ب . ش . وفي ج : « تقل » وانظر سيويه ١٠٨/٢ .
 (٥) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « بالتصغير » .

ومن التدرّيج قولهم : هذا حَضْرَمُوتٌ بالإضافة ؛ على منهاج اقتران الأسمين
أحدهما بصاحبه . ثم تدرّجوا من هذا إلى التركيب فقالوا : هذا حَضْرَمُوتٌ .
ثم تدرّجوا من هذا إلى أن صاغوهما جميعا صياغة المفرد فقالوا : هذا حَضْرَمُوتٌ ؛
بجرى لذلك بجرى عَضْرَفُوطٍ ، وَيَسْتَعُورُ .

ومن التدرّيج في اللغة قولهم : دِيْمَةٌ وَدِيْمٌ ؛ واستمرار القلب في العين للكسرة^(١)
قبلها ، ثم تجاوزوا ذلك لَمَّا كَثُرَ وشاع إلى أن قالوا : دِيْمَتِ السماء ودَوَّتْ ؛ فأتما
دَوَّمت فعل القياس ، وأما دِيْمَتِ فلا استمرار القلب في دِيْمَةٍ وَدِيْمٌ . أنشد أبو زيد :
هو الجواد ابن الجواد ابن سَبَلٍ إن دَوَّموا جاد وإن جادوا وبل^(٢)

ورواه أيضا «دِيْمُوا» بالياء . نعم ثم قالوا : دامت السماء تديم ؛ فظاهر هذا أنه أجري

بجرى باع يبيع ، وإن كان من الواو .

فإن قلت : فله فعل يَفْعَلُ من الواو ؛ كما ذهب الخليل في طاح يطيح ، وتاه
يتيه ؛ قيل : حَمَلَهُ على الإبدال أقوى ؛ ألا ترى أنه قد حُكِيَ في مصدره دِيْمًا ؛ فهذا
يُجْتَدَبُ إلى الياء ، مدرج إليها ، مأخوذ به نحوها .^(٣)

فإن قلت : فلهل الياء لغة في هذا الأصل كالواو ، بمنزلة ضاره بضيره ضَيْرًا ،
وضاره يَضُورُهُ ضَوْرًا . قيل : يَبْعُدُ ذلك هنا ؛ ألا ترى إلى اجتماع الكفّة على^(٤)
وضاره يَضُورُهُ ضَوْرًا . قيل : يَبْعُدُ ذلك هنا ؛ ألا ترى إلى اجتماع الكفّة على^(٥)

(١) هي المطر الدائم في سكون . (٢) قيل إن هذا في وصف فرس . وسبل فرس نجبية في العرب .
ولطفه الفرس ذكر في أنساب الخيل لابن الكلابي ١٦ ، ٢٧ ، وهي أم أعوج . ويقول الجعدي :

وعناجيج جيساد نجب نجبل فياض ومن آل سبل

ويقول ابن برّي : إن سبلا والله الراجن جهنم بن سبل ، وإن الرواية :

* أنا الجواد ابن الجواد ابن سبل *

وانظر اللسان في سبل وانظر أيضا التاج في المادة هذه .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ومدرج » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « فعل » .

(٥) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « لعله » . (٦) في أ : « إجماع » .

قولهم: الدَّوام، وليس أحدٌ يقول: الدَّيَّام؛ فعلمت بذلك أن العارض في هذا الموضع إنما هو من جهة الصنعة، لا من جهة اللغة.

ومثل ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: (ما هت الركبة تمييه ميتها)؛ مع إجماعهم على أمواه، وأنه لا أحد يقول: أمياه.

ونحو من ذلك ما يحكى عن عُمارة بن عَقِيلٍ من أنه قال في جمع رِيح: أرياح؛ حتى نُبِّه عليه فعاد إلى أرواح. وكأن أرياحا أسهل قليلا؛ لأنه قد جاء عنهم قوله: * وعلى من سدَف العشي رِيَّاح *^(٢)

فهو بالياء لهذا آنس.

وجماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لحقتها؛ فهم لا يزالون تسببا إليها، ونجشا عنها، واستثارة لها، وتقرُّبا ما استطاعوا منها.

ونحو هذه الطريق في التدرّيج: حملهم علىَّاوان على حمران، ثم حملهم رِداوان على علىَّاوان، ثم حملهم قُرَّاوان على رِداوان؛ وقد تقدّم ذكره. وفي هذا كاف مما يرد في معناه بإذن الله تعالى.

ومن ذلك أنه لما اطّردت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل؛ نحو: قمتُ يوم قمتَ، وأجلسُ حين تجلس؛ شبهوا ظرف المكان بها في (حيث)؛ فتدّرجوا من «حين» إلى «حيث» فقالوا: قمت حيث قمت. ونظائره كثيرة.

(١) في أ: «لأحد». (٢) أي ظهر ماؤها وكثر. والركبة: البئر. (٣) انظر ص ٣٥٠
(٤) كذا في أ. وفي ب: «تسببا» بالعجم الشين. وفي ش: «تسببا بها وبجنا عنها واستثارة لها». وفي ج: «لا يألون» في موضع «لا يزالون» وتوافق بعدما في أ، وهي جيدة. وقوله: «لا يزالون تسببا إليها»، أي ينسبون إليها تسببا، وكذا قوله: «نجشا» أي ينجشون. وقوله: «استثارة» أي يستثرون، فهي مفاعل على المصدر، ويجوز أن تكون على الحذف؛ أي ذوى تسبب الخ، أو أنه حل هذه المعاني عليهم على قصد المبالغة. والنجش: البحث عن الشيء واستخراجه. (٥) انظر ص ٢١٣ وما بعدها من هذا الجزء.

باب

في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب

هذا موضع شريف . وأكثر الناس يَضَعُف عن احتماله ؛ لغموضه ولطفه . والمنفعة به عامة ، والتسائد إليه مَقَوُّجٌجِد . وقد نص أبو عثمان عليه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره . فإذا سمعت « قام زيد » أجزت ظرف بشر ، وكرم خالد .

قال أبو علي : إذا قلت : « طاب الخُشُكُان ^(٢) » فهذا من كلام العرب ؛ لأنك بلأعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب .

- ١٠ ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجزته العرب مجرى أصول كلامها ؛ ألا تراهم يصرفون في العلم نحو أجز ، وإبرئيم ، وفيرنيد ، وفيروزج ، وجميع ما تدخله لام التعريف . وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديساج ، والفيرنيد ، والسيهريز ^(٣) ، والأجز ، أشبه أصول كلام العرب ، أغنى النكرات . بفري في الصرف ومنعه مجراها .

(١) انظر الباب الثاني من تصريف المازني بشرح ابن جني ١٧٠ نسخة التيمورية .
(٢) فسر داود الأنطاكي في التذكرة ١ / ١٢٩ بأنه : « خالص دقيق الحنطة إذا عجن بشرج وبسط ومل بالسكر والوز والفتق وماء الورد ، وجمع وخبز . وأهل الشام تسميه المكفن » . وانظر المغرب للجواليقي ١٣٤ . ويقال في هذا العصر البسكويت . وانظر محاضر جلسات المجمع اللغوي : دور الانعقاد الأول ٤٣٣

(٣) السهريز — بكسر السين وتضم — ضرب من التمر ، يقال : تمر سهريز ؛ بالوصف والإضافة . ويقال : سهريز ؛ بالشين أيضا . وانظر معرب الجواليقي (طبعة الدار) ١٩٩

قال أبو علي : ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة ، كما تشتق من أصول كلامها ؛ قال رؤبة :

هل يُعْجِنِي حَلَفٌ سَخْنِيَّت * أو فضة أو ذهب كبريت^(١)

قال : فـ «سَخْنِيَّت» من السَخْتِ^(٢) ؛ كـ «زَحْلِيل» من الزحل^(٣) .

وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أنَّهُ قال : يقال ذَرِهْمِتِ الخُبَّازِي ؛ أى صارت كالدرهم ، فاشتقَّ من الدرهم وهو اسم أعجمي . وحكى أبو زيد : رجل مدرهم^(٤) . قال ولم يقولوا منه : دُرْهِم ؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف . ولهذا أشباه .

وقال أبو عثمان في الإلحاق المطرِد : إن موضعهُ من جهة اللام ؛ نحو قُعْدِدْ ، وَرِمْدِدْ ، وَشَمَلَلْ ، وَصَعَرَر . وجعل الإلحاق بغير اللام شاذًا لا يقاس عليه . وذلك نحو جوهر ، وَبَيْطَر ، وَحَدُول ، وَحَدِيم ، وَرَهْوَك^(٥) ، وَأَرْطَى ، وَامْعَزَى ، وَسَلَقَى ، وَجَعَبَى . قال أبو علي وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان : لو شاء شاعر ، أو ساجع ، أو متسع ، أن يبنى بإلحاق اللام اسمًا ، وفعلًا ، وصفة ، لحازله ، ولكان ذلك من كلام العرب . وذلك نحو قولك : نَخْرِجُ أَكْرَمَ مَنْ دَخَلَ ، وضربَ زيدَ عمرا ، ومررت برجل ضَرْبٍ وَكْرَمٍ ١٥

(١) حلف سَخْنِيَّت : موثق قوى . يقال كذب سَخْنِيَّت : خالص . والكبريت أراد به روبة الذهب ، وخطئ فيه ، والعرب تخطئ في المعاني دون الألفاظ . وانظر شفاء الغليل واللسان . وانظر الديوان ٢٥ ، والتقريب لأصول التعريب ١١ . (٢) السخت : الشديد . (٣) هو السريع . (٤) أى كثير الدراهم . (٥) كذا في ش ، ب . وفى أ ، ج : « إلا أنه جاء » . (٦) يقال : رهوك فى مشبه : مشى فى ضعف كأنه يمشى فى سيرة . ٢٠

ونحو ذلك . قلت له : أفترجل اللغة ارتجالاً ؟ قال : ليس بارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذاً من كلامهم . قال : ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكآن ؛ فتجمله من كلام العرب ، وإن لم تكن العرب تكلمت به . هكذا قال ؛ فبرفعك إياه كرفعها ما صار لذلك محمولا على كلامها ، ومنسوبا إلى لغتها .

وما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه (من قول الراجز) :

هل تعرف الدار لأُمّ الخزرِجِ مِنها فظَلَّتَ اليومَ كالْمَرْجِ

أى الذى شرب الزَّرْجُونُ ؛ وهى الخمر . فاشتق المَرْجُ من الزَّرْجُونِ ؛ وكان قياسه : كالْمَرْجِنِ ، من حيث كانت النون فى زَرْجُونِ قياساً أن تكون أصلاً ؛ إذ كانت بمنزلة السين من قَرَبُوس . قال أبو على : ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه . قال : والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤبة .

* فى خِذْرِ مَيَّاسِ الدِّمِيِّ مُعَرِّجِنِ *

وأنشدناه (المعرجن) باللام . فقوله (المعرجن) يشهد بكون النون من عُرْجُونِ أصلاً ، وإن كان من معنى الانعراج ؛ ألا تراهم فسروا قول الله تعالى (حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ) فقالوا : هى اليكاسة إذا قُدمت فأُخِنت ؛ فقد (كان على هذا القياس يجب) أن يكون نون (عُرْجُونِ) زائدة ، كزيادتها فى (زيتون) ، غير أن بيت رؤبة الذى يقول فيه (المعرجن) مَنع هذا ، وأعلمنا أنه أصل رباعى قريب من لفظ

(١) ثبت فى أ . وسقط فى ش ، ب . (٢) وهو لفظ فارسي مركب من « زر » بمعنى

الذهب ، و « كون » بالكاف الفارسية ومعناه لون . فعنى التركيب : لون الذهب . وانظر التقريب ٩

(٣) من أرجوزة فى ديوانه ٥٦ (٤) سقط فى أ . (٥) آية ٣٩ سورة يس .

(٦) اليكاسة : العذق بشاويحه . وهو ما عليه الرطب ويقال له السباطة . (٧) كذا فى أ .

وفى ش ، ب : « كان القياس على هذا أن يكون » .

الثلاثي ؛ كَيْسَبْطِرٍ من مَسِيْطٍ ، وَدِمْتَرٍ ، من دِمَيْثٍ ؛ ألا ترى أنه ليس في الأفعال (فَعْلَانِ) وإِنَّمَا ذلك في الأسماء نحو عَلَجَنَ ، وَخَلَبَنَ ^(١) .

ومما يدلُّك على أنَّ ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوه (يَتَلَقَّوْنَ بينهم مسائل) ^(٣) أبتية التصريف ؛ نحو قولهم في مثال (صَمَحَحَ) من الضرب ، : (ضَرَبَ رَبَّ) ومن القتل (قَتَلَ) ومن الأكل (أَكَلَ) ومن الشرب (شَرَبَ) ومن الخروج (خَرَجَ) ومن الدخول (دَخَلَ) . وفي مثل (سَفَرَجَل) من جعفر : (جَعَفَرَر) ^(٤) ومن صقعب (صَقَعَبَب) ومن زبرجج (زَبَرَجَج) ^(٥) ومن ترتم (تَرْتَمَمَ) ونحو ذلك . فقال لك قائل : بأى لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بداً من أن تقول : بالعربية ، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف ^(٦) .

فإن قلت : فما تصنع بما حدثكم به أبو صالح السَّليل بن أحمد بن عيسى ابن الشَّيْخ عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : حدثنا الخليل بن أسد النوشجاني قال : قرأت على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجاج :
* يا صاح هل تعرف رَسْمًا مُكْرَسًا *

فلما بلغت :

* تقاعس العِزُّ بنا فاقعنسنا * ١٥

قال لي الأصمعي : قال لي الخليل : أنشدنا رجل :

* ترافع العِزُّ بنا فارفنعنا ^(٨) *

(١) الملجن : الناقة الكهازالم ، والمرأة الماجة . والخلبن : الخرقاء . (٢) كذا في أ ، ح . وفي غيرها : « من » . (٣) أى يلقي بعضهم على بعض أسئلة . (٤) الصقعب : الطويل ، والمصوت من الأنياب والأبواب . (٥) الترم : ما فضل من الطعام ، أو الإدام في الإناة . (٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « هؤلاء » . (٧) نسبة للنوشجان (بضم النون) : بلد في فارس . (٨) كذا في ش ، ب . وفي أ : « به » . ٢٠

فقلت : هذا لا يكون . فقال : كيف جاز للعجاج أن يقول : ^(١)

* تقاعس العزُّ بنا فاقعنسنا * ^(٢)

فهذا يدلُّ على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو ^(٣) من الأبنية ، على أنه من كلامهم ؛ ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيّد قومه ، وكاشف قناع القياس في علمه ، كيف منع من هذا ؛ ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحا . ومذهبنا مرضيا لما أباه الخليل ولا منع منه ! ^(٤)

فالجواب عن هذا من أوجه عدّة : أحدها - أن الأصمعيّ لم يحكِ عن الخليل أنه انقطع هنا ، ولا أنه تكلم بشيء بعده ؛ فقد يجوز أن يكون الخليل لما احتجّ عليه مُنشده ذلك البيت بيت العجاج عَرَفَ الخليلُ حُجَّتَه فترك مراجعته ، وقطع الحكاية على هذا الموضع يكاد يقطع بانقطاع الخليل عنده ، ولا ينكر أن يسبق الخليلُ إلى القول بشيء فيكون فيه تعقُّب له فينبّه عليه فينتبه . ^(٥)

وقد يجوز أيضا أن يكون الأصمعيّ سمع من الخليل في هذا من قبله أو رده على المحتجّ به ما لم يحكمه للخليل بن أسد ، لا سيما والأصمعيّ ليس ممن ينشط للفايس ، ولا لحكاية التعليل .

نعم ، وقد يجوز أن يكون الخليل أيضا أمسك عن شرح الحال في ذلك ، وما قاله لمنشده البيت من تصحيح قوله ، أو إفساده ، للأصمعيّ لمعرفته بقلة انبعاثه في النظر وتوقره على ما يروى ويُحفظ . وتؤكد هذا عندك الحكاية عنه وعن ^(٦)

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فقلت » وانظر لهذه القصة شعراء ابن قتيبة ٢٣ .

(٢) بعد هذا في ابن قتيبة : « ولا يجوز لي » . (٣) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٤) كذا في ش وب . وسقط في أ . (٥) متعلق بقوله : « شرح » .

(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « انبعاثه » . (٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يركد » .

الأصمعيّ، وقد كان أرادَه الأصمعيّ على أن يعلمه العَرُوض فتعذّر ذلك على الأصمعيّ^(١) وبعد عنه؛ فيئس الخليل منه فقال له يوما: يا أبا سعيد، كيف تقطّع قول الشاعر:

إذا لم تستطيع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

قال: فعلم الأصمعيّ أن الخليل قد تأذّى ببعده عن علم العَرُوض فلم يعاوده فيه.

ووجه غير هذا، وهو اللطف من جميع ما جرى وأصنعه وأغمضه؛ وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك لأنه بناء (مما)^(٢) لامة حرف حلق، والعرب لم تبين هذا المثال مما لامة أحد حروف الخلق، إنما هو مما لامة حرف قوى، وذلك نحو اقمئسس، واصحنكك، واكئندد، واعفنجج. فلما قال الرجل للخليل (فارفعنا) أنكر ذلك من حيث أرينا.

فإن قيل: وليس ترك العرب أن تبين هذا المثال مما لامة حرف حلق، بمانع أحدا من بنائه من ذلك؛ ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا حذا إنسان على مثليهم، وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعا، ولا أن يرويه رواية.

قيل: إذا تركت العرب أصرا من الأمور لعلّة داعية إلى تركه وجب اتباعها عليه، ولم يسع أحدا بعد ذلك المدوّل عنه. وعلّة امتناع ذلك عندي ما أذكره لتأمله فتعجب منه، وتأثّق لحسن الصنعة فيه.

(١) البيت لعمر بن معد يكرب من قصيدته في ربحانة أخته، وكات أسرّت، ولم يستطع أن يستفدّها؛ أوّلها:

أمن ربحانة الداعي السميع يسوّقني وأصحابي هجوع

وانظر الخزنة ٣/٤٦٠، والأصمعيّات ٤٣-٤٥، والأغانى بولاق ١٤٣/٣٣، وابن قتيبة ٢٣، ومعاهد التصريح ٢/٢٣٦.

(٢) كذا في ١. وفي سائر الأصول: «مضى». (٣) كذا في ث، ب. وفي ١: «فيا».

(٤) أى غلط واشتدّ. (٥) اعفنجج: أى أسرع.

(٦) ثبت هذا الحرف في أصول الكتاب ما عدا ج فقد سقطت فيها، وهو أسوغ.

وذلك أن العرب زادت هذه النون الثالثة الساكنة في موضع حروف اللين أحق به وأكثر من النون فيه ؛ ألا ترى أنك إذا وجدت النون ثالثة ساكنة فيما عدته خمسة أحرف ، قطعت زيادتها ؛ نحو نون ^(١) بَحْمَنَ ، و ^(٢) بَحْمَنَ ، و ^(٣) بَحْمَنَ ، و ^(٤) بَحْمَنَ ، و ^(٥) بَحْمَنَ ، و ^(٦) بَحْمَنَ ؛ عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه ، حتى يأتيك ثَبَّتَ بضمه .

قال أصحابنا : وإنما كان ذلك لأن هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد ؛ نحو واو ^(٧) فَدَوَيْسَ ، و ^(٨) سَرَوَيْسَ ، و ^(٩) سَرَوَيْسَ ، و ^(١٠) سَرَوَيْسَ ، و ^(١١) سَرَوَيْسَ ، و ^(١٢) سَرَوَيْسَ . والنون حرف من حروف الزيادة أغنّ ومضارع لحروف اللين ، وبينه وبينها من القُرب والمُشابهات ما قد شاع وذاع . فالحقوا النون في ذلك بالحروف اللينة الزائدة . وإذا كان كذلك ، فيجب أن تكون هذه النون — إذا وقعت ثالثة في هذه المواضع — قوِّية الشَّبه بحروف المد ؛ وإنما يقوى شَبهها بها متى كانت ذات غُنَّة لتضارع بها حروف المد للينها ، وإنما تكون فيها الغُنَّة متى كانت من الأنف ، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة ، وبعدها حرف قوِّى لا حَلْقى ، نحو بَحْمَنَ وبابيه . وكذلك أيضا طريقها وحديثها في الفعل ؛ ألا ترى أن النون في باب احرنجم ^(١٣) وادَلَنْطَى ، إنما هي محمولة من حيث كانت ثالثة ساكنة على الألف ، نحو اشها ببت ، وادها ممت ، وابيضا ضمت ، واسواددت ؛ والواو في نحو اغدودن ، واعشوشب ،

- (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بأنها زائدة » . (٢) هو الغليظ الشفة .
 (٣) من معانيه السى الخلق . (٤) هو الضخم الشديد من الرجال . (٥) هو الذي في إحدى جداته رق . (٦) الأسد الشديد . (٧) هو الشديد من الأسود والرجال .
 (٨) هو اجل الطويل . (٩) هو السيد الشريف . (١٠) هو البلى والنشيط .
 (١١) هو الجرفس . (١٢) كذا في ب . وفي أ ، ش : « ادلنطى » بالهملة .
 (١٣) وادلنطى الرجل : مرة فاسرع . (١٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في نحو » .

واخلواق، واعروريت، واذلوليت^(١)، واقطوطيت^(٢)، واحلوليت . وإذا كانت النون في باب احرنجم واقعنسس إنما هي أيضا محمولة على الواو والألف في هذه الألفاظ التي ذكرناها (وغيرها^(٣)) وجب أن تضارعا ، وهي أقوى شباها بها . وإنما يقوى شبهها بها إذا كانت غنَاء ، وإنما تكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم ، نحوها في اسخنكك^(٤) ، واقعنسس ، واهرنجم ، واهرنظم^(٥) . وإذا كان كذلك لم يجوز أن يقع بعدها حرف حلق ؛ لأنها إذا كانت كذلك كانت من الفم^(٦) ، وإذا كانت من الأنف سقطت غنتها ، وإذا سقطت غنتها زال شبهها بحرفي المد : الواو والألف . فلذلك أنكزه الخليل ، وقال : هذا لا يكون . وذلك أنه رأى نون (ارفع) في موضع لا تستعملها العرب فيه إلا غناء غير مبينة^(٧) ، فأنكزه ، وليست كذلك في اقعنسس لأنها قبل السين ، وهذا موضع تكون فيه مُغَنَّةٌ مشابهة لحرفي اللين ، ولهذا ما كانت النون في (عجَّيس) و (هجنج) كباء (عديس) ولا مى (شَلْعَلَع) ولم يقطع على أن الأولى منهما الزائدة ، كما قطع على نون (جحنفل) بذلك من حيث كانت مدَّعية ، وأدغامها يخرجها من الألف ؛ لأنها تصير إلى لفظ المتحركة بعدها ، وهي من الفم . وهذا أقوى ما يمكن أن يحتج به في هذا الموضع .

١٥ (١) اذلول : انطلق في استخفاء وذل . (٢) اقطوطى : قارب في مشيه . (٣) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب . (٤) يقال : اسخنكك الليل : أظلم . (٥) أى رفع أنفه وغضب واستكبر . (٦) أما إذا كان بعدها حرف فوى وكانت غناء فان يخرجها الخيشوم ، وهو أقصى الأنف . وفي مقدمة الجزرية : * وغنة يخرجها الخيشوم *

٢٠ (٧) كذا في ب . وفي ش : « مبنية » . (٨) هو الجبل الضخم . (٩) هو الطويل الضخم . (١٠) هو الجبل الضخم . (١١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « شملع » . والشملع والشملع : الطويل . وقد جاء الأول في مستدرك التاج ، والثاني في اللسان والقاموس . (١٢) كذا في ش . وفي أ ، ب : « الأنف » وما أثبت هو الصواب . وفي ج : « فيزول شبهها بالألف » .

وعلى ما نحن عليه فلو قال لك قائل : كيف تبني من ضرب مثل (جنبطى) ؛
 لقلت فيه : (صَرَنْتِ) . ولو قال : كيف تبني مثله من قرأ ؛ لقلت : هذا لا يجوز ؛ لأنه
 يلزمى أن أقول : (قرأى) ؛ فأبين النون لوقوعها قبل الهمزة ، وإذا بانَتْ ذهب عنها
 غُنَّتْها ، وإذا ذهبَتْ غُنَّتْها زالَ شَبَهاً بحروف اللين في نحو عَثُولٍ ، وخَفِيدٍ ، وسَرَوِيطٍ ،
 وفد وكيس ، وزَرارق ، وسَلام ، وعُدَّافِر ، وقرَّاقِر - على ما تقدَّم - ولا يجوز أن تذهب
 عنها الغنة في هذا الموضع الذى هى محمولة فيه على حروف اللين بما فيها من الغنة
 التى ضارعتها بها ، وكذلك جميع حروف الحلق . فلا يجوز أيضاً أن تبني من صرع ،
 ولا من جبه ، ولا من سنج ، ولا من سلخ ، ولا من فرغ ؛ لأنه كان يلزمك أن تقول :
 صَرَنْتِ ، وجَبَنْتِ ، وسَنَجَنْتِ ، وسَلَخَنْتِ ، وفرَنْتِ ؛ فتبين النون في هذا الموضع .
 وهذا (لا يجوز) ؛ لما قدَّمنا ذكره . ولكن من أخفى النون عند الخاء والغين في نحو
 مُنْخَلٍ ، ومُنْغِلٍ ، يجوز على مذهبه أن يبني نحو جنبطى من سلخ وفرغ ؛ لأنه قد
 يكون هناك في لغته من الغنة ما يكون مع حروف الفم .

وقلت مرة لأبى على - رحمه الله - قد حضرني شيء في علة الإتيان في (نقيذ) وإن
 عيرى أن تكون عينه حلقية ، وهو قرب القاف من الخاء والغين ، فكما جاء عنهم النخير
 والرغيف ، كذلك جاء عنهم (النقيذ) بخاز أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق
 بها ، كما شبه من أخفى النون عند الخاء والغين إياها بحروف الفم ، فالنقيذ في الإتيان

- (١) كذا في ش ، ب . وفى أ : « غنا » . (٢) هو الأحق . (٣) هو السريع ،
 والظلم . (٤) جمع زرق (كسرك) وهو طائر صياد . (٥) اسم موضع من نواحي المدينة .
 (٦) كذا في أ . وفى ب ، ش : « ولا يجوز » . (٧) كذا في أ . وفى ش ، ب :
 « ما لا يجوز » . (٨) وصف من أفضل القوم حديثاً سمعه : ثم به إليهم .
 (٩) كذا في ش ، ب . وفى أ ، ج : « نقيذ » . والصواب ما أثبت . والنقيذ ما يستنقذ من العذر .
 (١٠) كذا في أ . وفى ش ، ب : « وكا » . (١١) كذا ش ، ب . وفى أ : « جاز » .

كالمُنْخُلِ والمُنْزِلِ فيمن أخفى النون؛ فرضيه وتقبله . ثم رأيتُه وقد أثبتته فيما بعد بخطه في تذكرته ، ولم أر أحدا من أصحابنا ذكر (امتناع فعلن) وبابه فيما لأمه جرف حلقى ؛ لِمَا يُعْقِب ذلك من ظهور النون وزوال شبهها بحروف اللين ، والقياس يوجبُه فلنكن عليه . ويؤكدُه عندك أنك لا تجدد شيئا من باب فعلن ولا فعلل ولا فعنعل بعد نونه حرف حلقى .

وقد يجوز أن يكون إنكار التخليل قوله (فارفعنا) إنما هو لتكرار الحرف الحلقى مع استنكارهم ذلك . ألا ترى إلى قلة التضعيف في باب المدَّهِ ، والرَّخِج ، والبَّاع ، والبَّح ، والَّغِيغَة ، والرَّغِيغَة ؛ هذا مع ما قدَّمناه من ظهور النون في هذا الموضع .

ومن ذلك قول أصحابنا : إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل ، إلا أن تقيسه . وذلك نحو المدرج ، تقول : دحرجته مُدَحْرَجًا ، وهذا مُدَحْرَجنا ، وقلقلته مقلقلًا ، وهذا مقلقلنا ، وكذلك أكرمته مُكْرَمًا وهذا مُكْرَمك ، أى موضع إكرامك ، وعليه قول الله تعالى : « وَمَرَّ قَنَاهُمْ كُلُّ مُمَزَّقٍ » أى تمزيق ، وهذا ممزَّق الثياب ، أى الموضع الذى تمزَّق فيه . قال أبو حاتم : قرأت على الأصمعي في جيميَّة العجاج :

* جَابًا تَرَى بِلَيْتِهِ مُسَحَّجًا * (١٠)

(١) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « امتناع بناء فعلن » . (٢) كذا في ش ، ب . وسقط هذا الحرف في ١٠ . (٣) هو اليسير السهل . (٤) هو السهولة واللين . (٥) هو المتاع وتقل السحاب من الماء . (٦) من معانيها الروضة . (٧) طعام مثل الحساء يصنع بالتمر . ويقول فيها في تهذيب الألفاظ ٦٣٧ : « والرغيفة : حسو رقيق » وهى مصحفة فيه الى (الرغيفة) ويستظهر الناشرانها (الرغيفة) وهذا خطأ . (٨) ثبت في ١٠ ، وسقط في ش ، ب . (٩) آية ١٩ سورة سبأ . (١٠) الجباب : حمار الوحش الفليظ ، والليت : صفحة العنق ، والتدحيج : الخدش . وهو من أرجوته التى أزلها : * ما هاج أحزاننا وشجوا قد شجما * وانظر الديوان .

فقال : تليته ، فقلت : يَلِيْتُهُ ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : أخبرني به مَنْ سَمِعَهُ ^(١)
 من فِلَقٍ في رُبَّة ، أعنى أبا زيد الأنصاري ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : جعله ^(٢)
 مصدرا ، أي تسحيجا ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : فقد قال جرير :
 ألم تعلم مُسَرَّحِي القوافي ^(٣) فلا عِيَاءَ بهن ولا اجتلابا ^(٤)

أي تسريحي . فكأنه أراد أن يدفعه ، فقلت له : فقد قال الله عز وجل : « ومنزقناهم
 كل ممزق » فامسك .

وتقول على ما مضى : تألفتها متألفا ، وهذا متألفنا ، وتدهورت متدهورا ،
 وهذا متدهورك ، وتقاضيتك متقاضِي ، وهذا متقاضانا . وتقول : اخروط ^(٥)
 مخروطا ، وهذا مخروطا ، واغردون مغردونا ، وهذا مغردونا ، وتقول :
 أذلوليت مُذْلُولِي ، وهذا مذلولانا ، ومذلولاكُنَّ يا نسوة ، وتقول : اكوهذا ^(٦)
 مكوهذا ، وهذا مكوهذا . فهذا كله من كلام العرب ، ولم يُسمع منهم ،
 ولكنك سمعت ما هو مثله ، وقياسه قياسه ؛ ألا ترى إلى قوله : ^(٧)

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأُنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكُرْبِ
 وقوله : ^(٨)

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأُنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمَكِيسُ ^(٩)

- (١) التليل : العنق . (٢) فلق الغم : شقه ومنفرجه . (٣) ثبت في أ ، وسقط في ش ، ب .
 (٤) انظر الكتاب ١١٩/١ ، والبيت من قصيدة يهجو بها العباس بن يزيد الكندي ، وانظر
 الديوان ٦٢ والكمال ٢٥٩/٢ . ولفظ الشطر الأول في الديوان : * ألم تخبر بمسرحي القوافي *
 (٥) يقال اخروط بهم السير : امتد . (٦) اغردون الشجر : تننى وكان ناعما . ويقال
 كذلك في الشاب . (٧) اكوهذا الشيخ والفرخ : ارتعد . (٨) كذا في أ ، ب .
 (٩) هو مالك بن أبي كعب أبو كعب بن مالك . وانظر الكتاب ٢٥٠/٢ .
 وحاسة البحرى ٥٣ ، وحاسة الحالدين الورقة ٦١ من نسخة الدار ٨٧ هـ أدب . (١٠) هو زيد
 الخليل . وهو من أربعة أبيات في النوادر ٧٩ ، وانظر سيبويه ٢٥٠/٢ واللسان (قتل) ، والآلى .

وقوله : * كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُصَلِّصِهِ * .

فقوله (مصلصله) يجوز أن يكون مصدرا أى فى صلصلته ، ويجوز أن يكون موضعا للمصلصلة . وأما قوله :

* ... حَتَّى لَا أَرَى لِي مَقَاتِلًا * .

فمصدر ، ويبعد أن يكون موضعا أى حتى لا أرى لى موضعا للقتال : المصدر هنا أقوى وأعلى . وقال ^(١) :

تَرَأْدُ عَلَى دِمْنِ الْحِيَاضِ فَإِنْ تَعَفَّ فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةً فَرَكُوبٌ ^(٢)
أى مكان تنديتنا إياها أن نرحلها ، فنركبها . وهذا كقوله :

* تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ *

أى ليست هناك تحية ، بل مكان التحية ضرب . فهذا كقول الله سبحانه ^(٣) :
« فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » . وقال رؤبة :

* جَذَبَ الْمُنْدَى شِئْرَ الْمُعَوِّهِ ^(٤) *

فهذا اسم لموضع التنذية أى جَذَبَ هذا المكان . وكذلك (المعوّه) مكان أيضا ، والقول فيهما واحد .

١٥ (١) هو طلقة بن عبدة . والقصيدة فى المفضليات .

(٢) الحديث عن ناقته المذكورة فى البيت :

إِلَيْكَ — أَيْتُ اللَّعْنِ — أَعْلَمْتُ نَاقَتِي لِكُلِّكُلْهَا وَالْقَصْرَيْنِ وَجِيبِ

والدمن جمع دمنة وهى بقية الماء فى الحوض وقوله : (تراد) كذا فى المفضليات وأصول الخصائص وفى اللسان فى دمن وندى : ترادى . وانظر ابن الأنبارى ٧٧٨

٢٠ (٣) التنذية أن تورد الإبل لتشرب قليلا ، ثم تترك ترعى ، ثم ترد إلى الماء .

(٤) نسب فى الكتاب ٣٦٥/١ إلى عمرو بن معديكرب ، وكذا نسب ابن رشيق فى العمدة فى باب المرقعات . وانظر الخزائن ٥٣/٤ . والشطر الذى أورد بحجز صدره : * وخيل قد دلفت لها بنجل *

(٥) كذا فى شه ، ب ، وفى أ : « قول » . (٦) « شئز » : غليظ ، « والمعوّه » من التعويه ، وهو نزول آخر الليل . يصف مهمها قطعه فى سفره . وانظر الأبرجوزة فى ديوانه .

وهذا باب مطرّد متقاوّد . وقد كنت ذكرت طرفاً منه في كتابي (شرح
تصريف أبي عثمان) ؛ غير أن الطريق ما ذكرت لك . فكل ما قيس على كلامهم
فهو من كلامهم . ولهذا قال من قال في العجّاج ورؤبة : إنهما قاسا اللغة وتصرفا
فيها ، وأقدما على ما لم يأت به من قبلهما . وقد كان الفرزدق يُلغز بالأبيات ،
ويأمر بلقائها على ابن أبي إسحاق ^(١) .

وحكى الكسائي ^(٢) أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزور ، فقال :
مَطِيب ؛ وضحك الأعرابي من نفسه كيف تكلف لم ذلك من كلامه . فهذا
ضرب من القياس ركه الأعرابي ، حتى دعاه إلى الضحك من نفسه ،
في تعاطيه إياه .

وذكر أبو بكرات منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشكّ فيها ،
فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنيس بها وزال استيحاشه منها . فهل هذا إلا اعتماد
في تثبيت اللغة على القياس . ومع هذا أنك لو سمعت ظُرف ، ولم تسمع يَظُرف ؛
هل كنت تتوقف عن أن تقول يظرف ، راجلاً له غير مستحى منه . وكذلك
لو سمعت سليم ، ولم تسمع مضارعه ؛ أكنت ترجع أو تردع أن تقول يسلم ، قياساً
أقوى من كثير من سماع غيره . ونظائر ذلك فاشية كثيرة ^(٣) .

(١) هو عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، من أوائل من وضع النحو . مات سنة ١١٧ هـ .
وانظر طبقات القراء ١٠٤ (٢) في اللسان في « مطيب » نسبة هذه القصة للسرياني .

(٣) هذا الضبط عن أ . وضبط في اللسان والقاموس : « مطيب » بسكون الطاء وفتح الباء .
وفي ش ، ب بعد « مطيب » : « واحد » وسقط هذا اللفظ في أ . ومطايب الجزور : خيار
لحمه وأطيبه . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « على » .

(٥) أي تكلف ، وهو من باب ورت . (٦) ثبت في أ . وسقط في ش ، ب .

باب — في الفصحح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا

من ذلك قول لبيد :

سقى قومي بني مجيد، وأسقى ^(١) تميرا والقبائل من هلال

وقال ^(٢) :

أما ابن طوق فقد أوفى بذمته كما وفي بقلاص النجم حاديها ^(٣)

وقال ^(٤) :

فظلت لدى البيت العتيق أخيلهو ^(٥) ومطواى مشتاقان له أرقاين ^(٦)

فهاتان لغتان : أعني إثبات الواو في « أخيلهو » ، وتسكين الهاء في قوله : « له » ؛ لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة ، وإذا كان كذلك فهما لغتان . وليس إسكان الهاء في « له » عن حذفٍ لحق بالصنعة الكلمة ؛ لكن ذاك لغة .

(١) قبله :

أقول وصوبه معنى بعيد يحط السبب من قلل الجبال وهو في وصف سحاب من قصيدة أولها :

ألم تلم على الدمن الخوالى لسلى بالمذائب فالقفال

وانظر الديوان طبعة فينا ١٢٧ ، و « مجد » : أم كلب وكلاب ابن ربيعة بن عامر بن صعصعة .

(٢) هو طفيل الفنوى ، كما في اللسان في « وفي » . وقد ذكر في ديوانه ٦٥ فيا نسب إليه . وفي الكامل ١٥٦/٥ : « ابن بيض » بدل « ابن طوق » .

(٣) قلاص النجم في زعم العرب عشرون نجما ساقها الدبران في خطبة الثريا .

(٤) هو يعلى الأزدي ، وكان لصا . وانظر اللسان في « مطا » ، وفي « ها » في الألف اللينة ، وانظر ص ١٢٨ من هذا السفر .

(٥) يتحدث عن برق شافه وهاجه إلى وطنه ، و « أخيله » : أنظر إلى مخيله ودنق مطره . و « مطواى » : تثنية مطو . وهو صاحب النظر .

(٦) كذا في ١٠ . وفي سائر الأصول : « فهذان » .

ومثله ما رويناه عن قُطْرُب :

وأشرب الماء ما بي نحو هو عطش إلا لأن عيونه سيلٌ واديه
فقال « نحو هو » بالواو، وقال « عيونه » ساكن الهاء .
وأما قول الشَّماخ :

له زَجَلٌ كأنه صوتُ حَا إذا طلب الوَسِيقَةَ أو زَمِيرٌ^(١)
فليس هذا لغتين ؛ لأننا لا نعلم رواية^(٢) حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة^(٣)،
فينبغي أن يكون ذلك ضرورة^(٤) (وصنعة^(٥)) ، لا مذهبا ولغة . وكذلك يجب عندى
وينبغي ألا يكون لغة ؛ لضعفه فى القياس . ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب
الوصل ، ولا مذهب الوقف . أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلفيتهو أميس .
وأما الوقف فيوجب الإسكان كلفيته وكلمته ؛ فيجب أن يكون ذلك ضرورة
للوزن، لا لغة .

وأنشدني الشَّجَرِيّ لنفسه :

ولما ليرعى فى الخُوفِ سَواُمنَا كأنه لم يشعر به من يحاربُه^(٤)

فاختلس ما بعد هاء « كأنه » ، ومَطَّل ما بعد هاء « يهيى » ، واختلاس ذلك
ضرورة^(٥) (وصنعة^(٥)) على ما تقدّم به القول .

١٥

(١) الزجل : صوت فيه حنين وترنم . والوسيقة هنا : القطيع من الأتُن . والزمر : الزمر .
يصف حمار وحش هائجا . وانظر كتابة الأعم على شواهد الكتاب ١ / ١١ ، وانظر الديوان . وانظر
أيضا ص ١٢٧ من هذا السفر . (٢) كذا فى شه ، ب . وهو يوافق ما فى اللسان فى « ها »
فى حرف الألف اللينة . وفى أ : « راية » . (٣) ثبت هذا فى أ وسقط فى شه ، ب .

٢٠

(٤) « كأنه » كتب فى أ فوته : « خلص » .

(٥) كذا فى أ . وفى شه ، ب : « ضيفة » .

ومن ذلك قولهم : بغداد ، وبغدان . وقالوا أيضا : مغدان ؛ وطبرزل ، وطبرزن .
وقالوا للحيّة : آيم ، وآين . وأعصر ، ويعصر : أبو باهلة . والطنفسة ، والطنفسة .
(٢) (وما اجتمعت) فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به . فإذا ورد شيء من ذلك —
كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان — فينبغي أن نتأمل حال كلامه ؛ فإن
كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال ، كثرتهما واحدة ، فإن أخلق
الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على (دينك اللفظين) ؛ لأن
العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها ، وسعة تصرف أقوالها .
وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداها ، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة
أخرى ، وطال بها عهدده ، وكثر استعماله لها ، فلحققت — أطول المدّة واتصال
استعمالها — بلغته الأولى .

وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتها فأخلق الحالين به
في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة ، والكثيرته هي الأولى الأصلية .
نعم ، وقد يمكن في هذا أيضا أن تكون القليلة منهما إنما قلّت في استعماله لضعفها
في نفسه ، وشذوذها عن قياسه ، وإن كانتا جميعا لغتين له ولقبيلته . وذلك

-
- (١) يقال : سكر طبرزل وطبرزن . وهو السكر الأبيض الصلب . واللفظ معزب عن الفارسية .
انظر معزب الجواليقي ٢٨٨ (٢) كذا في أ وفي شه : « أما ما اجتمعت » .
(٣) كذا في أ وفي شه ، ب : « فصاعدا » . (٤) كذا في أ ، ح والمزهر ١/١٥٥ ،
وفي شه ، ب : « دينك اللفظتين » . (٥) كذا في أ ، ب والمزهر ١/١٥٥ ، وفي شه :
« به » . (٦) كذا في المزهر ١/١٥٥ ، وفي أصول الخصائص : « لما استعماله » .
(٧) كذا في أ ، ب . وفي شه : « أطول » . (٨) كذا في أ والمزهر . وفي سائر
الأصول : « الأخرى » . (٩) كذا في أ وفي شه ، ب : « اللتين » .
(١٠) كذا في أ . وفي شه ، ب ، المزهر ١/١٥٦ : « الكثيرة » .

أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه ؛ ألا ترى إلى
حكاية أبي العباس عن عُمارة قراءته ﴿ ولا الليلُ سابقُ النهارِ ﴾^(١) بنصب النهار، وأن
أبا العباس قال له : ما أردت ؟ فقال : أردتُ « سابقُ النهار » قال أبو العباس^(٢)
فقلت له . فهلاً قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن ؛ أى أقوى . فهذا يدل على^(٣)
أنهم قد يتكلمون بما غيره عندهم أقوى منه ، (وذلك)^(٤) لاستخفافهم الأضعف ؛
إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى ؛ كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب
من المبالغة ؛ إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحة .

[وإذا كثرت على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فُسِّمَتْ في لغة إنسان واحد فإن^(٦)
أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها ؛ من حيث كانت القبيلة
الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله . هذا غالب الأمر ، وإن كان
الآن في وجه من القياس جائزاً .

وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك ، وكما تحرف^(٧)
الصيغة واللفظ واحد ؛ نحو قولهم : هى رَغْوَةُ اللبن ، ورَغْوَتُهُ ، ورَغْوَتُهُ ، ورَغَاوَتُهُ ،
ورَغَاوَتُهُ ، ورَغَايَتُهُ . وكقولهم : الدَّرُوحُ^(٨) ، والدَّرُوحُ ، والدَّرِيحُ ، والدَّرَّاحُ ، والدَّرَّحُ ،
والدَّرْنُوحُ ، والدَّرْحَرُوحُ ، والدَّرْحَرُوحُ ؛ رويناً ذلك كله . وكقولهم : جئتته من غُلٍّ ،

(١) آية ٤٠ سورة يس . (٢) ثبت في شه ، ب وسقط في أ .

(٣) كذا في أ . وفي شه ، ب : « بدل » . (٤) ثبت في شه ، ب . وسقط في أ .

(٥) ثبت في شه ، ب وسقط في أ . (٦) ما بين المربعين في أ ، وسقط في شه ، ب ،

ح . وهو من هذا الموضع الى قوله في الصفحة التالية : « وكلما كثرت الألفاظ » .

(٧) في أ : « الصنعة » ، وقد تبعت هنا ما في المزهر ١٥٦/١ وما يؤخذ من ح .

(٨) هو دريئة أعظم من الذباب شيئاً .

ومن عَلٍ ، ومن علا ، ومن عَلُو ، ومن عَلَو ، ومن عَلُو ، ومن عَلٍ ،
ومن مُعَالٍ . فإذا أرادوا النكرة قالوا : من عَلٍ . وههنا من هذا ونحوه أشباه
له كثيرة] .

وكلمة^(١) كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات
لجماعات ، اجتمعت لإنسان واحد ، من ههنا ومن ههنا . ورويت عن الأصمعي قال :
اختلف رجلان في الصقر ، فقال أحدهما : الصقر (بالصاد) ، وقال الآخر : السقر
(بالسين) ؛ ففرضيا بأقول وإريد عليهما حكما له ما هُما فيه . فقال : لا أقول كما قلتما ،
إنما هو الزقر . أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة : كيف أفاد في هذه الحال
إلى لغته لغتين أُخريين معها . وهكذا نتداخل اللغات . وسنفرد لذلك بابا
بإذن الله عز وجل .

فقد وضع ما أردنا بيانه من حال اجتماع اللغتين أو اللغات في كلام الواحد
من العرب .

باب — في تركيب اللغات^(٢)

اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواما ضُعب نظرهم ، وخفّت إلى تلقى ظاهر^(٤)
هذه اللغة أفهامهم ، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم ، وأدّعوا أنها موضوعة
في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرة من أصحابها ، وأنسوا ما كان ينبغي أن يذكره ،
وأضاعوا ما كان واجبا أن يحفظوه . ألا تراه كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على

(١) كذا في أ . وفي شه ، ب : « إذا كثرت ذلك على » . (٢) كذا في أ . وفي شه ،

ب : « تركيب » . (٣) كذا في أ . وفي شه ، ب : « اللغة » .

(٤) كذا في أ . سقط هذا في شه ، ب .

فَعِلْ يَفْعَلْ ؛ نحو نِعِمَ يَنْعَمُ ، وَدِمَّتْ تَدُومُ ، وَمِتَّ تَمُوتُ . وقالوا أيضا فيما جاء من
فَعَلْ يَفْعَلْ ، وليس عينه ولا لامه حرفا حَلَقِيًّا ؛ نحو قَلَى يَقْلَى ، وَسَلَا يَسْلَى ، وَجَبَى
يَجْبَى ، وَرَكَنَ يَرْكُنُ ، وَقَنْطَ يَقْنَطُ .

ومما عدوه شاذًا ما ذكره من فَعَلْ فهو فاعل ؛ نحو طَهَّرَ فهو طاهر ، وشَعَرَ
فهو شاعر ، وَحْمَضَ فهو حامض ، وَعَقُرَتِ المرأةُ فهي عاقِرٌ ؛ ولذلك نظائر كثيرة .

واعلم أن أكثر ذلك وعاقته إنما هو لغات تداخلت فتركت^(٢) ، على ما قدمناه
في الباب الذى هذا الباب يليه . هكذا ينبغي أن يُعتقد ، وهو أشبه بحكمة العرب .

وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضى لصيغة المضارع ؛
إذ الغرض فى صيغ هذه المثُل إنما هو لإفادة الأزمنة ، بفعل لكل زمان مثالٌ
مخالف لصاحبه ، وكلما ازداد الخلاف كانت فى ذلك قوة الدلالة على الزمان .

فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضى سكونَ فاء المضارع ، وخالفوا بين
عينيهما ؛ فقالوا : ضرب يضرب ، وقتل يقتل ، وعلم يعلم .

فإن قلت : فقد قالوا : درج يدحرج ، فحزكوا فاء المضارع والماضى جميعا ،
وسكنوا عينيهما أيضا ؛ قيل : لما فعلوا ذلك فى الثلاثى الذى هو أكثر استعمالا ،
وأعم تصرفًا ، وهو كالأصل للرباعى ، لم يبالوا ما فوق ذلك مما جاوز الثلاثة . وكذلك
أيضا قالوا : تقطع يتقطع ، وتقاعس يتقاعس ، وتدهور يتدهور ، ونحو ذلك ؛
لأنهم أحكوا الأصل الأول الذى هو الثلاثى . فقلّ حَقْلُهُمْ بما وراءه ؛ كما أنهم
لما أحكوا أمر المذكر فى الثانية ، فصاغوها على ألفها ، لم يحفلوا بما عرض

(١) كذا فى ١ . وفى شـ ، ب : « فاعلم » .

(٢) كذا فى ١ ، ب . وفى شـ : « تركت » .

في المؤنث من اعتراض علم التأنيث بين الاسم وبين ما هو مَصْوغ عليه من علمها؛
نحو قائمتان وقاعدتان .

فإن قلت : فقد نجد في الثلاثي ما تكون حركة عينيه في الماضي والمضارع
سواءً، وهو باب فَعُلْ ؛ نحو كَرُمَ يَكْرُمُ ، وَظُرِفَ يَظْرُفُ .

قيل : على كل حال فآؤه في المضارع ساكنة ، وأما موافقة حركة عينيه فلا^(١)ته
ضَرَبَ قائم في الثلاثي برأسه ؛ ألا تراه غير متعدّ البتّة ، وأكثر باب فَعَلَّ وفَعِلَّ
متعدّ . فلمّا جاء هذا مخالفا لهما - وهما أقوى وأكثر منه - خولف بينهما وبينه ،
فوفق بين حركتي عينيه ، وخولف بين حركتي عينيهما .

وإذا ثبت وجوبُ خلافِ صيغة الماضي صيغة المضارع وجب أن يكون
ما جاء من نحو سَلَا يَسْلَى ، وقلي يقلّ (ونحو ذلك) ، ممّا التقت فيه حركتا عينيه^(٢)
منظورا في أمره ، ومحكوما عليه بواجبه . فنقول : إنهم قد قالوا : قَلَيْتَ الرجل
وقليته . فمن قال : قَلَيْتَ فإنه يقول أقلّيه ، ومن قال قَلَيْتَ قال : أقلّاه . وكذلك
من قال : سَلَوْتَه قال : أسلوه ؛ ومن قال سَلَيْتَه قال : أسلاه ، ثم تلاقى أصحاب
اللغتين فسمع هذا لغة هذا ، وهذا لغة هذا ، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه
ما ضمّه إلى لغته ، فتركت هناك لغة ثالثة ؛ كأنّ من يقول سلا أخذ مضارع من
يقول سلي ، فصار في لغته سَلَا يَسْلَى .

فإن قلت : فكأنّ يجب على هذا أن يأخذ من يقول سلي مضارع من يقول
سلا ، فيجىء من هذا أن يقال : سَلِي يسلو .

(١) كذا في ١ . وفي سائر الأصول : « مينه » . (٢) ثبت هذا في ١ ، وسقط
في ٢ ، ب . (٣) كذا في ١ . وفي ٢ ، ب : « وكان » .

قيل : منع من ذلك أن الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله ، سرى ذلك في مضارعه ، وإذا اعتلّ مضارعه سرى ذلك في ماضيه ؛ إذ كانت هذه المثل تجرى عندهم مجرى المثال الواحد ؛ إلا تراهم لمّا أعلّوا ^(١) « شَقِي » أعلّوا أيضا مضارعه ، فقالوا يشقيان : ولمّا أعلّوا « يُغْزَى » أعلّوا أيضا أغزيت ؛ ولمّا أعلّوا « قام » أعلّوا أيضا يقوم . فلذلك لم يقولوا : سليت تسلو ، فاعلّوا الماضي ويصحّحوا المضارع .
فإن قيل : فقد قالوا : محوت تمحى ، وبأوت تباى ، وسعيت تسعى ، ونأيت تنأى ؛ فصحّحوا الماضي وأعلّوا المستقبل .

قيل : إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ؛ ألا ترى أن الألف حرف يُنصرف إليه عن الياء والواو جميعا ، فليس للألف خصوص بأحد حرفي العلة ، فإذا قلب واحد منهما إليه فكأنه مَقَسَّر على بابه ؛
ألا ترى أن الألف لا تكون أصلا في الأسماء ولا في الأفعال ، وإنما هي مؤذنة بما هي بدل منه ، وكأنها هي هو ؛ وليست كذلك الواو والياء ؛ لأن كل واحدة منهما قد تكون أصلا كما تكون بدلا . فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتد ذلك ؛ لأنك أخرجتها إلى صورة تكون الأصول عليها ، والألف لا تكون أصلا أبدا فيهما ،
فكأنها هي ما قلبت عنه البتة ؛ فاعرف ذلك ، فإن أحدا من أصحابنا لم يذكره .
ومما يدلّك على صحّة الحال في ذلك أنهم قالوا : غزا يغزو ، ورمى يرمى ، فاعلّوا الماضي بالقلب ، ولم يقلبوا المضارع ، لمّا كان اعتلال لام الماضي إنما هو بقلبها ألفا ، والألف لدلالاتها على ما قلبت عنه كأنها هي هو ، فكأن لا قلب هناك : فاعرف ذلك .

- ٢٠ . (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ترى » . (٢) كذا في أ وفي غيرها : « باب الأزل » .
(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يكون » . (٤) أى في الأسماء والأفعال .
(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بدل » . (٦) الضمير للقصة .

وبذلك على استنكارهم أن يقولوا : سليت تسلو؛ لثلا يقلبوا في الماضي ولا يقلبوا في المضارع أنهم قد جاءوا في الصحيح بذلك لما لم يكن فيه من قلب الحرف في الماضي ، وترك قلبه في المضارع ما جفا عليهم ؛ وهو قولهم : نيم ينعم ، وفضل بفضل . وقالوا في المعتل : ميت تموت ، ودمت تدوم ؛ وخيكي في الصحيح أيضا حضر القاضى يحضره . فنعيم في الأصل ماضى ينعم ، وينعم في الأصل مضارع نعم ، ثم تداخلت اللغتان ، فاستضاف من يقول نيم لغة من يقول ينعم ، فحدثت هناك لغة ثالثة .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يستضيف من يقول : نعم مضارع من يقول نيم ، فتركب من هذا أيضا لغة ثالثة ؛ وهى نيم ينعم .

قيل : منع من هذا أن فعل لا يختلف مضارعه أبدا ، وليس كذلك نيم ؛ لأن نيم قد يأتى فيه بنيم وينعم جميعا ، فاجتمعا خلاف مضارعه ، وفعل لا يجتمع مضارعه الخلاف ؛ ألا تراك كيف تحذف فاء وعد في يعد ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، وأنت مع ذلك تصح نحو وضؤ ووطؤ ، إذا قلت : يوضؤ ويوطؤ ، وإن وقعت الواو بين ياء وضمة ، ومعلوم أن الضمة أنقل من الكسرة ، لكنه لما كان مضارع فعل لا يجىء مختلفا لم يحذفوا فاء وضؤ ، ولا ووطؤ ، ولا وضع ؛ لثلا يختلف باب ليس من عادته أن يجىء مختلفا .

فإن قلت : فما بالهم كسروا عين بنيم ، وليس في ماضيه إلا نيم ، ونعم ، وكل واحد من فعل وفعل ليس له حظ من باب يفعل .

قيل : هذا طريقه غير طريق ما قبله . فإما أن يكون ينعم - بكسر العين - جاء على ما مضى وزنه فعل ، غير أنهم لم ينطقوا به استغناء عنه بنيم ونعم ، كما استغنوا بترك عن وذر ، وودع ، وكما استغنوا بملاح عن تكسير لحة ؛ وغير ذلك . أو يكون

فَعِلَ في هذا داخلا على فَعَلَ ؛ فكما أن فَعَلَ بابُه يَفْعُلُ ، كذلك شَبَّهُوا بعض فَعِلَ به فكسروا عين مضارعه ، كما ضمُّوا في ظَرْفَ عين ماضيه ومضارعه . فنعم ينعم في هذا محمول على كرم بكرم ، كما دخل يَفْعُلُ فيما ماضيه فَعَلَ ؛ نحو قتل يقتل على باب يشرف ويظرف . وكان باب يَفْعُلُ إنما هو لما ماضيه فَعَلَ ، ثم دخلت يَفْعُلُ في فَعَلَ على يَفْعِلُ ؛ لأن ضرب يضرب أقيس من قتل يقتل . ألا ترى أن ما ماضيه فَعِلَ إنما بابُه فتح عين مضارعه ؛ نحو ركب يركب ، وشرب يشرب . فكما فُتِح المضارع لكسر الماضي ، فكذلك أيضا ينبغي أن يكسر المضارع لفتح الماضي . وإنما دخلت يَفْعُلُ في باب فَعَلَ على يَفْعِلُ من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة ، ولما آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضي ووجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلافاً للكسرة لما عدلوا في بعض ذاك إليها ، فقالوا : قتل يَفْعُلُ ، ودخل يدخل ، ونخرج يخرج .

وأنا أرى أن يَفْعُلَ فيما ماضيه فَعَلَ في غير المتعدي أقيس من يَفْعِلُ ؛ فضرب يضرب إذا أقيس من قتل يقتل ، وقعد يقعد أقيس من جلس يجلس . وذلك أن يَفْعُلَ إنما هي في الأصل لما لا يتعدى ؛ نحو كرم يكرم ، على ما شرحنا من حالها . فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدي فيما ماضيه فَعَلَ أولى وأقيس .

فإن قيل : فكيف ذلك ونحن نعلم أن يَفْعُلَ في المضاعف المتعدي أكثر من يَفْعِلُ ؛ نحو شده يُسَدُّه ، ومدته يُمَدُّه ، وقده يُقَدُّه ، وجزه يُجَزُّه ، وعزّه يُعَزُّه ،

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : «وكا» . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : «وكا» .
(٣) ثبت هذا اللفظ في ش ، ب وسقط في أ . (٤) في ش ، ب : « يفعل المتعدي » .
(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وإذا » . (٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وكيف » .

وأزّه يؤزّه ، وعمّه يعُمّه ، وأُمّه يؤمّه ، وضُمّه يضُمّه ، وحلّه يحلّه ، وسلّه يسُلّه ، وتلّه يتلّه . ويفعل في المضاعف قليل محفوظ ، نحو هره يهرّه ، وعله يعلّه ، وأحرف قليلة . وجميعها يجوز فيه «أفعله» نحو عله يعلّه ، وهره يهرّه ؛ إلا حبه يحبه فإنه مكسور المضارع لا غير .

٥ قيل : إنما جاز هذا في المضاعف لاعتلاله ، والمعتل كثيرا ما يأتي مخالفا للصحيح ؛ نحو سيد ، وميت ، وقضاة ، وغزاة ، ودام ديمومة ، وسار سيورة . فهذا شيء عرّض قلنا فيه ، ولنعد .

وكذلك حال قولهم قنط يقنط ، إنما هو لغتان تداخلتا . وذلك أن قنط يقنط لغة ، وقنط يقنط أخرى ، ثم تداخلتا فتركت لغة ثالثة . فقال من قال قنط : يقنط ، ولم يقولوا : قنط يقنط ؛ لأن أخذنا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض . وأما حسب يحسب ، ويدس يئس ، ويدس يئس فشبّه بباب كرم يكرم ، على ما قلنا في نعم ينعم . وكذلك ميت تموت ، ودمت تدوم ، وإنما تدوم وتموت على من قال مت ودمت ، وأما ميت ودمت فمضارعهما تمت وتدام ؛ قال :

١٥ يا مجي لا غرو ولا ملاما (٤) في الحب إن الحب لن يداما

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : «هزه يهزه» . وما أثبت هو الصواب .

(٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : «جا» .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : «فشبه» .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : «مت» وفي البهرة ٣/٨٥ ؛ بدل الشطر الأول :

* باليل لا علل ولا ملاما *

وقال :

بُنَى يا سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا يُؤْمِنُ أَنْ تَمَانِي

ثم تلاقى صاحبيا اللغتين ، فاستضاف هذا بعضَ لغةِ هذا ، وهذا بعضَ لغةِ هذا ، فتركت لغةُ الثالثة . قال الكسائي : سمعت من أخوين من بني سليم .

نما يخو ، ثم سألت بني سليم عنه فلم يعرفوه . وأتشد أبو زيد لرجل من بني عُقيل :
ألم تعلمي ما ظلت بالقوم واقفا على طللٍ أضحت معارفه قفرا^(٣)
فكسروا الظاء في إيشادهم وليس من لقتهم .

وكذلك القول فيمن قال : شعرُ فهو شاعر ، وحضُّ فهو حامض ، وخثرُ فهو خائر : إنما هي على نحوٍ من هذا . وذلك أنه يقال : خثر وخثر ، وحض وحض ، وشعر وشعر ، وطهر وطهر ، بفاء شاعر ، وحامض ، وخائر ، وطاهر على حمض ، وشعر ، وخثر ، وطهر ، ثم استغنى بفاعل عن « فاعيل » وهو في أنفسهم وعلى بالٍ من تصوّرهم . يدلّ على ذلك تكسيرهم لشاعر : شعراء لما كان فاعل هنا واقعا موقع « فاعيل » كسر تكسيده ؛ ليكون ذلك أمانة ودليلا على إرادته ، وأنه مغنٍ عنه ، وبذل منه ؛ كما صحّح العوار^(٤) ليكون دليلا على إرادة الياء في العواوير ، ونحو ذلك .

(١) كذا في أ ، ب . وهو ما في اللسان (موت) ، وما في الجهرة ٣/ ٤٨٥ ، وقال ابن دريد
بعد إنشاده : « أراد بنيتي » . وفي ش :

* بنيتي سيدة البنات *

ويبدو كأنها مصلحة ، وهو يوافق ما في الصحاح .

(٢) كذا في أ . وفي ب ، ش : « من بني سليم يقولان » .

(٣) مدد رواية البيت كما في أ . وقد ورد في ب ، ش :
ألم تعلمي ما ظلت بالقوم واقفا على طلل أضحت معاملة قفرا

(٤) أي في قوله : * وكل العيين بالعوار *

وانظر ص ١٩٥ من هذا الجزء .

وعلى ذلك قالوا : عالم وعلماء — قال سيبويه ^(١) : يقولها من لا يقول طيم — لكنّه لما كان العلم إنما يكون الوصف به بعد المزاولة له وطول الملازمة صار كأنه غريزة ، ولم يكن على أول دخوله فيه ، ولو كان كذلك لكان متعلما لا عالما ، فلما نرج بالغريزة إلى باب فعل صار عالم في المعنى كعليم ، فكُسر تكسيره ، ثم حملوا عليه ضده ، فقالوا : جهلاء كعلماء ، وصار علماء كعلماء ؛ لأن العلم تحمّلة لصاحبه ، وعلى ذلك جاء عنهم فاحش وفحشاء ، لما كان الفحش ضربا من ضروب الجهل ، وتقضيا للعلم ؛ أنشد الأصمعيّ — فيما روينا عنه — :

* وهسل علميت فحشاء جهله ^(٣) *

وأما غسا يغسى ، وجى يجي ، فإنه كأبى يآبى . وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ يقرأ ، وهدأ يهدأ . وقد قالوا غسى يغسى ، فقد يجوز أن يكون غسا يغسى من التركب ^(٦) الذى تقدّم ذكره . وقالوا أيضا جى يجي ، وقد أنشد أبو زيد :

* يا إبلى ماذا مه فتأبىه *

بخاء به على وجه القياس ، كآبى يآبى . كذا روينا عنه ، وقد تقدم ذكره ، وأننى قد شرحت حال هذا الرجز فى كتابي " فى النوادر الممتعة " .

(١) كذا فى ١ . وفى سائر الأصول : « من يقولها لا يقول طيم » . والذى فى سيبويه ٢٠٦/٢ : « ... وعلماء يقولها من لا يقول إلا عالم » .

(٢) هذا من كلام ابن جنى . (٣) من رجز لصخير بن عمير فى الأصمعيّات ٥٨ وبعده :

* ممغوثة أعراضهم ممرطة *

وأورد اللسان هذا الشطر مع آخر فى منث . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى ١ : « فأتا » .

(٥) يقال : غسا الليل : أظلم . (٦) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « التركيب » .

(٧) انظر ص ٣٣٢ من هذا الجزء .

واعلم أن العرب مختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة غيره؛ فمنهم من يخفف^(١) ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يستمع فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا طال تكرار لغة غيره عليه لصقت به، ووجدت في كلامه؛ ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل: يا نبي الله، فقال: "لست بنبي الله ولكنني نبي الله"، وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز في اسمه فردّه على قائله، لأنه لم يدرج سمّه، فأشفق أن يُمسك على ذلك، وفيه شيء يتعلق بالشرع، فيكون بالإمساك عنه مبيح محظور، أو حاطر مباح.

وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: اجتمع أبو عبد الله ابن الأعرابي وأبو زياد الكلّابي على الحسريبيغداد، فسأل أبو زياد أبا عبد الله عن قول النابغة الذبياني:

* على ظهر مينة ... *

فقال أبو عبد الله: النّطع^(٤)، فقال أبو زياد: لا أعرفه، فقال: النّطع، فقال أبو زياد: نعم، أفلا ترى كيف أنكر غير لغته على قرب بينهما.

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «يسوغ». (٢) كذا في ش، ب. وسقط في أ. (٣) هو من قوله:

كان مجزّ الرامسات ذيولها عليه حصير نمقته الصوانع
على ظهر مينة جديد سيورها يطوف بها وسط اللطيمة بائع
والمينة — بفتح الميم وكسرهما — تتخذ من الجلد يضم بعضه إلى بعض ويضع عليه التاجر أمتته، وكانوا يضعون الحصير عليها يطوفون بها لبيعها.

(٤) كذا في ش، ب. وفي أ: «ابن الأعرابي».

(٥) يريد أنه سأله عن المينة ما هي فقال: النطع بفتح النون، فأنكر ذلك إذ كان من لغته النطع بكسر النون. وأورد اللسان القصة في نطع.

(٦) كذا في ش، ب. وفي أ: «تراه».

(١) وحديثي أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبي بكر محمد بن هرون الرُّوياني عن أبي حاتم قال: قرأ على أعرابي بالحرم: «طِيبِي لِمَ وَحَسَنُ مَا بَ»، فقلت: طوبى، فقال طيبي، قلت طوبى، قال طيبي. فلما طال على قلت: طوطو، فقال طي طي. أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابي بلغته وتركه متابعة أبي حاتم.

والمخبر المرفوع في ذلك؛ وهو سؤال أبي عمرو أبا خيرة عن قولهم: استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ؛ فنصب أبو خيرة التاء من «عِرْقَاتِهِمْ»، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة، لأن جلدك. (٢) وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجزم، قال: ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجزم، فلما أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة ممن يرضى عريته، ولما أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها. ويجوز أيضا أن يكون قد أقام الضعف في نفسه فخكى النصب على اعتقاده ضعفه، وذلك أن الأعرابي قد ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها؛ ألا ترى أن أبا العباس حكى عن عمارة أنه كان يقرأ (ولا الليل سابق النهار) بالنصب؛ قال أبو العباس: فقلت له ما أردت؟ فقال: سابق النهار، فقلت له فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن؛ أي أقوى. وقد ذكرنا هذه الحكاية للحاجة إليها في موضع آخر؛ ولا تستنكر إعادة الحكاية، وربما كان في الواحدة عدة أماكن مختلفة يحتاج فيها إليها.

فأما قولهم: عقرت فهي عاقرة؛ فليس «عاقرة» عندنا بجارية على الفعل جريان قائم وقاعد عليه، وإنما هو اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأة طاهر، وحائض، وطالق.

- (١) كذا في ش، ب. وفي أ: «حدثنا». ووسقت هذه القصة في ص ٧٥ وما بعدها.
 (٢) أبو عمرو: هو ابن العلاء. وأبو خيرة: نهشل بن زيد، (انظر فهرست ابن النديم).
 (٣) جمع عرقة وهي الأصل. (٤). يريد أنه طال عهده بالبادية حيث الخشونة والقشعر، وأثر فيه الحضر فقال ذلك من فصاحته. وانظر هذه القصة في مجالس ابن حنّاية (الثاني).
 ٢٠

وكذلك قولهم : طَلَّقْتُ فَهِيَ طَالِقٌ ؛ فليس عَاقِرٌ مِنْ عَقْرَتْ بِمِثْلَةِ حَامِضٍ مِنْ حَمَضٍ ، وَلَا خَائِرٌ مِنْ خَيْرٍ ، وَلَا طَاهِرٌ مِنْ طَهْرٍ ، وَلَا شَاعِرٌ مِنْ شَعْرٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ جَارٍ عَلَى فَعَلٍ (فَاسْتَفْنِي بِهِ عَمَّا يَجْرِي عَلَى فَعَلٍ ، وَهُوَ) فَعِيلٌ عَلَى مَا قَدَّمَنا .

وَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، فَقُلْتُ : قَوْلُهُمْ حَائِضٌ بِالْهَمْزَةِ يَحْكُمُ بِأَنَّهُ جَارٍ عَلَى حَاضَتْ ؛ لِاعْتِلَالِ عَيْنِ فَعَلْتُ . فَقَالَ : هَذَا لَا يَدُلُّ . وَذَلِكَ أَنَّ صَوْرَةَ فَاعِلٍ مِمَّا عَيْنُهُ مَعْتَلَّةٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا مَهْخُوزًا ، جَرَى عَلَى الْفَعْلِ أَوْ لَمْ يَجْرَ ؛ لِأَنَّ بَابَهُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِ ، فَحَمَلُوا مَا لَيْسَ جَارِيًا عَلَيْهِ ، عَلَى حَكْمِ الْجَارِي عَلَيْهِ ؛ لِغَلْبَتِهِ إِيَّاهُ فِيهِ . وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا فِيمَا مَضَى .

فَاعْرِفْ مَا رَسَمْتُ لَكَ ، وَاجْعَلْ [مَا يَجِيءُ مِنْهُ عَلَيْهِ] ؛ فَإِنَّهُ كَثِيرٌ ، وَهَذَا طَرِيقُ قِيَاسِهِ .

(بَابُ فِيمَا يَرُدُّ) عَنِ الْعَرَبِيِّ مَخَالَفًا لِمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ^(٣)

إِذَا اتَّفَقَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يُنْظَرُ فِي حَالِ ذَلِكَ الْعَرَبِيِّ وَفِيمَا جَاءَ بِهِ . فَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ فَصِيحًا فِي جَمِيعِ مَا عَدَا ذَلِكَ الْقَدْرَ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ ، وَكَانَ مَا أوردَهُ مِمَّا يَقْبَلُهُ الْقِيَاسُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ اسْتِعْمَالٌ إِلَّا مِنْ جِهَةِ ذَلِكَ الْإِنْسَانِ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى ١٥ فِي ذَلِكَ أَنْ يُحَسِّنَ الظَّنَّ بِهِ ، وَلَا يُجْمَلَ عَلَى فُسَادِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمِنْ أَيْنَ ذَلِكَ لَهُ ، وَلَيْسَ مَسْوَغًا أَنْ يَرْتَجَلَ لُغَةً لِنَفْسِهِ ؟

(١) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أ مَوْضِعٍ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : « فَهُوَ » .

(٢) كَذَا فِي أ ، ب ، ش . وَفِي ج : « لَا يَجِيءُ إِلَّا مَهْمُوزَةً » وَقَدْ رَوَعَى هَذَا التَّذْكِيرُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

(٣) كَذَا فِي أ ، ب . وَفِي ش ، ب : « بَابُ مَا يَرُدُّ » .

قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدُها ،
وعفا رسمها ، وتأبَّدت معالمها . أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج عن أبي خليفة^(١)
الفضل بن الحُبَاب قال : قال ابن عَوْن^(٢) عن ابن سِيرِينَ ، قال عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه : كان الشَّعْرُ عِلْمَ القوم ، ولم يكن لهم عِلْمٌ أُصَحَّ منه ، بخاء الإسلام
فتشاغلت عنه العربُ بالجهاد وغزو فارس والروم ، ولطيت عن الشعر وروايته ،
فلما كثُر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العربُ في الأمصار ، راجعوا رواية^(٣)
الشعر ، فلم يثُلوا إلى ديوانٍ مدوّن ، ولا كتابٍ مكتوب ، وألقوا ذلك وقد هلك
من العرب مَنْ هلك بالموت والقتل ، لحفظوا أقلَّ ذلك ، وذهب عنهم كثيره .

وحدَّثنا أبو بكر أيضا عن أبي خليفة قال قال يونس بن حبيب : قال أبو عمرو
ابن العلاء : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّه ، ولو جاءكم وافرا لجاهكم
علم وشعر كثير . فهذا ما تراه ، وقد روى في معناه كثير .
وبعد فلسنا نشك في بعد لغة حَمِيرٍ ونحوها عن لغة ابني نزار ؛ فقد يمكن أن يقع^(٤)
شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظنُّ فيه بمن سمع منه ، وإنما هو منقول
من تلك اللغة .

- ١٥ (١) أى جهلت : من قولهم : تأبَّد الرسم ، أو سحوا وأقفر وتكر . (٢) كانت وفاة أبي خليفة
هذا في سنة ٣٠٥ كما في الشذرات ، وهو بصرى . (٣) هو عبد الله بن عون . مات سنة ١٥١
كما في تهذيب التهذيب . وفي طبقات ابن سلام ١٠ : « ابن عوف » وهو تحريف ، وتبعه السيوطي
في المزهري (النوع ٤٩) . (٤) في ابن سلام : « غزوا » . (٥) كذا في أ ، ج .
وفي ش ، ب : « فاطمات » . (٦) عند ابن سلام : « يثلوا » . (٧) هذا الخبر أيضا
في ابن سلام في الموطن السابق . (٨) كذا في أ ، وفي ش ، ب : « نراه » .
٢٠ (٩) يريد بابني نزار : مضر وربيعة . (١٠) كذا في أ ، وفي ب : « به » وسقط هذا
في سائر الأصول .

ودخلت يوما على أبي عليّ — رحمه الله — خاليا في آخر النهار ، فحين رآني قال لي : أين أنت؟ أنا أطلبك . قلت : وما ذلك؟ قال : ما تقول فيما جاء عنهم من حوريت^(٢) ؟ نخفضنا معا فيه ، فلم نحلّ بطائل منه ، فقال : هو من لغة اليمن ، ومخالف للغة ابني نزار ، فلا ينكر أن يجيء مخالفا لأمثلتهم^(٣) .

- و أخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي^(٤) ، قال حدثنا الخليل بن أسد النوشجاني ، قال حدثني محمد بن يزيد بن ربان^(٥) ، قال أخبرني رجل عن حماد الزاوية ، قال : أمر النعمان فُسِخت له أشعارُ العرب في الطُّنُوج — قال : وهي الكرايس — ، ثم دفنها في قصره الأبيض . فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له : إن تحت القصر كتزا ، فاحتفوه ، فأخرج تلك الأشعار . فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة . وهذا ونحوه مما يدلّك على تنقل الأحوال بهذه اللغة ، واعتراض الأحداث عليها ، وكثرة تغولها وتغيرها .

- فإذا كان الأمر كذلك لم تقطع على الفصحى^(٦) يُسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ، ما وُجد طريق إلى تقبل ما يورده ، إذا كان القياس يعاضده ؛ فإن لم يكن القياس مسوّغا له ، كرفع المفعول ، وجز الفاعل ، ورفع المضاف إليه ، فينبغي أن يُردّ . وذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا ، فلم يبق له عصمة تُضيفه ، ولا مُسكّة تجمع شعاعه .

- (١) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « كنت » . (٢) اسم موضع .
(٣) في أ : « بنى » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « محمد بن يزيد بن العباس » وما أمّنت موافق لما في ص ٣٦٠ . والقصة في اللسان في طنج . ومحمد هذا ينتسب إلى أبي محمد اليزيدي جدّه . وكانت وفاة محمد سنة ٣١٠ هـ ، وله ترجمة في البقية ٥٠ وما بعدها ، وفي ابن خلكان ١ / ٥٠٢ .
(٥) كذا بالباء الموحدة كما في التاج (طنج) . وفي ش : « ريان » وفي أ ، ب أهمل النقط .
(٦) وليس لها واحد كما في القاموس واللسان . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يقطع » .
(٨) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وإن لم » .

فأما قول الشاعر — فيما أنشده أبو الحسن — :

* يوم الصُّلْفَاءِ لم يوفون بِالْجَارِ^(١) *

فإنه شبه للضرورة لم بـ«لا»، فقد يشبه حروف النفي بعضها ببعض، وذلك لاشتراك

الجميع في دلالة عليه؛ ألا ترى إلى قوله — أنشدناه — :

أَجِدْكَ لم تغتمض ليلة فترقدَها مع رُقَادِهَا^(٢)

فاستعمل «لم» في موضع الحال، وإنما ذلك من مواضع ما النافية للحال. وأنشدنا أيضا :

أَجِدْكَ لن ترى بشعيليات ولا بيدان ناجية ذمولا^(٣)

استعمل أيضا «لن» في موضع «ما» .

وسألت أبا عليّ — رحمه الله — عن قوله :

أَيُّتُ أُسْرِى وتَبَيَّنِي تدليكي وجهك بالعنبر والمسيك^(٤) الذكي

نخضنا فيه، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبينين، كما حذف الحركة للضرورة في قوله^(٥) :

* فاليومَ أَشْرَبُ غير مستَحْقِب *

(١) صدره : * لولا فوارس من نعم وأسرهم *

وانظر اللسان في صلف، وقال البغدادي في الخزائن ٦٢٦/٣ : « وهذا البيت أنشده الأخفش

والفارسي وغيرهما، ولم أجد من عزاه إلى قائله ولا من ذكر تيمته » . (٢) كذا في ١٠ . وفي ش،

ب : « شبه » . (٣) أول قصيدة للأعشى في الصبح المنير ٥٠ ، ورد البيت غير معزّر

في الكامل ٤٢/٧ . (٤) للزار بن سعيد . وبعده :

ولا متلافيا والشمس طفلس بعض نواشغ الوادي حولا

وانظر معجم البلدان في « تعليات » واللسان في « نشغ » . وقوله « متلافيا » ، كذا بالفاء في المعجم . وفي اللسان

« متلافيا » بالقاف . وما في المعجم يوافق رواية شرح القاموس : ولا متدارك . وكذا ورد في اللسان

في « طفل » : متلافيا . و « بيدان » كذا في الأصول ما عدا ج فقها : « بقدان » وهو تحريف . وبيدان ؛

يجل في حمى ضيرية ؛ كما في ياقوت . (٥) انظر الخزائن ٥٢٥/٣ (٦) انظر ص ٧٤

من هذا الجزء .

كذا وجهته معه، فقال لي : فكيف تصنع بقوله « تدلّكي » ؟ قلت : نجعله بدلا من « تبتّي »^(١)
أو حالا فنحذف النون ؛ كما حذفها من الأول في الموضعين ، فاطمأن الأمر على هذا .
وقد يجوز أن يكون « تبتّي » في موضع النصب بإضمار « أن » في غير الجواب ؛
كما جاء بيت الأعشى :

لنا هَضْبَةٌ لَا يَتَزَلُّ الذَّلُّ وَسَطُهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فِعْصَمًا
وَأَنْتَبِدُ أَبُو زَيْدٍ — وَقَرَأْتُهُ عَلَيْهِ — :

بباض بالأصل

بجاء به على إضمار « أن » كيبت الأعشى .

فأما قول الآخر :^(٤)

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَسْوٍ مِمَّ يَرْتَعُونَ مِنَ الْإِطْلَاجِ^(٥)

فيجوز أن تكون « أن » هي الناصبة للاسم مخففة ، غير أنه أولاها الفعل بلا فصل ؛
كما قال الآخر :

(١) كأنه يريد بالموضعين كون « تدلّكي » بدلا وحالا . وقد سقطت هذه العبارة « في الموضعين »
في ح ، وهو أجود . (٢) البيت في الكتاب ١/٢٣٣ . وقد نسب فيه إلى طرفة لا إلى الأعشى ،
وانظر المدة ٢/١٢٢ . وهو من قصيدة في ذبيان طرفة . وقبله مطلع القصيدة :
لقد علم الأقسام أنا بنجوة علت شرفا من أن تضام وتشتا
(٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « أنشدنا » . وقد خلت الأصول التي يبدى من البيت الشاهد ،
وكتب مكانه عبارة « بباض بالأصل » كما أثبت . وفي نوادر أبي زيد ٢٠٨ من مقطوعة للقحيف العقيل :
وفي الصحاح الذين ترحلوا كواعب من بكرسام وتحبلا
وترى « تحبلا » بالنصب حيث لا ناصب . فقد يكون الشاهد الذي أورده ابن جني هو هذا . وإن كان
شارح النوادر على بن سليمان الأخفش الصغير يخرج هذا على أن الألف بدل من نون التوكيد ، فلا يكون
الفعل منصوبا ، فإن ابن جني لا يذهب هنا هذا المذهب . (٤) هو القاسم بن معن قاضي
الكوكة . انظر شواهد الغني في إن وأخواتها . وانظر في ترجمة القاسم الفهرست ١٠٣ .
(٥) قيله :

لَمْ أَسِ زَعِيمٍ يَا نَوِي حَقَّةً إِنْ أَمِنْتَ مِنَ الرِّزَاحِ
وَنَجِیْوَتْ مِنْ عَرَضِ الْمَوْتِ نَ مِنْ الْعَشِيِّ إِلَى الصَّبَاحِ
وورد في اللسان البيت الأول مع البيت الشاهد في « أن » .

إن تحملها حاجة لى خَفَّ حملها تستوجبنا نعمةً عندي بها ويدا^(١)

أن تقرأن على أسماء — ويحكما — منى السلام وألا تعلما أحدا

سألت عنه أبا عليّ رحمه الله فقال : هي مخففة من الثقيلة ؛ كأنه قال : أنكما تقرأن ،^(٢)

إلا أنه خفف من غير تعويض . وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى^(٣)

قال : شبه « أن » بـ « ما » فلم يعملها كما لم يعمل ما .^(٤)

فأما ما حكاه الكسائي عن قضاة من قولها : مررت به ، والمسال له ؛ فإن هذا فاش في لغتها كلها لافي واحد من القبيلة ، وهذا غير الأول .

فإن كان الرجل الذي سُمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفا في قوله ، مألوفاً منه لحته وفساد كلامه حُكِمَ عليه ولم يُسمع ذلك منه . هذا هو الوجه ، وعليه ينبغي أن يكون العمل . وإن كان قد يمكن أن يكون مصيباً في ذلك لغة قديمة ، مع ما في كلامه من الفساد في غيره ، إلا أن هذا أضعف القياسين . والصواب أن يُرد ذلك عليه ولا يتقبل منه . فعلى هذا مقاد هذا الباب^(٥) فاعمل عليه .

(١) « إن تحمل » تقرأ « إن » هكذا مكسورة ، وهي شرطية جوابها « تستوجبنا » وفي السرياني

٢٩/١ تيموريت قبل هذين :

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكا وحيثما كننا لاقيتا رشدا
والبيت الأول هنا فيه هكذا :

أن تحملنا حاجة لى خف حملها وتصننا نعمة عندي بها ويدا

وقال السرياني بعد إيراد الأبيات الثلاثة : « والمعنى فيه : أسألكم أن تحملنا ... » وتري أن « أن

تحملنا » عليه بفتح همز « أن » . وانظر الخزانة ٥٥٩/٣

(٢) ثبت في أ ، وسقط في سائر الأصول . (٣) أورد في اللسان في « أن » هذه القصة

بأوسع من هذا ، وكأنه مقول عن سر الصنعة . (٤) كذا في أ . وفي غيرها : « لا » .

(٥) كذا في أ . وفي ب : « مقاد » وسقط هذا اللفظ في ش ، د ، ه .

باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس

وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ ؛ كاستغنائهم بقولهم :
 ما أجود جوابه عن قولهم : ما أجوبه ، أو لأن قياسا آخر عارضه فعاق عن استعمالهم
 إياه ؛ وكاستغنائهم بـ «كاد زيد يقوم» عن قولهم : كاد زيد قائما أو قياما . وربما
 خرج ذلك في كلامهم ؛ قال تأبط شرا :

فأبت إلى فهم وما كدت آثبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر^(٢)

هكذا صحة رواية هذا البيت ، وكذلك هو في شعره . فأما رواية من لا يضبطه :
 وما كنت آثبا ، ولم أك آثبا فلبعده عن ضبطه . ويؤكد ما روينا نحن مع وجوده
 في الديوان أن المعنى عليه ؛ ألا ترى أن معناه : فأبت وما كدت أعوب ؛ فأما (كنت)
 فلا وجه لها في هذا الموضع .

ومثل ذلك استغناؤهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر (ما) في التعجب ؛ نحو
 قولهم : ما أحسن زيدا ، ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل (وإن) كان الموضع في خبر^(٥)
 المبتدأ إنما هو للفرد دون الجملة .

ومما رفضوه استعمالا وإن كان مسوغا قياسا وذرا ، وودع ؛ استغنى عنهما

بترك .

(١) كذا في أ . وفي ب ، ش ، ج : « كلامها » . (٢) من قصيدته التي أزلها :

إذا المر لم يحل وقد جد جدّه أضاع وقامى أمره وهو مدبر

وانظر الحماسة ٣٨/١ وما بعدها .

(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ح : « صحت » . والرواية التي يعنيها هي رواية الحماسة .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فإن » .

(٥) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « الابتداء » .

ومما يجوز في القياس — وإن لم يرد به استعمال — الأفعال التي وردت مصادرهما ورفضت هي ؛ نحو قولهم : فَاظَ الْمَيْتَ يَفِيظُ فَيْظًا وَفَوْظًا . ولم يستعملوا من فَوْظَ فَعَلًا . وكذلك الأين للإعياء لم يستعملوا منه فَعَلًا . قال أبو زيد وقالوا : رجل مَدْرَهْمٌ ولم يقولوا دُرْهَيْمٌ . وحدَّثنا أبو علي — أظنه عن ابن الأعرابي — أنهم يقولون : دَرَهْمَتِ الْخُبَّازِي ، فهذا غير الأول . وقالوا : رجل مَفْثُودٌ ولم يَصْرَفُوا فَعْلَهُ ، ومفعولُ الصفة إنما يأتي على الفِعْلِ ؛ نحو مضروب من ضَرَبَ ، ومقتول من قَتَلَ .

فأما امتناعهم من استعمال أفعال الوَيْجِ ، والْوَيْلِ ، والْوَيْسِ ، والْوَيْبِ فليس للاستغناء ، بل لأن القياس نفاه ومنع منه . وذلك أنه لو صرف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائده كوعد ، وعينه كباع ؛ فتحاموا استعماله لما كان يعقب من اجتماع إعلالين .

فإن قيل : فهالَ صُرِّفَتْ هذه الأفعال واقتصر في الإعلال لما على أحد حرفيها ، كراهية لنوال الإعلالين ، كما أن شويت ورويت ونحو ذلك لما وقعت عينها ولاهما حرفي علة صحَّحوا العين لاعتلال اللام تحامياً لاجتماع الإعلالين ، فقالوا : شَوَى يشوى كقوله : رمى يرمى ؟

قيل : لو فعل ذلك في فَعَلَ وَيَجَ وَيِلَ لوجب أن تعلَّ العين وتصحَّح الفاء ؛ كما أنه لما وجب إعلال أحد حرفي شويت ، وطويت ، وتصحيح صاحبه أعلوا اللام وصحَّحوا العين ، ومحلَّ الفاء من العين محلَّ العين من اللام ، فالفاء أقوى

-
- (١) أثبت أصحاب المعاجم من الفوظ فعلاً ، يقال : فَاظَ ، يَفُوْظُ ، عن ابن السكيت ، وانظر اللسان
 (٢) أثبت ابن الإعرابي منه فعلاً ، يقال فيه آن ، يثين ؛ وأُشْدَ : * إنَّارِبَ الْقُلُوصِ الصَّوَامِرِ *
 فقولُه إِنَّا أَى أَعِينَا . وانظر اللسان . (٣) انظر ص ٣٥٨ (٤) أَى أَصِيبَ فَوَادِهِ بَوَجَعِ .
 (٥) كَذَا فِي ش ، ب . وهو الموافق لما في اللسان في فَادَ . وفي أ : « لَمَّا » .
 (٦) كَذَا فِي ش ، ب . وفي أ : « رَأَمَا » . (٧) كَذَا فِي أ . وفي ش ، ب : « فَانْصَرَّ » .

٥

١٠

١٥

٢٠

- من العين ، كما أن العين أقسوى من اللام ، فلو أعلّوا العين في الفعل من الويل ونحوه ، لقالوا ^(١)وَالْ يَوِيل ، وواح يَويح ، وواس يويس ، وواب يويب ، فكانت الواو تثبت هنا مكسورة ، وذلك أثقل منها في باب وعد ؛ ألا تراها هناك إنما كُرِهت مجاورةً للكسرة فحذفت ، وأصلها يوعِد ، والواو ساكنة والكسرة في العين بعدها . ولو قالوا يَوِيل لأنثبوتها والكسرة فيها نفسها ، وذلك أثقل من يوعِد لو أخرجوه على أصله ، وليس كذلك يَشْوِي ويَطْوِي ؛ لأن أكثر ما في ذلك أن أخرجوه والحركة فيه . وهكذا كانت حاله أيضا فيما صحّت لامة ؛ ألا ترى أن يَقُوم أصله يَقُومُ ، فالعين في الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ثم سكّنت ، فقليل يَقُوم ، فأما ما صحّت عينه وفأزه واو ، نحو وعد ووجد ، فإن أصل بنائه إنما هو سكون فائه وكسرة عينه ؛ نحو يوعِد ، ويوزن ، ويوجد ، والواو كما ترى ساكنة ، فلو أنك تجشمت تصحيحها في يَوِيل ، ويويح ، لتجاوزت بالفاء حدّها المقدّر لها فيما صحّت عينه . فإن أحلت الكسرة فيها نفسها فكان ذلك يكون — لو تُكفّف — أثقل من باب يوعِد ويوجد لو خرج على الصحة : فاعرف ذلك فرقا لطيفا بين الموضعين .
- ومما يميزه القياس — غير أن لم يرد به الاستعمال — خبر (العمر، والأيمن) ^(٥) ، من قولهم : لعمرُك لأقومن ، ولأيمنُ الله لأنطلقن . فهذان مبتدآن محذوفان الخبرين ، وأصلهما — لو خرج خبرهما — لعمرُك ما أقسم به لأقومن ، ولأيمنُ الله ما أحلف به لأنطلقن ، فحذف الخبران ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من الخبر .

٢٠ . (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : «وكانت» . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : «والعين» .
 (٣) أي أصالتها . وانظر اللسان (أصل) . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : «بأن» .
 (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : «لعمر ولايمن» .

ومن ذلك قولهم : لا أدري أى الجراد عاره ^(١) ، أى ذهب به ، ولا يكادون ينطقون بمضارعه ، والقياس مقتضى له ، وبعضهم يقول : يعوره ؛ وكأنهم إنما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لما كان مثلاً جارياً فى الأمر المتقضى ^(٢) الفائق ، وإذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنا ، لأنه ليس بمتقضى .

ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحوذ معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذناً به ، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجهم مصححاً ؛ ليكون دليلاً على أصول ما غير من نحوه ؛ كاستقام واستعان .

ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذى تعرف به (أمس) حتى اضطروا ^(٤) — لذلك — إلى بنائه لتضمنه معناه ، فلما أظهروا ذلك الحرف فقالوا مضى ^(٥) أمس بما فيه لما كان خلفاً ولا خطأ .

فأما قوله ^(٦) :

وإني وقفت اليوم والأمس قبله بياك حتى كادت الشمس تقرب

فرواه ابن الأعرابي : والأمس ، والأمس جرّاً ونصباً .

فن جرّه فعلى الباب فيه ، وجعل اللام مع الجرّ زائدة ، حتى كأنه قال : وإني وقفت اليوم وأمس ، كما أن اللام فى قوله تعالى « قالوا الآن جئت بالحق » زائدة ، واللام المعرفة له مرادة فيه ، وهو نائب عنها ، ومتضمن لها ^(٧) ، فلذلك كسر فقال :

(١) أى لا أدري أى الناس أخذه . ولا يستعمل إلا فى الجحد . انظر اللسان .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فكأنهم » . (٣) فى ج : « المتقضى » .

(٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « يعرف » . (٥) هو الردىء المغيب .

(٦) هو نصيب كما فى اللسان فى أمس . (٧) فى عبارة اللسان : « مضمّن » .

والأَمْس ، فهذه اللام فيه زائدة والمعرفة له مرادة فيه ومحذوفة منه . يدل على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب ، كما يكون مبنيًا إذا لم تظهر إلى لفظه .^{(١) (٢)}

وأما من قال : والأَمْس فنصب فإنه لم يضمَّته معنى اللام فيزيهه ، ولكنه عرفه بها كما عرف اليوم بها ، فليست هذه اللام في قول من قال : والأَمْس

فنصب هي تلك اللام التي (هي في قول من قال) والأَمْس بفتح . تلك لا تظهر أبداً ؛ لأنها في تلك اللغة لم تستعمل مظهرة ؛ ألا ترى أن من ينصب غير من^(٤)

يجز ، فكل منهما لفته^(٦) ، وقياسها على ما نطق به منها ، لا تدخل أختها ، ولا نسبة في ذلك بينها وبينها ، كما أن اللام في قولهم (الآن حد الزمانين) غير اللام في قوله

سبحانه « قالوا الآن جئت بالحق » لأن الآن من قولهم (الآن حد الزمانين) بمنزلة

« الرجل أفضل من المرأة ، والمَلَك أفضل من الإنسان » أى هذا الجنس أفضل

من هذا الجنس ، فكذلك (الآن) إذا رفعه جعله جنس هذا المستعمل في قولك

« كنت الآن عنده ، وسمعت الآن كلامه » فغنى هذا : كنت في هذا الوقت .

الحاضر بعضه وقد تصرَّمت أجزاء منه^(٨) . فهذا معنى غير المعنى في قولهم الآن حد

الزمانين ، فاعرفه .

ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم : نعم الرجل زيد غير الرجل المضممر

في (نعم) إذا قلت : نعم رجلاً زيداً ؛ لأن المضممر على شريطة التفسير لا يظهر ،

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يظهر » . (٢) ضم ظهر معنى تضم فعده بال .

وفي عبارة اللسان : في « لفظه » . (٣) كذا في ش ، ب . وفي أ بدل ما بين القوسين : « فيمن

قال » . ويحسن الكلام عليها لو حذف « التي » . (٤) أى لام الأَمْس في لغة الكسر .

(٥) كذا في أصول الخصائص . وفي عبارة اللسان في أَمْس : « نكل » .

(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « لغة » . (٧) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قياساً » .

(٨) في شرح أدب الكاتب للجواليقي . بعد هذا زيادة : « عنده » . وهذا في رواية لابن

المؤلف عنه .

ولا يستعمل ملفوظا به ، ولذلك قال سيبويه ^(١) : هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا ، أى إذا فسر بالنكرة في نحو نعيم رجال زيد ، فإنه لا يظهر أبدا .
وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير :

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعيم الزاد زاد أبيك زادا ^(٢)
وذلك أن فاعل (نعيم) مظهر فلا حاجة به إلى أن يفسر ، فهذا يسقط اعتراض محمد بن يزيد عن صاحب الكتاب في هذا الموضع .

واعلم أن الشاعر إذا اضطر جازله أن ينطق بما يديحه القياس ، وإن لم يرد به سماع . ألا ترى إلى قول أبي الأسود ^(٣) :

ليت شعري عن خليلي ما الذى غاله في الحب حتى ودعه
وعلى ذلك قراءة بعضهم (ما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف أى ما تركك . دل ^(٤)
عليه قوله (وما قلى) لأن الترك ضرب من القلى ، فهذا أحسن من أن يعل باب استحوذ واستنوق الجمّل ، لأن استعمال (ودع) مراجعة أصل ، وإعلال استحوذ واستنوق ، ونحوهما من المصحح ترك أصل ، وبين مراجعة الأصول إلى تركها ما لا خفاء به .

واعلم أن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جارٍ في حكم العربية مجرى اجتماع الضمّين على المحل الواحد في حكم النظر . وذلك أنهما إذا كانا يعتقان في اللغة على الاستعمال جريا مجرى الضمّين اللذين يتناوّهان المحل الواحد . فكما لا يجوز

(١) الكتاب ١/٣٠٠ . (٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفى ج : « فيس » .

(٣) انظر ص ٨٣ . (٤) كذا في ش ، ب وسقط في أ .

(٥) كذا في أ . وفى ش ، ب : « على » . (٦) انظر ص ٩٩ .

(٧) كذا في أ . وفى ب ، ش : « فدل » والأنسب ما أثبت . وفى ج : « بدليل قوله » .

١٠

١٥

٢٠

اجتماعهما عليه ، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان ، وأن^(١) يكتفى بأحدهما عن صاحبه ، كما يحتمل المحل^(٢) الواحد الضمّ الواحد دون مراسله .

ونظير ذلك في إقامة غير المحل^(٣) مقام المحل^(٤) ما يعتقدونه في مضادة الفناء للأجسام . فتضادّهما إنما هو على الوجود لا على المحل^(٥) ؛ ألا ترى أن الجوهر لا يحل^(٦) الجوهر بل يتضمنه في حال التضادّ الوجود لا المحل^(٧) . فاللغة في هذه القضية كالوجود ، واللفظان المقام أحدهما مقام صاحبه ، كالجوهر وفنائه ، فهما يتعاقبان على الوجود لا على المحل^(٨) ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغة والاستعمال . فاعرف هذا إلى ما قبله .

وأجاز أبو الحسن ضرب الضرب الشديد زيدا ، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد ديناراً ، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل . ثم قال :
هو جائز في القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال .
فإن قلت فقد قال :

ولو ولدت قفيرة^(٩) جرو كلب^(١٠) لُسب^(١١) بذلك الجرو الكلابا^(١٢)

فأقام حرف الجرّ ويجروه مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح ، قيل هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد أصلاً ، بل لا يثبت إلا محققاً شاذّاً .

(١) كذا . والمناسب : وينبغي أن يكتفى الخ . (٢) كذا في ش ، ب وسقط في أ .
(٣) أي جرير يهجر الفرزدق . (٤) قفيرة أم الفرزدق . والبيت ذكر صاحب الخزاعة في شواهد نائب الفاعل أنه من قصيدته التي أرسلها :
أقلى اللوم عاذل والعنابا وقولى إن أصبت : لقد أصابا

وأن قبله :

وهل أم تكون أشد رعيًا وصرا من قفيرة واحتلابا
ولم أو البيت الشاهد في هذا الموطن في الديوان ، ولا النقائص . والبيت الذي ذكر البغدادى أنه قبل الشاهد هو البيت ٣٦ من القصيدة السالفة .

وأما قراءة من قرأ (وكذلك نُجِّي المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مُقام
الفاعل ونصب المفعول الصريح ، لأنه عندنا على حذف إحدى نوني (نُجِّي) كما
حذف ما بعد حرف المضارعة في قول الله سبحانه «تَذَكَّرُونَ» أى تذكرون .
ويشهد أيضا لذلك سكون لام (نُجِّي) ولو كان ماضيا لانفتحت اللام إلا
في الضرورة . وعليه قول المثقَّب العبدى^(١) :

لَمِنْ طُعْنٍ تَطَّالُعٍ مِنْ ضُبَيْبٍ فَمَا خَرَجْتَ مِنَ الْوَادِي الْحَيْنِ^(٢)

أى تتطالع لحذف الثانية ، على ما مضى .

وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير . منه القراءات التى تُؤثِّرُ روايةً
لا تُتجاوز؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك ؛ كقوله - عزَّ اسمه - «بسم الله الرحمن الرحيم»
فالسُّنةُ المأخوذ بها فى ذلك لاتباع الصفتين لإعراب اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح
أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شىء منها . نعم وهناك من قوَّة غير هذا
المقروء به ما لا يشكُّ أحد من أهل هذه الصناعة فى حُسْنِهِ ؛ كأن يُقرأ (بسم الله
الرحمن الرحيم) برفع الصفتين جميعا على المدح . ويجوز (الرحمن الرحيم) بنصبهما
جميعا عليه . ويجوز (الرحمن الرحيم) برفع الأول ونصب الثانى . ويجوز (الرحمن
الرحيم) بنصب الأول ورفع الثانى . كل ذلك على وجه المدح ؛ وما أحسنه ههنا !
وذلك أن الله تعالى إذا وُصِفَ فليس الغرض فى ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ؛
لأن هذا الاسم لا يعترضُ شُبْكَ فيه ، فيحتاج إلى وصفه لتخليصه ؛ لأنه الاسم

(١) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . وانظر شرح ابن الأنبارى للفضليات ٥٧٦

(٢) ضبيب : ماء فى البادية ، وواد . وروى : صيب . وقوله «الحين» هكذا بكسر الحاء فى ش ، ب .
وفى أ : «الحين» بفتح الحاء ، وهو خطأ ، ومطلع القصيدة كما فى الفضليات :

أفاطم قبل بينك متعنى ومنك ما سألت كأن تبينى

فهى مردفة . ويقول ابن الأنبارى : « وقوله : الحين أى بعد حين وإبطاء » .

الذى لا يشارك فيه على وجهه ، وبقية أسمائه - عزّ وعلا - كالأوصاف التابعة لهذا الاسم . وإذا لم يعترض شك فيه لم تجب صفة لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى . وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به . وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ تجرى ما يتبع للتخلص ، والتخصيص . فإذا هو عُدِلَ به عن إعرابه علم أنه للدمح أو الذم^(١) في غير هذا ، عزّ الله وتعالى ، فلم يبق فيه هنا إلا المدح .

فذلك قوى عندنا اختلاف الإعراب في الرحمن الرحيم بتلك الأوجه التي ذكرناها . ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة .

(١) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « لدم » .

فهرس الجزء الأول من الخصائص

١ — باب القول على الفصل بين الكلام والقول ٥ — ٣٣

- مادة ق ول في تقاليها تدور معانيها على الخفوف والحركة . وهذا منتهج الاشتقاق الأكبر (٥) .
- القلة والقال (٦) . البار وتصريفه (٧) . الأولق ووزنه (٩) . الألوة واللوة (١٠) .
- الأنفية وتصريفها (١١) . فائدة تقلب الحروف وهو الاشتقاق الأكبر (١٢) . إسراف
- الزجاج في الاشتقاق (١٢) . مادة (ك ل م) في تقاليها يدور معناها على القوة والشدة (١٣) .
- بيان معنى الكلام والقول (١٧) . رافع المبتدأ (١٨) . وانظر ص ١٩٩ . شواهد فيها نسبة
- الكلام والقول للحيوان (٢٢ ، ٢٣) . الاحتجاج بالمولدين في المعاني (٢٤) . الكلم
- (٢٥) . وصف المعرد بالجمع (٢٦) . كلمة — بفتح فكسر — مجازية وكلمة — بكسر فسكون —
- تيمية (٢٧) . اجترأ العرب بالحرف عن الكلمة (٣٠) . وانظر ص ٢٤٦ ، ٢٤٨

٢ — باب القول على اللغة وما هي ٣٣ — ٣٤

- حدّها (٣٣) . تصريفها، وفيه الكلام في كرة وثبة (٣٣) . وانظر ص ١٧٢

٣ — باب القول على النحو ٣٤ — ٣٥

- حدّه (٣٤) . العام قد يخص ببعض أفراده (٣٤) . كلمة «نحو» قد ترد ظرفاً (٣٤)

٤ — باب القول على الإعراب ٣٥ — ٣٧

- حدّ الإعراب وفائدته (٣٥) . أصله في اللغة (٣٦) . تسمية يوم الجمعة بالعروبة (٣٧) .

٥ — باب القول على البناء ٣٧ — ٤٠

- حدّ البناء (٣٧) . البناء في اللغة (٣٧) . بنى بأهله (٣٩) .

٦ — باب القول على أصل اللغة ألهام هي أم اصطلاح ٤٠ — ٤٨

- كتمان الحب وإطهاره (٤٣) . الاعتلال لمن قال بالمواضعة في اللغة وتصوير المواضعة
- (٤٤) . المسميات والتراجم (٤٥) . اختلاف أقلام ذوى اللغات (٤٥) . أصل اللغات
- حكاية المسموعات (٤٦) . رأى ابن جني في أصل اللغة (٤٧) .

٧ — ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية ٤٨ — ٩٦

علل النجوين أقرب إلى علل المتكلمين ، ومرجعها النقل والخلفة (٤٨) وانظر ١٤٤
 قد تخفى الحكمة في كثير من الأحكام الشرعية (٤٨) . تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول (٤٩) .
 القلب في ميزان وميعاد وسيد ونحو ذلك (٤٩) . بعض الأحكام الشرعية تتضح عنه (٥٠) .
 بعض خلال الجاهلية التي ورد الشرع بها (٥١) . ما ورد على فعل — على وزن عمر — معدولا عن
 فاعل (٧٧، ٥٢) . إهمال ما أهمل في العربية أكثره للاستغفال (٥٤) . أصول الأسماء
 والموازنة بينها في الاستعمال (٥٥) . الصوت يضعف جرسه في الإدراج والوصل (٥٧) . حكاية
 العربي الذي بايع أن يشرب علبة لبن فتحنح (٥٨) . فعل — بفتح فسكون — أعدل الأبنية
 (٥٩) . جمع فعلة — بضم فسكون — وفعلة — بكسر فسكون — (٥٩) . الإعلال في نحو حياض
 وجياد (٥٩) . الجمع بين الساكنين في الوقف (٥٩) . التصرف في أصول الأبنية (٦١) .
 إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه (٦٣) .
 وانظر ٣٠٤ . استعمال بعض الأصول دون بعض (٦٤) . القلب المكافئ ضرب من الإعلال (٦٤) .
 كثير من اللغة يضاهي بأجرامه صوت الأفعال التي يعبر بها عنها (٦٥) ، وانظر ص ٤٦ . أسباب التسمية
 قد تخفى لبعدها في الزمان ٦٦ ، رفع عقيرته (٦٦) . وانظر ٢٤٨ . ابن السراج والزجاج في الاشتقاق
 وانظر ص ١٢ ، ٢٤٨ . الفرض من الخصائص (٦٧) وانظر ص ٧٧ . زئير وضئيل وخرق وإصبع ،
 ومذست (٦٨) . قد يقل الشيء في كلامهم وغيره أنقل منه (٦٨) . الثاني يقل فيه الضم (٦٩) .
 الوقف على العروض والوقف على القافية (٧٠) . مسألة لم يسبق إليها (٧١) . وانظر ١٩١ . الحروف
 الأحادية أكثرها مفتوح (٧١) . العرب راعوا في إهمال ما أهمل ما أدركه النحويون ، وفيه دقة نظرهم
 (٧٢) . اختلاس الحركة عند أبي عمرو والنباس هذا على بعض القراء وتنبه سيبويه له (٧٢) . إشماع
 الحركة (٧٣) . إسكان الحرف في الشعر (٧٤) . اعتراض المبرد على سيبويه في الرواية (٧٥) .
 وانظر ٨٩ ، ٢٠٦ . إسكان العين في نحو رسل وظرف وطم وكثف وعصر (٧٥) . قصة الأعرابي
 الذي أراد أن يقرأ طوبى لم فأبى . وفيه تأصل العربية في العرب (٧٦) وانظر ٣٤٨ .
 قصة للشجري مع ابن جني (٧٦) وانظر ٢٥٠ . شيء من الكلام على منهج الخصائص (٧٧) وانظر ٦٧ .
 قصة للشجري ولغلام من آل المهيا (٧٨) . الإنشاد الذي يقال له النصب (٧٨) . مدحهم بالسباطة
 والرشاقة (٧٩) . قصة غلام أعرابي دل السفر على الماء (٨٠) . الاجتزاء بالحرف (٨٠) .
 وانظر ٣٠ ، ٢٤٦ . حذف بعض الكلمة (٨٠) . مبهم إلى الإيجاز ومن هذا أسماء الاستفهام
 والشرط وما جرى مجراها (٨٢) . قد تظيل العرب للتوكيد (٨٣) . هم إلى الإيجاز أميل (٨٣) .
 قولهم في التوكيد أجمعون أكتمون (٨٣) . العناية بالقافية وآخر السجعة (٨٤) . الجمع بين الواو

واليا. ردفين لا وصلين (٨٤) . وانظر ص ١١٥ . كتاب للؤلأ اسمه المغرب (٨٤) . قولهم
أخذ المال بأجمعه وجاء القوم بأجمعهم (٨٥) . جمع فعل على أفضل (٧٦) . القلب فى الفتوى
وفى برّ مكول ونحوهما (٨٧) . وانظر ص ١٣٣ ، ٣٠٧ . علل النحويين ضربان ، واجب
لا مناص من أثره ، واستحسانى يمكن مخالفته فى النطق (٨٨) . وانظر ص ١٤٥ . من المستحيل
الجمع بين ألفين (٨٨) . الرد على المبرد فى مخطئته سبويه (٨٩) ، وانظر ص ٧٥ ، ٢٠٦ . اجتماع
السواكن فى لمة العجم (٩٠) . أثر الزمزم فى استحفاف الابتداء بالساكن عند العجم (٩١) .
قولهم كليلد للفتاح ٩١ . سمع أبو على فى هيت فتحة غربية (٩٢) . مذهب يونس فى إلحاقه نون التوكيد
الخفيفة فى التثنية (٩٢) . قراءة نافع محياى ومماى بسكون الياء فى محياى (٩٢) . قولهم : التقت
حلقتا البطان بآثبات الألف (٩٣) . بلى سفر فى بلو سفر لضعف الحاجز بين الكسر والواو (٩٣) .
وانظر ص ١٣٧ . قراءة عاصم : « وقيل من راق » شأن النون (٩٤) . قراءة « فإذا هيتلقف »
(٩٤) . بعض أحكام الإدغام (٩٤) .

٨ — باب القول على الاطراد والشذوذ ٩٦ — ١٠٠

معنى المادة طرد (٩٦) . معنى شذذ (٩٦) . أقسام المطرد والشاذ (٩٧) .
أخص الزم والفاظ جرت مجراه (٩٨) . وانظر ص ١١٨ ، ثوب مصوون ونحوه ، (٩٨)
وانظر ص ٢٦١ . ورد ودعه على شذوذ (٩٩) وانظر ٢٦٦ . ودع يدع بكسر عين المضارع
(٩٩) . أقائم أخوالك أم قاعدان (١٠٠) .

٩ — باب فى تقاود السماع ، وتقاريع الانتزاع ١٠٠ — ١٠٩

الناصب للقول (١٠٢) حررت بك وزيدا ، (١٠٢) وانظر ٣٤٢ . وقوع المبتدأ بعد إذا
الزمانية (١٠٤) ، قد يستدل باللفظ الوارد على الشئ. وضده (١٠٦) .

١٠ — باب فى مقاييس العربية ١٠٩ — ١١٥

الأسباب المانعة من الصرف ، المعنوى منها واللفظى (١٠٩) وانظر ١٧٧ . معنى قول
النحاة : عامل لفظى وعامل معنوى (١٠٩) . العمل الإعرابى فى الحقيقة للكلم ، ونسبته لغيره للابسة
خاصة (١١٠) . توسع العرب فى القياس وحل الفرع على الأصل ، حتى ليفعلون ذلك دون ضرورة ،
ومن ذلك ما يقال فيه : طردا للباب ، ومن ذلك نصب جمع المؤنث بالكسرة ، وحذف الهمزة فى مضارع
أفضل (١١١) قد يراعى فى الجمع صحة وإعلالا حال الواحد (١١٢) . نيرة : إعلالها
(١١٢) . حملهم الأصل على الفرع (١١٣) . قرازة وأيتى (١١٤) وانظر ٢٦٥ . ما يقىس
على كلام العرب فهو من كلام العرب ومراعاة هذا فى زيادة الإلحاق (١١٤) وانظر ٢٢١

١١ — باب في جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه

إجراء فعولة مجرى فعيلة في النسب (١١٥) . اجتماع الواو والياء ردين وامتناع ذلك في الألف (١١٥) ، وانظر ص ٨٤ . القياس على شذوثة وحدها ١١٦

١٢ — باب في تعارض السماع والقياس ١١٧ — ١٣٣

استنوق الجمل وما جرى مجراه ١١٨ ، وانظر ص ٩٨ . همز الحائش وإن لم يجر على فعل (١١٩) ، وانظر ١٥٤ . قد يكون في الاسم غير الجاري على الفعل معنى الفعل كفتح ومعدل (١٢٠) . مررت بلابل مائة ونحوه مما جرى فيه الاسم وصفا (٢١) . الناقة والجمل فيما معنى الفعل (١٢٢) . الحوثة والحوثة ونحوهما (١٢٣) ، اجتوروا واعتنوا ، (١٢٤) ، وانظر ١٥٠ . له كتاب في شعر هذيل (١٢٤، ١٥١) . اللغة التيمية ، واللغة الحجازية في ما ، (١٢٥) ، قد يتكلم العربي بأمة عيرها أقوى في القياس عنده فيها ، (١٢٥) ، وانظر ٢٤٩ . اختلاس الصير في نحو كانه (١٢٧) وانظر ٣٧١ . منون أنتم في الشعر (١٢٩) . تجريد أى من الاستفهام (١٣٠) .

١٣ — باب في الاستحسان ١٣٣ — ١٤٤

الفتوى والتقوى ونحوهما (١٣٣) وانظر ص ١٨٧ ، ٣٠٧ . الفرق بين الاسم والصفة (١٣٤) رفع المفعول ونصب الفاعل (١٣٤) . صبية وبلى سفرو ونحوهما (١٣٧) وانظر ٩٣ ، قرواح وكرياس (١٣٨) . ورتسل ، وكلمات وردت فيها الواو حرفا أصليا (١٤٠) وانظر ٢١٢ . زيادة الهمزة وسطا في كلمات (١٤٢) البدل عن الزائد زائد وليس البدل من الأصل بأصل (١٤٢) . غديان وعشيان (١٤٣) شراب مبول ، وهو مطيبة للنفس (١٤٤) .

١٤ — باب في تخصيص العلل ١٤٤ — ١٦٤

علل النحو دون حلل المتكلمين (١٤٤) وانظر ٤٨ . من علل النحو بين ما هو لاحق بعلل المتكلمين فعلل النحو ضربان (١٤٥) وانظر ٨٨ ، ٢٦١ . قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (١٤٦) . ماء دافق وناق ضارب وعيشة راضية (١٥٢) . فروقة وصرورة مما التاء فيه لبالة (١٥٣) ، امرأة عدلة وفرس طوعة القياد (١٥٤) ، ياجل في يوجل ، وطاف في طيئ (١٥٥) . قلب الواو ياء في نحو سيد ، وقولهم حيوة ، وجدول ونحو هذا ، (١٥٥) الأعلام تتخالف الأجناس في كثير من الأحكام (١٥٥) ، عينة تسمى به (١٥٧) ، قلب الواو ياء في نحو سباط (١٥٨) علة الإدغام (١٥٩) فك الإدغام شذوذا ، (١٦٠) وانظر ٣٢٩ . قد تتركب العلة من أشياء ، وقد يكون الشيء علة لأشياء (١٦١) . كلام في الإذغام (١٦٢) كلام عن كتب محمد بن الحسن (١٦٣) .

١٥ — باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة ١٦٤ — ١٦٦
الفرق بين العلة والسبب (١٦٤) .

١٦ — باب في تعارض العلل ١٦٦ — ١٦٩
ما الكافة عن العمل (١٦٧) ، هلم عند المجازين والتبيين (١٦٨) .

١٧ — باب في أن العلة إذا لم تتعدّ لم تصحّ ١٦٩ — ١٧٣
علة بناء الكلمات الثنائية (١٦٩) تنوين جوار (١٧١) . المحذوف من نحوثة وسنة ومائة (١٧٢) وانظر ٣٣

١٨ — باب في العلة وعلة العلة ١٧٣ — ١٧٤
مسائل من أصول ابن السراج والردّ عليها (١٧٣) .

١٩ — باب في حكم المعلول بعلمتين ١٧٤ — ١٨١
لا يقال رأيت فإى وإنما يقال رأيت في (١٥) حكى سيويه كسرت في (١٧٦) ، رضى وهوى (١٧٦) . طل منع الصرف (١٧٧) وانظر ١٠٩ .

٢٠ — باب في إدراج العلة واختصارها ١٨١ — ١٨٣
اجتماع الهمزتين والإبدال حينئذ (١٨١) . تحقيق الهمزتين شذوذاً ، (١٨٢) .

٢١ — باب في دور الاعتلال ١٨٣ — ١٨٤
علة لإسكان اللام في نحو ضربت (١٨٣) وانظر ٣٢٠ . جرّ الوجه في الحسن الروح ، وفيه حمل الأصل على الفرع (١٨٣) .

٢٢ — باب في الردّ على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن

إحكام العلة ١٨٤ — ١٨٦

نقد الجاحظ النحويين في مسألة في أفضل التفضيل والردّ عليه (١٨٥) .

٢٣ — باب في الاعتلال لهم بأفعالهم ١٨٦ — ١٨٨
إضمار العامل في المنادى (١٨٦) ، جريان المشتق على غير من هوله (١٨٦) . جريان ما في معنى المشتق على غير ما هوله (١٨٧) .

٢٤ — باب في الاحتجاج بقول المخالف ١٨٨ — ١٨٩
تقديم خبر ليس عليها (١٨٨) .

٢٥ — باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة ١٨٩ — ١٩٤

ثناء على علماء العربية (١٩٠) . نقد الجاحظ القول المشهور : ما ترك الأول للآخر شيئاً ، وما يتصل بهذا المعنى (١٩٠) . مسألة لابن جني خالف فيها الإجماع ، وهو الجزء بالمجاورة (١٩١) وانظر (١٩٤) ٧١٤ .

٢٦ — باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط ١٩٤ — ١٩٧
الإبدال في نحو أوائل (١٩٤) .

٢٧ — باب في عدم النظر ١٩٧ — ١٩٩
وزن عزويت (١٩٧) وانظر ٢٧١ . رافع الفعل المضارع (١٩٧) ، وزن أندلس (١٩٨) .

٢٨ — باب في إسقاط الدليل ١٩٩ — ٢٠٠
مررت برجل أفضل وحكم ذلك في الصرف وعدمه (١٩٩) ، قولم آلمنى باقى (١٩٩) ، رافع المبتدأ . وانظر ص ١٨

٢٩ — باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين
٢٠٠ — ٢٠٨

تاء بنت وأخت (٢٠٠) قول سيبويه في أبنى حمراء إنهما لتأنيث (٢٠١) . النسبة إلى بنت وأخت (٢٠١) . رامة في راية (٢٠٢) التاء في كلتا (٢٠٣) . الكتبتان للقواد (٢٠٣) ، تداخل الثلاثى والرباعى كوزم وأزرايم (٢٠٣) ، قول سيبويه : حتى الناصبة للفعل (٢٠٤) ، معنى قولهم صلى ولم يصل ونحوه ، (٢٠٤) ، قول الشافعى رضى الله عنه بالقولين فصاعداً ، (٢٠٥) . نقد المبرد سيبويه ووجوه عنه (٢٠٦) وانظر ٨٩٦٧٥ . حديث لأبى على عن أبى يوسف الفقيه (٢٠٦) وأبان لأبى على في هيئات (٢٠٦) ، تكافؤ الأدلة (٢٠٦) حضور الخطاط ومغيبه وحكاية للؤلؤ في ذلك (٢٠٧) ثناء على أبى على (٢٠٧) وانظر ٢٧٧

٣٠ — باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة ٣٠٨ — ٢١٢
جمع هراوة وعلاوة ، وجمع إتاوة على الأتارى شذوذاً ، (٢٠٩) ، جمع السامع على السامع شذوذاً (٢١١) .

٣١ — باب في الحمل على أحسن الأقبحين ٣١٢ — ٢١٥
وارد ورنل ، ووقوع الواو حرفاً أصلياً (٢١٢) وانظر ١٤٠

٣٢ — باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك

الحكم ٢١٣ — ٢١٥

النسب إلى الممدود (٢١٣) .

٣٣ — باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني

٢١٥ — ٢٣٧

الكلام على قوله : ولما قصينا من منى كل حاجة (٢١٨) . قول الرسول صلى الله عليه وسلم :
إن من الشعر لحكمة (٢٢٠) . كلام على الإلحاق (٢٢١) وانظر ٢٦٩ ، ١١٤ ، الزيادة لمعنى
(٢٢٤) . ألفاظ حذف منها أحد أصولها (٢٢٥) ، وانظر ٢٧١ . الزيادة في فلسفة ونحوها
(٢٢٩) ، تمسكن ونحوه ، (٢٢٨) . للحرف الزائد حرية الأصل ، وضعف تحقير الترخم
(٢٢٨) . وانظر ٢٧١ . يقع حرف الإلحاق أول الكلمة إذا كان معه مساعد (٢٢٨) . إقفل
ونحوه ، (٢٢٩) وانظر ٢٥٢ . زيادة تحفاف (٢٣١) ، أملود ونحوه ، (٢٣١) دياميس
في جمع ديماس (٢٣٣) الكلام على المثل الزائد (٢٣٣) .

٣٤ — باب في أن العرب قد أرادت من العِلل والأغراض ما نسبناه إليها

وحملناه عليها ٢٣٧ — ٢٥١

حكاية المتنبي مع الأعرابي لما وصف فلاة فأخطأ في كلمة (٢٣٩) . شعر لأعرابي أريد على
أن يتكلم بضع كلمات فارسية (٢٣٩) ، أبيات في ذم النحويين (٢٣٩) ، إقواء وقع للبالغة
(٢٤٠) . قصة للشجري مع المؤلف (٢٤٠) . تفضيل العربية على اللغات الأعجمية وشغف
أهلها بها (٢٤٢) . اختلاف العرب في لغاتها (٢٤٣) . حكاية المتكلم الحال والملايسات
(٢٤٥) الاحترار بالحروف عن الكلم (٢٦٤) وانظر ٣٠ ، ٨٠ . مكان الإشارة من الإفادة
(٢٤٧) . ابن السراح والزجاج في الاشتقاق (٢٤٨) وانظر ١٢ ، ٦٦ . رفع عقيرته (٢٤٨)
وانظر ٦٦ . مهم رواية اللغة عن العرب قصودهم (٢٤٨) تأنيث الكتاب (٢٤٩) قد يتكلم العربي
اللغة غيرها أقوى في القياس منها وفيه قصة عمارة (٢٤٩) وانظر ١٢٥ . قصتان عن العرب نقلهما
عن سيبويه (٢٤٩) . قصة للشجري مع المؤلف (٢٥٠) وانظر ٧٦ . قول الرسول عليه الصلاة
والسلام لقوم : بل أنتم بنو رشدان ، وأقوال العرب نحو هذا ، (٢٥٠) .

٣٥ — باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره ٢٥١ — ٢٥٦

سيد — بكسر السين وسكون الياء — وتصغيره ، (٢٥١) ، كدت تكاد ، إقفل ، سخاين
(٢٥٢) وانظر ٢٢٩ . الآء ، الزاء ، حوشب ودودري وأبنيهم (٢٥٣) عَيْن (٢٥٣) . قساء وقسى
(٢٥٤) . لام أروى (٢٥٥) حبرة والحيوان (٢٥٥) . نون عنتر ونحوه (٢٥٦) .

٣٦ — باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لازمانا ووقتا ٢٥٦ — ٢٦٥

معنى قول الصرفين: أصل قال قول ونحو ذلك (٢٥٦) . التنبيه على الأصل (٢٥٧) . اللغات في استطاع (٢٦٠) . قولهم مبيع ، ومصرون . وانظر (٩٨) . المتروك في الاحتلال قد يمكن النطق به وقد يتم ذلك (٢٦١) . وانظر ١٤٥ ، ٨٨ . لغات في التقطت النوى (٢٦٢) حذف العامل في أكثر من باب (٢٦٣) . كتاب للؤلأ اسمه التعاقب (٢٦٤) وانظر ٢٦٦

٣٧ — باب في فرق بين البدل والعوض ٢٦٥ — ٢٦٦

الميم في اللهم (٢٦٥) . إعلال أيتى (٢٦٥) . وانظر ١١٤ . عوض للدهر (٢٦٥) . كتاب التعاقب (٢٦٦) . وانظر ٢٦٤

٣٨ — باب في الاستغناء بالشئ عن الشئ ٢٦٦ — ٢٧٢

ودعه ماضى دع (٢٦٦) . وانظر ٩٩ . ملاح ومشابه ونحوهما (٢٦٧) . أيد وأياد (٢٦٧) . بيت من أبيات المعانى (٢٦٨) . وانظر ٣٣٣ . كلمات فيها زيادات الإلحاق (٢٦٩) . عزويت (٢٧١) . وانظر ١٩٧ ، أظننت زيدا عمرا عاقلا (٢٧١) .

٣٩ — باب في عكس التقدير ٢٧٢ — ٢٧٩

نقد أبى عبدة للنحاة ورد المازنى عليه (٢٧٢) . مسألة كان يقوم زيد (٢٧٣) . نوع من التركيب المزجى (٢٧٤) . الألف في الحرف غير متقلبة فإذا سميت به استحال ذلك (٢٧٥) . المأبأة من قولهم : أبى والاشتقاق الصوتى (٢٧٥) . ثناء على أبى على (٢٧٧) . وانظر ٢٠٧ . رأى لأبى على في هاتيت من قولهم هات لا هاتيت (٢٧٧) . قولهم هلمت إذا قلت هلم (٢٧٨) . هبت لك (٢٧٩) .

٤٠ — باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ٢٧٩ — ٢٨٤

أهلك والليل (٢٧٩) . قول طرفة ... حين هاج الصنر (٢٨١) . تبادل الضارب الرجل والحسن الوجه (٢٨٢) ، وانظر ٣٠٣ ، ٢٩٧ . كل رجل وصنمته (٢٨٣) ، جواب الشرط في أنت ظالم إن فعلت (٢٨٣) .

٤١ — باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به ،

إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ٢٨٤ — ٢٩٣

فراة حمرة : واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام بكسر الأرحام (٢٨٥) . تباله وويل (٢٨٦) ، توكيد الها المحذوفة في قولك الذى ضربت زيد (٢٨٧) . إذا قلت ضربا زيدا لم يكن

- هذا المصدر مؤكدا للفعل المحذوف بل هو نائب عنه (٢٨٨) . راجع الناقة طليحان (٢٨٩) .
- الحذف بابه آخر الكلام وأوسطه (٢٩٠) . وانظر ص ٣١٦ . حذف حرف العطف (٢٩٠) .
- تعليق الحرف أى السكوت عليه واستثنائه مع ما بعده ، (٢٩١) . قولهم العظايا والشفايا (٢٩٢) .
- هاء السكت (٢٩٣) . يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان (٢٩٣) .

٤٢ — باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض ٢٩٣ — ٣٠٠

- مسألة ضرب علامه زيدا ، (٢٩٣) . تقدم المفعول على الفاعل شاع حتى صار قائما
- برأيه (٢٩٥) . مسألة الضارب الرجل والحسن الوجه (٢٩٧) . وانظر ٢٨٢ ، (٣٠٣) .
- تقديم المفعول إذا كان له الصدر (٢٩٨) . تأخير المبتدأ في نحو عندك مال (٢٩٩) ، وانظر (٣١٧) .

٤٣ — باب من غلبة الفروع على الأصول ٣٠٠ — ٣١٢

- التشبيه المقلوب (٣٠٠) . قولهم للناقة جمالية ولجمال جمال (٣٠٣) . مسألة الضارب
- زيد والحسن الوجه (٣٠٣) . وانظر ٢٩٧ ، (٣٠٣) . إذا شبهت العرب شيئا بشئ . مكنت
- الشبه بينهما بإعطاء المشبه به شيئا من المشبه (٣٠٤) . وانظر ٦٣ . الوقف على هاء التأنيث بالناء
- (٣٠٤) . مسألة ثلاثه أربعة ولحروريا وشئ . من التفرع (٣٠٥) . قراءة أليس ذلك بقادر
- على أن يحى الموتى بحذف الياء الثانية (٣٠٦) . إسكان ياء المنقوص في النصب (٣٠٦) .
- بقاء حرف العلة في المضارع مع الجازم (٣٠٧) . وضع الضمير المفصل موضع التصل وعكسه (٣٠٧) .
- قلب الراوياء انحناسا في نحو غديان وعكسه كالفتوى (٣٠٧) . وانظر ٨٧ ، ١٣٣ . قولهم يا أمية
- هتج التاء ، واجتمعت أهل اليامة (٣٠٨) . ثناء على سبويه (٣٠٨) . مسألة زيدا إذا يأتي
- أضرب (٣٠٩) . بعض المحذوف (٣١٠) .

٤٤ — باب في إصلاح اللفظ ٣١٢ — ٣٢١

- أما زيد فنطلق (٣١٢) . انتظرتك وطلوع الشمس (٢١٣) . تأخير اللام في إن زيدا
- لقائم (٣١٤) لهك قائم (٣١٥) . وانظر ٣١٧ ، لاتزاد كان في الابتداء (٣١٦) .
- وانظر ٢٩٠ . أصل قولهم كأن زيدا عمرو (٣١٧) . مسألة عندك مال (٣١٧) . وانظر ٢٩٩ .
- أمت في جمل لافيك ونحوه ، (٣٢٨) . قولهم شرأهرا ذائب (٣١٩) . الإلحاق بالألف
- (٣١٩) . وانظر ٣٥٨ . الزيادة في آخر بنات الأربعة وآخر بنات الخمسة (٣٢٠) ، الإدغام
- في المنقارب (٣٢٠) . تسكين لام الفعل في نحو ضربت (٣٢٠) . وانظر ١٨٣ . وصف
- المعرفة بالجملة بواسطة اسم الموصول (٣٢١) .

٤٥ — باب في تلاقى اللغة ٣٢١ — ٣٢٣

أجمع وجماء (٣٢١) . ليلة طلبة وليال طواني (٣٢١) .

٤٦ — باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا ؟

٣٢٣ — ٣٣٥

حوليات زهير (٣٢٤) . تلبث ابن أبي حفصة في عمل الشعر (٣٢٤) . قصة لذي الرمة في إكمال بيتا له بعد حين (٣٢٥) . حكاية للكيت تشبه حكاية ذي الرمة (٣٢٦) . سرعة المتنبي في عمل الشعر (٣٢٧) . همز منائر ونحوه ، ٣٢٨ . ألقاظ وردت بفك الإدغام (٣٢٩) . وانظر ١٦٠ . أشعار فيها تعقيد وإلغاز (٣٢٩) . وانظر ١٤٦ . أبيات الإعراب (٣٣٣) . وانظر بيتا من أبيات المهاني ص ٢٦٨ . زيغ الإعراب وقبح الزحاف (٣٣٣) .

٤٧ — باب في الاعتراض ٣٣٥ — ٣٤١

قصة للؤلؤ مع الشجرى (٣٣٨) . مسألة إنه المسكين أحق (٣٣٨) . مسألة لا أحاط علم لك (٣٣٨) . آخاء في جمع أخ (٣٣٨) . اللغات في هذا أبوك (٣٣٩) . لا أبالك (٣٣٩) . وانظر ٣٤٢ . الاعتراض في شعر إبراهيم بن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المحدثين (٣٤١) .

٤٨ — باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين ٣٤١ — ٣٤٧

مررت بزيد وعمرا ، (٣٤٢) . وانظر ١٠٢ . لا أبالك (٣٤٢) . وانظر ٣٣٩ . تحقيق جمع الكثرة (٣٤٢) . غنار ومعتد ونحوهما مما يصلح لاسم الفاعل ولاسم المفعول (٣٤٦) .

٤٩ — باب في تدرج اللغة ٣٤٧ — ٣٥٧

جالس الحسن أو ابن سيرين (٣٤٧) . صبية وصبية — بصم الصاد وكسرها — وأبيض لياح (٣٤٩) . صبيان في صوان وصيار في صوار (٣٥٠) . الذكر في الذكر ، والطنة في الظنة (٣٥١) . ضمة وضمة بفتح الصاد وكسرها (٣٥١) . تحقيق قائم وبائع (٣٥٣) . جدول في تصغير جدول (٣٥٤) . حل التحقيق على التكسير (٣٥٤) . اللغات في حضرموت (٣٥٥) . ديمة وديم (٣٥٥) . أرياح في جمع ريح (٣٥٦) .

٥٠ — باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ٣٥٧ —

العرب من أسماء الأجناس يجرى مجرى الأسماء العربية (٣٥٧) . إذا جاء اسم المفعول فانه مل حاصل في الكف (٣٥٨) . كلام في الإلحاق (٣٥٨) . وانظر ٣١٩ ، ١١٤ . اشتقاق العرب من كلام المعجم (٣٥٩) . تخليط العرب في الاشتقاق من الأجنبي (٣٥٩) . قياس بناء

على قول للعجاج ومناقشة فيه (٣٦٠) . ضعف الأصمعي في القياس وفي العروض (٣٦١) .
شأنه على الخليل (٣٦١) . يجب اتساع العرب فيما تركه لهلة داعية له (٣٦٢) وانظر الإتياع
في تقييد (٣٦٥) . اسم المكان والمصدر الميمى من الرباعي (٣٦٦) .

٥١ — باب في الفصيح يجمع في كلامه لفتان فصاعدا ٣٧٠ — ٣٧٤

اختلاس حركة الهاء في نحو « كانه » ضرورة لالفة ٣٧١ وانظر ١٢٧ . وضع أكثر من اسم
لشيء الواحد ٣٧٢ . قصة عمارة في قراءة آية ٣٧٣ وانظر ١٢٥ ، ٢٤٩ . اللغات في الصغر
وحكاية الأصمعي في ذلك ٣٧٤ .

٥٢ — باب في تركب اللغات [وهو تداخل اللغات] ٣٧٤ — ٣٩١

من التركب نحو طهر فهو طاهر ٣٧٥ . وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ٣٧٥ .
إعلال الواو والياء إلى الألف لا يخرجهما كل الإنتراج عن أصلهما ٣٧٧ . فعل يفعل — بكسر العين
فيهما — محمول على فعل يفعل — بضم العين فيهما — ٣٧٩ . يفعل — بضم العين — لفعل اللازم
أفيس من يفعل — بكسر العين — ، ويفعل للتعدي أقيس من يفعل ٣٧٩ . خلاف القاعدة السابقة
في المضمف ٣٨٠ . عالم وطباء وجاهل وجهلاء ٣٨٢ . أبى يأبى بكسر الباء في المضارع ٣٨٢
وانظر ٣٢٢ . كتاب النوادر الممتعة للؤلؤ ٣٨٢ . يختلف العرب في تلقى الواحد منهم لغة غيره ٣٨٣ .
إنكار الرسول عليه الصلاة والسلام همز النبي ٣٨٣ . اختلاف ابن الأعرابي وأبى زياد الكلاني
في كلمة النطق ٣٨٣ . قراءة أعرابي على أبى حاتم طيبي لهم ٣٨٤ ، وانظر ٧٦ . قول أبى خيرة :
استأصل الله عرفاتهم بفتح التاء . وإنكار أبى عمرو ذلك ٣٨٤ . قصة عمارة في قراءة (ولا الليل سابق
النهار) ٣٨٤ وانظر ١٢٥ ، ٢٤٩ .

٥٣ — باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور ٣٨٥ — ٣٩١

ما حفظ عن العرب أقل مما لم يحفظ ٣٨٦ . بدلة حمير عن لغة نزار ومسالمة حوريت ٣٨٦ .
الطنوج التي كانت تحتوى شعر العرب ٣٨٧ . قول قضاة : مررت به بفتح الباء ، والمال له بكسر اللام ٣٩٠

٥٤ — باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس ٣٩١ — ٤٠٠

امتناعهم من استعمال أفعال الوبح والويل ونحوهما ٣٩٢ . حذف الخبر في لمرك ٣٩٣ . قولهم :
لا أدرى أى الجسراد عاره ٣٩٤ . امتناعهم من استعمال استحوذ معتلا ٣٩٤ . أداة التعريف
في الأسس والآن ٣٩٤ . يجوز للشاعر عند الضرورة أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرد به استعمال
٣٩٦ . يجوز لأخفش ضرب الضرب الشديد زيدا ٣٩٧ . قراءة (وكذلك نحى المؤمنين) ٣٩٨
يقصر في القراءة على ما روى ولا يقرأ بكل ما جاز في العربية وإن كان أقوى قياسا مما سمع ، ومن ذلك
الوجوه (الرحمن الرحيم) من البسطة ٣٩٨